علم الدلالة التطبيقي

في التراث العربي

تأليف

الأستاذ الدكتور هادي نهر

تقديم

الأستاذ الدكتور علي الحمد

دار الأمل للنشر و التوزيع
اربد - ص.ب ٤٦٩ / تلفاكس ٧٢٧٦١٧٤
الأردن

علم الدلالة التطبيقي

في التراث العربي

علم الدلالة التطبيقي

في التراث العربي

تأليف

الأستاذ الدكتور هادي نهر

تقديم

الأستاذ الدكتور علي الحمد

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

دار الأمل للنشر والتوزيع

إربد- ص. ب ٤٦٩/ تلفاكس ٧٢٧٦١٧٤

الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ
لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾



إهداء

إلى وطني:

الشهداء، والأحياء، والإرث العظيم

المحتويات

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور علي الحمد

هذا كتاب في علم الدلالة، أراده صاحبه تأصيلاً لهذا العلم، يقف فيه القارئ على الجهود الخصبة المتنوّعة التي قدّمها العلماء العرب القدامى في المجالات المختلفة، والمباحث المتنوّعة والدراسات الغنية التي يزخر بها تراثنا الأصيل.

أوضح السيد المؤلف روافد هذا العلم ومنابعه، وعلاقاته بالعلوم الأخرى تأثراً وتأثيراً في الماضي، ولم يتوقف عند ذلك، فلا يقال في هذا الجهد الطيب إنه تفاخر وتغنٍّ بالماضي والتراث والوقوف على أطلاله وحسب، وإنما تعدّى ذلك وتتبع -بما يسدّ الحاجة- الآراء والأفكار المعاصرة في هذا العلم، وبخاصة ما له صلة بما قدّمه التراث العربي الأصيل على مستويات عديدة، تمثل فصول الكتاب ومباحثه الثرّة تلك الجوانب، كمصطلحات علم الدلالة ومفاهيمها، ثم تحديد الدلالة وعناصر ذلك التحديد. وقد جلّى السيد المؤلف موقف التراث العربي من أنواع الدلالة، وعلاقة الدال والمدلول وصورته الذهنية، وسبق العرب في ذلك وإلى ذلك.

وأفرد الكتاب جانباً من اهتمامه للسياق وأثره في الدلالة، وما قدّمه تراثنا العربي على هذا المستوى، ومظاهر السبق في ذلك.

ولم يغفل المجالات اللغوية في الدلالة، والحقول الدلالية، ثم ختم الكتاب تلك المباحث بعرض طرائق النمو اللغوي والتطور الدلالي.

وكان منهج الكتاب كما أراده مؤلفه منهجاً وصفياً تحليلياً، ولم يكتف في تناول قضايا الكتاب ومسائله بعرض الجهود التي وقف عليها في التراث العربي، وإنما عمد في كثير من المواضع إلى المقاربة والموازنة بين جهود القدماء وما قدمه المتخصصون المعاصرون من علماء الدلالة من الباحثين العرب والأجانب، بشكل موضوعي، ولم يفته إدراك ما قدّمته الجهود العربية التراثية للمعاصرين المهتمين بهذا العلم شرقاً وغرباً، وهذه حال الحضارة الإنسانية، التي تمثل سلسلة من الجهود المتصلة تمثل التأثر والتأثير والأخذ والعطاء بشكل متوازن وأمين، يقرّ بفضل السابقين، ويقرّ المعاصرون بما حقّقه العلماء المعاصرون من تقدّم وفضل لا يُنكر.

ولم يقتصر جهد الأخ المؤلف على التنظير، وعرض الآراء والنظريات قديماً أو حديثاً، وإنما تعمّد إيراد الشواهد الخصبة والدالة في كل المباحث والمسائل التي أوردها في كتابه، وتوقف عند تلك الشواهد بالتحليل والتعليق والمناقشة والتوضيح، وذاك جهد تطبيقي للمؤلف يشكر عليه. وأحسب بل أوقن أن هذا الكتاب سيكون رافداً ومصدراً للمهتمين من مصادر المعرفة الدلالية، وسيكون مرجعاً مغنياً للباحثين في هذا المجال.

وبعد؛ فإنني شرفت بمعرفة الأخ المؤلف الأستاذ الدكتور هادي نهر، هذا اللغوي الطلعة، الذي ينبغي أن نسجل له بالإعزاز والتقدير والفخار غزارة إنتاجه من كتب وبحوث، وجهود طيبة، وخبرة عملية في التدريس الجامعي والعالي على مستوى العالم العربي -شرقيه وغربيه-، وهذا يسجّل له في سجله العلمي المشرّف، وقد عرفته منذ عقود، وأشهد له بالجدّ والمثابرة والغيرة والانتماء، وكتابه هذا وغيره خير دليل وشاهد على ما أقول.

وقد تميّز أخي الأستاذ الدكتور هادي بالظرف وكرم الخلق والرقة والدماثة في علاقاته الإنسانية علاوة على تميّزه العلمي الأكاديمي.

وإنني إذ أشرف بتقديم هذا الكتاب للأخوة المتخصصين، أرجو أن يحقق الخير والنفع الذي أراده مؤلفه، وأن يكون خالصاً لوجه الله سبحانه، وخدمة للأمة والعلم والأجيال، وأن يأجره المولى الكريم على عمله، وأن يكون من العلم الذي ينتفع به، والله -عز وجل- نسأل أن يكرمه برضوانه وأن يأجره على جهده الضخم هذا وغيره، خير الأجر في الدنيا والآخرة، وألا نحرم جميعاً الأجر والثواب، وأن يعيننا على إبراز الحق والحقيقة، وأن نقدم الجهود التراثية في كل مجالات الفكر والمعرفة بجلاء وأمانة، بلا تزيّد أو تعصّب، ولكن بإنصاف وعدالة وانتماء، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المقدمة

علم الدلالة علم فسيح الأرجاء، متداخل الأجزاء، متّسع العلاقات مع المستويات اللغوية الأخرى الصوتية والبنائية والتركيبية، زيادة على علاقاته بعلوم ومعارف إنسانية كثيرة كالفلسفة، والفقه، وعلم الكلام، والتاريخ، والجغرافية، والاجتماع، وغيرها من العلوم التي يبدو بعضها شديد الاشتباك بعلم الدلالة.

وهذا كتاب في علم الدلالة حاولت فيه بإخلاص وجهد جهيد تتبع المفاهيم، والأفكار، والرؤى التي تبدّت في جهود العلماء العرب القدامى في هذا الميدان، والنظر في مصنفاتهم، وفحصها، واستقراء أبرز معطياتها، والاستشهاد لها بنماذج تطبيقية تؤكد ما في الدرس الدلالي العربي القديم من محتوى معرفي وعلمي ومنهجي خاص بعيد الغور، متّسع، ومستنير.

ولم أتغيّا في هذا الكتاب نفي ما في الدراسات الدلالية المعاصرة من غنى في المعرفة، ودقّة في المناهج، أو التنقّص من فضل أحد من الفضلاء المعاصرين ممّن كتبوا في علم الدلالة، ولكنّي أهدف أساساً إلى الكشف عن المنجز العربي القديم في هذا العلم لوصفه منجزاً أصيلاً تمور فيه تيارات من الآراء والطروحات العلمية التي تتجاوز في بعض معطياتها العلمية زمانها ومكانها اللذين بزغت وشبّت فيهما، واستثمار هذا المنجز الأصيل على نحو ايجابي في حركة الحاضر، وتخصيب علم الدلالة المعاصر بما قدّمه المتقدمون العرب بما يؤكد فعل التراث العربي الدلالي القديم في الدراسات المعاصرة التي أفرزت أفكاراً وتصورات تقاربت بعضها إلى حدّ التشابه مع ما قدّمه الأقدمون.

وقد تحقّق لي هذا عبر منهج وصفي تحليلي تطبيقي لم أغفل عبره مبدأ الموازنة والمقاربة بين ما قدّمه القدامى والمحدثون، وقد استوفيت عملي في

تسعة فصول توزّعت على (واحد وعشرين) مبحثاً.

فكان الفصل الأول فصلاً تمهيدياً لتحديد بعض المصطلحات ومفاهيمها، وكان في مبحثين، الأول: في مصطلح علم الدلالة، والثاني: في المصطلحات المصاحبة.

أمّا الفصل الثاني ففي (عناصر تحديد الدلالة) وهو في مبحثين أيضاً، الأول: في طبيعة البنية الصوتية للرمز اللغوي، والثاني: في طبيعة البنية الصرفية.

واستوعبت في الفصل الثالث (البنية النّحوية بوصفها عنصراً من عناصر تحديد الدلالة) عبر أربعة مباحث، الأول: إحكام العلاقة بين الوصف النحوي والدلالة، والثاني: تأكيد العلماء العرب أنّ الاستقامة النحوية طريق إلى الاستقامة الدلالية. والثالث: اهتمامهم بالإعراب بوصفه دليلاً على المعاني. والرابع: صياغتهم نظرية النظم.

وكان الفصل الرابع في: أنواع الدلالة، وهو في مبحثين، الأول: في الدال والمدلول، والثاني في: أنواع الدلالة.

وخصّصت الفصل الخامس لدراسة: السياق والدلالة، وهو في مبحثين، الأول: في الوعي بالسياق عند العلماء العرب القدامى. والثاني: في دور السياق في تحديد الدلالة (الجانب التطبيقي).

أمّا الفصل السادس فكان في: (الوظائف الدلالية الأخرى للسياق) وهو في مبحثين، الأول في: دور السياق في بيان دلالة العدول والنيابة. والثاني في: أدوار أُخر للسياق.

وكان الفصل السابع في: (نظرية المجالات اللغوية) وهو في ثلاثة مباحث.

الأول: في الترادف، والثاني في: المشترك اللفظي والمتضاد، والثالث في: التقابل الدلالي.

أمّا الفصل الثامن فكان في: (الحقول الدلالية) وهو في مبحثين، الأول في: الحقول الدلالية: المفهوم والنشأة، والثاني في: الحقول الدلالية منهج وتطبيق.

وكانت خاتمة البحث فصلاً تاسعاً في: (النمو اللغوي والتطور الدلالي) وجاء في مبحثين، الأول في: النمو اللغوي، والثاني في: التطور الدلالي.

ومن الملحوظ في النصوص اللغوية التي اعتمدتها في التطبيق والاستشهاد كون أغلبها نصوصاً قرآنية كريمة، فهذه النصوص تمثل منتهى ما وصلت إليه العربية في البلاغة والفصاحة والبيان، والقرآن الكريم معجزة لغوية إلهية خالدة تغني الباحث اللغوي، وتمدّه بما يريد من شواهد بيّنة دالة.

إنّني من المؤمنين بأنّ كلّ المعارف والثقافات وأوجه الحضارة تصاب بالضعف بل بالانهيار إذا انفصلت عن جذورها وأسسها التي قامت عليها، وأعترف سلفاً أنّ طاقتي وجهدي قد قصّرا عن رغبتي المخلصة في اقتحام مكوّنات علم الدلالة في التراث العربي الضخم بما فيه من سعة في الموضوع، وترامي أطرافه وجدّته، وحسبي أنّي حاولت أن ألفت النظر إلى بعض مكوناته وجزئياته، وتحديد سماته الجوهرية وتأصيل معطياته العلمية والموضوعية استناداً إلى نصوص عربية لم أحاول اكراهها على أن تقول ما ليس فيها، كلّ ذلك بوصله ببعض ما تفتقّت عنه أذهان العلماء والباحثين العرب المحدثين.

وأسأل الله العليم أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، فإليه تعالى نسعى ونجتهد، وهو نعم المولى ونعم النصير.

الفصل الأول

الدلالة: المصطلحات والمفاهيم

المبحث الأول
في مصطلح الدلالة

الدلالة- بفتح الدال، وكسرها، وضمها، والفتح أفصح- من: (دلَّ-يدلُّ)، إذا هدى، ومنه دليل، ودليلي، والدليليّ: العالم بالدلالة[1]، ويُقال: دلَّهُ على الطريق يدلّه دَلالة، ودِلالة، ودُلولة[2]: سدّده إليه، والمراد بالتسديد: إراءة الطريق[3]، ودلّه على الصراط المستقيم: أرشده إليه، وسدّده نحوه، وهداه[4]، فالمعنى اللغوي للدلالة يوحي عند القدامى بالإرشاد، والهداية، والتسديد، أو التوجيه نحو الشيء. "والدلالة أعمُّ من الإرشاد والهداية"[5]، أي: المعنى المراد من الكلمة اللغوية، أو الذي (تحمله) الكلمة فلا دلالة للرمز اللغوي من غير أن يكون قادراً المعنى، فالكلمة إنما تقوم في واقع

---

(١) التهذيب: للأزهري:(دلّ) ٤/٤٧-٤٨؛ وتاج العروس للزبيدي: (دلل) ٤٩٧-٤٩٨. ويرى الكفوي (ص ٤٣٩) أنه إذا كان للإنسان اختيار في اختيار معنى الدلالة فنقول: دَلالة بفتح الدال، وما لم يكن له اختيار في ذلك فبالكسر. فإذا قلنا: دَلالة الخير لزيد -بالفتح- أي له اختيار في الدلالة على الخير. وإذا كسرت فمعناه صار الخير سجية لزيد، فتصدر منه كيفما كان.

(٢) اللسان: ابن منظور: (دلل) ١١/٢٤٩.

(٣) تاج العروس:٨/٤٩٨.

(٤) أساس البلاغة: للزمخشري ١٣٤.

(٥) الكليات: أبو البقاء الكفوي: ٤٣٩.

الأمر بثلاث وظائف في آن واحد[1] :

الأولى:

أنها تمثيل، أو قل (رمز) للمسمّى في عالمه الخارجي سواء أكان مادياً، أم معنوياً، أم فكرة.

والثانية:

أنّ الكلمة قد تكون شاملة تستقطب كلَّ أنواع المسمّى، فكلمة (إنسان) تدلّ على : مخلوق، ناطق ، مفكّر، ذكر أو أنثى، صغير أو كبير ..... إلخ .

والثالثة:

أنّها موزّعة، أي إنَّ المعنى ليس ذهنياً نظرياً دائماً، وإنّما هو -في الغالب- محصلة توزيعية بنائية يتحدّد المعنى فيها من خلال استعمالها، وانتظامها، وسياقها، وعلاقاتها بكلمات أخرى داخل التركيب المعين، أو ما يسمى بالسياق اللغوي (Linguistic Context)، وملاحظة سياق الحال (Context Situation)، فكلمة (الحمل) ترد في القرآن على ما تتبعه (الفيروز آبادي) (ت. ٨١٧هـ) على اثني عشر وجهاً[2]:

الأوّل:

بمعنى قبول الأمانة ﴿وحملها الإنسانُ﴾ من سورة الأحزاب/ ٧٢. أي قبلها .

---

(١) ينظر: الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها. د. هادي نهر، ٢٢٦.

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. للفيروزآبادي . ٢/ ٥٠٢- ٥٠٣ .

الثاني:

بمعنى الحفظ والرّعاية ﴿حملناكُم في الجارية﴾ من سورة الحاقة/١١.

﴿وحملناهُ على ذاتِ ألواحٍ ودُسُرٍ﴾ من سورة القمر/ ١٣. أي حفظناه.

الثالث:

بمعنى الضبط بشدّة القوّة ﴿الذين يحملون العرش﴾ من سورة غافر/ ٧،

﴿ويحملُ عرشَ ربِّك﴾ من سورة الحاقة/ ١٧.

الرابع:

بمعنى الرفع ﴿وتحملُ أثقالكُمْ إلى بلد﴾ من سورة النحل / ٧.

الخامس:

بمعنى تحمل المؤنة والنفقة ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهُم﴾ من سورة التوبة / ٩٢. أي : لتنفق عليهم.

السادس:

بمعنى الالتزام وطرح الجُرَم والجناية ﴿وليحملُنّ أثقالهم﴾ من سورة العنكبوت/ ١٣، ﴿وما هُم بحاملين من خطاياهم من شيء﴾ من سورة العنكبوت/ ١٢.

السابع:

حمل الوالدة ﴿فلمّا تغشّاها حملتْ حملاً خفيفاً﴾ من سورة الأعراف / ١٨٩.

الثامن:

بمعنى الولد في الرّحم ﴿أنْ يضعْنَ حملهُنَّ﴾ من سورة الطلاق/ ٤.

التاسع

في وضع الشيء في موضعه عناية به ﴿قلنا احمل فيها من كلٍّ زوجين اثنين﴾ من سورة هود/ ٤٠.

العاشر:

بمعنى الايجاب والالزام ﴿مثل الذين حُمِّلوا التوراة﴾ من سورة الجمعة/ ٥.

الحادي عشر:

بمعنى التقصير في الواجبات ﴿ثمَّ لم يحملوها﴾ الجمعة / ٥.

الثاني عشر:

بمعنى حقيقة الحمل ﴿إنّي أراني أحملُ فوق رأسي خبزاً﴾ من سورة يوسف/ ٣٦.

وعلى هذا المنوال في تحديد معنى الكلمة من خلال ما ترد فيه من تركيب يمضي الفيروزآبادي مع القرآن الكريم جاعلاً الكلمة المعينة عنواناً لبحثٍ (يُبصر) من خلاله دلالاتها المتعدّدة من خلال آيات الذكر الحكيم.

أمّا الدلالة في الاصطلاح فتعني: «ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى»[2]، التي توحي به الكلمة المعينة، أو تحمله، أو تدلّ عليه، سواء أكان المعنى عيناً قائماً بنفسه، أو عرضاً.

والمعنى مطلقاً: هو ما يُقصد بشيء، وأمّا ما يتعلق به القصد باللفظ فهو

---

(٢) المفردات، الراغب، مادة (دلل) ٢٧٦.

معنى اللفظ، ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصوداً، وأمّا إذا فُهم من الشيء على سبيل التبعية فهو معنى بالعرض لا بالذات»[1]، والمعنى أيضاً :« هو المفهوم من ظاهر اللفظ وانفهامه منه صفة المعنى دون اللفظ، فلا اتحاد في الموضوع والذي تصل إليه بغير واسطة»[2].

ولمّا كانت الدلالة مقصودة بمعنى اللفظ دون غيره، تحدد (علم الدلالة) الاصطلاحي بكونه: علماً خاصاً بدراسة المعنى في المقام الأوّل، وما يحيط بهذه الدراسة أو يتداخل معها من قضايا وفروع كثيرة صارت اليوم من صلب علم الدلالة كدراسة الرموز اللغوية (مفردات، وعبارات، وتراكيب)، وغير اللغوية، كالعلامات، والإشارات الدالة[3].

ولأنّ علم الدلالة مختص بدراسة المعنى الذي تدلُّ عليه الكلمة، أو العبارة، أو الجملة التي تحمله، بوصفه «اللفظة التقنية المستعملة للإشارة إلى دراسة المعنى»[4]، صار هناك منذ القديم بين (الدلالة)، أو (علم الدلالة)، أو (نظرية الدلالة) ، و (المعنى) أو (علم المعنى)، تداخل حيناً، وترادف حيناً آخر، وانصب الخلاف خاصة على مصطلحي (الدلالة)، و(المعنى)، جاء في اللسان أنّ: «معنى كلّ كلام، ومعناته،

---

(١) الكليات، الكفوي، ٨٤٢.

(٢) نفسه.

(٣) كعلامات المرور، والترقيم، والإشارات التي يقوم بها الإنسان بيديه، أو عينيه، أو رأسه.

(٤) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص ١١.

ومعنيته:مقصده»[1]، وعن الفارابي أنّ «معنى الشيء وفحواه ومقتضاه ومضمونه كلّه ما يدلّ عليه اللفظ»[2]، فالمعنى عند القدامى ما يُراد من اللفظ عند اطلاقه، وهو خفي يدرك بالقلب أو بالعقل، وهو شيء غير اللفظ، لأنّ آلة اللفظ اللسان، وآلة المعنى العقل، ومن هنا يبدو أمامنا ترادف لغوي بين المعنى والدلالة عند القدامى ويتضح هذا الترادف أكثر حين يعرّفون المعنى، أو المعاني بكونها «الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الألفاظ» ولهذه الصور الذهنية أسماء تطلق عليها على وفق مراتب حصولها فـ « الصورة الحاصلة من حيث إنّها تُقصد باللفظ تسمّى معنى، ومن حيث حصولها من اللفظ في العقل سُميت مفهوماً، ومن حيث إنها مقولة في جواب ما هو؟ سمّيت ماهية، ومن حيث ثبوتها في الخارج سُميت حقيقة، ومن حيث عن الأغيار سمّيت هوية»[3]، أمّا المحدثون فكانوا فرقاء، فمنهم من ذهب الى القول بترادف مصطلحي: الدلالة والمعنى[4]، ومنهم من رأى أنّ المعنى أوسع من الدلالة، لاقتصار الأخير على اللفظة المفردة، وعدّ آخرون الأمر معكوساً ، فالدلالة عندهم أوسع من المعنى وعندهم أنّ كلّ دلالة تتضمّن معنى، وليس كلُّ معنى يتضمّن دلالة.

---

(١) اللسان، (عني) ١٥/١٠٦.

(٢) تاج العروس (عنى) ١٠/٢٥٨.

(٣) التعريفات. للجرجاني: علي بن محمد. ص ٢٨١.

(٤) ينظر: علم الدلالة. د.أحمد مختار ص١١، وعلم اللغة:- مقدمة للقارىء العربي- د.محمود السعران. ص ٢٨٥-٢٨٦.

فبينهما عموم وخصوص.[1]

وعلى الرغم من أنّ مصطلح (الدلالة) عندنا أوسع وأشمل من مصطلح (المعنى)، إذ يدخل ضمن الدلالة الرموز اللغوية (الألفاظ) وغيرها من أدوات الاتصال كالإشارات والرموز (Semiology) والعلامات (Semiotics)، نرى أنَّ الفرق بينهما ممّا يهتم به دارسو الدلالة، وواضعو المناهج.

وتأكيداً على الفهم المعمّق والمستفيض الذي خصّ به العرب القدامى لغويون، ومفسّرون، وبيانيون، وأصوليون، ومناطقة، وفقهاء نجد هؤلاء قد حدّوا الدلالة، بتعريفات كثيرة بحسب تصوراتهم واهتماماتهم العلمية والمعرفية التي يمكن من خلالها الوقوف على انعقاد مفهوم الدلالة، وحدودها، وأصنافها، وهذه التعريفات على تعدّد مصادرها وسياقاتها تكمّل بعضها بعضاً بما يتحدّد في ضوئه بجلاء تعريف يوحي بمفهوم الدلالة «ويحصر سماتها، ومجال التقاطع بينها وبين ما يشابهها ويلابسها من بعض الوجوه، كالدليل، والشبهة، والأمارة، والعلاقة، والاستدلال، ويحدّد على أيّة منزلة تتعاطى الدلالة روابطها مع هذه المصطلحات»[2].

فالدلالة في مفهومها العام -سواء أكانت دلالة رمز لغوي، أو غيره من الرموز غير اللغوية الموضوعة للدلالة، أو الإشارة إلى معنى، أو مفهوم خارجي «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدال، والثاني

---

(١) ينظر: الأساس في فقه اللغة . ص ٢٢٧.

(٢) علم الدلالة. د.نور الهدى لوشن ص.٢٤.

هو المدلول»[1].

أما الدلالة في مفهومها اللغوي الخاص أعني: الدلالة اللفظية، أو (الوضعية) فهي عندهم «كون اللفظ بحيث متى أطلق، أو تخيل فهم معناه للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة، والتضمّن، والالتزام؛ لأنّ اللفظ الدال بالوضع يدلّ على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان، فإنّه يدلّ على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة . وعلى جزئه بالتضمّن، وعلى قابل العلم بالالتزام»[2]، ومثلما نبّه الدلاليون العرب القدامى على هذه العلاقة الجدلية بين اللفظ الدال وما يدلّ عليه، تنبّهوا أيضاً إلى العلاقة بين دلالة اللفظ والعالم الخارجي وموجوداته وأشيائه، فالمعاني عندهم «هي الصور الذهنية من حيث وُضع بازائها الألفاظ»[3]، وأن الالفاظ تجري من السمع مجرى الأشخاص من البصر»[4].

---

(١) التعريفات . الشريف الجرجاني: ص٩١.

(٢) نفسه: ص ٩٢.

(٣) تحرير القواعد المنطقية. قطب الدين الرازي. ص ٤٤.

(٤) المثل السائر. ابن الأثير. ١/١٨١.

المبحث الثاني
المصطلحات المصاحبة

من خلال إحكام العلاقة الجدلية بين اللفظ ودلالته، والعالم الخارجي الذي ينقله أمكن لأولئك الدلاليين العرب منذ عهد مبكر أن يحدّدوا ما يضارع مصطلح (الدلالة) من مصطلحات تلتقي معه حيناً وتفترق أحياناً أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكنوا من تحديد الاسماء الاصطلاحية ومفاهيمها ممّا يطلق على (الصور الذهنية) التي وضعت بازائها الألفاظ الدالة كالمعنى، والمفهوم، والماهية، والحقيقة، والهوية وغير ذلك ممّا سنرد ذكره لاحقاً.

فمن حيث ما يضارع (الدلالة)، ويلابسها نجد عند الدلاليين العرب القدامى فرقاً بين الدلالة، و(الدليل)، فالدلالة عندهم مصدر كالكتابة والأمارة، وهي ما يمكن أن يستدلّ به سواء تحت قصد واضعها، أم عن غير قصده. أمّا (الدليل) فهو فاعل الدلالة، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق: دليل، إذا كان يفعل من التقدم ما يستدلون به، «والدليل في المبالغة كـ (عالم) و (عليم)، و(قادر) و (قدير) ثمّ سمّي الدليل دلالة لتسمية الشيء بمصدره»[1]، وقد تُسمّى الدلالة دليلاً مجازاً[2].

وبين الدلالة والشبهه علاقة اتفاق وافتراق، فالشبهة في نظر صاحبها طريق

---

(١) الكليات. ص ٤٣٩ .

(٢) الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري. ص ٥٩.

إلى العلم والمعرفة، كالدلالة. وإن كانت في حقيقة الأمر على عكس ما يعتقد.

أما (الأمارة) فهي أحد وجوه الدلالة على سبيل التقريب، والملابسة بوصفها علامة «يلزم العلم بها الظنّ بوجود المدلول، كالغيم بالنسبة إلى المطر، فإنّه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر».[1]

والفرق بين الدلالة والأمارة على هذا الأساس يتحدّد بكون الدلالة طريق إلى العلم والمعرفة بخلاف الأمارة، فالنظر فيها يؤدّي إلى غلبة الظنّ، ولا يتعدّاه الى العلم.

وأمّا الفرق بين الدلالة والعلامة فجملة الأمر فيه «أنّ الدلالة على الشيء ما يمكن كلُّ ناظر فيها أنْ يستدلّ بها عليه، كالعالم لمّا كان دلالة على الخالق كان دالاً عليه مستدلّ به، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له، ومن شاركه في معرفته دون كلّ واحد، كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك، ولا يمكن غيرك أن يستدلّ به عليه إلاّ إذا وقفته على ذلك، كالتصفيق تجعله علامة لمجيء زيد، فلا يكون ذلك دلالة إلاّ لمن يوافقك عليه. ثم يجوز أن تزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك فتخرج من أن تكون علامة له، ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه، فالعلامة تكون بالوضع، والدلالة بالاقتضاء»[2] .

والفرق بين الدلالة والاستدلال يتمثّل عند القدامى في أنّ الاستدلال « تقرير

---

(١) معجم التعريفات . ص ٣٣ .

(٢) الفروق في اللغة. ص ٦١- ٦٢.

الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثّر، فيسمّى استدلالاً إنّياً، أو بالعكس، ويُسمّى استدلالاً لمياً، أو من أحد الأثرين إلى الآخر»[1] بمعنى أنّ الاستدلال عندهم هو الفعل الذي يوم به المستدلّ، وهو «طلب الشيء من جهة غيره»[2]. في حين تكون الدلالة «ما يمكن الاستدلال به»[3]، فهي ليست فعلاً من أفعال المستدل بل وسيلة من وسائل تحقيقه، وبعبارة أخرى، فإنّه إذا كان الاستدلال ما يطلب من جهة غيره، فالدلالة هي -على وجه الدّقة- هذه الجهة، وإذا كانت الدلالة ليست بحاجة إلى الاستدلال، فالاستدلال لا يستغني عن الدلالة؛ لأنّها طريقه إلى إدراك ما يطلب[4].

ومن خلال هذا التجاذب بين المصطلحات عند العلماء العرب القدامى يمكن الوقوف على جملة من الحقائق التي تؤكدّ ما لأولئك العلماء من فهم دقيق لمصطلح الدلالة ينماز به عما يلابسه، أو يخالطه، أو يتقاطع معه من مصطلحات تشكل ركناً أساساً من أركان علم الدلالة، بمفهومه العام، ومن هذه الحقائق نذكر الآتي:

أولاً:

أنّ الدلالة أقربُ إلى اللغة المنطوقة المسموعة، بل إنّها توحي بالكلمة، أو العبارة، أو الجملة اللغوية دون أي شيء دلالي أو سيميائي آخر، كالرموز،

---

(١) معجم التعريفات . ص ١٨.

(٢) الفروق في اللغة: ص ٦١ .

(٣) نفسه .

(٤) ينظر: علم الدلالة. د.نور الهدى لوشن. ص.٢٥-٢٦ .

والعلامات، والإشارات، والأمارات، والنُّصب، وغير ذلك من وسائل التواصل والإعلام.

ثانياً:

أنّ دلالة اللفظ اللغوي متعددة، ودلالة غيره من الرموز الدالة ثابتة غير متعدّدة، ولهذا قسّم العلماء العرب القدامى وعلى رأسهم علماء الأصول اللفظ من حيث استغراقه جميع ما يشير اليه من أشياء في العالم الخارجي، أو عدم استغراقه ذلك إلى ثلاث أقسام: لفظ عام، ولفظ خاص، ولفظ مشترك بينهما.

وقصدوا باللفظ العام «اللفظ الذي وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له فقوله: «وضعاً واحداً» يخرج المشترك لكونه بأوضاع. و«لكثير» يخرج المشترك لكونه لكثير كأسماء الأعلام، وقوله:«غير محصور» يخرج أسماء العدد، فإنّ المائة مثلاً وضعت وضعاً واحداً لكثير، وهو مستغرق جميع ما يصلح له ممّا يعدُّ لكنّ «الكثير» محصور. وقوله: «مستغرق جميع ما يصلح له» أي يدلّ على استغراق افراد مدلوله، على الرغم من كون الأفراد غير محصورين، وهذا الاستغراق يخرج من دائرته الجمع المنكّر نحو: رأيت رجالاً ؛ لأنّ جميع الرجال غير مرئي له»(١) .

وقد تنبّه علماء الأصول في حديثهم عن اللفظ العام إلى جملة من الحقائق الجوهرية في علم الدلالة نذكر منها:

---

(١) ينظر: التعريفات. ص.١٢٢.

أ- تقسيمهم اللفظ العام إلى لفظ عام بصيغته ومعناه كلفظ (الرجال)، ولفظ عام بمعناه فقط كلفظ: القوم، والرهط. «مماّ يشير الى نسبية الدلالة على العموم في الألفاظ»[1].

ب- إجازتهم تخصيص العام بالدليل. كقوله تعالى .﴿خالقُ كلّ شيء﴾ من سورة الأنعام/ ١٠٢. فذات الخالق خارجة عن عموم كلّ شيء في هذه الآية الكريمة. وقد يبقى اللفظ دالاً على العموم، مستعصياً على أيّ تخصيص كقوله تعالى : ﴿ما من دابّة إلاّ على اللّه رزقُها﴾ من سورة هود/٦.

جـ- حدّدَ علماء الأصول القرائن اللفظية وغير اللفظية التي يمكن بوساطتها (تخصيص الدلالة)، وقصدوا بالقرائن اللفظية ما يُسمّى اليوم بـ (السياق اللغوي)(Linguistic Cintext).

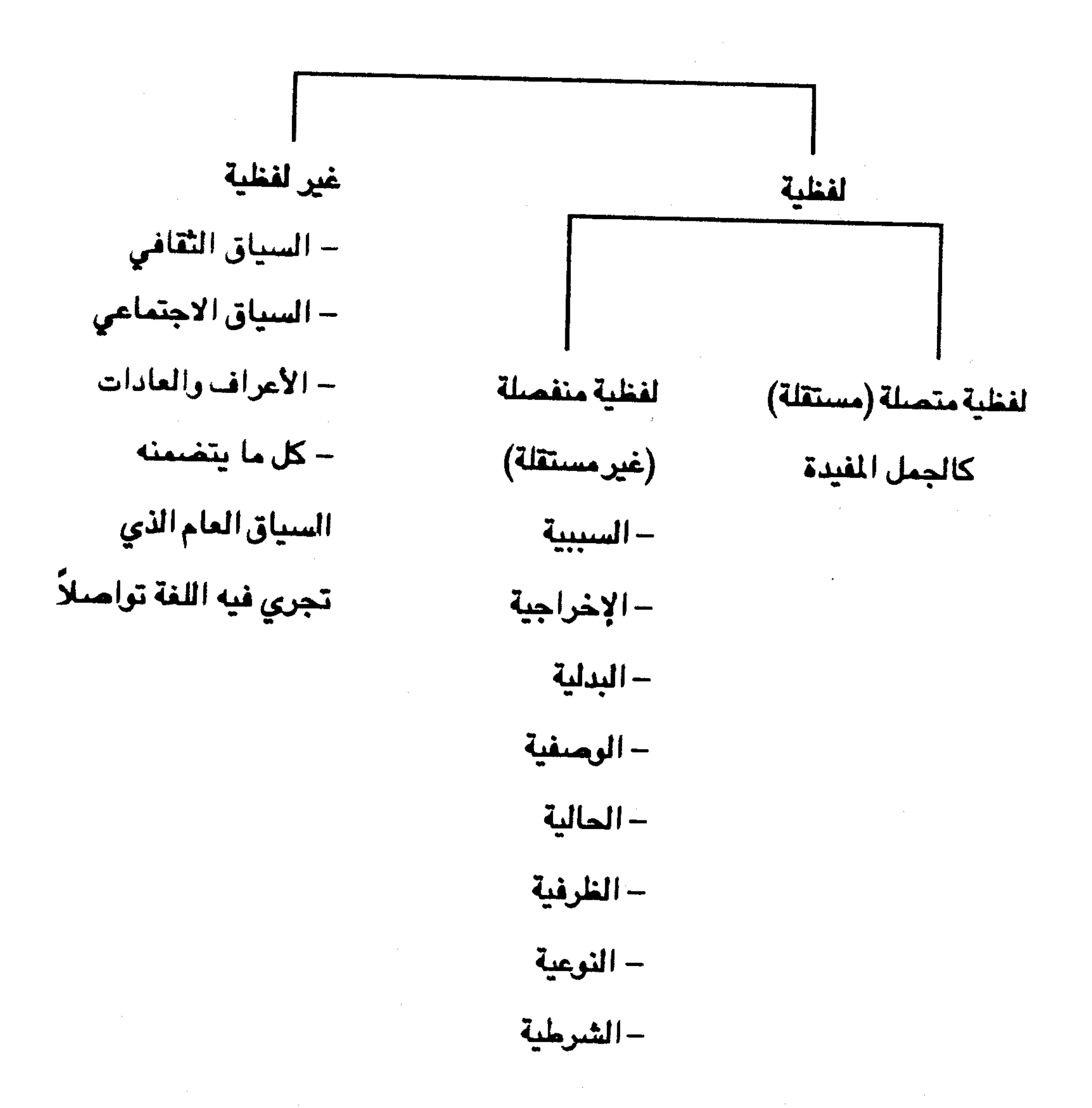
وقد قسّموا هذه القرائن اللفظية على نوعين: متصلة ومنفصلة أما القرائن اللفظية المتصلة فقد تكون مستقلة لكنها متصلة في سياق الكلام في عموم،ه كقوله تعالى: ﴿فمن شهِد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفرٍ فعِدّةٌ من أيام أُخر﴾ من سورة البقرة/ ١٨٥.

فاللفظ العام كامنٌ في (مَن) بوصفه اسم شرط، وأكثر أسماء الشرط دالة على العموم لاستغراقها العقلاء وغيرهم. وجملة: من كان مريضاً أو على سفر..... تخرج المريض والمسافر من الحكم العام.

---

(١) علم الدلالة. د. فريد عوض حيدر. ص ١٠٠.

وسائل تخصيص الدلالة عند علماء الأصول



ويدخل ضمن وسائل التخصيص الدلالي أكثر قيود الاسناد، أو متممات الاسناد، وقد يكون لوسائل الربط في العربية -كحروف العطف- دور في تخصيص الدلالة، ولهذا قسّم النحاة العرب حروف العطف على قسمين : الأول يشرك

المعطوفين في الحكم الدلالي واللفظي، ومن ذلك حروف العطف (الواو والفاء، وثمّ...) وغيرها، ونلمح داخل هذا الاشراك الدلالي اللفظي قيوداً دلالية، فيقال: إن الواو لطلق التشريك ، والفاء للترتيب، وثمّ للتشريك مع التراخي.

ومن التخصيص بالسببية، المفعول لأجله نحو قوله تعالى: ﴿ومن آياته يُريكم البرقَ خوفاً وطمعاً﴾ من سورة الروم/ ٢٤، وقوله تعالى : ﴿والأرضَ وضعها للأنام﴾ من سورة الرحمن/١٠. ومن التخصيص بالإخراجية باب الاستثناء كقوله تعالى : ﴿فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم﴾ من سورة البقرة/٢٤٩.

وقوله تعالى: ﴿فهلْ يهلكُ إلاّ القومُ الفاسقون﴾ من سورة الأحقاف/٣٥.

ومن التخصيص بالبدلية (بدل الجزء من الكلّ) وبدل الاشتمال، كقوله تعالى: ﴿ويجعلَ الخبيثَ بعضَهُ على بعضٍ﴾ من سورة الأنفال /٣٧.

ومن بدل الاشتمال قولك: (زرتَ عدنَ بحرَها)

ومن التخصيص بالوصفية قوله تعالى: ﴿يومَ يكونُ النّاس كالفراش المبثوث﴾ من سورة القارعة/ ٤.

ومن التخصيص بالحالية قوله تعالى: ﴿ولقد نصركم اللّهُ ببدر وأنتم أذلّة﴾ من سورة آل عمران /١٢٣.

ومن التخصيص بالظرفية زمانية أو مكانية قوله تعالى: ﴿وجاءوا أباهم عشاءً يبكون﴾ من سورة يوسف /١٦.

وقوله سبحانه: ﴿وأنّا كنّا نقعدُ مقاعدَ للسمع﴾. من سورة الجنّ/٩.

ومن التخصيص بالنوعية قوله تعالى: ﴿فاصبر صبراً جميلاً﴾ من سورة المعارج/ ٥.

ومن التخصيص بالشرطية قوله عزّ وجلّ : ﴿ فإن كنتم تحبّون الله فاتبعوني﴾ من سورة آل عمران/١٣.

أمّا قرائن التخصيص الدلالي (اللفظية المنفصلة) فيدخل ضمنها كلّ ما خُصّص بالقرآن الكريم أو السُّنّة النبوية المطهّرة من أحكام النكاح، والإرث، والتعامل التجاري والمالي بين النّاس، وكلّ الأحكام الشرعية التي تفرّد بها الدين الإسلامي.

أما القرائن غير اللفظية التي تعمل على تحديد الدلالة وتخصيصها فيدخل ضمنها سياق الحال، أو المقام بما يشمله هذا السياق من عناصر الثقافة، والظواهر الاجتماعية كالأعراف، والتقاليد والعادات .

وقد قسّم علمّاء الأصول الأعراف إلى :

قوليه أي (لغوية) وهذه تعمل بالتقادم على تطوّر الدلالة إمّا بتخصيصها وتضييق دوائرها الدلالية كلفظ (الحج) إذ دلّت على التوجّه إلى أيّ مكان، ثم تخصّصت بالدلالة على التوجّه إلى بيت الله الحرام في زمن معلوم.

وإمّا بتعميمها وتوسيع دوائرها الدلالية كلفظ (عقيلة) فقد أُطلق أولا على المرأة الكريمة النفيسة، ثم توسّعت دلالاته فأطلق على (الكرائم من الإبل)، وعلى (دُرر البحر)، و(كرائم مال الإنسان) وعلى (الزوجة).

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ العبرة عند علماء الأُصول «بعموم اللفظ لا بخصوص السبب». ومعنى هذا أنّ انطلاق الدلالة عندهم يبدأ من المعنى العام للفظ أولاً، والإحاطة بكون الشيء في العالم الخارجي، ثم يأتي بعد ذلك لكلّ شيء وحدة تخصُّهُ، وقصدوا بعموم اللفظ (الدلالة الحقيقية)، «أمّا اللفظ الخاص فدلالته قطعية على المعنى الذي وضع من أجله هذا اللفظ في اللغة، ويترتّب على ذلك ثبوت الحكم لمدلول اللفظ الخاص على سبيل القطع لا الظن»[1] كقوله تعالى: ﴿فكفارتُهُ إطعامُ عشرةمساكين﴾ من سورة المائدة/ ٨٩.

إذ تدلّ (عشرة) دلالة خاصة لا تحتمل زيادة أو نقصاناً. وقد قسّم علماء الأصول دلالة الخاص على أربعة أنواع هي: المطلق، والمقيّد، والأمر، والنهي. ولكلّ منها تفريعاته الدلالية المتعددة، ممّا سنأتي عليه لاحقاً.

ثالثاً:

أنّ الدلالة طريق إلى العلم والمعرفة، ممّا لا يخالطه ظنٌّ أو شكّ وأنّها تُطلب، أو تفهمُ من جهتها دون الحاجة إلى استدلال، لأنّ الألفاظ إنّما «تجري من السمع مجرى الأشخاص من البصر» على حدّ تعبيرهم[2] .

رابعاً:

أنّ الدلالة تستمدُّ شرعيتها باتفاق أهل اللغة، وكثرة استعمالهم للرمز اللغوي، بمعنى أنّ الدلالة اللغوية ليست فردية كما هو الحال بالأمارة، أو الرمز، إذ قد

---

(١) علم الدلالة. د. فريد عوض. ص. ١٠٥ «بتصرف»

(٢) المثل السائر: ١/١٨١ .

يصطلح الفرد بينه وبين نفسه على شيء يضعه أمارة على دلالة ما يعرفها هو وحدَه.

خامساً:

وأنّ الدلالة اللغوية لا يمكن التصرّف فيها أو تغييرها برمز آخر لتبقى دالة على المفهوم، أو الشيء في العالم الخارجي، فدلالة كلمة من نحو (طفل) إنّما تدلُّ على شيء في العالم الخارجي له صفاته، وأبعاده التي ترتسم في ذهن السامع متى ما سمع بالرمز اللغوي (طفل)، ولا يمكن أن يتغيّر هذا الرمز إلى (لطف) ليبقى دالاً على المعنى الأوّل (طفل)، في حين يمكن التصرّف بالأمارة، أو الإشارة على نحو يخترق (العرف) .

سادساً:

والدال في الدلالة اللغوية لا يفيد مدلوله بما هو كذلك، إنّما يفيده من جهة أننا قد اصطلحنا على أن يفيده، أي على أن يدلَّ عليه، ويرشح به، ولو اصطلحنا على أن يفيد ضدّه لأفاد.(١)

سابعاً:

وعلى الرغم من أنّ الدّال يفيد مدلوله بالاصطلاح، والتوافق إلاّ أنّ هذا الاصطلاح غير ثابت، إذ قد ينحو الدال منحى متجهاً إلى معنى آخر، ومن هنا كان الترادفُ بين الدوال، وكذلك وُجد المتضاد، وتوسّع بابُ المجاز في اللغة العربية حتّى

---

(١) ينظر: علم الدلالة. د. نور الهدى لوشين.

قرّر علماؤها القدامى أنّ «أكثر هذه اللغة جارٍ على (المجاز)، وقلّما يخرج الشيء فيها على الحقيقة، فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عُرفهم، وعادتهم في استعمالها، وذلك أنهم يقولون: هذا الأمر يصغر جَنْبَ هذا، أي بالإضافة إليه، وقرنه به. فكذلك قوله تعالى: ﴿ياحسرتي على ما فَرَّطتُ في جَنْبِ اللّه﴾ من سورة الزمر/٥٦. (أي فيما بيني وبين اللّه) إذا أضفت تفريطي إلى أمره لي ونهيه إياي. وإذا كان أصله اتساعاً جرى بعضه مجرى بعض.

وكذلك قوله -صلى اللّه عليه وسلّم- «كلُّ الصيد في جَنْب الفرأ، »(وجوف القرأ)، أي (كأنّه يصغُر) بالإضافة إليه وإذا قيس به.

وكذلك قوله- سبحانه-: ﴿فأينما تُولوا فثمَّ وجهُ اللّه﴾ من سور البقرة/١١٥، إنّما هو الاتجاه (إلى اللّه) .... وقوله : ﴿والسّموات مطوياتٌ بيمينه﴾ من سورة الزمر/٦٧. إن شئت جعلت اليمين هنا الجارحة، فيكون على ماذهبنا إليه من المجاز والتشبيه، أي حصلت السموات تحت قدرته حصول ما تحيط اليد به في يمين القابض عليه، وذُكرت اليمين هنا دون الشمال لأنّها أقوى اليدين، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوّة، وإن شئت جعلت اليمين هنا القوة؛ كقوله:

إذا ما رايةٌ رفعتْ لمجدٍ تلقّاها عَرَابةُ باليمين

أي بقوّته وقدرته، ويجوز أن يكون أراد بيد عرابة: اليمنى على ما مضى.....

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿فراغ عليهم ضرباً باليمين﴾ من سورة الصافات/ ٩٣،

ففيه ثلاثة أقوال: أحدها:

باليمين التي هي خلاف الشمال.

والآخر: باليمين التي هي القوّة.

والثالث: باليمين التي هي قوله: ﴿وتاللّهِ لأكيدَنَّ أصنامكم﴾ من سورة الأنبياء/٥٧، فإن جعلت يمينه من قوله: ﴿مطويات يمينه﴾(هي الجارحة مجازاً وتشبيهاً كانت الباء هنا ظرفاً) أي مطويات في يمينه، وتحت يمينه. وإن جعلتها القوّة لم تكن الباء ظرفاً؛ لكنها تكون حرفاً معناه الالصاق والاستعانة به على التشبيه بما يستعان به.»[١]

إنّ القيمة الدلالية للعنصر اللغوي حقيقة أو مجازاً لا يمكن الوقوف على حدودها الدلالية كاملة إلا بتقابله مع العناصر اللغوية الأخرى داخل السياق المعين، لأنّ هذا التقابل هو الذي يعمل على تحديد الدلالة تحديداً بيناً. ومن هنا قرّر المحدثون: « أنّ كل عنصر من عناصر اللغة تتحدد قيمته بتقابله مع جميع العناصر الأخرى»[٢].

وعلى هذا تمثل قيمة أي عنصر لغوي الوجه الأول له، ثم تليه الدلالة في المقام الثاني، إذ لا دلالة للعنصر اللغوي إلاّ بتقابله مع العناصر اللغوية الأخرى، فالدلالة «وليدة هذا العنصر، وهي فرع عليه، وهذه القيمة إنّما تتحدّد انطلاقاً من

---

(١) الخصائص: ٤٥٢/٢ وما بعدها.

(٢) دروس في الألسنية العامة. فردناند دي سوسير. ص. ١٧٥.

مظهرها المادي، شأنها في ذلك شأن القطع النقدية، والأوراق المالية، والصكوك فهذه كلّها تجسيدات مختلفة لقيمة واحدة، وكذلك الشأن في وحدات اللغة، فإنها تظل هي بقطع النظر عمّا يمثّلها من أصوات، وهي تحافظ على القيمة نفسها سواء تحققت صوتاً أي لغة منطوقة مسموعة، أم تحققت كتابة. إنّ قيمة العنصر اللغوي ثابتة، لكنّ وظائفه الدلالية هي المتغيرة، والمتنوعة .

ثامناً:

أنّ الدلالة إنّما تستمدّ شرعيتها باتفاق أهل اللغة، وكثرة استعمالهم للرمز اللغوي، وهذا يعني أنّ الدلالة اللغوية ليست فردية كما هو الحال في (الرمز)، إذ قد يصطلح الفرد بينه وبين نفسه على شيء ما يضعه أمارة على دلالة ما، يمكنه تغييره والتصرف فيه تبعاً لما يريد. ولمّا كانت شرعية الرمز اللغوي مستمدّة باتفاق الناطقين باللغة أصبحت الدلالة ، أو المعنى عند علماء اللغة هي الغاية والهدف، وما اللفظ إلاّ خادم للدلالة، وهو عند العرب القدامى «وسيلة الى تحصيل المعنى المراد. والمعنى هو المقصود» ويؤكدّ هذا ابن جنّي (٣٩٢هـ) حين يقرّر «أنّ العرب كما تعني بألفاظها فتصلحها وتهذّبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلّف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها»[١] ويزيد ابن جنّي موكّداً اهتمام العرب بالمعنى أولاً ثمّ بالألفاظ ثانية فيقول: «فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنّها لمّا كانت عنوان

---

(١) الخصائص: بتحقيق. د. هنداوي ١/٢٣٧.

معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها، ومراميها أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السّمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد.»[1]

(١) نفسه: ١/٢٣٧.

واعلم أنّ ثنائية اللفظ والمعنى قد أخذت نصيبها من الدرس، والتحليل والمناظرة بين العلماء العرب القدامى، وتمخّضت عن آراء وأفكار تلتقي حيناً، وتفترق أخرى، فمن العلماء من قدّم اللفظ على المعنى ومن هؤلاء الجاحظ (ت. ٢٥٥هـ) ومنهم من رأى العكس وعنده «أنّ الذي عليه أهل التحقيق أنّ الألفاظ تابعة للمعاني» كما يرى صاحب الطراز، و «أنّ اللفظ جسم روحه المعنى» على ما يرى ابن رشيق في العمدة، «وأنّ المعاني موجودة في طباع النّاس» كما يقرّر الجرجاني في الوساطة، ومنهم من نسب المعاني الى الأسلوب، والنظم الى اللفظ، مثلما فعل القرطاجني. وقد خصّ علماء البلاغة اللفظ والعبارة بعلم البيان، والمعنى بعلم المعاني، واللفظ وحده بالبديع. وحسّم عبد القاهر الجرجاني (ت.٤٧١هـ) الأمر بتقديره أنّ اللفظ والمعنى وحدة وظيفية ولا سيما في النصوص الإبداعية، ولهذا طرح نظريته المشهورة في النظم. ينظر: الحيوان: للجاحظ. ٣/١٣١-١٣٢؛ والطراز: ليحيى بن حمزة العلوي ٢/١٥٠؛ والعمدة: لابن رشيق: ١/١٢٤. واسرار البلاغة: للجرجاني؛ والوساطة، للقاضي الجرجاني: ص١٨٦. ومنهاج البلغاء: لحازم القرطاجني: ٢٦٣.

الفصل الثاني

عناصر تحديد الدلالة

البنية الصوتية والبنية الصرفية

تمهيد في:
عناصر تحديد الدلالة

إنّ المتأمّل تراث العلماء العرب القدامى في ميدان علم الدلالة ليقف على ملمح علمي دلالي قيّم في هذا الميدان تنبّه إليه أولئك العلماء وسمّاه بعضهم بأسمائه، ومثّل له بشواهده، وأمثلته، وسياقاته في الوقت الذي لا نجد لهذا الملمح الدلالي المعمّق حضوراً في أغلب دراسات المحدثين الدلالية ممّن درجوا على الخلط بين (أنواع الدلالة) وعناصر تحديد الدلالة، فتحدّثوا عمّا سمّوه (الدلالة الصوتية) و(الدلالة الصرفية)، و(الدلالة النّحوية)، و(الدلالة السياقية) وغير ذلك ممّا عدّوه نوعاً من أنواع الدلالة، وقسيماً من أقسامها، وليس الأمر كذلك عند الدلاليين العرب القدامى الذين ميّز أكثرهم بين عناصر تحديد الدلالة (محدّدات المعنى)، وأنواع الدلالة[1]، وعندهم أن هناك عناصر ومقتضيات معينة هي التي تقوم بتحديد نوع الدلالة، وتفضي إلى الوصول الى المعنى المراد على وجه التحديد والدّقة، ومن غير

(١) يولي الباحثون غير العرب اليوم أهمية بالغة لمناهج تحديد المعنى، نذكر من ذلك ما ذهب إليه (سوسير) من أنّ هناك فرقاً بين العلاقة اللغوية للكلمة والمقصود منها، وهذه العلاقة عنده كيان نفسي اجتماعي متشكّل من الفكرة (Conep)، والصورة الصوتية (Sound Imge)، وقد طوّر (بلوميفلد) في نظريته السلوكية هذا المفهوم مركزاً على كون اللغة ظاهرة سلوكية منظورة قابلة للملاحظة والقياس، ويمكن دراستها اعتماداً على منهج يستند إلى عنصرين هما: المثير والاستجابة. وأنّ الوقوف على معنى الكلمة إمّا يمكن استخلاصه من خلال الموقف الذي استخدمت فيه، ما دام هذا قابلاً للتعريف بحدود تجريبية محسوسة. أمّا (فيرث) وأصحابه، ومن قبلهم (فندريس) من روّاد المدرسة اللغوية الاجتماعية فقد رأوا أنّ الذي يعيّن مدلول القيمة هو السياق بأحواله المتعدّدة، فالسياق، أو (المقام) هو الذي يحدّد معنى الكلمة، ويفرض قيمتها. وقد ذهب القائلون بنظرية (الحقول الدلالية) مذهباً آخر، فرأوا أنّ الذي يحدّد معنى الكلمة اشتراكها مع كلمة أخرى ضمن حقل دلالي واحد . ينظر : جدل اللفظ والمعنى دراسة في علم الدلالة العربي. مهدي أسعد عرار. ص٢٧

لبس، أو إبهام، أو غموض. ومن هذه العناصر والمقتضيات التي سنتناولها بشيء من التفصيل في الفصول والمباحث الآتية:

١- طبيعة البنية الصوتية للرمز اللغوي.

٢- طبيعة البنية الصرفية.

- البنية النحويّة بما انطوت عليه من الأوجه الآتية:

أ- إحكام العلاقة بين الوصف النحوي والدلالة.

ب- تأكيد القدامى أنّ الاستقامة النحوية طريق إلى الاستقامة الدلالية.

جـ- اهتمام القدامى بالإعراب وعلاماته بوصفها دليلاً للمعاني.

د- التعدّد الإعرابي ودلالاته.

هـ- صوغهم نظرية النظم النّحوية الدلالية.

المبحث الأول
طبيعة البنية الصوتية للرمز اللغوي

من الثابت أنّ البحث في طبيعة العلاقة بين جرس الكلمة ومعناها الذي يؤدّيه ذلك الصوت قد بدأ عند العرب في وقت مبكر، ومنذ أن واجهوا مشكل الآيات القرآنية وإعجازها، واستخراج الأحكام الشرعية واللغوية منها، سواء عند علماء الفقه والأصول، أم عند المفسرين واللغويين إدراكاً منهم لأهمية قضايا الصوت والمعنى وما تفرزه من قيم دلالية تعين على فهم النص القرآني الكريم وبيان أوجه اعجازه اللغوي من جهة، وتؤكدّ ما للغة العربية من وسائل كثيرة في تحديد القيم التعبيرية للأصوات وهي منتظمة داخل البنيات، أو التراكيب، وقد اتخذت دراساتهم للعلاقة بين جرس الكلمة ومعناها، اتجاهات كثيرة منها:

أ- الوقوف على قوانين الانسجام أو التنافر بين الأصوات لإدراك العلاقات بين المكونات الصوتية للكلمة، أو العبارة، أو التركيب المعين. وكانت مثل هذه الدراسات لصيقة عند العلماء العرب القدامى بقضايا الإعجاز القرآني «إذ ذهب فريق إلى أنّ القرآن الكريم معجز بالمعاني، وذهب فريق آخر إلى إنّه معجز بالالفاظ ثم شرعوا في التنقيب عن أسباب الجودة والتلاؤم، أو التآخّر والتنافر، وسرعان ما امتدّ البحث إلى عالم الشعر، وإلى عالم اللغة عامّة، وصار الوعاء اللغوي هو الميدان»[1]

(١) ينظر: الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها. ص ٢١٩.

ب- دراسة القيمة التعبيرية للأصوات، ومدى اتفاق المعنى مع جرس الحرف المختار، وهل هذا الاتفاق نابع من اختيار مقصود لذلك الصوت -دون غيره- ليؤدّي المعنى المعين -دون غيره-؟ أو أن مناسبة الصوت للمعنى المعين قد وقعت عندهم اتفاقاً؟. وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) من أوائل اللغويين الذين تنبّهوا الى العلاقة الكامنة بين جرس الأصوات ودلالاتها إذ جاء عنه قوله: «كأنّهم -يعني الناطقين العرب- توهّموا في صوت الجندب، استطالة ومداً فقالوا: (صَرّ) وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: (صرصر) »[1].

وكان سيبويه (ت ١٨٠هـ) يقول في المصادر التي جاءت على (الفَعَلان): «إنّها تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو: النّقزان، والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»[2]. وتتضح معالم الدراسة التي تناولت القيم التعبيرية للأصوات العربية وضوحاً متكاملاً متعدد الوجوه والمشارب والرؤى عند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) الذي يُعدّ بحق القمّة في مثل هذه الدراسات إذ تناولها من زوايا متعدّدة في منهج وصفي تطبيقي يؤكّد أنّ هذه الدراسات التي تشغل بال المحدثين اليوم، وتتوجّه إليها أنظارهم بهمّة قد حُدّدت معالمها، وتعينت حدودها، وقُلبت وجوهها بفكر ثاقب، وتطبيقات شاملة منذ أكثر من ألف سنة على يد ابن جنّي الذي استوعب فكر أسلافه في هذا الميدان، وبنى عليه درساً متكاملاً ليس من السهولة علينا تجاوزه،

---

(١) الخصائص: بتحقيق د. هنداوي ص ٥٠٥/١.

(٢) نفسه: ٥٠٥/١.

أو إنكاره. لقد انطلق ابن جني في دراساته الصوتية الدلالية من الملامح التي رسمها الخليل وسيبويه فوجد لما قالا به «أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه».

ففي باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) يرى أنّ «مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب عظيم واسع، ونهج مُتلئب عند عارفيه مأموم. وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبّر بها عنها، فيعدّلونها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر ممّا نقدّره، وأضعاف ما نستشعره.

من ذلك قولهم: خضِم وقضِم، فالخضم للأكل الرطب؛ كالبطيخ والقثّاء، وما كان نحوهما من المأكول الرَّطب. والقضم للصلّب اليابس، نحو: قضِمتِ الدابّة شعيرها، ونحو ذلك. وفي الخبر «قد يدرك الخضم بالقضم» أي قد يدرك الرخاء بالشدّة، واللين بالشّظف، وعليه قول أبي الدرداء: (ويخضمون ونقضم والموعد الله) فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك قولهم: النَّضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه: ﴿فيها عينانِ نضّاختان﴾ من سورة الرحمن/٦٦، فجعلوا الحاء -لرقّتها- للماء الضعيف، والخاء -لغلظتها- لما هو أقوى منه.

ومن ذلك: القدّ طولاً، والقطّ عرضاً، وذلك أنّ الطاء أحصر للصوت وأسرع له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العَرض؛ لقربه وسرعته، والدّال المماطلة لما طال من الأثر، وهو قطعه طولاً.

ومن ذلك قولهم: قَرَتَ الدمُ، وقرِدِ الشيء، وتقرَّد، وقَرَطَ يقرُط. فالتاء أخفتُ الثلاثة، فاستعملوها في الدّم إذا جفّ؛ لأنّه قصْد ومستخفّ في الحسّ عن القردَد الذي هو النّباك في الأرض ونحوها، وجعلوا الطاء -وهي أعلى الثلاثة صوتاً- للقرط[1] الذي يسمع، وقرِد من القرْد؛ وذلك لأنّه موصوف بالقلّة، والذلة، قال تعالى: ﴿فقلنا لهم كونُوا قردةً خاسئين﴾ من سورة البقرة/٦٥ .... أفلا ترى إلى تشبيههم الحروف بالأفعال وتنزيلهم إيّاها على احتذائها.

ومن ذلك قولهم: الوسيلة، والوصيلة، والصّاد- كما ترى- أقوى صوتاً من السّين؛ لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أنّ التوسّل ليست له عصمة الوصل والصلة؛ بل الصلة أصلها اتصال الشيء بالشيء، ومماسّته له ..... فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف....... ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و(ق د ر) و (ق ت ر) فالتاء خافية متسفّلة، والطاء سامية متصعّدة، فاستعملتا -لتعاديهما- في الطرفين؛ كقولهم: قُتر الشيء، وقطرة والدال بينهما، ليس لها صعود الطاء، ولا نزول التاء، فكانت لذلك واسطة بينهما، فعبّر بها عن معظم الأمر ومقابلته، فقيل لقدر الشيء لجماعة ومحرنجمه[2]. وينبغي أن يكون قولهم: قُطر الإناءُ الماءَ ونحوه، إنما هو (فَعَل) من

---

(١) قرط الكراث: قطعة في القدر. والقرط يُسمع له صوت إذا كان قطعاً وشقاً.

(٢) محرنجمة: حيث يجتمع. يقال: احرنجمت الأبل: اجتمعت.

لفظ القطر ومعناه، وذلك أنّه إنّما ينقط الماءَ عن صفحته الخارجية وهي قُطر. »[1]

وتأكيداً على وعي ابن جني للدلالة الفنية للأصوات، وبيان طاقة كلّ صوت وايحاءاته في التعبير عن المعنى يرى ابنُ جني أنّ طبيعة ترتيب تحديد المعنى المعين دون غيره فيقرر «أنّهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبّر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أوّل الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره وتوسيط ما يضاهي أوسطه؛ سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب. وذلك قولهم: بحث. فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفّة الكفّ على الأرض، والحاء لصحلها[2] تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث والبثّ للتراب، وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً، فأيُّ شبه تبقي بعده، أم أي شكّ يعرض على مثله .... ومن ذلك أيضاً جرُّ الشيء يجرُّهُ؛ قدَّمُوا الجيم لأنّه حرف شديد، وأوّل الجرّ بمشقة على الجار والمجرور جميعاً، ثمّ عقّبوا ذلك بالراء، وهو حرف مكرّر، وكرّروها مع ذلك في نفسها، وذلك الشيء إذا جُرَّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها واضطرب صاعداً عنها، ونازلاً إليها، وتكرّر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلق. فكانت الراء- لما فيها من الكرير ولأنّها أيضاً قد كرّرت في نفسها في (جرّ) و (جررت) أوفق لهذا المعنى من جميع

---

(١) الخصائص: ١/٥٠٩- ٥١٢.

(٢) الصحل: البحّة في الصوت.

الحروف وغيرها.»[1] ويلفت ابن جني الانتباه إلى أنّ طبيعة التشكيل الصوتي للرموز اللغوية جانب مهم من جوانب تحديد الدلالة، والوقوف على طبيعة المعنى الذي يحمله الرمز اللغوي الدال. فيرى- مثلاً- أنّ مزج (الفاء) مع أصوات معينة- قام هو بتحديدها- داخل الرمز اللغوي يفرز دلالة معينة خاصة، فيقول: « ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء واللام، والنون، إذا مازجتهنّ الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها، ومجموع معانيها أنّها للوهن والضعف ونحوهما.

من ذلك (الدالف) للشيخ الضعيف، والشيء التالف، والطليف، والظليف[2] وليست له عصمة الثمين، والطنف لما أشرف خارجاً عن البناء وهو إلى الضعف؛ لأنّه ليس له قوة الراكب والأصل، والنطف: العيب، (وهو إلى الضعف)، والدنف: المريض ومنه (التنوفة) وذلك لأنّ الفلاة إلى الهلاك ؛ ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: بيداء، فهي فعلاء من باد يبيد.

ومنه التّرفة، لأنّها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأنّ طرف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه ، قال اللّه سبحانه : ﴿أو لم يَرَوا أنّا نأتي الأرضَ ننقصُها من أطرافها﴾ من سور الرعد/ ٤١ .

---

(١) الخصائص : ١/١٢ه-١٣٣ه.

(٢) الظليف: لغة في الطليف. يقال، ذهب به مجاناً وظليفا وطليفاً إذا أخذه بغير ثمن.

وقال الطائي الكبير:

كانت هي الوسط الممنوعَ فاستلَبت

ما حولها الخيلُ حتّى أصبحت طرفا»[1]

وفي باب الاشتقاق الأكبر[2] يدفع ابن جني قضية التفاعل بين الوحدات الصوتية التي تتشكّل منها بنية الرمز اللغوي الدال، وطبيعة الدلالة التي يؤدّيها هذا الرمز إلى مديات أوسع قد لا يكون لها تحقق مطرد في اللغة، وقد أكد ابن جنّي ذلك فقرّر أنّه لا يدعي «أنّ هذا مستمر في جميع اللغة ، كما أنّا لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنّه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا، أو خمسةُ متعذّراً صعباً كان تطبيق هذا -يعني الاشتقاق الأكبر- وإحاطته أصعب مذهباً، وأعزّ مسلكاً، بل لو صحّ من هذا النحو وهذه الصنعة المادّة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريباً معجباً، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المدى الأبعد»[3] والاشتقاق الأكبر عند ابن جني هو : «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف

---

(١) الخصائص: ١/٥١٤-٥١٥.

(٢) نفسه : ١/٤٩٠ وما بعدها.

(٣) نفسه : ١/٤٩٢ .

الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد »[1].

من ذلك أنّ معنى (ق و ل) أين وُجِدَتْ ، وكيفَ تصرّفتْ من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخّره عنه، إنما هي للخفوف والحركة وجهات تراكيبها الست مستعملة كلّها لم يهمل شيء منها.

وهي: قول/ قلو/ وقل/ ولق/ لقو/ لوق.

فـ (قول) عند ابن جني من القول[2]. وهذه الكلمة هي أصل التقاليب الستة. لأنها من: الفم واللسان يخفّان له ويقلقان ويمذلان به –من المذل وهو القلق والضجر– والمذل ضدّ السكوت الداعي إلى السكون.

أمّا (ق ل و) ، ومنه القِلو: حمار الوحش. فقد قيل فيه ذلك لخفّته واسراعه.

وأمّا (و ق ل) فللوعل، وذلك لحركته، ويقال: توقّل في الجبل إذا صعد فيه، وذلك لا يكون إلاّ مع الحركة والاعتمال.

وأمّا (و ل ق) : يلق فللسرعة والخفّة.

و (ل و ق). بدلالة (و ل ق) جاء في الحديث الشريف: «لا آكلُ من الطعام إلاّ ما لوق لي» أي: ما خدم وأعملت اليد في تحريكه، ومنه : اللّوقة للزبدة، وذلك لخفّتها وإسراع حركتها.

و(ل ق و) منه اللّقوة للعقاب، قيل : لها ذلك لخفّتها وسرعة طيرانها.... ومنه اللقوة

---

(١) نفسه : ٤٩٠/١ .

(٢) نفسه : ٥٨/١.

وهي داءٌ في الوجه يعوَجّ منه الشدق فيكون مائلاً إلى أحد الجانبين، بما يؤدّي إلى اضطراب في شكل الوجه «فكأنه خفّة فيه، وطيش منه..... واللقوة: الناقةالسريعة اللّقاح» .

«وأمّا- ك ل م – فهذه أيضاً حالها، وذلك أنّها حيث تقلّبت فمعناها الدلالة على (القوة والشدّة)، والمستعمل منها أصول خمسة وهي : ك ل م / ك م ل/ل ك م/ م ك ل / م ل ك/ وأهملت منه: ل م ك ، فلم تأتِ في ثبت.

فمن ذلك الأصل الأوّل (ك ل م) منه الكلم للجرح، وذلك للشدّة التي فيه، وقالوا في قول الله سبحانه : ﴿دابّة من الأرض تكلّمُهم﴾ من سور النمل/ ٨٢ قولين:

أحدهما من الكَلام. والآخر من الكِلام، أي تجرحهُمُ وتأكُلُهم، وقالوا : الكُلام: ما غلظ من الأرض، وذلك لشدّته وقوّته، وقالوا : رجل كليم أي مجروح وجريح ....

الثاني:

(ك م ل) من ذلك كمل الشيء وكمُل وكمِل فهو كامل وكميل، وعليه بقيّة تصرّفه: والتقاؤهما أنّ الشيء إذا تمّ وكمل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصاً غير كامل.

الثالث:

(ل ك م) منه : اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه ، ولا شكّ في شدّة ما هذه سبيله ....

الرابع:

(م ك ل) منه بئر مكول إذا قلَّ ماؤها، قال القطامي :

كأنّها قَلْبٌ عاديَةٌ مُكلُ

والتقاؤها أنّ البئر موضوعة الأمر على جُمّتها بالماء، فإذا قلَّ ماؤها كُره موردها، وجفا جانبها، وتلك شدّة ظاهرة.

الخامس:

(م ل ك)، من ذلك ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتدَّ وقوى .....»[1].

ومن ذلك « تقليب (ج ب ر) فهي – أين وقعت– للقوّة والشدّة. منها (جبرت العظم، والفقير) إذا قوّيتهما وشدّدْت منهما. والجبر : الملك لقوّته، وتقويته لغيره. ومنها (رجل مجرّب)، إذا جرّسته الأمور ونجّذته، فقويت مُنّته، واشتدّت شكيمته، ومنه الجراب لأنّه يحفظ ما فيه، وإذا حُفظ الشيء وروعي اشتدّ وقوى، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذي[2]

ومنها (الأبجر والبُجرة) وهو القويّ السُرّة، ومنه قول عليّ صلوات الله عليه: إلى الله أشكو عُجري وبُجري، تأويله همومي وأحزاني، وطريقه أنّ العجرة كلّ عقدة في الجسد، فإذا كانت في البطن والسرّة فهي البُجرة، والبَجرة تأويله أن السرّة غلظت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها ..... وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء

---

(١) نفسه : ٦٨/١ وما بعدها .

(٢) رذي : أثقله المرض .

سوادها، وقوّة أمرها، وأنّه ليس بلون مستضعف، ومنها رجّبت الرجل إذا عظّمتُهُ وقوّيت أمره. ومنه رَجَب لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيه، وإذا كرُمت النخلة على أهلها فمالت دعموها بالرُجبة، وهي شيء تسند إليه لتقوى به، والراجبة : أحد فصوص الأصابع، وهي مقوية لها. ومنها الرَباجيّ وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله. قال:

وتلقاهُ رباجّياً فخوراً.

تأويله أنّه يُعَظّم نفسه، ويقوّي أمره . »[1]

وهكذا يمضي ابن جني في ايراد نظريته في تقاليب الثلاثي راداً إياها الى معنى مركزي واحد تنطلق منه، وتعود إليه. وعلى الرغم من أنّ فكرة التقليب فكرة سُبق إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي وجعلها أحد الركائن المنهجية الحاسمة في بناء معجمه (العين)، إلاّ أن ابن جني منحها بعداً دلالياً جديداً يمازج بين الصوت ودلالته ويتجاوز مبدأ الاشتقاق الأصغر، ويتجاوز أيضاً مبدأ التقليب الذي اعتمده الخليل، وهو تقليب أقرب إلى المعادلة الرياضية المتقنة وصولاً إلى مفردات اللغة المستعمل منها والمهمل بطريقة حسابية استطاع الخليل بها وعبر تقاليب الثنائي والثلاثي والرباعي أنْ يقف على أبرز عناصر التوليد والنمو اللغوي في اللغة العربية بما لم يسبق إليه أحد .

وقد نبّه ابن جني من خلال نظريته في (التقليب الدلالي) إلى أنّ من منافع هذه النظرية هو أنّها قادرة على إعانة الدارس والباحث على الوصول الى دلالة

---

(١) الخصائص : ١/ ٤٩١ .

الرمز اللغوي الثلاثي الأصول وذلك بتقليبه للوقوف على أحد دلالاته التي يمكن من خلالها معرفة دلالة أي رمز لغوي ثلاثي مُشكل، أو غريب. فيسوق ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي قوله: «وشاهدته -يعني أبا علي- غير مرّة إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه ، فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق، لأنّ ذلك إنّما يلتزم فيه شرَج[1] واحد من تتالي الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف . »[2].

ومع التسليم بأنّ ارتباط الصوت بالدلالة لا يعني أنّ الأصوات جميعاً تتساوى في هذه الدلالة، وإنّما تختلف باختلاف قوّتها وبروزها في الحكاية الصوتية، إذ العبرة كما يقول العقاد «بموقع الأصوات من الكلمة لا بمجرد دخولها في تركيبها»[3] ومع التسليم أيضاً بما يشوب آراء ابن جنّي الخاصة بالاشتقاق الأكبر على وجه التحديد هذه الآراء التي فرضت نوعاً من الإرهاب على الدلالات المتباينة كي تستكين إلى حظيرة عامة يشوبها بعض الغموض، وعدم التحديد، فدلالات مثل (الشدّة والقوة) أو (الأصحاب والملاينة) وغيرها تكاد تنبهم حدودها، ولا تقف عند ملامح دلالية معينة بدقّة؛ لأنّ في العربية عشرات الكلمات التي تنضوي تحت

---

(١) الشرَج: الضرب. يقال: هما على شرج واحد. أي على ضرب واحد.

(٢) الخصائص: ١/٦٦-٦٧.

(٣) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. العقاد. ص ٤٨ .

(الشدة) و (الأصحاب). ممّا هو من مادتي (ج ب ر) و (ص ح ب) ، ومن غيرهما كثير.

أقول مع التسليم بهذا كلّه نرى في الطروحات التي تقدّم بها ابن جني على مستوى الصوت والدلالة، ومنها نظريته في ربط الأصول الستة بمعنى مركزي واحد تُعدّ من أحوج الدراسات الصوتية الدلالية إلى التتبع والصبر والتطبيق العملي بعيداً عن التنظير المجرد، وكلّ ذلك قريب من ابن جني وغيره من العلماء القدامى الذين خاضوا هذا الميدان، وعرفوا بحّس لغوي مرهف قادر على الكشف بين السياق الذي يجري فيه الرمز اللغوي وطبيعة تشكّله الصوتي.

ويبدو ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في بعض طروحاته في كتابه مقاييس اللغة أقرب إلى نظرية ابن جني في التقاليب إذ يبدأ بعض أبوابه بالبنية الثنائية مزيداً عليها حرفاً آخر يثلثها راداً المواد المتشكلة إلى (أصل) دلالي «جامع عام»، فيرى في (باب القاف والطاء وما يثلثهما) أنّ المعنى الجامع هو : (القطع) .

فـ : قطع: صرم وإبانة شيء من شيء.

و: قطف: أخذ تمرة من شجرة.

و: قطل: قطع الشيء.

و: قطم: قطع الشيء.

و: قطو: مقاربة في الشيء.

و: قطن: استقرار وسكون[1].

فالمعنى الجامع لـ (قطع/ قطف/ قطل/ قطم) هو الدلالة على القطع وهو المعنى المشترك فيما بينها وظاهر في دلالاتها.

ويمكن أن يُزاد عليه (قطب) الذي يدلّ على: قطع الشيء.[2]

أمّا (قطو) فيمكن أن نلمح فيها معنى القطع إذ إنّ المقارب في الشيء نوع من (اقتطاع) الخطى وتقصيرها.

وفي (قطن) يكون الاستقرار والسكون عبارة عن انقطاع الترحّل والحركة.

وعلى الرغم من أنّ ابن فارس لم يلزم نفسه بالتقاليب إذ إنّه ينطلق -فيما ينطلق- من أصل ثنائي، مزيداً عليه في كلّ مرة حرفاً معيناً يعمل على إبراز القيم التعبيرية التي تعمل على تنويع المعنى الأصلي، وتوجيهه، وتعدده بنسبة الحرف أو الأحرف المزادة، وما زادته من معنى خاص بها على المعنى العام المشترك.

وهكذا يمكن تتبع المواد اللغوية من خلال ما طرحه ابن فارس في أكثر من معجم عربي.

فمادة (قصّ) تدلُّ على القطع؛ لأنَّ المقصّ هو المقراض.

والقصم: كسر.

والقصف: مثله.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة. جـ ٥/١٠١-١٠٤.

(٢) القاموس المحيط: الفيروزآبادي (قط) ١/٢٧٤.

والقصر: خلاف الإطالة في (الصلاة).

والقصي: البعيد من (قصا).

والقصل: قطعٌ أيضاً.[1]

وفي (قضّ) دلالة على القطع.

فالقضم: أكل باطراف الأسنان[2].

والقضب: قطع.[3]

والقضع: قطع أيضاً. يقال: انقضع عن قومه: انقطع.

وتقودنا طروحات ابن فارس في (الثنائي وما يثلثه) الى البنية الرباعية التي تنشأ عنده بثلاثة طرق.

الأوّل: ارتجالاً كالبهصلة والبخنق[4] .

والثاني: زيادة على الثلاثي لمعنىً يراد، والزيادة إمّا: تصديراً كـ (بحضل) من : حضل.

أو «حشواً واقحاماً» كـ (برجم) من : بجم.

أو «كسعاً وتذييلاً» كـ (برعم) من: برع.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري. جـ ٥/١٣، ٤/١٤١٦، ٢/٧٩٤.

(٢) نفسه: ٥/٢١٣.

(٣) نفسه: ٣/١٢٦٦.

(٤) مقاييس اللغة: ١/٣٣٥.

والثالث: الرباعي الذي نُحت من ثُلاثيينِ بطريق النّحت من نحو: (بحثر) من : (بحث) و(بثر).

أو من : (بحث) و(أثر)[1] .

أو من: (بحث) وحرف الراء أي تعود (بحثر) إلى (بثح)[2] .

ومثل هذا (بلطح) من: (بطح) و(أبلط) [3] .

و (بحتر) من : (بتر) و(حتر)[4] .

وباستقراء معاني (بحثر): بحث، بثر، أثر، بث، نجد الآتي:

بحثر [بدّد- فرّق-، فتش- استخرج- كشف].

بحث [بدّد- فرّق-، فتش- استخرج- كشف- أثار-طلب].

بثّ [بدّد- فرّق-، فتش- استخرج- أظهر- أثار- نشر].

بثر [بدّد- فرّق-، فتش- استخرج- ظهر- أثار- نشر][5].

ويلاحظ أنَّ وشائج القُربى بين دلالات الكلمات أقلّ حدّةً من وجودها في الثلاثي، وربّما يكون الاختلاف عائداً إلى الألفاظ التي فسّرت بها المواد، ففي

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ١/٢٣٥.

(٢) نفسه: ١/٣٣٤. وينظر مقدّمة لدرس لغة العرب: للشيخ العلايلي: ٢٢١، ٢٣٣.

(٣) نفسه: ١/٣٢٩.

(٤) نفسه: ١/٣٣٢.

(٥) المواد مستخرجة من (مقاييس اللغة) و (الصحاح) ،(وتاج العروس) و (اللسان).

(بحثر) مثلاً يأتي معنى (الكشف) وفي (بثّ) يأتي (الإظهار)، وعلى الرغم من عدم وجود تقارب بين جذر كلّ من الكلمتين من الناحية الصوتية، فإنّ معنى الانكشاف هو الظهور. وعلى هذا يمكننا ملاحظة أنّ معنى (بث) الثنائي متضمّن في الثلاثي (بحث)، و(بحث) بدوره موجود دلالياً في (بحثر). وعلى هذا رأي العلايلي من المحدثين.

وأمّا (بثر) فبدلالة (فرق) و(ظهر). على أساس تأوّل ابن فارس لها، وأمّا دلالته المعجمية فهي (الكثير والقليل)، وبثور في الوجه و(فرق) هو المعنى الذي استنتجه ابن فارس، حيث يقول: البثر: الذي يظهر على البدن، وذلك أن يظهر متفرّقاً. وفي هذا التخريج بُعدٌ.

وأكاد أخلص من هذا -وغيره كثير- إلى الوقوف على دلالة بعض الألفاظ قد يُعين على معرفة أصولها، ولا سيما إذا استند هذا على دراسات تاريخية تطورية، وبالاستعانة إلى ما تمخّضت عنه الدراسات اللغوية المقارنة، ويُعين أيضاً على تأكيد ما اتخذه القدامى من مواقف إزاء الألفاظ استعمالاً، أو إعراضاً عن هذا الاستعمال، إذ أنّ الأصول من الألفاظ عندهم «لا تحسن إلا في الثلاثي، وفي بعض الرباعي من نحو : عذب، وعسجد، فإنّ هاتين اللفظتين أحدهما ثلاثية، والأخرى رباعية، وأمّا الخماسي من الأصول فإنّه قبيح- عندهم- ولا يكاد يوجد منه شيء حسن كقولنا: جُحمرش، وصَهْصَلِق، وما جرى مجراهما»[1] .

---

(١) المثل السائر. ابن الأثير ١٨٦/١. والجحمرش: العجوز المسنّة. والصهصلق: صخّابة حادّة الصوت.

والقدامى لم يكتفوا بدراسة أبنية الكلمات الدالة من كونها ثلاثية أو رباعية، أو غير ذلك ، وتحديد ما شاع استعماله في العربية من كلّ أصل منها، وإنما امتدّ الأمر بهم إلى تحديد أوصاف الكلمة من حيث حركاتها، وعندهم أنْ الكلمة المبنية من حركات خفيفة أكثر شيوعاً في الاستعمال من غيرها، غير أنّ هذا لا يمنع- في موضعه- أن تتوالى على الكلمة حركات ثقيلة ولا يحدث فيها كراهة، ولا ثقلاً كقوله تعالى : ﴿ولقد أنذرهم بطشنا فتمادوا بالنُّذُر﴾ من سور القمر/٣١، وقوله تعالى: ﴿إنّ المجرمين في ضلال وسُعُر﴾ من سورة القمر/٤٧، وقوله تعالى: ﴿وكلُّ شيء فعلوه في الزُّبُر﴾ من سور القمر/٥٢، فحركة الضمّ في هذه الألفاظ متوالية، وليس بها ثقل، ولا كراهة[1]. وزيادة على ما جاء به ابن جنّي وغيره من العلماء العرب القدامى في تأكيدهم العلاقة بين طبيعة التشكّل الصوتي للرمز اللغوي ودلالاته، ممّا مثّلنا له في الصفحات السابقة نجد كثيراً من الظواهر الصوتية الأخرى التي التفت إليها القدامى، وبيّنوا دورها في تحديد الدلالة، وبيان المعنى المراد، ومن ذلك ذكر:

أولاً: الوقف والابتداء:

«الوقف- لغة-: الكفُّ، واصطلاحاً قطع الكلمة عمّا بعدها بسكتة طويلة، فإنْ لم يكن بعدها شيء سُمي ذلك قطعاً»[2] والمفترض في الوقوف أنْ يكون لما تمّ معناه، فإذا لم يكن هناك ما يوقف عليه، تعلّق بما بعده لا لفظاً ولا معنى، أو كان فيه تعلق

---

(١) ينظر: نفسه. ١/١٨٨.

(٢) الدقائق المحكمة في شرح المقدّمة الجزرية. زكريا بن محمد الأنصاري. ص ٩٠.

به معنى لا لفظاً، فلنا أن نبتدئ بما بعده في القسمين، وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم الوقف على تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

واستناداً إلى طبيعة الوقف يمكن أنْ نتبيّن الدلالة، ويُؤمن الاحتراز من الوقوع في المشكلات الدلالية.

قال تعالى: ﴿ولم يجعلْ له عِوَجاً﴾ من سورة الكهف/١، ثم يبتدئ ﴿قيّماً﴾ الكهف/٢، لئلا يتخيل كونه صفة له، إذ العوج لا يكون قيماً.

وإذا وقف في قوله تعالى : ﴿فإنّها محرَّمةٌ عليهم أربعين سنةً﴾ من سورة المائدة/٢٦. يكون المعنى: أنّها محرّمة عليهم هذه المدّة، وإذا وقف على : ﴿فإنّها محرّمة عليهم﴾ يكون المعنى: أنّها محرّمة عليهم أبداً، وأنّ التيه أربعون..[١]

والوقف التام هو الذي لا يتعلق بشيء ممّا بعده، فيحسن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده، وإنما سمّي بالتام «لتمام معناه وانقطاع ما بعده عنه»[٢] كقوله تعالى : ﴿فأولئك هم المفلحون﴾ من سورة البقرة/٥، ثم يبتدئ بقوله تعالى : ﴿إنّ الذين كفروا﴾ من سورة البقرة /٦.

والوقف الكافي منقطع في اللفظ متعلق في المعنى، فيحسن الوقف عليه، والابتداء أيضاً بما بعده، فهو كالتام من هذه الزاوية، فإن كان فيه تعلّق بما بعده لفظاً ومعنى، فيمتنع الابتداء بما بعده.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن. للزركشي. ص ٣٤٤.

(٢) الدقائق المحكمة. ص ٩٠ .

ومنه قوله تعالى : ﴿حُرِّمت عليكم أمهاتكم﴾ من سورة النساء /٢٣.

بالوقف، ثم يبتدئ بما بعده، وهكذا باقي المعطوفات.

أمّا الحسن المفهوم فهو الذي يحسن الوقوف عليه ، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به تعلّقاً معنوياً كتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى، لا الإعراب، كالإخبار عن حال المؤمنين، أو حال الكافرين ، أو تمام قصة [1].

أو تعلقاً لفظياً من حيث الإعراب، لكونه صفة له، أو معطوفاً عليه كقوله تعالى: ﴿الحمدُ للّه ربِّ العالمين﴾ من سورة الحمد/٢ و﴿الرحمن الرحيم﴾، والوقف هنا حسن، لأنّ المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿ربِّ العالمين﴾ و ﴿الرحمن الرحيم﴾ و ﴿مالك يوم الدين﴾ من سورة الحمد /٢-٤، لايحسن؛ لأنّ ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح لأنّه تابع.

أمّا الوقف القبيح المتروك فهو الذي لا تكتمل الدلالة به، ولا يُفهم المراد منه، كالوقوف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الرافع دون مرفوعه، وعلى الناصب دون منصوبه، وعلى الشرط دون جوابه، وعلى الموصوف دون صفته، إذا لم يتمّ معناه بدونها، وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف» [2] .

فلا يصحّ الوقف على قوله تعالى : ﴿لقد سمع اللّه قول الذين قالوا ....﴾ من سورة آل عمران/١٨١، وعلى قوله تعالى : ﴿وقالت اليهود والنصارى﴾ من سورة المائدة/ ١٨. لعدم تمام المعنى، واكتمال المراد. «فإن وقف عليهما مضطراً، فلا يبدأ

---

(١) نفسه: ص. ٩١.

(٢) نفسه: ص ٩٢.

بقوله : «إنّ الله فقير» و: «نحن أبناء الله» بل يبتدئ بما وقف عليه، فإ لم يفعل فقد أخطأ».[1]

ثانياً: الفصل والوصل:

الوصل عند البلاغيين «عطف بعض الجمل على البعض»[2]، والفصل «ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه، وهو قطعة من باب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها».

والذي يحدّد الفصل أو الوصل هو الدلالة المترتبة أساساً على ربط المعاني في شكل تعبيري خاص من غيره لا تكون هناك دلالة إذ لا بد من وصل مكونات بيت الشاعر وصلاً كاملاً حين يقول:

تمرّون الديارَ ولم تعوجُوا
كلامُكُم عليَّ إذنْ حرامُ

فمن غير وصل (لم تعوجوا) بما قبلها بوساطة حرف العطف، ومن غير وصل صدر البيت بعجزه عند اطلاقه لا يكتمل المعنى المراد.

قال تعالى: ﴿هل أتاكَ حديثُ الغاشية، وجوه يومئذٍ خاشعةٌ، عاملة ناصبة، تُصلى ناراً حامية، تُسقى من عين آنية....﴾ من سورة الغاشية، فهناك شبه كمال اتصال بين تراكيب السورة الكريمة بما يرسم مشهداً متكامل الأبعاد والدلالات موصول بعضه ببعض، لا يجوز فصله ليبقى المشهد المرسوم كاملاً وبأبعاده كلّها.

---

(١) التعريفات، ص ٢١١.

(٢) نفسه، ص ١٤٠.

والمفصول معنى في الوجود يفصل في الخطّ كما تفصل كلمة عن كلمة ومنه– مثلاً– (إنّما)– بالكسر– «كلّه موصول إلاّ واحداً: ﴿إنّ ما توعدون لآتٍ﴾ من سورة الأنعام/١٣٤. لأنّ حرف. (ما) هنا وقع على منفصل، فمنه خير موعود به لأهل الخير، ومنه شرٌ موعود به لأهل الشرّ، فمعنى (ما) مفصول في الوجود والعلم ومنه (كلّما) موصول كلّه إلاّ نحو قوله تعالى : ﴿كلّ ما ردّوا إلى الفتنة أركسوا فيها﴾ من سورة النساء/ ٩١. فما ردّوا إليه ليس شيئاً واحداً في الوجود، بل أنواع مختلفة في الوجود، وصفة مردّهم ليست واحدة بل متنوّعة، فانفصل «ما» لأنّه لعموم شيء مفصّل في الوجود، وهذا بخلاف قوله تعالى : ﴿كلّما رُزقوا منها من ثمرة رزقاً﴾ من سورة البقرة/٢٥، فهو موصول لأنّ حرف (ما) جاء لتعميم الأزمنة فلا تفصيل في الوجود، وما رزقوا هو غير مختلف؛ لقوله تعالى: ﴿وأوتوا به متشابهاً﴾ من سورة البقرة/٢٥[1].

ويمكن من خلال ما طرحه (الزركشي) الوقوف على خاصية دقيقة تنماز بها اللغة العربية، فعلى النّحو الذي تكمن فيه علامةٌ بين طبيعة الكتابة والقواعد النحوية على الوجه الذي بيناه في غير كتابنا هذا[2]، توجد علاقة وطيدة بين طبيعة كتابة الكلمة المعينة داخل التركيب المعين، ودلالة الكلمة، أو التركيب الذي ترد فيه هذه الكلمة برسم خاص، كما هو الحال في (إنّما) و(إنّ ما)، و (كلّما) و (كل ما) وغير

---

(١) البرهان: ٤١٧/١.

(٢) ينظر: الأساس في فقه اللغة وأرومتها: ص ١٤٥–١٤٦.

ذلك ممّا يحكم العلاقة بين طبيعة رسم الكلمة ودلالاتها ممّا يحتاج إلى بحث مستفيض(١).

ثالثاً: التنغيم والنبر:

يُعدُّ علم الأصوات التشكيلي اليوم من أبرز الدراسات الصوتية إذ يتناول بالدرس أصوات اللغة وهي متشكلة في نسق بنائي يكوّن كلمات منطوقة دالة، تشكل بدورها جملاً وتراكيب دالة.

---

(١) يمكن عدّ (مدّ التاء وقبضها) من هذا وذلك أنّ الأسماء في العربية إذا لازمت الفعل صار لها اعتباران: أحدهما من حيث هي أسماء وصفات، وهذا ممّا تقبض منه التاء، والثاني من حيث أن يكون مقتضاها فعلاً وأثراً في الوجود قال تعالى : ﴿وإنْ تعدّوا نعم الله لا تحصوها﴾ من سورة ابراهيم/ ٣٤، بدليل قوله: ﴿إنّ الإنسان لظلوم كفار﴾ فهذه نعمة متّصلة بالظلوم الكفار في تنزيلها، وهذا بخلاف التي في سورة النحل /١٨ ﴿وإن تعدّوا نعمة الله لاتحصوها﴾ كتبت مقبوضة لأنها بمعنى الاسم، بدليل قوله تعالى : ﴿وإنّ الله لغفور رحيم﴾ فهذه نعمة وصلت من الربّ فهي ملكوتية، ختمها باسمه عزّ وجل، وختم الأولى بالانسان. ومثل هذا مما يمكن الوقوف عنده وتأمّله في النّص القراني مجيء (امراة) و(امرات) بالتاء القصيرة مرة والممدودة أخرى من نحو قوله تعالى : ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾ من سورة النساء /١٢٨ (بالقصيرة) للدلالة على المحدودية، والأهمية العادية. أمّا وقوله تعالى: ﴿إذ قالت امرات عمران ربّي إني نذرت ما في بطني...﴾ من سورة آل عمران/٣٥، وقوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً امراة نوح وامرات لوط﴾ من سورة التحريم/١٠. بالتاء الممدودة الطويلة نسبة الى الزوج واشارة الى المراة المعينة ذات الأهمية، أو الخائنة. ومن هذا (لعنة) و(لعنت) ، و(كلمة) و(كلمت) و(تستطيع) و (تسطع) من نحو قوله تعالى: ﴿قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل مالم تستطع عليه صبرا﴾ من سورة الكهف/ ٧٨، وقوله تعالى ﴿ذلك تأويل مالم تسطع عليه صبرا﴾ ففي قصر الكلمة وعدم تراخيها (تسطع) دلالة على العجلة التي كان موسى –عليه السلام– في أثناء مصاحبته العبد الصالح. ومن هذا في القرآن الكريم : (ملك وملكوت) و (سنة وسنت) و(شجرة وشجرت) ، و(مَرّة ومَرّت). ينظر: البرهان: ١/ ٤١٠-٤١٢

وهذه الكلمات والعبارات والجمل قد تختلف دلالة على وفق الطريقة التي تنطق أو تؤدّى بها تنغيماً برفع الصوت، أو خفضه أو نبراً على مقطع من ذلك التركيب دون غيره. وهذا التنغيم أو النبر يحدّد كلٌّ منهما الجملة بدلالة خاصة تختلف باختلاف طبيعة التنغيم، أو حدود النبر «فالحدث اللغوي لا يجري في مستوى الأصوات وحدَها، ولا في مستوى المعاني منعزلة، بل يجري في مستوى اقترانهما وتشكّلهما، وهذا التشكّل هو جوهر اللغة ومادتها، والنظر إلى اللغة بوصفها شكلاً مجرداً لا مادةً يُفقد الدراسة الصوتية قيمتها»[1]، بل يدعو إلى إخراج المباحث الصوتية خارج إطار الدراسات اللغوية، وفي ذلك تجنّي على الدراسات اللغوية على المستويات كافة صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية.

لقد لفت العرب القدامى النظر إلى التنغيم وعدّوه «جرس الكلام، وحسن الصوت في القراءة وغيرها»[2]، وقد مثّل له ابن جني، وحدّد بعض وظائفه بوصفه أحد عناصر تحديد المعنى.

«وذلك أنْ تكون في مدح إنسان والثناء، فتقول: كان واللّه رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ (اللّه) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً، أو كريماً أو نحو ذلك . وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً ، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقوله: إنساناً

(١) أهم المدارس اللسانية. مجموعة من الباحثين. ٣٨.

(٢) اللسان : (نغم): ١٢/ ٥٩٠.

سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطّبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً، أو لجزاً، أو مبخلاً أو نحو ذلك»[1]، وكثيراً مالفت النظر الى التنغيم أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه ومفسّروه، إذ نألف في مثل هذه المصنفات إشارات كثيرة إلى بعض مظاهر التنغيم في النّص المعين، من ذلك قولهم بحذف الاستفهام في نحو قوله تعالى: ﴿فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي﴾ من سورة الأنعام/٧٦، على تقدير الهمزة الاستفهامية، وقوله تعالى : ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم تلقون إليهم بالمودّة﴾ من سورة الممتحنة/١، وقوله تعالى : ﴿وتلكَ نعمة تمنُّها﴾ من سورة الشعراء/٢٢.

والنبر عندهم عنصر من عناصر تحديد المعنى. وهو ارتفاع الصوت.. وكل شيء رفع شيئاً فقد نبره، والنبر مصدر نَبَر الحرف نبراً: همزه[2]، ومن البدهي أنْ يقوم النبر باداء وظيفة نطقية تتصل في المقام الأول بالنظام الصوتي للغة، هذا على مستوى الحدث الكلامي وعلى مستوى الصيغ الصرفية من نحو: فِعْل، وفاعِل، وفَعيل، بالنبر على الفاء في الأولى، وعلى الألف في الثانية، وعلى الياء في الثالثة، ويؤدي النبر وظيفة دلالية إضافية عند نطق التراكيب، فهناك ما يسمى اليوم بـ (نبر الانفعال) (Emotional Stress)، كأن يقول أحدهم للآخر «تعال» بلهجة الأمر تارة

---

(١) الخصائص: ٢/١٥٠.

(٢) اللسان (نبر) ٢/٥٩٠.

وبلهجة الاستعطاف تارة أخرى . «ويرتبط نبر الانفعال بنبر الجملة (Sentence Stress)، حيث يعمد المتكلم نبر كلمة معينة في الجملة رغبة منه في تأكيدها، أو التلميح بدلالة معينة في مثل هذه الجملة: هل سافر أخوك أمس؟ فإذا نبر المتكلم على لفظ (سافر) فهذا قد يعني أنّه ظنَّ أنَّ حدثاً غير السفر قد تمَّ، وإذا نبر لفظ (أخوك)، فهذا يعني أنَّه ربّما شكَّ في فاعل السفر»[1] .

ويتّضح موقف العلماء العرب القدامى من دور النبر في تحديد الدلالة في دراساتهم البلاغية على وجه الخصوص، وتوزيعهم الطلب إلى دلالات كثيرة، وتقسيمهم كلَّ دلالة إلى معانٍ إضافية تزاد على النمط اللغوي المعين، فعندهم أن الاستفهام يخرج الى دلالات كثيرة، منها: الانكار، والتفجع، والتوجع، والاستغراب، والدهشة، والدعاء، وغير ذلك ممَّا أفاضوا فيها تنظيراً وتطبيقاً .

---

(١) معجم المصطلحات اللسانية د. سامي عيّاد حنا وزميلاه: ص. ١٠٤ .

المبحث الثاني
طبيعة البنية الصرفية

التصريف: تفعيل من الصرف، ومعناه التغيير، والتقليب، والتحويل من جهة إلى أخرى، وهو في الاصطلاح: ما يلحق الكلمة ببنيها، وجوهرها لمعرفة ما فيها من التغييرات العارضة طلباً لتكثير الألفاظ ومن ثم تكثير الدلالات، أو وقوفاً على ما تمّ على اللفظ من تغيير طارئ ليس له في أكثر الوجوه صلة بالمعنى، كما هو الحال في مسائل: الحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإعلال، والإدغام، وغير ذلك ممّا لا يتصل بضرب من ضروب المعاني.

وقد أدمج القدامى لفظ (التصريف)، بلفظ (الصّرف) في دلالة مترادفة واحدة بحث يوهم ذلك أنّ التصريف والصرف نظيران، والحقيقة ليس كذلك، فزيادة على أنّ الصرف مصدر (صَرَفَ)، والتصريف مصدر الفعل الرباعي (صرّف)، نجد التصريف يمثّل الجانب العملي من هذا الدرس، والصّرف يمثّل الجانب النظري منه، وقد أوضح سيبوية (ت ١٨٠هـ) ذلك بجلاء حين قرّر أنّ التصريف هو أن نبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته[1]، بما يشير إلى أنّ التصريف عنده بمعني: التدريب. أي نتعلّم كيف نبني كلمة لم تُؤلَفْ في الاستعمال من قبل على وفق القواعد الموضوعة من أبنية العرب التي نطقوا بها. ولهذا كان التصريف بهذا

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٤١.

المفهوم تحويل مادة لغوية دالة وأصل إلى موادّ وألفاظ جديدة يدلّ كلّ منها على دلالة جديدة. والأبنية الصرفية، أو الصيغ الصرفية مجموعة من الأبنية اللغوية يعود بعضها إلى طبيعة تقسيم الكلم نوعاً، وجنساً، وعدداً، ويعود بعضها الآخر إلى طبيعة العلاقة بين التركيب النّحوي والبناء الصرفي للكلمة المعينة أو لبعض الكلمات التي يتشكّل منها ذلك التركيب كما هو الحال في (البناء للمجهول) و (الممنوع من الصرف) وإعمال بعض المشتقات وما يتمخّض عن كلّ منهما من أحكام بنائية دلالية.

ومعنى ذلك أنّ الأبنية الصرفية أبنية دلالية يتمّ بوساطتها (تصريف) الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المنشعبة عن معنى واحد. ولهذا كان العلم بالتصريف أهمَّ من معرفة النّحو في تعرّف الكلمة؛ لأنّ «التصريف نظرٌ في ذات الكلمة، والنّحو في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسّر»[1].

والمتأمّل علم التصريف يلحظ أنّه ينطوي على ثلاث أبعاد:

البعد الأوّل:

بُعد معرفي يمثّل طائفة من المباني تحدّدُ البُعدَ الرأسي الدال على معاني التقسيم من أسماء فاعلين، ومفعولين، وصيغ مبالغة وصفات مشبهه، وأسماء آلة، وأسماء زمان ومكان، ومعاني هذه الأبنية ودلالاتها إنّما تتحدّد من خلال التركيب الذي ترد فيه إذ لا يمكن الاقتصار على وزن الكلمة وبنائها في معرفة دلالتها. كما

(١) البرهان في علوم القرآن: ١/٢٩٧.

هو الحال في كلمة من نحو: (مُجتمَع). فقد تكون دالة على من وقع عليه الحدث، أي اسم مفعول، وقد تكون دالة على اسم الزمان، أو اسم المكان، أو المصدر الميمي . والذي يحدّد الدلالة المرادة هو التركيب الذي ترد فيه الكلمة فإذا قلنا: ما مجتمَعٌ اليومَ بالطلبة . دلّت على المفعولية.

وإذا قلنا: مُجتمَع الطلبةِ حاشدٌ. دلت على المصدرية.

وإذا قلنا: مُجتمع الطلبة عصراً . دلّت على الزمانية.

وإذا قلنا: مُجتمع الطلبة اليومَ في باحة الجامعة. دلّت على المكانية.

وإذا قلنا: اللّهُ مالكُ كلِّ شيء . دلَّ (مالك) على الصفة المشبهة وإن كان بصيغة (فاعل)، فالعبرة في دلالة اللفظ التركيب الذي يرد فيه، وليس إفراده. هذا هو المشهور والمعروف في اللغة فكلمة من نحو (وَجَدَ) كلمة مبهمة «فإذا صُرفت قيل في ضدّ العدم: وجوداً ، وفي المال: وُجداً، وفي الغضب: مَوجدة وفي الضّالة: وجداناً، وفي الحزن: وجداً»[1].

وقد يختلفون في دلالة اللفظ الواحد على أوجه كثيرة على الرغم من كونه على بناء صرفي محدّد وارد في تركيب محدّد، والأمثلة من هذا أكثر من أن تحصى لا سيما في المعجمات وكتب التفسير، ممّا وضع بين أيدينا اليوم ثروة من الآراء والأفكار التي طرحها العلماء، وهم يختلفون في توجيه دلالة بعض الصيغ الصرفية من خلال التراكيب التي ترد فيها هذه الصيغ، من ذلك نذكر على سبيل المثال

(١) فقه اللغة وسرّ العربية: للثعالبي ٣٤٦.

اختلافهم في توجيه دلالة كلمة (أدنى) في قوله تعالى: ﴿وقلتم يا موسى لن نصبر على طعامٍ واحدٍ فادعُ لنا ربكَ يُخرجُ لنا ممَّا تنبتُ الأرضُ من بقلها وقثائها وفومها وعدسِها وبصلها قال أتستبدلون الذّي هو أدنى بالذي هو خير﴾ من سورة البقرة/٦١.

فقيل: إنّ دلالة أدنى هنا من القرب الذاتي في المكان، لأنّ اللّه سبحانه قد هيّأ المنَّ والسلوى فكيف يطلبون ما هو بعيد عنهم.

وقيل: إنّه من القرب الزماني، والمعنى على هذا: تستبدلون ماهو أقرب اليكم في الدنيا بالذي هو خير لكم يوم القيامة.

وقيل: إنّه من الدناءة والخسّة.

وقيل: إنّه قد يُعبّر بالأدنى عن الأرذل تارة، و... لأصغر تارة أخرى، فإذا كان من الأول فإنّه يقابل بالخير، كما هو في الآية الكريمة، وإذا كان من الثاني فإنّه يقابل بالأكبر[1]. وهذا الاختلاف في الدلالة ناشيء عن الاختلاف في الأصل الاشتقاقي لكلمة أدنى . فقد قيل : إنّها من: دنا- يدنو. والألف منقلبة عن الواو.[2].

وقيل: الألف مبدلة من همزة، ودنا- يدنو من : الدناءة.[3] والأقرب لدينا إنّ

---

(١) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن. للراغب الاصفهاني. ص. ١٧٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن: للفراء: ١/٤٢، والبحر المحيط: ١/٢٧٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن: للفراء: ١/٤٢ ١/١٤٤، معاني القرآن وإعرابه : للزجاج: وينظر: الاختلاف القراءات: أحمد البيلي. ص ٢٧٩.

دلالة (أدنى) من الدناءة والخسّة، استناداً إلى قراءة (أدنأ) بالهمز على الرغم من شذوذها، لأنّ القصد من القراءة الشاذّة تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها وهذا المعنى منسجم مع المعنى المتبادر للذهن، وفيه توضيح لمطالبهم غير المنضبطة، ممّا يشير إلى ما كان عليه أولئك القوم من انكار لنعمة الله عليهم، وتشعب أهواءِهم، وما تنطوي عليه نفوسهم من شهوات ماديّة مريضة لا تعي علاقتها بخالقها، ولا بدورها الحقيقي في الحياة .

وقد يُبعدون أحياناً في بيان دلالة الكلمة إلى ما يعدُّ من غرائب التفسير من ذلك دلالة كلمة (الأمّي) في نحو قوله تعالى : ﴿والذين يتّبعون الرسول النبيّ الأمّي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾ من سورة الأعراف/١٥٧ . فقيلت في دلالة الأمّي أوجه[1]:

الأوّل:

بمعنى (العرب). وهم الذين لم يكن لهم كتاب من قبل: بدلالة قوله تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً﴾ من سورة الجمعة/٢ ، أي: في العرب .

والثاني:

بمعنى (اليهود) الذين لا يعلمون معنى التوراة وعليه قوله تعالى: ﴿ومنهم أمّيون لا يعلمون الكتابَ إلاّ أماني﴾ من سورة البقرة /٧٨ .

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز ، ١٥٩/٢.

والثالث:

بمعنى النبي المصطفى -صلّى الله عليه وسلم- وعليه قوله تعالى: ﴿الذّين يتّبعون الرسول النبيّ الأمي﴾.

«قيل هو منسوب إلى الأمّة الذين لم يكتبوا؛ لكونه على عادتهم، كقوله: عامّي؛ لكونه على عادة العامّة. وقيل: سُمّي بذلك؛ لأنّه لم يكن يكتب ولا يقرأ من كتاب. وذلك فضيلة له؛ لاستغنائه بحفظه، واعتماده على ضمان الله منه بقوله: ﴿سنُقرئكَ فلا تنسى﴾من سورة الأعلى /٦.

وعُدَّ من غرائب التفسير قول الراغب الاصفهاني إنّه سُمّي بالأمّي لنسبتة إلى أم القرى[١]. ووجه الغرابة أنّ القرآن والسنة «لا يطلقان هذا اللفظ (أمّي) إلاّ من لا علم له بالقراءة والكتابة، أو نحو ذلك، قال تعالى: ﴿وقل للذين أُتوا الكتاب والأميين أأسلمتم﴾ من سورة آل عمران/٢٠، وقال تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا﴾ من سورة الجمعة /٢. وقال سبحانه : ﴿ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلاّ أماني﴾. وقول الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم: «أنا من أمّية لا نكتب ولا نحسب»[٢].

أمّا إذا حدث تغيير في البنية الصّرفية فيترتّب عليه تغيير في الدلالة التفت

(١) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٨٧ (أمّ) .

(٢) غرائب التفسير في كتاب مفردات ألفاظ القرآن. د. شايع بن عبده الأسمري. ص ٢٥٠-٢٥١. «بتصرف».

إليها نفرٌ من العلماء القدامى، وجعل نفر آخر منهم ذلك من باب الترادف، والمعنى الواحد . من ذلك قوله تعالى: ﴿أئذا كنا عظاماً نخرة﴾من سورة النازعات/ ١١ «نخرة» وقرأ حمزة، والكسائي، وخلف، وغيرهم : «ناخرة»[1] .

وقيل: إنّ الناخرة والنَّخِرة سواء في المعنى بمنزلة: الطامع والطمع[2] . ويقال: نخِر العظم فهو نخِر: إذا بَلي ورَمَّ، وناخرة فارغة يجيء منها عند هبوب الريح كالنخير، وهو الصوت الصادر من المنخرين.

ونكاد نلحظ اختلافاً بين دلالتي اللفظين، يظهر في تقادم العهد في العظام النخرة كونها قد آلت الى التفتت والبلى، في حين تكون العظام الناخرة هياكل جوفاء تمرّ الريح خلالها، والعظام المفتتة النخرة أظهر وادعى للتعجّب من احيائها مرّة أخرى من العظام المجوَّفة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولله المشرقُ والمغرب﴾ من سورة البقرة/١١٥ . فقد قرأ الجمهور بالإفراد: المشرق والمغرب، وفي قراءة شاذّة : ولله المشارق والمغارب بالجمع. والإفراد يعني الجهة، والجمع يعني تعدّد المطالع.

ومثله قوله تعالى : ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للنّاس وأمنا﴾ من سورة البقرة/١٢٥ . فقد قرأ الجمهور «مثابة» وفي قراءة شاذّة: «مثابات»[3] .

---

(١) النشر في القراءات العشر: لابن الجزري. ٢/٣٩٧.

(٢) ينظر: اللسان (نخر).

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي ٢/١١٠.

والمثابة مصدر: ثاب، بمعنى رجع- يرجع ، فالنّاس يرجعون مرّات ومرّات حجاجاً ومعتمرين. ويحتمل أنْ تكون التاء للمبالغة أو لتأنيث المصدر[1] . ولا فرق بين القراءتين إلاّ الإفراد والجمع.

واختلاف الصيغ الصرفية في ميدان القراءات القرآنية باب واسع في التراث العربي أفرز مسائل صرفية كثيرة توضّح المدى المستفيض لنيابة الصيغ الصرفية بعضها عن بعض، وما يترتّب على هذه النيابة من اختلاف في الأثر الدلالي للجملة المعينة كلّها. وهذا الاختلاف الصرفي الذي يمثّل البعد الرأسي من أبعاد الدرس الصرفي إنّما يدلّ على المعاني من خلال التراكيب التي ترد فيها الأبنية الصرفية، بما يدعو الدلالي الى تفحّص هذه الأبنية بوصفها مجموعات معرفية دلالية ليست منعزلة عن التراكيب التي تضمّها، وترتبط فيها بطائفة من العلاقات التركيبية المتشعّبة؛ ومن غير هذا التفحّص الدقيق لهذه العلاقات التركيبية لا يمكن تحديد دلالة اللفظ بدقّة ووضوح.

البعد الثاني:

أمّا البُعدُ الثاني الذي ينطوي عليه علم التصريف، فيمثّل طائفة من المباني التصريفية التي يتمُّ على هديها تصريف الكلمة المعينة على وجوه محدّدة تفرز دلالات تحدّد -فيما تحدّد- دلالة الحاضر والغائب والمخاطب، أو المفرد والمثنى والجمع، أو النكرة والمعرفة، أو المنسوب والمنسوب إليه، وغير ذلك ممّا يمثّل البعد

---

(١) نفسه : ٢/١١٠ .

الأفقي في اجراءاته الصرفية المتعدّدة، التي تحمل دلالاتها المعينة داخل السياق، وقد توحي بدلالاتها خارجه.

البعد الثالث:

ويتمثّل في (الحدث الكلامي) للبناء الصرفي بوصفه وحدة صوتية بنائية منعزلة عن السياق، وهذا البعد الذي يمثّل عند بعض المحدثين دلالة خاصة سمّوها (الدلالة الصرفية)، ونحن نعدّها عنصراً من عناصر تحديد الدلالة، ومصدراً من مصادر بيانها، وطريقاً للوصول إليها، وليس دلالة موصوفة بـ(الصرفية) وقد أولى القدامى هذا البعد بوصفه الذي أشرنا اليها أعني –بوصفه عنصراً من عناصر تحديد الدلالة– وليس (دلالة صرفية) اهتماماً بالغاً، وأكدّوا أنّ طبيعة الصيغة الصرفية للكلمة المعينة وجرسها يشعر بدلالتها، وينبئ بمعناها فقرّر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. ١٧٥هـ) أنّهم أي– أهل اللغة «توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّ فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صَرْصَرَ» . وزاد تلميذه سيبويه (ت. ١٨٠هـ) هذا الأمر وضوحاً فرأى أنّ المصادر التي جاءت على الفَعَلان تأتي للدلالة على الحركة والاضطراب نحو: النّقزان، والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال. قال: «ومن التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النّزوان، والنّقران؛ وإنّما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثلهُ العَسَلان والرتكان.... ومثل هذا الغليان؛ لأنّه زعزعة، وتحرّك، ومثله الغثيان، لأنّه تجيش نفسه وتثور، ومثله: الخطران واللمعان؛ لأنّه هذا اضطراب وتحرّك، ومثل ذلك اللهبان، والصَخَران،

والوَهجان؛ لأنّه تحرّك الحرّ وثؤوره فإنّما هو بمنزلة الغليان»[1].

وقد نبّه ابن جنّي على ما طرحه الخليل وسيبويه من علاقة وطيدة بين جرس الصيغة الصرفية ودلالتها، ورأى أن هذا موضع في اللغة «شريف لطيف.... تلقفته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته»[2] وقد وجد منه هو أشياء كثيرة «على سمت ما حذاه -يعني الخليل وسيبويه- ومنهج ما مثّلاه» «وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير؛ نحو: الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والصعصعة، والجرجرة، والقوقرة، ووجدتُ أيضاً (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنّما تأتي للسرعة نحو: البَشَكَى، والجَمَزَى، والوَلَقَى... فجعلوا المثال للمعنى المكرّر- أعني باب القلقلة، والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها، ومن ذلك -وهو أصنع منه- أنّهم جعلوا (استفعلَ) في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم غمراً، واستصرخ جعفراً، فرُتّبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال. ومن ذلك أنّهم جعلوا تكرير العين في المثال على تكرير الفعل ، فقال كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق، وذلك أنّهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوّة العقل والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنّها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنّهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها.. فلّما كانت الأفعال دليلة المعاني كرّروا أقواها، وجعلوه دليلاً على

(١) الكتاب: ٢/١٤.

(٢) الخصائص ١/٥٠٥ .

قوّة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صَرْصَرَ، وحَقْحَقَ دليلاً على تقطيعه»[1].

ويؤكدّ ابنُ الأثير (ت. ٦٣٧هـ) أفكار سابقيه ويرى أنّ كلَّ وزن من أوزان الصرف ومثال من أمثلته قد يوحي بدلالته، وأنّ أيّ تغيير في بنية الصيغ الصرفية يؤدي إلى تغيير في دلالتها التي كانت عليها فيقرر «أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نُقِل الى وزن آخر أكثر منه فلا بُدَّ من أن يتضمَّن من المعنى أكثر مما تضمّنه أولاً، لأنَّ الألفاظ أدلة على المعنى، وأمثل للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني «من ذلك قولهم: خشن واخشوشن، فمعنى (خشن) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين، وزيادة الواو نحو: فَعَل وافعَوْعَل، وكذلك قولهم أعشب المكان، فإذا رأوا فيه كثرة العشب قالوا: اعشوشب»[2]. وقد ارتبطت دراسة العلماء العرب القدامى للعلاقة بين الصيغة أو البنية الصرفية ودلالتها بدراسات أخرى تعدّ من صلب علم الدلالة وتؤكّد ما لأولئك القدامى من حسّ لغوي مرهف استطاعوا من خلاله تقليب أكثر المسائل اللغوية على وجوه متعددة بما مكّنهم من اكتشاف سرّ ألفاظ اللغة ودلالاتها، ومعاقد أغراضها . فقد استطاعوا من خلال دراساتهم للبنية الصرفية ودلالتها أن يوقفونا على جملة من القضايا المهمة التي يتعلّق أكثرها بعلم الدلالة تعلقاً وثيقاً . ومن ذلك نذكر بإيجاز الآتي:

---

(١) نفسه: ١/٥٠٥-٥٠٧ .

(٢) المثل السائر. لابن الأثير: ٤١/٢. وينظر: الخصائص: ٤١٦/٢ .

أ-

أنَّ قضايا الأبنية الصرفية ودلالاتها تدلّ على العقلية اللغوية المبدعة التي حملها أولئك العلماء الذي خاضوا غمار هذه القضايا.

ب-

أنّ توزيع الأبنية اللغوية كمّياً إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي ذو علاقة بدلالة كلٍّ منها، فكلّ وزن ثلاثي من أوزان الفعل الثلاثي المجرد ينطوي على دلالات قد لا تكمن في غيره من الأوزان الأخرى فما كان على باب: نصَر- ينصُر. يكثر في المضعّف المتعدّي من نحو: سدَّ- يسُدُّ، وعدَّ-يعُدُّ. وكذلك في الأجوف والمنقوص بالواو من نحو قال- يقول، وطال- يطول. وأشهر معاني هذا الباب دلالته على الفوقية، والتجاوز، والوقوع، وارادة معنى فوق الدلالة، الفعلية الزمنية.

- وما كان على باب: فَعَل- يفعِل . من نحو: ضَرب- يضرِبُ. فيكثر في المضعّف اللازم نحو: خفَّ- يخِفُّ ، وهبَّ- يهِبُّ، والمثال من نحو: وقف- يقفُ، والمهموز من نحو: أسرَ- يأسِرُ، ويكثر في الأفعال التي تنكفئ أحداثها في نفس صاحبها؛ فكأنها :

-في الغالب- تصدر عنه وتعود عليه. من نحو: بكى- وصلّى.

-وما كان على باب: فَعَل- يفعَل. من نحو: قطع- يقطَع وفتح- يفتَح. فأكثر دلالاته (التقلب والانسراح).

-وما كان على باب: فعِل- يفعَل . فأكثر دلالاته التغير خلواً وامتلاءً، وجوداً، وعدماً، والدلالة على العيب أو الحلية، أو اللون ، أو العلّة، أو الحزن، والفرح.

-وما كان على باب: فعُل-يفعُل.

فدلالاته على الغرائز، والطبائع، والأوصاف، والخصال التي تكون للإنسان من نحو: شرُف، وكرُم، وعُظم، وجبُن.

-وما كان على باب: فَعِل- يفعِل.

فقليل ولا ضابط له، وإنْ كنّا نلمح في دلالاته التجزؤ والتقسيم. والمال. من نحو حسِب، ورث.

والرباعي على أربعة أوزان ثلاث مزيدة ووزن واحد مجرد هو (فَعلل)[1].

ولكلّ منها دلالاته. فمن دلالات (أفعلَ): الدخول في الزمان أو المكان من نحو: «أعتم: دخل في العتمة»[2]. وأيمن: دخل اليمن. وللدلالة على مشابهة المفعول للذات فيما اشتق منه، من نحو: عقربت الغانية صدغها: جعلته كالعقرب، وللدلالة على جعل الذات في المفعول، من نحو: فلفلت الطعام، وزعفرت الثوب.

وللدلالة على وجود الشيء على صفة معينة: يقال: أعفنت الشيء: وجدته عفناً، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبّع هواه﴾ من سورة الكهف/٢٨. «فلن يخلو (أغفلنا هنا من أن يكون من باب: أفعلتُ الشيء أي: صادفته ووافقته، كذلك؛ كقوله:

---

(١) الحقوا بالرباعي سبع صور هي : (فعلل: جلبب، مفعول: رهوك) (فوعل: هوجل، فعيل: هيأ، فيعل: بيطر، فنعل، وفعنل).

(٢) ينظر: المصباح المنير. للفيومي. ص١٤٩.

وأهَيج الخَلْصاءَ من ذات البُرَق

أي: صادفها هائجة النبات، وقوله:

فمضى وأخلف من قُتَيلة موعدا .

أي: صادفه مخلفاً.. وحكى الكسائي: دخلت بلدة فأعمرتُها أي: وجدتها عامرة.»[1]

وللدلالة على (السلب) ، أي: إزالة معنى الفعل عن المفعول من نحو: ترِبَ الرجل: افتقر. وأترب: استغنى[2]. ومنه : خفى وأخفى. والأولى بمعنى أظهر، والثانية بمعنى: ستر، وللدلالة على (التعريض) من نحو: أقتلته. أي: عرضَهُ للقتل[3] وللرباعي دلالات كثيرة أخرى كدلالات : الوصل إلى العدد، والتوجّه والنسبة، والسلب. والاستحقاق للصفة، والدلالة على الكثرة وغير ذلك ممّا استوفاه بعض المحدثين عن القدامى[4].

وللخماسي وللسداسي على اختلاف في مواقع الزيادة من البنية الأصل دلالات كثيرة أيضاً[5] . ممّا يؤكدّ أنّ الزيادة الحاصلة في وزن الكلمة إنّما سببه زيادة معناها، فإن تكثير البناء لتكثير المعنى . وقد استوفاه ابن جني في ما أُطلق عليه

---

(١) الخصائص٢/٤٥٦-٤٥٧.

(٢) إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه: ص٩٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٥٩.

(٤) ينظر علم الدلالة: د. فريد عوض حيدر: ص ٣٨-٤٠.

(٥) ينظر: نفسه: ٤٠-٤٢ .

(قوّة المعنى)[1]. هذا في الأبنية الفعلية.

أمّا أبنية الأسماء فقد استقصى دلالاتها العلماء العرب القدامى أيّما استقصاء، ونشير بهذا الخصوص إلى صنيع سيبويه في أبنيته ودلالتها ممّا أخذ حيزاً واسعاً في كتابه[2]، وقد ذهب ابن جني مذهباً لطيفاً في عقده باباً لاختلاف الألفاظ وتلاقي المعاني سمّاه (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)[3] رأى فيه «أننا نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فنبحث عن أصل كلّ اسم منها، فنجده مُفضي المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم: (خُلُق الإنسان) فهو : فُعُل من خلّقت الشيء، أي: ملّسته؛ ومنه: صخرة خلقاء للملساء. ومعناه أنّ خُلُق الإنسان هو ما قُدّر له ورُتّب عليه، فكأنّه أمر قد استقرّ، وزال عنه الشك، ومنه قولهم في الخبر: قد فرغ اللّه من الخَلْق والخُلُق، والخليقة فعيلة منه. وقد كثرت (فعيلة) في هذا الموضع. وهو قولهم: الطبيعة، وهي من طبعت الشيء (أي قرّرته) على أمر ثبت عليه، كما يطبع الشيء كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله.

ومنه (النَحتية) وهي: فَعيلة . من نحتُّ الشيء أي ملّسته ومَرَّرته على ما أردته

---

(١) الخصائص: ٣/١٦٤ . بتحقيق: محمد على النجار، ط٢- بيروت.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٢١٦-٣٠٤.

(٣) ينظر: الخصائص، ١/٤٧٤.

منه، فالنحتية كالخليقة: هذا من نحتٌ، وهذا من خلْقتُ»[1].

وهكذا يمضي ابن جني في إيراد ألفاظ اسمية تختلفُ في اللفظ وتلتقي في المعنى في دائرة دلالية واحدة فمما يدخل في دائرة الثبات والاستقرار فضلاً عن (الخليقة، والطبيعة، والنحتية) نجد: الغريزة، والنقيبة، والضريبه، والسجيّة، والطريقة، والوتيرة، وغير ذلك[2].

ويدخل ضمن دائرة الدلالة على (اللين والميل) ألفاظ من نحو: صبيّ، وصبيّة، وطفل، وطفلة، وغلام، وجارية وغيرها[3].

ومما يدخل في دائرة الدلالة على (التفّرق ثم الالتزاق) : الفضّة، واللجين، والذهب، والتبر، والغَرَب، والخِلاص، والتبريز، والعِقيان والبَراز. فكلها وعلى اختلاف ألفاظها تدل على معاني: التفرق ثم الالتزاق.

فالفضّة « سمّيت بذلك لانفضاض أجزائها، وتفرقها في تراب معدنها كذا أصلها وإن كانت فيما بعد قد تصفّى وتهذّب وتسبك وقيل لها فضّة، كما قيل لها لُجين، وذلك لأنها ما دامت من تراب معدنها فهي ملتزمة في التراب متلجنةٌ به؛ قال الشماخ:

---

(١) نفسه: ١/٤٧٤-٤٧٥ .

(٢) نفسه: ١/٤٧٤-٤٧٧.

(٣) نفسه: ١/٤٧٧-٤٧٩ .

وماءٍ قد وردتُ أميمَ طامٍ

عليه الطير كالورق اللجينِ

أي الملتزق والمتلجنّ... ولأجل هذا سمّوه (تبراً) لأنّه (فِعل) من التَّبار. ولا يقال له (تِبر) حتى يكون في تراب معدنه، أو مكسوراً.

ولهذا قالوا للجام من الفضّة (الغَرَب) وهو (فَعَل) من الشيء الغريب، وذلك أنّه ليس في العادة والعرف استعمال الآنية من الفضة، فلما استعمل ذلك في بعض الأحوال كان عزيزاً غريباً... ويدلّكَ على أنهم تصوّروا هذا الموضع من امتزاجه بتراب معدنه أنّهم إذا صفّوه وهذّبوه أخذوا له اسماً من ذلك المعنى، فقالوا: الخَلاص (فعَال) من: تخلّص، والإبريز (إفعيل) من: برز–يبرز، والعِقيان (فِعلان) من : عَقّى الصبي يعقى، وهو أوّل ما ينجيه عند سقوطه من بطن أمّه قبل أنْ يأكل، وهو العِقى. فقيل له ذلك لبروزه كما قيل له: البَرَاز»[1].

جـ –

لفت العلماء العرب القدامى أنّ اختلاف الصيغ والعوارض الصرفية سبب من أسباب وقوع (المشترك، والمتقابل)، فـ (فزّع) و (فَزَع) متقابلان الأوّل بمعنى: أزال عنه الخوف، والثاني: بمعنى خاف، و (مختار) و (منقاد) و(محتار) من المشترك فكل منها للفاعل والمفعول. وقد استوفى ابن جنّي الحديث في هذا في باب (اتفاق المصاير على اختلاف المصادر)، ومن ذلك «اسم الفاعل والمفعول من (افتعل) ممّا

---

(١) نفسه: ٤٨١/١ وما بعدها .

عينه معتلّة. أو ما فيه تضعيف، فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظاً، غير أنّهما مختلفان تقديراً؛ ألا ترى أنّ أصل الفاعل (مُختير) بكسر العين، وأصل المفعول (مختيَر) بفتحها، وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد، إذا قاده صاحبه، والصاحب مقتاد له .

وأمّا المدغم فنحو: أنا معتدٌّ لكَ بكذا وكذا، وهذا أمر معتدٌّ به، فأصل الفاعل (معتدِد) كـ (مقتطِع) وأصل المفعول: (معتدَد) كـ (مقتطَع)، ومثله هذا فرس مستنّ، لنشاطه، وهذا مكان مستنّ فيه، إذا استنّت فيه الخيل .....»[1] .

د-

تحدّث العلماء العرب القدامى في الوظيفة العامة، والوظيفة الخاصة للسياق، ممّا سنفصّل القول فيه لاحقاً، ونشير هنا الى أنّ من العلماء من اهتم بتوجيه الدلالات التي تتمخّض عن نيابة الصيغ الصرفية بعضها عن بعض، وقد اتّخذ حديثهم في ذلك أكثر من مسار:

الأول:

تناولوا عبره الحديث في الصّيغ الصرفية ذات الأصل الواحد وما تفرزه كلّ صيغة من دلالة تؤكد أنّ اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل الى وزن آخر أعلى منه فلا بدّ أن يتضمّن من المعنى أكثر ما تضمّنه أولاً؛ لأنّ الألفاظ أدلّة على

(١) نفسه: ١/٤٦٦.

المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعنى ضرورة[1]. من ذلك على سبيل المثال (قدر واقتدر). فالثانية أقوى من الأولى. قال تعالى : ﴿فأخذناهم أخذ عزيزٍ مقتدر﴾ من سورة القمر/٤٢ فمقتدر أبلغ من قادر لدلالته على أنّه تعالى متمكن القدرة لا يُردُّ شيء من اقتضاء قدرته. «وإنّما عدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر، وشدَّة الأخذ الذي لا يصدر إلاّ عن قوّة الغضب، أو للدلالة على بسطة القدرة، فإنّ المقتدر أبلغ في البسطة من القادر، وذلك أنّ مقتدر اسم فاعل من : اقتدر، و(قادر) اسم فاعل من: قدر، ولا شكّ أنّ افتعل أبلغ من : فَعَلَ.»

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لها ما كسبتْ وعليها ما اكتسبت﴾ من سورة البقرة/٢٨٦؛ لأنّه لما كانت السيئة ثقيلة، وفيها تكلّف زيد في لفظ فعلها. وقوله تعالى: ﴿واصطبرْ﴾ من سورة القمر/٢٧. فإنه أبلغ من الأمر بالصبر: اصبر.

وقوله تعالى: ﴿فكُبْكِبوا فيها﴾ من سورة الشعراء/٩٤. ولم يقل: «كبوا»؛ لأنّ الكبكبة تكرير الكبّ، جُعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى، كأنّه إذا لقي في جهنّم ينكبُّ كبّة مرّة بعد مرّة أخرى[2].

ولفت العلماء العرب القدامى الأنظار إلى اختلاف الدلالة لاسمين مشتقين من شيءواحد[3] إذ يكون أحد البناءين مختصاً به الدلالة على شيء دون غيره، وعلى

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن. ٣٨/٣. وينظر الخصائص ٥٠٧/١-٥٠٨.

(٢) البرهان: ٣٧/٢. وينظر: الخصائص: ٤٣٠/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٠٢/٢.

ذلك يتمّ التفريق دلالياً بين البناءين المعينين. «ومثل ذلك : بناءٌ حصين، وامرأة حَصان. فرّقوا بين البناء والمرأة، فإنّما أرادوا أن يخبروا أنّ البناء مُحرز لمن لجأ إليه، وأنّ المرأة محرزة لفرجها. ومثل ذلك: الرَّزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان، فرّقوا بين ما يُحمل وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخفّ وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب»[1].

«ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله، وذلك (فُعال) في معنى: (فعيل)، نحو: طوال؛ فهو أبلغ معنى من: طويل وعُراض؛ فإنّه أبلغ معنى من: عريض، وكذلك خُفاف من خفيف، وقُلال من قليل، وسُرا ع من سريع، ففُعال- لعمري- وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة، فإنّ فعيلاً أخصّ بالباب من فُعال؛ ألا تراه أشدّ انقياداً منه؛ نقول: جميل، ولا تقول جُمال، وبطيء ولا تقول: بُطاء، وشديد، ولا تقول: شُداد... فلمّا كان فعيل في الباب المطّرد وأريدت المبالغة عدِلت إلى: فُعال فضارعتْ فُعال بذلك فُعّالاً، والمعنى الجامع بينهما خروج كلّ منهما عن أصله، أمّا فُعّال فبالزيادة، وأمّا فُعال فبالانحراف به عن فعيل»[2].

والثاني:

يدخل ضمن تناوب الصيغ الصرفية ممّا يقع بين المشتق والمصدر من ذلك قوله تعالى : ﴿وجاءوا على قميصه بدم كذب﴾ من سورة يوسف/١٨، بنيابة المصدر

---

(١) نفسه.

(٢) الخصائص: ٤٦٨/٢.

في الوصف عن اسم الفاعل : كاذب، أو اسم المفعول: مكذوب. ومن هذا قولهم: رجل دَنَف، ورجل عَدْل. بدلاً من: دنِف، وعادل الذي هو الأصل في الوصف، «وإنّما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي، والآخر معنوي أمّا الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعتها موقعها كما أوقعت الصفة موقع المصدر، في نحو قولك: أقائماً والناس قعود، أي: تقوم قياماً والناس قعود، ونحوَ ذلك. وأمّا المعنوي فلأنّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه... وأصل هذا الباب عندي قول الله عزّ وجلّ: ﴿وخلق الإنسان من عجل﴾ من سورة الأنبياء/٣٧[1] لكثرة فعله إيّاه في كلّ زمان ومكان واعتياده له «وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد: خُلق العَجَلُ من الإنسان، لأنّه أمر قد اطّرد واتّسع، فحملُهُ على القلب يبعد في الصنعة و (يصغر في المعنى) ، وكأنّ هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله: إنّ العَجَل من الطين. ولعمري إنّه في اللغة كما ذكر؛ غير أنّ في هذا الموضع لا يراد به إلاّ نفس العجلة والسرعة، ألا تراه -عزّ اسمه- كيف قال عقبه ﴿سأريكم من أياتي فلا تستعجلون﴾ من سورة الأنبياء /٣٧ فنظيره قوله تعالى : ﴿وخُلق الإنسانُ عجولا﴾ من سورة الإسراء/١١، ﴿وخُلق الإنسان ضعيفا﴾ من سورة النساء/٢٨؛ لأنّ العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة. فلمّا كان الغرض في قولهم: رجل عدل، وامرأة عدل

---

(١) نفسه:٢/٤٦١-٤٦٢.

إنّما إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفراد والتذكير امارة للمصدر المذكرّ»[1].

فالوصف بالمصدر على هذا أقوى دلالة من الوصف بالصفة الصريحة وذلك لأنّ في المصدر حركة ممتدّة على الأزمنة جميعها، وهذا الامتداد هو الذي يجعل الموصوف بالمصدر كأنّه مخلوق من ذلك الفعل، فهو يقوم به، ويعتاده، ويلازمه في أحواله كلها.

زدْ على ذلك أن الوصف بالمصدر يتساوى فيه الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف الوصف بالمشتق.

والثالث:

ممّا يدخل ضمن (دلالة العدول) أو (النيابة)، وضعهم الجمع موضع الواحد، ووضعهم الواحد موضع الجمع[2]. فمن استعمال الجمع للدلالة على المفرد قوله تعالى: ﴿ما كان للمشركين أنْ يعمّروا مساجدَ اللّه شاهدين على أنفسهم بالكفر﴾ من سورة التوبة /١٧. فقيل: إنّ المراد بـ (مساجد) المسجد الحرام[3] لقوله تعالى: ﴿أجعلتمُ سقايةَ الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن باللّه واليوم الآخر وجاهد في سبيل اللّه لا يستوون عند اللّه﴾ من سورة التوبة /١٩. «وإنّما قيل: مساجد لأنّه

---

(١) نفسه: ٩/٢.

(٢) نفسه: ١٨٧/٢-١٩٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٤٢٦/١، والكشاف: للزمخشري ٢٥٣/٢.

قبلة المساجد كلّها وإمامها»[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ينزّل الملائكة بالرّوح من أمره على مَن يشاء من عباده﴾ من سورة النحل/٢. فقيل: إنّ المراد بـ (مَلائكة) جبريل عليه السلام وحده. إذ يجوز عندهم «أن يخبر عن الواحد بلفظ الجمع، إذا كان رئيساً، وعند بعضٍ هو – عليه السلام – ومن معه من حفظة الوحي»[2].

وقد يطلق الجمع ويراد به المثنّى وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إن تتوبا الى الله فقد صغتْ قلوُبكمُا﴾ من سورة التحريم/٤. والخطاب لحفصة وعائشة –رضي الله عنهما– خوطبتا بطريق الالتفات، ليكون أبلغ في معاتبتهما، وحملهما على التوبة ممّا بدر منهما من الإيذاء لسيد الأنبياء، عليه أفضل الصلاة والسلام، وإنما لم يعبّر عنهما بلفظ التثنية (قلباكما)؛ لأنّ «العرب تستكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد»[3].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فإنْ كان له أخوة فلأمّة السُّدسُ﴾ من سورة النساء/١١. بوضع جمع القلّة (أخوة) موضع المثنى؛ لأنّ الأخوين هما اللذان يوجبان السدس للأم، وإنّما جيء بالجمع أخوة؛ لأنَّ أقلَّ الجمع اثنان[4]. يقول

---

(١) الكشاف. ٢/٢٥٣ .

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. ٤/٧٤. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي. ٤/٣٢٥. روح المعاني: للالوسي: ١٤/١٣٧.

(٣) ينظر: فتح القدير: للشوكاني. ٥/٣٥٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٥/٧٣.

الزمخشري: «فإن قلت: فكيف صحّ أنْ يتناول الأخوة (الأخوين) ، والجمع خلاف التثنية؟ قلت: الأخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة بغير كميّة، والتثنية كالتثليث والتربيع في إفادة الكمية، وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق، فدلّ بالأخوة عليه»[1].

وقد يطلق المثنى ويراد به الواحد، ومنه قوله تعالى : ﴿فمن تعجّلَ في يومين فلا إثمَ عليه ومن تأخَّرَ فلا إثم عليه﴾ من سورة البقرة/٢٠٣.

والتعجيل إنّما يكون في اليوم الثاني، وقوله: ﴿فمَن تأخَّر فلا إثم عليه﴾ من هذا أيضاً، وأنّ موضع الإثم والتعجيل المتأخّر الذي لم يقصر مثل ما جُعل للمقصّر. ويحتمل أن يراد: لا يقولنَّ أحدهما لصاحبه: أنت مقصّر، فيكون المعنى: لا يؤثم أحدهما صاحبه.[2]

ومن اطلاق لفظ التثنية وإرادة الجمع قوله تعالى : ﴿ثمَّ ارجع البصرَ كرّتين﴾ من سورة الملك/٤. والمعنى كرّات؛ لأنّ البصر لا يحسر إلاّ بالجمع[3].

وقد يطلق المفرد ويراد به الجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿لا نُفرِّقُ بين أحدٍ منهم﴾ من سورة البقرة/١٣٦. والتفريق لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر. وممّا يدلّ على أن

---

(١) الكشاف: ٤٨٣/١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن. الفراء. ١٤٨/١. والبرهان: ٦/٣.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢٠١/١، والبرهان: ١١/٣.

«أحداً» في معنى الجماعة « دخول بين عليه»[1].

والرابع:

تأمّل العلماء العرب القدامى ألفاظ الجموع نفسها وموازنتهم بين دلالاتها الدقيقة تأكيداً على أنّ للكلمة المعينة دلالتها التي لا تتجاوزها داخل التركيب وضمن عملية السياق، فقد جمعوا- الأسير- على الأسرى، والأسارى. وهما وإن كانا من جموع الكثرة، غير أنّهم ميّزوا بينهما في الاستعمال، فقالوا في (الأسرى) أنّها لا تستعمل إلاّ في الدلالة على من كان في وقت الحرب[2]. ومنه قوله تعالى : ﴿ما كان لنبيّ أن يكون له أسرى حتّى يُثْخِنَ في الأرض﴾ من سورة الأنفال/٦٧.

في حين لا تستعمل كلمة (الأسارى) إلاّ لمن هم في الوثاق والسجن[3]. وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وإنْ يأتوكم أُسارى تُفادوهم وهو محرَّمٌ عليكُم اخراجُهم﴾ من سورة البقرة/٨٥.

والخامس :

أنهم اختلفوا أحياناً في دلالة بعض الكلمات الدالة على الجمع حين رأوا أنّها تخرج في دلالاتها عمّا قرّروه لها من قواعد وضوابط صرفيه، فمن ذلك على -سبيل المثال- اختلافهم في دلالة (إخوة) و(إخوان) وهما جمعان للأخ فقالوا في

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢٢١/١.

(٢) ينظر: المزهر: للسيوطي. ٢٩١/٢.

(٣) ينظر: نفسه .

الأولى أنّها جمع قلّة على (فِعلة)، وفي الثاني إنّها للكثرة على (فِعلان)، وميّزوا بين دلالتيهما لا على أساس القلة أو الكثرة المترتبين عمّا عليه الكلمتين من بناء على فِعلة أو فِعلان، وإنما على أساس الدلالة المراد في السياق والمعين، فرأوا أنَّ (الإخوة) يكثر استعمالها في الدلالة على إخوّة النَّسب، في حين يكثر استعمال الأخوان في الدلالة على الصّداقة والأخوة في الدين[1]. قال تعالى : ﴿وجاءَ إخوّة يوسفَ فدخلوا عليه فعرفَهُم﴾ من سورة يوسف/٥٨. وهذا لا يمنع من استعمال (أخوة) في الدلالة على الكثرة، ومن ذلك جعلوا قوله تعالى : ﴿إنّما المؤمنون إخوة﴾ من سورة الحجرات/١٠ فالمؤمنون جميعهم بمنزلة الإخوة في النسب تراحماً وتمازجاً وتعاضداً «قد انزاحت عنهم الشّبهات الأجنبية، وأبى لطف حالهم في التمازج والاتحاد أن يقّدموا على ما يتولّد منه التقاطع.»[2] وسنفصل القول في هذا وغيره في موضع لاحق من الكتاب.

---

(١) ينظر: المخصّص لابن سيده: ١٤٨/٣. واللسان (أخ) ٤١/١ .

(٢) الكشاف: ٣٦٦/٤.

الفصل الثالث

البنية النحوية بوصفها عنصرا من عناصر تحديد الدلالة

المدخل:

الدلالة نتاج مضمون وشكل، والمعنى الواضح الذي لا لبس فيه يفهم من «المضمون الدلالي والشكل اللفظي متحدين»[1].

فالمعنى المعجمي للرمز اللغوي لا يتقرّر إلاّ من خلال تشكّله في بنية لغوية محدّدة، ولذا صار معنى (كسر) غير معنى (سكر) أو : (ركس). وهذا خارج إطار التركيب، أمّا إذا كان اللفظ داخل إطار التركيب، أو الجملة فلا يفهم معناه إلاّ من خلال مضمونه الدلالي والشكل البنائي الذي جاء فيه، وما تؤدّيه الكلمات من «وظائف نحوية» أو « معاني نحوية» داخل ذلك التركيب.

ومعنى ذلك أنّ دلالة الجملة «لا تعتمد جزئياً على معاني الكلمات التي تتكون منها، إذ لا بدّ من مراعاة العناصر غير اللغوية، والوظائف التي تؤديها الجمل في السياقات المختلفة، مع مراعاة الوظائف الصوتية، والصرفية، والنحوية لكلّ كلمة داخل التركيب من غير الفصل بين هذه الوظائف التي يكمّل بعضها بعضاً، مع ملاحظة الكيفية التي تأتي فيها الكلمة داخل التركيب من حيث موقعها وعلاقاتها بغيرها من الكلمات، مع التاكيد على ملاحظة السياق أو المقام الذي تجري فيه اللغة «فوضع معاني المفردات لا يكشف عن المعنى الحرفي الذي يُسمّى– ظاهر النّص– أو معنى المقال لأنّ الذي لدينا هو (المفردات) وليس (النّص) وذلك أيضاً لأنّ معنى ظاهر النّص يحتاج الى وظائف (المعنى الوظيفي)، كما يحتاج إلى العلاقات

---

(١) مقومات الدلالة النحوية قراءة في بعض الخصائص . رشيد بلحبيب ص٢.

الصرفية بين المفردات ومعانيها (المعنى المعجمي) ، إذ منهما معاً يكون معنى (المقال)، وانفراد العلاقات الصرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل الأمر بحاجة الى معنى المقام، أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال المعنى الدلالي الأكبر»[1] وإذا كنّا سنرجئ البحث في المقام ودوره في بناء المعنى الدلالي الأكبر ممّا أفاض به الأقدمون، لنا أنْ نشير هنا الى عناية اللغويين والنحاة والبلاغيين العرب القدامى -ومنذ عهد مبكر- بوظائف النّحو أو معانيه، فقد أكّد هؤلاء أنّ الأنظمة والقوانين النحوية عنصر حاسم من عناصر تحديد الدلالة، وفهم المعنى، وتهيأ لهم وضع علم النحو وسنّ قواعده، وتقرير قوانينه في ظل المعنى، لأنّهم اتخذوا من تلك القواعد والقوانين النحوية سبيلاً إلى فهم النصوص اللغوية ومنها النّص القرآني، بما يجعل النحو العربي منذ نشأته الأولى لصيقاً بعلم الدلالة، وأنّ للنحاة العرب المتقدمين قصب السبق على أيّ تراث نحوي أمميّ آخر في الربط بين النحو والدلالة، وما توصل إليه جومسكي من إنّ «معرفة التركيب شرط أساس لمعرفة المعنى، وإنّ معرفة المادة الدلالية سبيل الى معرفة الصلات النحوية»[2]، مسبوق به من النحاة والبلاغيين العرب القدامى مع عدم اغفالنا أنّ النظرية النحوية التوليدية التحويلية لجومسكي ومن خلال سعيها في تقديم قواعد شاملة لكلّ الألسن، قد حاولت اعادة الاعتبار لدور المتكلّم في التعبير، واشراكه في فهم الدلالة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها . د. تمام حسان. ٣٤١-٣٤٢ .

(٢) نظرية تشومسكي اللغوية . جون ليونز . ص ١١٨ .

وأن تضع بين أيدينا أسساً جديدة، نستطيع في هديها فهم دلالة الجمل التي تصاغ على وفق نسق خاص غير أنّها تحتمل معاني مختلفة، وأنْ تؤكدّ أنّ القواعد النحوية ما هي إلا «آليات- أي أنظمة وقواعد- تنشئ المدارج السليمة في لسان ما، وتعدل عن المدارج السقيمة»[1].

ومن المعلوم في هذا السياق أنّ جومسكي لم يزد عمّا قدّمه سيبويه من قبل في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[2] ممّا سنأتي عليه لاحقاً .

إنّ النحاة والبلاغيين العرب القدامى قد عوّلوا في دراساتهم للنحو العربي تعويلاً كبيراً على المعنى «واستيعاب أمثلة ذلك في كتبهم وآثارهم التي بين أيدينا اليوم متعذّر كثرة واستفاضة»[3]، ولكننا نستطيع تلمّس بعضَهُ في تلك الكتب والمصنفات بما يحدّد ملامح حقل واسع من حقول الدراسة الدلالية النّحوية في التراث العربي ويؤكّد ارتباط هذه الدراسة النّحوية منذ نشأتها الأولى بالدراسة الدلالية حيث تلتقي القوانين والأنظمة المفاهيم والدلالات ويتأكدّ لنا تعذّر اجراء دراسات دلالية خارج ملابسات النظام النحوي وقوانينه، مع اعترافنا بأنّ الدلالة إنما تتولد أحياناً من تفاعل الفروق داخل منظومة اللغة خاصة على مستوى المفردات، وتتولد أحياناً أخرى انطلاقاً من طبيعة الفعل اللغوي تنغيماً، أو نبراً، أو

(١) ينظر : مدخل الى اللسانيات. روناك ايلوار. ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) ينظر: الكتاب. ١/٢٥

(٣) نظرية النحو العربي. د. نهاد الموسى ص ٦٥ « بتصرّف»

بنية ذات إيقاع خاص. وقد مرّ القول في ذلك . ومن أبرز ما يؤكّد اعتماد اللغويين والنحويين والبلاغيين العرب القدامى على النظام النحوي وطبيعة استعمال الكلمات في صور كلامية منطوقة أو مكتوبة في تحديد الدلالة ما يمكن بيانه بشيء من التفصيل عبر المباحث الآتية:

المبحث الأول
إحكامهم العلاقة بين الوصف النحوي والدلالة:

فالوصف النّحوي للتركيب زيادة على تناوله تحليل الوظائف على مستوى الصوت والصرف، ووصف الكلمات وهي منتظمة داخل التركيب بما يحدّد علاقاتها بعضها ببعض، ويحدّد وظائفها النّحوية، أقول زيادة على ذلك فإنّه يحاول دائماً الاتجاه بهذا الوصف المتعدد الجوانب نحو الدلالة المرادة، وكلّ ما خرج عن النظام النّحوي المحدّد خرج عن إطار دلالة محدّدة، ولذلك قرّر النّحاة العرب القدامى «أنّ كلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود»[1].

فإنّ الوصف النّحوي «وتقدير الإعراب» على حدّ تسمية ابن جني[2] لا بدّ أن يكون على سمت المعنى، فذلك عندهم «مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً للتفسير تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت تقدير الإعراب، حتّى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه»[3].

فإذا تجاذبتِ المعاني والإعراب، هذا يدعو إلى أمر، وهذا يمنع منه لابدّ من الإمساك بعروة المعنى ، وتوجيه الوصف النّحوي إلى ما يخدم المعنى ويوضّحه

---

(١) المقتضب: المبرد. ٣١١/٤.

(٢) الخصائص: ٢٩٢/١.

(٣) الخصائص: ٢٩٢/١.

«فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إنّه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر﴾ من سورة الطارق/ ٨-٩، فمعنى هذا: إنه على رجعه يومَ تبلى السرائر لقادر. فإنْ حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)، وبين ما هو معلقّ به من المصدر الذي هو الرَجْع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصل الأجنبي أمر لا يجوز. فإن كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً له، احتلت له بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنّه قال فيما بعد: يرجعه يومَ تبلى السرائر. ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله.

ونحوه قوله تعالى : ﴿إنَّ الذين كفروا يُنادون لمقتُ اللّهِ أكبرُ من مقتكُم أنفسَكمُ إذْ تُدعَونَ إلى الإيمان فتكفرونَ﴾ من سورة غافر/١٠ فـ (إذ) هذه في المعنى متعلّقة بنفس قوله: لمقتُ الله، أي يقال لهم: لمقتُ الله إيّاكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن؛ إلاّ أنّك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي إذ، وبين الموصول الذي هو لمقت الله، فإذا كان المعنى عليه، ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصباً يتناول الظرف ويدلُّ المصدر عليه، حتى كأنّه قال بآخره: مقتكم إذ تَدعون.

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسعه في الشعر!»[1] .

---

(١) نفسه: ٢/٤٥٩ .

المبحث الثاني
تأكيدهم أن الاستقامة النحوية طريق إلى الاستقامة الدلالية

يقدّم سيبويه كتابه الشهير بأبواب سبعة مختصرة تمثل وحدة متناسقة متكاملة لوجهة التفكير النحوي عند العرب ابتداء دراستهم لأقسام الكلم ومجاريها في الإعراب، ووظائفها النحوية وصولاً إلى (باب المسند والمسند إليه) الذي عقده سيبويه مبيناً من خلاله أن بناء الكلام على أصل معين ومن خلال نظام نحوي معين، ومن ثم الانتقال من هذا الأصل إلى توليد نماذج فرعية كثيرة، وما يطرأ على الصور الأصول والفروع من متغيرات عارضة تقتضيها الصناعة النّحوية، كلّ ذلك لغاية المعاني والدلالات التي تنعقد عند سيبويه في ثلاث علاقات بين اللفظ أو التركيب النحوي والمعنى بعد ربطه الوظائف النحوية التي تتقيد بحيز تركيبي يحتوي على ثلاثة مكونات، يمثل الأوّل فعلاً كلاميا على نحو خاص، ويمثّل الثاني عاملاً نحوياً إعرابياً، ويكوّن الثالث موضعاً اسناداً كل ذلك من أجل تحقيق الانعقاد بين الشكل التركيبي اللفظي (النحوي) والمعنى المقصود عند المتكلم.

ففي باب (المسند والمسند اليه)[1] تبرز أمامنا خلاصة تفكير سيبويه في العلاقات التركيبية والدلالية التي بنى أغلب النحاة العرب فيا بعد آراءهم النّحوية

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٣.

عليها، وتبرز أيضاً الخاصية العقلية والتجريدية في المفاهيم والمصطلحات من غير إسراف في التأويل والافتراض الذي تألفه عند بعض النحاة فيما بعد، ولعل أبرز ما يلفت الانتباه في هذا الباب أيضاً مفهوم لغوي نحوي قائم على مبدأ الاحتياج وتكملة النقص في التركيب اللغوي المفيد زيادة على ما فيه من النّص على مبدأ آخر يمكن تسميته بمبدأ (الأولية) في ترتيب التركيب، واستناداً الى مبدأ الاحتياج ومبدأ الأوليّة تتدرج مكوّنات الجملة، ويتمُّ إحكام العلاقات بين المسند والمسند إليه «وهما ممّا لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك : عبدُ اللّه أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد اللّه، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء... واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله [illegible]، وإنّما يدخل الناصب والرافع[1] سوى الابتداء والجار والمجرور، ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرتُ لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبد اللّه منطلق، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه فقلت: رأيت عبد اللّه منطلقاً، أو قلت: كان عبدُ اللّه منطلقاً، أو مررتُ بعبد اللّه منطلقاً، فالمبتدأ أوّلُ جزء، كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة. »[2].

فإذا مضينا مع سيبويه وهو يتحدّث في تأليف التركيب ومكّونات الكلام الذي

---

(١) يعني: إنّ وأخواتها.

(٢) يعني: كان وظنّ، والجار في نحو: بحسبك زيدٌ، وما في الدار من أحد .

يحسن السكوت عليه وجدناه يعقد باباً لاستقامة الكلام وشروطه في إفادة المعاني فالكلام عنده:

«مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

- فأمّا المستقيم الحسن فولك: أتيتُك أمس وسآتيك غداً.

-وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتُكَ غداً وسآتيكَ أمس.

-وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبلَ، وشربتُ ماء البحر ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيكَ، وأشباه هذا.

-وأمّا المحال الكذب فأنْ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1].

فالمقبولية والاستقامة النحوية «صفة في الكلام الذي تحصل منه منفعة ما ويلاقي قبولاً، ورضى من حيث معانيه ومقاصده ويُسمى الكلام المقبول مستقيماً أو سوِيّاً، وتُسمى جملة أصولية، أو نحوية. وقد اقتسم هذه المصطلحات كلٌّ من الدراسات النحوية والدراسات الدلالية فاصبحنا اليوم نسمع الحديث عن الاستقامة النحوية، والاستقامة الدلالية، وما يرادفهما كالسوِيّة النحوِيّة، والسَّوية الدلالية، والكلام المتسم بالمقبولية، أو بعدم المقبولية، وبالصحة وعدمها، وما الاستقامة النحوية إلاّ خضوع المركّب للأصول النحوية، أو للقواعد العائدة للمركّب خاصة المندرج في نطاق نظام نحوي عام يمثله اللسان.. وربّما عبّر عن الاستقامة النحوية

---

(١) الكتاب: ١/٢٣-٢٤.

بمصدر صناعي يدلّ عليها هو كلمة (النحوية) Grammaticality التي تعني أنّ القول أو التركيب قد يكون نحوياً إذا نطق، أو كتب على وفق القواعد اللغوية لغة من اللغات، وهناك من يميّز بين النحوية وقبول المعنى أو استقامته فقد تكون الجملة صحيحة نحوياً، ولكنّ المعنى غير مقبول[1] وهو ما عبّر عنه سيبويه بمصطلح (المستقيم الكذب) ومثّل له بنحو قولك: (حملت الجبل وشربت ماء البحر).

وقد ظلت أفكار سيبويه في العلاقة بين استقامة الكلام النحوية والبعد الدلالي المترتب عن هذه الاستقامة شاخصة في فكر أشهر النحاة من بعده ممّن اشترطوا على المتكلّم أن يراعي أنظمة النحو وصناعته، وأن يزاوج في النظر بين ما تطلبه الصناعة النحوية وصحّة المعنى المراد، ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاري (ت. ٧٦١هـ) من المتأخرين الذي يلزم المتكلم بالآتي[2]:

-أنْ يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى.

-وأن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحة الصناعة.

-وأنْ يخرج على مالم يثبت في العربية وذلك إنّما يقع عن جهل وغفلة.

-وأن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب القوي.

- وأن يترك بعض ما يحتمله اللفظ في الأوجه الظاهرة.

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات الحديثة. د. سامي عياد حنا وزميلاه. ص. ٥٦-٥٧. ومقومات الدلالة النحوية، رشيد بلحبيب. ص ٧ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب. ابن هشام: ١/٥٤٧-٦٥٦.

فالقضية إذن في النحو ليست مجموعة من العمليات النظرية والذهنية التي يتم من خلالها التمييز بين أنواع التراكيب والبنى الاسمية والفعلية، أو الخبرية، والانشائية، أو المثبتة والمنفية، أو غير ذلك من أنواع التراكيب وإنما القضية تتعدّى ذلك كلّه الى قدرة هذه القواعد النحوية على التمييز بين تلك الأنواع من التراكيب وفرز ما يشكل جملاً وعبارات سائغة ومقبولة نحوياً ودلالياً، ومالا يشكل جملاً مقبولة لا على مستوى النظام النحوي المعهود في لغة ما، ولا على مستوى الدلالة المستفادة. إنّ قواعد النحو وقوانينه وأنظمته التي لا تنشئ مدارج سليمة في لسان ما، ولا تعدل عن المدارج السقيمة غير المستقيمة لا يمكن أن تشكل علماً يمكن أن يسمى (علم النحو)، ولا يمكن لنا أنْ ننتظر منها شيئاً من (علم الدلالة). ما دمنا نصّر على ما استقر في الفكر النحوي الدلالي لأسلافنا من ان الصحة الدلالية واستقامتها مشروطة بالصّحة النّحوية واستقامتها.

وقد يتعدّى الأمر اشتراط الصّحة النّحوية على وجه يدعو إلى الالتزام باختيار ما أطلق عليه بعض العلماء العرب القدامى (أملحُ النحو)(١) وأريد بأملح النحو هذا اختيار الوضع النّحوي الذي يساعد على أداء المعنى بأجلى صوره وأوضحها من غير لبس ولا غموض أو ابهام، فقد يكون الكلام مستقيماً من الوجهة النحوية، ولا يكون مستقيماً من الوجهة البيانية، فإنّ البلاغة في الواقع تُبنى على

---

(١) هذا مصطلح ابن شهيد (ت. ٤٢٦هـ) . وينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي. د عبد القادر حسين: ص ٣٦٥.

سلامة التركيب والتركيب السليم لا يُراد به التركيب الخالي من الغلط حيث يراد وزنه بالموازين النحوية، وإنما هو التركيب الذي يستوفي الدقائق المعنوية التي يهتم بتقييدها العلماء على النحو الذي سنلفت النظر إليه في أوجه التصرّف الأفقي للتراكيب.

المبحث الثالث
اهتمامهم بالإعراب بوصفه دليلاً على المعاني

والإعراب في اللغة عندهم - بمعنى : التبيين والايضاح «أخذوه من قولهم: أعربَ الرجل عن حجّته إذا بيّنها، ولمّا كان الإعراب يبيّن المعاني سُمّي إعراباً»[1]، وهو في الاصطلاح «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً»[2]، وأبرز وظيفة للإعراب في اللغة العربية كونه عنصراً من عناصر تحديد المعاني، ولهذا قالوا فيه : «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[3] وأن الإعراب أيضاً «هو الفرق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من

---

(١) أسرار العربية: ص٣١ وينظر: الخصائص: ١/٨٩.

(٢) نفسه : ص ٣٢. هذا هو الوجه المعنوي للاعراب. إذ أنّ الاختلاف معنوي وليس لفظياً، والاختلاف اللفظي دليل على الاختلاف المعنوي. أمّا الوجه اللفظي للاعراب فمفاده أن الإعراب هو الأثر الظاهر أو المقدّر الذي يجلبه العامل. ولهذا لا يكون تغيير أواخر الكلمة إعراباً إلا إذا كان بسبب عامل. فقولك: أخذت مِنْ محمد، ومِنَ المال، ومِنِ ابنك ليس بإعراب لأنّه لم يكن نتاج عامل نحوي.

(٣) الخصائص: ١/٨٩. والشرج: الضرب والنوع.

استفهام. ولا صدر من صدر، ولا نعت من تأكيد»[1].

«وأنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه هو المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه» «كقولك لو قال قائل: ما أحسن زيد. ولم يبن الإعراب في ذلك لما علمنا منه، إذ يحتمل أن يريد التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الاخبار بنفي الحسن عنه، ولو بيّن الإعراب في ذلك فقال: ما أحسنَ زيداً، وما أحسنُ زيدٍ، وما أحسنَ زيدٌ، علمنا غرضه، وفهمنا مغزى كلامه؛ لانفراد كلّ قسم من هذه الأقسام بما يعرف به من الإعراب، فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام، حافظاً لها من الاختلاف»[2].

فالإعراب قرينة من قرائن الدلالة، وعنصر من عناصر تحديدها «والخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات» على ما قرّه السيرافي (ت ٣٦٨هـ)[3]، وإذا انبهم في التركيب تحوّلنا في بيان الدلالة إلى قرينة أخرى من قرائن السياق. فأنت لا ترفع الكلمة في الجملة الفعلية إلاّ للدلالة على الفاعل، ولا تنصبها إلاّ للدلالة على أحد المفاعيل، أو المنصوبات التي تزيد الجملة دلالة لا تكون

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس. ١٢٣.

(٢) المثل السائر ١/٢٤.

(٣) ينظر الامتاع والمؤانسة للتوحيدي: ١/١٩٧.

إلا بذكرها كدلالة التخصيص بالحالية، أو الاخراجية، أو العليّة، أو التوكيد، في: الحال، والاستثناء، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، وهكذا في بقية المفاعيل والمنصوبات عموماً.

ورفع الفاعل ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه اعتبارات معنوية أساساً، وليست لفظية محضة، ولذلك عُدّت العوامل اللفظية «راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية، ألا تراك إذا قلت: أكرم سعيد جعفراً، فإن (أكرم) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تَحْصُلُ من قولك: أكرم إلاّ على اللفظ بالهمزة والكاف والراء والميم على صورة أفْعَلَ، فهذا هو الصوت، والصوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوباً اليه الفعل. وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنويّ، ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحّة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل في الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح»[1].

---

(١) الخصائص: ١/١٤٩ «بتصرف».

التعدّد الإعرابي ودلالاته:

وتبعاً لاهتمام العلماء العرب القدامى بالعلامات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلمات المعربة بوصفها دلائل للمعاني أنعموا النظر في النصوص اللغوية العليا والمميزة فصاحة وبلاغة كالنصوص القرآنية الكريمة، ونصوص الشعر العربي القديم، وترشح عن هذا النظر الدقيق -فيما ترشّح- مسارات متعدّدة للوصول إلى الوظائف النحوية والدلالية للكلمات داخل التراكيب النّحوية بما وسّع من دوائر الإعراب ووظائفه، وصار عندنا في التراث العربي ما يمكن تسميته بالإعراب الوظيفي أو الدلالي ، أو (الإعراب الجمالي) على حدّ تسمية بعض الباحثين المحدثين[1]. وكان من أبرز مظاهر الإعراب الوظيفي الدلالي هو أفرز في تراثنا نظرية نحوية دلالية مثيرة أساسها ومنطلقها الإعراب فحسب هي نظرية (الاحتمالات الإعرابية) التي تقدّم لنا إمكانيات التعدد في الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة داخل النّص المعين، بحيث يتخصّص كلُّ وجه من وجوه هذا التعدّد الإعرابي بدلالة خاصة لا يؤديها الوجه الإعرابي المقابل الذي تحتمله الكلمة نفسها في التركيب النحوي نفسه.

إنّ نظرية الاحتمالات الإعرابية هذه تؤكّد بوضوح طبيعة العلاقة الجدلية بين علامات الإعراب والدلالة لكون هذه النظرية في حقيقة الأمر نظرية في تعدّد أنواع الأوجه الإعرابية لمكوّن من مكوّنات تركيب نحوي واحد من جهة، وتعدّد أنواع

---

(١) ينظر: مقومات الدلالة النحوية، ص. ٦ .

التراكيب الممكنة من جهة أخرى. ومن الواضح أنّ كلّ تركيب، وكلّ وجه إعرابي يتميّز بخصائصه الدلالية، وتعدّد المعاني الإعرابية هذا ينسجم مع النهج الذي اتبعه اللغويون، والمفسرون. والنحويون، والأصوليون العرب القدامى في التعامل مع النّص القرآني المنطوي على معان مطلقة لا تنقضي عجائبها، وتعدّد أوجه تأويلها وتفسيرها، ممّا يبقي هذا النّص –بأمر الله– ميداناً للدرس، والتحصيل، والعلم والتفسير، وبهذا التعدّد نفسّر الخصوبة والثراء الفكري الذي ورثناه عن الأسلاف.

وقد اتّخذ التعدّد الإعرابي عند القدامى اتجاهين:

الأوّل: تعدّد الحركة وتعدّد الموقع الإعرابي.

والثاني: ثبوت الحركة وتعدّد الموقع الإعرابي.

أما الوجه الأوّل فقد خرج بدوره إلى أوجه فرعية.

أ- ما قُرِئ بالنصب والرفع

من نحو قوله تعالى: ﴿خَتَمَ الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غِشاوة﴾ من سورة البقرة/٧ فقد قرأ المفضل بن محمد الضبّي رواية عن عاصم بالنصب، وقرأ العامة بالرفع[١]. والنّصب على تقدير فعل. أي: جعل على أبصارهم غشاوةً وقراءة النصب أصوب عند الفراء[٢]. ويرجّح الزجاج وغيره قراءة الرفع على

---

(١) السبعة في القراءات. ابن مجاهد. ص ١٤١.

(٢) معاني القرآن. للفراء ١/١٣.

الابتداء[1]. وعلى الرفع تكون الدلالة المرادة أقرب، وتقتضي الوقف على (وعلى سمعهم) وهو حسن، لأنّ الكلام قد تمّ، ثم استأنف (وعلى أبصارهم غشاوة)، زد على ذلك أنّ الختم لا يكون على الأبصار، وإنّما على القلوب والأسماع، «فالقلوب مجوّفة أشبهت بالأكياس فاستعير لها الختم والطبع والأكنّة، بينما البصر ليس مجوّفاً، فكان الذي يناسبه الغشاوة»[2] «وكلّ ما كان مشتملاً على الشيء فهو من كلام العرب مبنيّ على فِعالة»[3] .

زد على ذلك دلالة (على) على الاستعلاء بما يشير الى وقوع الغشاوة على الأبصار التي تأبى ادراك آيات اللّه ودلائله.

وممّا قُرئ بالنصب والرفع (خالصة) في قوله تعالى: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا ومحرّمٌ على أزواجنا﴾ من سورة الأنعام/١٣٩. فالرفع من وجهين:

الأول: على الابتداء، والثاني: على البدلية من (ما) ولذكورنا خبرٌ. والنصب: على الحالية من الضمير المرفوع في قوله (في بطون)، وخبر (ما) ذكورنا[4].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: للزجاج. ٨٤/١. واعراب القرآن: للنحاس ١١٨٦/١.

(٢) الفوائد في مشكل القرآن: عزّ الدين عبد العزيز: ص ٣٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ٨٣/١-٨٤. والكشاف: ٤٨/١ .

(٤) ينظر: البيان: لابن الانباري: ٢٤٣/١-٢٤٤. والإنصاف: المسألة (٣١) .

ويستدلّ الفراء على قراءة النصب على الحالية بقوله تعالى ﴿وله الدّينُ واصباً﴾ من سورة النحل /٥٢. والزمخشري ينصب على المصدر المؤكد[1]. وقراءة الرفع عندنا أقرب، فالخبر في الأصل صفة، وبالاخبار تخصيص ما في بطون الأنعام -إنْ كان حيّاً- للذكور دون الإناث وفي هذا تأكيد على ما يقول به اليهود من تحريم وتحليل للأشياء وفق مايفترونه على الله تعالى .

ب- ماقُرئ بالنصب والجرّ

من نحو قوله تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا إذا قُمتم إلى الصّلاةِ فاغسِلوا وجوهكم وأيديَكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسِكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ من سورة المائدة/٦. فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب وقرأ ابن كثير وحمزة وغيرهما بالجر[2]. والنصب عطف على أيديكم والمعنى على هذا الوجه: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم. والجرّ: عطف على رؤوسكم[3]، وفي دلالة النصب أو الرفع أحكام شرعية مختلف فيها[4].

---

(١) معاني القرآن. للفراء. ١/٣٥٨. والكشاف: ٢/٧١.

(٢) السبعة: ٢٤٢.

(٣) البيان: ١/٢٨٤-٢٨٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٠٢، معاني القرآن للاخفش : ٢/٤٦٦ إعراب القرآن للنحاس: ٢/٩، المشكل: ١/٢٢٠. البيان للعكبري: ٢١٥، بداية المجتهد: للقرطبي. ١/١٤.

وممّا قرئ بالنصب والجرّ قوله تعالى: ﴿ثمّ رُدّوا إلى الله مولاهُمُ الحقّ﴾ من سورة الأنعام/٦٢ . فقد قرأ الجمهور (الحقِّ) بالجرّ، وقرأ الحسن البصري بالنّصب[١]. والنّصب على المصدر (حقاً)، أو بتقدير فعل (أعنى)[٢] والجرّ صفة لـ (مولاهم). وهو الأرجح عند النحاة والمفسرين لأنّ في الوصف دلالة على الثناء والتعظيم لله تعالى، والتأكيد على انفراده سبحانه بصفة الألوهية الحقة، فهو الإله الحقّ لأنّه موجد الشيء بسبب ما تقتضيه الحكمة، بفعل واقع بقدر ما يجب وفي الوقت الذي يجب[٣]. زد على ذلك ما في الوصف بالمصدر من مبالغة في حصول الصفة في الموصوف.

جـ- ماقرئ بالرفع والجرّ:

من نحو قوله تعالى: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةٌ تقاتلُ في سبيل اللّهِ.....﴾ من سورة آل عمران/١٣. إذ قرأ الجمهور (فئة) بالرفع، وقرأ آخرون بالجر[٤]. والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف تقديره: إحداهما فئة، أو على الابتداء والخبر شبه جملة والتقدير: منهما فئة[٥]، والرفع أرجح إذ تتضح فيه دلالة التفصيل

---

(١) المشكل: ١/٢٥٥ .

(٢) البيان: ١/٣٢٥ .

(٣) مفردات الراغب الاصفهاني. ص.١٢٥.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤/٢٥، والبحر المحيط: ١/٣٩٣-٣٩٤.

(٥) الكتاب: ١/٤٣٢، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٩٢.

والتبيين على وجه المدح للفئة الأولى، والذم للثانية، ومن المعروف أنّ حذف المبتدأ والانشغال بذكر الخبر وحده دلالة على أهميته.

وقرئ قوله تعالى : ﴿هنالك الولايةُ لله الحقّ وهو خيرٌ ثواباً وخيرٌ عُقْباً﴾ من سورة الكهف/٤٤ . برفع (الحق) وجرّه[1].

وقراءة الرّفع على وجهين: الأوّل: على الخبرية للولاية. والثاني: على الوصفية لها.

أمّا الجرّ فعلى كونه صفة لله تعالى[2]. والجرّ عند أكثر العلماء أولى وأقوى للدلالة على الثناء لله وإجلاله، فهو الحقُّ في إلاهيته وربوبيته، بل هو الحقّ بذاته ومحضه.

د- ما قرئ بالنّصب والرفع والجرّ.

من ذلك قوله تعالى : ﴿ولحمِ طيرٍ ممّا يشتهون. وحورٌ عينٌ﴾ من سورة الواقعة/ ٢٠- ٢٢. فقد قرئت (حور) بالنصب والرفع والجر[3]. فالرفع: على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: لهم حور. والنصب: على تقدير فعل . أي : يعطو حوراً. والجرّ: بالعطف على (أكواب) في قوله: ﴿ ويطوف عليهم ولدان مخلدون. بأكواب وأباريق وكأس من معين﴾ الواقعة/١٧-١٨.

وفي التوجيه الأعرابي أقوال أُخر[4].

---

(١) ينظر: السبعة: ٣٩٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٩.

(٢) ينظر: البيان: /١١٠ .

(٣) ينظر: السبعة: ٦٢٢، والتيسير: ١٦٨ .

(٤) ينظر: البيان للعكبري: ٥٥٠، والبحر المحيط: ٨/٢٠٦.

ويترجّح عندنا الرفع على الابتداء والتقدير: (ولهم حورٌ عين) وفي هذا الوجه معنى الاختصاص، حيث خصَّ المتقين بالحور العين وحصره عليهم، ولا شكّ أنّ في الحذف دليلاً على أهمية المذكور وعظمته، وأنّ فيه إيجازاً واختصاراً واتساعاً في الدلالة.

ويطول بنا المقام إذا تتبعنا تعدد الوجوه الإعرابية على الألفاظ داخل السياق، وما يستتبع هذا من تعدّد المعاني والدلالات. ممّا صرف فيه العلماء العرب من لغويين ونحاة ومفسرين جهداً كبيراً.

أمّا الوجه الثاني أعني: ثبوت الحركة وتعدّد الموقع الإعرابي والوظائف النحوية ومن ثمّ الدلالية للكلمة المعينة داخل السياق فهو ميدان واسع أيضاً، فقد تكون الكلمة منصوبة على أكثر من وجه من ذلك قوله تعالى : ﴿واذكرْ في الكتابِ مريمَ إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً﴾ من سورة مريم/١٦. فقد قيل في (مكاناً) إنّها: ظرف مكان العامل فيه (انتبذت)، وقيل: إنّه مفعول به لعامل مقدّر، تقديره: (قصدت مكاناً)[١]، ويترجّح النصب على الظرفية عند أكثر العلماء لدلالته على الجهة التي انتبذت فيها أي : انفردت ، أو: تباعدت ، أ و: ذهبت ناحية[٢] . وقوله تعالى : ﴿كونوا قِردةً خاسئين﴾ من سورة البقر/٦٥. فد اختلفوا في توجيه إعراب (خاسئين) على ثلاثة أوجه:[٣]. فقيل: إنّها صفة لـ (قردة).

(١) البيان: ٢/١٢١ .

(٢) التبيان للطوسي: ٧/١١٤، ومفردات الراغب: ٤٨١. والبحر المحيط: ٦/١٧٩ .

(٣) المشكل: ١/٩٧، والبيان: ١/٩٠، والتبيان: ٤٨.

أو : إنها خبر بعد خبر.

أو: إنّها حال من الضمير في (كونوا) .

ويترجّح عند أكثرهم النصب على أنّه خبر ثان للأسباب الدلالية الآتية[1]:

-أنّ الحالية أو الوصفية لا يزيدان الى سياق الآية دلالة جديدة فالوصف والحال مستفادا من لفظة (قردة) لدلالتها على الذّل والصغار والخسّ.

-في الإخبار دلالة على سرعة فعل اللّه تعالى ومسخه لليهود بما تتمّ به الدلالة المرادة.

-لو كانت خاسئين صفة لقردة لكان لأخلق أنْ يكون: (قردة خاسئة)، ولمّا لم يُقرأ بذلك دلّ على أنّه ليس بوصف، وجمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

وقد تتكاثر الأوجه الإعرابية على اللفظ الثابت الحركة وتتكاثر تبعاً لذلك الدلالات المستفادة من ذلك اللفظ تبعاً للوجه الإعرابي المعين، وعلى هذا اختلف القدامى في نحو قوله تعالى: ﴿فيها يُفرق كلُّ أمر حكيم أمراً من عندنا إنّا كنّا مُرسلين رحمةً من ربّك إنّه هو السميع العليم﴾ من سورة الدخان/ ٤-٦.

فللعلماء خمسة أوجه إعرابية لـ (رحمة)[2] .

فقيل: إنها مفعول لأجله. أي: للرحمة.

---

(١) الخصائص ٢/ ١٥٨- ١٥٩، البيان ١/٢٩١، الكشاف ١/ ١٤٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٣٩. ومعاني القرآن للأخفش ٢/٦٩١ ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/٤٢٤. وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٢٦. والتبيان: للعكبري: ١٢٦، والبيان: ٢/٣٥٧ .

أو: مفعول لـ (مرسلين) ، والمراد بالرحمة النبي عليه الصلاة والسلام .

أو: بدل من (امراً).

أو: على المصدرية.

أو: على الحالية.

ومثل هذا في كتب إعراب القرآن، ومعانيه، ومشكله، وفي كتب التفسير كثير يحتاج إلى بحوث مستفيضة .

المبحث الرابع
صياغتهم نظرية النظم

لا تجري التراكيب اللغوية اعتباطاً في بيان الدلالات، وإجراء عمليتي الاتصال والتواصل بين الناطقين باللغة، وإنّما تجري خضوعاً لنظام وقواعد وقوانين تحدّد صحتها النّحوية، واستقامتها الدلالية. فلكل لغة من اللغات قواعد محدّدة وطرائق تؤطر طبيعة تركيب العبارة (Phrase Sturcture Grammar)، وترتيب الكلمات ونظمها (Syntax) لتكوين، أو تركيب الجمل، ونظم الكلام (Synatactie Sturcture)، وتعمل المفردات المعجمية (Vocabulary) ، والبنى الصرفية (Morphology)، وتركيب الجمل (Syntax)، وقواعد النّحو (Grammar) متضامنة على تحديد الدلالات المرادة انطلاقاً من بناء تركيبي نحوي أصل يمكن اخضاعه للتغيير والتصرّف فيه تصرّفاً أفقيا، وكلّ تصرّف من هذا النحو يطرأ على الجملة بإرادة منشئ هذه الجملة، أو ذاك التركيب ينتج دلالة محدّدة لا نقع عليها في (الأصل) المتصرَّف فيه؛ وذلك لأنّ مكوّنات أيّة جملة، أو تركيب نحوي (Lexco Grammar) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعنى محدّد . ومن هنا صار من أبرز مقولات المحدثين وفي ظلّ ما يُسمّى (اللسانيات النظامية) (Systemic Linguistics) «أنّه في كلّ مرّة تستخدم فيها اللغة -بصرف النظر عن ماهية الظرف- يقوم مستخدم اللغة باختيارات ثابتة (Constant Choices) مستمرة كأن يختار المتكلّم، أو الكاتب من بين نظم العدد (المفرد أو المثنى أو

الجمع) والجنس (المذكّر المؤنث) إلخ .... وهذه الاختيارات هي أساساً اختيارات في المعنى»[1].

ومثل هذه المفاهيم قد استقرّت في مصنّفات أكثر من عالم من العلماء العرب القدامى ومنذ عهد مبكر، إذ «كان اعتبار المعنى عند اللغويين العرب ضرباً من اختيار الاطراد في التفسير النحوي، وكأنّما كانوا يتعاورون هذا المثل ليمتحنوا صلاحيته في إطار مناظراتهم الخلافية الخصبة»[2] هذه المناظرات النحوية الخلافية التي أُقيمت أساساً على طبيعة النظم المعين للتركيب المعين وما ينطوي عليه هذا النظم من علاقات نحوية دلالية يتحدّد في ضوئها ويتأكد أن لا دلالة خارج الاستعمالات النّحوية الصحيحة، وما يطرأ على الاستعمالات من تباين في نظم التراكيب والجمل ممّا تجيزه قوانين النحو وقواعده المحدّدة في اللغة المعينة، ومدار الأمر كله مقولة ابن جنّي الشهيرة من أننا «في اللفظي نتصوّر حال المعنوي ولسنا في المعنوي بمحتاجين إلى تصوّر حكم اللفظي»[3].

ولخطورة هذا النظم صار لرسومه -عندهم- «حاجة الى الثقافة والحذق فيها أكثر؛ لأنّها لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضُه

---

(١) معجم اللسانيات الحديثة: ص ١٣٩-١٤٠ «بتصرف» .

(٢) نظرية النحو العربي: ص ٦٥ .

(٣) الخصائص: ١/١٥٠ « بتصرف » .

بعضَه فتقوم له صورة في النفس يتشكّل بها البيان»[1] .

وأصبحت طبيعة النظم -عندهم- مظهراً من مظاهر الاعجاز اللغوي القرآني، فالقرآن «بديع النظم عجيب التأليف متناهٍ في البلاغة إلى الحدّ الذي عجز الخلق عنه .... فالذي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمّن للاعجاز وجوها، منها ما يرجع إلى الجملة، وذلك أنّ نظم القرآن على تصرّف وجوهه، واختلاف مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختصّ به، ويتميّز في تصرّفه عن أساليب الكلام المعتاد»[2].

إنّ في التراث العربي مئات الشواهد، والأفكار، والمفاهيم التي تظهر بوضوح وجلاء أنَّ النّحو العربي ومنذ نشأته الأولى لم يكن قوالب نظرية تدير وجهها للدلالة، وإنّما كانت الدلالة هاجسهم في الدرس، والتحصيل، والتفسير، والتأويل، وقد تحركوا دائماً بحذر شديد، ودقّة متناهية في دائرة (النظم) بمعية الدلالة مزاوجين بين الوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية، منبهين إلى أنّ أيَّ اختلال في نظام الجملة يؤدّي إلى ضياع المعنى الدقيق للجملة المعينة، وقد كان مدار الكلام -عند النحاة المتقدمين- على تأليف العبارة، وما فيها من حسن أو قبح، لأنَّ وضع الألفاظ في غير مواضعها دليل على قبح النظم وفساده، وقد مرَّ بيان موقف سيبويه في

---

(١) القول (للخطابي) . ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ص٥٣.

(٢) القول (للباقلاني) ينظر: نفسه: ص٥٢.

(باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[1]، وقد كان اهتمامه أيضاً بنظم الكلام وتنسيق العبارات واضحاً في مواقع كثيرة من كتابه، من ذلك نذكر اهتمامه بحروف العطف، وأثرها في صحة النظم وفساده، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام واخبار النكرة عن النكرة، وغير ذلك ممّا يؤشّر العلاقات بين البنى النّحوية والدلالة .

ويبدو الأمر أكثر وضوحاً، وأقرب إلى النظرية المتكاملة التي توحّدُ النظم والدلالة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت. ٤٧٨هـ) الذي أقام (نظرية النظم) على الربط الجدلي بين الوصف النحوي والدلالة. وأن معاني النحو في الكلام والنظم التي لا تتوجّه إلى بيان المعنى ضرب من الفوضى اللغوية، فعنده «أنّه لا معنى للنظم من غير توخي معاني النّحو»[2]، وإننا في نظم الكلم إنّما «نقتفي آثار المعاني ونرتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاءواتّفق»[3]، وإنما النظم الذي يلزم أن «تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه

---

(١) ينظر : الكتاب: ١/٢٣ .

(٢) دلائل الاعجاز: ص ٢٠٥ .

(٣) نفسه: ص.٥٧-٥٨ ، بتصرّف،

التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق .

وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك:

- إنْ تخرجْ أخرجْ . (بمجيء فعل الشرط وجوابه مضارعين)

-وإنْ خرجتَ خرجتُ. (بمجيء فعل الشرط وجوابه ماضيين)

-وإن تخرج فأنا خارج (بمجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب جملة اسمية)

-وأنا خارج إن خرجت (بحذف جواب الشرط لتقدّم ما يدل عليه)

-وأنا إنْ خرجت خارج (بحذف جواب الشرط لاكتناف الجملة بما يدل عليه)

وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك:

-جاءني زيد مسرعاً . (الحال مفردة مشتقة)

-وجاءني يسرع. (الحال جملة مضارعية)

-وجاءني وهو مسرع (الحال جملة اسمية سبقت بواو الحال)

-أو هو يسرع. (الحال جملة اسمية لم تسبق بواو الحال)

-وجاءني قد أسرعَ (الحال جملة ماضوية صدّرت بقد)

-وجاءني وقد أسرعَ (الحال جملة ماضوية صدّرت بقد والواو. فيعرف لكلّ من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي به)[1].

إن تأكيد النحاة والبلاغيين العرب القدامى على نظرية النظم يحدّد للنّحو

---

(١) دلائل الإعجاز: ص ٨٢.

قوانينه وقواعد وظيفة رئيسة من وظائفه المتعددة وهي الوظيفة الدلالية، وبذلك يمكن القول إن معاني النحو، أو وظائفه العامة، والخاصة[1]، إنّما تتحدّد من خلال أربعة أوجه كامنة في كلّ نصّ لغوي سليم وصحيح وهي:

آ- دلالة النص اللغوي على أصل وضعه.

ب- دلالة النّص اللغوي الذي أخضع لتغيير بعض مكوّناته بالنيابة.

جـ- دلالة النّص اللغوي الذي أخضع للتغيير باللواحق والسوابق.

د- دلال النّص اللغوي الذي أخضع للتغيير بالتصرف الأفقي في مكّوناته (الأصل).

أ- أمّا دلالة النّص اللغوي الموضوع على أصل وضعه.

فقد يحدث اختلاف في تأويل مثل هذا النص الذي أجريت مكوّناته على أصل وضعها من الصحة النحوية من غير تغيير في مواضع مكونات هذا النّص، بما يؤكّد أن الألفاظ هي التابعة والدلالات هي المتبوعة «وذلك أنّه لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً أن تتغيّر المعاني والألفاظ بحالها لم تزُل عن ترتيبها»[2] «إنّك تستطيع أنْ تنقل الكلام من معناه من صورة إلى صورة من

---

(١) نقصد بالدلالة الخاصة معاني الأبواب النّحوية كباب الفاعل الذي تقوم به الكلمة بوظيفة الفاعلية، أو باب الحال إذ تقوم الكلمة بوظيفة الحالية وهكذا. أما العامة فهي الدلالات المستفادة من الجمل والاساليب النحوية، كدلالات الخبر، والانشاء، بأنواعه، والنداء، والشرط وغير ذلك.

(٢) دلائل الإعجاز: ص ٣٠٧ .

غير أن تغير من لفظه شيئاً، أو تحوّل كلمة من مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسّع مجال التأويل والتفسير، حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسّرون البيت الواحدة عدّة تفاسير»[1] .

من ذلك قول أبي تمام مادحاً محمد بن عبد الملك الزيات:

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابُهُ

وأرى الجنى اشتارتْهُ أيدُ عواسِلِ[2]

فكلّ مكوّن من مكوّنات البيت على حاله في أصل الوضع والترتيب والنظم، ومع هذا قد يعمد أحد إلى تفسير البيت على معنى لم يقصد صاحبه، إذ قد يكون عنده (لعاب الأفاعي) مبتدأ، ولعابه: خبر كما يوهم بذلك الظاهر، وفي ذلك فساد للمعنى «وذلك أنّ الغرض أنْ يشبّه مداده بأرى الجنى على معنى أنّه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنّما يكون إذا كان لعابه مبتدأ ولعاب الأفاعي خبراً.

فأمّا تقديرك أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و(لعابه) خبراً فيبطل من ذلك، ويمنع منه البتة، ويخرج الكلام إلى مالا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن يشبّه لعاب الأفاعي بالمداد، يشبّه كذلك الأرى به»[3].

---

(١) نفسه: ص ٣٠٨ .

(٢) الأرى: العسل. اشتارته: لزق فيها. والشورة: موضع العسل والعاسل: مشتار العسل من موضعه.

(٣) دلائل الإعجاز: ص. ٣٠٦ .

وإذا كان التحويليون قد مثّلوا للتراكيب التي تحتمل أكثر من دلالة بنحو:

زيارةُ الأصدقاء سارّة.

أو: دارُ الكتب المصرية.

إذ قد تكون زيارتك للإصدقاء سارة، أو زيارة الأصدقاء لك سارة، وقد تكون (المصرية) صفة للدار، أو صفة للكتب، فإنّ الأمر في بعض التراكيب اللغويّة العربية مِمّا امتدّ الخلاف في تفسيرها وتأويلها باب واسع من أبواب النحو العربي صرف فيه النحاة والبلاغيون والشرّاح والنقاد العرب القدامى جهداً كبيراً، واختلفوا في بيان الدلالة المرادة من النّص اللغوي المعين اختلافاً واسعاً، وقد صارت بعض آيات الذكر الحكيم ميدان لهذا الاختلاف الدلالي، من ذلك نذكر على سبيل المثال اختلافهم في نحو قوله تعالى : ﴿سبّح اسمَ ربِّك الأعلى﴾ من سورة الأعلى/١.

فقد قيل إنّ المعنى :« عظّم ربّك الأعلى، لا ربٌّ أعلى منه وأعظم»[1] وقيل أنّ المعنى: «نزّه يا محمد اسم ربّك الأعلى ، أن تسمّي به شيئاً سواه، ينهاه بذلك أن يفعل ما فعلَ من ذلك المشركون من تسميتهم آلهتهم بعضها اللاّت، وبعضها العزّى.

وقالوا: وإنّما عُني بالاسم التسمية، ولكن وضع الاسم مكان المصدر.

والأولى:

نزّه اسم ربّك أن تدعو به الآلهة والأوثان لما ذكرتُ من الأخبار عن الرسول – صلّى الله عليه وسلم – وعن الصحابة أنهم كانوا إذا قرءوا ذلك قالوا: سبحان

---

(١) جامع البيان: ١٥١/٣٠.

ربي الأعلى، فبينّ بذلك أن معناه كان عندهم معلوماً: عَظم اسم ربك ونزّهه»[1].

«ومن أسرار المناسبة أنّ المقصود بالآية انفراد الربّ جلّ جلاله بالعلو المطلق في الكمال والصفات، والأسماء، والانفراد بالخلق والتقدير، والتسوية، والهداية» .

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ليس البرَّ أن تُوَلّوا وجوهكم قِبَلَ المشرق والمغرب، ولكنَّ البرَّ منْ آمَنَ باللّهِ واليومِ الآخر والكتابِ والنبيينَ﴾ من سورة البقرة/١٧٧.

فجائز أنْ يكون: برُّ مَن آمن بالله وثبتت في قلبه الطاعة له سبحانه.

وجائز أن يكون: لكنَّ ذا البرِّ مَنْ آمَنَ باللهِ.

وجائز أن يكون: لكنَّ البارَ مَنْ آمن بالله[2].

« وقيل: عنى بذلك اليهود والنصارى، وذلك أنّ اليهود تصلّي فتوجّه قبَلَ المغرب، والنصارى تصلّي فتوجه قبل المشرق، فانزل الله هذه الآية يخبرهم فيها أنَّ البرَّ غير العمل الذي يعملونه، فليس البرُّ أن تصلّوا ولا تعملوا .

ويؤكدّ هذا أنَّ الآيات قبلها مضت في توبيخهم ولومهم، والخبر عنهم، وعمّا أُعدّ لهم من أليم العذاب، وهذا في سياق ما قبلها. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون ذلك والبرّ فعلٌ و (مَن) اسم، أي كيف يكون الفعل هو الإنسان ؟ قيل: إنّ معنى ذلك غير ما يتوهم بعضهم، وإنما معناه: البر كمن آمن بالله واليوم الآخر، فوضع (مَنْ)

---

(١) نفسه: ١٥٢/٣٠.

(٢) ينظر: الكامل. للمبرد: ٣٧٥/١، والبرهان في متشابه القرآن: للكرماني ٣٦٠؛ ومجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ٦٥/١.

موضع الفعل اكتفاءً بدلالته ودلالة صلته التي هي له صفة من الفعل المحذوف كما تفعله العرب فتضع الأسماء موضع أفعالها التي هي بها مشهورة، فتقول: الجود حاتمٌ، والشجاعة عنترة، وإنّما الجودُ حاتم، والشجاعةُ عنترة، ومعناها: الجودُ جود حاتم فتستغني بذكر حاتم إذا كان معروفاً بالجود، عن ذكر الجود الذي قد ذكرته فتضعه موضعَ جوده لدلالة الكلام على ما حذفته استغناءً بما ذكرته عما لم تذكره»[1].

ب- **دلالة النّص اللغوي** الذي أُخضع لتغيير بعض مكوّناته بالنيابة.

من ذلك الوصف بالمصدر بدلاً من المشتق في نحو قوله تعالى: ﴿وجاءُوا على قميصه بدم كذبٍ﴾ من سورة يوسف/١٨.

والتعبير بالمصدر عن الحال. كقوله تعالى: ﴿ثمّ اجعل على كلّ جبل منهنّ جزءاً ثمّ ادعهنّ يأتينكَ سَعيا﴾ من سورة البقرة/ ٢٦٠ .

والتعبير بالمصدر أقوى معنى من التعبير بالمشتق « وإنّما وصفت العرب بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعّي، وهو زيادة الأنس بشبه المصدر للصّفة، والآخر معنويّ، وهو صيرورة الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل»[2]

والتعبير بالمصدر الميمي بدلاً من الصريح كقوله تعالى: ﴿وقل ربّ أنزلني منزلاً مُباركاً وأنت خيرُ المنزلين﴾ من سورة المؤمنون/٢٩. لإرادة قوة المعنى والتأكيد

---

(١) جامع البيان: ٢/٩٥ « بتصرف» .

(٢) الخصائص: ٢/٤٦١-٤٦٢ .

علىٰ الوجه الذي ينزل اليه، والمكان الذي يحلّ فيه.

وقد يشير المصدر الميمي إلى الزمان كقوله تعالى: ﴿إنّ الى ربّك الرُّجعى﴾ من سورة العلق/٨ ، وقوله تعالى: ﴿إلى الله مرجعكم جميعاً﴾ من سورة المائدة/٤٨. فقد أُريد بالمصدرين القطع على الرجوع بما يحمل معنى الإثبات والتوكيد عليه، وبذلك يختلف معنى (مَرجِع) عن مصادر من أصل مادته من نحو : (رجوع: ورجع، وإرجاع، والرجعى) فالثلاثة الأُولى لا تحمل دلالة القطع في حدث الرجوع، في حين يحمل (المرجع) ذلك . وقد احتمل المصدران: (الرُّجعى، والمرجع) في الآيتين الكريمتين الدلالة على الزمان، إذ أنّ المعنى باستعمالهما ينصرف فيهما إلى نهاية الأمر ، بما يشبه تحديداً معيناً للزمن (إلى الله مرجعكم) أي: إنّ المرجع في نهاية الزمن الذي يحياه الإنسان في الدنيا إلى الله تعالى، وقد يكون زمن الآخرة الذي يكون فيه الرجوع حتماً .

وقد يُعبّر عن المفعول، أو الفاعل بصيغة (فعيل) كقوله تعالى : ﴿وعندنا كتاب حفيظ﴾ من سورة ص /٥٠ . فيحتمل الحفيظ أن يكون بمعنى: المحفوظ، أي : المحفوظ من التغيير والتبديل ويحتمل أن يكون بمعنى: الحافظ، أي حافظ أجزاءَهم وأعمالهم بحيث لا ينسى شيئاً منها . وربّما كان الثاني أقرب إلى الدلالة لوجهين: أحدهما: أنّ الحفيظ بمعنى الحافظ وارد في القرآن كقوله تعالى: ﴿والله حفيظ عليهم﴾ من سورة الشورى /٦ .

والثاني:

أنّ الكتاب للتمثيل، فهو يحفظ الأشياء، وهو مستغن عن أن يحفظ .[1]

وقد يعبر بـ (فاعل) عن (مفعول) ونحوه قوله تعالى: ﴿في عيشة راضية﴾ من سورة القارعة/ ٧ .

ومعنى (عيشة راضية) أي : عيش مرضيّ، يرضاه الله. وقيل : عيشة راضية. أي : فاعلة للرضا، وهو اللين والانقياد لأهلها[2] وقد يعبّر بـ (فعيل) عن: (مفعول) . كقوله تعالى: ﴿فعجلناها حصيداً كأنْ لم تغنَ بالأمس﴾ من سورة يونس/٢٤. أي جعلنا زرعها شبيهاً بالمحصود في قطعة من أصوله. والحصيد: المستأصل .[3]

وقد يعبّر بالاسم عن الفعل كقوله تعالى: ﴿يا أيُّها الناس اتّقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والدٌ عن ولدِهِ، ولا مولودٌ هو جاز عن والده شيئاً﴾ من سورة لقمان/٣٣.

أي لا يجزي الوالد في دفع الآلام، ولا الولد جازٍ في دفع الإهانة[4] ولا

---

(١) التفسير الكبير للإمام الرازي. ١٠/١٢٥ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/١٦٦ .

(٣) فتح القدير. للإمام الشوكاني. ٢\٦١٢.

(٤) اللباب في علوم الكتاب. لأبي حفص الدمشقي ١٥\٤٦٦.

يقضي عنه شيئاً من الحقوق، ولا يحمل شيئاً من سيئاته، ولا يعطيه من طاعته، ولو أراد أن يفدي ولده بنفسه ما قُبِلَ منه، ولا يستطيع ولد أن ينفع أباه، أو يتحمّل عنه شيئاً من الحقوق لأنّه يومٌ لا تنفع فيه المسائل ولا الوسائل. وتغيير النظم من (يجزي الى مجز) للدلالة على أنّ المولود أولى بألاّ يجزي، وقطعُ طمع من توقّع من المؤمنين أن ينفع أباه الكافر في الآخرة[1]. والتأكيد في الجملة الثانية للدلالة على أنّ المولود أولى بأن لا يجزي لأنّه دون الوالد في الحنّو والشفقة وقد كان العرب يدّخرون أولادهم- في الدنيا- لنفعهم ودفع الأذى عنهم، وكفايتهم، فأريد حسمُ توهم نفعهم، ودفع الأذى عنهم يوم القيامة، وأراد اللّه أن يصوّر شفقة الوالد وهمّه بنفع ولده، ولكن يُحال بينه وبين ما يريد، وأمّا الولد لمّا كان أقلُّ من الوالد حنّوا وشفقة عبّر عنه بالاسم الذي يحمل ما يحمل من شعور[2] .

وقد يُعدل عن الماضي إلى اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إنّا مرسلو النّاقةِ فتنةً لهم فارتقبهم واصطبر﴾ من سورة القمر/٢٧.

وبمجيء الاسم دلَّ على الاستقبال على أنّ الحادثة قد وقعت ليتناسب مع السياق السابق وهو قوله تعالى: ﴿سيعلمون غداً من الكذّاب الأثر﴾ وليكن وصفه للنبي -صلى اللّه عليه وسلّم- وكأنّه حافز فيقتدى به في الصبر، ثم أنّ التعبير بالاسم ينقل القصة من خبر يُحكى إلى واقعة تعرض على الأنظار .[3]

---

(١) إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم. أبو السعود . ٤\٢٩٥.

(٢) ينظر: روح المعاني، للآلوسي. ١٢\١٦١-١٦٢ .

(٣) ينظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ١٥/٥٣ .

وجاء في اللغة العربية نعت المفرد بالجمع « على التأويل بالأجزاء» على ما يرى ابن جنّي[1] ، كقولهم: الكلام الطراف، والدينار الحمر، والدرهم البيض.

وقد يوضع الجمع موضع المفرد، وقد يوضع الواحد موضع الجمع كقوله تعالى: ﴿مَن تقنُت منكُنّ لله ورسوله﴾ من سور الأحزاب /٣١ . والمراد امرأة[2] ، ومن ذلك قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله. «أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: هو أحسنُ فتى في النّاس ...»[3] .

وتناوب الصيغ اللغوية باب واسع في العربية .

جـ دلالة النّص اللغوي الذي أخضع للتغيير بالسوابق واللواحق.

تنماز دلالة النّص اللغوي المعين أحياناً عن نصّ لغوي آخر تبعاً لوجود عناصر لغوية محددة، أو عدم وجودها في ذلك النّص إذ تعمل وحدات لغوية من الحروف والأدوات داخل النّص من جهتين :

الأولى:

لفظية إذ تغيّر هذه الوحدات ما تسبقه من ألفاظ داخل النّص، أو تُلحق به تغييراً لفظياً (إعرابياً)، ومن ثمَّ تتغير الوظائف النحوية لمكونات ذلك النّص كما هو الحال في (إنَّ) وإخواتها التي يتمّ بوساطتها (نسخ) رُكني الجملة الاسمية، ليكون المبتدأ اسم لإنَّ، وفي حال النصب، ويكون الخبر خبراً لـ (إنّ)، وفي هذا يتحوّل

---

(١) الخصائص: ٨٠/١ .

(٢) نفسه: ٨٠/١ .

(٣) نفسه: ١٨٧/٢-١٩٠ .

ركنا الجملة الاسمية معمولين للحرف الناسخ على رأي أغلب النحاة[1]. وقس على ذلك ما تقوم به حروف الجزم، والنصب، والجرّ، والتوكيد (أعني نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة)، وغير ذلك من الحروف العاملة.

والثانية:

دلالية إذ تغيّر هذه الأدوات والحروف السوابق منها واللواحق الدلالة المستفادة من التركيب المعين عمّا كانت عليه، فتزيد قيداً دلاليا على الدلالة المستفادة من (الأصل) قبل دخول هذه السوابق عليه، أو اتصال تلك اللواحق به، كما هو الحال في (إنّ واخواتها) بما تزيده على النّص من معاني (التوكيد، والتشبيه، والاستدراك، والتمنّي، والترجّي)، وتعمل حروف الجرّ على تحديد معاني (الملك، والاستحقاق، والتخصيص، والملابسة، والنوع ، والجنس، والسببية، والتبعيض، والإلصاق، والتشبيه، والاستعلاء، والمجاوزة، والتقليل)، وغير ذلك من المعاني التي تتحدّد بوجود حروف الجرّ داخل النّص اللغوي المعين.

وتعمل (حروف العطف) على بيان معاني : (التشريك، والترتيب ، والتراخي، والإضراب، والتخيير، والإباحة، والشك، والإبهام) وغير ذلك من الدلالات. وتؤدّي حروف النداء معاني (الطلب، والاستغاثة، والندبة، وقرب المنادى أو بعده).

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٢)، وشرح المفصل: ١٠٢/١. واعلم أنّ لـ (أنْ) مفتوحة الهمزة- وظيفة أسلوبية كونها تُوقع الجملة بعدها موقع المفرد فتهيئها لتكون فاعلة أو مفعولة ومبتدأ، ومجرورة، ونحو ذلك، ولذا عُدّت من الأحرف المصدرية. ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل د هادي نهر ٢٠٥/١ .

وهناك حروف: للنفي، وللاستفهام، وللعرض ، وللتحضيض، والنّهي، والجواب، والاستقبال، والاستثناء. وتعمل نون التوكيد على بيان توكيد وقوع الفعل الذي تلحق به النون خفيفة أم ثقيلة زيادة على ما تؤدّيه نون التوكيد من عمل لفظي .

وقد عكف العلماء العرب القدامى على بيان الفروق الدلالية بين الحروف بحيث يختصّ كلّ حرف داخل التركيب بدلالة محدّدة لا يؤديها غيره كما هو الحال في دلالة (لم) و(ما)، من نحو قوله تعالى: ﴿ألم يتّخذ ولدا﴾ من سورة الإسراء/ ١١١. وفي موضع آخر يقول تعالى: ﴿ما اتّخذ اللّهُ من ولد﴾ من سورة المؤمنون /٩١ . «لأنّ الأوّل في مقام طلب الذكر والتشريف به للثواب والثاني في مقام التعليم، وهو لا يفيد إلا النفي عن جميع الأزمنة»[1]. كل هذا وغيره أولاه اللغويون العرب القدامى اهتماماً بالغاً، فألّفوا فيه المصنفات الخاصة التي [illegible] يينا منها اليوم كثير[2]. روي عن ابن الأنباري أنّه قال: « ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك ؟ فقال: أجد العرب يقولون:

(١) البرهان: ٣٧٩/٢ .

(٢) منها نذكر على سبيل الاسترشاد بها :

-حروف المعاني : للزجاجي (ت.٣٤٠هـ)

-حروف المعاني: للرماني (ت. ٣٨٤هـ)

-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت. ٧٠٢هـ)

-والجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن ام قاسم المرادي (ت. ٧٤٩هـ)

- ومغني اللبيب لابن هشام .(ت.٧٦١هـ)

عبدُ الله قائم، ثم يقولون: إنَّ عبد الله قائمٌ، ثم يقولون: إنّ عبد الله لقائمٌ.

فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد.

فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ.

فقولهم: عبد الله قائم. إخبار عن قيامه.

وقولهم: إنَّ عبد الله قائم. إخبار عن سؤال سائل.

وقولهم: إنَّ عبد الله لقائم. جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرر المعاني »[1] .

وقد أكّد القدامى أن هناك فروقاً دلالية خفية تتمخض عن الحروف والأدوات السوابق أو اللواحق « تجهلها العامة، وكثير من الخاصة ليس أنّهم يجهلونها في موضع، ويعرفونها في آخر، بل لا يدرون أنّها هي ولا يعملونها في جملة، ولا تفصيل. »[2] . وقد « يظنّ ظانّ أنَّ المعنى لا يتغير بالحرف الزائد على الجملة نظراً إلى أصل الحكم، وإعراضاً عمّا هو كالمكمّل للمعنى والمحقّق له.. فعليك أن تتوخى مواقع الحروف حذراً من أن يقع الحرف في غير محلّه فيذهب عليك مقصوده من التعبير»[3].

وقد كان من نتائج اهتمام العلماء العرب القدامى بالحروف السوابق واللواحق

---

(١) أسرار البلاغة: ٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) دلائل الاعجاز: ٢٦٢.

(٣) التبيان: للزملكاني: ٧٠-٧١.

درسٌ دلالي دقيق ترتّب على وجود هذه الحروف في التركيب اللغوي المعيّن، أو خلوّه منها، وقد تجلّى هذا أكثر ما تجلّى في أطراف من الآيات المتشابهات في القرآن الكريم بما جعل بين أيدينا اليوم مادّة دلالية دقيقة المضامين تحتاج إلى إنعام نظر، وتفحّص، وتثبت للوقف على أبعادها، وحدودها الدلالية الخاصة من ذلك نذكر- على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ من سورة البقرة/٢٣ . بزيادة (مِن)، وفي غير هذه السورة بدون (من)، « لأنّ (مِن) للتبعيض وهذه السورة سنام القرآن، وأوّله بعد الفاتحة، فحسن دخول (مِن) فيها؛ ليعلم أنّ التحدّي واقع على جميع سور القرآن من أوله إلى آخره، وغيرُها من السور لو دخلها (مِن) لكان التحدّي واقعاً على بعض السور دون بعض ... »[1]. وقوله تعالى: ﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا﴾ من سورة البقرة/٥٨. بالفاء، وفي الأعراف بالواو، قال تعالى: ﴿وإذ قيل لهم، اسكنوا هذه القرية وكُلوا منها حيث شئتم﴾ من سورة الأعراف/١٦١. «لأنّ الدخول سريع الانقضاء فيعقبه الأكلُ وفي الأعراف (اسكنوا)، والمعنى : أقيموا فيها، وذلك ممتدّ فذُكر بالواو، أي: اجمعوا بين السكنى والأكل. وزاد في البقرة (رَغَدا)؛ لأنّه تعالى أسنده إلى ذاته بلفظ التعظيم، بخلاف الأعراف؛ فإنّ فيه: « وإذ قيل» وقدّم: ﴿ادخلوا الباب سجّدا﴾ في هذه السورة وآخّرها في الأعراف؛ لأنّ السابق في هذه السورة (ادخلوا) فبيّن كيفيّة الدخول»[2].

---

(١) بصائر ذوي التمييز: ١/١٣٩ .

(٢) نفسه: ١/١٤٢ .

وقال عزّ وجلّ: ﴿الحقُّ من ربّك فلا تكنْ من الممترين﴾ من سورة آل عمران/٦٠ بعدم إلحاق نون التوكيد في الفعل (تكن) وبإلحاقه في قوله تعالى: ﴿الحقُّ من ربّك فلا تكونَنّ منَ الممترين﴾ من سورة البقرة/١٤٧. لأنّ ما في سورة آل عمران جاء على الأصل، ولم يكن فيها ما أوجب إدخال نون التاكيد في الكلمة ، بخلاف سورة البقرة فإنّ فيها في أوّل القصة ﴿فلنوليكَ قبلة ترضاها﴾ بنون التاكيد، فأوجب الإزدواج إدخال النون في الكلمة فيصير التقدير: فلنولينّك قبلةً ترضاها فلا تكن من الممترين . والخطاب في الآيتين للنبيّ- صلّى الله عليه وسلّم- والمراد به غيره»[1].

وقال جلّ شأنه: ﴿قل سيروا في الأرض ثمّ انظروا﴾ من سورة الأنعام/١١، في هذه السورة فحسب بـ (ثمّ) ، وفي غيرها: ﴿سيروا في الأرض فانظروا﴾ بالفاء؛ لأنّ للتراخي، والفاء للتعقيب، وفي سورة الأنعام تقدّم ذكر القرون في قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا قبلهم من قرن﴾ ثم قال سبحانه: ﴿ وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين﴾ فأُمروا باستقراء الدّيار، وتأمّل الآثار، وفيها كثرة، فيقع ذلك في سير بعد سير، وزمان بعد زمان فخصّت بثمّ الدالة على التراخي بعد الفعلين، ليعلم أنّ السير مأمور به على حدِة، ولم يتقدّم سائر السور مثلها، فخصّت بالفاء الدالة على التعقيب »[2]. وقال تعالى: ﴿ومَن أظلمُ ممّن افترى على الله الكذب﴾ من سورة الصف/٧ . بالألف واللام، وفي غيرها ﴿افترى على الله كذباً﴾ بتنكير (كذب) ،

---

(١) نفسه: ١/١٦٤-١٦٥ .

(٢) نفسه: ١/١٩٠ .

لأنّها أكثر استعمالاً مع المصدر من المعرفة، وخصّت سورة الصف بالمعرفة لأنّه إشارة إلى ما تقدّم من قول اليهود والنصارى[1]. ومثل هذه المتشابهات ما تكون عليه الجملة الواقعة حالاً، إذ أنّ هذه الجملة تجيء تارة مع الواو، وأخرى بغير الواو، «فلا بدّ من أن يكون ذلك إنّما من أجل علل توجيه، وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلاّ مع الواو، وأخرى لا تصلح فيها الواو، وثلاثة تصلح أن تجيء فيها بالواو، وأن تدعها فلا تجيء بها، ثم لا يكون لذلك سبب وعلّة»[2].

والعلّة تكمن في أنّ الخبر على قسمين:

-خبر يشكّل جزءاً من الجملة، ولا تتمّ الدلالة، أو يُستفاد معنىً إلاّ بوجوده في التراكيب، ومنه خبر المبتدأ من نحو: محمد متفوّق و: تفوّق محمدُ (بالإخبار، أو بإسناد التفوق له).

-وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنّه زيادة في خبر آخر سابق له، ومن غيره ينطوي التركيب على دلالة تامّة. ومن ذلك قيود الإسناد، أو متمّمات الإسناد كلها، ومنها الحال بوصفه خبراً في الحقيقة، كما في نحو قولنا: وصل محمد مُتعبا .

فنحن نثبت بالحال معنى لصاحبها، كما نثبت بالخبر معنى للمبتدأ وبالفعل معنى للفاعل.

لكنّ الفرق بين الحال من جهة، والخبر، أو الفاعل من جهة أن الحال متمّم من

(١) نفسه : ١/٤٦٢-٤٦٣ .

(٢) دلائل الإعجاز: ١٨٢ .

متمّمات الإسناد يزيد على دلالة التركيب الذي يرد فيه قيداً دلاليا لا تُستفاد الدلالة إلاّ بوجوده، ولذلك قسّم النحاة الحال على قسمين: حال مؤسسة. أي التي تؤسّس، وتزيد معنى جديداً على دلالة التركيب المعين المفيد وحال مؤكّدة[1]. ولهذا فإنَّ كلّ جملة وقعت حالاً بغير (الواو)، إنما أُريد بها ضمّ الفعل الواقع في صدرها إلى الفعل الأوّل الذي تحتويه الجملة الكبرى. تقول:

جاء محمد يسرعُ. فهذا بمنزلة قولك: جاء محمد مسرعاً. باتحاد دلالة المجيء والإسراع، والتعبير عن صورة واحدة لا تتجزأ. فكأنّك تقول: جاءني كذلك، أو: بهذه الهيئة، أو الحال. أمّا بالواو، فالدلالة على استئناف خبر غير مقصود ضمُّهُ إلى الفعل الأوّل في صدر الجملة الكبرى. فإذا قلت:

جاء محمد والتعبُ ظاهر عليه.

أو: جاء محمد والتعب ينهكه.

المعنى أنّك اثبتّ المجيء أولاً، ثم استأنفت (خبراً) ثانياً (في المعنى) عن التّعب الظاهر على صاحبه، أو الذي ينهكه، وهذا الاستئناف يحتاج إلى رابط يربط جملة الحال بما قبلها من جملة، وهذا الرابط هو (الواو). المسمّى (واو الحال) أو (واو الابتداء)[2].

وتفيد هذه الواو أيضاً في الدلالة عن الوقت غالباً، وهي لذلك بمعنى (إذا

---

(١) ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٩٠ وينظر: دلائل الإعجاز: ١٨٤–١٨٥.

الظرفية)، فإن كانت الجملة التي تسبق جملة الحال مستقبلية، امتنع أن تكون واو الحال بمعنى (إذا) . نحو: سأسافر والشمسُ مشرقةٌ.

وتفيد واو الحال أيضاً في الدلالة على الإشعار بأنَّ ما بعدها كائن وموجود قبل الحدث المصاحب. نحو قولك:

سافرت وأنا مريضٌ.

فالمرض كائن قبل السفر. وقد تفيد الاهتمام بالهيئة نحو قولك: دخلت الامتحان وأنا مطمئنّ إلى النجاح[1] .

د- دلالة النّص اللغوي المتّصرف فيه أفقياً:

رأينا فيما مضى من مباحث أنَّ المتحكم في نسبة الاختلاف بين المعاني والدلالات عند العلماء العرب القدامى إمّا أن يكون نتيجة لجرس اللفظ مفرداً ، وإمّا نتيجة للطريقة التي تؤدّى بها الجملة تنغيماً، أو نبراً، وقفاً أو وصلاً، وإمّا أن يتحدّد معنى الجملة بحسب دلالة الكلمات التي تنطوي عليها هذه الجملة، مع النظر إلى انتظام هذه الكلمات انتظاماً نحوياً داخلها، بحيث يمكن رصد أيّ تصرّف أفقي في مكوّنات الجملة، أو رصد كلّ سابق أو لاحق فيها يترتب على وجوده، وعلى طبيعة التصرف دلالة خاصة تؤكّد العلاقة بين شكل التركيب النحوي بوصفه عنصراً من عناصر تحديد الدلالة، ومزوّداً داخلياً للقيود الدلالية التي تمتاز بها جملة عن جملة أخرى، وتركيب نحوي عن تركيب نحوي آخر، وبهذا تدخل العناصر

---

(١) ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل: ٢/٢٣٦.

النحوية وطرائق نظمها من جهة، والعناصر الدلالية بظلالها الدقيقة أو الواسعة من جهة أخرى في علاقة جدلية لا يمكن فصل أحد طرفيها عن الآخر، فالعناصر النحوية طريق إلى بيان الدلالة وقد تكون الدلالة طريقاً إلى الوقوف على العناصر النحوية، وسماتها، وطبيعة انتظامها، وتركّبها.

هكذا نظر العلماء العرب القدامى إلى العلاقة بين النّحو والدلالة وهذا النظر السديد قد تأكّد منذ النشأة الأولى للنحو العربي حيث تحكّم النص القرآني الكريم في الدرس اللغوي على المستويات كافة، وتحقق هذا التحكّم أوّل ما تحقق من خلال سلطة المعنى، فالفكر النّحوي العربي القديم قد استهدف أساساً دراسة النّص القرآني لفهمه، وتأويله، والوقوف على دلالاته، وبهذا يمكن القول: إنّ التنظير النحوي عند العرب ومنذ مراحله الأولى كان تنظيراً دلالياً أكثر منه تركيبياً مجرداً، ويمكن ملاحظة ذلك في كلّ العلوم اللغوية العربية الاسلامية، كعلوم البلاغة، والقراءات والتفسير.

إنّ الربط بين النّحو والدلالة على الوجه الذي نألفه في التراث العربي يعُدّ اليوم أساساً موضوعياً منهجياً لأشهر المدارس اللسانية المعاصرة وعلى رأسها المدرسة النّحوية التحويلية (Transformational Grammar) التي ابتدأت ملامحها بـ (هاريس)، وانتهت مدرسة متكاملة، ونظرية علمية على يد تلميذه (جومسكي) في كتابه الشهير (التراكيب النحوية) (Syntactic Structures)، وقد حاول جومسكي وأتباعه الاستناد الى طبيعة التركيب النحوي في الوقوف على دلالته، متخذين في الوقت نفسه من المادة الدلالية لذلك التركيب دليلاً يهتدون به

لمعرفة الصلات النحوية بين مكوّنات الجملة، أو التركيب المعينين[1] . فلا يمكن عند هؤلاء التحويليون تصوّر دلالة من غير (صحّة نحوية) وكلّ تعليل لغياب الدلالة إنّما يفسّر عندهم بوجود الخطأ النحوي، أو انتفاء (الصحة النحوية)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الجملة قد تصاغ على وفق قواعد النحو لكنّها تحتمل أكثر من دلالة ولا سيما في النصوص الأدبية.

وإذا كان النحو من اللغة « كالقلب من الجسم الإنساني، فالقلب يمدُّ هذا الجسم بالدم الذي يكفل له الحياة، والنحو يمدُّ الجملة بمعناها الأساس والمحدد الذي يكفل لها الصحة، ويؤشّر لها عناصر هذا المعنى»[2] ، أقول إذا كان الأمر على هذه الصورة مع جومسكي، فإنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت. ٤٧١هـ) قد بنى قبل حوالي ألف سنة أشهر كتبه، وهو (دلائل الاعجاز في علم المعاني) على أساس ممّا تؤكّده اليوم، وتعمل من خلاله، وفيه أشهر المدارس اللسانية المعاصرة، وكان كثير من النحويين واللغويين العرب قبل الجرجاني قد عوّلوا على طبيعة النظم بوصفه طريقاً إلى المعنى، والعكس هو الصحيح أيضاً. وقد سبق لنا أن لفتنا الأنظار في موضع سابق من هذا الكتاب إلى صنيع سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[3]، وتأكيد المبرد (ت. ٢٨٥هـ) « أنَّ كلّ ما صلح به المعنى فهو

---

(١) ينظر: نظرية جومسكي اللغوية: جون ليونز ص ١١٨.

(٢) النّحو والدلالة: محمد حماسة: ص. ٩-١٠ .

(٣) الكتاب: ٤٧/١ .

جيد ، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود»[1]، والمعنى لا يصلح إذا لم ينتظم النّحو مكوّنات النّص وفقاً لقوانينه وضوابطه، ونشير هنا الى ما قرّره ابن جني (ت. ٣٩٢هـ) من أنّه « ليس كلُّ ما يفسّر به معنى اللفظ صالحاً لأن يُعتدّ به في تقدير الإعراب عند النحويين فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن تخالفا تقبّلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه وصحّحتِ تقدير الإعراب؛ حتى لا يشذ شيء منها عليك»[2] وما قرّره ابن الأثير ضياء الدين (ت.٦٣٨هـ) استناد الى مَن سبقه من « أنّ موضوع النحْو هو الألفاظ والمعاني»[3] .

إنّنا مع عبد القاهر الجرجاني لنجد أنفسنا أمام نظرية لغوية متكاملة في النظم لعلُّ أبرز مفاصلها تتحدّد بالآتي:

أولاً:

أنّ الإعراب وهو إحدى ركائز النّحو العربي وقرائنه الدلالية الحاسمة «معيار لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاّ مَن ينكر حسّه، وإلاّ مَن غالط في الحقائق نفسه»[4] .

---

(١) المقتضب: ٣١١/٤ .

(٢) الخصائص: ٢٩١/١-٢٩٢ .

(٣) المثل السائر: ٤/١ .

(٤) دلائل الاعجاز: ص.٤٢ .

ثانيا:

أنّ هناك اختلافاً بين نظم الكلمة المفردة، ونظم الجملة أو الكلام الدال، فالأخير إنّما يتمّ بحسب المعاني لأنك تقتفي في نظم الكلمات داخل الجملة « آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء الى الشيء كيف جاء واتفق، وكذلك كان عندهم نظيراً للنسيج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كلّ حديث وضع علّة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح؛ والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض أن بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصوّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنّه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنّه نظير الصياغة وللتحبير والتفويف، والنقش، وكلّ ما يقصد به التصوير»[1] .

وليس الأمر كذلك في نظم المفردة على ما سنرى في الحديث عن العلاقة بين الدال والمدلول في موضع لاحق من الكتاب.

ثالثاً :

أنّ نظم الكلم داخل الجملة لا يجري اعتباطاً، وإنّما يتمّ على وفق آليات كثيرة

---

(١) نفسه: ص. ٥٧–٥٨ . والتفويف: نوع من التوشية .

من أبرزها معرفة دلالة كل مفردة خارج السياق . - أي قبل استعمالها في الجملة- لأنّ هذه المعرفة ستحدّد وجه العلاقة بين مكوّنات الجملة، وبهذا يمكن الحكم على توافقية الاقتران بين هذه المكونات، وهذه التوافقية إنما تعتمد أصلاً على معلوماتنا اللغوية، أعني مخزوننا اللغوي، فكلمة (شاهق) مثلاً لا تتفق مع كلمة (رجل)، بل تتفق مع كلمة أخرى كـ(جبل) فيقال: جبل شاهق، أمّا كلمة (طويل) فتتفق مع (رجل) يقال رجل طويل.

وهذه التوافقية تعمل أيضاً على تحديد الوظيفة النحوية (Grammatical Function) لكلّ مكوّن من مكوّنات الجملة انطلاقاً من تحديد فئته النحوية (Grammatical Catogory)، التي تعمل بدورها على اختيار الكلمة التالية لها فإذا ابتدأنا الجملة بكلمة من نحو (سافر)، وهو فعل ذو دلالة معينة لا يمكننا أن نعقبه بكلمة من نحو (الجبل)، وهكذا يمكن الوقوف على المدى الذي تتحرك الكلمات فيه داخل التركيب النّحوي[1] .

وبهذا المعنى كان تقرير الجرجاني من «أنّ الألفاظ لا تستحق النظم من حيث هي ألفاظ أن تنتظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من الألفاظ التي هي لغات دلالاتها لما كان شيء منها أحقّ بالتقديم من شيء، ولا يتصوّر أن يجب فيها ترتيب ونظم، ولو حفّظت صبياً شطر كتاب العين، أو الجمهرة، من غير أن تفسّر له شيئاً منه، وأخذته بأن يضبط صور الألفاظ وهيأتها ويؤديها كما يؤدي أصناف

---

(١) وينظر: معجم اللسانيات الحديث. ص ٢١.

أصوات الطيور لرأيته لا يخطر له ببال أنَّ من شأنه أن يؤخّر لفظا ، ويقدّم آخر، بل كان حاله حال مَن يرمي الحصى، ويعدّ الجوز»[1] .

ومن هنا يرى الجرجاني «أنك ترى الجملة قد جاءت حالاً بعقب مفرد فلطف مكانها، ولو أنك أردت أن تجعلها حالاً من غير أن يتقدّمها ذلك المفرد لم يحسن ، مثال ذلك قول ابن الرومي:

والله يبقيكَ لنا سالماً		برداك تبجيلٌ وتعظيمُ

فقوله: برداك تبجيل. في موضع حال ثانية، ولو أنّك أسقطت (سالماً) من البيت فقلت: والله يبقي برداك تبجيل. لم يكن شيئاً»[2] .

رابعاً:

وتتضح معالم نظرية النظم عند الجرجاني بكلّ جلاء حين يقرّر أنّه «ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلَّ بشيء منها، وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه»[3].

«وأنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٥٨-٥٩ .

(٢) نفسه: ص ١٨٢.

(٣) نفسه: ص ٨٢ .

شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أنّ ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض »[1].

خامساً:

أنَّ أيَّ تَصرّف في الجملة تصرّفاً أفقياً من تقديم، أو تأخير، ذكر أو حذف، فصل أو وصل، وإظهار، أو إضمار، إنّما تترتب عليه ملامح دلالية محدّدة جديدة لم تكن للجملة المعينة في أصل وضعها قبل التصرّف فيها، فكأنّ العرب «يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم»[2]. والتقديم والتأخير عندهم على ثلاثة أضرب:

١- تقديم نحوي .

٢- وتقديم غير اصطلاحي نحوي .

٣-وتقديم اصطلاحي نحوي.

فالأوّل:

يختصّ بالرتبة التي يجب أن يكون عليها اللفظ داخل الجملة بحسب (أصل الوضع) الذي توجبه قوانين اللغة وأنظمتها، أعني: قواعد النحو (Grammar)،

---

(١) دلائل الإعجاز: ص٨٧ .

(٢) الكتاب: ٣٤/١ .

وتشمل تركيب الجمل (Synatax)، والصرف (Morphology)، زيادة على معاني المفردات التي تكوّن الجملة (Vocabulary)، ومن هذا التقديم في العربية، وجوب تقديم المبتدأ على الخبر، والفعل على الفاعل، والفاعل على المفعول، والحال على صاحب الحال، والمستثنى منه على المستثنى، والتمييز على المميَّز، وغير ذلك كثير. ويدخل ضمن هذا التقديم (التقديم الواجب) الذي تقتضيه الصناعة النحوية كتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوغ لها، والخبر شبه جملة.

والثاني:

وهو ما يمكن تسميته بالتقديم (غير الاصطلاحي)[1] ويفرز دلالات محددة على ما هو مقدّم في الجملة، إذ أنّ الأتيان بالشيء مقدّماً من غير أن تكون له رتبة معينة في النظم، يؤدّي وظيفة دلالية تختلف عن دلالته حين يأتي هو نفسه متأخراً، وذلك كتقديم المال أو الأموال على الولد أو الأولاد في كلّ موضع اجتمع فيه المال والولد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿المالُ والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ من سورة الكهف/٤٦. ﴿أيحسبُون إنّما نمدّهم من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾ من سورة المؤمنون/٥٥، ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلاّ من أتى الله بقلب سليم﴾ من سورة الشعراء/٨٨، ﴿اعلموا أنّما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد﴾ من سورة الحديد/٢٠، ﴿كانوا [illegible] منكم قوّة وأكثر أموالاً

---

(١) ينظر: علم الأسلوب في الدراسات الأدبية والنقدية: د. عبد العظيم المطعي ص٧٢.

وأولاداً﴾ من سورة التوبة/٦٩، ﴿وقالوا نحن أكثر أموالاً وأولاداً وما نحن بمعذبين﴾ من سورة سبأ/٣٥، ﴿فلا تعجبك أموالُهُم ولا أولادُهُم﴾ من سورة التوبة/٥٥.

ومثل هذا التقديم كثير في القرآن الكريم، ومنه تقديم الأموال على الأنفس في مخاطبته تعالى الناس، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿لا يستئذنُكَ الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أنْ يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم﴾ من سورة التوبة/٤٤، ﴿وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله﴾ من سورة التوبة /٨١ ، ﴿لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وانفسهم﴾ من سورة التوبة / ٨٨، ﴿انفروا خفافاً ثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم﴾ من سورة التوبة/ ٤١ .

قال أبو حيان الأندلسي في تفسير قوله تعالى: ﴿فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم إنّما يريد اللّهُ ليعذبهم بها في الحياة الدنيا وتزهق أنفسُهم وهم كافرون﴾ من سورة التوبة/٥٥ ، (قدّم الأموال على الأولاد لأنّها كانت أعلق بقلوبهم، ونفوسهم إليها أميل؛ فإنّهم كانوا يقتلون أولادهم خشية ذهاب أموالهم)، قال تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق﴾ من سورة الإسراء/ ٣١[١]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ من سورة الأنعام/١٥١، وقوله تعالى: ﴿قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم﴾ من سورة الأنعام/١٤٠.

ومن التقديم والتأخير غير الاصطلاحي، تقديم (اللغو) على (التأثيم) في

---

(١) البحر المحيط: ٥/٤٣٦ .

القرآن الكريم. من نحو قوله تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيما. إلاّ قيلاً سلاماً سلاما﴾ من سورة الواقعة /٢٥. ﴿يتنازعون فيها كأساً لا لغو فيها ولا تأثيم﴾ من سورة الطور/٢٣. ومنه قوله تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغواً ولا كِذّابا﴾ من سورة النبأ/٣٥. بتقديم اللغو على الكذب.

وما تقديم اللغو على التأثيم ، أو الكذب إلاّ لكون اللغو أعم واشمل من التأثيم فكل تأثيم لغو، وليس كل لغو يؤدي إلى التأثيم أو الكذب، وهذا من باب تقديم السبب على المسبب، فاللغو سبب التأثيم[1] .

ومن هذا التقديم تقديم غلبة السماء على الأرض في القرآن الكريم عناية بالمتقدم أعني: السماء، لكونها مصدر الرزق ومبتدأه، قال تعالى : ﴿وفي السماء رزقكم وما تُوعدون﴾ من سورة الذاريات/٢٢، ففي السماء لطائف حكمته وابداع خلقه من شمس، وقمر، وكواكب، ومنها عظائم كرمه ومنّه وعطائه، متجلياً ذلك في المطر الذي فيه يتكون كلّ شيء حي قال تعالى: ﴿وكذلك نُري ابراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين﴾ من سورة الأنعام/٧٥، بتقديم السماء على الأرض ، إذ نظر إبراهيم عليه السلام في السماء فرأى الكواكب فالقمر فالشمس

---

(١) ينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي: ١٣٩/٢٩. واعلم أنّ المفسرين قد اختلفوا في نوع الاستثناء في آية الواقعة في كونه متصلاً أو منقطعاً على وجوه. واختلفوا تبعاً لذلك في علاقة المستثنى بـ(الا) ايعود على اللغو أم على التأثيم على مذاهب، ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي: ص٤٨٧-٤٨٨. وروح المعاني: ١٣٩/١٤. والتفسير الكبير: ١٣٩/٢٩-١٤٠ .

كلّها تأفل، ولا يأفل خالقها ولا يغيب فاعلن توجهه الى هذا الخالق البديع ﴿إنّي وجّهت وجهي للذي خلقني فاطر السموات والأرض جميعاً حنيفاً وما أنا من المشركين﴾ من سورة الأنعام/٧٩.

وقد تتقدم الأرض على السماء في الذكر استناداً إلى ظروف سياقية معينة سنأتي عليها في معرض الحديث عن السياق.

والثالث:

تقديم اصطلاحي نحوي يختص بالدلالة، ويتصل بها اتصالاً وثيقاً، بحيث أنّ كلّ تغيير في أحد مكونات الجملة عن أصل وضعه تقديماً أو تأخيراً تنجم عنه دلالة للجملة غير الدلالة التي كان عليها قبل التصرف فيها. وفي ضوء هذا الضرب من التقديم يمكن الموازنة دلالياً بين التعبير بالجملة الاسمية أو الجملة الفعلية في اللغة العربية ومن خلال مقياسين:

الأول: مقياس تركيبي: لا بدّ من تثبيت ركائزه ومكوّناته للوصول إلى المقياس.

الثاني وهو: مقياس دلالي: إذ لا يمكن الوقوف على دلالة أي تركيب إلاّ بوصفه وصفاً نحوياً تركيبياً.

ولا بُد لنا قبل اجراء الموازنة بين الجملتين الاسمية والفعلية من الإشارة الى أنّ مصطلح (جملة) يطلق في النحو على التراكيب التي يتوافر فيها شرط الاستقلال التركيبي، وعلى التي لا يتوافر فيها هذا الشرط، كجملة الصلة مثلاً، على الرغم من التقييد الاصطلاحي الذي أدخله النحويون العرب على هذا المصطلح

من قولهم: جملة أساسية، وجملة فرعية، وجملة كبرى، وجملة صغرى، وبذلك لا يشترط في الجملة إفادة (معنى تام يحسن السكوت عليه) مثلما يُشترط ذلكَ في (الكلام)، فالكلام تام، ومستقل وقد يكون جملة واحدة أو أكثر، وهو بذلك جنس، والجملة نوع.

ومن هنا يقرر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) : «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالقصد مادلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره، كـ (زيد قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما (ضُرب اللصُّ) و(أقائم الزيدان)، و(كان زيد قائماً)، و(ظننته قائماً). وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب (المفصل) فإنّه بعد أن فرغ من هذا الكلام... قال: ويسمى جملة، والصواب أنّها أعم منه، إذ شرط الإفادة بخلافها»[١] .

جاء في المفصّل أنّ «الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتّى إلاّ في اسمين ، كقولك : زيد أخوك، وبِشرٌ صاحِبك، أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمّى جملة»[٢]

وصاحب المفصل مسبوق بما قرّره من قبل ابن جنّي في قوله : «أمّا الكلام فكلُّ لفظ مستقل مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو: زيد أخوك،

---

(١) مغني اللبيب: ٢/٤١٩.

(٢) المفصل: للزمخشري: ص.٦ .

وقام محمد، .... وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد..... فكلّ لفظ استقلَّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[1] .

ويبدو لنا ممّا عرضنا من آراء في مفهومي الجملة والكلام اعتماد النحويين على مقولتي الاسمية (مبتدأ وخبر)، والفعلية (فعل وفاعل) لتحديد الوظائف النحوية، وطبيعة العلاقات بين مكونات هاتين الجملتين، ومن ثمّ الوقوف على تقرير عدم اشتراط الافادة (معنى تام) في الجملة واشتراط ذلك في الكلام. ولا يعني هذا أنّ الجملة لا تفيد معنى، بل إنّها تؤسّس بنية دلالية يقوم عليها الكلام، أي أنها بنية تركيبية دلالية ضمن بنية أكبر منها هي الكلام. فقوله تعالى ﴿ قد أفلح المؤمنون﴾ من سورة المؤمنون /١ جملة وكلام.

وقولنا: مهما تفعل من خير. جملة فقط لعدم تحقّق الفائدة، أعني دلالة كاملة. فإذا قلنا: أتفعلُ خيراً. عدنا إلى جملة وكلام.

وإذا كنّا نجد اختلافاً بل اختلاطاً بين مفهومي الجملة والكلام عند النحويين العرب على مدى قرون طويلة إذ لم يتّضح الفرق بين هذه المفهومين إلاّ على أيدي المتأخرين من أمثال ابن هشام الأنصاري. فإنّا واجدون اختلافاً آخر في تقسيم الجملة العربية تقسيماً ثنائياً، أو ثلاثياً، أو رباعياً، وهو اختلاف ليس لنا أن نفصّل فيه القول هنا لئلا نخرج عن دائرة ما نحن فيه وهو على أيّ حال قد تكفّلت به

---

(١) الخصائص : ٧٢/١ .

مصادر ومظان نحوية كثيرة[1]. وكلّ ما يمكن قوله هنا أنّ أكثر النحويين العرب قد اعتمدوا على نوع من التحليل والبرهنة على ثنائية الجملة العربية واستقلال كلّ منها من خلال مجموعة من المقاييس التي تحاول تأكيد هذه الثنائية دون غيرها، ويمكن إبراز هذه المقاييس في أربعة أنواع:

-مقياس الأنماط التركيبية .

-مقياس الرتبة. (ترتيب مكوّنات الجملة).

-مقياس الاسناد.

-مقياس ابلاغي تواصلي.

وثبتت لدى أكثر النحويين من خلال هذه المقاييس ثنائية الجملة العربية الاسمية والفعلية، وكلّ منهما تركيب اسنادي (عنصران أساسان)، يمثّل المسند اليه في الجملة الاسمية العنصر المركزي المتحكّم فيها، في حين يكون الفعل في الجملة الفعلية هو العنصر المركزي المتحكم، وعدّ النحويون ما عدا هذين العنصرين (المسند والمسند إليه) (فضلة نحوية) داخل الكلام، ومن هنا صاغوا مستويات تركيبية للكلام، وحدّدوا خصائص الأبواب النحوية، ومداخلها، وأسسها، وعواملها، وقيودها وتصنيفها داخل المستويات التركيبية تبعاً لقيد الوظيفة النحوية وحركتها الإعرابية، ورتبتها، وعلاقاتها بالبنية الاسنادية وصار عندنا للجملة العربية مكوّنان.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/٤٠٤-٤٠٦، العسكريات: للفارسي: ٨١/٩٢، أسرار العربية: ص.٣، شرح المفصل: ١/٨٨، ٣/٥٢. شرح اللمحة: ١/٣٧٢، الأشباه والنظائر ١/٢٣٦ .

الأول: أساسي لا يمكن تأسيس دلالة بدونه.

والثاني: غير أساسي (أو هكذا زعم بعضهم)، وتشمل هاته المكونات سائر الأبواب النحوية التي عدّها النحو العربي (فضلات) أو (متممات) أو (قيود إسناد) على اختلاف في التسميات.

وكلّ تركيب إسنادي يشكل دلالة أساسية في الكلام، وقد يكون هذا التركيب مفيداً فلا يحتاج الى (متممات الإسناد) إلا إذا أردنا أن نزيد قيداً دلالياً جديداً على دلالة المسند والمسند إليه، كما هو الأمر في (الحال) فلنا أن نقول: -

-وصل محمد. إخباراً بوصوله.

-وصل محمد متعباً. إخباراً بوصوله مع بيان الحال التي وصل فيها.

- وصل محمد مساءً متعباً. للدلالة على زمن الوصول وحال صاحبه.

بل قد يكون التركيب الإسنادي مفتقراً من حيث تمام المعنى وتحقيق عنصر الإفادة إلى قيد من قيود الإسناد الكثيرة وحينئذ ومن خلال (قيد الإفادة) تصير كلّ العناصر اللغوية المكّونة للتركيب ضرورة في الخطاب، بل قد يكون لها أحياناً قيمة دلالية إخبارية تفوق القيمة الدلالية للبنية الإسنادية كقوله تعالى: ﴿ وما خلقنا السّموات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ من سورة الأنبياء / ١٦، والدخان /٣٨ . وقول عزّ وجلّ: ﴿يأيها الذين آمنون لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ من سورة النساء/٤٣ وقوله تعالى: ﴿وفجّرنا الأرض عيوناً فالتقى الماء على أمرٍ قد قُدر﴾ من سورة القمر/١٢، وقوله سبحانه: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾من سورة مريم/٤ .

فمن غير ذكر الحال (لاعبين)، وجملة الحال (وأنتم سكارى)، والتمييز (عيوناً)

و(شيباً) ، لا تكون هناك دلالة ابلاغية مفيدة، وإن وُجدت مكوّنات الإسناد الأساسية في الجمل، ونجد أحياناً أنه لا يتحقق معنى تام للجملة ذات الفعل المتعدي دون ذكر المفعول فليس من معنى واضح في قولنا:

- بَعَثَ محمد إلى أهله.

ومن هنا يمكن القول إنّ التمايز بين (المنصوبات) ومنها على الخصوص (المفاعيل) الخمسة يعود إلى الوظيفة النحوية، والعلاقات النحوية لكلّ منها، وإلى ما يؤديه كلّ منها من دلالة، وليس إلى الموقع في البنية السطحية للجملة.

ولنا بعد هذا العرض المفصل لمفهومي الجملتين الاسمية والفعلية والأسس والمقاييس التركيبية التي اعتمدت لهذا التصنيف الثنائي للجملة العربية أنْ نحدّد أوجه الافتراق الشكلي والدلالي لكلّ من الجملتين المذكورتين وبالنقاط الآتية:

أولاً:

الفروقات الشكلية بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية:

- تتحدّد هذه الفروقات بالآتي:

أ-

أن المسند إليه هو العنصر المركزي المتحكم في الجملة الاسمية وأنّ المسند هو العنصر المركزي المتحكم في الجملة الفعلية.

ب-

أنّ الأنماط التركيبية الاسمية تتفوق كمّياً في اللغة العربية على الانماط التركيبية الفعلية .

جـ-

أنّ الأنماط التركيبية الاسمية أنماط انفصالية نحوياً وصرفياً وإنّما يوجد الاندماج في الأنماط التركيبية الفعلية ، والدليل على ذلك اشتراط النحويين وجود (رابط تركيبي) اجبارياً في الجملة الاسمية، وأهم رابط كما هو معروف (الضمير)، أو غيره، ونشير هنا إلى صنيع النحاة في أحد تقسيماتهم للخبر في الجملة الاسمية على نوعين: خبر هو نفس المبتدأ، وخبر ليس هو نفس المبتدأ، والخبر المفرد المشتق، والخبر المفرد الجامد، والخبر الجملة، إذ رأوا أنّ الخبر المفرد إذا كان مشتقاً يستحق الضمير، سواء أكان مستتراً أم بارزاً، نحو: محمد متفوقٌ، ومحمد متفوق أخوه ومحمد زيدٌ مكرمُهُ هو .[1]

وإذا كان الخبر المفرد جامداً -أي ليس صفة متضمنة معنى الفعل- نحو: هذا محمد. فلا حاجة لوجود الضمير الرابط؛ لأنّ تحمّل الضمير فرع على كون التحّمل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل، أو ما في معناه، ولا نصيب للجامد في ذلك[2]. ومن ذلك قولنا: محمد أسد. وعلى هذا يمكن بيان دلالة قوله تعالى في ابن نوح -عليه السلام- ﴿أنّه ليس من أهلك إنّه عملٌ غير صالح﴾ من سورة هود /٤٦. فأخبر عن الضمير بالمصدر، كما أخبر بالذات عن المصدر في قوله تعالى: ﴿ولكنَّ البرَّ مَن آمن بالله واليوم الآخر﴾ من سورة البقرة / ١٧٧،

---

(١) التسهيل في شرح ابن عقيل. د هادي نهر ١١٢/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨٧/١-٨٨ .

والغرض من هذا الإخبار هو المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه أي : أنّ ابنك يا نوح تحوّل إلى عمل غير صالح، ولم يبق فيه عنصر من عناصر الذات.[1]

أمّا إذا كان الخبر جمل اسمية أو فعلية، فإمّا أن يكون نفس المبتدأ في المعنى وحينئذ لا يحتاج الى رابط يربطه بالخبر، شأنه في ذلك شأن الخبر المفرد الجامد في عدم احتياجه الى ضمير ومن ذلك قوله تعالى: ﴿دعواهم فيها سبحانك اللهمَّ وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أنْ الحمدُ لله ربّ العالمين﴾ من سورة يونس/١٠.

وإما أن لا تكون نفس المبتدأ في المعنى وحينها تحتاج إلى رابط يعود على المبتدأ، والأصل في هذا الرابط أن يكون ضميراً نحو: محمد أخوه ناجح. والقماش متران بألف دينار (أي : منه) وقد يقوم مقام الضمير اسم اشارة كقوله تعالى : ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ من سورة الأعراف/٦.

فـ(لباس) مبتدأ. و(ذا) مبتدأ ثانٍ، والمبتدأ الثاني وخبره، خبر للمبتدأ الأوّل، والرابط اسم الإشارة (ذا).

أو يكون الرابط بإعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى: ﴿الحاقةُ ما الحاقةُ﴾ من سورة الحاقة/ ١-٢. أو بإعادته بمعناه كقوله تعالى: ﴿والذين يُمسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنّا لا نضيع أجرَ المصلحين﴾من سورة الاعراف/١٧٠.

---

(١) ينظر: معاني النحو. د.فاضل السامرائي: ٢٠٨/١ .

وقد يختلف العائد إذا لم يجهل كقوله تعالى: ﴿ولمن صبرَ وغفرَ إنّ ذلك من عزم الأمور﴾ من سورة الشورى/٤٣. والتقدير: إنّ ذلك الصبر والغفران منه لمن عزم الأمور، على عدّ (من) بمعنى الذي ، والعائد محذوف والتقدير: إنّ ذلك فيه.[1]

د-

مقياس الترتيب: وهو الأساس الذي استند إليه النحاة في القول بالجملة الاسمية، أو الفعلية. وقد استند هذا المقياس الشكلي بدوره على ما يسمّى بـ(صدر الجملة)، ولا اعتبار لتصدّر الأدوات أو قيود الإسناد. ومن هنا صار عندنا في النحو العربي رتبتان:

-رتبة أصل (أصل الوضع)، وهي رتبة تحكّم، ووظيفة، وإسناد.

-ورتبة فرع. من نحو قوله تعالى: ﴿خشّعاً ابصارهم يخرجون من الأجداث﴾ من سورة القمر/٧.

حيث صفة تتحكمّ في معمول ثم تركيب إسنادي فعلي. وعلى الرغم من الابتداء بالاسم (خشعاً) فالجملة فعلية لأنّ هذا الاسم (الصفة) المتقدم حال، والفعل (يخرجون) هو المتحكّم فيه.

وهذا التحليل النحوي للآية الكريمة تحليل على مستوى اللفظ نلحظ فيه أصل الجملة الفعلية : يخرجون من الأجداث خشعاً أبصارهم. أمّا على مستوى الدلالة

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه: للزجاج: ٤/٤٠١-٤٠٢. التبيان: للعكبري: ٢٩٥، والبحر المحيط: ٧/٥٢٠. والتسهيل في شرح ابن عقيل: ١/١١٣.

فالأمر مختلف جداً بتقدّم الحال على عامله وصاحبه. إذ مدار الحديث عن الحال التي نخرج فيها من الاجداث يوم الساعة خاشعين ناظرين لانقلع أبصارنا(1) ومثل هذا قوله تعالى: ﴿كلّما جاءهُم رسولٌ بما لا تهوى أنفسهم فريقاً كذّبوا وفريقاً يقتلون﴾ من سورة المائدة/٧٠.

فنحن أمام تركيب فعلي لأنّ المتحكم في الأصل موجود وإن تقدّم المفعول على مستوى الرتبة.

أمّا التراكيب اللغوية التي لا يتحقّقُ فيها العنصر المتحكّم من فعل عامل، أو ما في معناه، فتشكّل محلّ خلاف عريض بين النّحاة الذي يحاولون دائماً أن يؤكدوا أن النظام اللغوي عموماً والنحوي خصوصاً نظام هندسيّ متناسق أسّسوا من خلاله قاعدة عامة ترى أن كلّ الجمل العربية هي جمل إسنادية سواء ظهر فيها عنصر الإسناد أم لم يظهر، ومن هنا جاءت تخريجاتهم لبعض التراكيب اللغوية التي لم يتحقق لها عنصر الإسناد، ومنها تراكيب النداء. فعندهم أنّ قولنا: يا ناصرَ الحقّ.

تركيب يمثل على مستوى الظاهر اسماً منصوباً تؤدّي فيه أداة النداء (يا) وظيفة النداء. وهذا الوصف على مستوى البنية الخارجية لا يرتضي به النحاة، لذلك كان عليهم العودة بهذه البنية إمّا إلى النّمط الفعلي، أو الاسمي، لوجود اسم منصوب له وظيفة نحوية، ووظيفة اسلوبية إنه منادى، والتركيب الأسلوبي لا بدَّ أن

(1) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج: ٨٦/٥ .

يتأسّس على بنية نحوية، وما دام هناك منصوب فلا بدٌ له من ناصب تقديره: أنادي، أو أدعو، وقيل غير ذلك[1].

وحين رأوا نحو قوله تعالى : ﴿والليل إذْ أدبر﴾ من سورة المدثر/ ٣٣. افترضوا فيه الاضافة أي: (وانتهاء الليل) وبهذا التقدير، أو نحوه لا يتحصّل مركّب إسنادي، ولا تتشكل جملة، فعلّقوا الجار والمجرور (والليل) تعليقاً اسنادياً إجبارياً، والتعليق لا يتحقّق إلا بالفعل أي: أقسم بالليل. أي أنّ وظيفة الواو وظيفة اختزالية اسلوبية زيادة على وظيفتها النحوية.

أمّا في نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام اللّه﴾ من سورة التوبة/٦.

فنجد أمرين يبدوان مختلفين فنحن على مستوى اللفظ والتحقق أمام جملة اسمية وعلى مستوى الأصل أمام جملة فعلية وما ذلك إلاّ بوجود:

-أداة حكمها الدخول على الأفعال لأنّها شرطية.

-واسم تتوافر فيه شروط الابتداء.

ولأنّ (فرضية العاملية) هي المتحكمة قالوا إنّ «الإعراب في أحد مع (إنْ) بالرفع بفعل مضمر يفسّره الفعل الذي ظهر. والمعنى : وإن استجارك أحدٌ.

ومَن زعم -عندهم- أنّه يرفع أحداً بالابتداء فخطأ؛ لأنّ الجزاء لا يتخطىٰ ما

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسألة (١٥).

يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده»[1] أي أنّ (إنْ) الشرطية قد عملت في فعل الشرط (أجارك)، وفي جملة جواب الشرط (فأجره)، ولو كان (أحد) مبتدأ ما تخطته للعمل فيما بعده، بل لا نستطيع أن نقول: إنّ (إنْ) أداة شرط- وهي كذلك- .

ومن هنا يتأكدّ لدينا أنّ أهم مقولة وظّفت في تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية هي مقولة (الصدر)، ومن خلالها تمّ للنحاة العرب القول (برتبة أصل)، و (رتبة فرع) ومن خلال ذلك استطاعوا دراسة قواعد الرتب في النحو العربي كلّه، واستطاعوا أيضاً أن يدلوّا على ما يتمخّض من دلالات لكلّ رتبة يأتي عليها التركيب المعين.

واحكاماً لهذه العملية الفذّة والدقيقة، ميّزوا بين نوعين من (الصدر)، هما:

-صدر الجملة.

-وصدر الكلام.

وقالوا إن الأدوات والحروف لها الصدارة في الكلام كحروف الاستفهام وأدواته، وأدوات الشرط. ومن هنا أمكن القول: إن (الاستفهام) و (الشرط) ومثلهما (النداء) و (التعجب) وغيرهما تنتمي إلى (الأساليب)، وأمّا مقولتي: الجملة الاسمية والجملة الفعلية فينتميان إلى (النّحو) ؛ بمعنى أوضح أنَّ همزة الاستفهام مثلاً في نحو: أسافر والدُكَ. تنتمي الى صدر الكلام، والفعل ينتمي إلى صدر الجملة. وعلى الرغم من وجود عنصر الأداة متقدّماً، فإنّ العنصر المتقدّم في الأساس هو الفعل، وليست الأداة، ومن هنا فإنّ الكلام، إنّما يتحدّد في المستوى التواصلي الأسلوبي،

---

(١) معاني القرآن واعرابه: للزجاج. ٢/٤٣١ .

في حين أنّ صدر الجملة ينتمي الى المستوى النحوي، ومن هنا يمكن لنا أن نرفض مع ابن هشام الأنصاري الأنموذج الذي قرّره الزمخشري من عدّ الجملة الشرطية قسيماً ثالثاً لأنواع الجمل، لأنّ مَن يقول بهذا التقسيم الثلاثي إنّما يستند إلى تحديد الجملة الشرطية من خلال الأداة المتقدّمة أي من صدر الكلام، أو لنقل من المستوى الأسلوبي التواصلي .

ونحن إذا مضينا مع الزمخشري فيما ذهب إليه تكون كلّ (الأساليب) جملاً، وكل الجمل التي تقع فيه الحروف والأدوات في مكان الصدارة تتحدّد، وتوصف، وتسمّى على أساس هذه الأدوات المتصدرة وبهذا تكون عندنا جملة نداء، وجملة استفهام، وجملة عرض وجملة دعاء، وتعجّب، وهذه في الحقيقة تنتمي كلّها إلى الأساليب.

هـ-

خاصية التضمير: الذي يمكن بوساطته تحوّل الفاعل من اسم ظاهر إلى ضمير متّصل ظاهر، أو ضمير مستتر. نقول: كتب محمد شعراً. وكتبتَ شعراً. ومحمد كتبَ شعراً. فإذا ما فصلنا الضمير المتصل أو المستتر عددنا توكيدا وليس فاعلاً في نحو: كتبت أنتَ شعراً. في حين أنّ المبتدأ في الجملة الاسمية لا يكون إلا ضميراً منفصلاً اجباريا، وهذا التحوّل قرينة على أنّ الفاعل إذا تقدّم لا يعرب فاعلاً، وإنّما يعرب مبتدأ.

ثانياً:

الفروقات الدلالية بين الجملتين الاسمية والفعلية: من الثابت عندنا أنّ علماء

البلاغة العرب القدامى كانوا أكثر انشغالاً ببيان هذه الفروقات من النحاة، وبغض النظر عن التفاصيل رأوا أنّ الجملة الفعلية إنّما تؤدي في أصل وضعها بـ: (فعل+ فاعل+ مفعول) وظيفة دلالية تتحدّد في كونها تنقل خبراً، حدثياً، زمنياً، غير معلوم للمتلقي مسبقاً، لأنّ الفعل هو العنصر اللغوي، أو المحور الحدثي الذي تدور فيه الدلالة لذلك تبدأ الرسالة بالفعل الذي لا يعلم عنه المتلقي شيئاً فيقال له: وقعت الحربُ. اعلاماً له بالحدث إعلاماً أولياً لم يكن على انتظاره أو توقعه. فإذا اطلقنا جملة اسمية وقلنا: -الحرب وقعت. كان محور الجملة الأسمية هو (المبتدأ)، وكان المعنى أنّ (الحرب) التي كان المتلقي على انتظار وقوعها. وقد وقعت.

ومن هنا نجد المبتدأ بوصفه مقولة نحوية لغوية وضمن قيود النحو والمقام، والدلالية المطلوبة لا يكون في أصل وضعه إلا معرفة، ومن هنا يمكن أن نلحظ فرقاً جديداً بين المبتدأ والفاعل، فالخبر قد يأتي نكره، وقد يأتي معرفة ومن غير شرط، والمبتدأ لا يأتي نكرة إلاّ بشرط.

وفي إطار الخاصية الدلالية لكلّ من الجملة الاسمية والفعلية نكون أمام خاصيتين ابلاغيتين تواصليتين مختلفتي الدلالة، إذ ليس اعتباطاً من النحاة ان يسمّوا الاسم المتقدم مبتدأ وليس بفاعل، وأن يولّدوا للجملة التسمية دلالة خاصة بها تختلف عن دلالة الجملة الفعلية.

إنّ الجملة الفعلية جملة حدثية زمنية تنتفي لدى المتلقي أية (معلومية) مسبقة لدلالتها، لأنّ الفعل في هذه الجملة يذكر أوّل مرة أمام المتلقي، ولهذا لا يكون المسند إليه (الفاعل) موضوع الكلام، في حين تكون الجملة الاسمية جملة ثابتة تنقل خبراً

غير ابتدائي، يكون فيه المبتدأ موضوعاً مخبراً عنه بمعموله، لذا اشترطوا فيه التعريف وأن يكون معلوماً تواصلياً لدى السامع فقالوا:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة

مالم تفدْ كـ (عند زيدٍ نمره)

لننظر إلى قوله تعالى في تصوير حال الكافرين، قال عزّ وجلّ : ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالو: آمنّا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنّا معكم إنما نحن مستهزءون﴾ من سورة البقرة/١٤.

إذ خاطب الكافرون المؤمنين بالجملة الفعلية: (آمنّا)، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققّة بـ (إنّ) « لأنّهم في مخاطبة اخوانهم بما اخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزلّوا عنه على صدق ورغبة. أما في خطابهم للمؤمنين ففيه تكلّف ومداجاة واظهار فعل الإيمان الذي لا يصدر عنهم، ولا يتوقّع منهم»[1] .

وفي ضوء ذلك يمكن الوقوف على الدلالات التي تؤديها الجمل الاسمية والفعلية في نحو قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم صلّى اللّه عليه وسلّم- ﴿إذا جاءكَ المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول اللّه، واللّهُ يعلم أنّكَ لرسوله واللّهُ يشهد أنَّ المنافقين لكاذبون﴾ من سورة المنافقون/١.

هذه إطلالة مختصرة فيما تؤدّيه كلٌّ من الجملة الاسمية والفعلية من دلالة،

---

(١) ينظر: المثل السائر: ٢/٣٦

وهما على أصل وضعهما من مبدأ الإسناد:

المسند إليه+المسند . في الجملة الاسمية .

والمسند + المسند إليه. في الجملة الفعلية.

ومن خلال هذه البنية التداولية الأصل تتحدّد دلالة معينة للجملة الاسمية لا تؤديها الجملة الفعلية، على الرغم من اشتراك الجملتين في العناصر المكّونة لهما في نحو:

محمد ناجح بتفوّق/ محمد نجحَ بتفوق/ نجح محمدُ بتفوّق.

وهنا لا بّد من الإشارة الى أمرين :

أولهما:

الفرق المنهجي بين النحو العربي القديم ﻓ ﻄﺎﺭﻩ النظري في تصنيف الجملة ثنائياً، وما يدعو إليه بعض المحدثين تأثراً بمعر ﻪ النحو الأجنبي من أنّ الجملة التي لا يتحقق في بنيتها السطحية (فعل) هي وحدَها الجملة الاسمية، وإلاّ فهي فعلية ما دام أحد مكوناتها فعلاً، أينما وقع . وعند هؤلاء يكون نحو: محمد نجح. جملة فعلية؛ لاحتوائها على فعل.

والثاني:

إنّ من الخطأ عندنا مقابلة مبدأ الرتبة واللفظ في النحو العربي بمبدأ (البنية العميقة والبنية السطحية لجومسكي؛ لأنّ الافتراض النحوي يبقي على مستوى السطح دائماً في الإطار النظري عند النحاة العرب، وفي ضوء ذلك يمكنهم مراقبة أي تصرف يطرأ على الجملة، ويبنون عليه دلالة جديدة، سواء كان هذا التصرف

بتقديم ماحقه التأخير، أو باللواحق، والسوابق، ممّا سنكون فيه مع الجرجاني وغيره توضيحاً، وبياناً ، ودلالة والبداية من تقديم الاستفهام على كلّ من الجملة الاسمية، أو الفعلية.

يقول الجرجاني: «إنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: أأنتَ فعلتَ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل مَن هو وكان التردد فيه...»[1]، واعلم أنَّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة، وهي للاستفهام، قائم فيها إذا هي كانت للتقرير فإذا قلت: أأنتَ فعلت ذاك، كان غرضك أن تقرّره بأنّه فاعل، يبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول نمرود: ﴿أأنت فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾ من سورة الانبياء/٦٢، لاشبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم لا يريدون أنْ يقرّ لهم بأنَّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم : ﴿أأنت فعلتَ هذا﴾ وقال هو عليه السلام في الجواب: ﴿بل فَعَلَهُ كبيرُهم﴾ من سورة الأنبياء/٦٣، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت، أو لم أفعل ...» وللهمزة في مثل هذه المواضع دلالة أخرى إذ تكون لإنكار أن الفعل قد حدث أصلاً. ومه قوله تعالى: ﴿أصْطفى البنات على البنين مالكمُ كيفَ تحكمون﴾ من سورة الصافات/١٥٣، ١٥٤. « فهذا ردّ على المشركين

(١) دلائل الإعجاز: ص. ١٠٥ .

وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم. وإذا قدّم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل.

ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً: أأنتَ قلت هذا الشعر؟ كذبت لستَ ممّن يحسن مثله. أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر»[1].

وقد تكون بتقديم الاستفهام الإنكاري قبل الفعل الماضي تريد إنكار حصول الفعل من أصله ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿قل آللّهُ أذِن لكم﴾ من سورة يونس /٥٩. والأذن راجع الى قوله تعالى : ﴿قل أرأيتم مَّا أنزلَ اللّهُ لكم من رزقٍ فجعلتم منه حراماً وحلالاً﴾ من سورة يونس/٥٩ .

ومعلوم أنّ المعنى على إنكار أنْ يكون قد كان من اللّه تعالى إذنٌ فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير اللّه فأضافوه الى اللّه، إلاّ أنّ اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأنْ يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى اللّه تعالى إذناً كان من غير اللّه فإذا حقّق عليه ارتدع»[2] .

ذلك وغيره كثير من أمثلة تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماضٍ أمّا إذا كان الفعل مضارعاً من نحو: (أتفعلُ، وأأنتَ تفعل ؟) ففي قولك : أتفعلُ. يكون المعنى -إذا أردت الحال- شبيهاً بما مضى في الماضي، «أي على أنّكَ أردت أن

---

(١) نفسه: ص ١٠٧.

(٢) دلائل الإعجاز: ص. ١٠٨.

تقرّره بفعل هو يفعله، وكنت كمن يُوهم أنّه لا يعلم بالحقيقة أنّ الفعل كائن. وإذا قلت: أأنت تفعل؟ كان المعنى أنّك تريد أن تقرّره بأنّ الفاعل، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهراً، وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنّه كائن. وإذا أردت بـ(تفعلُ) الاستقبال كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل، وتزعم أنّه لا يكون، أو أنّه لا ينبغي أن يكون. فمثال الأوّل قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مُضاجعي

ومسنونةٌ زرقٌ كأنياب أغوال

فهذا تكذيب منه لإنسان تهددهُ بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه... وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أنُلزمكموها وأنتم لها كارهُون﴾ من سورة هود /٢٨..وجملة الأمر أنّك تنحو بالإنكار نحو الفعل، فإنْ بدأت بالاسم فقلت: أأنتَ تفعلُ؟ أو قلت: أهو يفعلُ؟ كنتَ وجّهت الانكار إلى نفس المذكور وأبيتَ أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل، وممّن يجيء منه، وأن يكون بتلك المثابة تفسير ذلك أنّك إذا قلت: أأنت تمنعني؟ أأنت تأخذ على يدي؟ صرتَ كأنّكَ قلتَ: إنّ غيرك الذي يستطيع منعي، والأخذ على يدي، ولست بذاك، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك[1] وممّا هو من هذا الضرب دلالة قوله تعالى: ﴿أفأنتَ تسمعُ الصُّمَّ أو تهدي العُمي﴾ من سورة الزخرف/٤١ «فليس إسماع الصمّ ممّا يدّعيه أحد فيكون للإنكار، وإنّما المعنى فيه التمثيل والتشبيه، وان ينزل الذي يظنّ بهم أنّهم يسمعون، أو أنّه لا يستطيع

---

(١) نفسه: ص ١٠٩-١٠٠ « بتصرف»

اسماعهم منزلة مَن يرى أنّه يسمع الصمّ ويهدي العمي. ثمّ المعنى في تقديم الاسم وإن لم يقل «أتسمع الصمّ» هو أنْ يقال للنبي -صلى اللّه عليه وسلّم- أأنتَ خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصمّ؟ وأن تجعل في ظنّه أنّه يستطيع اسماعهم بمثابة مَن يظنّ أنّه قد أُوتي قدرة على إسماع الصمّ.

ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة:

فدعِ الوعيدَ فما وعيدُك ضائري أطنينُ أجنحةِ الذباب يُضيرُ ؟

جعله كأنّه قد ظنَّ أنَّ طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير حتى ظنَّ أنَّ وعيده يضير»[1].

وقد يقدّم النفي على المسند إليه ويتأخّر الخبر، وكثيراً ما يكون هذا محل غموض في الدلالة المرادة على مَن لا يمتلك أسرار التراكيب اللغوية وطرق صياغتها، فقول المتنبي:

وما أنا أسقمتُ جسمي به

ولا أنا أضرمتُ في القلبِ نارا

قد يُفهم منه أحد معنيين:[2]

الأوّل:

قد يُفهم مه عموم النفي المستفاد من (ما) و(لا)، وعلى هذا يكون المعنى أن

---

(١) نفسه: ص١١٢.

(٢) ينظر: علم الأسلوب في الدراسات الأدبية والنقدية: ص ٧٢-٧٣ .

الشاعر سليم الجسم لا يشكو علّة ولا سقماً، وأنَّ قلبه مطمئن خال من حرقة الشوق.

والثاني:

أنَّ الشاعر يلوّح بأنّه سقيم الجسم محترق القلب والمعنى المراد هو الثاني، أمّا النفي في (ما) و (لا) فليس مسلط على الجملة كلها (المسند اليه- أنا) والمسند: (أسقمت) في الشطر الأوّل، و (أضرمت) في الشطر الثاني، وإنّما مسلط على المسند إليه فقط، وعلى هذا يكون المعنى أنّ الشاعر لم يسقم جسمه، وإنّما الذي أسقم جسمه شخص آخر هو (المحبوب)، وأنه لم يرد أن يشعل هو النار في قلبه، وإنّما اشعلها (المحبوب) والشاعر لم يرد نفي أنه سقيم عليل القلب، وإنّما أراد أن ينفي أن يكون هو الذي فعل، فهو ينفي الفعل عن نفسه ويثبته لغيره.

وهكذا كلّ مسند إليه إذا قُدّم على خبره (الجملة الفعلية) وقد تقدّم المسند إليه نفي، فإنّه يفيد قصر النفي على المسند إليه دون المسند، فإنه ثابت غير منفي.

وقد يفيد تقديم الاسم المسند إليه على الفعل في حال الإثبات لا النفي التاكيد والقوة في تحقيق الفعل، وإزالة أي شكّ أو عجز في عدم انجازه وتأديته. فقولك لصاحبك وقد مرض:

(أنا اتكفّلُ بنفقات علاجك).

بتقديم المسند إليه (أنا)، على الخبر (الجملة الفعلية) يدلّ على معنى الوعد الضامن، والقدرة على تحقيق الخبر وهو (التكفل بالمعالجة) بحيث يزيل هذا أي شكّ قد يحصل عند المخاطب في تمام الوعد، أو الوفاء به. ولذلك تكثر مثل هذه

التراكيب في مواضع المدح كقولك لمخاطبك: (أنتَ تغيث المحتاج، وتنصف المظلوم، وتدافع عن الحق) وفي كلّ ذلك تأكيد الخبر، ومنع أيّة شبهة في تحققه ووجوده.

هذا إذا كان المسند إليه المقدّم معرفة، أمّا إذا كان نكرة، فهناك فرق دلالي التفت إليه القدامى بين قولك: أجاءك رجلٌ؟

وقولك: أرجلٌ جاءك؟

ففي تقديم الفعل سؤال عن مجيء أحد من الرجال إليه. وفي تقديم الاسم النكرة سؤال عن جنس من جاءه أرجل هو أم أمرأة؟ « ويكون هذا منكَ إذا كنتَ علمتَ أنّه قد أتاه آت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت: أزيدٌ جاءك أم عمرو.

ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى؛ لأنّ تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل، والسؤال عن الفاعل يكون إمّا عن عينه أو عن جنسه، ولا ثالث، وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدّم الاسم النكرة، وأنت لا تريد السؤال عن الجنس؛ لأنّه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلاّ العين. والنكرة لا تدلّ على عين شيء فيسئل بها عنه. فإن قلت: أرجلٌ طويل جاءك أم قصير؟ كان السؤال عن الجائي من جنس طوال الرجال أم قصارهم؟ فإذا وصفت النكرة بالجملة فقلت: أرجلٌ كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه؟ كان السؤال عن المعطي أكان ممّن عرفه قبل أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة . »[1]

---

(١) دلائل الإعجاز: ص ١٢٧ .

تقديم الخبر على المبتدأ:

قد يتقدّم الخبر على المبتدأ جوازاً لا وجوباً، وفي مثل هذا التقديم تتحدّد دلالة جديدة لا تُستفاد هي نفسها قبل إجراء عملية التقديم، وأكثر ما يكون هذا في العربية حين يكون الخبر جاراً ومجروراً متعلقين بمحذوف يمثّل الخبر، والمبتدأ معرفة ، من نحو قوله تعالى: ﴿ولله ملك السموات والأرض وإلى الله المصير﴾ من سورة النور /٤١ بتقديم: (لله) و (إلى الله) على: (ملك السموات) و (المصير) للدلالة على اختصاص الله عزّ وجل بالملك دون غيره، وإليه مصير الكون وما فيه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولله ملكُ السّموات والأرضِ واللّهُ على كلِّ شيء قدير﴾ من سورة آل عمران/١٨٩. وقوله تعالى: ﴿ثمَّ إليّ مرجُعكُم فأحكمُ بينكم فيما كنتمُ فيه تختلفون﴾ من سورة آل عمران/٥٥.

بتقديم الجار والمجرور (إليّ) على المبتدأ المعرفة (مرجعكم) الذي حقّه على أصل الوضع أن يتقدّم. وما هذا التقديم إلاّ للدلالة على تخصيص رجوع الناس إلى الله تعالى وليس إلى أحد غيره، زيادة على ما في تقديم الضمير العائد على الله سبحانه من إشعار بالأمان للمؤمنين به، وبالرعب والوعيد للكافرين المعرضين عنه.

ومن دقائق ما التفت إليه العلماء العرب القدامى نحو قوله تعالى: ﴿ومن آياته الليلُ والنهار، والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهنّ إنْ كنتم إياه تعبدون﴾ من سورة فصّلت/٣٧.

بتقديم الخبر (من آياته) وتأخير المبتدأ (الليل) وما عطف عليه، كذلك تقديم الليل على النهار. وما ذلك إلاّ للدلالة «على شؤونه الجليلة جلّ شأنه من حدوث الليل

والنهار وتعاقبهما، وايلاج كلّ منهما في الآخر والشمس والقمر في استنارتهما واختلافهما في قوّة النور والعظم والآثار والحركات مثلاً. وقدّم ذكر الليل تنبيهاً على تقدّمه مع كون الظلمة عدماً، وناسب ذكر الشمس بعد النهار، لأنّها آيته وسبب تنويره؛ ولأنّها أصل لنور القمر »[1]

وممّا التفت إليه القدامى أيضاً قوله تعالى: ﴿إني وجدتُ امرأة تملكُهُم وأُوتيتْ من كلّ شيء، ولها عرش عظيم﴾ من سورة النمل/٢٣.

بتقديم الجار والمجرور على المبتدأ الموصوف، للدلالة على ما تملكه تلك المرأة الحاكمة من عرش موصوف بالعظمة والفخامة المادية والمعنوية، وعلى الرغم من فخامة هذا العرش فهو ليس محور الكلام، وإنّما محود الكلام في الذات التي تملك هذا العرش ممّا يدلّ عليه الضمير في (لها).

ومن هذا التقديم قوله تعالى: ﴿أراغب أنتَ عن آلهتي يا إبراهيم﴾ من سورة مريم/٤٦.

فمدار الحديث هو (الاعراض عن الآلهة) وذلك أمر جلل عندهم لا يمكن للمرء فعله، وإنّما قدّم الخبر على المبتدأ (أنت) ، ولم يقل: أأنتَ راغبُ؛ «لأنّه كان أهمَّ عنده، وهو به شديد العناية، وأنّ الهته لا ينبغي أن يُعرض عنها، وهذا بخلاف ما لو قال : أأنت راغبُ عن آلهتي»[2].

---

(١) روح المعاني: ١٣/١٩٢ .

(٢) المثل السائر : ٢/ ٢١٥-٢٦١ .

تقديم المعمول على العامل:

ومن مواضعه الكثيرة في العربية تقديم المفعول به على عامله وعلى فاعله. ولهذا التقديم وظائف أسلوبية ودلالية متعددة منها نذكر:

أ-

الاهتمام بالمتقدّم تأكيداً على تعظيمه واجلاله والخشية منه كما هو الحال في تقديم الضمير العائد على اللّه تبارك وتعالى في نحو قوله سبحانه في معرض خطابه لبني إسرائيل الجاحدين نعمته، والكافرين بآياته والمعرضين عن الايمان به: ﴿وآمنوا بما أنزلتُ مصدّقاً لما معكم ولا تكونُوا أوّلَ كافر به ولا تشترُوا بآياتي ثمناً قليلاً وإيّاي فاتقون﴾ من سورة البقرة/٤١.

بتقديم المفعول (إيّاي) على الفعل والفاعل: اتقّون، ومنه قوله تعالى : ﴿الحمد للّه ربّ العالمين. الرحمن الرحيم، مالك يومِ الدين. إياك نعبدُ. وإياك نستعين﴾ من سورة الفاتحة/ ١-٥.

تأكيد على قصد الاختصاص بالعبادة، والاستعانة به دون غيره سبحانه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واشكروا نعمةَ اللّهِ إنْ كنتمُ إيّاهُ تَعبدون﴾ من سورة النحل/١١٤ «قدّم الضمير (إيّاه) على عامله لأنّ السجود أقصى مراتب العبادة فلا بدٌ من تخصيصه به عزّ وجلّ»[1] .

---

(١) روح المعاني: ١٩٣/١٢ .

ب-

وقد يكون تقديم المفعول به دليلاً على «أنّ المتقدّم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأنّ الكلام إنّما سمي لأجله»[1] ومن ذلك قوله - في معرض حديثه عن قوّته وجبروته وقدرته على اهلاك الكافرين وأخذهم أخذ عزيز مقتدر بكفرهم وذنوبهم: ﴿فكلاً أخذنا بذنبه فمنهم من أرسلنا عليه حاصباً ومنهم مَن أخذته الصيحة ومنهم مَن خسفنا به الأرض ومنهم من أغرقنا وما كان اللّه ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ من سورة العنكبوت/ ٤٠ .

بتقديم المفعول به (أنفسهم) على عامله وفاعله (يظلمون) « إيذاناً باختصاص الظلم بهم وأنّه لا يتعدّاهم»[2] .

وقد يتقدّم المفعول الثاني على المفعول الأوّل « عناية بأمر الوزارة». قال تعالى: ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي. هارون أخي﴾ سور طه/٢٩-٣٠. « وسياق الحال يشير إلى أنّ موسى عليه السلام- كان في وضع نفسي يجعله محتاجاً إلى وزير يعينه، فكان تقديمه تصويراً لحالته النفسية، ومن هنا يتبين أثر الحالة النفسية للمتكلم في ترتيب الخطاب وبنائه، والدليل على ذلك أنّ الترتيب جاء على وضعه الأصل في آية أخرى؛ لأنّه لم يكن على لسان موسى- عليه السلام-، قال تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى الكتابَ وجعلنا معه أخاه هارونَ وزيرا﴾ من سورة الفرقان/٣٥[3].

---

(١) الكشاف: ٣\١٣٨.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/٣٧١ .

(٣) دلالة السياق في القصص القرآني: محمد عبد الله علي سيف. ص ١٣٣.

وقد يُراد بتقديم أحد المفعولين على الثاني الدلالة على التهويل في الأمر المحدث ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمّا جاء أمرُنا جعلنا عاليها سافلها وامطرنا عليها حجارة من سجيل منضود﴾ من سورة هود/ ٨٢.

فالضمير في «عاليها» و «سافلها» لمدائن قوم لوط المعلومة من السياق وهي المؤتفكات، وهي خمس مدائن: ميعة، وصغرة، وعصرة، ودوما، وسدوم. «ونصب عاليها وسافلها على أنّهما مفعولان لـ(جعل) والمراد: قلبناها على تلك الهيئة، وهو جعل العالي سافلاً ، وإنّما قلبت كذلك ولم يعكس تهويلاً للأمر وتفظيعاً للخطب، لأنّ جعل عاليها الذي هو مقرّهم ومسكنهم سافلها أشقّ من جعل سافلها عاليها، وإن كان مستلزماً له .»[1]

جـ -

وقد يقدّم المفعول على عامله للقَصْر. وفيه تأكيد أيضاً على فعل الشيء دون لبس، أو تردّد. قال تعالى: ﴿ قال فالحقُّ والحقَّ ما أقولُ﴾ من سورة ص /٨٤.

برفع الأوّل على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ وبنصب الثاني على أنه مفعول لما بعده، وإنّما قدّم المفعول على عامله للقصر، أي: لا أقول إلاّ الحق[2] .

---

(١) روح المعاني: ١٣/١٩٢ .

(٢) ينظر: نفسه: ١٣/٣٣٦.

تقديم متعلق العامل عليه:

وهذا التقديم كثير في العربية ، وتترتّب عليه دلالات دقيقة من ذلك قوله تعالى: ﴿وقال رجلٌ من آل فرعونَ يكتم أيمانه أتقتلونَ رجلاً أنْ يقولَ ربّي اللّه وقد جاءكمُ بالبينات من ربّكمُ﴾ من سورة غافر/٢٨.

بتقديم متعلّق الفعل (يكتم) عليه وهو قوله تعالى: «من آل فرعون» ومن غير هذا التقديم قد يفهم أنّ الرجل الذي يكتم ايمانه خاصة أو أنّه يكتم ايمانه عن آل فرعون دون غيرهم.

وبتقديم المتعلق تحدّدت الدلالة يكون الرجل الذي يكتم ايمانه موصوف بصفتين معاً:

أولهما:

أنّه رجل من آل فرعون ليس غريباً عنهم.

وثانيهما:

أنّه يكتم ايمانه كتماناً مطلقاً عن قومه من آل فرعون وعن غيرهم.

والتقديم هو الذي أفاد هذا التخصيص[(١)] .

ومن التقديم الذي يفيد التخصيص قوله تعالى: ﴿فقالوا على اللّه توكّلنا ربّنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين﴾ من سورة يونس/٨٥. بتقديم: «على اللّه» على: «توكّلنا».

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٤١/٧. وقد يعترض أحد بالقول إنّ (كتم) متعدٍ بنفسه دون (من) كقوله تعالى: ﴿ولا يكتمون اللّه حديثاً﴾ من سورة النساء/٤٢. فنقول أنّ يكتم متعدٍ بنفسه وبحرف الجر، وقد يتعدّى إلى اثنين. وينظر: روح المعاني: ١٣/٩٦-٩٧ .

وفي ضوء هذا يمكن بيان سرّ تقديم المتعلق على الفاعل حيناً وتأخيره حيناً آخر كما جاء في القرآن الكريم من نحو قوله تعالى: ﴿ وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إنّ الملأ يأتمرون بك ليقتلوك﴾ من سورة القصص/٢٠.

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وجاء من أقصى المدينة رجلٌ يسعى قالَ يا قوم اتبعوا المرسلين﴾ من سورة يس/٢٠.

ففي آية (يس) تقدّم الجار والمجرور (من أقصى) على الفاعل (رجل) وفي آية (القصص) تقدّم الفاعل على الجار والمجرور وهو الأصل وفي تقديم الجار والمجرور دلالة صنيع هذا الرجل الذي تقدم من (من أقصى المدينة) من غير أن يكون له علمُ أولئك الكافرين الذين ظهرت أمامهم المعجزات البينة والبراهين الواضحة، على خالق الكون، وباعث الرسل، ومع ذلك تراهم معرضين منكرين مكذّبين، وسبب التكذيب ليس عدم وضوح الحجّة، أو ضعف القدرة على البلاغ، وإنّما هو العناد والاستكبار، وممّا يؤكّد ذلك أنّ رجلاً سمع بدعوة الرسل فآمن بها وتوجّه من « مكان بعيد إلى حيث مجتمع الناس في القرية، وحيث لا يقرب من مجاري القصة، ولا يحضر موضع الدعوة، ومشهد المعجزة، فقدّم ما تبكيت القوم به أعظم، والتعجب منه أكثر، فقال: ﴿وجاءَ من أقصى المدينة رجلٌ﴾ ينصح لهم مالا ينصحون لأنفسهم، ولا ينصح لهم أقربوهم، مع أنه لم يحضر جميع ما يحضرونه، ولم يشهد من كلام الأنبياء، ما يشهدونه، فحثهم على اتباع الرسل المبعوثين اليهم، وقبول ما يأتون به من عند مرسلهم»[1] .

---

(١) درة التنزيل: ٣٩٠-٣٩١. وينظر: دلالة السياق في القصص القرآني/ ص١٣٦.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿لئن بسطت إليَّ يدَك لتقتلني ما أنا بباسطٍ يدي إليك لأقتلكَ إنيّ أخافُ اللّهَ ربَّ العالمين﴾ من سور المائدة /٢٨.

فقد قدّم الجار والجرور (إليّ) على المفعول به : (يدك) أولاً وأخّره ثانية على الأصل، وما تقديم (إلى) على المفعول إلاّ للدلالة على أنَّ المخاطب كان عازماً على قتل أخيه مستعداً لهذا الفعل، فقدّم الدال على المدلول، أما الآخر فلم يكن عازماً على القتل، ولا راغباً فيه لخوفه من اللّه عزّ وجلّ استبعاداً للقتل، ولذلك أخر الجار والمجرور (إليك) على المفعول به (يدي) دلالة على ذلك الاستبعاد، وإنّما ذكر (إليك) بعده لبيان الواقع وأنّه لو صدر لكان للدفع عن نفسه»[1].

وقد يتقدّم المتعلّق مع حذف عامله، كقوله تعالى: ﴿وإلى عاد أخاهم هوداً قال يا قومي اعبدوا اللّه مالكم من إله غيره﴾ من سورة هود/٥٠ .

فالجار والمجرور ﴿ وإلى عاد﴾ متعلّق بمحذوف معطوف على قوله تعالى : ﴿أرسلنا﴾ في سورة نوح، وهو الناصب لقوله تعالى ﴿أخاهم﴾ أي : وأرسلنا إلى عاد أخاهم ، أي : واحداً منهم في النّسب كقولهم: يا أخا العرب. وقدّم الجار والمجرور ليعود الضمير عليه، ويل غير ذلك[2] .

تقديم بعض قيود الإسناد على عواملها:

من ذلك تقديم الحال على الفعل كقوله تعالى: ﴿ خشعاً أبصارُهم يخرجون

---

(١) طراز المجالس: شهاب الدين الخفاجي: ١٠٣ .

(٢) ينظر: روح المعاني: ٧/١١٧-١١٨ .

من الأجداث﴾ من سورة القمر/٧. بتقديم الحال (خشعاً) على عامله (يخرج)، وما تقديم الحال إلاّ للاهتمام بالهيئة التي يخرج بها الناس من أجداثهم يوم تقوم الساعة وتقديم الحال على عامله وصاحبه جائز عند أغلب النحاة، ولا سيما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً .[1]

وقد أجاز فريق من النحاة تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجروراً بحرف جر، واستدلوا بقوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم – صلّى الله عليه وسلم– ﴿ وما أرسلناكَ إلاّ كافةً للناس﴾ من سورة سبأ/٢٨. بتقديم الحال (كافة) على صاحبه (للناس) وعلى ذلك يكون المعنى أرسلناك كافة. وقد تأوّل بعض النحاة ذلك جاعلين (كافة) حالاً من الكاف في ارسلناك. وهو بعيد عن الدلالة المرادة على ما يرى أصحاب الرأي الأوّل[2].

وأخيراً يمكن القول إنّه إذا كان الإمام عبد القاهر الجرجاني قد أكدَّ قبل حوالي ألف عام أنَّ المزايا في النظم بحسب المعاني والأعراض التي تقصد، وأنّ هذه المزايا النظمية لا تكون واجبة لطبيعة النظم بماهو نظم، ولكن تعرض له بسبب المعاني والأعراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، ممّا يدعو إلى أنّ يعمل الكاتب أوالشاعر على اتجاه أجزاء الكلام، وشدّ ارتباط ثان

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/١٦٨-١٦٩. والإنصاف (المسألة: ٣١) .

(٢) ينظر: شرح اللمع: لابن برهان: ١/١٣٨ ، وشرح الكافية: ١/٦٠٠، وشرح التصريح: ١/٥٨٩، والبحر المحيط: ٧/٢٨١.

منها بأوّل، وأن توضع المعاني المرادة في النفس وضعاً واحداً وأن يكون حال المبدع في ذلك حال الباني بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك . نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين، وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدّ يحصره وقانون يحيط به، فإنّه يجيء على وجه شتى وأنحاء مختلف... مع ادراك المبدع « أنّ من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم، بل ترى سبيله في ضمّ بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من أن يمنعها من التفرق، وكمن قصد أشياء بعضها على بعض لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة أو صورة بل ليس إلا أن تكون مجموع في رأي العين»(١)

«وأنه لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض (ترتيب المعاني في النفس)، ثم النطق بالألفاظ على جذورها لكان ينبغي أن لا يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم، أو غير الحسن فيه؛ لأنّهما يحسبان بتوالي الألفاظ في النطق إحساساً واحداً ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجهله الآخر.

وأوضح من هذا كلّه هو أنّ هذا النظم الذي يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله (صنعه يستعان عليها بالفكرة لا محال) ، وإذا كان مما يستعان عليه بالفكرة ويستخرج بالروية، فينبغي أن ينظر في الفكر بما تلبّس :

أبالمعاني؟ أم بالافكار؟ فأيّ شيء وجدته (تلبّس به فكرك) من بين المعاني

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز: ص. ٨٧، ٩١، ٩٤ .

والألفاظ هو الذي تحدث فيه صنعتك، وتقع فيه صياغتك، نظمك وتصويرك ، (فمحال أن تفكر في شيء وأنت لا تصنع فيه شيئاً، وإما تصنع في غيره لو جاز ذلك أن يفكّر البنّاء في المغزل ليجعل فيه وصلة إلى أن يصنع من الآجر، وهو من الإحالة المفرطة ..»[1] .

أقول : إنّه إذا كا أحد العلماء العرب القدامى قد أكّد أنّ معنى الكلام والغرض منه هو الذي يدعو إلى ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص؛ لأنّ الألفاظ تتبع المعاني المرادة بوصفها أعني الألفاظ أوعية للمعاني.

وأنّ المعنى المراد لا بُدّ أن يتصوّر في النفس أولاً حتى يتوجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق.

« فأمّا أن تتصور في الالفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظنّ ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه، وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتها عرفتَ أ حقّها أن تنتظم على وجه كذا؟ »[2] .

إنَّ الجرجاني في طروحاته هذه إنّما يقترب من طروحات بعض اللغويين

---

(١) نفسه: ص ٥٩ .

(٢) نفسه: ص ٦٠ .

الغربيين المعاصرين، أو يقتربون هم منه حينما يتحدّثون عن عناصر ما أسموه بـ(الدلالة التصويرية) التي تنطلق عندهم من مسلمة ذهنية مفادها « أن المعنى في اللغة الطبيعية بنيةُ معلومات مرمّزة في الذهن البشري، أو هو تمثيل ذهني. وترتبط هذه المسلّمة بأنّ الإنسان مزود بمستوى ذهني موصول سبباً بحالات الجهاز العصبي دو أن يطابقها، ويعدّ حساب المعلومات من وظائف هذا المستوى الذهني المميزة، وما دامت المعاني اللغوية معلومات ذهنية بناء على المسلمة المذكورة، وجب أن يجري عليها ما يجري على المعلومات الذهنية الأخرى غير اللغوية، ومن ثمّة الارتباط الجوهري في الدلالة التصورية بين طبيعة المعنى اللغوي، وطبيعة الإدراك والمعرفة البشريين »[1] بما يدعو إلى الاهتمام بالأسس النفسية للغة للربط بين الصور النحوية ونظم الكلام، والبنى الدلالية النفسية، وتعميق التساؤل عن الكيفية التي تعكس بها الصور النحوية البنى المعرفية وتفترض هذه الكيفية التسليم بأنّه لا يمكننا أنْ نميّزَ التأويل الدلالي لجمل اللغات الطبيعية من التمثيل المعرفي من غير دراسة بنية الفكر، والوقوف على معاني المعايير اللغوية التي تسمح للإنسان بالتحدّث عما يدركه ويفعله بنظم لغوي يجري على نمط خاص دون غيره مع ملاحظة عوامل خارجية– لا لغوية– من نحو السياق (المقام) وما يؤديه من دور في تحديد الدلالة كما سنرى .

---

(١) المعنى والتوافق: ص ٥٢-٥٣ « بتصرف»

الفصل الرابع

أنـــواع الـــــــدلالة

توطئة

رأينا من الواجب قبل الحديث في أنواع الدلالة عند العلماء العرب القدامى ممّن دخلوا ميدان علم اللغة، وصارت لهم فيه طروحات ومفاهيم وأفكار أن نلفت النظر إلى قضية دلالية تتصل اتصالاً وثيقاً بأنواع الدلالة، وهي قضية العلاقة الجوهرية التي تربط الاسم بالمسمّى (الدال بالمدلول)، إذ أضحت هذه العلاقة محوراً أساساً دارت عليه معظم الدراسات اللغوية القديمة في التراث اليوناني منذ القرن الخامس قبل الميلاد، مروراً بالتراث العربي، وصولاً الى المدارس اللغوية الحديثة من بنائية، وتوليدية، واجتماعية.

وقد كان للعلماء العرب القدامى جهد كبير في بيان هذه العلاقة على وفق المرجعيات الفكرية والثقافية، وتعدّد الأدوات المعرفية واختلافها لهذه المرجعيات.

إنّ الوقوف على ما تركه علماؤنا من تراث علمي يتناول هذه القضية سيعين على بيان الأسس المعتمدة في تقسيم الدلالة بحسب اختصاص كلّ مجموعة معرفية تصدّت إلى مثل هذا التقسيم . فللغويين تقسيم ومثله للبيانيين، والأصوليين، والفلاسفة وهكذا مما يؤكّد ما شهده علم الدلالة عند العرب من ثراء فكري وموضوعي تعدّدت مفاهيمه، وطروحاته وتصدّراته أيّما تعدّد .

المبحث الأول
الدال والمـــــــدلول

على الرغم من تعدّد الآراء والمفاهيم القديمة المطروحة بشأن العلاقة بين الدال (الاسم) ، المدلول (المسمّى) يمكن حصرها في اتجاهين رئيسين يمثلان جملة الآراء والأفكار التي قيلت بهذا الشأن، على الرغم من أنّ وجود هذين الاتجاهين لم يمنع من طروحات أخرى يمكن تنزيلها بين المنزلتين .

الاتجاه الأول:

وأصحابه يقرّون بوجود علاقة طبيعية بين اللفظ (الدال) بوصفه صوتاً لغوياً، ومدلوله، أي المسمّى. وعلى هذا الرأي لا توجد سوى علاقة أُحادية ثابتة بين اللفظ والمعنى في اللغة المعينة، فكلّ لفظ من ألفاظ أيّة لغة يدل على معنى، أو (مسمّى) واحد لا يتعداه، وقد ترتب على هذا القول – فيما بعد – رفض الاعتراف بوجود ظواهر لغوية كثيرة كالترادف، والمشترك اللفظي، والتضاد ممّا سنأتي على دراسته في مواضعه من الكتاب .

وقد تمثّل هذا الرأي في تراث غير العرب عند الفلاسفة السوفسطائيين منذ القرن الخامس قبل الميلاد. ثمّ أخذ به افلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد .

أمّا علماؤنا العرب فقد نسب إلى عباد بن سليمان الصميري القول بوجود علاقة طبيعية مسوغة بين اللفظ ومدلوله، وهذه العلاقة الطبيعية، أو (الذاتية الموجبة)، هي التي حملت الواضع على أن يضع الكلمة المعينة دون غيرها للمسمّى

المعين، وإلاّ لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمّى المعين ترجيحاً من غير مرجّح[1]

وربّما نلمح في قول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بنظرية المحاكاة بوصفها إحدى النظريات التي قيلت بشأن النشأة الأولى للغة ارتباطاً بين الدال بوصفه صوتاً، والمسمّى بوصفه شيئاً أو دلالة. وقد أكّد أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢ هـ) قبل ابن جني وجود مناسبة بين اللفظ والمسمّى، فالعرب -على رأيه- «قالت في الجراحات لما كان بالسيف: ضرب، وبالرمح: طعنة، والسهم: رشقة، والسكين: وجأة، وبالحجر: شدخة، وبالسوط: تقيقع، فاكتفوا بذكر الجراحات عن ذكر السلاح .»[2]

وقد ذهب ابن جني بعيداً حين زعم أنّ تقارب الحروف تقارب في المعاني، قال في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿ألم ترَ أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تأزّهم أزّا﴾ من سورة مريم /٨٣ .

أي «تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزّا، والهمزة أُخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنّهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنّها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأنّك قد تهزّ مالا بال له كالجذع، وساق الشجر ونحو ذلك»[3] ويذهب ابن جني إلى بيان المناسبة بين اختيار الأصوات وترتيبها في اللفظ المعين عل وفق المعنى المعين، وعنده أنّ « وراء هذا مااللطف فيه

---

(١) المزهر : للسيوطي: ٤٧/١ .

(٢) الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية: لأبي حاتم الرازي. ص. ٨٨ .

(٣) الخصائص: ١٤٦/٢ .

أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنّهم يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبّر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أوّل الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه سوقاً للحروف على سَمْتِ المعنى المقصود، والغرض المطلوب وذلك قولهم : بحث. فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكفّ على الأرض والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض ، والثاء للنفث والبثّ للتراب»[1].

وكان مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ابن فورك (ت. ٤٠٦ هـ) أنّ الألفاظ إنّما تدل على المعاني لا بذواتها كما ذهب إليه عباد بن سليمان الصميري، وإنّما بوضع الله إيّاها[2] .

الاتجاه الثاني:

وينطوي فيه القائلون بعدم وجود أيّة علاقة طبيعية، أو مناسبة موجبة، أو غير موجبة بين الاسم والمسمّى، فمنذ القرن الخامس قبل الميلاد كان الفيلسوف اليوناني (ديمقراطيس) يرفض قول السوفسطائيين، ويرى أن العلاقة بين اللفظ وما يدلّ عليه علاقة مكتسبة اصطلح الناس عليها، ولا مناسبة ملحوظة على هذا الاصطلاح، وقد تشبّث (أرسطو) بهذا الرأي رافضاً رأي أستاذه أفلاطون.

أمّا علماؤنا العرب فقد نظر في هذه القضية كثير منهم، لغويون وبلاغيون

---

(١) نفسه: ٢/ ١٦٢-١٦٣ .

(٢) ينظر: المزهر: ١/ ٤٧ .

ونقاد، ومناطقة، وأصوليون، وفلاسفة، وصارت العلاقة بين اللفظ ودلالته موضع مساجلات معمّقة بين الأطراف، والفرق، والجماعات الفكرية والعلمية المختلفة، فقد كان الفيلسوف العربي ابن سينا يرى أنّ «الدلالة بالألفاظ إنّما هي بحسب المشاركة اصطلاحية»[1] وقد أكدّ مبدأ الاصطلاحية هذا الإمام عبد القاهر الجرجاني ذاهباً إلى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة عرفية «وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليه في النطق فقط ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحدّى في نظمه لها ما تحرّاه فلو أنّ واضع اللغة قال: ربض مكان: ضرب، لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد»[2] .

إن دلالة اللفظ المعين على المسمّى المعين ليست نتيجة لمناسبة طبيعية موجبة أنّ يُسمّى الشيء المعين باللفظ المعين، وإنّما تتحدّد هذه الدلالة بالاصطلاح والتعارف الذي يحكمه تقادم الزمن فيرسخه في اذهان النّاس بحيث يبدو اللفظ المعين جزءاً من المسمّى المعين في عالم المسميات، بل يصير اللفظ هو الشيء نفسه، فلا يمكن بعد ذلك زحزحة اللفظ في دلالته على المسمّى . وفي ذلك يقرّر الجرجاني « أنّ هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة مَن يعرف من جانب، وينكر من جانب آخر، وهو أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكنْ لأنْ يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ،

---

(١) الشفاء العبارة: ابن سينا . ص. ٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ص . ٥٧ .

وهذا علم شريف، وأصل عظيم. والدليل على ذلك أنّا إن زعمنا أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنّما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها ؛ لأدّى ذلك إلى مالا يشكّ عاقلٌ في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا لأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنّهم لو لم يكونوا قالو: رجل، وفرس، ودار لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا: فعلَ يفعَلُ، لما كنّا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله ، ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل: لما كنّا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنّا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً، ولا استفهاماً، ولا استثناءً .

وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصوّر إلاّ على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير المعلوم، ولأنّ المواضعة كالاشارة فكما أنّك إذا قلت: خذ ذاك، لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه، ولكن ليعلم أنّه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها، كذلك حكم اللفظ مع ماوضع له. ومَن هذا الذي يشكّ أنّا لم نعرف الرجل، والفرس، والضرب، والقتل إلاّ من أساميها؟ لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل: (زيد) أن تعرف المسمّى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته، أو ذكر لك بصفةٍ »[1] ولهذا ينكر أصحاب هذا الاتجاه مذهب القائلين بوجود علاقة موجبة بين الاسم والمسمّى، لأنّه لو ثبت وجود هذه العلاقة « لاهتدى كلُّ إنسان إلى كلّ لغة، ولما صحَّ وضع اللفظ للضدين ؛ كالقرْءِ

(١) نفسه: ٤٤٣-٤٤٤.

للحيض ، والطهر، والجون للأبيض والأسود، وأجابوا عن أدلة مَن قال بالعلاقة الموجبة بين اللفظ ومعناه بأن التخصيص بارادة الواضع المختار خصوصاً إذا قلنا: الواضع هو اللّه تعالى ؛ فإنّ ذلك كتخصيصه وجود العالم بوقت دون وقت، وأمّا أهل اللغة والعربية فقد كادوا يُطْبِقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني، لكنّ الفرق بين مذهبهم ومذهب عبّاد أنّ عباداً يراها ذاتية موجبة، بخلافهم »[1] ومن العلماء من يرى أنّ المناسبة بين الدال والمدلول متحقّقة، ولكنّها ليست شاملة وعامة. ومن هؤلاء الرازي (ت. ٦٠٦هـ) الذي يقرّر أنّ « دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقة خلافاً لعبّاد ... وقد يتفق في بعض الألفاظ كونه مناسباً لمعناه، مثل تسميتهم القطا بهذا الاسم»[2].

وينبغي ألاّ نتجاوز هذه المجادلة بين العلماء العرب القدامى في العلاقة بين الدال والمدلول من غير أن نعرّج على القاضي عبد الجبار (ت. ٤١٥هـ) صاحب كتاب المغني، فقد حاول الرجل أن يكشف طبيعة العلاقة بينهما مصرحاً باعتباطية هذه العلاقة من خلال فصل عقده في كتابه الشهير تحت عنوان : «في أنّ معاني الأسماء لا تتغير باختلاف الاسماء واللغات» مثبتاً من خلاله «أنّ الاسم في تعلقه بالمسمّى بمنزلة الخبر عن الشيء ، والعلم به، والدلالة عليه، بل هو في ذلك دون مرتبته، فإذا كان العلم والدلالة والخبر لا تؤثر فيما يتعلّق به، فالاسم بأن لا يؤثر

(١) المزهر: ١/٤٧ « بتصرف» .

(٢) المزهر: ١/٤٧ .

فيه أولى»[1]، وإذا كان الاسم لا يؤثر في مسمّاه البتة فلا وجود لعلاقة حتمية موجبة بين الدال والمدلول . وهذا ما ذهب إليه أشهر اللسانيين الغربيين في العصر الحديث إذ يقرّر (فِرديناند دي سوسير) (ت.١٩١٣) « أنّ الرابط الذي يجمع بين الدال والمدلول رابط اعتباطي، أو بعبارة أخرى وبما أننا نعني بكلمة دليل: المجموع الناتج عن الجمع بين الدال والمدلول، يمكننا أن نقول وبصورة أبسط : إنّ الدليل اللغوي اعتباطي وهكذا فإنّ المتصور الذهني (أُختُ) لا تربطه أيّة علاقة داخلية بتتابع الأصوات التالي: الهمزة والضمة والخاء والتاء والتنوين الذي يقوم له دالاً، ومن الممكن أنْ تمثلهُ أيةُ مجموعة أخرى من الأصوات»[2] وإذا كان القول عند سوسير باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول مبنياً على عدم وجود تداع طبيعي بين أصوات الكلمة المعينة في دلالتها على اللفظ المعين، فإن القاضي عبد الجبار يتفرد باستدلال وجيه بناه على رأيه في أن اللغات البشرية تتباين فيها الأسماء للمسمّى الواحد وإن لم يتغير حاله[3]، ويزيد على هذا الاستدلال بعداً لم يلتفت إليه أحد من قبله أو بعده يتحدّد في الألفاظ التي تتشابه أصواتها حيناً وتختلف مدلولاتها «ولذلك قد تتفق حروف الاسمين في اللغتين وإن كان المراد بهما يختلف، فإن مَرْداً – مثلاً – قد يكون من كلام العرب مصدر مَرَدَهُ مرداً، يعني ليّنَهُ، ومن ذلك

---

(١) المغني: ١٧٢/٥ .

(٢) دروس في الألسنية العامة . سوسير ص ١١٢.

(٣) المغني: ١٧٢/٥ .

سمّي الأمرد أمرداً، ومن كلام العجم هو اسم الرجل: – يقولون: مرْد ومَرْدي . أي : الرجل، ورجل – وذلك يكثُر إذا تُتبّع ولذلك يصحّ أن تتغير اللغات بحسب الدواعي والأغراض»[1] ومع اقرار القاضي عبد الجبار باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، فإنه حاول أن يلفت النظر إلى ما تقرّر عند غيره من العلماء العرب من وصل ملحوظ بين اللفظ ودلالته يتركّز بما أطلقوا عليه (القصد)، فالاسم « إنّما يصير اسماً للمسمّى بالقصد، ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسماً له أولى من غيره، وهذا معلوم من حال مَن يريد أن يسمّي الشيء باسم؛ لأنّه إنّما يجعله اسماً بضرب من القصد»[2] .

ومع أنّ (القصد) في تقديرنا رابط طارئ وأجنبي ومصطنع من أهل اللغة، ولا صلة له بين العلاقة القائمة بين الدال والمدلول نجد أنّ القاضي لا يعوّل عليه دائماً ، إذ يحدّده بالنشأة الأولى للغة فقط ومن بعد يتلاشى هذا القصد عن أذهان مستعملي اللغة « فالمواضعة قد سلفت وتقدّمت ، ولا يجوز أن يكون المتكلّم باللغة قاصداً إليها وقد صارت ماضية، إنّما يجب أنّ يكون عالماً بها، ثم يقصد ما علم من الفائدة التي تفيده، إذا تكلّم بها »[3].

وهذا المفهوم الذي قرّره القاضي عبد الجبار، هو نفسه ما يتشبث به بعض المفكرين المعاصرين الأوروبيين من أمثال عالم الاجتماع المعروف: (شتراوس) الذي

---

(١) نفسه : ١٧٢/٥ .

(٢) نفسه : ١٦٠/٥ .

(٣) نفسه : ١٧/٧ .

يرى « أنَّ الدليل اللساني اعتباطي وقبلي، وليس من بعد»[1]، والزمن والاستعمال هما اللذان يكسبان العلاقة بين الدال والمدلول عنصر الثبات، والرسوخ، واللزوم، بما يجعلها عصيّة على التفكيك، والانفصام وإنْ كانت اللغة متغيّره، والألفاظ مستجدة دائماً، ولا يُضر اللغة أن تتغيّر بنيات فيها ودلالات؛ لأنّ اللغة ثابت ومتغير، ومتغير وثابت، والذي يحكم هذا التغيّر والثبات هو الاعتباط القائم بين الدال بوصفه صوتاً لغوياً، والمدلول بوصفه شيئاً في العالم الخارجي، وليس بين الأبنية ودلالاتها.

وممّا يجب تأكيده في العلاقة بين الدال والمدلول زيادة على ما ذكرناه من مفاهيم ورؤى لبعض أشهر علمائنا القدامى وغيرهم من الأجانب جملةً من الحقائق:

أولها:

أنّ هذه القضية مرتبطة أساساً بالجدل الموغل في القدم الذي دار بين العلماء والمفكرين حول النشأة الأولى للغات البشرية، وما قيل بشأن ذلك من نظريات كثيرة يرى بعضها أنّ اللغة إلهام وهبة من الله ، أو أنّها (تواضع واصطلاح من الناطقين أنفسهم، أو أنّها (غريزة كلامية) زوّد بها الإنسان في الأصل للتعبير عن مدركاته الحسية والمعنوية بكلمات خاصة، أو أنها (محاكاة) الإنسان لأصوات الطبيعة، وأصوات الحيوان ، والأحداث، وقيلت نظريات أخرى ناهزت الثلاثين . وكان للعلماء العرب القدامى قول في أبرز هذه النظريات: الالهام/ والاصطلاح/ والمحاكاة خاصة[2].

---

(١) مبادئ في علم الدلالة: ص ٨٢ .

(٢) تنظر تفاصيل ذلك في : الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها : ص ٤١–٦٨ .

وثانيها:

أنّ هذه القضية مرتبطة أيضاً بما يُسمى بنظرية (المجالات اللغوية) التي تتحدّد بوجود المشترك اللفظي، والترادف، والتضاد، والتقابل، ومن الطبيعي أنّ الذين ينكرون وجود الترادف مثلاً لا يسلمون بأيّة علاقة موجبة بين الدال والمدلول، لو شاءوا النظر الى تلك العلاقة من خلال الترادف أو أيّ مجال آخر من مجالات اللغوية. وفي المقابل نجد أنّ الأخذ بمبدأ العلاقة الحتمية الموجبة بين الدال والمدلول يلغي مبدأ تعدّد الدلالة للفظ الواحد، فلا يمكن في دلالة نفسية ، أو ايحائية، إذا سلمنا بالعلاقة بين الدال بوصفه صوتاً ، وما يدلّ عليه في العالم الخارجي ، وان كان بعض العلماء العرب القدامى قد تحدّثوا في ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة . ولا سيما في الدلالات العقلية ، وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ، فيتم انتقال الذهن من مدلول أول الى مدلول ثان لمناسبة بين المدلولين فيكون المجاز وبهذا المعنى كان البيان عندهم . بحثاً في تعلّق مدلول أصلي بمدلول مجازي أو في « اعتبار الملازمات بين المعاني » أو بحثاً في معنى المعنى[1] .

وثالثها:

أنّه لم يغب عن بال العلماء القدامى ما جاء به بعض الباحثين المحدثين

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم . السكاكي ١٤١، ونهاية الايجاز في دراية الاعجاز: فخر الدين الرازي : ص ٨٨ والمعنى والتوافق: ص ٤٢ .

الأجانب من النظر إلى جدلية الدال والمدلول لا بوصفها ثنائية ذات بعدين كما مرّ، وإنما بوصفها ثالوثاً قائماً على :

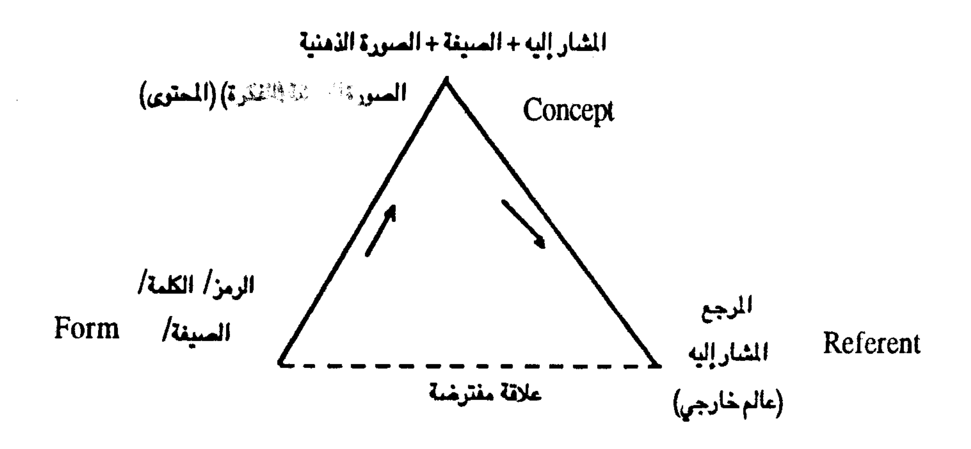
المعنى + اللفظ + الشيء في العالم الخارجي.

على رأي (ستيفن أولمان)

أو قائماً على :

المشار اليه + الصيغة + الصورة الذهنية .

على رأي الباحثين : (أوكدن وريتشارد)[1].



---

(١) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان . ص ٧١. the meaning of meaning ricnaras and ogden. p. 79 و مدخل الى علم اللغة . د. محمود فهمي حجازي . ص . ١٤١ .

فالكلمة تثير في العقل صورة ذهنية تشير إلى ماهية خارجية. وهذا يعني أن دلالة الكلمة هي الصور الذهنية للشيء الذي تشير اليه، وهذه الصورة الذهنية قد تختلف من إنسان إلى آخر ، ومن بيئة اجتماعية، أو ثقافية، أو اقتصادية إلى أخرى، فالصور الذهنية للمجال مثلاً تختلف من شخص إلى آخر، وقد تختلف من مجتمع إلى آخر، وعلاوة على ذلك هناك كلمات لها معنى، ولكن ليس لها صور ذهنية تقابل شيئاً ملموساً أو محسوساً من نحو الكلمات : يحبّ ، يشعر ، فضيلة، نخوة ، حقد، فرح ، وغيرها من الكلمات المجردة « وهذا يعني أنّ مساواة المعنى بالصور الذهنية لا تكفي دائماً لتحديد المقصود من المعنى »[1] بما يدعونا إلى الاستناد إلى السياق الذي تستعمل فيه الكلمة .

وهذا التصوّر الثلاثي للعلاقة بين الدال والمدلول لم يغب عن العلماء العرب القدامى ، فقد ذهب الفخر الرازي (ت. ٦٠٦هـ) أنّ « اللفظ لا يتغيّر بحسب تغيّر الصورة في الذهن، فإنّ مَن رأى شبحاً من بعيد وظنّه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر، وعلى هذا المفهوم يرى الرازي أنّ العلاقة غير مباشرة بين اللفظ والماهية الخارجية، ولكنّ العلاقة مباشرة بين اللفظ والصورة الذهنية ، وهذه فكرة تحمل نواة الثالوث الدلالي (The Semiotic Triangle) عند : ريشاردز وأوجد»[2].

وكان ابن سينا (ت. ٤٢٨هـ) يقول : « إنّ معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا

---

(١) مقدمة في اللغويات المعاصرة . د. شحدة فارع وزملاؤه: ص ١٨٠-١٨١ «بتصرف» .

(٢) مدخل إلى علم اللغة: حجازي . ص.١٤١ .

ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه»[1] على إظهار المفاهيم والتصورات الكامنة فيه .

وربما يكون الفارابي (ت. ٣٢٩هـ) أكثر وضوحاً في بيان هذه العلاقة الثلاثية حين يقرر « أنّ الألفاظ تدلّ أولاً على أمور في العقل من حيث هي معقول، وحدَث للعقل فيها فعل خاص، لكونها أقرب الى المحسوس، ولذلك كان يدلّ عليها بإشارات أو بأصوات»[2] .

والفارابي لا يعني بالناحية المادية للألفاظ بقدر عنايته بالناحية الصورية وقواعد الارتباط الصوري بين المعنى وغيره من المعاني التي تكون الألفاظ صورها المنطوقة و لذلك يقول : « ونحن إذا قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ ، فإنّما نقصد المعاني التي تدلّ عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، من قبل أنّه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة »[3] ويقول في سياق آخر « إنّ النطق هو القول الخارج بالصوت وهو الذي يكون عبارة اللسان عما في (الضمير) ، وهو أيضاً القول المركوز في النفس وهو (المعقولات) التي تدلّ عليها الألفاظ »[4].

---

(١) الشفاء: ابن سينا ص .٤ .

(٢) الحروف: الفارابي: ص. ٧٣-٧٤ .

(٣) الألفاظ المستعملة : الفارابي . ص . ٤١-٤٢ .

(٤) إحصاء العلوم : الفارابي . ص ٥٩ .

وقد أوجز حازم القرطاجني (ت. ٦٨٤ هـ) فأوضح وأبان بقوله : «إنّ المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن المعاني الموجودة في الأعيان »[١].

وقد يكون الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦هـ) قد تأمّل ما تقدّم فصاغ تعريفه للمعنى بثلاث كلمات لا غير إذ يقول إنّ المعنى : « ما يقصد بشيء »[٢] أمّا المعاني عنده فهي : « الصور الذهنية من حيث إنّه وضع بازائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تحصل من اللفظ سميت مفهوماً ، ومن حيث إنّه مقول في جواب ما هو، سميّت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سُمّيت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سُمّيت هوية»[٣].

ومن هذا الحدّ الشامل للمعنى يكون الجرجاني أكثر وضوحاً في بيان الثالوث الدلالي الذي سمي باسم (أوجدن وريتشاردز) من خلال كتابهما: معنى المعنى، فاللفظ بوصفه رمزاً يمثل (الدال) .

وأنّ الصورة الذهنية هي المرجع أو الشيء المدلول عليه، أو الماهية في العالم الخارجي والرابط بينهما في تحصيل الدلالة هو الفكرة المقصودة التي تحيل العقل إلى معرفة هوية الشيء المقصود باللفظ بذاته دون انزياح إلى شيء آخر موجود في الخارج .

---

(١) منهاج البلغاء: القرطاجني : ص . ٩-١٠ .

(٢) التعريفات : ص . ١٨٥ .

(٣) نفسه: ص. ١٨٤-١٨٥ .

وإذا كان (سوسير) قد شبّه العلاقة بين الدال والمدلول بالورقة، وجهها الأوّل هو الصوت، والثاني هو الفكر، ومثلما لا نستطيع أنْ نفصل وجهي الورقة الواحدة، فإننا لا نستطيع أن نعزل الصوت اللغوي عند اطلاقه عن المتصوّر الذهني له، وهذا الذي يراه سوسير ينطبق في الدرجة الأولى على الرمز اللغوي والجانب الإعباطي بينه وبين دلالته، وليس على الرمز اللغوي في حدّ ذاته، وإنّما انطباقه على هذا العنصر، أو ذاك من الواقع، فالعلاقة المتعسّفة الطارئة في اللغة علاقة الرمز بالشيء. وليس علاقة الرمز بالتصوّر الذهني، وربّما كان الشريف الجرجاني في حدّه للمعاني أكثر قرباً ممّا جاء به سوسير، وغيره، أو أنّه مطابق له، وسابق عليه[1].

---

(١) ينظر: نظرية البنائية في النقد الأدبي. د. صلاح فضل ص ٢٩ والأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها: ص. ٢٣٢-٢٣٣ .

المبحث الثاني
أنواع الدلالة

للعلماء العرب القدامى لغويين ومفسّرين وبلاغيين وأدباء ومناطقة وأصوليين، وفلاسفة، بحوث مستفيضة في العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها، يمكن لمن يتفحصها أن يقف على أكثر من مشرب من مشارب علم الدلالة المعاصر، وقد كنّا لفتنا النظر إلى طبيعة الدرس الذي قام به أولئك العلماء للعلاقة بين الدال بوصفه صوتاً لغوياً ، والمدلول بوصفه عالماً خارجياً تسَمّيه الألفاظ ، وترمز ، وتصل بنا إليه.

أمّا فيما يخصّ العلاقة بين اللفظ ودلالته من حيث تعدّد المعنى وتنوّعه على وفق الكلام الذي نقوله، فإنّ علماءنا قد درسوا معنى اللفظ في علاقته بمسمّاه من جهة ، وعالجوا هذا اللفظ من خلال ما يتضمن ذلك المسمّى من معنى يحدّد أبعاد الشيء المدلول عليه بالرمز اللغوي وفي عالم التصور الذي ثبت عند أهل اللغة المعينة ثبوتاً لا يحمل أيّ ملمح دلالي آخر، ولانزاح إلى دلالات إضافية، أو إيحائية، أو نفسية أخرى .

ففيما يخصُّ – علاقة اللفظ المركزية بمسمّاه نجد دلالة (المطابقة) كدلالة كلمات من نحو : إنسان ، وفرس ، وبحر، وطيارة ، على هذه المسميات المخصوصة في عالمنا الخارجي كما نراها ونحسُّها.

وفيما يتعلق – بعلاقة اللفظ بما يتضمّنه من ملامح دلالية أخرى نجد دلال الإيحاء ، أو الاضافة، أو (التضمن) ، أو (اللزوم) كدلالة لفظ (الإنسان) على

معنى الانساني، وكدلالة (الفرس) على معنى الحيوانية وهكذا كلُّ لفظ يدلّ على مسمّاه، ومن يستتبع هذا من دلالة على الصفات الملازمة للمسمّى كلها، أو بعضها كما سنرى لاحقاً .

إن دراسة العلاقة بين اللفظ والمعنى من دلالة الأوّل على المسمّى قد هيّأت للعلماء العرب ميداناً رحباً تناولوا فيه أنواع الدلالة بحسب توجهاتهم العلمية أو المعرفية المختلفة، فوجدنا في التراث العربي تقسيم لإنواع الدلالة عند اللغويين والبلاغيين وغيرهم يختلف عن تقسيم المناطقة والأصوليين، والفلاسفة من حيث المصطلحات المستعملة، والترتيب المعتمد فهناك أنواع أو (أصناف) أو (أقسام) أو (وجوه) للدلالة ، وهناك دلالة معجمية سميت عند بعضهم بالدلالة (المركيزية) أو (المعنى الأساسي) أو (المعنى القاعدي) وهناك الدلالة السياقية ، أو الهامشية ، أو الانفعالية أو غير ذلك من التسميات التي يمكن ردّها الى اثنتين : دلالة حقيقية ، ودلالة مجازية على وفق ما جاء عن علمائنا الأقدمين .

أمّا من حيث المفاهيم، والرؤى المطروحة فقد لا نجد اختلافاً واسعاً بين أولئك العلماء، ولذا سنقف على أنواع الدلالة من خلال تقسيمين:

الأوّل:

تقسيم أهل اللغة والبلاغة ومعهم المفسّرون والأدباء والنقاد .

والثاني:

تقسيم أهل الأصول والمنطق والفلسفة .

وقبل تفصيل القول في ذلك لا بدَّ من التأكيد على أمرين :

الأوّل :

أنّ العلماء العرب القدامى على اختلاف مشاربهم المعرفية، ومناهجهم العلمية قد أكّدوا أنّ للمعاني أنواعاً تتصل بحكمها، وترتبط بدلالتها، لأنّ حكم المعاني عندهم « خلاف حكم الألفاظ؛ لأنّ المعاني مبسوطة إلى غير غاية وممتدّة إلى غير نهاية ، وأسماء المعاني مقصورة محصّلة محدودة »[1].

فالمعاني واسعة وهي أكثر من أن نحيط بها، والألفاظ محدودة مهما كثرت في اللغة، ومع ذلك فإنّ المعاني مرتبطة ارتباط الروح الجسد على الرغم من اختلاف حكم كلّ منهما في الاستعمال .

والثاني:

إنّهم قسّموا المعاني من حيث قوّتها وضعفها في الاستعمال على ثلاث مراتب أولها:

أنهم وضعوا المعنى اللفظي في المرتبة الأولى، لكونه أقوى الدلالات التي تتعلق بالكلام، وبمجال الألفاظ المستعملة في التواصل بين الناطقين منذ النشأة الأولى للغة المعينة.

وثانيها:

أنّهم وضعوا المعنى الصناعي في المرتبة الثانية ؛ لكونه يحمل إلى الذهن صورة اللفظ ، ويكسبه دلالة نطقه، ويميّزه عمّا عداه ، لارتباط معناه بأمور العقل

---

(١) البيان والتبيين : الجاحظ ٧٦/١ .

والصناعة في استعمال الألفاظ[1].

وثالثها:

أنّهم وضعوا المعنى المعنوي، أو الدلالة المعنوية في المرتبة الثالثة لارتباط مجالها بمعاني الكلام، وبوجوه استعماله.

وقد اتّصلت هذه الوجوه في المعاني بدورها بثلاثة أوجه أيضاً[2]:

الأوّل:

اشترط فيه أن يكون المعنى مستقلاً بالمفهومية ، بحيث لا يحتاج في دلالته إلى شيء آخر يوضّح هذه الدلالة بكلّ حيثياتها، ومن هذا دلالة الفعل على الحدث المعين، وعلى الزمان المعين. وهذه الدلالة تكمن بداهة في كلّ فعل من الأفعال الموجودة في اللغة المعينة .

والثاني:

تقع عليه في علاقة اللفظ بمسمّاه، حيث يكون هناك اتحاد بين اللفظ والدلالة، فاللفظ المعين يؤدّي المعنى المعين من غير زيادة أو نقصان كدلالة (إنسان) على معنى (الإنسانية) وكدلالة (الرجل) على معنى الرجولة . وفي هذا نلمس معنى الاحاطة والشمول .

---

(١) ينظر: الخصائص : /٩٨ .

(٢) ينظر: الطراز: يحيى بن حمزة : ص . ٤٠ -٤٢ .

والثالث:

ما يترجّح منه معنى معيّنٌ دون غيره في الاستعمال، وهذا ما نألفه عبر السياق الذي تُستعمل فيه اللغة ومن طبيعة التركيب الذي تُسبك فيه الألفاظ، فشتان ما بين دلال (جناح) في قولنا:

- وصل على جناح السرعة .

وقولنا: - جناح الصقر مكسور.

أو : فلان مقصوص الجناح .

وشتان ما بين دلالة: اندلعت الحرب ، والحرب اندلعت، واندلعت حربٌ .

إذ نستند في بيان دلالة كلّ تركيب من هذه التراكيب إلى الكيفية التي يتمّ بها ترتيب مكونات كلّ منها أفقياً، وموقع كلّ كلمة داخل هذا الترتيب من حيث التقديم، أو التأخير ، أو التعريف والتنكير ، وقد بيّنا سابقاً أنّ النحو العربي قد مزج بين طبيعة النظم والدلالة المرادة، بحيث أصبح الدرس النحوي عند العرب منذ نشأته الأولى وثيق الصلة بالدلالة ، وكلّ فصل بين النحو والدلالة تفريغ للنحو من أبرز غاياته وأهدافه ونعني بها الدلالة ، فالألفاظ وإنْ وُضعت لتسمية الأشياء في العالم الخارجي لكنها لا تقف عند تعيين ما هو ملحوظ بذاته ، وإنّما تعدّت ذلك إلى تحريك الصور الذهنية الكامنة في النفوس ، وهذا لا يتمّ إلاّ على وفق ترتيب خاص، ونسق محدّد ، يمنح الألفاظ الحركة ، والايقاع والإيحاء مثلما يمنحها الدلالة المرادة.

وهكذا كان اللغويون ، والنحويون ، والمفسرون ، والبلاغيون ، والأدباء العرب ينظرون دلالة الكلمة من خلال النظم الذي ترد فيه ، وهذا ما فعله معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)

في (مجاز القرآن)، وسيبويه في تقسيمه الكلام إلى مستقيم ، ومحال، وحسن ، وقبيح ، وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) في الصناعتين وهو يتحدّث عن الاضمار عى شريطة التفسير، وغير هؤلاء كثيرون ممّن صار بجهودهم كلُّ بحث في النحو واللغة . بحثاً في الدلالة .

أنواع الدلالة بحسب التقسيم الأوّل :

تشعّبت أنواع الدلالة عند اللغويين والبلاغيين والمفسّرين والأدباء العرب القدامى ، وقد سمّوا بعض هذه الأنواع باسماء ومصطلحات مخصوصة ، ولحظوا بعضها من غير أن يصطلحوا عليه ، كما هو الحال عند الدلاليين المعاصرين الذي كثرت عندهم أنواع الدلالة ومصطلحات بما يطول مقام بيانه مفصّلاً ، فقد صرنا نسمع بالدلالة المعجمية، والمركزية ، والأساسية، والتصورية، والادراكية، والاضافية، والعرضية، والثانوية، والتضمنية، والاسلوبية، والنفسية ، والايحائية، والسياقية وغير ذلك من المصطلحات[1] التي يمكن تضييق دوائرها، وادخال بعضها في بعض طلباً للبيان والاختصار . ومن أهم ما عُرف في تراث الأقدمين من هذه الأنواع نذكر الآتي :

١- الدلالة المعجمية :

وتُمثّل وحدانية المعنى ، وثبوت العلاقة بين الكلمة (الدال) والمسمّى بها

---

(١) ينظر: علم الدلالة : د . أحمد مختار عمر: ص . ٣٦ وما بعدها. وعلم الدلالة دراسة وتطبيقاً . د. نور الهدى لوشن: ص . ٣٨-٣٩ .

(المدلول) فكل لفظ يقابله معنى مركزي ، أو مسمّى ثابت في المحيط الخارجي ، فلكل كلمة مدلول موجود في حياتنا تشير إليه هذه الكلمة وتعيّنهُ ، وبها تتمّ عملية التواصل اللغوي بين الناس في حدودها وامكاناتها ، وأغراضها الدنيا . وقد قال بهذه الدلالة علماؤنا القدامى منذ بداية البحث اللغوي عندهم ، وبنوا أغلب معاجمهم في ضوئها ثم صارت هذه الدلالة نظرية خاصة من نظريات المعنى عند المحدثين أطلقوا عليها نظرية (مساواة معنى الكلمة بمدلولها)[1] (Denotationl Theory of Meaning) فمعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية هو الشيء الذي تشير إليه في واقع الحال وكما هو في العالم الخارجي ، وبهذا المفهوم نعود إلى النشأة الأولى للغات حين كانت الكلمة ذات مدلول فعلي ، واقعي ، نراه ونحسّه في حياتنا كدلال كلمات من نحو: رز ، بادية ، صحراء ، تمر ، نخلة ، جمل ، وغير ذلك من الكلمات ذات العلاقة الثابتة بمدلولاتها .

وفي هذا المجال لحظ العلماء العرب القدامى جملة من الأصول التي تعدُّ سبقاً في المفاهيم والطروحات التي توسّع في بحثها ، وتقنينها نظرياً ، والاصطلاح عليها علماء الدلالة المحدثون، ومن هذه الأمور نذكر الآتي :

أولاً :

التفات علمائنا القدامى إلى أنّ الدلالة المعجمية ، أو المركزية أكثر ما تكون في أسماء الألقاب المحضة، والمصطلحات ، وغير ذلك من الألفاظ التي لا تحمل إلاّ

---

(١) ينظر: مقدّمة في اللغويات المعاصرة : ص. ١٧٨ .

دلالة تعريف محض واحد . وقد وقف علماء الأصول عند هذه المسألة طويلاً كما سنرى لاحقاً .

أمّا المفسّرون فقد جعلوا هذه الدلالة على كلّ كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجّور فيها، والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه ، والدالة على أسمائه وصفاته من نحو قوله تعالى: ﴿هو اللهُ لا إلهَ إلاّ هو عالمُ الغيب والشهادة ..﴾ من سورة الحشر/٢٢ وقوله تعالى: ﴿أفرأيتمُ ما تُمنّون﴾ من سورة الواقعة / ٥٨ ﴿ أفرأيتم ما تحرثُون﴾ من سورة الواقعة /٦٣ ﴿أفرأيتمُ الماءَ الذي تشربون﴾ من سورة الواقعة /٦٨ ﴿أفرأيتمُ النّارَ التي تُورُون﴾ من سورة الواقعة /٧١ . ومن هذا عندهم الآيات التي لم تُنسخ ، وهي كالآيات المحكمة ، والآيات المشتملة، ولا تقديم فيه ولا تأخير .[1]

ثانياً :

إنّ الدلالة المعجمية ، وإنْ مثّلتْ «الناحية الجامدة السكونية من اللغة »[2] إلا أنّ كثيراً من الألفاظ ما يكون عاماً، متعدّد الدلالة ، بمعنى أنّه على الرغم من كونه كان معنى مطلقاً عائماً لا تتحدّد دلالته أحياناً إلاّ من خلال الكلام الذي يرد فيه . أقول على الرغم من هذا اختلف علماؤنا في بيان دلالة كثير من هذه الألفاظ على آراء شتى ، ولهذا وجدنا بين أيدينا عشرات الكتب بل مئات فيما عرف بـ (كتب

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/٢٥٤ -٢٥٥ .

(٢) ينظر: من أسرار اللغة . ابراهيم أنيس . ص . ٢٩ .

غريب القرآن) أو (اللغات في القرآن) ، أو (لغات القرآن) ، أو (غريب الحديث) تناولت بالتفسير والتأويل شرح معاني بعض الكلمات الواردة في القرآن الكريم ، أو الحديث النبوي الشريف ممّا ظنّ أنّه بعيد الدلالة ، لم يؤلف عندهم استعماله في الدلالة التي استعمل فيها في القرآن الكريم[1].

من ذلك نذكر اختلافهم في دلالة (كثب) في قوله تعالى: ﴿يومَ ترجفُ الأرضُ والجبال وكانت الجبال كثيباً مهيلا﴾ من سورة المزمل /١٤ .

فقد قيل: كانت الجبال رماداً سائلاً متناثراً .[2]

وقيل: أي رملاً متراكماً .[3]

وقيل: الكثيب الرمل المستطيل المحدودب .[4]

وفسّرها آخرون بأنّها تصير من شدّة رجفتها كالرمل المجتمع المنثور[5] وقد يمتّد الأمر في تأويل بعض المفردات إلى القول بدلالات تُعدُّ من غرائب التفسير،

---

(١) من أشهر ماوصل إلينا من هذه الكتب (تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة (ت.٢٧٦ هـ) ، و (المفردات في غريب القرآن) للراغب الاصفهاني (ت . ٥٠٢هـ) ، ويمكن ادخال كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة ويعدّ كتاب (النهاية في غريب الحديث) لابن الجزري (ت. ٦٠٦ هـ) خلاصة وافية لجهود العلماء الذين سبقوا ابن الجزري في التصنيف في غريب الحديث .

(٢) جامع البيان : ١٣٦/٢٩ .

(٣) مفردات غريب القرآن: مادة (كثب) ص. ٤٢٦ .

(٤) لسان العرب . مادة (كثب) ٧٠٣/١ .

(٥) ينظر : الكشاف : ٩٤١/٤. والبحر المحيط: ٣٦٤/٨ .

مثلما هو الحال في كتاب (مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الاصفهاني إذ ذكر فيها كثيراً من الدلالات لبعض الألفاظ التي لا ترد عند غيره من المعجميين والمفسرين، ممّا عُدّ من غرائب التفسير عند بعض الباحثين الفضلاء المعاصرين[1].

وقد أشاد الإمام جلال الدين السيوطي في (الاتقان في علوم القرآن) إلى أنّ بعض العلماء قد ألفوا في غرائب التفسير كتباً ومن هؤلاء (محمد بن حمزة الكرماني) في كتابه الموسوم بـ (العجائب والغرائب) « ضمّنه أقوالاً ذكرت في معاني الآيات بنكرة لا يحلّ الاعتماد عليها، ولا ذكرها إلاّ للتحذير منها »[2]. من ذلك تفسير بعضهم لقوله تعالى على لسان إبراهيم - عليه السلام - ﴿ولكنْ ليطمئن قلبي﴾ من سورة البقرة/٢٦ أنّ المقصود بـ (قلبي) صديق لإبراهيم وصفه بأنّه قلبه، أي : ليسكن هذا الصديق إلى هذه المشاهدة التي رآها عياناً[3].

ومن ذلك قول مَن قال في قوله تعالى: ﴿ربّنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به﴾ من سورة البقرة /٨٦ . أنّ (الطاقة) هو : الحبّ العشق[4]، وممّا جاء به الراغب الاصفهاني من غرائب التفسير قوله في تفسير (أسرى) من قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾ من سورة الإسراء أنّ اسرى ليست من لفظ : سرى

---

(١) ينظر: غرائب التفسير في مفردات ألفاظ القرآن. د. شايع الأسمري ص. ٢٣١ وما بعدها .

(٢) الإتقان في علوم القرآن . السيوطي: ٥٢٧/٢ .

(٣) ينظر: نفسه .

(٤) مفردات ألفاظ القرآن : للراغب ص . ٤٠٨-٤٠٩ « سرى »

يسري، وإنّما هي من السّرا، وهي أرض واسعة، وأصله من الواو ... فأسرى نحو: أجيلْ وأتهم ، وقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾ أي: ذهب به في سراه من الأرض، وسراة كلّ شي أعلاه، ومنه سراة النهار أي : ارتفاعه[1] . « وما قاله الإمام الراغب من أنّ سراة كلّ شيء أعلاه هو معنى صحيح وارد في لغة العرب، لكن لا ينطبق على الآية إلاّ بتكلّف يجعله في عداد غرائب التفسير، والمعروف في الإسراء والسري أنّه سير الليل » ومن ذلك تفسير الراغب الاصفهاني لكلمة (غوى) في قوله تعالى ﴿وعصى أدمُ ربَّهُ فغوى﴾ من سورة طه/١٢١.

أنّها بمعنى: جهل ، وقيل: معناه خاب، نحو قول الشاعر المرقش

فمن يلق خيراً يحمد الناس أمَره

ومَن يغو لا يعدم على الغيّ لائما

وقيل : معنى غوى: فسد عيشه .[2]

و« كل هذه المعاني من غرائب التفسير، لبعدها عن ظاهر لفظ (غوى) الذي يناسبه معنى : فعل مالم يكن له فعله ، أو: ظلَّ حيث طلب الخلد والملك باكل ما نهي عن أكله. ذلك ما عليه أكثر المفسرين .[3]

---

(١) غرائب التفسير في مفردات القرآن الكريم . ص. ٢٧٤ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ومفردات ألفاظ القرآن . ص. ٦٢٠ (غوى).

(٣) ينظر : جامع البيان : ٨/ ٣٨٨ . و: غرائب التفسير في كتاب مفردات القرآن : ص ٢٨٨ .

ثالثاً :

أدرك علماؤنا الأوائل أثر المعنى المعجمي في توجيه المعنى النّحوي ، ومن ثم المعنى الدلالي للتركيب . وذلك بوصف المعاني النحوية من فاعلية، ومفعولية وحالية ، وإخراجية ، وتمييزية، وغير ذلك من وسائل التخصيص في الجملة العربية ممّا اطلقوا عليه متمّمات الإسناد، أو قيود الإسناد، وقد حدّدوا كلّ هذه القيود بضوابط، ومواقع معينة حتى تؤدي دورها في بيان المعنى المراد على الوجه الدلالي الأكمل الذي لا يعتريه غموض ، أو لبس ، وكانت الحركات الإعرابية قرائن دلالية حاسمة في بيان المعاني المختلفة التي تتوارد على الألفاظ على وفق ما تأتي فيه من التركيب المعين فالأسماء على ما يقول الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) « لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني »[1] فإن غابت الحركات الإعرابية عن الأسماء التجأنا إلى الرتب لبيان أمر الفاعل من المفعول . أو من غيره، فكلُّ لفظ داخل التركيب يجري على وفق نظم خاص من خلال تعليق هذا بذاك من الألفاظ، فالمنشئ هو الذي « يعتمد الى اسم فيجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو يعمد الى اسمين فيجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو يتبع الاسم اسماً على أن يكون التالي صفة للأوّل، أو

---

(١) الإيضاح. الزجاجي: ص. ٦٩ . وينظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية . أسامة كامل جرادات ص ٣٠

تاكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة، أو حالاً ، أو تمييزاً في كلام هو لإثبات معنى .. »[1].

٢- الدلالة المجازية:

يُعدّ المجاز من أكثر وسائل التطور الدلالي لمفردات اللغة، إذ يعمل على نقل الكلمة من دلالة إلى أخرى ، ومن معنى حقيقي إلى معنى مجازي، وهو أيضاً وسيلة من وسائل النمو اللغوي ، والتوالد الدلالي، ولمّا كان المجاز يُستمد من أنوا ع المعاني بوصفه أحد المستلزمات الأساسية لأية دراسة دلالية للغة المعينة ألفاظاً وتراكيبا آثرنا لفت النظر إليه بوصفه نوعاً من أنواع الدلالة يمكن له هو والدلالة السياقية الآتية، أن يستوعبا كلّ ما يتحدّث فيه بفصل المحدثين من أنوا ع الدلالات كالدلالة الاضافي (الثانوية) التضمنية[2] والدلالة الإشارية أو المعنى الإشاري[3] والدلالة

---

(١) دلائل الإعجاز : ص. ٦٢ .

(٢) يقصدون بها ما تتضمّنه الكلمة من دلالات عرضية أُخرى زيادة على دلالتها المعجمية، إذ تستدعي الكلمة المعينة في أذهاننا أحيانا معان (ثانوية) تبعاً لتجاربنا الحياتية، وثقافتنا الاجتماعية وهذه الدلالة تنطلق أساساً من الدلالة المعجمية ليعمل المجاز ، أو السياق الثقافي، أو الاجتماعي على جعلها تحمل دلالة إضافية فردية وذاتية ، فكلمة (بحر) تعني البحر نفسه ، وقد تعني : الكريم من الناس . وكلمة (يهودي) تعني الشخص الذي ينتمي إلى الديانة اليهودية، وقد تعني الشخص البخيل الماكر المخادع . وينظر : علم الدلالة . د. أحمد مختار عمر ص . ٣٧ .

(٣) المعنى الإشاري ostensive meaning. وهو ما يمكن ايضاحه بالإشارة الى الشيء المدلول عليه طلباً لإيضاح المعنى ، ولا بّد للشيء المشار اليه أن يكون مادة ، وقد يرفق في المعاجم بالصور . كنحو: تل/ جبل/ غابة .

النفسية[1] ، والدلالة الإيحائية[2] ، والدلالة الأسلوبية[3] وإذا كانت (الحقيقة) أصل في الاستعمال اللغوي فإنّ المجاز خروج عن هذا الأصل، وانتقال في دلالة الكلمة المعينة من مساحة دلالية محدّدة، إلى مساحة أخرى، بقصد، أو بغيره لعلاقة بين الدلالتين يحدّدها علماء البلاغة بالمشابهة مُمثلة بالاستعارة، أو بالمجاز المرسل بعلاقاته الكثيرة من سببيّة ومسببيّة، ومجاورة ، وجزئية ، وكليّة واعتبار ما كان، واعتبار ماسيكون، وبالكناية وعلاقتها اللزوم، وعلاقتي التعميم والتخصيص ، وغير ذلك .

---

(١) الدلالة النفسية دلالة فردية ذاتية تكمن في أحاديثنا اليومية، أو فيما ينتجه الشعراء والأدباء، إذ قد تكون الكلمة المعينة عند شاعر معين أو متحدّث معين تدلّ على معنى ذاتي يعكس الحالة النفسية التي عليها الشخص المتحدث، كدلالة: الرحيل، أو السفر على الموت، وكدلالة النار على الثورة .

(٢) يقصد بها تلك الكلمات التي تمتلك مقدرة خاصة على الإيحاء بسبب شفافيتها، وتعمل مؤثرات معينة على بيان هذه الدلالة منها: الطبيعة الصوتية للكلمة. فإذا قلنا: صليل . أوحت لنا بالسيف وإذا قلنا: صهيل أوحت لنا بالخيل، ومنها: البنية الصرفية للكلمة ، ومنها التأثير المجازي، وهو الذي يدعونا الى عدّ هذه الدلالة وغيرها ضمن الدلالة المجازية ، أو السياقية .

(٣) وهذه الدلالة يحدّدها السياق أو المقام الذي تجري فيه العملية اللغوية، ولذلك تكون الدلالة الأسلوبية رهينة مساحة جغرافية محدّدة، وبمجموعة ناطقة معينة، وبدرجة الثقافة، والمستوى الاجتماعي لدى مستعملي اللغة . وهذه الدلالة تباشر، أو يمكن أن تدخل ضمن الدلالة السياقية ممّا سنتحدث فيه.

وعلى هذا يمكن عدّ الدلالة على ثلاثة أنواع فقط هي:

- الدلالة المعجمية .
- والدلالة المجازية .
- والدلالة السياقية .

ومن المعروف أنّ للعلماء العرب القدامى حديثاً مسهباً في الدلالة الحقيقية والدلالة المجازية ، وعندهم أن الدلالة الحقيقية دلالة أصلية تمثّل الوضع الأوّل للكلمة ويقابلها من دلالة، أمّا المجاز فقد أرادوا به « كلّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأوّل »[1].

أو أنّه كلمة تدلّ على غير ما وضعت له في أصلها[2] فللعرب منذ القديم «أمثال واشتقاقات وأبنية ، وموضعُ كلام يدلُّ عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك الألفاظ مواضع أُخر، ولها حينئذ دلالات أُخر، فمَن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنّة، والشاهد والمثل »[3] وإنما يقع المجاز عند العلماء العرب « ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: وهي الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عُدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة»[4] وهنا لا بدَّ لنا من تثبيت حقيقتين:

أولهما:

أنَّ أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت. ٢١٠ هـ) يُعدُّ في نظرنا أوّل من استعمل كلمة (مجاز) إذ جعلها مطلعاً لعنوان كتابه الشهير (مجاز القرآن)، ولكنّه مع هذا لم يقصد بالمجاز دلالة تقابل الحقيقة، وإنّما قصد به ما يعبّر عن الآية لتدلّ على

---

(١) أسرار البلاغة. للإمام عبد القاهر الجرجاني: ص ٣٩٨ .

(٢) الطراز: ٦٦/١، وينظر: المثل السائر: ٥٨/١ .

(٣) الحيوان: للجاحظ . ١٥٣/١-١٥٤ . والقول للأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت. ٢١٦هـ) .

(٤) الخصائص : ٤٤٢/٢ .

كلّ ما تجوّز فيه، وخرج عن المعنى الأصلي للكلم، وليس شرطاً والحال هذا أن تخرج الكلمة من الحقيقة إلى المجاز، وإنّما قد تخرج من دلالة معروفة في لغة العرب قبل نزول القرآن إلى دلالة جديدة ومعنى آخر[1].

وثانيهما:

أنّ العلماء العرب قد اختلفوا في حقيقة المجاز من حيث وجوده أو عدم وجوده في اللغة، فمن قائل إنّ أكثر اللغة مجاز لا حقيقة[2] ولهذا أجاز جمهورهم وقوعه في القرآن وأنكر هذا الوجود آخرون[3]. وقد قرنه القائلون به بالاستعارة مرة، وبالتشبيه ثانية، أو بالكناية ثالثة ، أو بكل منها رابعة .

ومن منكر له أطلاقاً جاعلاً إياه طاغوتاً أطلق عليه (طاغوت المجاز) . ونصّ على « أنّ هذا الطاغوت لهج به المتأخرون ، والتجأ المعطلون، وجعلوه جنّة يتّرسُون بها من سهام الراشقين، ويصدّون به عن حقائق الوحي المبين »[4] .

وفريق ثالث معترف بالمجاز لكنّه ينكر وجوده في القرآن الكريم إلاّ في بعض

---

(١) ينظر: مع مؤيدي المجاز ومنكريه : د. حميد آدم ص . ٦٩ .

(٢) ينظر: الخصائص ٤٤٢/٢ .

(٣) منهم بعض الشافعية ، والمالكية ، والظاهرية ، وحجتهم في رفض المجاز أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو على الله سبحانه وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوّه من التوكيد، والحذف ، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطره الحسن .. » وينظر: البرهان في علوم القرآن : ٢٥٥/٢ .

(٤) مختصر الصواعق المرسلة: ابن قيم الجوزية : ص . ٢٤١ .

الألفاظ التي نقلها الله تعالى عن موضعها إلى معنى تعبدنا بالعمل به دون أن نسميه بذلك الاسم فهذا مجاز، كقوله تعالى: ﴿واخفضْ لهما جناح الذّل من الرحمة﴾ من سورة الإسراء/٢٤[1].

وفريق رابع حاول أنْ يوازن بين آراء المؤيّدين لوجود المجاز ومنكريه فلم يرفضه مطلقاً، ولم يؤيّده مطلقاً ، وعلى رأس هؤلاء ابن الأثير إذ يرى أنّه « قد ذهب قوم إلى أنّ الكلام للّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنّه كلُّه مجاز لا حقيقة فيه . وكلا هذين المذهبين فاسد عندي، وسأجيب الخصم عمّا ادّعاه فيهما فأقول كلّ النزاع أنّ اللغة كلُّها حقيقة، أو أنّها كلّها مجاز، ولا فرق عندي بين قولك أنّها كلّها حقيقة، أو أنّها كلّها مجاز ، فإنّ كلا الطرفين عندي سواء لأنَّ منكرهما غير مُسلّم لهما ، وأنا بصدد أن أبيّن أنَّ في اللغة حقيقةً ومجازاً»[2] ، فكلّ مجاز لا بُدَّ له من حقيقة نقل عنها إلى حالته المجازية، فكذلك « ليس من ضرورة كلّ حقيقة أن يكون لها مجاز »[3].

ونرى أن منكري المجاز إنما انطلقوا في إنكارهم هذا من أحد منطلقين :

الأول:

من أن لغة القرآن الكريم تنأى عن أيّ استعمال مجازي، وكأنّ هؤلاء قد

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم الأندلسي ١٤٣/٤ . « بتصرف »

(٢) المثل السائر: ١/ ١٠٦ .

(٣) نفسه: ١١٠/١ .

فاتهم أنّ في اللغة حدوداً وقواعد وأنظمة، وضوابط تبيح الخروج باللفظ من معنى إلى آخر ، وهذا الخروج لا علاقة له بأيّة مخالفة شاذة عن منطق الفاظ اللغة ودلالاتها، وإلا لما كان هناك في اللغة كلام مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، كما رأى سيبويه ، ولما كان هناك اتساع، وتوكيد، وتشبيه، وغير ذلك من وظائف المجاز التي حدّدها ابن جني وغيره[1] وإذا سلمنا بعدم وجود المجاز في القرآن الكريم سلمنا بعدم وجود المتضاد، والحذف، والمحظور من القول في الاستعمال القرآني المعجز .

والثاني:

أنّ منكري المجاز ربّما وقعوا تحت تأثير التسليم بأن العلاقة بين اللفظ ودلالته علاقة طبيعية حتمية، وحينئذ لا يجوز عند هؤلاء إلاّ القول ببطلان المجاز، وعدم الإقرار به .

وحينها قد يصعب علينا بيان طبيعة المجاز في المركب في نحو قوله تعالى : ﴿ينزعُ عنهما لباسهما﴾ من سورة الأعراف /٢٧، بنسبة النزع الذي هو فعل اللّه إلى إبليس لعنه اللّه ، لأنّ سببَهُ أكلُ الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنّه لهما من الناصحين .ومثله قوله تعالى: ﴿فما ربحتْ تجارتُهم﴾ من سورة البقرة/١٦ يجعل التجارة هي الرابحة .

وقوله تعالى: ﴿فإذا عزَمَ الأمرُ﴾ من سورة محمد/٢١ . والأمر هو المعزوم عليه .

---

(١) ينظر: الخصائص: /٤٤٢. والمثل السائر : ١٠٥/١ .

ويصعب علينا بيان طبيعة المجاز الإفرادي بأنواعه الكثيرة التي يعجز إحصاؤها، من نحو قوله تعالى: ﴿ كلاَّ إنّها لظى ، نزاعة للشّوى، تدعو مَنْ أدبر وتولّى﴾ من سورة المعارج / ١٥ - ١٧ . فالدعاء من النار مجاز . وقوله تعالى: ﴿فأما من خفّت موازينهُ فأمُّهُ هاوية﴾ من سور القارعة / ٩ . فاسم الأم (الهاوية) مجاز ، أي كما أنّ الأمّ كافلة لولدها وملجأ له ، كذلك النار للكافرين كافلة ومأوى ومرجع[1] .

وقد يقع المسبب موقع السبب في المجاز الإفرادي كقوله تعالى: ﴿قد أنزلنا عليكم لباساً﴾ من سورة الأعراف/٧ . والمنزل سببه وهو الماء .

وقوله تعالى: ﴿إنّما يأكلون في بطونهم نارا﴾ من سور النساء/١٠ لاستلزام أموال اليتامى إيّاها .

وقد يُطلق اسمُ الكلّ على الجزء . كقوله تعالى: ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصّواعق﴾ من سورة البقرة /١٩ . أي أناملهم، وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنّهم يدخلون أناملهم في آذانهم بغير المعتاد فراراً من الشدّة فكأنهم جعلوا الأصابع[2] .

ومنه قوله تعالى: ﴿تعجبكَ أجسامُهُم﴾ من سورة المنافقون، والمراد وجوههم، لأنّه لم يرَ جملتهم .

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/٢٥٧ .

(٢) نفسه: ١/٢٥٨-٢٦٣ .

إنّ المجاز كائن في اللغة العربية وفي كلّ نص من النصوص اللغوية الإبداعية، وعلى رأسها النّص القرآني المعجز بلاغة، وبياناً وفصاحة، وليس من مانع يمنع من الإقرار بوجود المجاز في القرآن الكريم، بل إنّ في الاستعمال القرآني مجازات ، واستعارات وكنايات، وتشبيهات تعدّ من مظاهر الإعجاز الرّباني على مستوى الحرف والكلمة، وعلى مستوى التركيب والدلالة المقصودة ، ويتأكّد هذا إذا نظرنا إلى المجاز لا بوصفه بحثاً بلاغياً مجرداً فحسب وإنّما بوصفه بحثاً في الدلالة في أعمق أسسها ووجوهها ألفاظاً وتراكيب، وفي السرّ الذي يكمن وراء أسرار التأويل القرآني للفظ الواحد ، وللتركيب الواحد، ممّا تتعدّد فيه الأقوال وتختلف فيه الوجوه ﴿وما يعلمُ تأويله إلاّ اللّهُ والراسخون في العلم﴾ من سورة آل عمران / ٧.

إنّ الاقرار بوجود المجاز يكشف أمامنا وظائف المجاز في التعبير والدلالة . كالاتساع في الدلالة، أو توكيدها ، أو بيانها ، أو جعلها أحسن موقعاً في القلوب والأسماع ، أو الإعراض به عن محظور القول، ومباشرة الدلالة المراد بلفظها الحقيقي في اللغة في مقام لا يسمح بهذه المباشرة .

ومن هذه الوظائف التي يؤديها المجاز وغيرها كثير يمكن لنا أن نُدخلَ في دائرته كثيراً من أنواع الدلالات التي قال بها المحدثون، لا سيّما إذا كان هذا باستحضار السياق وما يؤديه في تحديد دلالات الألفاظ اللغوية، وفي ضوء هذا ندرك سرّ إمكانية تحول دلالة الكلمة المعينة إلى دلالة أخرى، وندرك في الوقت نفسه كيفية ثبوت الدلالة في كلمة ما، وعدم ثبوتها، وتشعب دلالاتها في كلمة أخرى ،

ونذكّر في هذا المقام بما لفت النظر إليه القاضي عبد الجبار في حديثه القيّم في الفروق الحاصلة بين الأسماء (والالقاب المحضة) من جهة والصفات من جهة أخرى، ممّا يصحّ فيها استعمال المجاز، وممّا لا يصحّ فيها ذلك . فالاسم عند القاضي عبد الجبار على ضربين: « أحدهما لا يفيد في المسمّى به ، وإنّما يقوم مقام الإشارة في وقوع التعريف به من غير أن يقع التعريف بما يفيده، وهو الذي سمّيناه بأنّه لقب محض، ومنه ما يفيد المسمّى به جنساً أو صفة من صفة وهو الذي يسمّيه شيوخنا صفات ، ولا يجعلون الفارق بين الاسم والصفة ما يقوله أهل العربية في ذلك ... وذلك نحو: (زيد) و (عمرو) ، وإلى ما شاكله ، والقول في أنّ ذلك لا يفيد بيّنٌ يقع موقع الإشارة ، فكما أن الإشارة تعرّف ولا تفيد في المشار إليه حالاً أو صفة فكذلك ما أقيم مقامها، ولذلك يصحّ تبديل اللقب، وصفه اللقب واحدة، وتختلف الألقاب والصفة واحدة ، وتتفق والصفة مختلفة»[1] فالأسماء من حيث علاقاتها بمسمياتها قسمان:

- قسمٌ يحمل علاقة إشارية وهي اسماء الألقاب المحضة. ومثل هذه الأسماء لا تحمل إلا بُعداً دلالياً واحداً.

- وقسم يتعدّى في دلالته البعد الإشاري، وهي اسماء الصفات التي تحمل أكثر من بعد دلالي واحد .

وهذه التفرقة التي قال بها أحد علماء الأصول القدامى يمكن عدُّها سبقاً في

---

(١) المغني: ٥/١٩٨-١٩٩ .

الدرس الدلالي الذي قال به علماء الدلالة من اللغويين يمكن توظيفه اليوم في مجال تصنيف العلاقات اللغوية من منظور علامي دقيق بعيداً عن التصنيف التقليدي الذي يعتمد قواعد شكلية مغايرة[1].

إنَّ التفريق الذي قال به القاضي عبد الجبار بين الأسماء والألقاب والصفات قد هيّأ لنا منافذ متعدّدة في جملة من الحقائق التي تدخل في صلب علم الدلالة نذكر منها الآتي :

أولاً :

كيفية الانطلاق من الكلمة ذات المضمون الدلالي الشامل إلى ما يدخل ضمن دائرتها أو حقلها الدلالي المعين، فكلمة من نحو (زهرة) توحي بشبكة من العلاقات والخاصيات الدلالية في حقلها الدلالي المعهود.

ثانياً:

يتأكّد أمامنا اليوم من خلال ذلك التفريق كيف أنَّ الوصف المحدّد يحمل بعداً دلالياً أعمق من اسماء الأعلام، وأنَّ التصنيف العلامي لمفردات اللغة الى علامات (اشارية) و (غير اشارية) يمكن أن يضع الأسماء التي تفيد ولا تعني جنباً الى جنب في مرتبة واحد مع أسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان بوصفها جميعاً علامات إشارية .

(١) ينظر: العلامات في التراث – مدخل إلى السيميوطيقيا ١/١٢١ .

ثالثاً:

يوقفنا على أنّ بعض الأسماء التي تستعمل استعمالاً خاصاً ولا تؤدّي سوى وظيفة التعريف ، قد تتحول، أو يتحوّل بعضها من دلالة التعريف المحض إلى دلالة عامة، بما يكشف لنا أنّ اسماء الأعلام نفسها قد تقوم بوظيفتين دلاليتين معاً

الأولى : وظيفة تعريف مجرّد.

والثانية: وظيفة دلالية أوسع وأشمل . فعبارة من نحو:

(قضية ولا أبا حسن لها) أو (لايُفتى ومالك في المدينة) وغيرها من العبارات قد استخدمت (العَلَم) استخداماً خاصاً وذلك بنقله من وظيفته الإشارية على (شخص) بعينه معروف لدينا دون سائر مَن (أشير) إليه بهذا الاسم من الأشخاص الآخرين في زمان ومكان مختلفين إلى (رمز) له دلالته في ثقافة ممتدّة على مساحة واسعة من الزمان والمكان عند أمّة ، أو شعب أو مجموعة لغوية معينة . وهذا التحوّل الرمزي إنّما هو تحول مجازي .

رابعاً :

أنّ الحديث في اسماء الصفات والألقاب المحضة من حيث طبيعة البعد الدلالي الذي يمكن أن يحمله كلٌّ منها ، والنّص على أنّ اسماء الصفات تحمل أكثر من بعد دلالي واحد هو بمثابة مقدّمة للحديث عن المجاز ، حيث تتحوّل دلالة الكلمة من معنى حقيقي إلى آخر مجازي .

وأنّ القول: إنّ أسماء الصفات يمكن أنْ تحمل أكثر من دلالة واحدة حيث انها يمكن أن تفارق دلالتها المعينة إلى دلالة أخرى هو الذي جعل بعض علمائنا

القدامى يقصرون الدلالات المجازية على علاقات موسومة وأخصها علاقة المشابهة والمقارنة، وهذا ما يمكن استقراؤه من تحليلات بعض أولئك العلماء للكثير من (آيات الصفات) في القرآن الكريم .[1]

خامساً:

إنّ تحديد دلالة أسماء الصفات، وإمكانية خروج هذه الدلالة إلى دلالة مجازية تالية إنّما يمنح الدلالة اللغوية ميزة نوعية قياساً الى غيرها من أنواع الدلالات ، ويحدّد نقطة الانطلاق في البحث في أنواع الدلالة بالدلالة اللغوية بوصفها الدلالة المعجمية، أو المركزية، أو الأساسية على تعدّد في التسميات مع التأكيد على أنّ علماء الدلالة العرب القدامى على اختلاف في مشاربهم الفكرية والموضوعية لغويين، وبلاغيين، وأصوليين وغيرهم لم يتفقوا على أن الدلالة اللغوية هي المنطلق لبقية أنواع الدلالات ، فقد ذهب فريق منهم إلى أنّ الدلالة المجازية هي الميزة النوعية للدلالة اللغوية ، وهذا الاختلاف بين الموقفين ناشيء أساساً من عدّ بعضهم اللغة حقيقة كلّها ، ومن القول بأنّ اللغة مجاز كلّها عند فريق آخر .

سادساً :

إنّ الحديث في الحدود الفاصلة بين الأسماء الدالة على الحقيقة حيناً، وعلى المجاز حيناً آخر قد قاد علماءنا إلى النظر الى الكلمة من خلال بُعدين:

الأوّل: دلالة الكلمة خارج التركيب .

والثاني: دلالتها وهي داخل التركيب، فهناك مجموعة كبيرة من مفردات

---

(١) ينظر: المغني : ٥/١٢١ .

اللغة تشترك في طبيعة لفظها دون دلالتها، فحكمها أن تستعمل مرّة بما يقتضيه لفظها، ومرّة بحسب ما يقتضيه معناها « فاللفظة إذا قصد بها في اللغة معنى ، وظاهرها موضع في اللغة لغيره ، فقد تستعمل على ما يقتضيها اللفظ تارة، وعلى ما يقتضي معناها أخرى »[1].

فاللفظة على مستوى التركيب قد تحيط بأكثر من دلالة واحدة : وتلك ميزة أخرى للعلامة اللغوية نابعة من خاصيتها العلامية، وهي قدرتها على التحوّل من مستوى المدلول لكي يصبح علامة من نوع آخر إلى مدلول آخر فيما يعرف بالتحوّل الدلالي في أنماط المجاز المختلفة »[2].

إنّ قول القائل : (علمنا كلّ شيء) و (أكلنا كل شيء) لا يصحُّ حمله على ظاهره ، فوجب أن يكون المراد بعضه ، « ويصير اللفظ كأنّه وضع لذلك ؛ لأنّ اللفظ إنّما يجب فيه خلاف هذا الوجه إذا كان استعماله في الوجه الذي قد استعمل فيه، وقد يصحّ وضع له ، فأما إذا لم يصح فلا بدّ فيه مما ذكر»[3]. وهذا يشير إلى أنّ انتقال دلالة الكلمة المعينة من الحقيقة إلى المجاز إنّما يتمّ على مستوى التركيب لا على مستوى الألفاظ ، مع التأكيد على حاجة الدلالة المجازية إلى قرينة أو دليل يشير إلى عملية الانتقال الدلالي، بخلاف الدلالة الحقيقية التي لا تحتاج لتلك القرينة .

---

(١) نفسه: ٢٠٨/٤ .

(٢) العلامات في التراث . ١/ ١٠٢ .

(٣) المغني: ١٠١/١٦-١٠٢ .

٢- دلالة السياق:

لنا مع السياق فصل خاص سيرد في موضعه ، وحسبناهنا الإشارة بإيجاز إلى أنّ السياق يحدّد دلالة الكلمة على وجه الدّقة وبوساطته تتجاوز كلمات اللغة حدودها الدلالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازية، أو إضافية، أو نفسية، أو إيحائية ، أو اجتماعية ، أو غير ذلك من الدلالات التي سمّاها بعض المحدثين ، بمسمّيات خاصة، أو اصطلح عليها آخرون بمصطلحات معينة، وهي في واقع الأمر ليست بحاجة إلى ذلك ما دمنا نستطيع ردّها على تعدّد المصطلحات والتسميات إلى كلّ من الدلالة السياقية ، والدلالة المجازية . إننا في البحث عن دلالة الكلمة معجمياً لا نقوم في الواقع إلا بالبحث عن الرابط الأوّلي الذي يربط اللفظ بوصفه صوتاً في الشيء في عالمه المعين، وهذه العملية في تسمية الأشياء والاصطلاح عليها بكلمات نقل ذهني مطلق لا يربط الكلمة بغيرها من الكلمات.

والبحث عن دلالة الكلمة لا بدّ أن يجري من خلال التركيب والسياق الذي ترد فيه، حيث ترتبط الكلمة بغيرها من الكلمات ممّا يمنح كلاً منها قيمة تعبيرية جديدة، ويفرض عليها قيماً دلالية بحيث يتحدّد كلٌّ منها بدلالة قارّة دون سائر الدلالات التي يمكن لهذه الكلمة ، أو تلك أن تحملها أو تؤدّيها . « إن الكلمات في الواقع ليست لها معان محدّدة، وإنّما لها استعمالات »[١].

ولهذا يؤكدّ الدلاليون ضرورة البحث في دلالة الكلمة داخل السياق؛ لأنّ «معنى

---

(١) القول لبيار غيرو، ينظر: علم الدلالة . د. نور الهدى لوشن ص. ٩٦ .

الكلمة هو مجمل السياقات التي يمكن أن تنتمي إليها »[1] .

وكان علماؤنا القدامى قد قرّروا من قبل : « أنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى يليها»[2] و« أنّ تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر ممّا يقع في مفرداتها »[3] إنّنا لا نستطيع في واقع الأمر أن نجيب سائلاً يسأل عن معنى كلمة من نحو (سَبَقَ) إلاّ بإيراد معنى يمثّل في أحسن الأحوال صورة ذهنية مطلقة لذلك المعنى، أما إذا نظرنا معنى (س ب ق) داخل التراكيب التي ترد فيها استطعنا أن نحدّد معنى دقيقاً لهذه المادة اللغوية .

فسبقه يسبقه ويسبُقه: تقدّمه في السير . وقوله تعالى: ﴿فالسّابقاتُ سَبقاً﴾ من سورة النازعات / ٤ يعني الملائكة تسبق الجِنَّ باستماع الوحي .

والاستباق والتّسابق بمعنى، ثمّ يتجوّز به في غيره من التقدّم . قال تعالى : ﴿لو كان خيراً ما سبقونا إليه﴾ من سورة الأحقاف/١١، وقوله تعالى: ﴿ولولا كلمةٌ سبقت من ربِّك﴾ من سورة طه/١٢٩ . أي نفرت وسبقت .

ويُستعار السّبق لإحراز الفوز، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿والسّابقون السّابقون﴾ من سورة الواقعة/١٠ ، أي: المتقدّمون إلى رتبهم، ثواب الله تعالى وجنّته بالأعمال

---

(١) لغة الشعر: جون كوين . ص. ١٢٣ .

(٢) دلائل الإعجاز: ص ٥٥ .

(٣) المثل السائر: ١/١٥١ .

الصالحة؛ نحو قوله تعالى: ﴿يسارعون في الخيرات﴾ من سورة الأنبياء/ ٩٠، وقوله تعالى: ﴿وهُمْ لها سابقون﴾ من سورة المؤمنون /٦١ .

وترد مادة (س ب ق) بمعنى الوجوب . كقوله تعالى: ﴿سبقتْ كلمتُنا﴾ من سورة الصافات/١٧١. أي: وجبت، وبمعنى الاصطياد، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّا ذهبنا نستبق﴾ من سورة يوسف /١٧. أي : نصطاد .

وبمعنى التقدّم على عزم الهروب. ومنه قوله تعالى: ﴿واستبقا البابَ﴾ من سورة يوسف/٢٥.

وبمعنى سَبق العجز والإهانة، ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾ من سورة الصافات /١٧١ والعجز والإهانة لأعدائهم.

وبمعنى سبق التوحيد والشهادة. ومنه قوا[illegible] ﴿سبقونا بالإيمان﴾ من سورة الحشر/١٠ .

وغير ذلك من معاني السبق والتقدّم .[1]

وكلمة (سبيل) قد ترد بمعنى :

- السنة والطريق. كقوله تعالى : ﴿قل هذه سبيلي﴾ من سورة يوسف /١٠٨.

- والسبب أو الوصْلة كقوله تعالى : ﴿ياليتني اتّخذت مع الرسول سبيلا﴾ من سورة الفرْقان / ٢٧.

- والضيف المنقطع به ﴿وابن السبيل﴾ من سورة البقرة/١٧٧. وقيل: ابن السبيل:

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٣/١٨٢-١٨٤ .

المسافر البعيد عن منزله.

- والعذر والعلّة. كقوله تعالى: ﴿فلا تبتغوا عليهن سبيلا﴾ من سورة النساء / ٢٤ .

- والحجة. كقوله تعالى : ﴿فما جعل الله لكم عليهم سبيلا﴾ من سورة النساء/ ٩٠ .

- والملامة. كقوله تعالى: ﴿فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ من سورة الشورى/ ٤١ .

- والمخرج . كقوله تعالى: ﴿ثمَّ السبيل يسّرَه﴾ من سورة عبس / ٣٠. أي المخرج من رحم الأم حال الولادة.

- والإثم والمعصية. كقوله تعالى: ﴿ما على المحسنين من سبيل﴾ من سورة التوبة/ ٩١، وقوله تعالى: ﴿ ليس علينا في الأميين سبيل﴾ من سور آل عمران / ٧٥.

وغير ذلك من الدلالات المحددة من خلال التراكيب والسياق الذي ترد فيه[1].

---

(١) ينظر: نفسه : ٣/١٨٥-١٨٧ .

التقسيم الثاني
أنواع الدلالة عند الأصوليين والمناطقة العرب

يمثّل علم الدلالة ركناً أساساً من أركان علم الأصول، بل يمكن القول أنّ علم الأصول على اتّساعه وتشعبه وشموله إنما هو بحث في الدلالة على مستوى الكلمات، وعلى مستوى التراكيب اللغوية وسياقاتها المختلفة لقد كان ديدن الأصوليين -شأنهم شأن المفسّرين- الوقوف على دلالة النّص القرآني بغية فهمه وتأويله على وجوه لاستنباط الأحكام الشرعية المتعلّقة بأمور العقيدة، أو المتعلّقة بفروع الشريعة العملية وما ينبني على هذه الفروع من القواعد الأصولية، ولذلك أفاضوا في الوقوف عند الفاظ اللغة وتراكيبها كثيراً وقلّبوا ما شاء لهم دلالة كلمات من نحو : الإيمان، والكفر، والفسق، والنفاق والصلاة ، والزكاة ، والحج ، وتتبعوا الألفاظ مفردة، ومركّبة مطلقة، ومقيّدة، خاصة، وعامّة، وتتبعوا الكلام أمراً، ونهياً، وإخباراً، حقيقةً ومجازاً، وفصّلوا القول في ظهوره، وخفائه، وكيفية معرفة المقصود منه، واضعين لذلك قواعد وأسساً وضوابط لفهم النصوص، واستنباط الأحكام منها.

وكان من بين هذه القواعد والأسس العلمُ بالنحو، إذ أن كثيراً من المسائل الشرعية قائمة على الأصول النحوية، ولهذا وضع أحد علمائهم كتاباً خاصاً

بالعلاقة بين النّص الشرعي المعين وطبيعة التركيب النحوي الذي نُسج فيه[1]،وكان لهم قبل أن يخوضوا في استنباط الأحكام من خلال النّص أن يبحثوا فيما يساعدهم على فهمه بتوسلهم بشعب المعنى الثالث. الحقيقة، والاستعمالية، والوظيفية في مقدّمة اطلقوا عليها أحياناً اسم (المبادئ اللغوية)، وأحياناً: (مباحث الألفاظ)[2] وانطلاقاً من العلاقة بين الدال والمدلول أو ماسمّوه « منشأ الفهم»، أقاموا تقسيماتهم لأنواع الدلالة على أوجه كثير مختلفة التسميات والمصطلحات ولكنها تلتقي في المفاهيم والتعريفات، وأول ما يطالعنا من هذه التقسيمات، تقسيمهم الدلالة الى : عقلية ، وطبيعية ، ووضعية.

فإذا كان المنشأ العقل ، سمّيت: الدلالة العقلية .

وإن كان المنشأ العادة ، سميت: الدلالة الطبيعية .

وإن كان المنشأ الوضع، والجعل: والاصطلاح سميت: الدلالة الوضعية .[3]

هذا من خلال التعريف المطلق للدلالة، ومنه تمَّ انطلاقهم إلى أنواع أُخرى من

---

(١) يعدُ كتاب (الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية من المسائل النّحوية) لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت.) وكان الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت. ١٨٩ هـ) قد أكدَّ قدرة المجتهد على تفريع الفروع الفقهية بمقتضى قواعد النحو وتمكنّه منها. وغير الشيباني كثير من علمائنا ممّن خرّجوا الفروع على الأصول من خلال القواعد النحوية . ينظر: أثر الدلالة النحوية اللغوية في استنباط الأحكام آيات القرآن التشريعية . د. عبد القادر السعدي ٣٩-٤٣ .

(٢) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: د مصطفى جمال الدين . ص ٩ .

(٣) ينظر: المعنى والتوافق ، ص. ٢٦ .

الدلالات. فالدلالة الوضعية كالدلالة العقلية، تكون كلٌّ منهما إمّا لفظية ، أو غير لفظية، وعلى النحو الآتي :

أولاً:

الدلالة اللفظية الوضعية: وهي الدلالة اللغوية المعجمية، أو (دلالة المطابقة) وتعني دلالة اللفظ على معناه الموضع له بحيث « متى أطلق اللفظ أو تُخيّل فهم منه معناه للعلم بوضعه »[1].

كدلالة: السماء، والأرض، والجدار، على مسمياتها في العالم الخارجي .

ثانياً :

الدلالة اللفظية العقلية: تقابل (الدلالة الإضافية) أو (الهامشية) عند اللغويين أو الدلالة المجازية عند البلاغيين وتعني دلالة اللفظ على ما يكون جزءاً من مفهومه، كدلالة: البيت على السقف والانسان على: الحيوان وهذه الدلالة اللفظية العقلية تنقسم بدورها عند الأصوليين على قسمين :

أحدهما: الدلالة التضمنية:

وهي دلالة اللفظ على ما يكون جزءاً منه، كمّا مرّ .

وثانيهما: الدلالة الالتزامية، أو اللزومي.

وهي دلالة اللفظ على ما يكون خارجاً عن مفهومه، كدلالة السقف على الحائط؛ لأنّ وجود السقف (يستلزم) وجود الحائط. أو كدلالة المخلوق على الخالق،

---

(١) التعريفات ، ص ٩٢، وينظر: الكليات : ص . ٤٤٠ .

والمصنوع على الصانع. « فكلّما فُهم من اللفظ معنى فهم لازمه »[1].

ويمكن أن تجتمع أنواع الدلالة: المطابقة، والتضمّن، والالتزام في لفظ من نحو: العشرة، فإنها تدلّ على كمال الافراد مطابقة، وعلى الخمسة تضمّناً وعلى الزوجية التزاماً. وعلى هذا يمكن القول إنّ الأصوليين قد حصروا الدلالة اللفظية، وضعية، أو عقلية، تضمنية، أو التزامية ضمن علاقات دلالية محدّدة، فدلالة المطابقة التشريك المطلق، ودلالة التضمّن دلالة الجزء الذي ضُمّن الكلّ، والالتزام دلالة اقتضاء ، وفرض ولم يشترط الأصوليون شأنهم شأن البيانيين في الدلالة اللزومية أن يكون الالتزام ذهنياً، أي يكون المعنى « أنّه كلّما فُهم من اللفظ مسمّى معين فهم لازمُهُ في الذهن والخارج معاً كما هو الحال في اشتراط المناطقة ذلك ، فالأصوليون والبيانيون عدّوا الدلالة لزومية في حال دلالة اللفظ على خارج معناه لازم له في الخارج دون الذهن كدلالة الغراب على السواد، والثلج على البياض، إذ أنّ العقل يجوّز كون الغراب أبيض، والثلج أزرق مثلاً .

---

(١) منطق المشرقيين. ابن سينا. ص. ٣٧ .

أنواع الدلالة عند الأصوليين

لفظية

وضعية

مطابقية

تضمنية

التزامية

عقلية

عادية (طبيعية)

غير لفظية

وضعية

عقلية

عادية (طبيعية)

ثالثاً:

الدلالة غير اللفظية: وهي عند أكثرهم: وضعية، وعقلية، وطبيعية أيضاً. فالوضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها ودلالة الإشارة بالرأس الى أسفل على معنى الموافقة وإلى أعلى معنى الرفض عند بعض الشعوب، وكدلالة التصفيق على الاعجاب، وغير ذلك .

والدلالة غير اللفظية العقلية: كدلالة المصنوعات على الصانع ودلالة تغيّر العالم على حدوثه.

والدلالة غير اللفظية الطبيعية: كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الخوف أو الوجل.

هذا هو الإطار العام – في تقديري- لأنواع الدلالة عند الأصوليين ، وتظلُّ تدور حوله أو فيه آراء ومفاهيم وطروحات متعدّدة بتعدّد الانتماءات الفكرية لعلماء الأصول أنفسهم ، بما يوسّع دائرة البحث الدلالي عند هؤلاء العلماء إلى مديات أشمل، وأكثر ، على الرغم من أننا نجد بعضهم قد حاول تضييق الدائرة الخاصة بأنواع الدلالة، وسواء كنّا مع هؤلاء أو أولئك لا بّد لنا من تثبيت الحقائق العلمية الآتية التي يمكن بها استكمال الرؤى والمفاهيم التي طرحها علماء الأصول ممّا هو خاص بأنواع الدلالة:

أ-

أنّ علماء الأصول قد حصروا المعنى في الدلالة اللفظية دون الدلالة غير اللفظية ، ولذلك توسّعوا في بحثها، وتمحيص أنواعها، والبناء عليها، والاختلاف

فيها ماشاء لهم ذلك وانحصار الدلالة في اللفظية– عندهم « أمر محقق لاشبهة فيه، أمّا انحصارها في الوضعية، والعقلية والطبيعية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين النفي والإثبات، وأمّا انحصار اللفظية في الأقسام الثلاثة فبالحصر العقلي »[1] .

ب–

وقد جعلوا الدلالة اللفظية على ثلاثة أوجه هي:

–المطابقة، والتضمّن، وهاتان الدلالتان في نظر بعضهم كالآمدي (ت. ٦٣١هـ)[2] لفظيتان، وأمّا دلالة الالتزام فهي غير لفظية في نظره، في حين يرى آخرون منهم الغزالي، والتهانوي، أنّها لفظية، إذ يقول فيها الأخير تكون « إذا دلّ اللفظ على خارج عمّا وضع له »[3] كدلالة الإنسان على الضاحك. ويستفاد من علاقة اللفظ بمعناه على هذا الأساس أن دلالة المطابقة هي دلالة الحقيقة الكلية، ودلالة التضمن تعالج جزءاً من الحقيقة ، ودلالة الالتزام– على وجه الخصوص– ترتبط بالأمور اللازمة، كالحركة الملازمة للكائن الحي في كل مراحل حياته.

---

(١) الكليات: أبو البقاء الكفوي. ص. ٤٣٩ وينظر: الاستدلال عند الأصوليين. د. أسعد الكفراوي. ص. ١٩.

(٢) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام: ١٩/١ .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون: ٩٢ .

جـ -

إنّ هناك التقاء بين تقسيم الأصوليين وتقسيم البلاغيين في المفاهيم دون المصطلحات، فإذا كان الأصوليون قد قسمّوا الدلالة الى : تطابق، وتضمّن، والتزام، فإن البلاغيين قد قسموا الدلالة على ثلاثة هي : المساواة، والإطناب، والإشارة أو الإيجاز.

فإذا دلّ اللفظ على معناه دون زيادة أو نقص فهي: المساواة مقابل : (التطابق).

واذا دلّ اللفظ على معنى زائد على معناه الأصلي فذلك عندهم الإطناب، مقابل: (التضمّن). وأمّا إذا زاد المعنى على اللفظ فهي: الإشارة أو الإيجاز مقابل: الالتزام.[1]

د -

يترجّح عندنا الرأي القائل بتبعية الدلالة الالتزامية للدلالة المطابقية، وإلى ذلك ذهب أكثر الأصوليين، قدماء ومحدثين وذلك إذا كان اللازم المدلول عليه من قبيل الأمارة بالدلالة الالتزامية من قبيل اللازم الأعم، فهو محتمل الثبوت حتى مع عدم ثبوت المدلول المطابقي، وحينئذ إذا سقطت الأمارة عن الحجية في المدلول المطابقي لوجود معارض، أو للعلم بخطئها فيه، فهل تسقط حجيتها في المدلول الالتزامي أيضاً أو لا؟ قد يقال إنّ مجرد تفرع الدلالة الالتزامية على الدلالة المطابقية وجوداً،

---

(١) ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد: ص ٩٠ .

لا يبرّر تفرّعها عليها في الحجية أيضاً، وقد يقرب التفرع في الحجيّة بأحد الوجهين الآتيين:

الأول:

أنّ المدلول الالتزامي مساوٍ دائماً للمدلول المطابق، وليس أعمّ منه، فكلُّ ما يُوجب إبطال المدلول المطابق، أو المعارضة معه يوجب ذلك بشأن المدلول الالتزامي أيضاً .

والثاني:

أن الكشفين في الدلالتين قائمان دائماً على أساس نكتة واحدة، من قبيل نكتة استبعاد خطأ الثقة في إدراكه الحسّي للواقعة، وعلى هذا فالصحيح أنّ الدلالة الالتزامية مرتبطة بالدلالة المطابقية في الحجية، وأمّا الدلالة التضمنية فالمعروف بين الأصوليين أنّها غير تابعة للدلالة المطابقية في الحجية[1].

ودلالة الالتزام شاركت دلالة التضمّن في افتقارهما إلى نظر عقلي، يعرّف اللازم في الالتزام، والجزء في دلالة التضمّن، غير أنه في التضمن لتعريف كون الجزء داخلاً في مدلول اللفظ، وفي الالتزام لتعريف كونه خارجاً عن مدلول اللفظ، فلذلك كانت دلالة التضمّن لفظية بخلاف دلالة الالتزام، ودلالة الالتزام مساوية لدلالة المطابقة في ضرورة امتناع خلو مدلول اللفظ المطابق عن لازم، وأعم من دلالة

---

(١) ينظر: دروس في علم الأصول. السيد محمد باقر الصدر: ٧٤-٧٦ .

التضمّن لجواز أن يكون اللازم لما لاجزء له[1] .

وعلى أساس ممّا سبق من تفريق بين دلالة المطابقة واللزوم والتضمن وما يمكن أن يكون بينها من علائق تبين لنا مدى أهمية تعرّف المستدل على دلالات الألفاظ عند نظره في النصوص الشرعية خاصة على تلك العلائق الاختلافية أو التشابهية، للوقوف على طبيعة اللفظ الذي ننظر فيه من دلالته دلالة تامة على ما وضع له ، أو يدل على جزء ما وضع له ضمن المعنى الكلي، أو يدلّ على لازم معناه، أو خارج من معناه، فالحكم المعين يختلف باختلاف الدلالة من عموم، أو خصوص، ومن اصطلاق إلى تقييد، ومن الاصالة في الاستعمال إلى التجوّر فيه، إلى غير ذلك من أحوال تختلف باختلاف ما يفهم من اللفظ ، ويؤخذ منه.

هـ -

توقف الأصوليون القدامى ولا سيمّا فقهاء الشافعية مليّاً على الدلالة بما اسموه (المنطوق) و (المفهوم)، واوجبوا على مَن يريد بيان دلالة حكم شرعي معين الوقوف على ما يكون دالاً (بالنطق) وما يكون دالاً بالمفهوم والمنطوق عندهم مادلّ عليه اللفظ في محلّ النطق أي يكون حكماً للمذكور وحالاً من أحواله، سواء ذكر ذلك الحكم ونطق به أم لا .

أمّا المفهوم فارادوا به ما دلّ عليه اللفظ لا في محلّ النطق، بأن يكون حكماً لغير المذكور، وحالاً من أحواله. ومثال ذلك قوله تعالى ﴿فلا تقل لهما أفٍ ولا

---

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/١٩ -٢٠ .

تنهرهما وقل لهما قولاً كريما﴾ من سورة الإسراء/٦٣ فدلالة الآية الكريمة على تحريم التأفف منطوق صريح، وعلى تحريم الضرب مفهوم[١].

ولكلّ من (المنطوق) و (المفهوم) عند الأصوليين أنواع. فأنواع المنطوق اثنان: مالا يحتمل التأويل وهو النص، وما يحتمله، وهو الظاهر، والنص قسمان بدوره: صريح إن دلّ عليه اللفظ بالمطابقة، أو التضمّن، وغير صريح إنْ دلّ عليه بالالتزام، وغير الصريح ثلاثة: دلالة اقتضاء، ودلالة ايماء، ودلالة إشارة[٢] ففي قوله تعالى: ﴿وحملهُ وفصالُه في عامين﴾ من سورة الاحقاف/١٥، و﴿وفصاله في عامين﴾ من سورة لقمان/ ١٤، ندرك ان أقلّ مدة للحمل ستة أشهر، وذلك بتحديد مدّة الرضاعة بعامين. وهذه الإشارة لأقل مدة للحمل وهي الأشهر الستة لم تكن مقصودة للمتكلم ولكنها لازمة من المعنى المقصود تشير إليه وإن لم تسق له .

وأمّا دلالة المفهوم فهي إما دلالة موافقة، أو دلالة مخالفة، فالموافقة تكون حيث يكون المسكوت عنه موافقاً للملفوظ به، فإنْ كان أولى بالحكم من المنطوق به فيُسمّى (فحوى الخطاب) وإن كان مساوياً له فيُسمّى (محتوى الخطاب)[٣].

أمّا مفهوم المخالفة فيكون حيث يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم اثباتاً ونفياً، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به، ويسمّى (دليل

---

(١) ينظر: الإستدلال عند الاصوليين: ص ٤٥٨ .

(٢) ينظر: نفسه: ٤٥٨ .

(٣) ينظر: نفسه: ٤٥٨ .

الخطاب)[1]؛ لأنّ دليله من جنس الخطاب، أو لأنّ الخطاب دال عليه. ومن دلالة المفهوم قوله تعالى: ﴿ولا تقل لهما أفّ﴾ حين أنّ حكم التحريم (أفّ) منطوق به وهذا الحكم ثابت للمسكوت عنه كالشتم، والضرب، والإعراض، والقهر وغير ذلك ممّا يشترك مع التأففّ في العلة وهي الإيذاء، وهكذا تساويا في الحكم لاشتراكهما في علته.

علماً بأنّ دلالة المفهوم أنواع بدورها، فهناك: مفهوم العلّة ومفهوم الشرط، والعدد، والغاية، والصفة، والحصر، والحال، والزمان والمكان[2].

ومن دلالة مفهوم المخالفة قوله تعالى: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾ من سورة البقرة /١٨٧.

فمنطوق الآية يفيد إباحة الأكل والشرب حتى طلوع الفجر من رمضان والمفهوم الذي يخالف هذا المنطوق هو حرمة الأكل والشرب بعد طلوع الفجر من أيام رمضان .

و -

ومن الجدير بالذكر أنّ لفقهاء الحنفية طرائق الدلالة تختلف عن تقسيمات الشافعية السابقة، فعند الحنفية دلالة (عبارة النص، وإشارة النّص ودلالة النّص،

---

(١) ينظر: المستصفى: الغزالي. ٢/٢٠٩ .

(٢) ينظر: نفسه: ٢/٢٠٠ وما بعدها، واللغة معناها ومبناها د. تمام حسان .

ودلالة الاقتضاء)[1].

فدلالة عبارة النص تعني دلالة الكلام بلفظه على معناه المتبادر منه، المسوق له أصالة وتبعاً كقوله تعالى : ﴿وأحلَّ الله البيع وحرّم الربا﴾ من سورة البقرة/ ٢٧٥.

فالدلالة المتبادرة إلى الفهم هي: حل البيع وتحريم الرّبا، ولكنها هنا مسوقة لأجل المماثلة بين الاثنين .

ودلالة النص هي عينها دلالة مفهوم الموافقة، أو فحوى الخطاب، أو لحن الخطاب عند غيرهم، كدلالة قوله تعالى: ﴿إنّ الذين يأكُلون أموالَ اليتامى ظُلماً إنّما يأكُلون في بطونهم نارا﴾ من سورة النساء/١٠ . على تحريم إتلاف أموالهم.

وكدلالة قوله تعالى: ﴿ومن أهل الكتاب مَنْ إنْ تأمنْهُ بقنطار يؤده إليك، ومنهم مَنْ إنْ تأمنْهُ بدينارٍ لا يؤده إليك﴾ من سورة آل عمران /٧٥. على تأدية مادون القنطار ، وعدم تأدية ما فوق الدينار إلى غير ذلك من النظائر.

أمّا دلالة الاقتضاء ، فقصدوا بها « ما كان المدلول فيه مضمراً إمّا لضرورة صدق المتكلم، وإمّا لصحة وقوع الملفوظ»[2] فمن الأوّل قوله – صلّى الله عليه وسلّم– «رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وقوله – عليه أفضل الصلاة والسلام– « لا صيام لمن لم يبيّت الصيام من الليل» وقوله « لا عمل إلاّ بنيّة» ، فإنّ

---

(١) ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب . ص. ٥٠ وما بعدها .

(٢) ينظر: الإحكام. الآمدي . ٩١/٣ .

رفع الخطأ، والصوم والعمل مع تحققه ممتنع فلا بدّ من إضمار نفي حكم يمكن نفيه كنفي المؤاخذة والعقاب في الخبر الأوّل، ونفي الصحة والكمال في الخبر الثاني، ونفي الفائدة والجدوى في الخبر الثالث ضرورة صدق الخبر.

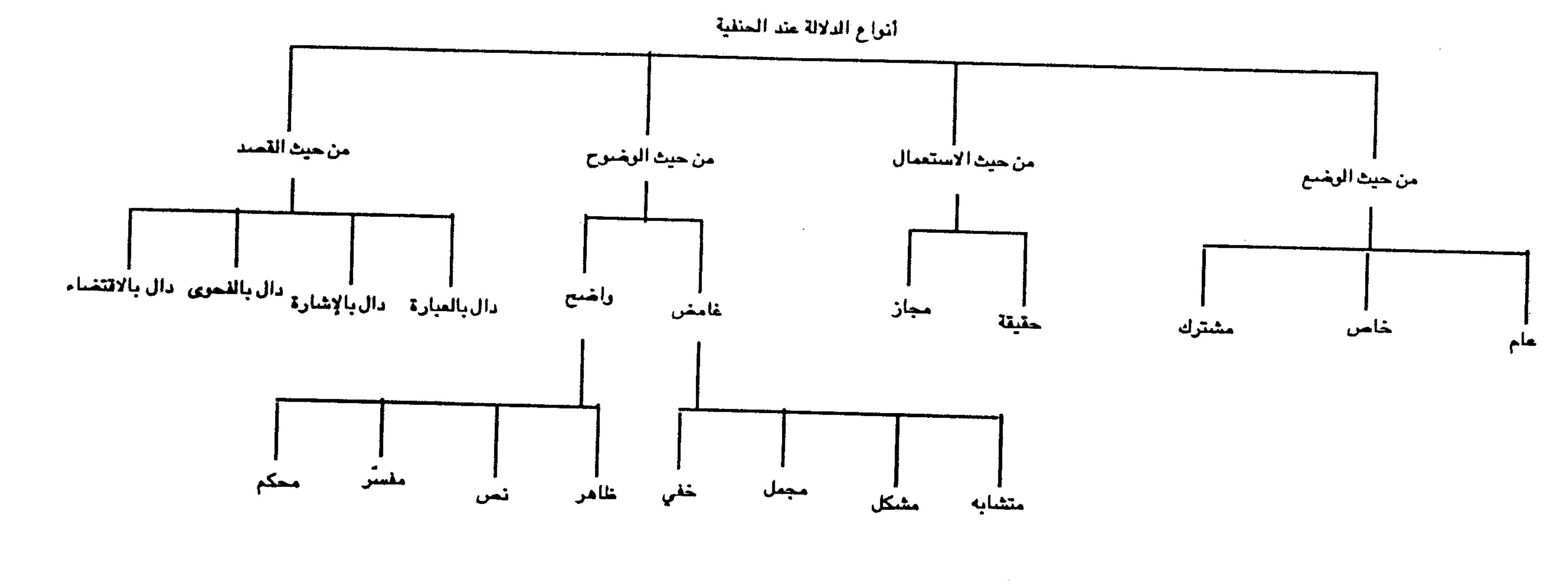
أمّا إذا كان لصّحة الملفوظ به، فإمّا أنْ تتوقّفَ صحّتُهُ عليه عقلاً، أو شرعاً، فإن كان الأوّل، فكقوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ من سورة يوسف/ ٨٢ فإنه لا بدَّ من إضمار أهل القرية لصحة الملفوظ به عقلاً .

وإن كان الثاني، فكقول القائل لغيره: «اعتق عبدك عنّي على ألف» فإنه يستدعي تقدير سابقه انتقال الملك إليه ضرورة توقف العتق الشرعي عليه .[1]

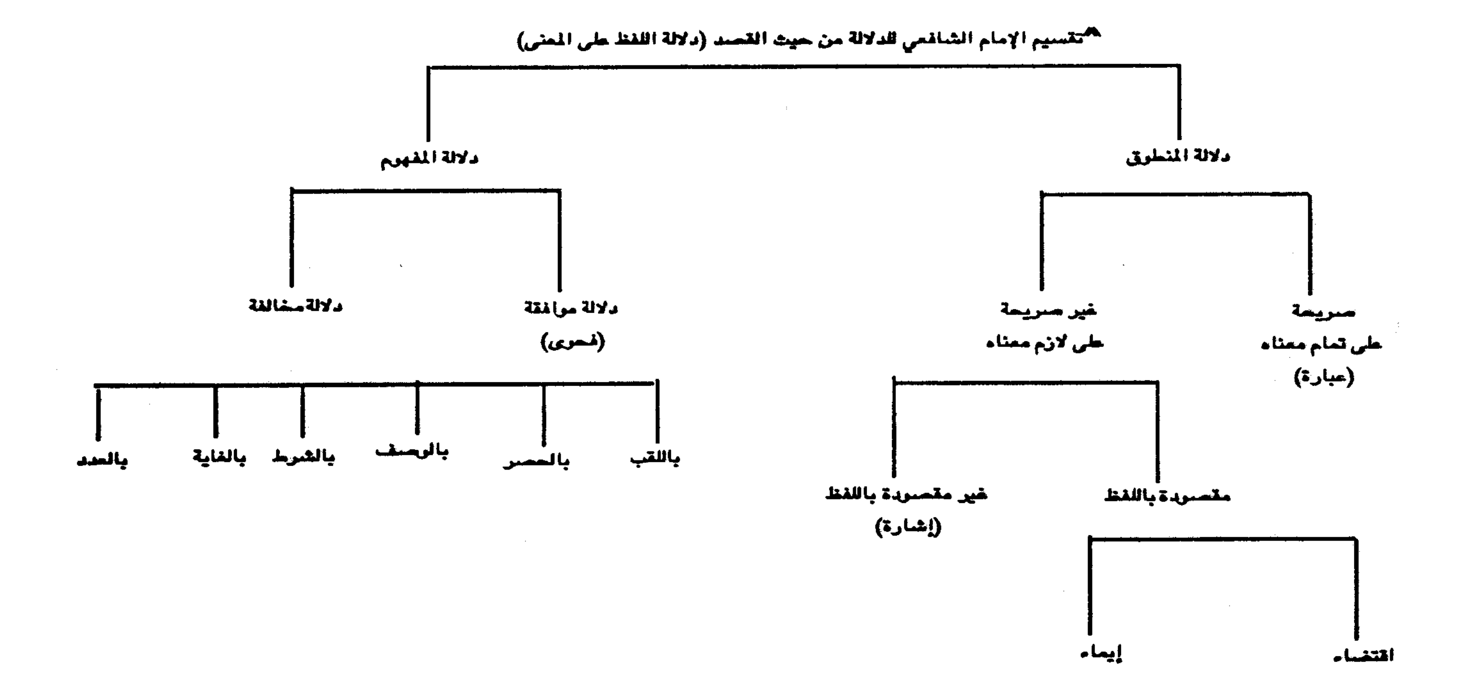
وهناك أنواع للدلالة عند الحنفية يمكن الإشارة اليها بالمخطط الآتي، وهي بحاجة – وحدَها– إلى بحث مستفيض .

---

(١) ينظر: نفسه: ٣/٩١، والمستصفى: ٢/١٩٢ وما بعدها .



ينظر فيها: الإحكام للآمدي: ١/٢٣- ٣٨، ٢/٢٨٦، ٣/١٥٤. والمستصفى للغزالي: ١/٧٥، ٢/١٤٧، ١٥٤.


تقسيم الإمام الشافعي للدلالة من حيث القصد (دلالة اللفظ على المعنى)
دلالة المنطوق
دلالة المفهوم
صريحة
على تمام معناه
(عبارة)
غير صريحة
على لازم معناه
مقصودة باللفظ
غير مقصودة باللفظ
(إشارة)
اقتضاء
إيماء
دلالة موافقة
(فحوى)
دلالة مخالفة
باللقب
بالحصر
بالوصف
بالشرط
بالغاية
بالعدد

التقسيم الثالث
أنواع الدلالة عند المنطقيين

لم يختلف تقسيم المنطقيين لأنواع الدلالة عن تقسيم الأصوليين والفقهاء اختلافاً جوهرياً ، ولكنهم اختلفوا في بعض المفاهيم الدلالية، وتعدّد وجهات النظر إلى المعنى من حيث هو معنى، فيما إذا كان كلمة واحد مفردة، أو معنى قضية، أو نتيجة منطقية تؤخذ من مقدّمات، فالدلالة عند المنطقيين تبدو في صورة المطابقة، أو التضمّن أو اللزوم تارة، وأخرى في صورة التعريف والتنكير، وثالثة في صورة الحكم، ورابعة في صورة علاقات رياضية يعبّر عنها برموز تضارع رموز الجبر.

وقد استقرّ عند المناطقة والفلاسفة العرب -المتأخرين منهم خاصة- أنّ الدلالة المطلقة هي « كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر »[1] فالشيء الأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول، وعلى هذا بنوا تقسيمهم لأنواع الدلالات إلى : وضعية، وطبيعية، وعقلية ، «وذلك بحسب نوعية العلاقة بين الدال والمدلول، أو « منشأ الفهم» فإذا كان المنشأ العقل سميت عقلية، وإن كان العادة والطبيعة سميت طبيعية، وإن كان الوضع والاصطلاح سمت وضعية »[2] وكلٌّ من هذه الثلاث ينقسم إلى لفظي، وغير لفظي كما هو الحال عند الأصوليين، ولكّن المنطقيين عنوا في المقام الأول بالدلالة اللفظية الوضعية التي هي عندهم : «كون

---

(١) شرح الغرّة: للرازي: خضر بن علوي . ص ٢٨، والتعريفات: ٩١ .

(٢) المعنى والتوافق: ص. ٢٦ «بتصرف»

اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه »[1] كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وقد ميّزوا داخل الألفاظ المندرجة كلّها في الدلالة اللفظية الوضعية أصنافاً بحسب طبيعة تركيبها، فميّزوا بين الألفاظ الموضوعة لمعنى كلّي، والألفاظ الموضوعة لمعنى جزئي « فاللفظ قد يوضع لشخص بعينه، وقد يوضع له باعتبار عام وذلك بأن يُعقل أمر مشترك بين مشخصات، ثم يقال: هذا موضوع لكلّ واحد من هذه المشخصات بخصوصه، بحيث لا يُفاد ولا يفهم به إلاّ واحداً بخصوصه دون القدر المشترك، فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع، لا أنّه الموضع له، فالوضع كلّي والموضوع له مشخّص، وذلك مثل اسم الإشارة، فإنّه (هذا) مثلاً موضوعه ومسمّاه المشار إليه بحيث لا يقبل الشركة، وما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخيص إلاّ بقرينة تفيد تعيينه؛ لاستواء نسبة الوضع الى المسميات... ثم اللفظ مدلوله، إمّا كليّ أو مشخّص ، والأوّل ذات، وهو اسم الجنس، أو حدث، وهو المصدر، أو نسبة بينهما »[2].

وقد ارتبط تناول الدلالة اللفظية عند المنطقيين باعتبار عناصر أربعة هي : الكتابة، واللفظ، والصورة الذهنية، والأمر الخارجي على ما في الخارج»[3] إلاّ أنّ المعوّل عليه عندهم في الدلالة اللفظي يرتبط خاصة بالعلاقة بين اللفظ والصور

---

(١) شرح الغرّة: ص ٢٩ .

(٢) المزهر: للسيوطي ٤٦/١ وينظر: المعنى والتوافق: ص ٢٧ .

(٣) حاشية على شرح الشيخ بناني على السلم. سيدي محمد بوعشرين ص. ١٠٢ عن : المعنى والتوافق: ص. ٢٨ .

الذهني؛ وذلك لأنَّ دور الكتابة إنّما هو لإفادة الغائبين خاصة، « للقصد إلى ابقائها وإعلام الغائبين بها لتعلم الفائدة، وتتم العائدة ووضعوا أشكال الكتابة دالة على الألفاظ، فصار للشيء وجودات أربع، وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة ووجود في الكتابة »(١).

أمّا الأمر الخارجي فإنّ علاقته باللفظ لاتتم إلاّ بوساطة الصورة الذهنية، ولذلك قرّروا أنّ « الألفاظ لها دلالات على ما في النفوس، وما في النفوس مثال لما في الأعيان »(٢) وعلى هذا تكون الدلالة اللفظية أساساً « أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى فتعرف النفس أنَّ هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحسّ على النفس التفتت إلى معناه »(٣) .

ولكون المنطقيين قد انطلقوا في مباحثهم من الدلالة اللفظية الوضعية فقد أخذوا بدلالتي: المطابقة والتضمّن، أمّا دلالة الالتزام فكانوا يخرجونها من دائرة اهتماماتهم لخروجها عن الوضع اللغوي، وكون المدلول في دلالة الالتزام غير محدود، ولا محصور، وعلّلوا ذلك بأنّ لوازم الأشياء، ولوازم لوازمها لا تنضبط، ولا تحصر فيؤدّي إلى أن يكون اللفظ دليلاً على مالا يتاهى من المعاني وهو محال. لا سيمّا أنّ المعاني توجد أساساً في « أعيان الأمور وذوات الأشياء، ثمّ بعد هذه

---

(١) نفسه: ١٠١ والمعنى التوافق: ص. ٢٨ .

(٢) معيار العلم: ص. ٤٢ .

(٣) الشفا، العبارة . ص ٤ .

المرتبة المعقولة التي تقوم معاني الموجودات في تصوّرها»[1] .

وأخيراً لا بُدّ من القول إنّ التقسيم الوافي والدقيق لأنواع الدلالة الذي قام به الأصوليون والفقهاء، والمنطقيون والفلاسفة العرب القدامى على اختلاف مشاربهم الفكرية ومناهجهم العلمية ليؤكدّ أنّ علم الأصول في وجهه العام هو علم في الدلالة في المقام الأوّل، استطاع أصحابه من خلاله استنباط الأحكام الشرعية والفقهية من النصوص اللغوية ومن غير اغفال للسياق والظروف التي أحاطت وتحيط بالعملية اللغوية، ومن غير اغفال لحركة الحياة وحاجات الإنسان المسلم دينه ودنياه، ولهذا لم يتمسكوا بظاهر اللفظ إذا اصطدم بمخالفة المعنى، وكانوا أشدّ حرصاً من غيرهم من اللغويين، والمفسرين، والمناطقة في ضبط مدلولات العبارة والتطبيق العملي لأنواع الدلالة التي قالوا بها تطبيقاً عملياً يحكمه نظر عقلي مرهف، ومعمّق، كانت له نتائجه من الأحكام والحقائق والمفاهيم التي لا نزال إلى اليوم ننظر فيها، ونختلف حولها من غير أن تغيب عنا حقيقة ثابتة يجب الإقرار بها تتلخص في أنّ علماء الدلالة المحدثين « لم يأتوا بجديد محض، أو ابتكروا مالم يكن، أو بحثوا مالم يسبق إليه، فالأمر قد يكون العكس هنا، ذلك إذا لاحظنا جهود السابقين من علماء العرب والمسلمين الذين اشاروا الجمل من الموضوع – أي علم الدلالة أو كتبوا في دلالته، أو كشفوا عن سماته، فكوّنوا بذلك ركائزه الضخمة، وحققّوا مزية الاكتشاف العلمي »[2].

---

(١) قانون البلاغة في نقد النثر والشعر: ابن حيدر البغدادي. ص. ٢٧-٢٨ .

(٢) تطور البحث الدلالي . د. محمد حسين الصغير ص . ٣٣ .

الفصل الخامس

السياق والدلالة

المبحث الأول
الوعي بالسياق عند العلماء العرب القدامى

عند تأمّل أنواع الدلالة التي فصّلنا القول فيها في الفصل السابق، نقف على أنَّ للكلمة معنيين:

أولهما:

معنى معجمي أو أساسي، أو لنقل: حرفي يشير إلى بعد دلالي مجرد (عائم وضيّق) في الوقت نفسه ؛ لكونه لا ينبئ عمّا في الكلمة المفردة من دلالات أوسع وأشمل من معناها المعجمي المعهود.

وثانيهما:

معنى سياقي، فالكلمة المفردة لا تنجز مهمّتها الدلالية على الوجه الأكمل إلاّ ضمن السياق الذي ترد فيه. ولهذا السّياق بدوره بُعدان أساسيان:

الأول :

داخلي، أو لنقل (مقالي)، وهو بُعْدٌ (سياقي لغوي) (Linguistic Context) صِرْف، يتأسّس على وفق طبيعة التركيب، أو التشكيل، أو المكون النحوي (Syntactic Component) الذي ترد فيه المفردات حيث يعلق بعضُها ببعض على وفق الأنظمة، والقواعد، والضوابط المعتمدة في لغة ما . وهذه القواعد والأنظمة هي التي تعمل على تحديد القيمة الدلالية لكلٌ كلمة داخل التركيب اللغوي «إذ أنّ الكلمة توجد في كلّ مرة تستعمل فيها في جوّ يحدّد معناها تحديداً مؤقتاً، والسياق

هو الذي يفرض قيمة دلالية واحدة بعينها على الكلمة، على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدلّ عليها، والسياق- أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعُها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية»[1] فالكلمات ليست لها معان وإنما لها استعمالات ، ونحن في الواقع « لا نبحث عن معنى الكلمة المعينة، وإنّما نبحث عن استعمالها»[2].

وثانيهما:

(بُعْدٌ خارجي)، أو (سياق غير لغوي) أو (سياق موقف) (Extralinguistic Context) أو (مقام) (Context Situation) ، يحدّد الخلفية غير اللغوية المحيطة بالعملية اللغوية، ومن مشمولات هذا السياق الآتي:

١- القرائن الحالية، وأنماط الوقائع المحيطة بالمقال اللغوي .

٢- الأبعاد اللغوية الثقافية المتعدّدة، سواء أكانت ثقافية محضة وهنا نكون مع (السياق الثقافي)، أو اجتماعية (السياق الاجتماعي، أو دينية (السياق الديني) ، أو سياسية، أو بيئية، ... إلخ.

٣- الحالة النفسية، أو العاطفية لأطراف العملية اللغوية وهنا نكون مع (السياق العاطفي)، والدلالات الإيحائية أو الضمنية (Connottion).

---

(١) اللغة . فندريس . ص. ٢٣١ .

(٢) علم الدلالة. جون لاينز. ص. ٢٣ .

٤- نوع الخطاب الذي يحمله النّص اللغوي. كأن يكون خطاباً قضائياً، أو فنياً، أو سياسيا، أو دعائيا.

٥- طبيعة النّص وغايته المتوخاة في المشتركين، اقناعاً، أو إغراءًا، أو سخرية، أو تجريحاً، أو جذباً .. إلخ .

٦- مدى تعلّق النّص الذي بين أيدينا بما سبقه من نصوص[1]، بل يجب ملاحظة الجمل السابقة واللاحقة التي تحيط بالنص الذي يراد فهم دلالته.

٧- مكان الكلام، وجنس المكلمين، وجنس مَن يشهد الموقف الكلامي .

٨- الإشارات المصاحبة للعملية الكلامية، كالإشارة بالطرف أو الحاجب، أو اليدين، أو الرأس، وغير ذلك من الجوارح التي فيها على ما يقول الجاحظ (ت٢٥٥هـ) « مرفق ومعونة حاضرة في أمور يسترها بعض الناس عن بعض ويخفونها عن الجليس، وغير الجليس »[2].

٩- التاريخ، أو الزمن الذي تجري أو جرت فيه العملية اللغوية، فالتاريخ جزء من فعل السياق في تحديد الدلالة .

١٠- قناة التواصل. شفهية كانت أو كتابية، أو إذاعية، أو تلفازية. إنّ السياق بوصفه خلفية غير لغوية، يُعدّ عنصراً أساسياً في بيان الدلالة، قد « يوازي

---

(١) ينظر: مدخل علم النص: أتسيسلاف وادرزيناك : ص ٨٨ ..

(٢) البيان والتبيين: الجاحظ. ٥٧/١ .

في فعله لتحديدها على وجه الدقة العوامل اللغوية نفسها»[1] صار الوعي التام بالسياق « شرطاً أسياساً للقراءة الصحيحة، ولا يمكن أن تأخذ قراءة نصّ لغوي ما على أنها قراءة صحيحة إلاّ إذا كانت منطلقة من السياق ، ومتحركة ضمن حدوده »[2]. ويمكننا بيسر أن نستخلص من خلال تراث اللغويين والنقاد والبلاغيين والمفسرين العرب القدامى طبيعة وعي هؤلاء العلماء للسياق، وتفطنهم الدقيق إليه، أو ما يطلقون عليه (مقتضى الحال)، أو (المقام) ، بما يتفق في كثير من أوجهه ومعطياته مع ملاحظات اللسانيين المعاصرين.

إنّ العلماء العرب القدامى قد وعوا دور السياق في بيان الدلالة استناداً إلى وعيهم بجملة من المفاهيم، والأفكار، والرؤى التي تحيط بالعملية اللغوية، ممّا قد أشرنا إلى بعضه في الفصول السابقة، ونُذكّر هنا بوعيهم بالآتي :

١- وعيهم بمستويات النظام اللغوي صوتياً ، وصرفياً، وتركيبياً، ودلالياً .

٢- وعيهم بأنواع الدلالات على المستويات اللغوية كافة، فلكلّ مستوى لغوي أثر واضح في توجيه الدلالة، فكان عندهم معنى حقيقي (معجمي) ، وآخر مجازي، وثالث ضمني، وهكذا .

٣- قولهم بالمعاني النحوية استناداً إلى إدراكهم أنّ النظام النّحوي ليس نظاماً نظرياً مجرداً، وإنما هو نظام تمكّنوا في ضوئه من تصنيف المعاني النحوية

---

(١) التقابلات الدلالية . د. سعيد جبر أبو خضر. ص ٥١.

(٢) ينظر: الخطيئة والتكفير: ص ٧٨ .

من خلال الركنين الأساسيين : (المسند والمسند إليه) وما يستتبع هذين الركنين من وسائل تخصيص تقوم بالوظائف النحوية الأخرى من مفعولية، وحالية وتعليلية، وإخراجية، وتمييزية، وغير ذلك ممّا تؤديه (قيود الاسناد) أو (متممّات الاسناد) من وظائف دلالية في الجملة المفيدة .

وقد استتبع هذا كلّه عندهم ملاحظة الدلالة في ضوء مقاصد الكلام على وفق الظروف المقامية المختلفة، وما حديثهم في اختلاف المقصد بين : النداء والندبة والاستغاثة– على سبيل المثال لا الحصر إلاّ مثال من الأمثلة الكثيرة التي تشير إلى وعيهم بالبعد التداولي للتركيب المعين ، وتعلّق ذلك بالبعد الدلالي، فالمنادى لا بُدّ أن يكون في المقام الذي تجري فيه العملية اللغوية، قريباً أو بعيداً، « تختصّه فتناديه من بين من بحضرتك ؛ لأمرك ونهيك أو خبرك »[1] والمندوب مدعوّ كذلك « لكنّه على سبيل التفجّع»[2]، والمستغاث « كلّ اسم نودي ؛ ليخلّص من شدّة، أو يعين دفع مشقّة»[3]. « فإن كان كلّ هؤلاء منادى مدعواً، إلا الأوّل للحاضر الذي يسمع، من أجل أمر، ونهي أو خبر، والثاني لمن ليس حاضراً على سبيل التفجّع، والثالث لمن ليس حاضراً أيضاً ، ولكن لطلب الغوث والمعونة، بما تستدعيه ظروف المقام،

---

(١) الأصول : ابن السراج: ١/٣٢٩ .

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش: ٢/١٧ .

(٣) نفسه: ٢/١٣ .

واختلاف الأحوال »[1].

٤- وإذا كان العلماء العرب القدامى قد تبيّنوا الوظيفة الوصفية للغة (Descriptive Function)، وناقشوا في ضوء هذا علاقة الدوال بمدلولاتها على وفق ما مرّ، وأنّهم رصدوا الوظيفة التعبيرية للغة (Expresive Function)، فإنهم قد أفاضوا في الوظيفة الاجتماعية للغة (Social Function)، ولم يغب عنهم أنّ هذه الوظيفة تتحدّد في ظل الظروف المقامية التي تحيط باللغة ومن أبرزها الظروف الاجتماعية الملابسة للعملية اللغوية.

وإذا أردنا أن نتبين موقف علمائنا القدامى من السّياق ودوره في بيان الدلالة، فلا بدّ من النظر في وجهات النظر المتعددة لهؤلاء العلماء بتعدّد مشاربهم المعرفية واهتماماتهم العلمية، هذه المشارب والاهتمامات التي تصبّ على الرغم من تعدّدها في الطروحات والمفاهيم إلاّ إنّها تلتقي في مصب واحد يؤكّد اهتداء هؤلاء العلماء إلى السياق وأهميته في بيان الدلالة بما لم يزد عليه المعاصرون إلاّ ترتيباً وتصنيفاً، أمّا الأطار العام للسياق وملابساته ودوره في تحديد الدلالة على وجه الدّقة، فللقدامى العرب فضل السبق والريادة. ويمكن لنا تأكيد هذا من خلال لفت النظر إلى دور كلّ فريق من العلماء العرب في دراسة السياق على وفق اهتمام كلّ فريق منهم وتخصّصه العلمي والمعرفي وعلى النحو الآتي :

---

(١) الأبعاد المعنوية. ص ٩١ « بتصرف»

أولاً: المفسّرون:

لقد وضع المفسرون القدامى شروطاً صادقة لمن أراد أنْ ينتظم في هذا العلم الجليل، وأكثر هذه الشروط يصبّ في السياق والمقام وما يحيط بالنّص القرآني من ظروف وملابسات لا بّد للمفسّر من الوعي بها قبل مباشرته تفسير النص القرآني الكريم، فزيادة على اشتراطهم التمكن من دقائق العربية، وأحكامها الصوتية والبنائية والتركيبية والدلالية ، ومعرفة أوجه الإعجاز القرآني على مستوى النظم، واللفظ ، والدلالة، وما تجري عليه لغة القرآن الكريم من إيجاز ، وتشبيه ، واستعارة وتلاؤم الحروف، والكلمات، والفواصل، والمقاطع في الآيات وتجانس الصيغ ، والألفاظ، وتعريف القصص، والأحوال، وتضمين الحكمُ والأسرار والمبالغة في الأمر، والنهي وحسن بيان المقاصد، والأغراض، وتمهيد المصالح، والأسباب، والإخبار عما كان ، وعمّا يكون »[1] وغير ذلك مما يدخل في السياق اللغوي وما يتطلبه من استحضار النص القرآني جميعه عند تفسير بعضه؛ لأنّ القرآن يفسّر بعضه بعضاً ومعرفة أوجه السياق اللغوي وكيفية تحركها بما يؤكّد ارتباط آي الذكر الحكيم بعضها ببعض « حتى تكون كالكلمة الواحدة، منسقة المعاني، منتظمة المباني »[2].

أقول زيادة على اشتراطهم الوعي بالسياق اللغوي وأحكامه، ووجوهه،

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ١/٦٨ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١/٣٦ .

اشترطوا على من يتصدّى لتفسير آي الذكر الحكيم جملة من الشروط التي تؤكّد وعيهم بالسياق بأنواعه المختلفة، ومن ذلك نذكر الآتي:

أولاً:

على مستوى سياق الحال اشترطوا المعرفة بأسباب النزول، والأحداث والوقائع الملابسة لنزول الآية أو النّص القرآني المعين، فالخطاب الوارد في القرآن على خمسة عشر وجهاً : « عام، وخاص ، وجنس، ونوع ، وعي، ومدح ، وذم، وخطاب الجمع بلفظ الواحد والواحد بلفظ الجمع، وخطاب الجمع بلفظ الإثنين، وخطاب الإثنين بلفظ الواحد، وخطاب كرامة، وخطاب هوان، وخطاب عين والمراد به غيره، وخطاب تلوّن»[1].

فعدم الوعي بأسباب النزول قد يؤدّي إلى ن المعنى المراد من الآية المعينة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا من بعدُ وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم وأولوا الأرحام بعضُهم أولى ببعض في كتابِ اللّهِ إنّ الله بكلِّ شيءٍ عليم﴾ من سورة الأنفال/٧٥.

فقد جاء في سبب نزولها عن ابن عباس – رضي الله عنهما– أنّ الرسول –صلّى الله عليه وسلّم– قد آخى بين أصحابه فجعلوا يتوارثون بذلك حتى نزلت الآية الكريمة ، فتوارثوا بالنسب، فسبب النزول يوضّح عدم جواز التوارث في غير ذوي النسب من الأرحام، وبذلك لم يعودوا يورثون غيرهم. ولولا الاعتماد على سبب

---

(١) بصائر ذوي التمييز: ١/١٠٨ .

نزول الآية ما كان ليظهر المعنى المراد منها ، إذ السياق اللغوي وحده هنا لا يكفي بياناً للدلالة المطلوبة .

ثانياً:

اشتراطهم معرفة المناسبة القائمة في السورة المعينة سواء أكانت المناسبة قائمة بين فاتحة السورة وخاتمتها، أو خاتمة ما قبلها، أو المناسبة بين السورة واسمها، أو المناسبة بين السورة والحرف الذي بنيت عليه، أو المناسبة بين السورة وفاتحة ما قبلها، وغير ذلك من أسرار المناسبة في سور القرآن الكريم، بما يوصل إلى معرفة أهداف السورة المعينة، ومعرفة المقصود من جميع جملها(١) .

ثالثاً :

اشتراطهم معرفة الناسخ والمنسوخ(٢)، الاطلاع على أسراره، ليسلم المفسّر من الأغلاط، والخطأ الفاحش والتأويلات المكروهة(٣) والنسخ عندهم على ضربين:(٤).

أحدهما: أن يزول حكم الآية المنسوخة بحكم أخرى متلوّة، وبخبر متواتر،

---

(١) ينظر: تناسق الدرر في تناسب السور. السيوطي. ص. ٦٣ والتحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور وصفوة التفاسير. الصابوني: ٢/٥٦٣ .

(٢) النسخ الإزالة من نسخت الشمل الظلّ إذا أزالته وحلّت محلّه، وهذا المعنى هو الذي عليه، الجمهور في منسوخ القرآن وناسخه. ينظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الاس فيه . أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. ص ٤٦ .

(٣) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ١/١١٧ .

(٤) ينظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ص. ٤٣ .

ويبقى لفظ المنسوخة متلواً، نحو قوله تعالى في الزواني: ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهنّ أربعة منكم فإن شهدوا فامسكوهنّ في البيوت حتى يتوفاهنّ الموت أو يجعل الله لهنّ سبيلا. واللذان يأتيانها منكم فأذوهما﴾ من سورة النساء /١٥-١٦. فأمر سبحانه بالسجن والضرب، ثم نسخ ذلك بالرجم في المحصنين بقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ من سورة النور/٢ .

فهذا مثال ما نسخ حكمه بحكم آخر وبقي لفظه متلوّاً.

وثانيهما: أن تزول تلاوة الآية المنسوخة مع زوال حكمها، وتحلّ الثانية محلّها في التلاوة والحكم. كما في قوله تعالى: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾ من سورة النساء /٢٣.

فقد اختلف في عدد الرضعات، فنسخ لفظهنّ وحكمهن[1] وقد فرّق العلماء بين النسخ، والتخصيص، والاستثناء وعندهم أنّ النسخ إزالة حكم المنسوخ لكنّه بغير حرف ومتوسط ببدل حكم آخر ، أو بغير بدل في وقت معين.

وأنّ التخصيص إزالة بعض الحكم بغير حرف متوسط فهو بيان الأعيان، أمّا الاستثناء فهو كالتخصيص إلاّ إنّه لا يكون إلاّ بحرف متوسط، ولا يكون إلاّ متصلاً بالمستثنى منه[2] وقد جعلوا للنسخ شروطاً، وأقساماً، واحكاماً كثيرة .

---

(١) ينظر: نفسه: ص. ٤٤-٤٥ .

(٢) نفسه: ص. ٧٤ .

رابعاً:

اهتمام المفسّرين ببيان العلاقات التداولية الحاصلة بين آيات القرآن الكريم، متجاورة أو متباعدة، ومن هذه العلاقات نذكر: التفسير، والبيان، أو ما أطلقوا عليه (التتميم) وهو أن « يُذكر كلامهم فيتوهم أنّه بحاجة إلى تفسير ، فيفسّر»[1] بما يكشف المراد من اللفظ المعين، ويزيل ما يظنّ فيه من الخفاء كقوله تعالى: ﴿ وإذا نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سُوء العذاب يذبّحون أبناءكم ويستحيُون نساءكم وفي ذلكم بلاءٌ من ربكم عظيم﴾ من سورة النساء/٤٩ .

بترك العاطف بين : يذبحون ويسومونكم. وبذلك يكونا مفسرين لما قبلهما من فعل، وبهما يتحدّد المراد من العذاب[2].

خامساً:

ضرورة معرفة ما كان على الاجمال، وما كان على التفصيل من الكلام وعنوا بالاجمال ما يحتمل من الألفاظ أكثر من معنى، أمّا التفصيل فهو عندهم « تعيين بعض تلك المحتملات أو كلّها»، وما بين الاجمال والتفصيل يمكن الكشف عن العلاقات التداولية التي تحكم أسس الترابط الوثيق بين آيات الذكر الحكيم دلالياً وأسلوبياً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يومئذ يتفرّقون. فأمّا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم في روضة يُحبرون وأمّا الذين كفروا وكذّبوا بآياتنا

---

(١) ينظر: روضة الفصاحة: الثعالبي: ٤٥ .

(٢) ينظر: الكشاف: الزمخشري: ٢٧٩/١ .

ولقاء الآخرة فأولئك في العذاب مُحضرون﴾ من سورة الروم /١٤-١٦ .

فالاجمال تفرّق الناس حين قيام الساعة، ثم عقب بالتفصيل بذكر قسمي الناس المؤمنين والكافرين، ومآل كلّ منهما .

ثانياً: الفقهاء والأصوليون:

وقد بان اهتمامهم بالسياق بجملة من الأمور نذكر منها الآتي:

أ-

تفطّن أكثرهم إلى أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية لا بدّ فيها من ملاحظة السياقين اللفظي والحالي (المقامي) للوقوف على طبيعة النص دلالياً. وقد استعمل بعضهم مصطلح السياق في وقت مبكر كما هو واضح عند الإمام الشافعي -رضي الله عنه- (ت ٢٠٤هـ)[١].

ب-

اهتمامهم بدراسة القرائن الحالية المتمثلة بأسباب النزول والمواقف الملابسة لنصوص الحديث الشريف.

جـ -

تقسيمهم الألفاظ إلى : عام، وخاص، ومشترك، والنص على أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوصه، وقد يخرج اللفظ من العموم إلى الخصوص. كما هو الحال في بعض اسماء الشرط.

---

(١) ينظر: الرسالة: للإمام الشافعي: ص٥٢، والأم: للشافعي: ١١٨/٥ .

د-

تاكيدهم على أنواع التخصيص، كالاستثنائية، والحالية، والوصفية والبدلية، والسببية، وغير ذلك ممّا أطلق عليه علماء البلاغة مصطلح: متممّات الإسناد، أو قيود الاسناد، وهي قيود دلالية حاسمة في الكلام.

هـ-

تقسيمهم الأمر والنهي على أقسام كثيرة تضارع ما جاء به البلاغيون من : وجوب، وارشاد، وإباحة، وإكرام وتعجيز، وإهانة، وتحريم، وتكوين، وغير ذلك من الأقسام .

و-

اشتراطهم أموراً محددة لا ينبغي أن يغفل عنها من يريد أن يستخرج أحكاماً شرعية أو فقهية من النصوص القرآنية، ومن بين هذه الشروط التي قالوا بها في تفسير النص القرآني المعين الآتي:

- ألاّ يغفل عن بعضه في تفسير بعضه.
- وألاّ يغفل عن السنة النبوية في تفسيره.
- وأن تعرف أسباب نزول الآيات.
- وأن تعرف النظم الاجتماعية عند العرب[1] .

---

(١) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها: ص ٣٣٤٨ .

وقد أكدّ الغزالي (٥٠٥هـ) أنّ هناك ألفاظاً لا تفهم إلاّ باشارة الكلام وفحواه، وهي خمسة أضرب: منها ما دلالته اقتضاء، ومنها ما دلالته دلالة إشارة، أو فحوى الكلام، أو دلالة سياق الكلام، أو دلالة الخطاب أو المفهوم[1]، وقد استعمل الغزالي مصطلح السياق في أكثر من موضع، وجعله ضرباً من ضروب الدلالة سمّاه (دلالة سياق الكلام، وقصد به: « فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة (سياق الكلام ومقصوده، كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من نحو قوله تعالى: ﴿ فلا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما ﴾من سورة الإسراء/٢٣.

وفهم تحريم أكل مال اليتيم واهلاكه والعبث به من خلال قوله تعالى ﴿إنّ الذين يأكلونَ أموالَ اليتامى ظلماً إنّما يأكُلونَ في بطونهم ناراً وسيُصلونَ سعيرا ﴾ من سورة النساء/١٠.

وقد حدّد ابن قيم الجوزية (ت. ٧٥١هـ) بعض الوظائف التي يؤديّها السياق في بيان الدلالة ، لكونه من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكّلم ومن هذه الوظائف التي رصدها ابن قيم الآتي :[2]

- أنّ السياق يرشد الى تبيين المحتمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد.
- وأنّه يخصّص العام، ويقيّد المطلق.

---

(١) ينظر: المستصفى: ٢٦٣-٢٦٥ .

(٢) ينظر: بدائع الفوائد: ٤/٨١٥ .

- وأنه يرشد الى تنوّع الدلالة.

وقد زاد الزركشي (ت.٦٥١هـ) على هذه الوظائف التي يؤدّيها السياق وظائف أخرى منها:

-أنه « يرشد الى تبيين المجملات وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات وكلُّ ذلك يُعرف الاستعمال، فكلُّ صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وإنْ كانت ذمّاً بالوضع، وكلُّ صفة وقعت في سياق الذم كانت ذماً، وإن كانت مدحاً بالوضع»[1].

فدلالة السياق كما اصطلح عليها المحدثون مفهوم من خلال ما أشار إليه الزركشي إذا العبرة عنده ليس بما وضع له اللفظ بل العبرة بالاستعمال والسياق الذي يرد فيه هذا اللفظ.

ثالثاً: البلاغيون والأدباء والنقاد.

لقد وضح تمام الوضوح موقف البلاغيين والأدباء والنقاد العرب القدامى من السّياق فيما قدّموه من دراسات تطبيقية لضروب الكلام ونصوصه الإبداعية، فحديثهم في نظم الكلام، وأسرار تأليفه، وأساليبه المتنوعة، وإمكانات اللغة وقدرتها على التعبير، وغير ذلك ممّا تناوله البلاغيون والأدباء والنقاد باستفاضة وعمق دليل على وعيهم السّياق اللغوي، ودوره في بيان الدلالة.

أمّا السياق الحالي أو المقامي فقد وضح أيضاً من خلال جملة من الأمور يمكن ايجازها بالآتي:

---

(١) . البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي . ٦/٥٢ .

أ-

قولهم إنّ « لكلّ مقام مقالاً» يختصر علينا كثيراً ممّا قال به المحدثون عرب وأجانب، فهذه المقالة تحدّد مدى أهمية مراعاة السياق أو المقام في بيان دلالة العملية اللغوية فقد نُقل عن بشر بن المعتمر (ت.٢١٠هـ) أنّ « المعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنّما مدار الشرف على الصواب واحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال »[١].

ولذا يلزم ابن قتيبة (ت. ٢٧٦ هـ) الكاتب على أن يجعل ألفاظه « على قدر الكاتب والمكتوب إليه، وألاّ يعطى خسيس الناس رفيع الكلام، ولا رفيع الناس خسيس الكلام»[٢] ويقترب ما قال به الجاحظ (ت.٢٥٥هـ) في ضرورة مناسبة اللغة للمقام الذي تجري فيه العملية اللغوية ممّا قال به (برونسنلاف مالينوفسكي) فيما اسماه بـ(سياق الموقف) (Context of Situtation) إذ يقرّر الجاحظ أن مدار الأمر في عملية التواصل اللغوي يتحدّد في أن « لكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكلّ نوع من المعاني نوع من اللفظ» ولذلك يجب « افهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم»[٣] وكلام الناس عند الجاحظ في «طبقات

(١) البيان والتبيين: ١/١٣٦ .

(٢) أدب الكاتب: ابن قتيبة ص.١٨ .

(٣) البيان والتبيين: ١/٩٣ .

كما أنّ الناس أنفسهم طبقات» وعليه لا يجوز أن يكلّم الخطيب البليغ « سيد الأمّة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة»[1]، و« ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً، ولكلّ حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات، فإن كان الخطيب متكلما تجنّب ألفاظ المتكلمين ، كما إنّه إنْ عبّر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً أو مجيباً أو سائلاً كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذا كانوا لتلك أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحنّ وبها أشغف، ولأنّ كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية مالم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكلّ خلف، وقدرة لكلّ تابع، ولذلك قالوا: العَرَ، والجوهر، وأيس وليس، وفرّقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذبّة والهوية، والماهية، وأشباه ذلك »[2].

ب-

إشارة بعضهم إلى أنّ اللغوي لا ينبغي عليه الاكتفاء « بالسماع»، بل عليه أنْ

---

(١) نفسه: ١٤٤/١ .

(٢) نفسه: ١٣٦/١ .

يجمع إليه « الحضور والمشاهدة» أي : عليه أن يحيط بظروف الكلام[1].

« فمقامات الكلام متفاوتة» على ما يصرّح به الخطيب القزويني (ت.٧٣٨ هـ) فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الاطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه...ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبيّ، وكذا لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام... وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، وهذا أعني: تطبيق الكلام على مقتضى الحال»[2].

جـ-

التفات بعضهم إلى تأثير الموقف المعين على البناء اللغوي وفعله فيه وخير من يمثّل هذا الاتجاه القاضي عبد العزيز الجرجاني (ت. ٣٩٢ هـ) الذي تحدّث في أسباب اختلاف الناس في (التعبير الشعري) وتباين أحوالهم فيه « فيُرقّ شعر أحدهم، ويصلب ويسهل لفظ أحدهم، ويتوعّر منطق غيره، وإنّما ذلك بحسب اختلاف الطبائع، وتركيب الخلق، فإنّ سلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع، ودماثة الكلام بمقدار دماثة الخلقة، وأنت تجد ذلك ظاهراً في أهل عصرك، وأبناء زمانك، وترى الجافي

(١) ينظر: الخصائص: ٢٤٨/١ .

(٢) الإيضاح المختصر تلخيص المفتاح، الخطيب القزويني:ص٨-٩ .

الجلف منهم كزّ الألفاظ، معقّد الكلام، وعر الخطاب، حتى أنّك ربّما وجدت ألفاظه في صوته ونغمته، وفي جرسه ولهجته، ومن شأن البداوة أن تُحدث بعض ذلك»[1] إن القاضي الجرجاني ليخرج علينا بحقيقتين علميتين تعدّان من أبرز ما حاول علماء الدلالة المعاصرون لفت النظر اليه وهما:[2]

أولاً:

أنّ سلامة اللفظ تتبع سلامة الطبع والجرجاني لا يقصد بالسلامة هنا ما يقصده غيره من الذين آثروا لغة البادية لفصاحتها، أو لبعدها عن لين لغة الحواضر والأمصار، وإنّما إراد بها العبارة أو الكلمة، أو الجملة التي تتفق مع الموقف النفسي للمتحدّث وهو يصوغ عبارته أو كلمته.

ثانياً:

أنّ هناك جانباً ذاتياً يتميز به كلّ إنسان يتضح في ألفاظه ، وفي نغمته، وصوته، ولهجته، ممّا يؤكّد ضرورة النظر إلى الدرس الصوتي نظراً جديداً، لا بدراسة مخارج الحروف، وأوصاف الأصوات اللغوية، وإنّما يتجاوز ذلك بالكشف عن النظام الصوتي وهو متفاعل مع الألفاظ التي يختارها المتكلّم، أو منشيء النّص اللغوي، وما يحيط بهذا الاختيار، أو الإنشاء من ظروف السياق وملابساته، وإذا

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني: ١٨٧ .

(٢) ينظر: علم اللغة الاجتماعي عند العرب د.هادي نهر. ص ١٩٥.

دققنا النظر فيما أثاره (سوسير) من الحديث عن (الكلام) (La Parole) بوصفه نشاطاً فردياً، موازناً مع (اللغة) (La Langue) بوصفها نشاطاً جماعياً، لوجدنا أنّ ملاحظة الجرجاني قبل أكثر من ألف سنة تصبّ في هذا الاتجاه الذي عدّه بعض الباحثين من بنات أفكار العصر الذي نعيش[1].

د-

ومن الأسس التي بنى عليها الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت. ٤٧١هـ) أو (٤٧٤هـ) منهجه في دراسة المعنى اللغوي هو ربط الكلام بمقام استعماله، ومراعاة مقتضى حاله وسياقه، وقد توّج عبد القاهر نظريته في (النظم) بثلاثة معان هي : المعنى المعجمي، ومعاني النحو وأحكامه، والمعنى الدلالي. لذا أفاض في الحديث عن دلالة الكلمة المفردة، وتغيّر دلالتها على مستوى التركيب أو العبارة .

فيما عُرف عنده (بالمجاز اللغوي) أو (المجاز العقلي) إذ يقرّر: «أننا إذا وصفنا الكلمة المفردة بالمجاز كقولنا: اليد، مجاز في النعمة، والأسد: مجاز في الإنسان، وكل ما ليس بالسبع المعروف، كان حكماً أجريناه على غير ما جرى عليه من طريق اللغة، لأنّا أردنا أنّ المتكلم قد جاز باللفظة المفردة من أصلها الذي وقعت له ابتداءً، وأوقعها على غير ذلك، إمّا تشبيهاً، وإمّا لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه»[2].

---

(١) ينظر: علم اللغة العام. سوسير. ص ٣٢. ومعجم اللسانيات الحديثة: ص. ٧٨ .

(٢) أسرار البلاغة، ص ٢٧٢.

أمّا تغيّر الدلالة على مستوى الجملة والعبارة (المجاز العقلي) فهي عنده: الاستعارة، والكناية، والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم التي عنها يحدّث.

والدلالة عند الجرجاني قد لا تكون في اطلاق اللفظ، نطقاً، أو كتابة، وإنما الدلالة تكمن فيما وراء هذا اللفظ من معنى (ثان) «كمعنى قوله: إني جبان الكلب مهزول الفصيل. الذي هو دليل على أنه مضياف، فالمعاني (الأول) المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض، والوشي، والحلي وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض وتزين بذلك الوشي والحلي، وكذلك إذا جعل المعنى يتصور من أجل اللفظ بصورة يبدو في هيئة، ويتشكل بشكل يرجع المعنى في ذلك كله إلى الدلالات المعنوية، ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهره، وحيث لا يكون كناية، وتمثيل به، ولا استعارة، ولا استعانة في الجملة بمعنى على معنى، وتكون الدلالة على الغرض من مجرد اللفظ»[1]. «ألا ترى أنك إذا قلت: كثير رماد القدر، أو قلت: طويل النجاد، أو قلت في المرأة: نؤوم الضحى، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك كمعرفتك من (كثير رماد القدر) أنه مضياف، ومن: (طويل النجاد) أنه طويل القامة، ومن نؤوم الضحى

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ٢٢٣.

في المرأة: أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها»[1].

د-

تأكيد البلاغيين على وجوب مراعاة السياق اللغوي بدقة وصولاً إلى الدلالة المنشودة، ولا سيما في النص القرآني الذي أعجزت العرب «مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في (سياق لفظه)، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه وإعلام وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان»[2].

وسيتضح لنا أكثر كيف وقف البلاغيون والأدباء من السياق اللغوي والسياق الحالي بالاستناد إلى الجانب التطبيقي من اللغة، ولا سيما في النظر إلى النص القرآني المعجز.

رابعاً: اللغويون والنحويون

يمكن عد صنيع المعجميين العرب القدامى في أكثر أوجهه وصفاً للاستعمال الفعلي للغة، وهذا الوصف مستند أساساً إلى ملاحظتهم السياق أو المقام الذي تجري فيه اللغة نشاطاً تواصلياً، لا يمكن الوقوف على دلالة بعض نصوصه الإبداعية من غير الاحاطة بالظروف التاريخية أو الاجتماعية، أو السياسية، أو الدينية، أو الأعراف والتقاليد والأذواق التي أحاطت به، والحيز

---

(١) نفسه، ص ٢٢٢.

(٢) نفسه، ص ٥٠.

الزمـاني والمكاني الذي أنتج فـيـه، أو اكـتنف لحظات إبداعـه، وهو حـيـز مقـامي حالي أساساً.

وقـد وضح ذلك في أكـثـر من نشـاط من الأنشطة التي دأب اللغويون العرب الأوائل على القـيـام بهـا. ونشـيـر هـنا إلى كـثـرة مـا وضـعـوه من مـصـنفـات في (النوادر)، و(اللهـجـات) و(اللحن)، و(غـريب القـرآن) و(غـريب الحـديث)، و(كـتب الألفاظ) و(المعـاني) وغير ذلك من صنوف التـأليف التي تدل على إدراك اللغويين العرب الصائب إلى أن العمل المعجمي ليس علاقة لفظ معين بدلالة، أو مسمى، أو مفهوم معين، وإنما هو رصد للغة في حركتها الاجتماعية بملاحظة السياق الذي تجري فيه، فتنوع استعمالات الكلمة، وتعدد أبنيتها قياساً إلى وظيفتها السياقية، وطبيعة مستعمليها، ثقافة، وأعرافاً، وجنساً، وانتماءً طبقياً، كل ذلك مرهون بالميول والحاجات التي يتوخاها المتكلمون عند التعبير عن أغراضهم وحاجاتهم، ومقاصدهم، وهذه تستند إلى سياق محدد، ومقام معين يحيط بها، ويوجه استعمالها.

وإذا كـان اللغـويون والنحـويون العـرب القـدامى قـد فطنوا إلى العناصـر اللغوية التي تعين على تحديد الدلالة كطبيعة جرس الكلمة، أو بنيتها الصرفية أو النحوية -كما مر في مبحث سابق- ووقفوا ملياً على طبيعة النظام الذي تصاغ فيه الجملة الدالة، -وهنا نكون مع السياق اللغوي- وبما يكتنف هذا السياق من ملابسات خارجية تشمل موقف المتكلم، وحال الخطاب، والمتغيرات التي يجري فـيـهـا -وهنا نكون مع السـيـاق الحـالي-، أقـول إذا كـان هذا حـال اللغـويين

والنحويين المتقدمين فإن من الطبيعي ملاحظتهم اللغة في إطارها التركيبي، وكونها الخاص من خلال هذا التركيب، وتعلق بعضها ببعض على نحو يجسد حركتها الداخلية، ويدل على قدرة التركيب المعين في بنيته السطحية على إبراز الدلالة المعينة المحددة دون غيرها، وفي سياقها الذي يكتنفها، أو تجري فيه، ولذلك أكد سيبويه في وقت مبكر أن مدار الكلام على تأليف العبارة، وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليل على قبح النظم، وفسادها، فلكل استعمال -عنده- دلالته، وتغيير الاستعمال تغيير للدلالة[1]، وقد أمكن للغويين والبلاغيين والنحويين العرب واستناداً إلى ما قرّره سيبويه في «باب الاستقامة من الكلام والاحالة»[2]، واهتمامه بنظم الكلام، وتنسيق العبارات، ورصده حركة الجملة من حيث إمكانية التصرف في مكوناتها تصرفاً أفقياً، تقديماً أو تأخيراً، ذكراً أو حذفاً، وصلاً أو فصلاً، وغير ذلك من إمكانات التصرف في الجملة العربية وما يتمخض عن ذلك من دلالات، أقول: استناداً إلى ما ابتدأه سيبويه يتمكن بعض اللغويين والنحويين العرب فيما بعد من بناء نظرية متكاملة سياقية دلالية تؤكد وعيهم في وقت مبكر لأهمية تركيب الكلام على وفق السياق الذي يربطه بمقام استعماله، هي (نظرية النظم) التي عد الإمام عبد القاهر الجرجاني رائدها، والحق أن الجرجاني مسبوق في ذلك من سيبويه، والأمر الذي

---

(١) ينظر: الكتاب ١: ٢٤-٢٥.

(٢) ينظر: نفسه ١: ٢٥.

يفضي إلى صحة ما نقول، استقراؤنا ما قدمه سيبويه في الأبواب المختصرة التي قدم بها كتابه، كباب (مجاري أواخر الكلم من العربية)[1]، و(باب اللفظ للمعاني)[2]، و(باب ما يكون من اللفظ من الأغراض)[3]، و(باب الاستقامة من الكلام والإحالة)[4]، وغيرها من الأبواب المفصلة والمسندة بالشواهد والأمثلة، وكلها يشير إلى بروز الخاصية العقلية والتجريدية في المفاهيم، والمصطلحات التي أطلقها سيبويه من دون إسراف في التأويل والافتراض، بما يبرز أمامنا تفكير الرجل، ووعيه للعلاقات التركيبية والدلالية التي تحكم السياق اللغوي الذي تجري فيه، أو تكون عليه بنية الجملة، وما يعتروها من تغيير تنعقد من خلاله العلاقات بين طبيعة هذا التغيير، وما يتمخض عنه من دلالة على وفق نظام نحوي دلالي يحدد اقتران الملفوظ بدلالته، ويحقق الوحدة الجدلية بين الشكل التركيبي اللفظي، والمعنى المقصود عند المتكلمين.

وسواء كنا في (نظرية النظم)، مع سيبويه، أو الجرجاني أو غيرهما فإن الذي يهمنا، وجود هذه النظرية في التراث العربي، متكاملة بما لم يسبق اللغويين العرب فيها أحد من اللغوين القدامى من غير العرب وأن هذه النظرية لتؤكد وعي

---

(١) الكتاب: ١/١٣.

(٢) نفسه: ١/٢٤.

(٣) نفسه: ١/٢٤.

(٤) نفسه: ١/٢٤-٢٥.

لغويينا العرب القدامى «لمستويات النظام اللغوي وعياً دقيقاً، وإدراكهم الأثر المعنوي لكل منها في البنية الدلالية للغة، بصورة لافتة تثير الإعجاب»[1]، واستطاعوا في ضوء ذلك أن يصنّفوا المعاني النحوية، ويحددوها، ويضبطوها بضوابطها لتؤدي دورها في إيضاح المعنى المراد، كل ذلك بملاحظة الأبعاد الخارجية التي تحيط بالعملية اللغوية، وتحدد المواقف الاجتماعية وأحوال المتكلمين، ومقاصدهم، وغاياتهم، وأحوال السامعين، والمواضع التي يدور حولها الكلام، من نفي، أو استفهام، أو اخبار، أو نداء، أو تعجب، أو مدح أو ذم... إلخ، مما يرد دعوى بعض المعاصرين من أن اللغويين العرب القدامى «قد ضيقوا دائرة علم النحو فقد حصروه في البحث عن أواخر الكلم إعراباً وبناءً، ثم أولوا جل عنايتهم لظاهرة الإعراب، وتفصيل أحكامها، مما أوقعهم –على زعمه– في خطأين:

الأول:

أنهم ضيعوا بذلك كثيراً من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليفه، وأساليبه المتنوعة، وقدرته على التعبير.

والثاني:

أن النحاة عندما حصروا النحو في أواخر الكلم انطلاقاً من نظرية العامل رافعاً فيرفعون، ويقدرونه ناصباً فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف

---

(١) الأبعاد المعنوية، ص ٣٠ «بتصرف».

في المعنى، ولا تبديل في المفهوم[1] وفي هذا الادعاء بعد عن الحقيقة، إذ أن كثر ما بين أيدينا من صنيع النحاة -لا سيما المتقدمين- من أمثال الخليل الفراهيدي، وسيبويه ومن نهج منهجهما، ويدخل ضمن هؤلاء أكثر علماء البلاغة العرب ممن ارتقوا بعلم النحو، وحدّوا غاياته ووظائفه خير تحديد، أقول: إن أكثر ما بين أيدينا من صنيع هؤلاء العلماء النحويين والبلاغيين لتشمل النظر فيما ينتظم به الكلام على وفق مستويات البناء الشكلي والبناء الاعرابي والبناء الدلالي، فكل هذه الأبنية التي تشكل مكونات الظاهرة الكلامية هي التي شغلت بال أولئك اللغويين، ولم تكن ظاهرة الإعراب إلا طرفاً واحداً غير معزول عن المستوى الدلالي، والدليل على ذلك هذا النظر الدقيق الذي ضمنه سيبويه كتابه الشهير في أقسام الكلام ومجاريها في الإعراب والوظائف النحوية، بإبراز متفرد لمفهوم الاسناد وبناء الجمل، وتوليد نماذجها، وما يطرأ عليها من متغيرات يتبدّل في ضوئها المعنى من انموذج بنائي إلى آخر. زد على ذلك ما نألفه كثيراً في كتب المتقدمين نحويين وبلاغيين من تأصيل لوظائف الكلمة في الجملة، والجملة في الكلام بالاستناد إلى وظائف اللغة الإبلاغية والتواصلية في المجرى السياقي المعين، ومما وقعنا عليه من ذلك نذكر الآتي:

---

(١) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص ٣٦.

أولا:

تأكيد علمائنا القدامى على أن لكل موقف ومقتضى حال تركيباً يتلاءم معه، «فلا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس»(1).

ثانياً:

تفريقهم بين الجملة والكلام، واشتراطهم الإفادة وحسن السكوت في الكلام، والافادة مقترنة باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها، وقد لا يحسن السكوت على الجملة وإن احتوت عنصريها الأساسين: المسند والمسند إليه.

ثالثاً:

تعليلهم سبب تقسيم الكلم العربي على ثلاثة أقسام بقولهم: «لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان ها هنا تقسيم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بازاء ما سقط»(2).

---

(1) دلائل الإعجاز، ص ٦١.

(2) أسرار العربية، للأنباري، ص ٣-٤.

رابعاً:

تقسيمهم أنساق الكلام وتسلسلها على وفق امتداد الفرد ومكانته في المجتمع، فالهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ومن معه، والتاء للمخاطب، والياء للغائب، والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ثم عن نفسه وعن غيره، ثم للمخاطب، ثم للغائب[1].

خامساً:

اشتراطهم أن يكون علم السامع هو المسوّغ والمقبول لحذف أي مكوّن من مكونات الكلام[2]، «فالمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذ آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون»[3].

ويمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى دلالة جديدة مختلفة، فعندهم أن قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك «لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله»[4].

---

(١) ينظر: نفسه، ص ٢٤.

(٢) ينظر: الخصائص، باب شجاعة العربية، ٢/٣٦٠.

(٣) أصول النحو، ٢/٣٤١.

(٤) المقتضب، ٢/ ١٣٢، ٣٢٥.

سادساً:

والصفات عندهم لا تتساوى أحوالها في قيامها مقام موصوفاتها، بل بعضها في ذلك أحسن من بعض، فمتى دلت الصفة على موصوفها حسنت إقامتها مقامه، ومتى لم تدل على موصوفها قبحت إقامتها مقامه، «فمن ذلك قولك: مررت بظريف، فهذا أحسن من قولك: مررت بطويل، وذلك أنّ الظريف لا يكون إلا إنساناً مذكراً ورجلاً أيضاً، وذلك أن الظرف إنما هو حسن العبارة، وأنه أمر يخص الإنسان، فظريف إذاً مما يختص الرجال دون الصبيان، لأن الصبي في غالب الأمر لا تصح له صفة الظرف، وليس كذلك قولنا: مررت بطويل؛ لأنّ الطويل قد يجوز أن يكون رجلاً، وأن يكون رمحاً، وأن يكون جبلاً، وجذعاً، ونحو ذلك. فهذا هو الذي يقبح، والأول هو الذي يحسن، فإن قام دليل من وجه آخر على إرادة الموصوف ساغ وضع صفته موضعه»[1].

سابعاً:

ويتوقف النحاة على حقيقة المتكلم وحاله ويكشفون عن علاقتها بطبيعة التركيب اللغوي. فيقرر ابن جني أن الندبة «أكثر ما يتكلم بها النساء» متنبهاً إلى ما يشبه حساب تواتر أسلوب من الأساليب الكلامية وفقاً لجنس المتكلم»[2].

---

(١) المحتسب، ابن جني، ٢/١٠١.

(٢) ينظر: اللمع، ابن جني، ص ١٢٠؛ والأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية، د. نهاد الموسى، ص١٤.

ثامناً:

ملاحظتهم حال المخاطب من حيث قربه، أو بعده، أو إقباله أو انصرافه، ولذا قسموا حروف النداء على أقسام فالهمزة المقصورة للمنادى القريب الذي لم ينزّل منزلة البعيد، وبقية الألفاظ كالهمزة الممدودة، و(أي) مقصورة وممدودة، و(أيا) و(هيا) و(وا) و(يا) للمنادى البعيد حقيقة، أو حكماً، وهو الغافل، والنائم، والثقيل السمع، وغيره إذا أريد المبالغة في ايقاظه[1].

تاسعاً:

تمييزهم بين حروف الجواب في الاستعمال على وفق الحال الذي تستعمل فيه كل أداة، فـ (لا) جواب بالنفي، و(كلا) مثلها غير أن فيها معنى الجواب الزاجر الرادع الذي قد يخالطه معنى التهديد والوعيد[2].

عاشراً:

احتفاء النحويين بالمواضع المتفقة بين النظام اللساني ونظام الوجود الخارجي، من ذلك عدّهم المؤنّث الحقيقي أقوى من المؤنّث المجازي؛ لأنه اجتمع له التأنيث من وجهيين:

- داخلي لغوي.
- خارجي وجودي.

---

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ٢/١٠٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ١/١٦٠.

وفي ذلك يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان. وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح، والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة: جاء هند، وجاز: طلع الشمس، وإن كان المختار: طلعت..»[١].

حادي عشر:

وتمثل الحال المشاهدة التي يقع فيها الحدث الكلامي عنصراً من عناصر تحديد الدلالة، زيادة على كونها عندهم مسوّغاً لحذف أحد مكونات التركيب المفيد، وقد تجاوزوا أمر هذه الحال المشاهدة إلى ملاحظة طبيعة (الطقس) الذي يجري فيه الكلام، فلا تستعمل (إنْ) عندهم إلا في المعاني المحتملة والمشكوك في حصولها، ولذلك قبح أن يقال: إن طلعت الشمس آتك. إلا في اليوم المغيّم[٢].

ثاني عشر:

ويطول بنا المقام لو أردنا استقصاء ما قدمه علماؤنا الأقدمون من النص على ملاحظة السياق الذي تجري فيه العملية اللغوية من حال كل من المتكلم والمخاطب، ومواقف الخطاب، وطبيعة السياق اللغوي، فقد أفاض

---

(١) شرح المفصل، ٥/٩١.

(٢) نفسه، ٩/ ٥.

في ذلك النحويون، والأدباء، والمفسرون، والبلاغيون، وسيتضح أمر هذا كله في المبحث الآتي بالشواهد والأمثلة التي تؤكد أصالة المفاهيم والطروحات التي جاء بها الأقدمون تنظيراً وتطبيقاً بما يدعو إلى الاحتراس مما قدمه المحدثون، أو الانبهار به من غير تلمس جذوره والوعي بالتراث الذي أفرزه.

المبحث الثاني

دور السياق في تحديد الدلالة

(الجانب التطبيقي)

سبق لنا القول أن دلالة الكلمة، وقوتها التعبيرية، وفعلها في دلالة النص الذي وردت فيه، وحركته لا يتأتى من معناها المعجمي وحده لكونه معنى مفتوحاً، ومطلقاً، وعائماً، وغير محدد، بل يتأتى من طبيعة السياق اللغوي (Linguistic Context) الذي ترد فيه محكوماً بالسياق المقامي أو الحالي (Context of Situation) أو السياق الاجتماعي (Social Context) الذي تستعمل فيه بعناصره وظروفه وملابساته وحيثياته.

إن الكلمة في السياق تستوعب زيادة على معناها المعجمي قيماً دلالية محددة، وقيماً إضافية أخرى، من انتماء إلى قسم من أقسام الكلام، واكتساب القدرة على ما نسميه (المقولات الصرفية) من اشتقاق، أو جمود، أو زيادة، أو حذف... الخ، وعلى ما نسميه (المقولات النحوية) من جنس، وعدد، وتعريف، وتنكير، وزمان، ومكان، وفاعلية ومفعولية، وحالية، وتمييزية، وغير ذلك من مشمولات الكلام الأساسية (المسند والمسند إليه)، ومتممات العملية الإسنادية، أو قيودها، ومتعلقاتها الدلالية.

إنّ الكلمة خارج السياق تحمل معها كل ما يمكن أن تثيره من دلالات يحتمل أن تؤديها، ولهذا لا يمكن الوقوف على المعنى المحدد للكلمة إلا من خلال

انجازها (Performance) أو ادائها في سياق مقالي ومقامي محددين، ولهذا صار من لوازم البحث الدلالي التي يجب أن يعيها، أو يتصف بها الدارسون، أو الباحثون في علم الدلالة ووصف أنماط تغير المعنى وتصنيفها، وربط ذلك كله بالدراسات البلاغية، والأسلوبية، والاجتماعية، والنفسية، والتاريخية، والدينية، (كفاية لغوية دلالية) تلزم الباحث بالوعي بطبيعة المعنى المعجمي، والمعاني المجازي، أو الإيحائي، أو النفسي، أو غير ذلك ممَّا عُدَّ من أصناف المعنى، وتلزمه بالوعي بالعلاقات التي تحكم مكونات النص اللغوي، ومجالات المفردات اللغوية من ترادف، واشتراك، وتضاد، وتقابل، وفي حدود (السياق) الذي تستعمل فيه تلك المفردات، ومن غير إقصاء، أو إعراض عن الأسلوب الذي تستعمل فيه اللغة أدباً، أو خطبة، أو قضاءً، أو علماً، أو غير ذلك.

إنّ الإلمام بذلك طريق إلى تلمس الدلالات، أو الصور الخفية الكامنة وراء الكلمات، مما يؤكد أن الكلمة بوصفها كائناً مادياً محسوساً إنما ترتبط بصفة عامة بمجالها الذي تستعمل فيه. إنّ الكلمة كمنتجها الإنسان، لا يمكن أن تمتلك ذاتها ودلالتها إلا من خلال ذوات الكلمات التي تزاوجها، أو تساق معها. لقد استطاع علماؤنا القدامى من لغويين، ونحويين، وبلاغيين، وأصوليين، ومنطقيين أن يطبقوا خلاصة ما سنّوه من قواعد دلالية في دراسة الأنساق الدالة والمعقدة للكلمات والتراكيب، بما يؤكد رؤيتهم الثاقبة لفعل السياق بضروبه وأنواعه المختلفة في تحديد الدلالة التي تضمر فيه، ولا توجد خارجه، ومحاولتهم تفسير علّة تغيّر دلالة الكلمة، أو العبارة، أو التركيب، من خلال مواقع تلك الكلمة، أو

العبارة أو التركيب في البنية اللغوية التي يكون فيها، أو ينتمي إليها وعلاقته بها، ناظرين ذلك كله من خلال ثلاثة مكونات أساسية هي:

الأول:

المكوّن المعجمي، ويختص بدلالة الكلمة مفردة.

والثاني:

المكون النحوي، أو التركيبي، وهو مكوّن وظيفي خاص بوسائل اللغة، وانساقها في تركيب العبارات والجمل (نحو النص) (Text Grammar).

والثالث:

المكوّن السياقي الخاص بمعرفة نمط الفعل الكلامي ونسقه.

ولكي تُحكم النظرية الدلالية لدى العلماء العرب القدامى، وازنوا طلباً للدّقة العلمية بين جملة من المصطلحات التي تدخل في صلب علم الدلالة، والتي يعين تفحصها والوقوف على دلالتها ومفاهيمها الاصطلاحية على بيان موقفهم من السياق في جانبه الجدير بالدراسة والكشف، والتوظيف في حركة الدرس الدلالي المعاصر. ومن هذه المصطلحات التي وقفوا عندها نذكر الآتي:

١- الدلالة والدليل والاستدلال والعلامة.

٢- التفسير والتأويل.

٣- النص، والمفسر.

٤- الشرح، والتفصيل.

٥- الغريب، والمشكل.

٦- المحكم والمتشابه.

أولا:

أمّا تمييزهم بين الدلالة، والدليل، والاستدلال والعلامة فقد مرَّ ذكره في الفصل الأول من الكتاب[1].

ثانياً:

وأما تمييزهم بين التفسير والتأويل فيقوم على أنّ أكثرهم قد أطلق (التفسير) على بيان ما وضع اللفظ له حقيقة أو مجازاً؛ لأنه من الفسر، وهو الكشف كتفسير الرصد في قوله تعالى: ﴿إنّ ربك لبالمرصاد﴾ من سورة الفجر/١٤ بالرّقبة، يقال: رصدته، إذا رقبته، وتفسيره بالتحذير من تعدّي حدود الله ومخالفة أوامره.

«وأمّا التأويل فإنّه أحد قسمي التفسير، وذلك أنه رجوع من ظاهر لفظ، وهو مشتق من (الأول) وهو: الرجوع يقال: آل – يئول. إذا: رجع»[2].

وعلى ذلك فإن التأويل خاص، والتفسير عام، فكل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلاً، ولهذا يقال: تفسير القرآن. ومن تفسيره ظاهر وباطن.

ولا يخلو تأويل المعنى عندهم من ثلاثة أقسام[3]:

- إمّا أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره.

---

(١) وينظر: الفروق اللغوية، ص ٥٣– ٥٤.

(٢) المثل السائر، ١/٤٥.

(٢) ينظر: نفسه، ١/ ٤٥.

- وإمّا أن يفهم منه الشيء وغيره، وتلك (الغيرية)[1].
- وإمّا أن يكون ضداً، أو لا يكون ضداً.

والأول: يقع عليه أكثر الأشعار.

والثاني: قليل الوقوع جداً، وهو من أظرف التأويلات المعنوية؛ لأنّ دلالة اللفظ على المعنى وضده أغرب من دلالته على المعنى وغيره مما ليس بضده. من ذلك قول الرسول الكريم –صلى الله عليه وسلم–: «صلاة في مسجدي هذا خيرٌ من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام»، فيمكن أن يفهم من الحديث الشريف معنيين متضادين[2]:

أولهما:

أنّ المسجد الحرام أفضل من مسجد الرسول.

وثانيهما:

أنّ مسجده –صلى الله عليه وسلم– أفضل من المسجد الحرام، أي أنّ صلاة واحدة فيه لا تفضل ألف صلاة في المسجد الحرام، بل تفضل ما دونها بخلاف المساجد الباقية، فإنّ ألف صلاة فيها تقصر عن صلاة واحدة فيه».

ومما يمكن أن يُتأول فيه دلالتان قول المتنبي:

وأظلم أهل الظلم مَنْ باتَ حاسداً

لمن باتَ في نعمائه يتقلبُ

---

(١) الغيرية في اصطلاح الفلاسفة: ما يقابل الأنانية. وهو الايثار والتضحية من أجل الآخرين.

(٢) ينظر: نفسه، ١/ ٤٥-٤٦. والحديث الشريف في مسند أحمد، ٢/١٦، ٥٣، ٥٤، وفي مواضع أخرى.

فهو يشتمل على دلالتين:

الأولى:

أنّ المنعَمَ عليه يحسد المنعِم.

والثانية:

أنّ المنعِم نفسه هو الذي يحسد المنعم عليه أما أن يكون ضداً، أو غير ضد. فنحو قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ من سورة النساء/ ٢٩. ففيه تأويلان غير متضادين، هما:

الدلالة على القتل الحقيقي المعروف.

والدلالة على القتل المجازي وذلك إشارة إلى الانكباب على المعاصي، «فإن الإنسان إذا أكبّ على المعاصي قتل نفسه في الآخرة»[١].

ومن ذلك ما جاء في قول أبي كبير الهذلي[٢]:

عجبتُ لسعي الدهرِ بيني وبينها

فلما انقضى ما بيننا سكنَ الدّهرُ

فقد يكون المراد به أنه أراد بسعي الدهر سرعة تقضي الأوقات أيام الوصال، فلما انقضى الوصل عاد الدهر إلى حالته في السكون والبطء، أو أراد به: سعي أهل الدهر بالملائم والوشايات، فلما انقضى ما كان من الوصال بين المتحابين سكن الواشون، وتركوا السعاية.

---

(١) ينظر: نفسه، ١/٤٦.

(٢) نفسه، ١/ ٥١-٥٢.

ثالثاً:

أمّا النص والمفسَّر: فالأول -عندهم- أعني: النص هو الظهور، ونصّ على الشيء: عيَّنَهُ وحدّده[1]، وهو في الاصطلاح: الكلام المأثور عن الله سبحانه وتعالى، وكلام رسوله الكريم، فلا يحتمل بالوضع إلا دلالة واحدة[2] ومن دون توقف على أمر خارجي يشير إلى تلك الدلالة، أو يوحي باحتمال غيرها.

ومثاله (العدد) فإنه يدل على النصية عند جمهور العلماء من الأصول كقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- في نجاسة الكلب: «فليغسله سبعاً» بخلاف ما إذا ذكر في متعلق الحكم، كقوله: «خمس فواسق يقتلن»[3].

والفرق بين النص والظاهر، أنّ دلالة النص على معناه أوضح من دلالة الظاهر على معناه، فمعنى النص هو المقصود [illegible] من سوق الكلام... أما الظاهر فمعناه مقصود تبعاً لا أصالة من سوق الكلام.

ولذا كان احتمال النص للتأويل أبعد من احتمال الظاهر له، وعند التعارض بين النص والظاهر، يرجح النص على الظاهر، وذلك من نحو قوله تعالى: ﴿وأَحَلَّ اللهُ البيعَ وحرّمَ الرّبا﴾ من سورة البقرة/ ٢٧٥. فظاهره تحليل البيع وتحريم الربا، غير أن هذا ليس هو المقصود أصالة من السياق، بل المقصود أصالة هو التفريق بين البيع والربا -وهو النص-؛ لأن الآية في الرد على الكفار الذين قالوا:

---

(١) ينظر: المعجم الوسيط: (نص) ص ٩٢٦.

(٢) ينظر: شرح الورقات للإمام الجويني، ص ٩٦.

(٣) ينظر: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، محمد بن أحمد المالكي، ص ٩٢-٩٤.

إنما البيع مثل الربا[1].

أما المفسر: فهو من اللغة من: فَسَر الشيء وفسَّره، إذا أوضحه[2]، وفي الاصطلاح ما دلّ بنفسه على معناه المفصل على وجه لا يبقى فيه احتمال للتأويل[3]، ومن ذلك كون الصيغة دالة بنفسها على المعنى مفصلاً دلالة واضحة فيها ما ينفي إرادة احتمال غيرها كقوله تعالى: ﴿وقاتِلُوا المشركينَ كافةً﴾ من سورة التوبة/ ٣٦. فإن كلمة (المشركين) اسم ظاهر عام، ولكنه يحتمل التخصيص، فلما ذكر بعده (كافة) ارتفع احتمال التخصيص فصار مفسراً.

ومنه أن تكون الكلمة مجملة غير مفصلة، وألحقت من الشارع ببيان تفسيري قطعي أزال إجمالها وفصّلها حتى صارت مفسرة لا تحتمل التأويل كما هو حال الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم مجملة ثم فصّلتها السنة قطعياً بما أزال إجمالها، كقوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتوا الزكاةَ واركعوا مع الراكعين﴾ من سورة البقرة/ ٤٣، وقوله سبحانه: ﴿ولله على الناس حجُّ البيتِ مَن استطاع إليه سبيلا﴾ من سورة آل عمران/ ١٩٧.

فإن الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- قد فصَّل معاني الصلاة والزكاة، والركوع، والحج، وبين المقصود منها بأقواله وأفعاله، فصارت هذه الألفاظ من المفسر الذي لا يحتمل التأويل.

---

(١) ينظر: الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، ص ٣٤٠.

(٢) المعجم الوسيط (فسر) ص ٦٨٨.

(٣) الوجيز في أصول الفقه، ص ٣٤٣؛ وينظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ص ١٦٦.

ومن خلال المفسر وفي ظل السياق الذي وجدت فيه الكلمة المعينة، وبملاحظة الوقائع والظروف والملابسات التي أحاطت بالنص استطاع أغلب المفسرين العرب القدامى من الرد على كثير من الشبهات التي قال بها بعض الملبسين والمغرضين، من ذلك نذكر قوله تعالى في يوسف وامرأة العزيز التي راودته عن نفسها ﴿ولقد همّت به وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربّه كذلك لنصرف عنه السّوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين﴾ من سورة يوسف/ ٢٤.

فقد قيل إنّ الهم بمعنى مطاوعته لامرأة العزيز، وفي ذلك شبهة في عصمة الأنبياء عليهم السلام، وعلى الرغم من أنّ كل الوقائع تؤكد نقاء يوسف -عليه السلام- وعصمته من خلال القرآن الكريم نفسه مما فصل المفسرون القول فيه[1]، نجد أنّ (الهم) قد يكون على وجه: العزم على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم إذْ همّ قوم أن يبسطوا إليكم أيديهم فكفّ أيديهم عنكم...﴾ من سورة المائدة/ ١١، أو قد يكون بمعنى: خطورة الشيء بالبال وإنْ لم يقع العزم عليه كقوله تعالى: ﴿إذ همّت طائفتان منكم أنْ تفشلا واللهُ وليّهُما وعلى الله فليتوكّلِ المتوكلُون﴾ من سورة آل عمران/ ١٢٢، وهممتُ بالشيء أردته، وَحدّثت به نفسي من غير دخول فيه، ومن هنا فتفسير (الهم) في الآية الكريمة تخصيصه بقصد امرأة العزيز وعزمها على إيقاع يوسف في المعصية، وتفسير (همّ) يوسف -عليه السلام- بالعزم على زجرها، ووعظها أو

---

(١) ينظر على سبيل المثال: تفسير النسفي، ١٢/٢؛ والكشاف ٣١١/٢؛ وبصائر ذوي التمييز ٣٤٥/٥ وما بعدها.

(الامتناع) عنها[1].

ومن ذلك تفسيرهم لقوله تعالى على لسان لوط -عليه السلام- مخاطباً قومه: ﴿قالَ هؤلاءِ بناتي إنْ كنتُم فاعلين﴾ من سورة الحجر/ ٧١، فظاهر الكلام غير خصوصه وباطنه، فهو من اللامساس اللغوي على حد تعبير المحدثين، أو من المحظور اللغوي؛ لأنه في معرض تفضيل النساء على الرجال، ثم أن السياق يشير إلى أنّ بنات لوط -عليه السلام- هن أطهر وأفضل لمن لا يريد الفحشاء، قال تعالى: ﴿قال يا قومِ هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم فاتقوا الله ولا تخزوني في ضيفي أليس منكم رجل رشيد﴾ من سورة هود/ ٧٨، ولا طهارة في الزنى، ولا رجل رشيداً في الكافرين[2].

ومن المفسّر بملاحظة السياق وملابساته تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿فأكلا منها فبدتْ لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنّة وعصى آدم ربه فغوى﴾ من سورة طه/ ١٢١.

إذ قد يقال: كيف عصى آدم ربه، والعصيان من كبائر الأفعال، والغي ضد الرشد؟[3]

إنّ ظاهر الدلالة لكلمة (عصى) هو: العصيان، غير أنّ رصد الدلالة من خلال سياقها تشير إلى أنّ خصوص الدلالة ليس كذلك، فالمعصية وإن كانت

---

(١) ينظر: تفسير الخازن ٣/١٢. والشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، ٢/٢٧٥.

(٢) ينظر: عصمة الأنبياء للرازي، ص ٩٨؛ وتفسير الخازن ٢/٣٤٢.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ٢٢/١٢٧.

مخالفة الأمر، إلا أنّ الأمر من الله قد يكون بالواجب، أو الندب، والدلالة على هذا توحي بالمخالفة فيما لم يكن واجباً. وقد تكون غوى بمعنى الخيبة والجهل، لأنه لو فعل ما أمره الله لم يندب ولم يفسد عيشه، وقد يكون في (غوى) معنى الاخبار عن العصيان قبل الاجتباء، قال تعالى: ﴿ثم اجتباه ربّه فتاب عليه وهدى﴾ من سورة طه/ ١٢٢، والدليل على ذلك عندهم العطف بـ (ثمّ) وما فيها من التراخي الزمني[1].

وقد نص علماؤنا على أنّه إذا تعارض نصٌ ومفسّر يرّجح المفسّر؛ لأنّه أوضح دلالة من النّص من جهة أنّ تفسيره قد جعله غير محتمل التأويل، وجعل الدلالة المرادة منه متعّينة مخصوصة، ومثال ذلك قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم –: «المستحاضة تتوضأ لكلّ صلاة» مع قوله : «المستحاضة تتوضأ لكلّ وقت» فالأوّل نصٌ في إيجاب الوضوء لكل صلاة؛ لأنه يفهم من لفظه ومقصوده من سياقه والثاني: مفسّر لا يحتمل تأويلاً؛ لأنّ الأوّل يحتمل (إيجاب الوضوء لكلّ صلاة، ولو في وقت واحد، أو لوقت الصلاة، ولو أدّى في الوقت صلوات معدودة ...... ولكن الثاني قطع هذا الاحتمال فيرجّح، وصار الحكم الشرعي هو ايجاب الوضوء للوقت، وتُصلي فيه ما شاءت من الفرائض والنوافل[2].

(١) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني؛ وتنزيه الأنبياء للمرتضى، ص ٩.

(٢) ينظر: علم أصول الفقه، ص ١٦٩.

رابعاً :

- أمَّا الموازنة بين الشرح والتفصيل:

فتلخّص عند علمائنا القدامى في كون (الشرح) بياناً للمشروح وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلي والظهور، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن الكريم.

أمَّا التفصيل فهو ذكر ما تضمّنته الجملة على سبيل الإفراد، ولهذا قال تعالى: ﴿آلر كتابٌ أُحكمت آياتُهُ ثم فُصلتْ من لدن حكيم خبير﴾ من سورة هود١ .
ولم يقل: شُرحت.

وهنالك فرق آخر بين الشرح والتفصيل يتحدّدُ في أنّ التفصيل وصف لآحاد الجنس وذكرها معاً، وربّما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان.

ويرتبط التفصيل بمبدأ التقسيم، وفإذا كان في التفصيل معنى البيان، عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط، فالتقسيم يحتمل الأمرين، ولهذا جاءت وظيفة التقسيم فتح مغالق المعنى وإيحاءاته، والتفصيل يتمّ بيانه[1] .

خامساً: الغريب والمُشْكل والمتشابه:

الغريب في اللغة على معنى (البُعد) ، وقيل للغريب غريباً لبعده عن وطنه ويُقال للرجل – ليس من القوم ولا البلد غريب[2] .

---

(١) ينظر: الفروق اللغوية، ص ٤٤ .

(٢) المفردات، ص ٦٠٤– ٦٠٥؛ والمعجم الوسيط، (غرب) ٢/٦٧١ .

والغريب من الكلام البعيد عن الفهم، فدلالته لا تتأتّى إلاّ باعمال الفكر وملاحظة القرائن السياقية.

والغريب في بعض ألفاظ القرآن الكريم ليس المقصود به الوحشي المخل بالفصاحة أو البيان لتنزه القرآن عن ذلك ، وإنما المقصود به ما وجد في القرآن من ألفاظ استعملتها قبائل عربية بَعُدت عن غيرها من قبائل العرب زماناً، أو مكاناً.

وغريب القرآن واضح في نفسه لكنَّ العرب الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم قد تفاوتوا في درجة بيان دلالته ومقصوده، فهناك قبائل لم تجد في اللفظ المعين غرابة، أو بُعداً في المعنى، وهناك قبائل كان من العسير عليها بيان دلالته، ثمّ عملت الفتوحات الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأمم على أن يصبح بعض الألفاظ غريباً وهو ليس بغريب(١)، فتوجه إليه نَفَرٌ من علمائنا بالدراسة والتصنيف في ظلّ كتب سميت بكتب (لغات القرآن) التي اختصت بدراسة الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم وظنَّ أنها غير عربية(٢).

أمّا (غرائب القرآن) فقد قصد بها ما دأب عليه بعض المفسرين من «شغف بالإغراب في القول، وإن حاد عن الجادّة وركب مسلكاً وعراً فكلّفوا

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: ١/٥.

(٢) ينظر: الأساس في فقه اللغة، ص ٢٢٢.

أنفسهم من الأمر مالا يطيقون، واعملوا فكرهم فيما لا يُعلم إلا بالتوقيف ...»[1].

وقد بيّنا بعضاً من أمر هذه الغرائب التفسيرية في موضع سابق من الكتاب.

إن الألفاظ الحسنة عند علمائنا القدامى صنفان[2]:

أحدهما:

ما تداول استعماله الأوّلُ والآخر من الزمن القديم إلى زماننا هذا ولا يطلق عليه وحشي، لأنّه مجموعة من الألفاظ المتواترة على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم، وليس هو في القرآن الكريم. « من ذلك : أسماء الأيام، والشهور ، والربيع، والخريف، والقمح ، والشعير ، والأرز، والحمصّ ، والسّمسم، والسُّماق، والقرع ، والبطيخ ، المشمش ، والتفاح ، الكمثرى، والعُنّاب ، النّبق ، والخوخ، والبلح ، البسر ، والخيار، والنعنّع ... » الخ[3].

وثانيهما:

« ما تداول استعماله الأوّل دون الآخر، ويختلف في استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله، وهذا هو الذي لا يعاب استعماله عند العرب ؛ لأنّه لم يكن عندهم وحشياً، وهو عندنا وحشي، وقد تضمّن القرآن منه كلمات معدودة، وهي التي

---

(١) مباحث في علوم القرآن، الشيخ مناع القطان، ص ٢٥٨.

(٢) ينظر: المثل السائر، ١/١٥٩–١٦٠.

(٣) المزهر، ١/١٢١.

يطلق عليها « غريب القرآن » وكذلك تضمّن الحديث النبوي منه شيئاً، وهو الذي يطلق عليه غريب الحديث »[1].

ومن غريب القرآن قوله تعالى : ﴿وفاكهةً وأبّاً﴾ من سورة عبس /٣١. فالأبُّ: المرعى المتهيء للرعي والجز من قولهم : أَبَّ لكذا أي تهيّأ. وأبَّ الى وطنه إذا نزع إليه نزوعاً، وأبّ لسيفه: إذا تهيّأ لسله، وأبا: الأب الوالد ويُسمى كلّ مَن كان سبباً في إيجاد شيء، أو اصلاحه، أو ظهوره أبا ؛ ولذلك يسمّى النبي- صلّى الله عليه وسلّم - أبا المؤمنين . قال تعالى ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجُهُ أُمهاتهم﴾ من سورة الأحزاب/٦ . ويُسمّى العمّ مع الأب: أبوين، وكذلك الأم مع الأب، والجد مع الأب، قال تعالى: ﴿ما تعبدون من بعدي قالوا نعبُد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلها واحداً﴾ من سورة البقرة/١٣٣، وإسماعيل لم يكن من آبائهم وإنما كان عمّهم. وللكلمة معان أخر[2].

ومن الغريب: (ضيزى) في قوله تعالى : ﴿تلكَ إذاً قسمةٌ ضيزى﴾ من سورة النجم/٢٢ .

وهي على الرغم من غرابتها جاءت في موضعها لا يسدُّ مسدّها لفظ آخر، فآي السور كلها مسجوعة على حرف الياء، « ولما ذكرت الأصنام وقسمة الأولاد، وما كان يزعمه الكفار، قال تعالى: ﴿ألكم الذكر وله الأنثى، تلك إذاً قسمةٌ

---

(١) المثل السائر، ١/١٦٠.

(٢) ينظر: المفردات، ص١٦.

ضيزى﴾ فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسدّ مسدّها في مكانها»[1].

إنّ التعبير بالكلمة القرآنية تعبير ينطوي على تناسق فني في الاستعمال والتصوير جعل حتى من بعض الكلمات التي لم تؤلف في الاستعمال عند العرب الذي نزل القرآن في زمانهم، خالقة معناها، وسياقها الخاص، ووقعها في النفوس موقف التقبل والقبول السريعين، بما يؤكّد أنّ القرآن الكريم، وإن حفل بالغريب، والمشكل، والمتشابه، وضروب الاستعارات والكنايات، وأنواع المجاز، كتاب معجز في لفظه وسياقه، وتصويره، خالقُ معناه، وليس هو انعكاس لظرف تاريخي محدّد، وأنّ مدلولات الكلمات فيه لا تزال وستبقى إلى قيام الساعة مدلولات غنية متحدّدة، وما (وجوه القرآن) التي أخذت من علمائنا القدامى الكثير من الجهد والتثبت، إلاّ أحد السبل التي أخذ علماؤنا وجهتم اليها، فأفاضوا في (التأويل) و (التفسير) ماشاء لهم ذلك محاولين باخلاص أن يستخلصوا من النّص القرآني المعين، أو من الكلمة الواحدة فيه دلالتها الخاصة التي يهدينا إليها النص نفسه وسواء كنّا ننظر (عموم اللفظ) أو (خصوصه) لا بدّ لنا أن ننظر المعاني القرآنية من خلال تشابك العلاقات بين الكلمات داخل التراكيب والعبارات من حيث طبيعة نظمها، وجرسها، وسياقها، وأسباب نزولها، ويجب أن نتوسع معنى التصوير الفني في القرآن لكونه «الأداة المفضلة في أسلوب

(١) المثل السائر، ١/ ١٦٠.

القرآن، فليس هو حلية أسلوب، ولا فلتة تقع حيثما اتفق، إنّما هو مذهب مقرّر، وخطة موحدة ، وخصيصة شاملة، وطريقة معيّنة، يفتنّ في استخدامها بطرائق شتى، وفي أوضاع مختلفة، ولكنها ترجع في النهاية إلى هذه القاعدة الكبيرة: قاعدة التصوير بما تنطوي عليه من تصوير بالكلمة، وباللون، وبالحركة وبالتخييل مثلما هو تصوير بالنغمة تقوم مقام اللون في التمثيل، وكثيراً ما يشترك الوصف، والحوار، وجرس الكلمات، ونغم العبارات وموسيقى السياق في إبراز صورة من الصور ، أو ايصال معنى من المعاني»[1].

- أمّا المشكل:

فهو من اللغة من أشكل الأمر : التبس ، ومنه قيل للأمر الملتبس : مشكل والمشكل اسم فاعل من الإشكال، وهو الداخل في إشكاله وأمثاله[2].

وفي الاصطلاح: مالا يُنال المراد منه إلاّ بتأمّل بعد الطلب[3] أو أنّه اسم للفظ يشتبه المراد بدخول في أشكاله[4] أي : أمثاله وأشباهه ، على وجه لا يُعرفُ منه إلاّ بدليل يتميّز به من بين سائر الأشكال . وذلك بأن ينظر أولاً في مفهوم اللفظ، ثم يتأمّل في استخراج المراد من دلالته، كقوله تعالى : ﴿ويطافُ عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا . قواريراً من فضة قدّروها تقديرا﴾ من

---

(١) التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، ص ٢٧ «بتصرف».

(٢) القاموس المحيط، ص ١٣١٧.

(٣) هذا حد الأصوليين، ينظر: التعريفات، ص ١٨١.

(٤) الاتقان في علوم القرآن، ص ٢٧ «بتصرف».

سورة الإنسان/ ١٥-١٦ فالإشكال في أواني الجنة «لاستحالة اتخاذ القارورة من الفضة، والاشكال هي الفضة والزجاج فإذا تأمّلنا علمنا أنَّ تلك الأواني لا تكون من الزجاج، ولا الفضة بل لها حظٌّ منهما إذ القارورة تستعار للصفاء، والفضة للبياض والقوة فكانت الأواني في صفاء القارورة، وبياض الفضة»[1].

ومن ذلك دلالة (أنّى) في قوله تعالى: ﴿نساؤكُمْ حرثٌ لكم فأتُوا حرثكُم أنّى شئتُم﴾ من سورة البقرة/٢٢٣، فهي مشتركة بين دلالتين: أحدهما بمعنى: أين، وثانيهما بمعنى: كيف، وبعد تأمّلها تتحدّد بدلالة (كيف) لقرينة (الحرث)[2].

وقد ارتبط (المشكل) عند علمائنا القدامى بجملة من المصطلحات الأخرى التي ترادفت في مفاهيمها ودلالاتها ومصطلح المشكل عند بعضهم ، وافترقت في ذلك عند آخرين، ومن بين هذه المصطلحات نذكر: الخفاء، والغموض، والإبهام .

فبين المشكل والخفي فرق عند مَن وازنوا بينهما، فجعلوا الخفاء في الأوّل لا بسبب من ذات اللفظ، وإنّما بسبب التطبيق من حيث شمول اللفظ، أمّا الثاني فالمراد منه ما خفي « بعارض في الصيغة ولا ينال إلاّ بالطلب والتأمّل »[3].

ففي قوله تعالى : ﴿والمطلقات يتربصْنَ بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ من سورة

---

(١) التعريفات، ص ١٨١.

(٢) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، ص ٢٧.

(٣) التعريفات، ص ٨٨.

البقرة/٢٢٨ . نجد وجه الأشكال في لفظ (قروء) متأتٍ من احتماله أكثر من معنى، ولكنها تشترك في اللفظ بمقدار واحد، ولذا تصبح الحاجة ماسّة إلى قرينة تبيّن المراد من بين دلالات (الحيض، أو الطهر، أو الوقت)(١).

وقد جعل بعض علماء البلاغة ونقاد الأدب العرب القدامى (الغموض) دليلاً على «عدم ظهور المدلول بسرعة»(٢)، ولا سيما في شعر الشعراء الذي مالوا إلى الصنعة، والتقاط « المعاني الغامضة التي تستخرج بالغموض والفكرة»(٣)، وهم بذلك يرادفون بين الغامض من اللفظ والخفي منه ، وجعلوا لغموض الشعر أسباباً كثيرة نذكر منها الآتي(٤):

١- الإرداف الذي هو عندهم من أنواع (أئتلاف اللفظ مع المعنى) وجعلوا منه الأبيات التي سمّوها (أبيات معان) «وفُسّر ذلك عندهم بأنّه ذُكر الردف وحده، وكان وجه اتباعه لما هو ردف له غير ظاهر أو كانت بينه وبينه أرداف أُخر كأنّها وسائط، وكثرت حتى لا يظهر الشيء المطلوب بسرعة، وهذا الباب إذا غمض لم يكن داخلاً في جملة ما يُنسب إلى جيد الشعر، إذ كان من عيوب الشعر الانغلاق في اللفظ، وتعذّر العلم به »(٥).

---

(١) ينظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، د. السيد أحمد عبد الغفار، ص ١٢٣.

(٢) ينظر: نقد الشعر، قدامة بن جعفر.

(٣) الموازنة، ١/٧.

(٤) ينظر تفاصيل ذلك في: نقد الشعر، ص ٨٩- ٩٠؛ الموازنة، ١/٦-٧؛ منهاج البلغاء، ص ١٧٣؛ أسرار البلاغة، ص٦؛ المتشابه، د. حسين نصار، ص ١٨-٢٠.

(٥) نقد الشعر، ص ٩٠.

٢- الصنعة في اختيار المعاني والألفاظ الدقيقة الغامضة .

٣- استعمال الكلام المهجور، واللفظ الوحشي ، والمستشنع .

٤- الاستخدام الفلسفي للكلام .

٥- طبيعة نظم التركيب من حيث التقديم والتأخير ، والذكر والحذف والوصل والفصل، وغير ذلك من وسائل التصرّف الأفقي في الجملة أو الكلام، حيث يتخالف وضع الاسناد، بما يصيّر الكلام مقلوباً أحياناً .

٦- وقد يكون منشئ النّص قاصداً إلى الإبهام، والإخفاء، والتعمية .

٧- ويمكن أن يكون فرط الإيجاز ، والإفراط في طول العبارة .

٨- ومن ضروب (الخفي) عندهم ، ماسمّوه (الإشارة) بفروعها المتعدّدة وقصدوا بها: «أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها ، أو لمحة تدلُّ عليها، كقول امرئ القيس:

فإن تهلكْ شنوءةُ أو تبدّلْ

فسِيري إنّ غسانَ في خالا

بعزّهُمُ عززْتِ، وإنْ يذلوا

فذلُهُـــــم أنالَكِ ما أنالا

قال قدامة تعقيباً على بيتي امرئ القيس: «بنية هذا الشعر على أنّ ألفاظه مع قصرها قد أشير بها إلى معان طوال، فمن ذلك قوله: «تهلك أو تبدل»، ومنه قوله: «إنّ في غسان خالا» ومنه ما تحته معان كثيرة، وشرح طويل، وهو قوله:

أنالك ما أنا لا »[1] وللعسكري، والقيرواني، والجرجاني حديث طويل في الإشارة حدّها، وأنواعها، وضروبها من: اختصار، وايحاء، وإيماء وتجاوز أو مجاز، وتعريض وكناية، وتعمية، وتلميح، وتلويح وتورية، ورمز، وغرابة، وتشكيك، وتضليل، وتعقيد، والتفات، وغير ذلك ممّا أفاضوا في بيان مفاهيمه، والتمثيل له[2]، بما يجعل من حديث المعاصرين في الغموض، والغرابة، والتعقيد، وما جاء به أحد الباحثين الغربيين[3] من دراسة لأشكال الغموض وأنماطه من:

-غموض في الرمز الأسطوري، أو الديني، أو التاريخي، أو الشعبي .

-وغموض في اللفظ دلالياً وتركيبياً .

-وغموض في تعددية المراجع بسبب استعمال الضمير العائد ودلالة اسم (أل) العهدية .

- وغموض في استحالة الصورة .

نسخاً لما أشبعه العرب القدامى درساً، وتفصيلاً، وتطبيقاً.

---

(١) نقد الشعر، ٨٥– ٨٦.

(٢) ينظر: الصناعتين، ٣٥٨؛ والعمدة، ٣٠٢/١ وما بعدها؛ ودلائل الإعجاز، ص ٦٩، ٧٣، ٧٩، ٩١؛ وأسرار البلاغة، ص ٢٧، ٤٢– ٤٣، ١٠٩، ١٣٠، ١٤٨، ٢٨٩؛ وظاهرة الغموض في الشعر الحديث، محمد عبد الواحد حجازي.

(٣) هو: وليم أمبسون في كتابه: سبعة أنماط من الغموض الذي ترجمه إلى العربية الأستاذ صبري محمد حسن عبد النبي عام ٢٠٠٠، ونشر في القاهرة.

سادساً: المحكم والمتشابه:

تعدّدت آراء العلماء القدامى في المحكم والمتشابه بوصفهما مصطلحين من مصطلحات الدراسات القرآنية الدلالية من حيث أصلهما اللغوي وحدّهما الاصطلاحي . فمن حيث الأصل اللغوي رأى بعضهم أنّ « أصل التشابه أن يشبه اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان. قال اللّه في وصف ثمر الجنّة : ﴿وأتوا به متشابهاً﴾ من سورة البقرة/٢٥ أي متفق المناظر، مختلف الطعوم، ومنه يقال: اشتبه عليّ الأمر ، إذا أشبه غيره لم تكد تفرّق بينهما، وشبّهتَ عليّ : إذا لبّستَ الحقّ بالباطل ومنه قيل لأصحاب المخاريق : أصحاب الشُّبَه ؛ لأنّهم يشبّهون الباطل بالحق، ثمّ يُقال لكلّ ما غمض ودقّ : متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره، ألا ترى أنّه قد قيل للحروف المقطعة في أوائل السور : متشابه، وليس الشكّ فيها والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها والتباسها »[(١)] ورأى آخر في معرض تفسيره لقوله تعالى : ﴿اللّه نزّل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مّثاني﴾ من سورة الزمر/٢٣ يقول تعالى ذكره: اللّه نزّل أحسن الحديث كتاباً

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ٧٤ «بتصرف». واعلم أنهم اختلفوا في تفسير هذه الحروف التي افتتحت بها بعض السور فمنهم من رأى ألا سبيل إلى إدراك دلالتها، ومنهم من اجترأ على الخوض فيها، فتباعدت الطرق بهم، وأعطونا كثيراً من الدلالات التي لقي بعضها قبولاً واسعاً، وبعضها قبولاً ضيقاً، ولم يلق بعضها القبول إلا من صاحبها. ومهما يكن من شيء، فالأمر المؤكد أنه لم يقع بواحد مما قالوا من تأويلات إلى اليوم يقين يضمها كلها، ويسكت المخالفين. ينظر: فواتح سور القرآن، د. حسين نصار، ص ٨.

متشابهاً، يشبه بعضه بعضاً،لا اختلاف فيه ولا تضاد»[1] ونزّل سبحانه كتاباً ﴿أحكمتْ آياته ثمّ فصلت من لدن حكيم خبير﴾ من سورة هود/١ «أولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : معناه أحكم الله آياته من الدَّخل والخلل والباطل، وفصلّه بالأمر والنهي، وذلك أن إحكام الشيء : إصلاحه وإتقانه، وإحكام آيات القرآن: إحكامها من خلل يكون فيها ، أو باطل يقدر ذو زيغ أن يطعن فيها من قبله، وأمّا تفصيل آياته : فإنّه تبين بعضها من بعض بالبيان ممّا فيها من حلال وحرام وأمر ونهي»[2].

أمّا من حيث الاصطلاح فللعلماء القدامى أقوال كثيرة جاء على جمعها وتحليلها أستاذنا الدكتور حسين نصار[3]، وهي على تعدّدها تتّجه إلى أحد أربعة أوجه:

الوجه الأوّل:

يمثّله فريق من العلماء ممّن وجدوا في (المحكم) وضوحاً في الدلالة ، وفي (المتشابه) غموضاً بقصد من الله، أو بسبب نقص في قدرة البشر على الوقوف على دلالة الآية المعينة بسبب ما تحتمله من تأويلات متعدّدة، ولذا كان المحكم عندهم «مالا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً من التأويل، أمّا المتشابه: فما احتمل

---

(١) جامع البيان، الطبري، ١٣٤/٢٣.

(٢) جامع البيان، ٢٢٧/١٥.

(٣) ينظر كتابه: المتشابه الصادر في القاهرة سنة ٢٠٠٢.

أوجهاً»[1]. أو أنّ المحكمات: «ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره والمتشابه: مالم يكن لأحد إلى علمه سبيل ممّا استأثر اللّه بعلمه دون خلقه . قال بعضهم: وذلك مثل: وقت قيام الساعة، وخروج يأجوج ومأجوج والدجال، ونزول عيسى، ونحو الحروف المتقطعة في أوائل السور»[2].

وقيل: المحكم: ما كان دليله واضحاً لائحاً كدلائل الوحدانية، والقدرة والحكمة، والمتشابه: ما يحتاج في معرفته الى التدبر والتأمل[3].

والوجه الثاني:

يمثله فريق من العلماء ممّن يرون أنّ القرآن جميعه محكم، وأُريد بالمحكم عندهم أنّ اللّه تعالى أحكم كتابه اعجازاً ودلالة على وجه لا يلحقُهُ خللٌ، ووصف جميعَهُ بأنّه متشابه، أي: أنّه سوّى بين الكلّ في أنّه أُنزل على وجه المصلحة، ودلَّ به على النبّوة[4]. «وإنّ الكلَّ حقٌّ، ليس فيه عبث ولا هزل، وجعل الكلَّ متشابهاً بعضه يشبه بعضاً في الصدق والحق والإعجاز والحسن[5]، وفصاحة الألفاظ، وصحّة المعاني، «والعرب تقول في البناء الوثيق، والعقد الوثيق الذي لا

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، ٢/١٦٨.

(٢) جامع البيان ٦/١٧٩؛ والتفسير الكبير ٧/١٨٣؛ والجامع لأحكام القرآن ٤/٩.

(٣) ينظر: البرهان ٢/٦٩؛ والاتقان ٢/٢.

(٤) ينظر: متشابه القرآن، د. عدنان محمد زرزور، ص ٢٠.

(٥) معالم التنزيل، البغوي، ١/ ٢٧٨.

يمكن حلّه : محكم، فهذا معنى وصفه جميعه بأنّه محكم. والمعنى في المتشابه أن يشبه بعضه بعضاً في الحسن ويصدق بعضه بعضاً»[1].

والوجه الثالث :

يمثله فريق من العلماء يرى أنّ الآيات المحكمات هنّ الناسخات التي يعمل بهن[2].

والوجه الرابع :

يمثّله فريق من العلماء الذين « تأثّروا بالأصل اللغوي للكلمتين»[3] فرأى بعضهم أنّ الحكم : ما أحكم الله فيه أي القرآن ، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، فصلّه ببيان ذلك لمحمد وأمّته .

والمتشابه : ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصه باتفاق الألفاظ، واختلاف المعاني ، وقصّه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ، ومنه قوله تعالى : ﴿فإذا هي حيّة تسعى﴾ من سورة طه /٣ ، وقوله تعالى : ﴿فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين﴾ من سورة الأعراف/١٠٧ . والشعراء/٣٢ .[4]

---

(١) الجامع الكبير، ٧/ ١٧٩.

(٢) ينظر: مفردات الراغب، ص ٢٥٥؛ ومعالم التنزيل، ١/ ٢٧٩.

(٣) المتشابه، د. نصار، ص ٦٤.

(٤) ينظر: الجامع الكبير، ٦/ ١٧٦.

وإذا كـان رأي الفـريق الثـالث مـردوداً بكون القـرآن لا ينقـسم إلى ناسخ ومنسـوخ، وإنّمـا يمكن أنْ يقـال : إنَّ في القـرآن آيات لم تنسخ ، وفـيـه آيات منسوخة، وليس من المقبول أن يُجعل الناسخ محكماً ، والمنسوخ متشابها؛ لأنَّ اللغة لا تقتضي ذلك ، وقد يكون المنسوخ ممّا يدل ظاهره على المراد ، فيكون محكماً فيما أريد به ، وإنْ نسخ ، وقد يكون الناسخ غير مستقلّ بنفسه فيكون متشابهاً، وإنْ كان المراد به ثابتاً .[1]

وإذا كان الرأي الذي يمثّله الفريق الرابع يحصر مفهوم المحكم والمتشابه في دلالات وسياقات محدّدة لكلّ منهما ، فيضيق من دائرة المحكم ومن دائرة المتشابه .

نرى في المفاهيم التي طرحها الفريقان الأوّل والثاني قرباً من الحقيقة المرادة بهذا الشأن؛ ونزيد على ذلك القول: إنَّ المحكم في دلالته اللغوية والاصطلاحية إنما يقصد به (الوضوح الدلالي) المستقل بنفسه من غير حاجة إلى تأويل يؤدّي إلى احتمال دلالة ثانية، أو ثالثة بترجيح أحدها ، أو بعدم ترجيح وإذا كان في المتشابه ثمة أكثر من دلالة محتملة فذلك لا يعني مطلقاً تناقضاً بين دلالة آية وأُخرى، وإنّما يعني أنّ لكلّ آية دلالة محكمة لا تقابل، ولا تعارض، ولا تناقض الدلالة التي تكمن في الآية التي تماثلها في طبيعة النظم، وبنيته مع اختلاف ملحوظ في البنية السطحية لهذا النظم، أو البنية، ومعنى هذا أننا مع من

---

(١) ينظر: متشابه القرآن، ص٢٠.

يرى بوجوب «حمل المتشابه على المتماثل في القرآن والكتب الأخرى، وليس على معنى التباس المقصود من الكلام، أو خفائه، أو تناقضه»[1].

وهذا التماثل الذي نعنيه توحي به كلمة ﴿مثاني﴾ في قوله تعالى: ﴿اللّه نزّلَ أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثانيّ تقشعرّ منه جلود الذين يخشون ربّهم﴾ من سورة الزمر/٢٣ .

لأنّ ﴿مثاني﴾ جمع مثنّى بمعنى: مردّد ومكرّر، وقد ثنىّ اللّه تعالى من قصصه، وأنبائه، وأحكامه، وأوامره، ونواهيه، ووعده، ووعيده، ومواعظه .... وهذه التثنية وهذا التكرار أسلوب من أساليب التربية والاعداد، والتذكير، والتثبيت، والاعتبار وضمان معرفة المراد، والافهام، والتنبيه، والبرهنة، والتعظيم والتفصيل بعد الاجمال، والتخصيص، ورفع التوهم في العبارة، والاحتجاج، والمبالغة، والتشويق، وخدمة المعنى، والتجسيم وغير ذلك من أسباب التكرار ووظائفه الدلالية[2].

ولأمر بعد هذا كله موكول إلى السّياق في بيان المحكم والمتشابه وتبيين المجمل، والقطع لعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق بوصف السياق عند العلماء من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلمّ ، « فمن

---

(١) الآلي الحسان في علوم القرآن، لاشين، ص٢.

(٢) ينظر: التكرار، د. حسين نصار، ص ١٧ وما بعدها؛ وعلوم القرآن، د. عدنان زرزور، ص ١٦٤.

أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظرته»[1].

فمن صور المتشابه اللفظي التي وقف عندها علماؤنا القدامى فبيّنوا دلالاتها، والمراد بها نذكر على سبيل التمثيل والاستشهاد لا الحصر الآتي :

أولاً:

متشابهاً لفظياً يكون في موضع على نظم، وفي آخر على عكسه، وهو يشبه عندهم – ردّ العجز على الصدر ومنه قوله تعالى : ﴿وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطّة نغفر لكم خطاياكم﴾ من سورة البقرة/٥٨، وقوله تعالى : ﴿وقولوا حطّة وادخلوا الباب سُجّدا نغفر لكم خطيئاتكم﴾ من سورة الأعراف /١٦١.

بتقديم : ﴿ادخلوا الباب سجّداً﴾ في سورة البقرة، وتأخيره في الأعراف ؛ «لأنّ السابق في هذه السورة ﴿ادخلوا﴾ فبيّن كيفية الدخول وفي الأولى ﴿خطاياكم﴾ بالاجماع، وفي الثانية : ﴿خطيئاتكم﴾؛ لأن خطايا صيغة الجمع الكثير، ومغفرتها أليق في الآية، باسناد الفعل إلى نفسه سبحانه »[2].

وقال تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكُم من إملاقٍ نحنُ نرزُقكُم وإيّاهُم﴾ من سورة الأنعام /١٥١. وقال تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكُم خشية إملاق نحن نرزقُهُم وإيّاكُم﴾ من سورة الإسراء/٣١. بتقديم رزقهم على رزق الأولاد، وبالضد في الثانية. وباستعمال المصدر مجروراً في الأولى ومنصوباً على المفعول لأجله في الثانية .

---

(١) ينظر: البرهان ١٠/٢٩٩- ٣٠٠.

(٢) بصائر ذوي التمييز، ١/١٤٣ «بتصرف»؛ وينظر: البرهان، ١/١١٢.

«لأنَّ التقدير: من إملاق بكم نحن نرزقكم وإيّاهم، وفي الإسراء خشية إملاق يقع بهم نحن نرزقهم وإياكم»[1]. ونلحظ أنّ استعمال المصدر قلبياً يوحي بأنّهم كانوا يوقنون أنَّ في الأولاد فقراً لهم، ولذلك طمأنهم تعالى بنزول رزق الأولاد بأمره مع مجيئهم إلى الحياة ، وليس والحال هذه أنْ يوقنوا أنّ هناك فقراً آتيا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وجاء رجلٌ من أقصى المدينةِ يَسْعَى﴾ من سورة القصص/٢٠ ، وقوله سبحانه : ﴿وجاء من أقصى المدينة رجلٌ يسعى﴾ من سورة يس/٢٠ .

وجملة (يسعى) إمّا أن تكون صفة لرجل . أو صلة لجاء ، أو صلة ليسعى، والأظهر فيها أن تكون وصفاً، أمّا في سورة يس فالأظهر أن تكون صلة، وخصّت هذه السورة بالتقديم لقوله تعالى قبله : ﴿فوجدَ فيها رجلين يَقتتلانِ﴾ ثم قال: وجاء رجل، وخصّت سورة يس بقوله : ﴿وجاء من أقصى المدينة﴾ لما جاء بالتفسير أنّه كان يعبد في جبل ، فلمّا سمع خبر الرسل سعى مستعجلاً»[2].

ومن هذا المتشابه قوله تعالى: ﴿كونُوا قوامينَ بالقِسط شهداءَ للّه﴾ من سورة النساء /١٣٥ ، وقوله تعالى : ﴿كونوا قوامين للّه شهداء بالقسط﴾ من سورة المائدة /٨ .

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١/١٩٩.

(٢) نفسه،١/٣٥٤-٣٥٥.

لأن لفظ الجلالة متعلّق ومتّصل في آية النساء بالشهادة بدليل قوله تعالى : ﴿ولو على أنفسِكمُ أو الوالدين والأقربين﴾، أي : ولو تشهدون عليهم ، وفي سورة المائدة متّصل ومتعلق بقوامين، والخطاب للولاة بدليل قوله تعالى : ﴿ولا يَجرِ منكم شنئان قوم﴾[1].

ثانياً:

ما يشتبه بالزيادة والنقصان :

كقوله تعالى: ﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غمّ أُعيدوا فيها﴾ من سورة الحج/ ٢٢. وقوله سبحانه : ﴿كلّما أرادوا أنْ يخرجُوا منها أُعيدوا فيها﴾ من سورة السجدة/ ٢٠. «لأنّ المراد بالغمّ : الكرب، والأخذ بالنفس حتّى لا يجد صاحبه متنفساً، وما قبله من الآيات يقتضي ذلك، وهو: ﴿قُطّعت لهم ثيابٌ من نار﴾ إلى قوله: ﴿من حديد﴾ فمن كان في ثياب من نار فوق رأسه جهنّم يذوب من حرّه أحشاء بطنه، حتى يذوب ظاهر جلده، وعليه موكّلون يضربونه بمقامع الحديد، كيف يجد سروراً ومتنفّساً، من تلك الكرب التي عليه ؛ وليس في (السجدة) من هذا ذكرٌ، وإنّما قبلها ﴿فمأواهم النار كلمّا أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها﴾[2].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿قالَ ما منعَكَ ألاّ تسجدَ إذْ أمرتك﴾ من سورة

---

(١) نفسه ١/١٧٦.

(٢) نفسه ١/٣٢٦.

الأعراف /١٢ ، وقوله تعالى : ﴿قال يا إبليسُ ما منعَكَ أنْ تسجدَ﴾ من سورة ص/٧٥، وقوله تعالى : ﴿قال يا إبليسُ مالَكَ ألاّ تكونَ مع الساجدين﴾ من سورة الحجر /٣٢.

بزيادة : ﴿يا إبليس﴾ في آيتي : ص ، والحجر « لأنَّ خطابه قرُب من ذكره في سورة الأعراف ، وهو قوله : ﴿إلاّ إبليسَ لم يكن من الساجدين قال ما منَعكَ﴾ فحسن حذف النداءَ والمنادى، ولم يقرب في (ص) قربَهُ منه في هذه السورة ، لأنَّ في (ص) : ﴿إلاّ إبليس استكبر وكان من الكافرين﴾ بزيادة ﴿استكبر﴾ فزاد حرف النداء والمنادى ، فقال : ﴿يا إبليسُ ما منعك﴾، وكذلك في (الحجر) فإنّ فيها : ﴿إلاّ إبليس أبى أن يكون مع الساجدين﴾ بزيادة ﴿أبى﴾ فزاد حرف النداء والمنادى فقال : يا إبليس مالك[1] .

ثالثاً :

ما يشتبه بإبدال كلمة بأخرى، وهو على أنواع منها :

أ-

ما يُؤثر فيه الاسم من الاسم : كقوله تعالى : ﴿ما ألفينا عليه آباءنا﴾ من سورة البقرة/١٧٠ ، وقوله سبحانه: ﴿وجدْنا عليه آباءَنا﴾ من سورة المائدة/ ١٠٤، ولقمان /٢١؛ لأنَّ ألفيتُ يتعدّى الى مفعولين ... ووجدت بتعدّى مرّة إلى مفعول واحد : وجدتُ الضّالة ؛ ومرّة إلى مفعولين: وجدت زيداً قائماً، فهو

---

(١) نفسه ١/٢٠٥؛ وتنظر الصفحات: ١٥٣، ١٨٣، ٢٣٥، ٢٥٧.

مشترك. وكان الموضع الأوّل باللفظ الأخصّ أولى ؛ لأنّ غيره إذا وقع موقعه في الثاني والثالث عُلم أنّه بمعناه »[1].

ويقول تعالى على لسان نوح – عليه السلام : ﴿ويا قوم لا أسألُكُم عليه مالاً إنْ أجري إلاّ على اللّه﴾ من سورة هود /٢٩. ﴿وما أسألكم عليه من أجر إنْ أجري إلاّ على ربِّ العالمين﴾ من سورة الشعراء/ ١٠٩.

باستعمال ﴿مالاً﴾ مرّة و ﴿أجراً﴾ أخرى .

«لأنّ في قصة نوح وقع بعدها «خزائن ، ولفظ المال بالخزائن أليق»[2]؛ ولأنَّ الأجر أعمُّ من المال ، فقد يكون الأجر مالاً ، أو غير ذلك ممّا لا يحفظ في الخزائن .

ومن هذا المتشابه قوله تعالى: ﴿قالتْ ربِّ أنّى يكونُ لي ولدٌ﴾ من سورة آل عمران /٤٧ . وقال تعالى: ﴿قالتْ أنّى يكونُ لي غلامٌ﴾ من سورة مريم /٢٠ .

لأنّ في الأعراف تقدّم ذكر المسيح وهو ولدها، وفي سورة مريم تقدّم ذكر الغلام قال تعالى: ﴿لأهَبَ لكِ غلاماً زكياً﴾ من سورة مريم /١٩[3].

ب–

ما يؤثر منه الوصف على الوصف . كقوله تعالى: ﴿يأتوكَ بكلّ ساحر عليم﴾

---

(١) نفسه ١/١٥٠.

(٢) البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرماني، ص ٩٧–٩٨.

(٣) بصائر ذوي التمييز ١/١٦٣.

من سورة الأعراف /١١٢. باستعمال الوصف على صيغة : فاعل وقوله تعالى : ﴿يأتوكَ بكلِّ سحّارٍ عليم﴾ من سورة الشعراء /٣٧ .

باستعمال بنية المبالغة (فعّال) والسبب السياق لغوياً ومقامياً فاستعمال (ساحر) مراعاة لما قبله وهو قوله تعالى : ﴿إنّ هذا لساحر عليم﴾، وفي الشعراء مراعاة المصحف المعتمد في الرسم فإنّ فيه «بكلّ سحّار بالألف» طلباً للمبالغة[1] ولما في سورة الشعراء من مواقف المواجهة والتحدّي، فقد كان فرعون مضطرباً وهو يشاهد معجزة موسى عليه السّلام، فتوجّه إلى علية قومه الذين أشاروا عليه بإحضار كلّ ﴿سحّار﴾ مشهور وماهر ولهذا جاءوا «بصيغة المبالغة ليطيبّوا قلبه، وليُسكنوا بعض قلقه»[2] ﴿قالوا أرجِهِ وأخاهُ وابعثْ في المدائن حاشرين . يأتوك بكلّ سحار عليم﴾ من سورة الشعراء /٣٦-٣٧ .

ومن هذا قوله تعالى على لسان شعيب – عليه السلام– : ﴿ويا قوم اعملوا على مكانتكم إنّي عاملٌ سوفَ تعلمون مَنْ يأتيه عذابٌ يُخزيه ومن هو كاذبٌ وارتقبوا أنّي معكم رقيب﴾ من سورة هود /٩٣ . وقوله تعالى على لسان قوم صالح : ﴿أءُلقيَ الذكرُ عليه من بيننا بل هو كذّابٌ أشِر . سيعلمون غداً من الكذّاب الأشِر﴾ من سورة القمر /٢٥-٢٦ .

باستعمال صيغة : (فاعل) مرّة ، وصيغة : (فعّال) مرّة أخرى والسّياق هو

---

(١) نفسه ٢١٧/١.

(٢) التفسير الكبير ٥٠٢/٨.

الذي يوجب استعمال الصيغة المعينة دون غيرها ففي سورة هود كان شعيب في معرض المجادلة مع قومه الذين يتهمونه بالكذب فأراد ردّ هذه الدعوى الباطلة مع تحذيرهم ممّا سيحكم به الله، «معرضاً بكذبهم»[1].

والسياق في هذا لا يستدعي مبالغة، وإنما يستدعي الحوار المنطقي الهادئ[2]؛ وفي سورة القمر كان الخطاب من قوم صالح – عليه السلام – وفي معرض تكذيبه وإبطال نبوته ودعوته اليهم في ترك ما يعبدون من أوثان، والتوجّه إلى الخالق الواحد الأحد وفي مثل هذا الحال يكون ردّ مَن يصرون على الشرك ردّاً مبالغاً وعنيفاً، فصالح – عليه السلام- بنظرهم (كذّاب) أشر، أي أنّ كذبه لم يكن لضرورة أو حاجة إلى الخلاص كما يكذّب الضعيف ، وإنما هو كذب مَن استغنى وبطِر وطلب الرياسة عليهم ، وأراد اتباعهم له[3].

جـ - وتؤثر النكرة على المعرفة والعكس .

كقوله تعالى : ﴿ربِّ اجعل هذا بلداً آمناً﴾ من سورة البقرة /١٢٦ وقوله تعالى سبحانه : ﴿ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمناً﴾ من سورة إبراهيم /٣٥ « لأنّ هذا إشارة الى المذكور في قوله : ﴿بوادٍ غير ذي زرع﴾ من سورة ابراهيم /٣٧ ،

---

(١) ينظر: فتح القدير، للشوكاني، ٢/٥٢١.

(٢) دلالة السياق في القصص القرآني، ص ٥٤.

(٣) التفسير الكبير، ١٠/٣٠٨.

قبل بناء الكعبة » واستعمال التعريف إشارة إلى ﴿البلد﴾ بعد البناء، وقيل غير ذلك[1].

وقال تعالى : ﴿فاستعذ بالله إنّه هو السميع العليم﴾ من سورة فصّلت / ٣٦ وقال سبحانه : ﴿وإمّا ينزغنّك من الشيطانُ نزغٌ فاستعذ بالله إنّه سميعٌ عليم﴾ من سورة الأعراف/٢٠٠ لأنّه في سورة فصلت مؤكّدة بالتكرار لقوله تعالى: ﴿وما يلقاها إلاّ الذين صبروا وما يلقاها إلاّ ذو حظّ عظيم﴾ من سورة فصلت /٣٥ فبالغ بالتعريف، وليس هذا في سورة الأعراف فجاء على الأصل المخبر عنه معرفة والخبر نكرة[2].

د-

وقد يكون المتشابه باستعمال صيغة الإفراد تارة وصيغة الجمع أخرى، كقوله تعالى : ﴿لن تمسّنا النّارُ إلاّ أياماً معدودة﴾ من سورة البقرة/ ٨٠. وقال تعالى : ﴿ذلك بأنّهم قالوا لن تمسّنا النارُ إلاّ أياماً معدودات﴾ من سورة آل عمران /٢٤. «لأنّ الأصل في الجمع إذا كان واحده مذكّراً أن يُقتصر في الوصف على التأنيث نحو: سرر مرفوعة وأكواب موضوعة، وقد يأتي سُرُر مرفوعات على تقدير : ثلاث سرر مرفوعة ، وتسع سرر مرفوعات ، إلاّ أنّه ليس بالأصل ، فجاء في البقرة على الأصل ، وفي آل عمران على الفرع .

---

(١) ينظر: نفسه، ٤٩/٢؛ ودرة التنزيل، الاسكافي، ص ٢٩؛ والاتقان في علوم القرآن، ٣٤٢/٣؛ وملاك التأويل ٢٣٥/١.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٢٧/١.

وقوله : ﴿في أيام معدودات﴾ أي في ساعات أيام معدودات ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿في أيام معلومات﴾ من سورة الحج / ٢٨[1].

وقول تعالى : ﴿فاخذتهم الرجفة فاصبحوا في دارهم جاثمين﴾ من سورة الأعراف /٧٨ ، و٩١ و قال سبحانه : ﴿وأخذ الذينَ ظلمُوا الصيّحةُ فأصبحوا في ديارهم جاثمين﴾ من سورة هود /٩٤ .

باستعمال: ﴿دارهم﴾ بالافراد ، وديارهم بالجمع ، والذي حدّد استعمال اللفظ مفرداً أو جمعاً هو السياق المقالي الذي يتحدّد بدوره باستعمال: الرجفة أو الصيحة . « فحيث ذكرت الصيحة جُمعت الدار ؛ لأنّ الصيحة هنا عبارة عن العذاب مطلقاً، وهو من الألفاظ الكلية؛ لانتشار مواقعه ، ويطلق على ماكان من العذاب بالرجفة -أي الزلزلة- وغيرها، فلذلك ناسب عموم الصيحة جمع الديار، وناسب خصوص الرجفة إفراد الدار، فضلاً عن ان الصيحة كانت من السماء فوقعها أكثر وأبلغ من الزلزلة ، فاتّصل كلّ واحد بما هو لائق به[2].

إنّ الرجفة هائلة في نفسها فهي بمعنى الزلزلة ، وهي عظيمة عند كل أحد ، فلم يحتج إلى معظّم لأمرها، فجاءت (الدار) معها مفردة ، وأما الصيحة فغير هائلة في نفسها، لكنّها كانت عظيمة حتّى أحدثت الزلزلة في الأرض ذكرت (الديار) بصيغة الجمع حتى تُعلم هيبتها[3].

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١/١٤٥.

(٢) ينظر: ملاك التاويل ١/٥٣٤؛ والبرهان في علوم القرآن ١/١٣٥؛ وبصائر ذوي التمييز ١/٢١٣.

(٣) ينظر: التفسير الكبير، ٩/٥٦.

ومن هذا المتشابه قوله تعالى : ﴿يا قوم ، لقد أبلغتكم رسالة ربّي ونصحتُ لكم ولكن لا تُحبّون الناصحين﴾ من سورة الأعراف / ٧٩ بالإفراد في : رسالة. وقوله تعالى : ﴿يا قوم قد أبلغتكم رسالات ربّي ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين﴾ من سورة الاعراف /٩٣ . بالجمع : رسالات .

والأولى على لسان صالح – عليه السلام – والثانية على لسان شعيب – عليه السلام . والناظر لسياق الآيتين الكريمتين يقف على جملة من الحقائق التي تعين في تلمس سبب استعمال الافراد مرة والجمع أخرى . فالأوامر والنواهي التي ذكرها شعيب أكثر من تلك التي ذكرها صالح . زد على ما في قصة شعيب من الإطناب، وما في قصة صالح من الإيجاز الذي يناسب افراد ﴿الرسالة﴾ مع قلّة الأوامر والنواهي التي وجهها صالح لقومه وهم أمّة واحدة هي أمة ﴿ثمود﴾ ﴿وإلى ثمودَ أخاهُم صالحاً﴾ من سورة الأعراف / ٧٣، في حين كان ارسال شعيب إلى أمتين هما : مدين: ﴿وإلى مدينَ أخاهم شعيباً﴾ من سورة الأعراف/ ٨٥، وأصحاب الأيكة ﴿كذّب أصحاب الأيكة المرسلين . إذ قال لهم شعيب ألا تتقون﴾ من سورة الشعراء / ١٧٦-١٧٧[١].

هـ- وقد يؤثر جمع على جمع:

إذ يتسع العرب فيستعملون صيغة جمع معينة في سياق معين ويستعملون

---

(١) ينظر: ملاك التأويل ١/٥٢٧– ٥٢٨؛ ودرة التنزيل ص ١٥٩؛ والبرهان في توجيه متشابه القرآن، ص٧٦؛ ودلالة السياق، ص ٦٠-٦١.

أخرى في سياق آخر ، كما في (خطايا وخطيئات) من قوله تعالى : ﴿نغفرْ لكم خطاياكم﴾ من سورة البقرة / ٥٨. وقوله تعالى: ﴿نغفرْ لكم خطيئاتكمُ﴾ من سورة الأعراف /١٦١ . وهذا وإن كان من غير المتشابه إلاّ إنّ السياق هو الذي يحدّد طبيعة صيغة الجمع المستعملة، تكسيراً أو مؤنثاً سالماً فإذا كان القول مقرون بالله، جوده، وكرمه ، يُستعمل الجمع تكسيراً لأنّه أكثر في العددية من جمع المؤنث السالم، ولذلك نجد أنّه حين نُسب الفاعل للمجهول في سورة الأعراف لم يذكر اللفظ الدال على الكثرة ، وإنّما استعمل صيغة المؤنث السالم قال تعالى: ﴿وإذ قيل لهم اسكنوا هذه القرية وكلوا منها حيث شئتم وقولوا حِطّة وادخلوا الباب سجّداً نغفرْ لكم خطاياكم﴾[1].

و -

وقد يكون المتشابه بين استعمال جمع في آية ومفرد في آية أخرى كما هو في قوله تعالى : ﴿فما آمَنَ لموسى إلاّ ذريّةٌ من قومه على خوف من فرعونَ وملائهم أن يفتنَهُم ﴾من سورة يونس/٨٣ بالجمع هنا فحسب ﴿ملائهم﴾، وفي غير ذلك من الآيات بالإفراد (وملائه)؛ «لأنّ الضمير في آية يونس يعود إلى الذرية، وقيل يعود إلى القوم ، وفي غيرها يعود إلى فرعون»[2].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إنّ في ذلك لآيات لقومك يعقلون﴾ من سورة

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز ١/١٤٣.

(٢) نفسه: ١/ ٢٤٤- ٢٤٥.

النحل/ ١٢، ٧٩، بالجمع (آيات)، وفي خمسة مواضع : ﴿إنّ في ذلك لآية﴾ من سورة النحل /١١ , ١٣ , ٦٥ , ٦٧ , ٦٩ . على الوحدة (آية) أمّا الجمع فلموافقة قوله : ﴿مسخّرات﴾ في الآيتين /١٢ , ٧٩ . لتقع المطابقة في اللفظ والمعنى ، وأمّا التوحيد فلتوحيد المدلول عليه[1].

ز- وقد يكون الجمع والإفراد في صيغة الفعل .

كقوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك أفأنت تُسمعُ الصمّ ولو كانوا لا يعقلون . ومنهم من ينظر إليك أفأنتَ تَهدي العُميَ ولو كانوا لا يُبصرون﴾ من سورة يونس/ ٤٢-٤٣ .

بلفظ الجمع في ﴿يستمعون﴾ وبلفظ المفرد في ﴿ينظر﴾؛ «لأنّ المستمع إلى القرآن كالمستمع إلى النبي – صلّى الله علي بخلاف النظر وكان في المستمعين كثرة فجمع ليطابق اللفظ المعنى، ووحّد ﴿ينظر﴾ حملاً على اللفظ، إذ لم يكثر كثرتهم»[2].

ح- وقد يكون المتشابه بين صيغتين مصدريتين .

من نحو قوله تعالى : ﴿كذلك زيّن لفرعون سوء عمله وصُدَّ عن السبيل وما كيدُ فرعون إلاّ في تباب﴾ من سورة غافر /٣٧. وقال تعالى : ﴿فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لمّا جاء أمرُ ربِّكَ وما زادُوهم غيرَ تتبيب﴾ من سورة هود /١٠١ .

---

(١) نفسه: ١/ ٢٨٠.

(٢) نفسه: ١/٢٤٢.

باستعمال مصدر الثلاثي : (تبّ - تباب) بمعنى : الخسران والهلاك، في آية غافر، واستعمال مصدر الرباعي: (تبَّبَ- تتبيب)، وهو الهلاك والتدمير والتخسير ، وقد اقتضى استعمال (تباب) مع كيد فرعون ، فهو كيد خاسر خائب، فلا يمكن تحقيق مآرب فرعون وكيده نبيّ يحميه الله ويرعاه .

واستعمل (تتبيب) في معرض الحديث عن أهل القرى ممّن ظلموا أنفسهم بتكذيبهم الرسل ، وإشراكهم ، وعبادتهم الآلهة التي لا تزيدهم إلا خساراً وتدميراً وهلاكاً[1].

ط- وقد يكون المتشابه بين صيغة اسمية وأخرى فعلية:

كقوله تعالى : ﴿إنّكم لتأتُون الرّجالَ شهوةً من دون النّساء بل أنتمُ قومٌ مسرفون﴾ من سورة الأعراف /٨١ . وقال تعالى : ﴿أإنكم لتأتونَ الرجالَ شهوةً من دون النّساء بل أنتم قومٌ تجهلون﴾ من سورة النمل /٥٥ .

ففي الأعراف بلفظ الاسم : ﴿مسرفون﴾ وفي النمل بلفظ الفعل : ﴿تجهلون﴾ «لأنّ كلَّ إسراف جهل وكل جهل إسراف ، ثم ختم الآية بلفظ الاسم ؛ موافقة لرؤوس المتقدّمة ، وكلّها أسماء : العالمين ، الناصحين، المرسلين ، جاثمين، كافرون، مؤمنون، مفسدون ، وفي النمل وافق ما قبلها من الآيات وكلها أفعال : تبصرون، يتّقون ، يعلمون»[2].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤/ ٣٧٥؛ والكشاف، ٣/ ٤٢٨؛ ودلالة السياق، ص ٥٦.

(٢) بصائر ذوي التمييز ١/٢١٤-٢١٥.

ي- : وقد يؤثر فعل على فعل:

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وإذْ استسقى موسى لقومِهِ فقلْنَا اضربْ بعصاكَ الحجرَ فانفجرتْ منه اثنتا عشرةَ عيناً﴾ من سورة البقرة /٦٠.

وفي الأعراف/١٦٠ « فانبجست» .

« لأنّ الانفجار انصباب الماء بكثرة ، والانبجاس ظهور الماء ، وكان في سورة البقرة : ﴿واشربوا﴾ فذكر بلفظ الجمع، وفي الأعراف: ﴿كلوا﴾ وليس فيه: ﴿واشربوا﴾ فلم يبالغ فيه »[1].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فأصبحوا لا يُرى إلاّ مساكنهم كذلك نُجزي القوم المجرمين﴾ من سورة الأحقاف /٢٥ . وقوله تعالى : ﴿ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلاّ الكفور﴾ من سورة سبأ /١٧ .

و: نجازي للعذاب والعقاب الشديدين، ونجزي : للعقاب وللثواب.

ومن ذلك : ﴿انشأكم﴾ من سورة الأنعام /٩٨ ، وفي غيرها : ﴿خلقكم﴾ و: ﴿أرسل﴾ من سورة الأعراف / ١١٢، وفي الشعراء /٣٦ ﴿وابعث﴾ و: ﴿فرجعناكَ إلى أمّك﴾ من سورة طه / ٤٠ ، وفي القصص / ١٣ : ﴿فرددناه﴾ «لأنَ الرجْع الى الشيء والردّ إليه بمعنى ، والردُّ يقتضي كراهة المردود، وكان لفظ الرجع ألطف ، فخصّ (طه) به ، وخُصّ القصص بقوله : ﴿فرَددناه﴾ تصديقاً لقوله : ﴿إنّا رادوه إليك﴾[2].

---

(١) ينظر: بصائر ذوي التمييز ١/١٤٤.

(٢) ينظر: التفسير الكبير ٩/ ٢٠١؛ والكشاف ٣/٢٨٥.

وقد يكون الفعل بالإدغام ويتركه: مِن ذلك قوله تعالى : ﴿إلاَّ أخذنا أهلها بالبأساءِ والضّراء لعلَّهم يضَّرعون﴾ من سورة الأعراف / ٩٤ .

وقوله تعالى : ﴿فأخذناهم بالبأساء والضّراء لعلهم يتضرعون﴾ من سورة الأنعام /٤٢ . بعدم الإدغام في الأنعام وبه في الأعراف، لأنَّ ما في الأنعام يوافق ما بعده ، وهو قوله: ﴿جاءهم بأسنا تضرَّعوا﴾ومستقبلتضرَّعوا: يتضرَّعون لا غير[1]. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب﴾ من سورة الأنفال/١٣ . وقوله سبحانه : ﴿ومن يُشاقِّ اللَّهَ فإنَّ اللَّه شديد العقاب﴾ من سورة الحشر /٤ . وقوله تعالى : ﴿فما اسطاعُوا أنْ يظهروهُ وما استطاعوا له نَقْبا﴾ من سورة الكهف / ٩٧[2].

ك : وقد يكون المتشابه في الحروف :

كقوله تعالى : ﴿ولن يتمنّوه أبداً بما قدَّمتْ أيديهم﴾ من سورة البقرة / ٩٥ وقوله تعالى : ﴿ولا يتمنّونه أبداً بما قدَّمتْ أيديهم﴾ من سورة الجمعة / ٧ «لأنَّ دعواهم في هذه السورة بالغة قاطعة ، وهي كون الجنّة لهم بصفة الخلوص ، فبالغ في الردّ عليهم بـ (لن) ، وهو أبلغ ألفاظ النفي ، ودعواهم في (الجمعة) قاصرة مترددة ، وهي زعمهم أنّهم أولياء الله، فاقتصر على : (لا) »[3].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/١٣٢.

(٢) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (طوع) ٥٣١؛ وملاك التأويل ٢/٧٩١.

(٣) بصائر ذوي التمييز ١/١٤٥.

ومن ذلك قـوله تعـالى : ﴿قـولوا آمنا بالله ومـا أُنزل إلينا ومـا أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط﴾ من سورة البقرة /١٣٦ . وقوله سبحانه: ﴿قلْ آمنَّا بالله وما أُنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط﴾ من سورة آل عمران / ٨٤ . بـ (إلينا) في سورة البقرة ، و ﴿علينا﴾ في آل عمران . « لأنَّ (إلى) للانتهاء إلى الشيء من أيّ جهة كان ، والكتب منتهية إلى الأنبياء ، وإلى أمتهم جميعاً ، والخطاب في سورة البقرة للأمّة ؛ لقوله تعالى: ﴿قولوا﴾، فلم يصحّ إلا (إلى) و « على » مختصّ . بجانب الفَوْق ، وهو مختص بالأنبياء ؛ لأنّ الكتبَ منزلة عليهم ، لا شرِكة للأمّة فيها .

وفي آل عمران . ﴿قل﴾ وهو مختّص بالنبي – صلّى الله عليه وسلّم – دون أمّته ؛ فكان الذي يليق به (على) »[1].

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : ﴿كلٌّ يجري لأجل مُسمّى﴾ من سورة الرعد /٢ وفي سورة لقمان /٢٩ : ﴿كلٌّ يجري إلى أجلٍ مُسمًّى﴾.

« لأنّك تقول في الزمان: جرى ليوم كذا ، وإلى يوم كذا ، والأكثر اللاّم ؛ كما في سورة الرعد، وسورة الملائكة/ ١٣ ، وكذلك في يس/٢٨ ﴿تجري لمستقر لها﴾ ؛ لأنّه بمنزلة التاريخ؛ تقول : كتبت لثلاث بقين من الشهر، وآتيك لخمس تبقى من الشهر، وأمّا في سورة لقمان فوافق ما قبلها، وهو قوله تعالى : ﴿ومَن يُسلمْ وجهَهُ إلى الله﴾ والقياس : لله ، كما في قوله تعالى : ﴿أسلمتُ

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١٤٨/١.

وجهي لله﴾ لكنّه حمل على المعنى ، أي يقصد بطاعته إلى الله ، كذلك : يجري إلى أجل مُسمّى ، أي : يجري إلى وقته المسمّى له»[1].

رابعا:

لقد سبق أن بيّنا كيف أحكم النحويون والبلاغيون العرب القدامى العلاقة بين الوصف النحوي والدلالة، وتأكيدهم على أن الاستقامة النحوية طريق إلى الاستقامة الدلالية ، فنظم الكلام لا يجري عندهم اعتباطاً بل يجري على وفق نظام خاص له أُصوله وفروعه وثوابته التي لا يمكن التّصرف فيها ، وضوابطه التي يمكن فيها ذلك من حيث تقديم أحد مكوّنات الجملة المفيدة على مكوّن آخر أو حذفه ، وهذا التقديم أو التأخير ، أو الحذف إنما يجري على وفق أحكام وقواعد تشكلّ النظام اللغوي بأهم وجوهه وهوالوجه التركيبي الذي يعمل فيه أو معه السياق عمله في بيان الدلالة وتوجيهها .

ولذلك وجدناهم يولون ظاهرة التقديم والتأخير عناية خاصة ويرون في الإعراض عنها بُعد عن التحقيق والتثبت من الدلالة « وضعف عن إدراك المعنى الدقيق ، وإغفال لأصل عظيم من علم البيان ، وجهل جُملٍ من آي القرآن»[2].

وليست غايتنا هنا بيان أنواع التقديم والتأخير من تقديم : المعمول على العامل ، أو تقديم متعلقات الفعل عليه ، أو تقديم بعض الألفاظ على بعض خارج

---

(١) نفسه ٢٦٤/١ «بتصرف».

(٢) التبيان في علم البيان، الزملكاني، ص ١٠٥.

إطار العامل، أو التعلّق ، فقد ألمحنا بالأمثلة والشواهد إلى شيء من ذلك ؛ وإنما الغاية هنا الإشارة إلى ظاهرة التقديم والتأخير بوصفها نوعاً من أنواع المتشابه الحاصل في بعض آيات الذكر الحكيم، من نحو قوله تعالى : ﴿إنّ الذين آمنُوا والذينَ هادُوا والنّصارى والصابئين﴾ من سورة البقرة /٦٢ . وقال في سورة الحج /١٧ : ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنّصارى﴾، وقال: ﴿أنّ الذين آمنُوا والذينَ هادُوا والصابئون والنّصارى﴾ من سورة المائدة / ٦٩ .

بتقديم : (النصارى على الصابئين) مرّة ، وعلى العكس ثانية وبذكر (الصابئين) بالنصب ، وبالرفع .

وسبب ذلك « أنّ النصارى مقدّمون على الصابئين في الرتبة ؛ لأنّهم أهل الكتاب ، فقدّمهم في سورة البقرة . والصابئون مقدّمون على النصارى في الزّمان ؛ لأنّهم كانوا قبلهم فقدّمهم في سورة الحج وراعى في سورة المائدة المعنيين ؛ فقدّمهم في اللفظ ، وأخّرهم في التقدير؛ لأنّ تقديره : والصابئون كذلك قال الشاعر:[1]

فمن كانَ أمسى بالمدينة رحلُهُ

فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ

أراد : إنّي لغريب بها ، وقيّار كذلك»[2].

---

(١) الشاعر هو: ضابئ بن الحارث البرجمي، وقيار: اسم فرسه.

(٢) بصائر ذوي التمييز ١/ ١٤٤- ١٤٥ «بتصرف».

فتأمّل كيف يفسّر علماؤنا القدامى أي الذكر الحكيم باستحضار كلّ ظروف السياق وحيثياته التاريخية والدينية زيادة على تأمّل طبيعة السياق اللغوي ونظم الكلام .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿وإنْ تُبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبْكُم به اللّه فيغفر لمن يشاءُ ويعذّبُ مَن يشاءُ واللّهُ على كلّ شيء قدير﴾ من سورة البقرة/ ٢٨٤ . وقوله تعالى : ﴿ألم تعلم أنّ اللّه له ملك السّموات والأرض يُعذّب مَن يشاء ويغفر لمن يشاء واللّهُ على كلّ شيء قدير﴾ من سورة المائدة /٤٠ بتقديم : ﴿يغفر﴾ في سورة البقرة وفي غيرها، إلاّ في سورة المائدة فإنّ المقدّم فيها هو: ﴿يعذّب مَن يشاء﴾. وذلك بسبب أنّ ما في سورة المائدة نزل في حقّ السارق والسارقة ، « وعذابُهما يقع في الدنيا ، فقدّم لفظ العذاب ، وفي غيرها قدّم لفظ المغفرة رحمة منه سبحانه، وترغيباً للعباد في المسارعة إلى موجبات المغفرة»[١] .

ومن هذا أيضاً قوله تعالى : ﴿وما الحياةُ الدّنيا إلاّ لعِبٌ ولهو﴾ من سورة الأنعام / ٣٢ . وقال تعالى : ﴿وما هذه الحياة الدنيا إلاّ لهو ولعب﴾ من سورة العنكبوت / ٦٤ . وقدّم اللعب على اللهو في سورة الحديد /٢٠ ، وقدّم اللهو على اللعب في سورة الأعراف /٥١ ، « وإنّما قدّم اللعب في الأكثر ؛ لأنّ اللعب زمانه الصبا ، واللهو زمانه الشباب، وزمان الصبا مقدّم على زمان الشباب يُبيّنه ما ذكر

(١) نفسه ١/١٥٥.

في سورة الحديد من قوله تعالى : « اعلموا أنّما الحياة الدّنيا لعب » كلعب الصبيان ، و (لهو) كلهو الشبّان، و (زينة) كزينة النّسوان ، و (تفاخر) كتفاخر الإخوان ، و (تكاثر) كتكاثر السلطان ، وقريب من هذا في تقديم لفظ اللعب على اللهو قوله تعالى : ﴿وما بينهما لاعبين لو أردنا أن نتخّذ لهواً لاتخذناه من لدنّا﴾، وقدّم (اللهو) في سورة الأعراف ؛ لأنّ ذلك في القيامة ، فذكر على ترتيب ما انقضى، وبدأ بما به الإنسان انتهى من الحالتين ، وأمّا في سورة العنكبوت فالمراد بذكرها زمان الدّنيا، وأنّه سريع الانقضاء، قليل البقاء ، وإنّ الدار الآخرة لهي الحيوان أي : الحياة التي لا بداية لها ، ولا نهاية لها، فبدأ بذكر اللهو ؛ لأنّه في زمان الشباب ، وهو أكثر من زمان اللعب ، وهو زمان الصّبا»[1].

(١) نفسه ١/١٩٢- ١٩٣.

الفصل السادس

وظائف دلالية أخرى للسياق

المبحث الأول
دور السياق في بيان دلالة العدول والنيابة

وجدنا أنفسنا في المتشابه أمام شكلين أو أكثر من أشكال التراكيب تكاد تكون إمّا مكرّرة حرفياً، أو متخالفة في بعض الأوجه من حيث طبيعةُ بنيةِ المفردة أزاء أخرى تخالفها، سواء أكانت هذه البنية اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، أو من حيث موقع هذه المفردة من التركيب تقديماً ، أو تأخيراً ، ذكراً ، أو حذفاً وقد تكفّل علماؤنا القدامى - فيما رأينا سابقاً - وبالاستناد الى ملاحظة السياقين المقالي والمقامي بكلّ مفاصلهما وأسسهما ومكوناتهما من بيان دلالة كلّ تركيب موازناً بدلالة ما يماثله، أو يشابهه، ولنا في هذا المبحث أن نتبين دور السياق في بيان دلالة بعض الأبنية اللغوية التركيبية التي يحدّد كلٌّ منها دلالة الكلمة المعينة بصورة دقيقة لا ينزاح الذهن إلى غيرها من الدلالات التي يمكن أن تتضّمنها ، أو تؤديها، ويوضّح كيف تدلّ الكلمة داخل التركيب الذي ترد فيه، والسياق الذي تدور في حيّزه على نفسها بنفسها وعلى دورها في بيان المعنى ايحاءً، أو تداعياً ، ودورها أيضاً في تحديد دلالة كلّ كلمة في التركيب كلّه من خلال هذه العلاقة القارّة بين أجزاء النّص اللغوي الذي ترتبط أجزاؤه وعناصره بعضها ببعض في سلسلة تتابعية تجري على نمط خاص يجسّد حركة كلّ منها، واتحاد النظام اللغوي بقوانينه وقواعده المعيارية (السياق اللغوي) بالسياق الحالي الذي تجري فيه العملية اللغوية ، وبذلك يمكن الكشف عن كيفية تداعي

دلالة الكلمة، داخل السّياق، وتحديد دلالتها وايحاءاتها النفسية، أو العاطفية، أو الاجتماعية ، أو الثقافية .... إلخ .

ولقد أوضحنا – فيما مرَّ بالأمثلة والشواهد موقف علمائنا من السياق ودوره في تحديد دلالة الكلمة داخل التركيب المنظوم على أصل وضعه، أو داخل التركيب الذي أُخضع لتغيير بعض مكوّناته بالنيابة، أو بالسوابق أو اللواحق أو داخل التركيب المتصرف فيه تصرفاً أفقياً ، تقديماً أو تأخيراً ذكراً أو حذفاً ، زيادة أو نقصاً .

ولنا في هذا المبحث أن نزيد الأمر وضوحاً بالشواهد التطبيقية لنؤكدّ أنْ لا معنى للكلمة خارج سياقها اللغوي أو المقامي ؛ لأنّ الكلمة مُحصّلة توزيعية بنائية تتحدّد دلالتها من خلال استعمالها وسياقيها المقالي والحالي إنّها لون من ألوان اللوحة المتكاملة ، أو إنّها قطعة في تركيب جهاز متشّعب معقّد لا بّد أن تهيأ له قبل أن توضع في مكانها من ذلك الجهاز أي تعدّ بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها لتكون مؤثرة ومتأثرة أسلوباً، وإيقاعاً ، ودلالة .

لقد انصرف علماؤنا القدامى إلى دراسة السياق مصطلحاً ، ومفهوماً وتنظيراً ، وقد غلّبوا الجانب التطبيقي في أكثر الأحيان على الجانب التنظيري المجرد ، وبذلك نستطيع اليوم بكلّ يسر أنْ نتلمس عملياً وتطبيقياً أبعاد الجهد العلمي الدلالي المرموق لأولئك العلماء ، وهذا الجهد العلمي التطبيقي فهو حجر الزاوية في أيّة دراسة دلالية تحتكم الى السياق ، وتستند إليه في محاورة الكلمة وتقليبها على أوجهها تحديداً لدلالتها المعجمية، أو المجازية ، أو الإيحائية

وتثبيتها، وبيان وظيفتها داخل الكلام الذي تكون فيه ، ولقد اكدّ المعاصرون أهمية مثل هذه الدراسات وأهمية التطبيق العملي في تثبيت الحقائق العلمية وتفعيلها في أية دراسة لغوية ، أو أدبية ، أو علمية، إذ يقرّر (أولمان) أنَّ «نظرية السياق إذا طُبقّت بحكمة تمُثّل حجر الأساس في علم المعنى ، وقد قادت بالفعل الى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، إنّها – مثلاً – أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي ، ومكنّت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً ... وفوق هذا كلّه قد وضعت نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق ما سمّاه الأستاذ (فيرث) : ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات: أيّ سياقات ، كلّ واحد ينطوي تحت سياق آخر، ولكلّ واحد منها وظيفة بنفسه ، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كلّ السياقات الأخرى ، وله مكانهُ الخاص فيما يمكن أن نسمّيه سياق الثقافة»[1].

وإذا كان هذا الذي يقول به المعاصرون يشكّل منهجاً طموحاً يحقّق لعلم الدلالة المعاصر خطوات مهمة إلى الأمام، فإننا نلحظ باعتزاز ما استكمله العلماء العرب القدامى على اختلاف مكوّناتهم الثقافية وتخصصاتهم المعرفية من دراسات مستفيضة لدور السياق في الكشف عن دلالة الكلمة ، أو الكشف عن فعلها في حركة التركيب الذي ترد فيه ، أو ملاحظة بنيتها الصرفية ، أو وظيفتها النحوية، أو وجودها في التركيب المشكل، أو الخفي أو الغامض ، أو المحكم، أو المتشابه ، أو النّص أو المفسّر ممّا سبق أنْ عرضناه مفصلاً ، وزادوا على ذلك

(١) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ص ٦٦-٦٧.

أدواراً أخرى للسياق في تأدية المعنى، وتحديده ، ورفع أيّ توهم ، أو لبس ، أو غموض فيه ، ومن أبرز هذه الأدوار الآتي :

دور السياق في بيان دلالة (العدول) أو (النيابة) :

على الرغم من علمنا أنّ بين (العدل) أو (العدول) وكلٍّ من: (النيابة) و (التعويض)، و (الاستغناء)، و (التعاقب) أوجهاً من الافتراق في المفاهيم والأنماط أكثر ممّا هو كائن بينها من أوجه الاتفاق آثرنا أن نجعل (العدول) أساساً تنبثق عنه أكثر تلك المصطلحات وتعود إليه ، ما دام العدول ، أو (العدل) في اصطلاح النحويين – وهو الاصطلاح الذي يهمنا في هذا المبحث – هو : «خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغ أخرى[1]، سواء أكان هذا الخروج بإسقاط صيغة الاسم الأصلية ، وإحلال صيغة (نائبة) عنها في محلها ، حيث يأخذ الاسم النائب (شيئاً) من خصائص الاسم المنوب عنه وأحكامه ووظائفه على سبيل الفرعية وليس على سبيل الاصالة كما هو الحال في (النيابة). أو باقامة كلمة مكان كلمة وذلك (بتعويض)[2] هذه الإقامة أو (الخروج) بعوض في مكان المعوّض عنه، أو في غير مكانه، بحيث لا يمكننا تقدير أصل التركيب كما هو حاصل في العدول والنيابة .

---

(١) التعريفات، ص ١٢٤.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٣٩٤.

أو إغناء عنصر عن العنصر المسقط دلالة لا تركيباً كما هو الحال في الاستغناء[1].

أو : تعاقب الشيء في الموقع أو الحكم ، وليس بين المتعاقبين أصلية أو فرعية ، وكذلك ليس في (التعاقب) اسقاط وإحلال زيادة على أنّ التعاقب خاص في اللغة العربية بالأسماء والحروف كما هو الشأن في تعاقب الضمائر المنفصلة والمتصلة[2].

ويمكن أن ننظر الى التعبير ببنية تركيبية مُتصرف في بنيتها الأصل ، تقديماً أو تأخيراً على أنّه (عدول) أيضاً، من باب الاتساع في مفهوم (العدل) . لأنّ هذا التصرّف في بنية التركيب اللغوي يشترك هو وكلٌ من : النيابة، والتعويض ، والاستغناء ، والتعاقب مع (العدول) في كون كلّ منها يخلق أنساقاً تعبيرية جديدة تقتضيها اعتبارات إيقاعية ، وأسلوبية ، ودلالية تمثّل فروعاً لأصول تقتضيها قواعد التركيب، وتدلّ عليها قرائن السياق وتؤدى من خلالها دلالات محدّدة دون غيرها، وقيماً اسلوبية جديدة فيها من سمات الايجاز، والاختصار، أو الاتساع والتجوّز، والمبالغة وغيرها من الوظائف ما فيها. إنّ هذا الاشتراك هو الذي حدا بنا إلى دراسة هذه الظواهر مجتمعة تحت ظلّ عنوان واحد هو :

---

(١) ينظر الاشباه والنظائر في النحو، ١/٢١٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٨٣؛ والخصائص ١/ ٣٠٨؛ والنيابة النحوية في باب الجمل الإعرابية، د. هادي نهر.

العدول الذي يتخذ أشكالاً كثيرة جاء عليها الأقدمون نظراً ودراسة وتطبيقاً، ولنا أنّ نسوق من ذلك بعض الشواهد لأنماط العدول، وما يفرزه كلُّ نمطٍ من دلالة .

العدول في باب المفردات:

يعدل باللفظ إلى لفظ آخر، ينوب عنه ، أو يقوم مقامه، أو يحلّ محلّه، أو يكون عوضاً عنه لاعتبارات كثيرة من أبرزها الاعتبار الدلالي . ومن ذلك نذكر الآتي:

آ- العدول في الأبنية الاسمية:

وضع العلماء العرب القدامى قاعدة تكاد تكون عامة تُعرف في ضوئها الفروق الدلالية بين الألفاظ ، تنحصر هذه القاعدة في أنّه لا يجوز عندهم أن تختلف الصيغتان صرفياً ومعناهما واحد ، قالوا : «إذا كان الرجلُ عدّة للشيء قيل فيه : (مفعل) مثل : مُرحم ، ومحرب .

وإذا كان قوياً على الفعل قيل: (مفعول) . مثل: صبور، وشكور وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل : (فَعّال) ، مثل : علاّم وصبّار .

وإذا كان ذلك عادة له قيل (مفعال) ، مثل : معوان، ومعطاء ، ومهداء، ومن لا يتحقق المعاني يظنّ أنّ ذلك كلّه يفيد المبالغة فقط، وليس الأمر كذلك ، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها »[1].

وفي هذه القاعدة المطرّدة ما يؤكد ما سبق ذكره من أنّ الأبنية الصرفية

---

(١) الفروق اللغوية، لابي هلال العسكري، ص ١٢- ١٣ «بتصرف».

في العربية وسيلة مهمة من وسائل تحديد الدلالة وبيان المعاني المقصودة على وجه الدّقة . ممّا أفاض في بيانه العلماء العرب القدامى .

وصرف بعض المعاصرين جهوداً مشكورة من أجل بيانه وإيضاحه[1]

وللعدول داخل دائرة الأسماء مواضع كثيرة ، وأوجه متعددة نذكر منها:

- العدول عن الاسم المشتق إلى المصدر: كقوله تعالى: ﴿وجاءُوا على قميصه بدمٍ كَذِبٍ﴾ من سورة يوسف/١٨ . أي : ذي كذب ، أو وصف بالمصدر مبالغة كأنّه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذّاب : هو الكذب بعينه، والزور بذاته ونحوه[2] والوصف بالمصدر أبلغ في الدلالة من الوصف بالمشتق لما في المصدر من معنى الحدثية الممتدّة على مساحة واسعة من الزمان، فوصف الدم بأنّه كذب مبالغة ، ودلالة على أن إيقاع الدم على القميص فعلٌ مقصود وكاذب ، أو مكذوب. إنّ «وصف إسم العين باسم المعنى»[3] عدول بطبيعة الوصف في أن يكون مشتقاً في الأصل .

- العدول عن المصدر الى اسم المصدر:

كقوله تعالى : ﴿واللّهُ أنبتكم من الأرض نَبَاتاً﴾ من سورة نوح /١٧ «فقد

(١) ينظر على سبيل المثال: معاني الأبنية. د. فاضل السامرائي.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٤٦.

(٣) فتح القدير، للشوكاني، ٣/٢٥١.

أستعير الانبات للإنشاء ، وكما يقال : زرعك الله للخير وكانت هذه الاستعارة أدلّ على الحدوث ؛ لأنّهم لو كانوا نباتاً كانوا محدثين لا محالة حدوث النبات»[1].

ونزيد على هذا القول إنّ العدول إلى اسم المصدر بدلاً من المصدر دلالة على لطف الخالق في خلقه بما فيه من رحمة وحسن تقويم وتكريم ، وهذا اللطف في الخلق والرعاية فيه متأتٍ من استعمال اسم المصدر الذي تغيب عنه دلالة الحديثة ، وغياب هذه الدلالة هو الذي يؤشر طبيعة (نبات) الله لخلقه فشتان بين أن تُنبت فسيلة في الأرض (إنباتاً)، بما في معنى الإنبات من الحدث والقوّة، وأن ينبت الله مخلوقه نباتاً : تراباً ثم نطفةً ثمّ علقةً، ثم عظاما . قال تعالى : ﴿فإنّا خلقناكُم من تُرابٍ ثمّ من نُطفةٍ ثمَّ من عَلَقةٍ﴾ من سورة الحج /٥، وقال تعالى: ﴿فخلقنا العَلقةَ مُضغةً فخلقنا المُضغةَ عظاما﴾ من سورة المؤمنون/١٤.

- العدول من الفاعل الى المفعول:

كقوله تعالى: ﴿ولهم فيها أزواجٌ مطهّرَةٌ وهم فيها خالدون﴾ من سورة البقرة /٢٥. «ومطهّرة نعت للأزواج وهي في اللغة أجمع من (طاهرة) وأبلغ ومعنى هذه الطهارة من الحيض ، والنفاس ، وسائر أقذار الآدميات»[2].

- العدول من المصدر إلى مصدر المرّة:

كقوله تعالى ﴿قال يا قوم ليسَ بي ضَلالةٌ ولكنّي رسولٌ من ربِّ العالمين﴾ من سورة الأعراف /٦١ ، حيث عدل من المصدر (ضلال) الى اسم المرّة

---

(١) الكشاف٤/١٤٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٢٨٢.

(ضلالة)؛ «لأنّ الضلالة أخصُّ من الضلال فكانت أبلغ من نفي الضلال نفسه، كأنّه قال: ليس بي شيء من الضلال، كما لو قيل: ألكَ تمر؟ فقلت: مالي تمرةٌ»[1].

وقيل: «والتحقيق في الجواب أنْ يُقال : الضلالة أدنى من الضلال وأقلُّ ؛ لأنّها لاتطلق إلاّ على الفعلة الواحدة منه، وأمّا الضلال فيطلق على القليل والكثير من جنسه، ونفي الأدنى أبلغ من نفي الأعلى لا من حيث كونه أخصُّ ....»[2].

- العدول من المصدر الصريح إلى المصدر الميمي .

كقوله تعالى: ﴿ويسئلونَكَ عن المحيضِ قلْ هو أذى فاعتزلوا النّساءَ في المحيض ، ولا تقربُوهنَّ حتى يطهرْنَ﴾ من سورة البقرة /٢٢٢.

والمحيض: الحيض، وهو مصدر، يقال: حاضت المرأة حيضاً ومحاضاً ومحيضاً. وقيل : المحيض عبارة عن الزمان والمكان، وعن الحيض نفسه، وأصله في الزمان والمكان مجاز في الحيض. والأمر باعتزال مباشرة النساء في زمن الحيض إن حملتَ المحيض على المصدر، أو في محلّ الحيض إن حملته على الاسم »[3] ومن هذا قوله تعالى: ﴿يقولُ الإنسانُ يومئذ أينَ المفرُّ﴾ من سورة القيامة/١٠.

باستعمال المصدر الميمي للدلالة على المكان الضيق وإشعاراً بأنَّ ذلك

(١) الكشاف، ١/ ٥٣.

(٢) نفسه.

(٣) الجامع ٣/ ٩٠.

المتسائل محشور في زاوية ضيقة لا يستطيع أن يجد منفذاً للمفرّ ؛ لأنّ كلّ السبل سُدّت بوجهه جراء أفعاله السيئة.

ويقول تعالى : ﴿قل لن ينفَعكمُ الفرارُ إنْ فررتُمْ من الموتِ أو القتلِ﴾ من سورة الأحزاب /١٣ .

باستعمال المصدر الصريح، المطلق الزمان والمطلق المكان، فأينما يكون الإنسان في هذا الكون الواسع لا يستطيع (الفرار) من الموت .

ويقول تعالى : ﴿ففرُّوا إلى اللّهِ إنّي لكم منه نذيرٌ مبين﴾ من سورة الذاريات/٥٠ .

فأمام الإنسان الذي يريد أن يتوجّه إلى اللّه بصدق سبل لا تحصى لهذا التوجه أو (الفرار).

- العدول من صيغة مصدرية إلى أخرى .

كالعدول إلى (فَعَلان) في قوله تعالى : ﴿وما هذهِ الحياةُ الدّنيا إلاّ لهْوٌ ولَعِبٌ وإنَّ الدارَ الآخرة لهي الحَيَوان لو كانُوا يعلمون﴾ من سورة العنكبوت/٦٤.

ففي بناء (الحَيَوان) « زيادة معنى ليس في بناء (الحياة) وهي ما في بناء (فَعَلان) من معنى الحركة والاضطراب ، كالنَّزَوان والنغصان، واللهيان، وما أشبه ذلك . والحياة حركة كما أنّ الموت سكون فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ؛ ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع المقتضي للحركة .»[1]

---

(١) الكشاف ٣/١٩٥.

وقد يعدل بمصدر على إعراب معين إلى اعراب آخر كقوله تعالى: ﴿إذْ دخلُوا عليه فقالوا سَلاماً قالَ سلامٌ قومٌ منكرون﴾ من سورة الذاريات /٢٥ .

بالعدل من النصب إلى الرفع على الابتداء وخبره محذوف معناه : عليكم سلام، «للدلالة ثبات السّلام كأنّه قصد أن يجيبهم بأحسن ممّا حيّوه به أخذاً بآداب الله تعالى وهذا أيضاً من إكرامه لهم»[1]، زد على ذلك ما في الجملة الاسمية من معنى الدوام والثبات بخلاف الفعلية فإنّها لمجرد التجدّد والحدوث ولهذا كان سلام إبراهيم – عليه السّلام– أبلغ من سلام الملائكة[2].

– وقد يُعدل إلى الصفة المشبّهة .

كقوله تعالى: ﴿فكذّبُوهُ فأنجيناهُ والذين آمنوا معه في الفُلْك وأغرقنا الذين كذّبوا بآياتنا إنّهم كانوا قوماً عَمِين﴾ من سورة الأعراف /٦٤ « والفرق بين العمي والعامي: أنّ العَمي يدل على عميّ ثابت، والعامي يدل على عميّ حادث، ونحو قوله تعالى: ﴿وضائقٌ به صدرُك﴾ من سورة هود /١٢[3].

– العدول في العددية:

الأصل في كلام العرب على ما قرّره علماؤنا : دلالة كلٌ لفظ على ماوضع له، فيدلُّ المفرد على المفرد والمثنّى على اثنين ، أو اثنتين ، والجمع على جمع، وقد

---

(١) نفسه ٤/ ٢٩.

(٢) ينظر: فتح القدير، ٥/٨٨.

(٣) الكشاف ٢/٦٨.

يخرج عن هذا الأصل ، قياساً أو سماعاً[1]، ويتّخذ هذا الخروج أنماطاً كثيرة نذكر منها الآتي :

أ- اطلاق الواحد وإرادة الجمع :

كقوله تعالى: ﴿قولوا آمنّا باللّهِ وما أُنزلَ إلينا وما أُنزلَ إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقِ ويعقوبَ والأسباطِ وما أُوتي موسى وعيسى وما أُوتي النبيونَ من ربِّهم لا نُفرِّقُ بين أحدٍ منهم ونحنُ له مسلمون﴾ من سورة البقرة/ ١٣٦.

والتفريقُ لا يكون إلاّ بين اثنين أو أكثر. يقول الزمخشري معلّلاً دخول (بين) على (أحد) : «أنَّ (أحد) في معنى الجماعة ، ولذلك صحَّ دخول (بين) عليه»[2].

ب- اطلاق الجمع وإرادة الواحد:

كقوله تعالى: ﴿وإذْ قتلتُم نفساً فادّارأتُم فيها واللّهُ يخرجُ ما كنتم تكتمون﴾ من سورة البقرة/٧٢ .

بنسبة القتيل إلى جمع ، لسببين[3]:

---

(١) ينظر تفاصيل ما هو سماعي وما هو قياسي في همع الهوامع: ١/١٦٧-١٦٨.

(٢) الكشاف ١/٢٢١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٤٢٤؛ والمزهر ٢/٣٣٤.

أحدهما:

أنّ القاتلين جمع وهم ورثةُ المقتول، وقد نُقل أنّهم اجتمعوا على قتله .

وثانيهما:

أنّ القاتل واحد، ونسب اليهم لوجود ذلك فيهم على طريقة العرب في نسبة الأشياء إلى القبيلة، إذا وجد من بعضها ما يُذمّ وما يُمدح .

جـ - إطلاق لفظ الجمع وإرادة المثّنى :

كقوله تعالى: ﴿إنْ تتُوبا إلى اللّهِ فقدْ صغتْ قلوبُكُما﴾ من سورة التحريم/٤. وليس لهما إلاّ قلبَان ، يريد بذلك زوجتي النبي- صلّى اللّه عليه وسلّم- .

د- إطلاق لفظ التثنية وإرادة الجمع:

ومنه قوله تعالى : ﴿ثم ارجعِ البصرَ كرّتين﴾ من سورة الملك/٤ والمراد كرّات؛ لأنّ البصر لا يحسر إلاّ بالجمع[١].

ومنه قوله تعالى : ﴿الطلاقُ مرّتان﴾ من سورة البقرة/٢٩، إذ « لم يرد بالمرتين التثنية ولكنْ التكرير»[٢]، أو« يُراد بها شفع الواحد وهو الأصل في التثنية ألا ترى أنّه لا يراد هنا بقوله : ﴿مرّتان﴾ ما يزيد على الاثنتين لقوله: ﴿فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾[٣].

---

(١) ينظر: البرهان ١١/٣.

(٢) الكشاف ٣٠١/١.

(٣) البحر المحيط، ٢٠٣/٢.

هـ- وقد يتمُّ العدول والتناوب بين صيغ الجموع:

كقوله تعالى: ﴿والمطلقاتُ يتربَصْنَ بأنفسِهم ثلاثةَ قُروء﴾ من سورة البقرة/ ٢٢٨.

بإضافة ﴿ثلاثة﴾ إلى جمع الكثيرة (فعول) بدلاً من إضافته إلى ما عدّوه جمع قلّة. وهو (أقروء) أو (أقراء) .

وذلك عندهم من باب الاتساع «فيستعملون كلُّ واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في معنى الجمعية ، أو لعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الإقراء»[1].

ونرى أنّ إضافة (ثلاثة) إلى قروء تفيد الدلالة على طول مدّة التربّص على المطلّقة لما في الطلاق من حدث مؤلم على نفسية المرأة فكأنّ (الثلاثة) بطولها وهمّها ومعاناتها دهراً . والله أعلم . وقد يكون الأمر من باب التغليب.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿يتربصْن بأنفسهنّ أربعةَ أشهر وعشرا﴾ من سورة البقرة/٢٣٤.

ولم يقل: وعشرة ؛ وذلك أنّ العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام أغلبوا عليه الليالي، حتى أنّهم ليقولون: قد صمنا عشراً من شهر رمضان لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام ، فإذا أظهروا مع العدد تفسيره كانت الإناث بطرح

---

(١) التفسير الكبير ٦/٤٣٥؛ وينظر: الكشاف ١/٣٠.

الهاء والذكران بالهاء، كما قال تعالى: ﴿سخَّرها عليهم سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيامٍ حسُوماً﴾ من سورة الأنبياء /١٠٢، فأدخل الهاء في الأيام حين ظهرت، ولم تدخل في الليالي حين ظهرنَ »[١].

وقد تستعمل صيغة القلّة في موضع الكثرة .

قال تعالى: ﴿إذْ الأغلالُ في أعناقِهم والسّلاسلُ يسحبُون﴾ من سورة غافر/٧١ باستعمال (أغلال) وهو للقلّة على ما يقرّرون في موضع الكثرة ، إشارة إلى ما يفعل باقوام غداً في النار من وضع الأغلال في أعناقهم والسلاسل[٢].

ومن هذا استعمال : (أيتام ، ويتامى)

وقال تعالى : ﴿إنَّ الذينَ يأكلون أموالَ اليتامى ظُلماً إنّما يأكلونَ في بطونهم ناراً﴾ من سورة النساء/١٠ . ولم يقل: أيتام. لما في (يتامى) من دلالة على تأثير اليتم في صاحبه حزناً وفقراً ، وحاجة ومرارة ومن تناوب صيغ الجموع قوله تعالى : ﴿ما كانَ لنبي أنْ يكونَ له أسرى حتى يثْخنَ في الأرض﴾ من سورة الأنفال/٥.

وقال تعالى : ﴿وإن يأتوكم أُسارى تفادُوهُم وهو محرّمٌ عليكم إخراجُهم﴾ من سورة البقرة /٨٥.

وأسرى ، وأسارى جمع كثرة، غير أنَّ (أسرى) تستعملُ للدلالة على مَن

---

(١) معاني القرآن، للفراء ١/١٥١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ١٥/٩.

كان في وقت الحرب ، و(أسارى) لمن هم في الوثاق والسجن[1] .

ومن ذلك : الكفرة ، والكفار. فيستعمل لفظ (الكفار) وهو جمع كافر مقابلاً للمؤمن قال تعالى : ﴿ إنّ الذين كفروا ثمّ ماتُوا وهم كفارٌ فلن يُقبلَ من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً ولو افتدى به ﴾ من سورة آل عمران /٩١.

ويستعمل لفظ (الكفرة) للدلالة على الكافر بالنعمة والجاحد بها.

قال تعالى: ﴿أولئك هم الكفرة الفجرة﴾ من سورة عبس /٤٢. والفجور قد يوصف به الفسّاق من المسلمين[2] .

وقد استُعمل لفظ (العُمي) في وصف الكافرين والضّالين والمنافقين خاصة . قال تعالى: ﴿ذهبَ اللّهُ بنورهم وتركَهُم في ظُلُمات لا يُبصرون، صمٌّ بُكم عُمي فهم لا يَرجعون﴾ من سورة البقرة /١٧-١٨ .

واستُعمل لفظ (العميان) للدلالة على لزوم الصفة والملازمة في الإعراض عن الحق . قال تعالى: ﴿والذينَ إذا ذُكّروا بآيات ربِّهم لم يخِرّوا عليها صُمّاً وعُمياناً﴾ من سورة الفرقان /٧٣ . فالوصف منفي هنا عن المؤمنين ملصق بغيرهم.

ولم تدلّ (الأبرار) على معنى القلّة دائماً ، وإنّما جاءت للدلالة على المؤمنين الصالحين . قال تعالى: ﴿إنّ الأبرارَ لفي نعيم﴾ من سورة الانفطار/١٣.

واختص اللّه تعالى (البررة) بالملائكة لما فيها من معنى المبالغة في

---

(١) ينظر: المزهر ٢/٢٩١.

(٢) ينظر: مفردات الراغب (كفر) ٤٣٥.

الوصف قال تعالى: ﴿بأيدي سَفَرةٍ. كرامٍ بَرَرَةٍ﴾ من سورة عبس /١٦-١٧[1].

ولا تدلّ (الأموات) (أفعال) على معنى القلّة دائماً ، وإنّما دلّت على الموت الحقيقي والمعنوي، فقد استُعملت استعمال القلّة للدلالة على النطف الصغيرة في الأصلاب، والدليل على ذلك ، الاستفهام الانكاري (كيف) في قوله تعالى: ﴿كيفَ تكفرُون باللّه وكنتمُ أمواتاً فأحياكم﴾ من سورة البقرة / ٢٨[2].

ومن دلالتها على الموت المعنوي قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لمن يُقتلَ في سبيل اللّهِ أمواتٌ بل أحياءٌ ولكنْ لا تشعرون﴾ من سورة البقرة/١٥٤ وقال سبحانه: ﴿ولا تحسبَنَّ الذين قُتلوا في سبيل اللّهِ أمواتاً بل أحياءٌ عندَ ربّهم يُرزقون﴾ من سورة آل عمران /١٦٩.

وفي ضوء ما مرَّ وغيره كثير في القرآن الكريم من نحو: (إخوة وإخوان) و(العباد والعبيد) و (الركبان والرُكاب) و(السّجد والسجود) و (الريح والرياح) و (رسالة ورسالات)، و (الأعين والعيون) يمكن القول إنّ الاستعمال القرآني لصيغ الجموع لا يسعف ما قال به اللغويون العرب من تقسيم هذه الصيغ إلى أبنية للقلة وأخرى للكثرة ، فذلك أمر محمول على الظنّ الغالب، مادام الاستعمال هو الذي يؤكدّ وجود نقل متبادل بين الصيغ الدالة على الجموع، فكثيراً ما تستعمل الصيغة المعينة للقلة حيناً وللكثرة حيناً آخر استعمالاً حقيقياً لا مجازيا ،

---

(١) ينظر: نفسه (بر) ٤١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/٢٥.

والقرائن السياقية هي التي تحدّد الدلالة . زد على ذلك استعمال صيغ معينة للدلالة على معنى معين لا علاقة له بكثرة ، أو قلّة من نحو :أبيات للدلالة على : أبيات الشعر، وبيوت للدلالة على المساكن، والأخفاف جمعاً لـ (خف) البعير . والخفاف جمعاً لـ (خف) أيضاً لكنه يستعمل في الملبوس .

وقد يكون للكلمة معنى واحد وأكثر من جمع بيد أنّ جموعها تختص بأكثر من معنى كما هو شأن : الرّكاب والرّكبان جمعاً لـ (راكب) فليست المسألة فيهما مسألة قلة أو كثرة بقدر ما هي مسألة دلالة خاصة فالركّاب لركّاب السفينة والرّكبان، لركّاب الإبل والخيل[1] .

ومثل هذا في عدم ثبوت الدلالة على القلّة أو الكثرة على وفق ما قرّره اللغويون بعيداً عن دائرة السياق ما ذكرناه في استعمال (أسرى وأسارى) و (قروء وأقروء).

إنّ ملاحظة قرائن السياق هي التي تحدّد دلالة الجمع قلّةً، أو كثرة أو تخرجه عن دائرتيهما معاً، إلى دلالة جديدة تفسّر لنا سر استعمال جموع ما يسمّى (القلة) مع كثرة المتكلّم عنهم ، إذ قد يشير ذلك إلى دلالة الذلة والاستهانة بهم، وأنهم في حكم الله لا يساوون شيئاً كما في (أعناق)، والعكس في استعمال جموع (الكثرة) مع القلّة لإرادة القوة، وعمق التأثير، وتعظيمه والإشعار بثقل الانتظار كما في (قروء).

---

(١) المفردات (ركب) ص ٢٠٢.

وممّا يعزّز القول بأنّ الأمر في استعمال الألفاظ الدالة على العددية ليس متعلقاً بدلالة الأحادية أو الجمعية القليلة، أو الكثيرة أو متعلّقاً بكون هذه الصيغ الجمعية قد «تتناوب» فيما بينها بناءً مكانَ بناء[1]. وإنّما الأمر متعلّق باختيار لفظ معين للتعبير عن دلالة معيّنة كاستعمال الجمع للدلالة على الإفراد ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كانَ للمشركين أنْ يعمِروا مساجدَ اللّهِ شاهدين على أنفسهم بالكفر﴾ من سورة التوبة/١٧٠.

إذ المراد بـ (مساجد) المسجد الحرام خاصة[2] لقوله تعالى: ﴿أجعلتُم سقاية الحاجّ وعمارةَ المسجد الحرام كمنْ آمنَ باللّه واليوم الآخر وجاهدَ في سبيل اللّه لا يستوون عندَ اللّهِ واللّهُ لا يهدي القومَ الظالمين﴾ من سورة التوبة/ ١٩.

«وإنّما قيل (مساجد) ؛ لأنّه قبلة المساجد كلّها وإمامها»[3] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ينزلُ الملائكةَ بالرّوحِ من أمره على منْ يشاءُ من عباده﴾ من سورة النحل/٩ . فقيل : إنّ المراد بـ (ملائكة) جبريل عليه السلام .[4]

ومجيء بعض المصادر مفردة، وبعضها مجموعاً كما هو الحال في (السمع ، والأبصار) .

---

(١) التحبير والتنوير، الطاهر عاشور ١٣٩١/٢.

(٢) فتح القدير ٤٨٢/٢.

(٣) الكشاف ٢٥٣/٢.

(٤) ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي، ٣٢٥/٤.

فحيثما ورد (السمع) في القرآن مع (البصر) جاء مفرداً، والبصر مجموعاً؛ وذلك «لبقاء السمع على أصله من بناء المصادر الثلاثية ولكون البصر على وزن (فَعَل) كالأسماء؛ ولأنّه يراد به الحاسة».[1]

فالسمع يقع على القليل والكثير ، والأصل فيه ألاّ يجمع ؛ لأنَّ المصادر كلّها جنس واحد من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل»[2] وقد يعدل إلى الجمع بدلاً من المفرد ، كقوله تعالى: ﴿فما لنا من شافعين ولا صديقٍ حميم﴾ من سورة الشعراء/ ١٠١ .

يقول الزمخشري: «فإن قلتَ لم جمع شافع ووحّد الصديق؟ قلت: لكثرة الشفعاء في العادة، وقلّة الصديق، ألا ترى أنّ الرجل إذا امتحن بارهاق ظالم نهضت جماعة وافرة من أهل البلد لشفاعته رحمة له وحسبة، وإنْ لم يسبق له بأكثرهم معرفة، وأمّا الصديق ، وهو الصادق في ودادك الذي يهمّه ما أهمّك فأعزُّ من بيض الأنوق »[3].

ب- العدول في الأبينية الفعلية :

- استناداً إلى الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، يعدل في اللغة العربية من جملة إلى جملة إرادة للدلالة محدّدة، فقوله تعالى: ﴿اللّهُ يستهزئُ بهم ويمدُّهم في طغيانهميَعْمَهُونَ﴾ من سورة البقرة/١٥ يتمّ الاخبار عن لفظ الجلالة بالفعل

---

(١) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص ٣٧٢.

(٢) ينظر: نفسه.

(٣) الكشاف٣/١١٩.

(يستهزئ)، والفعل «يفيد التجدّد وقتاً بعد وقت، وهو لذلك أشدُّ عليهم وأنكأ لقلوبهم ، وأوجع لهم من الاستهزاء الدائم الثابت المستفاد من الجملة الاسمية، لما هو محسوسٌ من أنّ العقوبة الحادثة وقتاً بعد وقت والمتجدّدة حيناً بعد حين، وأشدّ على مَن وقعت عليه من العذاب الدائم المستمر؛ لأنّه يألفه ويوّطن نفسه عليه.»[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اللّهُ الذي جعلَ لكُم الليلَ لتسكنُوا فيه والنهارَ مُبصراً﴾ من سورة غافر/٦١ .

فـ «لو قيل : لتبصروا فيه فاتت الفصاحة التي في الإسناد المجازي، ولو قيل: ساكناً، والليل يجوز أن يوصف بالسكون على الحقيقة ألا ترى إلى قولهم: (ليل ساج وساكن)، لا ريح فيه لم تتميز الحقيقة من المجاز.»[2]

- وقد يعدل عن المضارع إلى الماضي.

كقوله تعالى: ﴿أتى أمرُ اللّهِ فلا تستعجلوهُ﴾ من سورة النحل/١ فقد كانوا يستعجلون ما وُعِدوا من قيام الساعة، أو نزول العذاب بهم يوم بدر استهزاءً وتكذيباً بالوعد، فقيل لهم: ﴿أتى أمرُ اللّه﴾ الذي هو بمنزلة الآتي الواقع، وإن كان منتظراً لقرب وقوعه»[3].

---

(١) فتح القدير ١٢٨/١.

(٢) الكشاف ٣٧٦/٢.

(٣) نفسه ٣٢١/٢.

- وقد يعدل عن الفعل المجرد الى المزيد:

كقوله تعالى: ﴿فاصبحوا لا يُرى إلاّ مساكنُهم كذلك نَجزي القومَ المجرمين﴾ من سورة الأحقاف/٢٥.

وقوله تعالى: ﴿ذلكَ جزيناهُم بما كفرُوا وهل نجُازي إلاّ الكَفُور﴾ من سورة سبأ/١٧ .

باستعمال : نجازي مرّة، ونجزي ثانية . للدلالة بـ (نجازي) على معنى العذاب وانزاله بمن يستحقونه وقد جاء الفعل في معرض المجازاة، أو الجزاء وهو من العام لكلّ مكافأة ثواباً، أو عقاباً «فلمّا استُعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى: ﴿جزيناهُم بما كفروا﴾ بمعنى : عاقبناهم بكفرهم ، قيل : وهل يُجازى إلاّ الكفور؟ بمعنى وهل يعاقب ، وهو ا[illegible] ـيح »[1] ولم يستعمل (نجازي) في القرآن الكريم إلاّ بمعنى العقاب.

أمّا (نجزي) فاستُعملت بمعنى: العقاب كما في سورة الأحقاف وغيرها، واستُعملت بمعنى الثواب في مواضع أُخر منها قوله تعالى: ﴿ولمّا بلغ أشدَّهُ أتيناهُ حكماً وعلماً وكذلك نُجزي المحسنين﴾ من سورة يوسف/٢٢.

- ويُعدل عن المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول :

كقوله تعالى: ﴿وقيل ياأرضُ ابلعي ماءَكِ ويا سماءُ اقلعي﴾ من سورة هود/٤٤.

---

(١) الكشاف ٣/٢٨٥.

«ومجيء أخباره على الفعل المبني للمجهول ؛ للدلالة على الجلال والكبرياء، وأنّ تلك الأمور العظام لا تكون إلاّ بفعل فاعل قادر، وتكوين مكوّن قاهر، وأنّ فاعلها فاعل واحد لا يُشارك في أفعاله، فلا يذهب الوهم إلى أن يقول غيره: يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي، ولا أن يقضي ذلك الأمر الهائل غيره، ولا أنْ تستوي السفينة على متن الجودي وتستقرَّ عليه إلاّ بتسويته وإقراره»[1].

ج- النيابة في باب الجمل

إن إمكانية وقوع الجملة موقع المفرد، ونيابتها عنه في احتلال موضعه ، والقيام بوظائفه النحوية والدلالية هو الذي هيأ للنحاة تقسيم الجمل باعتبار النيابة على قسمين : جمل إعرابية ، أي : لها محل من الإعراب ، وجمل لا إعرابية. وكل من الجمل الإعرابية واللاإعرابية ينقسم بدوره على سبع جمل، وقد ابتدأ ابن هشام الأنصاري بالجمل التي لا محل من الإعراب لأنها عنده « لم تحل محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل»[2]، أمّا الجمل التي لها محل من الإعراب فهي التي تحل محل المفرد المسقط من الأصل وتنوب عنه في الإعراب، وفي تأديه وظائفه النحوية والدلالية، وعلاقته بمكونات الجملة الكبرى كلها. وقبل الولوج في الوصف التطبيقي للجمل الإعرابية لابد من التنبيه على مسألتين :

---

(١) نفسه، ٢/٢١٨.

(٢) دلائل الإعجاز، ص١٧٧.

الأولى:

مسألة الأصلية والفرعية في إعراب الجمل، فهل الأصل الاخبار أو الوصف، أو بيان الحال بالمفرد أو بالجملة؟

فنقول إنه على الرغم من أنّ المتكلم في خيار من أمره إنْ شاء أخبر بالمفرد، أو بالجملة ، لكن وقوع الجملة، لكن وقوع الجملة موقع المفرد في التركيب إنما يعني أن الجملة تنوب عن المفرد في إجراء حكم الموقع الإعرابي عليها « وليس معنى هذا أن الأصل الذي كان فيه المفرد محتلا مكانه ، والاستخدام الذي حلت فيه الجملة محل المفرد سواء من حيث الدلالة»[1]، فلا بد من أثر بارز لتغير دلالي في الاخبار بالجملة، أو الاخبار بالمفرد وقس على ذلك في الحال، أو الوصف بالجملة أو بالمفرد.

إن الجملة مركب يقابل المفرد البسيط «والبسيط أصل و المركب فرع»، وليست دلالة البسيط كدلالة المفرد، إذ «لا ينبغي أن يغرنك أنا إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل على هذا النحو تقدير الاسم كما تقول في «زيد يقوم» إنه في موضع: (زيد قائم)، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا ، والآخر اسما بل كان ينبغي أن يكونا جميعا فعلين أو يكونا اسمين[2]،

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤٢٦.

(٢) ينظر: الجمل وأشباه الجمل، ص١٣٢.

فالاخبار بالاسم فيه دلالة على ثبوت المعنى للمخبر عنه ، أما الإخبار بالفعل ففيه دلالة على تجدّد المعنى وحدوثه .

والثانية :

الأغراض العامة والخاصة التي تنوب الجملة مناب المفرد من أجلها وهي أغراض تتعلق بقضايا اسلوبية، وإيقاعية ، ودلالية حاسمة في سياق التركيب المعين ، وربما كان وضع الجملة موضع المفرد لضرب من التوكيد ، والتفصيل[1] .

إن إنابة الجمل المفردات من صلب الدرس النحوي الذي يعني بتركيب الكلام وتحديد العلائق بين مكوناته ، وبيان ما يتمخض عن هذه العلائق من تأثر أو تأثير بين مكونات التركيب . ولم يقف الاهتمام بدراسة الجمل الإعرابية على النحاة .

وإذا قابلنا بينهما وبين جملة الخبر نجد أن المميز انتقل إلى المبتدأ والذي يسمح بذلك حرف الجر أعني : رطل من القمح/ القمح رطل منه . فالأصل في النموذج إذن : رطل من القمح ، ولا يجوز الفصل بين الضميمة ؛ ولكن قانون التعلق مكن الفصل وتغيير الرتبة .

أما إذا كان الرابط اسم إشارة كقوله تعالى: ﴿ولباسُ التقوى ذلكَ خيرٌ﴾ من سورة الأعراف/٢٦ فهو رابط دلالي، مرجعي، نحوي في آن واحد، فالإشارة (ذلك) تدل على مرجع تضمني، أو مقامي، لأنه لا يمكن أن يمارس إلا بوجود

---

(١) دلائل الإعجاز، ص ١٧٧.

سابق مقالي أو مقامي في حين لا يكون للضمير كما رأينا إلا مرجع مقالي فقط. وهذه الخاصية تسمح بتأسيس أكثر من تركيب : نحو : (هذا عالم) بتأسيس جملة اسمية، أو نحو : (هذا العالم) بتأسيس مركب اسمي فقط قد يحتاج إلى خبر، الأول يحتاج إلى مرجع إجباري لأنه يؤسّس محتوى معجمي، ونحو: (هذا العالم ابتكاراته كثيرة) بتأسيس جملة كبرى محتاجة إلى رابط نحوي ، ونحو: (هذا العالم مبتكر) بتأسيس دلالة كاملة حدّدت أو لنقل (خصصت) اسم الإشارة أو ما بعده (العالم)، وقد يكون الرابط بتكرار المبتدأ بلفظه كقوله تعالى: ﴿القارعةُ ما القارعةُ﴾ من سورة القارعة ١-٢ فهذا التكرار رابط معجمي أسلوبي موجود في الخبر وهو نفسه المبتدأ ، وهذا النوع من التراكيب نوع توكيدي أسلوبي مشكوك يمنحنا دلالة إخبارية ودلالة توكيدية ودلالة أسلوبية محددة كالترهيب ، أو التخويف ، أو التعظيم أو التحقير ....إلخ . بقي لنا في الجملة الواقعة موقع الخبر أن نلفت إلى اختلاف دلالة الإخبار بالجملة الاسمية عنه بالجملة الفعلية استنادا إلى الوظيفة الدلالية لكل من الجملتين الاسمية أو الفعلية داخل الكلام العربي .

إنّ وظيفة الجملة في الكلام قد أضحت اليوم وفي ظل (لسانيات الخطاب) تدرس بصورة علمية ممنهجة ، وقائمة على أسس قارة في الدرس النحوي ، أو التركيب الدلالي في اللغات الحية، وكان للبلاغيين العرب ولا سيما أولئك الذين توجهوا إلى النظر في (إعجاز القرآن) دور مشهود في دراسة الدلالة التي تتمخض عن طبيعة البنية الاسمية ، أو الفعلية للجملة ، ومدار الأمر عند هؤلاء

البلاغيين العرب إنّ الجملة الفعلية إنما تؤدي وظيفة ابلاغية محددة فهي تنقل خبرا حديثا زمنيا لأن الفعل هو العنصر اللغوي ، والمحور الحدثي المتحكم في مكونات الجملة الفعلية ، وقد كان الإمام عبد القاهر الجرجاني واضحا في التأكيد على أنّ الجملة فحسب ، وإنما وجدنا للبلاغيين العرب جهودا باتجاه هذه الدراسة غير إنهم قد وقفوا عند ثلاث منها ، هي الجمل الخبرية ، والحالية ، والوصفية[1] ، ولنا أن نقف عليها جميعا لنتبين من خلال ذلك أثر نيابة هذه الجمل في تفسير النص وتحديد دلالته.

أولاً:

الجملة الخبرية : تقع هذه الجملة في المواضع الآتية:

- خبراً للمبتدأ ومحلها الرفع .
- وخبر النواسخ الفعلية (كان وأخواتها) ومحلها النصب .
- وخبر النواسخ الحرفية ومحلها الرفع .

ومن شروط هده الجملة الخبرية تضمنها رابطا نحويا يربطها بالمبتدأ وقد يكون هذا الرابط ضميرا بارزا، أو مستترا (مقدرا) وهذا الرابط بأنواعه رابط نحوي صرف : نقول : الظلم عواقبه وخيمة . بذكر الضمير الرابط ، ونقول : (الحق يعلو ولا يعلى عليه). باستتار الضمير الرابط في جملة الخبر (يعلو)، ونقول: (القمحُ رطلٌ بعشرة دراهم) بتقدير ضمير رابط . إذ إننا إزاء جملة اسمية

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٨١.

كبرى ترتكز على مبتدأ، وجملة صغرى ترتكز على مبتدأ ثم خبر في محل رفع والبنية المنطقية للجملة الكبرى هي: (القمح رطل منه بعشر دراهم) بتقدير ضمير يعود على المبتدأ، وهذا التقدير ليس اعتباطيا يمكن أن نفهمه داخل التراكيب التمييزية لأن (رطل) اسم مبهم يتطلب تمييزا يحدد دلالات إجبارية مع وجود قيود الرتبة ، وعندما نعود إلى البنية التمييزية نلحظ أن فيها ثلاث أنواع:

- اشترى محمد رطلا قمحا .
- واشترى محمد رطل قمح .
- واشترى محمد رطلا من قمح .

وعلى هذا إذا أردنا أن نكون أكثر وضوحاً من وجهة نظر معاصرة واستناد إلى ما قال به الجرجاني من قبل لنا أن نقرر : أنَّ المتكلّم العربي وبحسب قواعد التواصل اللغوي يمتلك قاعدة تواصلية مقامية إجبارية في أن يخبر بالجملة الاسمية ، أو بالجملة الفعلية على وفق ما يريد إبلاغه من دلالة ، فإذا أردنا تأسيس جملة على حدث غير معلوم للمستقبل بدأنا بالفعل وكنا مع الجملة الفعلية فنقول: (وقعت الحرب) وهذه الجملة لا ينقل دلالتها نفسها قولنا (الحرب وقعت) فلكل جملة بنيتها التداولية على الرغم من اشتراكيهما في العناصر نفسها (البنية العميقة). فالمتكلم يخبر بالجملة الاسمية واضعاً الاسم موضع الصدارة إنما يريد بذلك التأكيد على أن هذا الاسم هو محور الجملة وعليه يدور الخطاب وأن ما تبقى من عناصر الجملة تكون فقط إخبارا عن هذا المبتدأ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يأمرُ بالعدلِ والإحسان﴾ من سورة النحل/ ٩٠ إخبارا بالجملة الفعلية. فإذا قلنا :

إن الله أمره العدل والإحسان . قلنا إخبارا وصفيا ثابتا غير زمني ولا حدثي.

ومن هنا يقرر الجرجاني إنه « لا ينبغي أن يغرنك أنا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل على هذا النحو تقديم الاسم كما يقول في «زيد يقوم» إنه في موضع «زيد قائم» فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق فإنهما لو استويا هذا الاستواء لا يكون أحدهما فعلا والآخر اسما بل كان ينبغي ان يكونا جميعا فعلين ، أو يكونا أسمين[1] .

ثانيا :الجملة المفعولية ومحلها النصب في موضعين :

الأول:

إذا وقعت محكية بعد القول أو مرادفاته، أو توابعه المعجمية من نحو : صاح ، نادى ، سال ، هتف، دعا ، أوحى ، تمتم ، إلخ.

كقوله تعالى: ﴿ونادى نوحُ بانَهُ وكان في مَعْزلٍ يا بُني اركبْ معنا﴾ من سورة هود/٤٢ . وقوله تعالى: ﴿ووصّى بها إبراهيمُ بنيه ويعقوبَ يا بَنِي إنَّ اللّهَ اصطفى لكم الدين﴾ من سورة البقرة /١٣٢ .

الثاني :

بعد أفعال الظنّ واليقين وأفعال القلوب المعلقة على العمل ، كقوله تعالى: ﴿لنعلمَ أيّ الحزبين أحصى﴾ من سورة الكهف/١٢ . وقوله تعالى: ﴿وسيعلَمُ الذين ظلمُوا أيَّ منقلبٍ ينقلبون﴾ من سورة الشعراء/٢٢٧ .

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤١٦-٤١٧ .

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض النحاة العرب رأى أنّ الجملة الواقعة مفعولا إنما هي واقعة موقع المفعول المطلق المبين للنوع. أما الجملة الواقعة موقع (المفعولين) في باب ظن وأخواتها فالأولى أن تكون من باب الاستغناء لا النيابة[1].

والأمر عندنا أنّ فعل القول إما أن يتطلّب مفعولاً مفرداً، أو جملة، والخلاف أساساً هو بين بنيتين: سردية وحوارية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنفسنا في مثل هذه الجملة أعني: (المفعولية) أمام مقولة نحوية إعرابية تنتمي أساسا إلى فرضية العامل التي يمكن عدها نظرية كبرى من خلالها أمكن دراسة جميع التراكيب العربية وهذه النظرية قائمة على مبدأ العامل+ المعمول غير أن هناك تراكيب لا تتحكم فيها هذه الفرضية كأفعال القلوب والتحويل التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كقوله تعالى: ﴿ولتعلمُنّ أينا أشد عذابا﴾ من سورة طه/٧١ إذ وجد النحاة أنفسهم أمام: فعل وفاعل ثم مبتدأ وخبر ومن هنا ولد النحاة مقولة (التعليق) التي ولدت في ظل فرضية العاملية محاولة المحافظة عليها، والمسألة هنا أننا أمام اسمين منصوبين محلا، ولكنهما مرفوعان لفظا على اعتبار انهما مفعولا الفعل؛ لأنّ بينهما حاجزا على مستوى اللفظ لا المحل، والعامل الفعلي يعمل محلا، ولا يعمل لفظا. فالجملة: (أينا أشدّ عذابا) جملة

(١) ينظر: التوابع في القرآن الكريم: أنماطها ودلالاتها، د. هادي نهر.

مـفـعـول الفـعل (نعلم) غـير أن النحـاة لا يقـدّرون مـفـعـولا واحـدا فلهـذا يتم تعليق الفعل القلبي في مواضع متفق عليها، وفي مواضع مختلف فيها[1] والمتفق عليه أنْ يتم تعليق الفعل بوساطة موانع إعرابية لفظية منها :

- وجود أداة نفي . نحو قوله تعالى: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ من سورة الأنبياء/ ٦٥.
- أو وجود لام الابتداء . نحو قوله تعالى: ﴿ولقد علمُوا لَمَن اشتراه﴾ من سورة البقرة/ ١٠٢.
- أو بعد حرف استفهام كقوله تعالى: ﴿وان أدري أقريبٌ أمْ بعيدٌ ما تُوعدُون﴾ من سورة الأنبياء/١٠٩.

ثالثا:

جملة المضاف إليه: وهي الجملة التي يضاف إليها اسم ، ومحلها الجر وتقدر بالمصدر من غير إرادة حرف مصدري ظاهر أو مقدر ، وأكثر ما يضاف إليها أسماء الزمان المبهمة، أما أسماء الزمان فلم يرد منها مضاف إلا (حيث) كقوله تعالى: ﴿وكُلا منها رَغَدا حيثُ شئتما﴾ من سورة البقرة/٣٥، ﴿واقتلوهم حيث ثقفتموهم﴾ من سورة البقرة/١٩١، ﴿وأتاهم العذابُ من حيثُ لا يشعرون﴾ من سورة النحل/٦٩، ﴿ومَنْ يتّقي اللّهَ يجعلْ له مخرجا، ويرزقْهُ من حيثُ لايحتسب﴾ من سورة الطلاق /٣، وإضافة ﴿حيث﴾ إلى الجملة الفعلية في

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٣٢).

القرآن الكريم كثير، أما ما يضاف من أسماء الزمان إلى الجمل الفعلية فكثير أيضا على تعدد هذه الأسماء، وعلة شيوع إضافة أسماء الزمان إلى الجمل الفعلية والاسمية هو أنّ بين الزمان والفعل وشائج ثابتة ، إذ يقتضي الحدث زمنا حتما. لأن ظروف الزمان المبهمة بحاجة إلى الإضافة لأزالة إبهامها وتحديد أزمنتها . ومن المعروف أن العربية تشترط في أي مركب إضافي أصل أن يكون المتضايفان اسمين ، الأول منهما وهو المضاف ، والمضاف إليه هو الذي يقوم بوظيفة التعريف ، أو التحديد الدلالي للمضاف .

ولكننا في نحو قوله تعالى: ﴿وسلامٌ عليه يومَ وُلِدَ ويومَ يموتُ ويومَ يُبعثُ حيًا﴾ من سورة مريم /١٥، نجد اننا أمام مركب إضافي (فرعي)، لأنّ المضاف إليه جملة فعليه وليس اسم مفرد والمضاف اسم زمان مبهم دلاليا يشترط في الجملة التي يضاف إليها أن تكون جملة فعلية ، لإزالة إبهامه سواء كانت هذه الجملة ماضوية كما مثلنا ، أو حالية ، أو مستقبلية في المعنى كقوله تعالى: ﴿ربّنا اغفرْ لي ولوالدي وللمؤمنين يومَ يقومُ الحساب﴾ من سورة إبراهيم/ ٤١، وقوله تعالى: ﴿يومَ نحشرُ المتقين إلى الرحمنِ وفْداً﴾ من سورة مريم/٨٥، وقوله تعالى: ﴿يومَ نطوي السماءَ كطيِّ السجِلِ للكُتُب﴾ من سورة الأنبياء/١٠٤، وقوله تعالى: ﴿ومن ورائهم برزخٌ إلى يوم يبعثون﴾ من سورة المؤمنون/١٠٠، وقوله تعالى: ﴿وتوكّلْ على العزيز الرحيم الذي يراك حين تقوم﴾ من سورة الشعراء/ ٢١٨، وقوله تعالى: ﴿ولكُم فيها جَمَالُ حينَ تُريحون وحيَن تَسرحون﴾ من سورة النحل/٦، وقوله تعالى: ﴿فسبحانَ اللهِ حينَ تُمسُون وحينَ تِصبحون﴾ من سورة

الروم/١٧، ومثل هذا في القرآن الكريم كثير وقد تكون الجملة المضاف إليها جملة اسمية .

ومن الملحوظ أنّه إذا كانت الجملة المضاف إليها اسم الزمان المبهم اسمية فانها تحمل بدورها دلالة زمنية تضمنية بين المتكلم والمخاطب من نحو قولنا : (وصلتُ القاعة ساعةَ الامتحان مبتدئ) فإذا كان خبر الجملة الاسمية هذه جملة فعلية فهي تحمل دلالة زمنية حتما نقول: (وصلت القاعةَ ساعةَ الامتحان قد ابتدأ).

رابعاً :

الجملة الوصفية : لتحليل الجملة الواقعة وصفا لابد من الانطلاق من الضميمة النعتية الأصلية ، أعني: النعت بالمفرد ، كقوله تعالى: ﴿أعمالُهمُ كرمادٍ اشتّدت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ﴾ من سورة إبراهيم/١٨. الوصفية ، ومبدأ الوصف الخبري الثابت بالموصوف في الجملة الاسمية الوصفية زد على ذلك أن الأنماط الاسمية الواقعة أخبارا، أو صفات، أو أحوالا ، أنماط انفصالية نحوياً وصرفيا في حين تكون الأنماط الفعلية الواقعة تلك المواقع أنماطاً اندماجية ؛ والدليل على ذلك اشتراط تحقق رابط تركيبي إجباري فيها ، واهم رابط هو الضمير أو غيره وقد سبق الحديث فيه .

خامساً :

الجملة الحالية: تؤدّي هذه الجملة وظيفة الحال ويكون مرجعها - أعني (صاحب الحال) معرفة أو نكرة مخصوصة ، وتكون هذه الجملة متضمنة ضميرا

عائدا على صاحبها ، أو تسبق بواو الحال، أو هما معا . وإذا انطلقنا من الحال الأصل (المفرد) نجد له الخصائص الآتية :

- أن يكون اسما مفردا .
- أن يكون نكرة مفردا .
- أن تكون وظيفة بيان هيئة صاحبه عند وقوع الحدث .

أمّا الحال الجملة فتشترك مع الحال المفرد في النصب وفي الوظيفة . أما هيئة صاحب الحال فلا بد أن يكون معرفة في المقام الأول ، فإذا وقعت جملة الحال بعد أداة الحصر (إلا) كانت حالا سواء كان صاحب الحال معرفة أو نكرة كقوله تعالى: ﴿وما أهلكْنا من قريةٍ إلاّ ولها منذرون﴾ من سورة الشعراء /٢٠٨. وقوله تعالى: ﴿وما كنّا مُهلكي القرى إلاّ وأهلُها ظالمون﴾ من سورة القصص/ ٥٩. لأن الحصر يقرّب النكرة من المعرفة ، مثلما تقرب (قد) الماضي من الحاضر، ولذلك اشترطوا تقدير (قد) هذه قبل الجملة الماضوية الواقعة حالا عند من يجيز مجيء الحال جملة ماضوية، وإذا كان مرجع الجملة أكثر تخصيصا كانت حالية كقوله تعالى: ﴿هذا ذِكرٌ مباركٌ أنزلناه﴾ من سورة الأنبياء/ ٥٠ إذ تخصصت النكرة بالنعت (مبارك) فاقتربت من المعرفة، فإن كان مرجع الجملة أقل تخصيصا، وأكثر شيوعا إذا نلحظ أنّ المنعوت (يوم) والنعت (عاصف) يمثلان اسمين نكرتين يؤسّسان معاً ضميمة نعتية يتحكم فيها المنعوت بالنعت إعرابيا، ووظيفيا ورتبة، وأنّ المطابقة إجبارية بين النعت والمنعوت من حيث العدد، والجنس، والحركة الإعرابية، والتعريف والتنكير، ووظيفة النعت تخصيص

المنعوت أو توضيحه أو ذمه أو مدحه إلى ما هناك من وظائف النعت المتعددة .

وأن النعت المفرد الأصل يشترط فيه الاشتقاق، فإن كان جامدا من نحو قوله تعالى: ﴿وجاءُوا على قميصه بدمٍ كَذِبٍ﴾ من سورة يوسف/١٨، فيؤول بمشتق على الرغم ان هناك فرقا دلاليا حاسما بين النعت بالمشتق والنعت بالمصدر[1]، وإذا قوبلت هذه الضميمة النعتية (الأصل) بالجملة النعتية (الفرع) من نحو قوله تعالى: ﴿يخافُون يوما تنقلبُ فيه القلوبُ والأبصار﴾ من سورة النور/٣٧ حيث جملة الوصف فعلية ، وقوله تعالى: ﴿كَصيبٍ من السّماءِ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرق﴾ من سورة البقرة /١٩ بالوصف بالجملة الاسمية نلحظ الآتي:

- أنّ المنعوت اسم مفرد والنعت جملة .
- وأنّ القيد الأساس أنْ يكون المنعوت نكرة إجباريا في حين قد يكون منعوت الأصل اسما معرف أو نكرة ويكون النعت كذلك .
- وأنّ الجملة النعتية نكرة محضة خالصة لها خاصية الإبهام والشمول .
- وأنّ هذه الجملة لا يمكن لها أن تتقدّم على المنعوت لأنها تقوم بتخصيصه دلاليا .
- ولا بد أنْ تكون هذه الجملة خبرية ، متضمنة ضميرا عائدا على المنعوت قد يكون ظاهرا أو مقدرا .
- وأنّ هذه الجملة تطابق منعوتها إعرابيا .

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، ٢/٢٥١.

من هذا يمكن أن يكون الفارق الشكلي بين النعت بالمفرد والنعت بالجملة متحدّدا بكون المنعوت بالجملة لابد ان يكون نكرة ليس غير ، في حين يكون المنعوت بالمفرد نكرة أو معرفة على وفق ما يقوم به النعت من وظيفة التوضيح إذا كان المنعوت معرفة ، أو التخصيص إذا كان المنعوت نكرة ، وعلى هذا يمكن القول أنّ النعت الأصل يؤدي وظيفة الوصف مع الأسماء النكرة والمعرفة ، أما النعت بالجملة فيؤدي وظيفة الوصف مع الأسماء النكرة فقط. وأن الوصف بالجملة أبلغ في الدلالة من الوصف بالمفرد ، حيث مبدأ الحدوث المحدّد بالزمن في الجملة، كانت الجملة نعتا. قال تعالى: ﴿وهذا كتابٌ أنزلناهُ مُباركٌ مصدّق الذي بين يديه﴾ من سورة الأنعام /٩٢ يجعل جملة ﴿أنزلناه﴾ وصفا لاغير، ومن الجمل الإعرابية ما يحتمل الوصفية والحالية ، كقوله تعالى: ﴿وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار﴾ من سورة يس/٢٧ إذا تحمل جملة ﴿نسلخ منه النهار﴾ الحالية استنادا إلى الضابط النحوي الذي قال به النحاة (الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات) على اساس أنّ (ال) في الليل للتعريف ، ويترجّح عندنا الوصف لكون (ال) هذه للتعريف الجنسي الذي يقرب في المعنى من النكرة، ويعمّ أي ليل وليس ليلا معينا .

سادساً: جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية .

لهذه الجملة خاصية أسلوبية تحدّد في عدم صلاحيتها لأن تكون شرطا لأنه إذا لم يصلح لأن يلي أداة الشرط فأولى ألا يصلح لها بعيدا عنها، ومن غير الفاء الرابطة لا تكون هناك علاقة بين الشرط والجواب لعدم صلاحية الأخير في أن

يباشر الأداة ، ولئلا يتُوهم أنه مستانف وليس جزءا لما قبله .

ومن خواص هذه الجملة الأسلوبية أن تكون موصوفة بسمات معينة كأن تكون جملة اسمية، أو طلبية، أو مصدرة بالسين أو سوف، أو لن، أو قد، أو فعلها جامد إلى ما هنالك من سمات. أما الخاصية الأسلوبية للفاء فتتحدد في كونها دالة على التعقيب وحق الجزاء أعني : جواب الشرط أن يعقب الشرط، ويليه من غير تراخ ، ولا يجوز أن تقع (الواو) هنا مثلا أو (ثم) لعدم دلالتها على التعقيد[1]. زيادة على ما في الفاء من معنى (السببية) كقوله تعالى: ﴿قلْ إن كنتمُ تحبّون اللّهَ فاتبعوني﴾ من سورة آل عمران /١٣ بجعل الحب سببا للاتباع ، وقوله تعالى: ﴿ومَنْ يُقاتلُ في سبيل اللّهِ فيقتل أو يغلب فسوفَ نؤتيه أجراً عظيما﴾ من سورة النساء/٧٤ بجعل الأجر العظيم نتيجة أوسببا للقتال في سبيل اللّه والاستشهاد من أجل ذلك .

فإذا أريد تحقيق عنصر المفاجأة يؤتي بـ (إذا) الفجائية رابطة بين الشرط وجوابه قال تعالى: ﴿وإنْ تصبْهُم سيئةٌ بما قدمتْ أيديهُم إذا هم يقنطون﴾ من سورة الروم/٣٦. للتعبير عن حال هؤلاء الذين يتطايرون جزعا ويأسا تصبهم شدة جراء فعلهم السيء ، إذ إنهم يختلفون عن المؤمنين الذين من شأنهم شكر اللّه عند النعمة ، ورجائه عند الشدة ، وتشترط (إذا) مع (الفاء) في ربط الجواب بالشرط بما يحكم ركني الجملة ويقضي على أي تفكك في الأسلوب، وفي بناء

---

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب، للمجاشعي، ص ٢٨٥.

الجملة . ومن الجدير بالذكر أن النحاة قد اختلفوا في كون الجملة الواقعة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، أم لا محل لها منه، وقد ترجّح عندنا الثاني وذلك لعدم حلول المفرد محلها[1].

سابعاً : الجملة المعطوفة على جملة لها محل من الإعراب .

تخضع الجملة المعطوفة لقانون العطف الذي يوجب أن يؤدّي المعطوف الوظيفة النحوية التي يؤديها المعطوف عليه . أما من حيث عطف الجمل فإنّ كلّ جملة معطوفة على أخرى لا بد لها أن تمثلها من حيث النوع، ومن حيث الزمن، ومن حيث الأسلوب إذ يمكن ان تعطف جملة مؤكدة على منفية ، أو العكس ، ولكن لا يمكن عطف جملة إنشائية مثلا على جملة خبرية ، وقد أجاز النحاة عدم التماثل في النوع كقوله تعالى: ﴿سواءٌ عليكُم آدعوتمُوهُم أم أنتمُ صامتون﴾ من سورة الأعراف/١٩٣ وكذلك أجازوا عدم التماثل في الزمن كقوله تعالى: ﴿ألَمْ تَر أنّ الله أنزلَ من السّماء ماءً فتُصبحُ الأرضُ مخضرّةً﴾ من سورة الحج/٦٣ بعطف جملة (تصبح الأرض مخضرة) على (انزل من السماء ماء) ، والذي هيأ هذا العطف وجود فاء سببية فاصلة أو التعاقب بحيث أدى هذا الوجود إلى اختراق قيود الزمان وبناء الدلالة المرادة من خلال العلاقة السببية .

ومن هنا يمكن القول إنّ في أيّ بنية جملة متعاطفة يتحقّقُ التجانس

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ٢/٧٧.

الاسنادي والزمني حيث يكون العطف بالواو، فإن كان العطف بغيرها فيمكن أن لا يكون هناك تجانس ، وإنما تخضع الجملتان المتعاطفتان لطبيعة حرف العطف بما يدل عليه من سببية، أو تعاقد ، أو تراخي ، أو إضراب إلى ما هنالك من دلالة تؤيدها حروف العطف داخل السياق، أما إذ تم عطف جملة إعرابية على المفرد من نحو قوله تعالى: ﴿ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ من سورة الملك/١٩ فإنّ الجملة المعطوفة تؤدّي الوظيفة النحوية والدلالية نفسها التي يؤديها المفرد فتكون حالاً في الآية الكريمة . أي : صافات وقابضات. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال إنه يقولُ إنّها بقرةٌ لا ذلولَ تُثيرُ الأرضَ ولا تُسقي الحرثَ﴾ من سورة البقرة/٧١ إذ جائت جملة (تثير الأرض) أي تقلبها للزراعة صفة ل (ذلول) داخلة في النفي ثم عطف عليها جملة (ولا تسقي الحرث) المنفية . ومن الجدير بالذكر أن بعض النحاة قد ذكر الجملة الإعرابية وعلى وفق الاسم المفرد الواقعة هي موقعه رفعا، أو نصبا، أو جرا، أو جزما، اتفاقا ، واختلافا أكثر من ثلاثين نوعا أو قسما[1].

أمّا ابن هشام فقد قسّمها بحسب الموقع التركيبي للاسم الواقعة هي موقعه على سبعة أقسام هي المشهورة عند جمهور النحويين وزاد عليها جملتين ذكر بعض النحويين قيامهما مقام المفرد وهما:

أ – الجملة الواقعة موقع المبتدأ وجعل منها قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ كفرُوا سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تنذْرهُم لا يُؤمنون﴾ من سورة البقرة/٦ على افتراض

(١) ينظر: الارتشاف، ٢/ ٢٧٥- ٢٧٦؛ والأشباه والنظائر ٣/٣٨- ٤٤.

ان (سواء) خبر، وجملة : (أنذرتهم) مبتدأ ،والمبتدأ لا يكون جملة والإعراب على العكس، فسواء مبتدأ، وجملة (أنذرتهم) خبر، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿سواءً محياهم ومماتُهُم﴾ من سورة الجاثية/٢١، وقيل في توجيه إعراب هذه الآية الكريمة أقوال أخر[1].

ب- الجملة الواقعة موقع الفاعل وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم مِن بعدِ ما رأوا الآياتِ ليسجننَّهُ حتَّى حين﴾ من سورة يوسف /٣٥ على افتراض أنّ جملة (ليسجننه حتى حين) في محل رفع فاعل (بدى) والجملة عندنا لا تقع فعلا ولا نائب فاعل إلا في باب الحكاية ، والحكاية ليست من باب الاسناد إلى الجملة[2]، وعلى هذا يكون فاعل (بدا) محذوف ، وجملة (ليسجننه) تفسير له، والمراد ليس مطلق السجن حسب و وإنما إيقاع السجن به في الحال لأنهم كانوا احرص على سجن يوسف ، وقد اختلفوا في نحو قوله تعالى: ﴿ونبيّن لكم كيفَ فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال﴾ من سورة إبراهيم/٤٥ فقد جعل بعض العلماء جملة (كيف فعلنا بهم في محل رفع فاعل لـ (نبين)، والأمر عندنا ليس كذلك إذ أن الفاعل محذوف والجملة تفسير له . ومن النحاة من جعل الجملة المستثناة ، والجملة المفسرة ،

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٧٦؛ والكشاف ١/٤٧-٤٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤٢٨.

وجملة صلة الموصول والمفعول معه من الجمل الإعرابية[1]، وتقسيم ابن هشام الذي اعتمدناه أقرب إلى الذهن كونه أخصر، ولجريانه على الموقع التركيبي للمفرد المحذوف من الأصل.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٣٣؛ وإعراب القرآن، النحاس ٣/٦٠؛ والبحر المحيط ٢/٤٧٤؛ وحاشية ياسين ١/ ١٤٢.

المبحث الثاني: أدوار أخر للسياق

أولاً : دور السّياق في توجيه القراءات القرآنية

من الأسباب التي عملت على تعدّد وجوه القراءات القرانية يمكن أن نذكر الآتي:

آ – ما يكون للجميع بين حكمين . كقراءة «يَطْهُرْنَ» و«يَطَّهَّرنَ» من قوله تعالى: ﴿فاعتزلوا النّساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يَطْهُرْنَ﴾ من سورة البقرة /٢٢٢ . فالأوّل يعني انقضاء مدّة الحيض، والثاني الاغتسال منه . والأولى الجمع بينهما[١] .

ب – منها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين ، كقراءة : « وأرجلكُم » بالنصب والخفض من قوله تعالى: ﴿ياأيّها الذين آمنُوا إذا قمتُم إلى الصلاة فاغسلُوا وجوهكُم وأيديكم إلى المرافق وامسحُوا برءوسكم وأرجلَكُم إلى الكعبين﴾ من سورة المائدة/٦ . فقد قرأ نافع ، وابن عامر، وحفص ، والكسائي ويعقوب بنصب اللام عطفاً على أيديكم ، وقرأ الباقون بخفض اللام عطفاً على : « برؤوسكم » لفظاً ومعنى[٢]، والنصب يقتضي فرض الغسل والخفض يقتضي فرض المسح[٣] .

---

(١) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، محمد سالم محيسن، ١/٨٠.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٣/٤٠.

(٣) ينظر: المغني في توجيه القراءات، ١/٨٠.

جـ - ومنها ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة: ﴿فامضُوا إلى ذكر اللّه﴾ من سورة الجمعة/٩، فإنّ قراءة (فاسعَوْا) يقتضي ظاهرها المشي السريع ، وليس كذلك فكانت القراءة الأخرى موضحّة لذلك(١).

وهناك أسباب أخرى كثيرة يكون السّياق بمكّوناته المتعدّدة بما فيها طبيعة المجتمع العربي التي كان عليها وقت نزول القرآن حيث (التعدّد اللهجوي) الذي عليه أكثر القبائل العربية، وهو أساساً نتاج البيئة الجغرافية التي سكنتها تلك القبائل عزلة ، أو انفتاحاً ، ثقافةً وأعرافاً ، وتقاليد .

وقد مرَّ القول في بعض أوجه الاختلاف في القراءات القرآنية من حيث الحركات الإعرابية، أو البنائية ، أو الاختلاف فيما ورد في بعض القراءات المتواترة من أسماء مفردة مثبتة في رسم المصحف جاءت في القراءات الشاذة بصيغة الجمع، ممّا لم يؤثر فيه فرق دلالي إلاّ بمقدار الإفراد والجمع(٢).

ولنا الآن الإشارة إلى بعض وجوه الاختلاف في القراءات التي يمكن

---

(١) ينظر: نفسه ١/ ٨١.

(٢) من ذلك نذكر قراءة: «آصاراً» على الجمع في قوله تعالى: ﴿ربنّا ولا تحمل علينا إصراً﴾ من سورة البقرة/ ١٨٦.
وقراءة (مثابات) في قوله تعالى: ﴿وإذْ جعلنا البيتَ مثابةً للناس وأمنا﴾ من سورة البقرة/ ١٢٥.
وقراءة (المشارق والمغارب) في قوله تعالى: ﴿ولله المشرقُ والمغربُ﴾ من سورة البقرة/ ٢٥٧.
وقراءة (الطواغيت) في قوله تعالى: ﴿والذين كفرُوا أولياؤهُم الطاغوتُ﴾ من سورة البقرة/ ٢٥٧.
وغير ذلك كثير مما في القراءات الشاذة.
ينظر: مختصر شواذ القرآن، ١٦/٨٨؛ والمحتسب: ١/١٣١؛ والكشاف ١/ ٤٣٨، ٢٥٨؛ والجامع لأحكام القرآن ٢/ ١١٠.

استناداً إلى بعض الحيثيات السياقية لغوية كانت أم اجتماعية أم تاريخية من الفصل في دلالاتها ، وترجيح ما هو أقرب الى القبول من غيره . ومن هذا نذكر الآتي :

أ - ما لم يتغيّر معناه باختلاف الحروف :

كقوله تعالى: ﴿وقال نسوةٌ في المدينةِ امرأةُ العزيزِ تُراودُ فتاها عن نفسه قد شغفها حباً إنّا لنراها في ضلال مبين﴾ من سورة يوسف/٣٠ . فقد قُرئت بـ (شعَفَها) بالمهملة المفتوحة .

وشغاف القلب: غلافه وهي جلدة عليه، وقيل : هي وسط القلب وشعفها : أجرى حبّه عليها، وشعفه الحبّ : أحرق قلبه ، أو ذهب به كلّ مذهب ؛ لأنّ شعاف الجبال أعاليها . قال امرؤ القيس:

أتقتلُنِي من قد شغفتُ فؤادَها

كما شغفَ المهنوءةَ الرجلُ الطالي[1]

وقيل : الشعف أن يقع في القلب شيء فلا يذهب. قال الحارث بن حلزّة اليشكري:

ويئستُ ممَّا كانَ يشعفُني

منها ، ولا يسليكَ كاليأس[2]

وبملاحظة معنيي : شغف ، وشعف ، نجد أنّ الأوّل لمن جعل الحب داخل

---

(١) ينظر: فتح القدير، ٢١/٣.

(٢) مجالس العلماء، للزجاجي، ص ٢٥٦ (المجلس ١٥٠).

قلبه منطبقاً عليه . والثاني لمن جعل القلب معلق بالحبّ متدلّه، يذهب به كلّ مذهب.

ومن الواضح من خلال بيت امرئ القيس ، وبيت اليشكري أنّ المسألة لهجية . فكلا اللفظين يحمل الدلالة نفسها .

ومثل هذا في قراءة (حاسُوا) بالحاء المهملة في قوله تعالى: ﴿فجاسُوا خلالَ الدّيار﴾ من سورة الإسراء/ ٥[١].

ب- فيما تتغيرصورته ويختلف في معناه على وجوه :

كقراءة (الصوف المنقوش) بدلاً من ﴿كالعِهنالمنقوش﴾ من سورة القارعة/٥ .

فقيل: إنّ العهن هو الألوان من الصوف، أو هو الصوف المنقوش[٢] وقراءة: (ثومها) بدلاً من (فومها) في قوله تعالى: ﴿فادعُ لنا ربَّكَ يُخرج لنا ممَّا تُنبتُ الأرضُ من بَقْلِها وقِثَّاءِها وفومِها وعدسِها وبَصَلِها﴾ من سورة البقرة / ٦١ .

فمن العلماء من قال : إنّه (الثوم) لمناسبة البقل والعدس والبصل وقيل : إنّ الفوم : الحنطة ، أو : الخبز ، أو الحمص ، أو السنبلة ، والفوم هو الثوم في بعض اللهجات العربية بإبدال الثاء فاءً كما في : جدث وجدف للقبر . ويقال : فوّموا لنا : أي اختبزوا وهي لهجة قديمة[٣].

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/٦٦؛ والبحر المحيط ٢/٤.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١٥/ ٢٨١؛ واللسان (عهن) ٤/٣١٥٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٣٩٥؛ واللسان (فوم) ١٠/٣٥٥.

وسياق الآية لا يسعف رأي من قال إنّ الفوم: الحنطة، يقول تعالى: ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾ ، والحنطة من أشرف الطعام ، ولا يُطلب طعام لا بُرّ فيه ، إذن الأوفق أن يكون الفوم هو الثوم ، فهو أوفق لما ورد معه من ألفاظ من الحنطة[1] ويسعف هذا الرأي كون (الثوم) لهجة في (الفوم)

وممّا اختلفت صورته واختُلف في دلالته قراءة (ذهب) بدلاً من (زخرف) في نحو قوله تعالى: ﴿ولبيوتِهم أبواباً وسُرُراً عليها يتكئون﴾ من سورة الزخرف / ٢٤ . وقوله تعالى: ﴿أو يكونَ لكَ بيتٌ من زُخرف أو تَرْقَى في السّماء﴾ من سورة الإسراء/٩٣ .

وأصل الزخرف : الذهب . ثم يقال للنقش والنورق والزهر ، وكلّ شيء زُين : زخرف . وفي الزخرف أيضاً كمال حسن الشيء[2] والسياق يدل على ترجيح (زخرف)، فهو سياق تحدٍّ وتعجيز للنبي – صلى الله عليه وسلّم – في أن يبني لهم بيتاً من زخرف لكون الزخرف شيء غالٍ ، نفيس ، جميل ، وهذه النفاسة ، توجد في الذهب، حتماً .

ومن هذا قراءة (ناخِرة) بدلاً من : (نخِرةً) في قوله تعالى: ﴿أإذا كنّا عظاماً نَخِرَةً﴾ من سورة النازعات/١١ .

والنخرة والناخرة سواء في المعنى عند بعض اللغويين بمنزلة : الطامع

---

(١) ينظر: التفسير الكبير، ٦/ ١٠٨.

(٢) ينظر: زاد المسير، ٤/ ١٩.

والطمع ، ويقال نخر العظم فهو نخِر . إذا بَلي ورَمَّ . وقيل : ناخرة : فارغة يجئ منها عند هبوب الريح كالنخير ، وهو الصوت الصادر من المنخرين . ويقال : نخر الشيء بلي وتفتت فهو : نخِرٌ . والناخر من العظام الذي تدخل الريح فيه ثمّ تخرج ولها نخير[1] .

والدلالة على تقادم العهد ، وبُعد الزمان ملحوظة أكثر في العظام النخرة كونها آلت إلى التفتت، والعظام المفتتة أظهر وادعى للتعجب من إحيائها مرّة أخرى من المجوّفة التي تدل عليها (ناخرة)، وكلا المعنيين مصدر تعجّب ، لكنّ الأوّل أكثر تعجّباً .

ومن ذلك قراءة: (ندّاً) بدلاً من (أنداداً) في قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾ من سورة البقرة /٢٢ .

والندّ النظير والمثل . قال حسان بن ثابت – رضي الله عنه– :

أتهجُوهُ ولسْتَ له بِنِدٍّ

فشركُما لخيرِكُما الفداءُ[2]

والسياق الديني هو الذي يدلّ على أن قراءة الجمهور بالجمع أولى من القراءة الشاذة بالإفراد، فمن المعروف تاريخياً أنّ الصابئة تعبدُ الكواكبَ وهم يعتقدون أنّها مخلوقةٌ لله ، والنّصارى يعبدون عيسى بن مريم – عليه السلام – ويعتقدون أنّه دون الله.

---

(١) ينظر: البحر المحيط، ٥/٤١٣.

(٢) ينظر: شواذ القرآن، للكرماني، ص ٣١؛ والجامع لأحكام القرآن، ١/ ٢٣١.

ثانيا: دور السياق في تحديد دلالة الترادف .

لنا مع الترادف والمشترك والمتضاد حديث مفصّل سنأتي عليه في فصل خاص ونشير هنا إلى أنّ السياق هو الذي يحدّد الفروق الدلالية بين الألفاظ ومن خلال وسائل كثيرة جاء على ذكرها علماؤنا الأقدمون[1] .

وقد اختصر العسكري في (الفروق اللغوية) السبيل علينا حين عقد الباب الأوّل من كتابه (في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة والقول في الدلالة على الفروق بينها) ذكر فيه أنّ الشاهد على أنّ لكلّ كلمة داخل التركيب دلالتها الخاصة هو « أنّ الاسم كلمة تدلّ على معنى دلالة إشارة ، وإذا أشير إلى الشيء مرّة واحدة فعرف ، شارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة ، وواضع اللغة حكيم لا يأتي بما لا يفيد ، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأوّل كان ذلك صواباً ، فهذا يدلّ على أنّ كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني ، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإنّ كلّ واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلاّ لكان الثاني فضلاً لا يُحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء ، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى : ﴿لكلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجا﴾ من سورة المائدة/٤٨ فعطف : شرعةً على منهاج ؛ لأنّ الشرعة لأوّل الشيء ، والمنهاج لمعظمه ومتّسعه ،

---

(١) الفروق اللغوية، ص ١٣-١٤.

واســتـشــهـد على ذلك بقـولهم: شـرع فـلان فـي كـذا إذا ابـتـدأه ، وانـهج البلى في الثـوب : إذا اتّسع فـيـه، وقـال : يعطف الشيء على الشيء وإن كـانا يرجـعـان إلى شيء واحد إذا كـان في أحـدهمـا خـلاف للآخـر ، فـأمّـا إذا أُريد بالثـاني مـا أريد بالأوّل فعطف أحدهما على الآخر فـخطأ . لا تقول : جاءني زيد وأبو عبد الله . إذا كان زيد هو أبو عبد الله . وهذا مثل قوله:

أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمرت به

فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نشبِ

وذلك أنّ المـال إذا لم يقـيّد فـإنما يعني به الصـامت كذا قـال . والنشب مـا ينشب ويثبت من العـقـارات .... وهذا يدلّ على أنّ جـمـيع مـا جـاء في القـرآن وعن العـرب من لفظين جـارين مـجـرى مـا ذكـرناه من : (العـقل واللبّ) ، و(المـعـرفـة والعلم)، و (الكسب والجـرح)، و(العـمل والفـعل) مـعطوفـاً أحـدهمـا على الآخـر، فإنّمـا جاز فيهمـا لما بينهما من الفرق في المعنى،.... ولهذا كان هـنـاك فرق بين: أبصـرتُهُ وبصـرتُ به . على اجـتمـاعـهـمـا في الفـائدة ، فـابصـرت به دلالة على أنّك صـرتَ به بصـيراً بموضعه ، على وجه من الحال الدائم أمّا: أبصرته: فقد يجوز أن يكون مرّة ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك: ادخلته، ودخلت به .

فـالأول دلالة على الدخـول وأنت مـعه، ويجـوز أن يدل على الدخـول وأنت لست معه .

أمّا : دخلت به ، فاخبار بأنّ الدخول لك ، وهو معك بسببك[1] وعلى الرغم من أنّ فريقاً كبيراً من اللغويين قد لحظ الفروق الدلالية بين المترادفات، وصنّف في هذه الفروق كتباً كما فعل أبو هلال العسكري ، نجد فريقاً آخر لا يقف ملياً عند المترادفات ليتحسّس الفروق الدلالية الدقيقة بين الكلمة المعينة وما يُعدّ مرادفاً لها من كلمة أخرى نحو : السنة والعام ، وانفجرت وانبجست، والنضخ والنضح والغفر والغفران، والشكر والحمد ، إلى ما هنالك من ألفاظ واردة في القرآن الكريم من غير عطف بينهما داخل آية واحدة وقد يرد اللفظان المعينان معطوفين على بعضهما في آية واحدة وذلك من نحو :

- ﴿بثّي وحزني﴾ من سورة يوسف /٨٦ .
- و - ﴿ولا تُبقي ولا تَذَر﴾ من سورة المدثر /٢٨ .
- و - ﴿إلاّ دعاءً ونداءً﴾ من سورة البقرة /١٧١ .
- و - ﴿أطعنا سادتنا وكبراءنا﴾ من سورة الأحزاب /٦٧ .
- و - ﴿صلواتٌ من ربّهم ورحمة﴾ من سورة البقرة/ ١٥٧ .
- و - ﴿وعُذراً ونُذراً﴾ من سورة المرسلات/ ٦ .

وغير ذلك ممّا اجتهد فيه بعض علمائنا القدامى محاولين بيان الفروق الدلالية ما يُعدّ ترادفاً . ومن ذلك تفريقهم بين دلالة (انفجرت) و (انبجست) في

---

(١) الفروق اللغوية، ١٣-١٤ «بتصرف».

قوله تعالى: ﴿فانفجرتْ منه اثنتا عشرةَ عيناً﴾ من سورة البقرة / ٦٠. وقوله تعالى: ﴿فانبجستْ منه اثنتا عشرةَ عيناً﴾ من سورة الأعراف/١٦٠. فعلى الرغم من أنّ أغلب المعجميين لا يفرقون بين معنى الانفجار والانبجاس فهما بمعنى واحد عند الفيروزآبادي[1] وابن منظور[2]، وكذلك الأمر في مفهوم النحاس والواحدي والزمخشري وغيرهم من المفسّرين[3]، إلاّ أننا وقفنا على من يوازن بين الدلالتين فيرى الراغب الأصفهاني أنّ «الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيّق ، والانفجار يستعمل فيه ، وفيما يخرج من شيء واسع ، ولذلك قال عزّ وجلّ: ﴿فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً﴾ فاستعمل حين ضاق المخرج ، وقال تعالى: ﴿وفجّرنا خلالهما نهرا﴾ من سورة الكهف /٣٣، و﴿وفجّرنا الأرض عيونا﴾ من سورة القمر/١٢[4]، وقيل : إنّ الانفجار هو الانشقاق والتفتح، ومنه الفجر لانشقاقه بالضوء، والانبجاس أضيق منه؛ لأنّه يكون أولاً والانفجار ثانيا[5].

والسّياق يؤكّد التمايز بين الدلالتين على النّحو الذي قال به بعض علمائنا ، إذ أنّ (الانبجاس) ورد في السياق الذي يشير إلى طلب قوم موسى - عليه

---

(١) القاموس المحيط (بجس) ١/٦٨٤.

(٢) لسان العرب، (بجس) ١/ ٣١٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن، ٣/٩٢؛ والوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٤١٧؛ والكشاف ٢/١٢٤.

(٤) مفردات الراغب، ص ١٠٨.

(٥) الدر المصون، ١/ ٣٨٥.

السلام - السقيا، فانبجس الماء أولاً على ضيق وقلّة، في حين كان الانفجار في معرض طلب موسى السقيا لقومه، فتدفق الماء متفجراً دفقة واحدة إكراماً لهذا النبي أمام قومه واعلاءً لمكانته ، فعبّر بالانفجار لأنّه أبلغ في تصوير كثرة الماء ، وعبّر في سورة الأعراف بالانبجاس ؛ لأن المقام في تصوير العقوبات واهلاك الأمم بذنوبها[1].

ومن ذلك الفرق بين : سقى ، وأسقى ، فإنّ (سقى) لما لا كلفة معه في السقيا ولهذا أورده الله في شراب أهل الجنة فقال تعالى: ﴿وسَقَاهم ربُّهم شراباً طهورا﴾ من سورة الإنسان/٢١ ، و (أسقى) لما فيه كلفة ولهذا أورده تعالى في شراب الدنيا ، فقال: ﴿واسقيناكم ماءً فُراتا﴾ من سورة المرسلات/٢٧، ﴿لأسقيناكم ماءً غَدَقا﴾ من سورة الجن/١٦ ؛ لأنَّ السقي في الدنيا لا يخلو من كلفة أبدا[2] وليس من الترادف نحو : (أرسلْ وابعث) والسياق يؤكد التمايز بين الدلالتين . قال تعالى: ﴿قالوا أرجِه وأخاهُ وأرسلْ في المدائن حاشرين﴾ من سورة الأعراف/١١١ . وقال تعالى: ﴿قالوا أرجِه وأخاه ، وابعثْ في المدائن حاشرين﴾ من سورة الشعراء /٣٦. « لأنَّ الإرسال يفيد معنى البعث ، ويتضمّن نوعاً من العلوّ ؛ لأنّه يكون من فوق ؛ فخُصّت هذه السورة به ، لمّا التبس ؛ ليعلم

---

(١) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، ٢/ ٣٤٢.

(٢) البلاغة القرآنية، د. السيد الجميلي، ص ١٤٧.

أنّ المخاطب به فرعون دون غيره»[1]. وليس من الترادف نحو : (رُدِدتُ ورجعت)، والسّياق يؤكّد ذلك قال تعالى: ﴿ولئن رُددت إلى ربّي﴾ من سورة الكهف/٥٠ وقال جلّ شأنه: ﴿ولئن رُجعت إلى ربّي﴾ من سورة فصلت/٥٠ .

« لأنّ الردَّ يتضمّن كراهة المردود، ولما كان ما في الكهف تقديره: ولئن رددت عن جنّتي التي أظنّ أنّها لا تبيد أبداً إلى ربّي، كان لفظ الردّ الذي يتضمّن الكراهة أولى ، وليس في فصّلت ما يدلّ على كراهة، فذكر بلفظ (الرجع) ليأتي لكلّ مكان ما يليق به »[2].

وقد يلزم الفصل في الدلالة بين ما يظنّ أنّه ترادف الوعي بسياق القصص القرآني ومجرى الأحداث فيه، فليس من الترادف (الأخسرين والأسفلين) في قوله تعالى: ﴿وأرادوا به كيداً فجعلناهُم الأخسرين﴾ من سورة الأنبياء/٧٠ وقوله تعالى: ﴿فأرادوا به كيدا فجعلناهم الأسفلين﴾ من سورة الصّافات /٩٨ .

لأنّ من أحداث القصة المذكورة في سورة الأنبياء أنّ إبراهيم – عليه السّلام – قد عزم أنْ يكيد قومه المشركين بتحطيم أصنامهم التي يعبدون ؛ لقوله تعالى على لسان نبيّه: ﴿وتاللهِ لأكيدَنَّ أصنامكُم بعد أن تُولوا مدبرين﴾ من سورة الأنبياء/٥٧ . وهم كادوا إبراهيم «وأرادوا به كيداً» «فجرت مكايدة، وكانت

(١) بصائر ذوي التمييز ١/٢١٧.

(٢) نفسه ١/٣٠٠.

الغلبة لإبراهيم بأمر الله ، إذ استطاع إبراهيم من تحطيم أصنامهم ، ولم يغلبوه؛ لأنّهم لم يبلغوا من إحراقه مرادهم ، فكانوا هم الأخسرين .

أمّا في الصّافات ، فتؤكّد الأحداث أنهم بنوا لإبراهيم عليه السّلام بنيانا عاليا ليلقوه منه حيث النار العظيمة، قال تعالى: ﴿قالوا ابنوا له بنياناً فألقُوهُ في الجحيم﴾ من سورة الصافات/٩٧ . وقد رفعوا إبراهيم الى قمة ذلك البنيان العالي، ورموه منه الى أسفل« فرفعه الله، وجعلهم في الدنيا سافلين، وردّهم على في العقبى أسفل سافلين»[١] ولذلك خصت سورة الصافات بلفظ الأسفلين.

ثالثاً: دور السياق في تحديد دلالة المشترك اللفظي

يختصر (فندريس) أمر المشترك اللفظي بتقريره أنّ «الكلمة لها على وجه العموم من المعاني بقدر مالها من الاستعمالات ... معنى منها مستقل عن المعاني الأخرى، إذ إنّه لا يكون في ذهننا عند استعمال الكلمة إلاّ معنى واحد»[٢]

ويؤدّي السياق الدور الحاسم في تحديد دلالة الكلمة تحديداً دقيقاً ، ويزيل أيّ تعمية أو تغطية ، أو التباس قد يحدثها وجود المعاني المتكاثرة التي تتوارد على اللفظة المشتركة وهي في معزل عن السياق الذي يمكن أن تستعمل فيه، وبفضل اعتمادنا على السياق في تعيين دلالة دون غيرها مما يحمله اللفظ المشترك من دلالات متعددة أمكن «أن تعيش كثير من كلمات المشترك اللفظي

---

(١) نفسه ٣٢١/١؛ وينظر: درة التنزيل، ص ٣٠٠؛ والبرهان في توجيه متشابه القرآن، ص ١٢٩– ١٣٠.

(٢) اللغة، فندريس، ص٢٤٢.

جنباً إلى جنب قرون متعدّدة في اللغة الواحدة دون أن يسبّب ذلك غموضاً أو سوء فهم ، أو صعوبة من نوع ما »[1].

و « كلُّ مَن آثر أن يقول ما يحتمل معنيين ، فواجب عليه أن يضع ما يقصد له دليلاً ؛ لأنّ الكلام وضع للفائدة والبيان»[2]، «كلام العرب يصحّح بعضه بعضاً، ويرتبط أوّله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلاّ باستيفائه واستكمال جميع حروفه»[3] ولا يتمّ ذلك الاستيفاء والاستكمال الدلالي للألفاظ (جمع حروفه) إلاّ بالسّياق .

ولنا مع المشترك اللفظي حديث آخر سيأتي ، وقد سبق لنا القول إنّ من وظائف الكلمة توزيع المعنى، وهذا التوزيع إنّما يتحدّد بالسياق اللغوي، وملاحظة السياق الحالي، وقد مثّلنا لذلك بتوزيع دلالات كلمة (الحمل) وفي القرآن الكريم فقد وجدناها على اثني عشرَ وجهاً[4]، ونزيد الأمر وضوحاً بما تحمله من نحو : (كتاب) من دلالات على وفق السياق الذي ترد فيه ، إذ وجدنا أنّ هذه الكلمة (تشترك) من خلال النصوص القرآنية الكريمة في المعاني الآتية[5]:

---

(١) علم الدلالة، د. مختار، ص ١٨٧ «بتصرف».

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه، المبرد، ص ٢٢.

(٣) الأضداد، للأنباري، ص٢.

(٤) ينظر: مطلع المبحث الأول من الفصل الأول من الكتاب.

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٤/ ٣٣٠ وما بعدها.

١- بمعنى اللوح المحفوظ : لقوله تعالى: ﴿ولا رطبٍ ولا يابس إلاّ في كتاب مبين﴾ من سورة الأنعام / ٥٩ . وقوله تعالى: ﴿وكلَّ شيء أحصيناه كتاباً﴾ من سورة سبأ/٢٩ .

٢- بمعنى التوراة . لقوله تعالى: ﴿لتحسبُوهُ من الكتاب وما هو من الكتاب﴾ من سورة آل عمران/٧٨ .

٣- بمعنى الإنجيل . لقوله تعالى: ﴿قل يا أهلَ الكتابِ تَعالوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم﴾ من سورة آل عمران/٦٤ .

٤- بمعنى كتاب أو (رسالة) سليمان إلى بلقيس. لقوله تعالى: ﴿إنّي أُلقي إليَّ كتابٌ كريم﴾ من سورة النمل/٢٩ .

٥- بمعنى القرآن المجيد لقوله تعالى: ﴿الم ذلكَ الكتابُ لا ريب فيه هدىً للمتقين﴾ من سورة البقرة/٢ . وله نظائر كثيرة .

٦- بمعنى الكتابة المعروفة. لقوله تعالى: ﴿ويعلمُهُ الكتابَ والحكمة﴾ من سورة آل عمران/٤٨ .

٧- بمعنى تاريخ أرباب السعادة . لقوله تعالى: ﴿كلاّ إنَّ كتابَ الأبرار لفي علِّيين﴾ من سورة المطففين/١٨ .

٨- بمعنى تاريخ أرباب الشقاوة . لقوله تعالى: ﴿كلاّ إنَّ كتابَ الفُجّار لفي سِجّين﴾ من سورة المطففين/٧ .

٩- بمعنى الرزق المعلوم في العمر والمدّة . لقوله تعالى: ﴿وما أهلكْنا من قرية إلاّ ولها كتابٌ معلوم﴾ من سورة الحجر/٤ .

١٠- بمعنى فريضة الطاعة . لقوله تعالى: ﴿إنّ الصّلاةَ كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا﴾ النساء/١٠٣ .

١١- بمعنى ديوان الاعمال والأفعال المعروض على المطيع والعاصي، لقوله تعالى: ﴿كلُّ أمّة تُدعى إلى كتابها اليوم﴾ من سورة الجاثية/٢٨ ، ولقوله: ﴿ونخرجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاه منشورا اقرأ كتابَك﴾ من سورة الإسراء/ ١٣-١٤ .

١٢- ويعبّر بالكتابة عن معنى (اجعل)، لقوله تعالى: ﴿فاكتبنا مع الشاهدين﴾ من سورة الزخرف/٨٠ .

١٣- وعن معنى الفرض والوحي لقوله تعالى: ﴿وكتبْنَا عليهم فيها﴾ من سورة المائدة/٤٥ .

١٤- وعن علم اللّه وحكمه لقوله تعالى: ﴿لقد لبثتُم في كتاب اللّه﴾ من سورة الروم /٥٦ . ومنه قوله تعالى: ﴿اثنا عشر شهراً في كتاب اللّه﴾ من سورة التوبة/٣٦.

١٥- وعن الحجّة الثابتة من جهة اللّه تعالى، بقوله عزّ وجلّ: ﴿ومَن النّاس مَنْ يجادلُ في اللّه بغير علمٍ ولا هُدى ولا كتابٍ منير﴾ من سورة الحج/٨ .

١٦- وعن الايجاد والازالة والافناء لقوله تعالى: ﴿لكلِّ أجلٍ كتابٌ يمحو اللّهُ ما يشاءُ ويُثبت﴾ من سورة الرعد/٣٨-٣٩ . نبّه تعالى أن لكلّ وقتٍ إيجاداً ، فهو يُوجد ما تقتضي الحكمة إيجاده، ويزيل ما تقتضي الحكمة إزالته.

١٧- وقد يأتي عند بعض النحاة بمعنى المصدر. من نحو قوله تعالى: ﴿كتابَ اللّهِ عليكم﴾ من سورة النساء /٢٤، عند مَن ينصب (كتاب) على المصدر بفعل دلّ عليه قوله تعالى: ﴿حرّمت عليكم أمهاتُكُم ...﴾؛ لأنَّ معناه عندهم : كتب ذلك كتاباً لله ، ثم أُضيف المصدر الى الفاعل وذهب فريق آخر من النحاة إلى أن (كتاب) معمول لاسم الفعل عليكم[1].

رابعاً : دور السياق في تحديد دلالة المتضاد .

في اللغة العربية ألفاظ ترد بصورة واحدة ، ولكنّها تنطوي على معنيين متخالفين ومتضادين، ولسنا هنا بصدّد التعريف بالمتضاد وبيان أنواعه والعلاقة بينه وبين المشترك اللفظي من جهة ، وبينه وبين التقابل أو المختلف من جهة ثانية فلذلك موضعه الآتي من الكتاب ويكفي الإشارة إلى أنّ هناك ألفاظاً لا تتجاوز العشرات – يمكن إلحاقها بالمشترك اللفظي- إذا اتفقنا على وجود المتضادات أصلاً، وبذلك نختصر علينا سبيلاً من الخلاف طويل وممتدّ بين مَن يرفض وجود المتضاد ، ومن يقرّ له وجوداً في اللغة . ومن هذه الألفاظ التي يحدّد دلالتها السياق الذي ترد فيه نذكر ما قال به قطرب (ت. ٢٠٤هـ) من قول العرب : « رجل نِجَدٌ : إذا كان سريع الإجابة الى الداعي الذي دعاه ... ويقال :

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف (المسألة: ٢٧).

رجل نجدٌ : إذا كان مُفزعاً من أي وجه »[1]، ومن ذلك : (الصريم، يقال لليل صريم، وللنهار صريم ؛ لأنّ الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل . قال تعالى: ﴿فأصبحت كالصّريم﴾ من سورة القلم/ ٢٠ . أي احترقت فصارت سوداء كالليل.

ويقول بشر بن أبي خازم :

فباتَ يقول : صبحْ ليلُ حتى

تجلّى عن صريمته الظلام

ومِمّا عُدَّ متضاداً (شرى واشترى). قال تعالى: ﴿وشرَوْهُ بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين . وقال الذي اشتراهُ من مصرَ لامرأتهِ اكرمي مثواه﴾ من سورة يوسف /٢٠-٢١ فـ (شروه) بمعنى باعوه، والذي (باع) يوسف زهداً به هم مَن عثروا عليه في غيابة الجب .

أمّا (اشترى) فبمعنى (الاشتراء) هنا . وقد استُعمل (شروه) بدلاً من (باعوه)؛ لأنّ (باع) في أحد معانيها تستعمل لبيع العبيد.

ومثل ذلك لفظ (الظنّ) في دلالته على اليقين والشك . من ذلك قول المؤمن : ﴿إنّي ظننتُ أنّي ملاقٍ حسابيه﴾ من سورة الحاقة /٢٠ أي : أيقنت .

ومنه قوله تعالى: ﴿وظنّوا أنْ لا ملجأ من الله إلاّ إليه﴾ من سورة التوبة/ ١١٨ .

---

(١) الأضداد، أبو الطيب اللغوي، ص ٣٢٠.

ويقول تعالى عن حال الكفار: ﴿وإذا قيل إنَّ وعدَ اللّه حقٌّ والساعةُ لاريب فيها قلتمُ ما ندري ما الساعةُ إنْ نظنُّ إلا ظنّاً وما نحن بمستيقنين﴾ من سورة الجاثية/٣٢ .[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال فرعون يا هامان ابن لي صَرْحاً لعلّي أبلغُ الأسبابَ. أسبابَ السمّوات فاطّلِع إلىَ إله موسى وإنّي لأظنّهُ كذبا﴾ من سورة غافر/٣٦- ٣٧ .

وسياق الآية يشير إلى الشك الذي تدفع إليه مكابرة فرعون وتجبره على الرغم من علمه بصدق موسى عليه السلام -[2].

وزعم أبو عبيدة أنَّ (وراء) فيها معنى : خلف وأمام. قال تعالى: ﴿وكان وراءهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينة غصبا﴾ من سورة الكهف/٧٩ . أي : أمامهم.

ومثله قوله تعالى: ﴿ومن ورائه عذابٌ غليظ﴾ من سورة إبراهيم /١٧ . أي: أمامه .

ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ومن ورائه جهنّم﴾ من سورة إبراهيم، فسياق حال الكافر يوم القيامة أن يكون العذاب قدّامه وأمامه[3].

---

(١) ينظر: ثلاثة نصوص في الأضداد، ص ٧٧.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١/٢٨٩.

(٣) ينظر: ثلاثة نصوص في الأضداد، ص ٨٩.

خامساً : دور السياق في تحديد دلالة الخبر والطلب :

نجد أنفسنا فيما قدّمه علماؤنا القدامى وبخاصة البلاغيين ، والمفسرين، وعلماء الأصول أمام درس مستفيض لأنماط الخبر والطلب ، وما يخرج كلّ منهما إلى دلالات استدعاها أولئك العلماء من النصوص القرآنية التي حاول اجلاء دلالاتها بأدق صورها وسطوعها على الرغم مما تحمله بعض تلك النصوص من كثافة الدلالة أحياناً ، وامتدادها وخفائها أخرى، ولم يتهيأ لهم أن يقوموا بتوزيع دلالات الخبر أو الطلب هذا التوزيع الدقيق والممتدّ الى عشرات الأقسام التي يفيد كلٌ منها دلالة خاصة إلا بالتعويل على السياق الذي يجري فيه النّص المعين؛ ولعلّنا لا نصادف لغة من اللغات الحيّة اليوم استطاع أصحابها القيام بمثل هذا التوزيع لدلالات الكلام خبراً ، أو طلباً، مشفوعاً بالتحليل والبيان والشواهد، بما يمكن من خلاله مراقبة أيٍّ تداخل دلالي بين تركيب وآخر وإزالة أيّ شكل من أشكال الخفاء، أو الغموض الدلالي ، ويفصح عن كلٌ تماثل أو اختلاف بين دلالة هذا النّص أو ذاك. إنّ تَعدّد المقامات ، واختلاف الوقائع ، والأحداث والأغراض زماناً ومكاناً، وتنوّع أطراف العملية اللغوية : مقامات ومواقفَ إنّما ينعكس على اللغة ، فتتعدّد الأنماط ، والأبنية ، والتراكيب ، وتتشكّل الدلالات المتكاثرة المختلفة .

إنٌ ما قام به أولئك العلماء القدامى يشكّل جزءاً من عمل دلالي أصيل يتجاوز في محتواه وتحليلاته التي استكشفت طبيعة العلائق التي تنتظم داخلها الشبكة التواصلية للخطاب ما قدّمه المعاصرون بأشواط واسعة .

ففي (الخبر) كان لعلمائنا حديث طويل : مفهومه، وعلاقته بالطلب، وما يخرج إليه من دلالات[1]، ويعنينا من ذلك ما قالوا به من خروج الطلب الى معانٍ كثيرة نجملها في الآتي :

- خروج الخبر إلى معنى الطلب . وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿والوالداتُ يرضعْنَ أولادَهُنَ حولين كاملين لمن أرادَ أنْ يتمَّ الرضاعة﴾ من سورة البقرة /٢٣٣ .

﴿والمطلقات يتربَّصْنَ بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ من سورة البقرة /٢٢٨ .

أي : ارضعنَ، وتربصْنَ . ومنهم مَن نازع في قبول ذلك ، فرأى وجوب النظر الى معنى الاخبار مشروعاً لا محسوساً ، إذ أننا قد نقع على مطلقات لا يتربصْنَ ، بما يعيد معنى الخبر إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسي. ومن هنا رفض بعض العلماء ورود الخبر بمعنى: النهي، وقالوا رداً على مَن جعل من قوله تعالى: ﴿فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج﴾ من سورة البقرة/١٩٧. إنّ هذا ليس نهياً أو نفياً لوجود الرفث بل لمشروعيته، فإنّ الرفثَ يوجد في بعض الناس، واخبار اللّه تعالى لا يجوز أنْ يقع بخلاف مخبره ، وإنما برد النفي الى وجوده مشروعاً لا محسوساً . وكذا قوله تعالى: ﴿لا يمسّه إلاّ المطهرون﴾ من سورة

---

(١) ينظر: البرهان ٣٩٨/٣؛ والاتقان ٢٠٥/٣.

الواقعة/٧٩ . فهو بمعنى : لا يمسّه أحدٌ منهم شرعاً، فإنْ وُجد المسُّ فعلى خلاف حكم الشرع[1].

- خروج الخبر إلى الدّعاء لقوله تعالى: ﴿قاتَلَهمُ اللهُ أنّى يُؤفكون﴾ من سورة التوبة/ ٣٠ . وقوله جلّ شأنُه: ﴿غُلّتْ أيديهم ولُعِنوا بما قالوا﴾ من سورة المائدة / ٦٤ .
- وقد يخرج الخبر إلى معنى (الوعد والوعيد) كقوله تعالى: ﴿سنُريهم آياتنا في الآفاقِ وفي أنفسِهم﴾ من سورة فصّلت /٥٣ .
- وقد يخرج الخبر الى معنى التعجب . كقوله تعالى: ﴿كبُرتْ كلمةٌ تخرجُ من أفواههم﴾ من سورة الكهف/٥ ، وقوله تعالى: ﴿كبُرَ مقتاً عندَ اللهِ أنْ تقولوا ما لا تفعلون﴾ من سورة الصف /٣ . وقد ذكر المحققون من علمائنا إنّه إذا ورد التعجب من الله صرف الى المخاطب كقوله تعالى: ﴿فما أصبرَهُم على النار﴾ من سورة البقرة/١٧٥ . أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم، وإنما لا يوصف الله تعالى بالتعجب؛ لأنّه -أي التعجب- استعظام يصحبه الجهل، وهو تعالى منزّه عن ذلك، ولهذا تعبّر جماعة بالتعجّب بدله، أي إنّه تعجيب من الله للمخاطبين. ومثل هذا مجيء الدعاء والترجّي منه تعالى، إنّما هو بالنظر الى ما تفهمه العرب. أي هؤلاء مما

---

(١) ينظر: المصدران السابقان ٣/ ٣٩٨، ٣/ ٢٠٤- ٢٠٥.

يجب أن يقال لهم : عندكم هذا . ففي قوله تعالى: ﴿لعلّه يتذكّر أو يخشى﴾ من سورة طه/٤٤. معنى اذهبا على رجائكما وطمعكما، والله أعلم بفرعون وطغيانه وحماقته .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويلٌ للمطففين﴾ من سورة المطففين/١. فليس هناك دعاء؛ «لأن الكلام بذلك قبيح، ولكنّ العرب إنّما تكلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنونه، فكأنه قيل لهم: ﴿ويلٌ للمطففين﴾، أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ لأنّ هذا الكلام إنّما يقال لصاحب الشرّ والهلكة، فقيل: هؤلاء ممّن دخل في التهلكة »[١].

– ومن الكثير وقوع الخبر منفياً، وقد وازن علماؤنا بين النفي والجحد تأكيداً على طلب الدقة في الدلالة واستنادا إلى السياق في ذلك ، فقالوا: إنّ (النافي) إذا كان صادقاً سُمي كلامُهُ نفياً، ولا يسمّى جحداً، وإن كان كاذباً سُمّي كلامُهُ نفياً وجحداً أيضاً ، وعلى هذا كلُّ جحد نفي، وليس كلُّ نفي جحدا[٢]، ففي قوله تعالى: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحد من رجالكم﴾ من سورة الأحزاب /٤٠. نفي لا جحد؛ لأنّ محمداً– عليه الصلاة والسلام – لم يكن كذلك، تلك حقيقة بيّنة واقعة .

وفي قوله تعالى: ﴿فلمّا جاءتهُم آياتُنا مبصرة قالوا هذا سحرٌ مبين . وجحدوا بها واستيقنتها أنفسُهم ظلماً وعلّوا﴾ من سورة النمل/١٣-١٤ . فدلالة الجحد تتمثل في نفي فرعون وقومه آيات موسى –عليه السلام– وهي آيات

---

(١) ينظر: الاتقان ٣/٢٠٦.

(٢) ينظر: نفسه ٣/٢٠٧.

مبصرة جليّة لا يردّها إلا الجاحدون الظالمون .

- ومن لطائف ما وقف عنده علماؤنا القدامى خروج الخبر المنفي إلى الاثبات، وهو ما يُسمّى عند أهل البلاغة «نفي الشيء بايجابه» وذلك يتمّ بنفي الصفة المعّينة عن الذات المعينة كقوله تعالى: ﴿وما جعلناهم جَسَداً لا ياكلونَ الطعامَ﴾ من سورة الأنبياء/٨. أي : بل هم كذلك، جَسدٌ ياكلون .

أو بنفي الذات نفسها كقوله تعالى: ﴿وما للظالمين من حميمٍ ولا شفيع﴾ أي: لا شفيع لهم أصلاً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿رَفَع السموات بغير عَمَدٍ ترونها﴾ من سورة الرعد/ ٢. فالنفي بغير يدلّ على أن السّماء لا عمدَ لها أصلاً.

أمّا الطلب فقد قسّموه على أنوا ع ينشعب كلٌّ بدوره منها الى أقسام لا تتحدّد دلالاتها إلاّ بملاحظة السياق. فيخرج الطلب الى معنى الأمر، حين يكون من (الأعلى إلى الأدنى) -وهنا نكون مع سياق مقامي- يخرج إمّا إلى الأمر بفعل ما ندباً كقوله تعالى: ﴿وإذا قُرئ القرآنُ فاستمعوا له وانصتوا﴾ من سورة البقرة/٤٤، أو الإباحة ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا حَلَلْتُم فاصطادُوا﴾ من سورة المائدة/٢ .

وإذا كان الأمر من السافل للعالي يكون بدلالة الدعاء كقوله تعالى: ﴿قال ربِّ اشرحْ لي صدري. ويسّرْ لي أمري. واحللْ عقدةً من لساني﴾ من سورة طه / ٢٥- ٢٧ .

ويخرج الأمر إلى معانٍ أخرى كثيرة كالتعجب، والتسوية، والاهانة،

والتعجيز، والارشاد، والتكذيب، والانعام، والتكوين والامتنان وغيرها كثير[1] ممّا يدلّ على دقائق الدلالة التي يفيدها الأمر، والتي لا يمكن تحديد كلّ منها إلاّ بالاستناد إلى السياق. ومن معاني الطلب (النهي) الذي ينقسم بدوره على أقسام دلالية كالكفّ، والدعاء، والتسوية، والعاقبة، والإهانة وغيرها[2]. ويخرج الطلب الى التمنّي، والترجّي، والعرض، والتحضيض، والنداء وهذه بدورها يخرج إلى دلالات أفاض في ذكرها والاستشهاد لها علماؤنا الأقدمون، فسياق (اللين والرفق) في الطلب يكون (عرضاً)، وسياقه في الشدّة، والحزم، والأعراض يكون (تحضيضاً) .

وينماز الترجّي عندهم عن التمني أنّ الأوّل في ما يمكن توقع حصوله، وبأنّه في القريب، والتمكن في ذلك ، وفي المستحيل ، والبعيد.

وممّا يحتاج فيه إلى وقفه متأنية خروج الطلب إلى الاستفهام ، وانقسام الاستفهام بدوره على أقسام كثيرة لا يمكن أيضاً الوقوف على دلالاتها إلا بالاستناد إلى السياق الحالي بما يكتنفه من ظروف وملابسات، وطبيعة المستفهم، والمستفهم عنه ، ومَن يتوجّه إليه بالسؤال، ولهذا نجد خروج الاستفهام إلى معنى (الإنكار التكذيبي) في سياق تكذيب الأنبياء وتخطئة ما جاءوا به من قومهم الذين يمعنون في الاستفهام، والتساؤل اللذين ينّمان عن

---

(١) ينظر: البرهان ٣/٣٩٨؛ والاتقان ٣/ ٢٠٤- ٢٠٦.

(٢) ينظر: الاتقان ٣/٢٢٠.

جهل ، ومجادلة عقيمة، وتكذيب ، وإنكار، وتشبث بما هم عليه من عبادة غير اللّه.

ومن ذلك الآيات التي تعرض لحال اليهود وهم يحاورون مَن أرسل اليهم من الرسل حواراً يحدّد طبيعة هؤلاء القوم في مجادلتهم ونفاقهم، وقدرتهم على التحايل ، والمخادعة، والمراوغة .

ونلمح الأمر نفسه مع فرعون وملئه في حوارهم مع موسى وأخيه هارون – عليهما السلام – حيث أباطيل فرعون وطغيانه، وإعراضه ﴿قالوا أجئتنا لتلفتنا عمّا وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الأرض وما نحن لكما بمؤمنين﴾ من سورة يونس /٧٨ ، ﴿قالوا أجئتنا لنعبد اللّه وحدَه ونَذَرَ ما كان يعبدُ آباؤنا فأتنا بما تَعدُنا إنْ كنتَ من الصادقين﴾ من سورة الأعراف/٧٠ إذ نقف على إنكار ، وتكذيب ، وصدود عن كلّ ما يدعو به الأنبياء والرسل أقوامهم .

ويأتي الاستفهام الانكاري التكذيبي من الأنبياء إلى أقوامهم لتفنيد شبهات مَن ينكر على الرسل رسالاتهم، ويجادلهم بغير علم ولا حق . يقول تعالى: ﴿أفأصفاكم ربُّكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً إنّكم لتقولون قولاً عظيماً﴾ من سورة الإسراء/٤٠ .

أي : لم يكن ذلك كما تقولون به باطلاً . ويمكن أن نلحظ أن الاستفهام الإنكاري في (الماضي) يدل على المستقبل : (لم يكن) .

فإن جاء مع المستقبل كان بمعنى النفي في كلّ الأزمنة . أي: لا يكون[1]

---

(١) ينظر: دلائل الاعجاز ١٠٩– ١١٠؛ والجامع لأحكام القرآن ٢٥/٩.

كقوله تعالى على لسان نوح – عليه السلام–: ﴿قال يا قوم أرأيتُم إن كنتُ على بيّنة من ربي وآتاني رحمة من عنده فَعُمِّيَتْ عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾ من سورة هود /٢٨ . أي : لا يكون منّا هذا الإلزام فنحن لا نضطركم إلاّ الأخذ بالحق ، وسبيلنا دعوتكم إليه حسب ، وأنّ غيرنا من يفعله – جلّ الله تعالى –[١] .

وقد يخرج الاستفهام إلى دلالة التوبيخ والتقريع، وهو نوع من الانكار إلاّ أنّ الانكار إبطال ، وهذا الإنكار توبيخ ، أي أن ما بعده واقع جدير بأن ينفى، فالنفي في الاستفهام التوبيخي قصدي عكس ما تقدّم[٢] ومنه قوله تعالى على لسان إبراهيم – عليه السلام –: ﴿فأقبلُوا إليه يَزِفُّون . قال أتعبدونَ ما تنحتون واللّهُ خلقكُم وما تعملون﴾ من سورة الصافات /٩٤–٩٦ .

وقوله تعالى للقاعدين المتخاذلين: ﴿ألمْ تكنْ أرضُ اللّهِ واسعةً فتهاجرون إليها﴾ من سورة النساء /٩٧ .

والملحوظ عند علمائنا أنّ أكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت وبِّخَ على فعله، ويقع أيضاً على ترك فعل ينبغي أنْ يقع كما في آية النساء[٣].

ويخرج الاستفهام إلى دلالة التقرير ، « وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده »[٤].

---

(١) ينظر: محاسن التأويل ٩/ ٣٤٣٥.

(٢) ينظر: نفسه.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ١٠/١٢٩

(٤) ينظر: نفسه ١٨/١١١.

قال تعالى: ﴿وإذْ قال اللّهُ يا عيسى ابنَ مريمَ أأنتَ قلتَ للنّاس اتخذوني وأمّي إلهين من دون اللّه﴾ من سورة المائدة/١١٦ .

والله يعلم أن عيسى عليه السلام لم يقل ذلك، وما السّؤال إلاّ في معرض تقرير عيسى : « توبيخاً لمن ادّعى ذلك عليه ، ليكون انكاره بعد السؤال أبلغ في التكذيب وأشدُّ في التوبيخ والتقريع»[1] ويكون التقرير أبلغ وأعمق دلالة بتقديم المفعول كقوله تعالى: ﴿قل أغيْرَ الله اتخذُ وليّاً﴾ من سورة الأنعام/١٤. وقوله عزّ وجلّ: ﴿قل أرأيتكم إنْ أتاكُم عذابُ الله أو أتتكم الساعةُ أغيرَ اللهِ تَدعون﴾ من سورة الانعام/ ٤٠ . بتقديم (غير)، فصار لهذا التقديم في طلب التقرير «من الحسن والمزّية والفخامة ما تعلم أنّه لا يكون لو أُخّر، فقيل : قل أأتخذ غير الله وليّاً ، وأتدعون غير الله؟ وذلك لأنّه قد حصل بالتقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : أأتخذ غير الله وليا »[2] ومن هذا قوله تعالى: ﴿قالوا أبشراً منا واحداً نتبعُهُ﴾ من سورة القمر/٢٤ « وذلك لأنّهم بنو كفرهم على أنَّ من كان مثلهم بشراً لم يكن بمثابة أن يتبع ويطاع وينتهي إلى ما يأمر ويصدّق أنّه مبعوث من الله ، وأنهم مأمورون بطاعته »[3].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٧٥.

(٢) أسرار البلاغة ص ١١٣.

(٣) نفسه.

ويخرج الاستفهام إلى معنى التعجّب أو الاستغراب كقوله تعالى: ﴿كيفَ تكفرون باللّه﴾ من سورة البقرة /٢٨ ، ومن ذلك قوله تعالى على لسان سليمان -عليه السلام -: ﴿وتفقّد الطير فقال مالي لا أرى الهدهد﴾ من سورة النمل/ ٢٠.

«فسياق الآيات في تصوير معجزات نبي اللّه سليمان - عليه السلام - قال تعالى: ﴿وحُشر لسليمان جنودُهُ من الجنّ والأنس والطير فهم يُوزعون﴾ من سورة النمل /١٧ . وقد شاء اللّه تعالى أن يسخّرها له فهي خاضعة لأمره، ولا تغيب إلاّ بإذنه، فكان غياب الهدهد مثيراً للسؤال الذي فيه معنى التعجب والاستغراب »[1].

ويطول بنا المقام إذا مضينا مع علمائنا القدامى وهم يحدّدون الدلالات الدقيقة التي يخرج اليها الاستفهام من: عتاب، وتذكير، وافتخار، وتفخيم، وتهويل وتخويف، وتسهيل وتخفيف، وتكثير، وتسوية، وتنبيه، وترغيب، ونهي، ودعاء، واسترشاد، وتمنّ، وعرض وتحضيض، وتجاهل، وتعظيم، وتحقير، واكتفاء، واستبعاد، واستهزاء، وإيناس، وتاكيد، وإخبار، وغيرها من الدلالات[2]، التي لا يمكن التثبت من حقيقتها إلاّ بتأمل السياقين المقالي والحالي اللذان يكتنفان النّص اللغوي المعين .

---

(١) دلالة السياق، ص ١٦٣ «بتصرف».

(٢) ينظر فيها وفي شواهدها وأمثلتها: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٥١ وما بعدها؛ وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي؛ وأساليب الاستفهام في القرآن الكريم ٢٤١؛ والمعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم ١٢٤.

سادساً دور السياق في تفسير المحظور اللغوي (Linguistic Taboo)

نجد بين أيدينا كثيراً من مفردات اللغة : اسماء، أو صفات، أو أفعال ذات دلالات جنسية، أو مرضية، أو حياتية، أو غير ذلك من الدلالات التي يثير التعبير عنها بألفاظها المعهودة في اللغة نوعاً من الحرج، أو الخجل والاستحياء عند مستعملها ومتلقيها، ولذلك دأب أهل اللغة على ترك هذه الألفاظ وحظر استعمالها -في كلّ مقام- خضوعاً لما يتطلبه السياق الذي تجري فيه اللغة من آداب التواصل، والسلوك اللغوي بين المتكلمين، والتعويض عنها باستعمال ألفاظ تؤدي دلالاتها ولكنّها أكثر رقيّاً وتهذيباً، وهذه الألفاظ التي يحظر استعمالها يطلق عليها اليوم (المحظورات اللغوية). وهي ذات بعدين:

الأول :

الكلمات المحظورة نفسها (Tabooed Words)

والثاني:

الكلمات المتحوّل إليها وهي الكلمات المحسّنة (Euphemistic). وقد أولى علماؤنا القدامى هذه الظاهرة عنايتهم واهتمامهم فوضعوا فيها كتباً ورسائل ووقف بعضهم أبواباً خاصة في كتبهم لها، وجاءوا على ذكرها بمصطلحات وتسميات هي أقرب إلى مفهومها من مصطلح (المحظور اللغوي) أو ما يسمى: (اللامساس اللغوي) وغير ذلك من التسميات الحديثة، فقد سمّاها

الأقدمون: الكنايات، أو التعريض[1] أو الألفاظ المستقبحة شرعاً، أو الألقاب المباحة والألقاب المحرّمة[2]، أو اللفظ الخسيس[3]، أو الكلام القبيح[4]، أو اللفظ المتسهجن[5] أو (النزاهة)[6].

وقد خص ابن رشيق هذه الألفاظ بفصل من فصول كتابه .

وكذلك فعل ابن فارس، وجاء عليها الثعالبي في كتابه (الكناية والتعريض)، والجرجاني (أحمد بن محمد) في كتابه : المنتخب من كنايات الأدباء، وإشارات البلغاء، وغيرهم من العلماء[7]. وقد نصّ علماؤنا على مفهوم (المحظورات اللغوية) في معرض حديثهم في الكنايات والتعريض) بكونها : «تعبير المتكلّم عن المعنى القبيح باللفظ الحسن، وعن الفاحش بالطاهر» أو أنّها: «العدول عن الكلام القبيح إلى ما يدل على معناه في لفظ أبهى منه»[8] «فمن عادة العرب وشأنهم استعمال الكنايات في الأشياء التي يستحي من ذكرها قصداً للتعفف باللسان كما يتعفّف

(١) ينظر: الصاحبي ص٤٣٩؛ ونهاية الأرب للنويري ٣/١٥٢.

(٢) ينظر: صبح الأعشى للقلقشندي ٥/ ٤٢٦، ٤٣٩.

(٣) ينظر: العمدة ١/ ٣١٣.

(٤) ينظر: نهاية الأرب ٣/١٥٣.

(٥) ينظر: نفسه ٣/١٥٣.

(٦) ينظر: الانقان ٣/٢٥٨.

(٧) ينظر: الاساس في فقه اللغة العربية وأرومتها ص ٣٥٧.

(٨) نهاية الأرب ٣/١٥٢.

بسائر الجوارح. قال تعالى: ﴿قلْ للمؤمنين أنْ يغضّوا من أبصارهم ويحفظوا فروجَهُم﴾ من سورة النور/٣١ ، فقرن عفّة البصَر بعفّة الفرج »[١].

وتتجلى في القرآن الكريم أروع صور للأنماط التعبيرية التي استعملت هذا الحقل اللفظي والدلالي لأداء المعاني بألفاظ تراعي أحوال المتخاطبين مبتعدة عن كلّ ما يخدش السمع، أو يثير الحرج ، مستجيبة لكلّ ما يحتاجه منشئ النصّ اللغوي ومتلقيه في التعبير عن شتى الأغراض والمعاني، التي يتناولها النّص، من غير تمويه، أو خداع، أو زخرف بحيث نجد في بعض مواضع القرآن الكريم حديثاً في أدق الأمور الجنسية مثلاً ، ولكنّها – وبسبب اعجازها اللغوي لا تثير بيننا حرجاً، ولا استحياءً، فكأنّ هذه الكلمات لا تعكس السياق الذي تجري فيه بل تخلقه خلقاً بما يجعلها أكثر ايحاءً، وإثارة، ودلالة ، فأي تنوير دلالي، تنطوي عليه « تغشاها » في قوله تعالى ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدةٍ وجعلَ منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشّاها حملتْ حملاً خفيفاً﴾ من سورة الأعراف/١٨٩ في التعبير عن (الجماع) .

وأيّة كناية مستوفية الدلالة في كلمة «فضحكت» في قوله تعالى: ﴿فضحكت فبشّرناها بإسحاق﴾ من سورة هود /٧١ للتعبير عن (الحيض).[٢]

---

(١) نفسه وفتح القدير ٢/٢٨٩.

(٢) ينظر: لسان العرب (ضحك) ٢/٤٥.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿أُحلّ لكم ليلةَ الصّيام الرّفثُ إلى نسائكم﴾ من سورة البقرة/١٨٧ ، فالرفث كناية عن الجماع، وقيل: إنه كلمة جامعة لكلّ ما يريد الرجل من امرأته .[١]

والتصريح بـ (الرفث) أو (التغشي) أو (التقرب) في قوله تعالى: ﴿ولا تقربوهنَّ حتى يطهرْنَ﴾ من سورة البقرة /٢٢٢، و (الأفضاء) في قوله تعالى: ﴿وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض﴾ من سورة النساء/٢١ . و (الملامسة) في نحو قوله تعالى: ﴿أو لامستمُ النّساءَ فلم تجدوا ماءً فتيمّموا صعيدا﴾ من سورة النساء /٤٣ ، والمائدة/٦ . و (الإتيان) في نحو قوله تعالى: ﴿ فإذا تطّهرْن فأتوهنَّ من حيثُ أمركم اللّه﴾ من سورة البقرة / ٢٢٢. و (المراودة) في قوله تعالى: ﴿امرأة العزيز تراود عن نفسه﴾ من سورة يوسف / ٣٠ . للدلالة على (الجماع) ، وذلك كلّه من « الكنايات والتعريضات المستحسنة ، وهذه وأشباهها في كلام اللّه آداب حسنة على المؤمنين أن يتعلموها ويتأدّبوا بها، ويتكلّفوا مثلها في محاوراتهم ومكاتباتهم . »[٢]

ومن ذلك ما جاء في قصة موسى- عليه السلام- مع (شعيب) حيث يتجلى الحبّ والعفاف في صورة جميلة بعيدة عن التصريح ، إذ يقول تعالى على لسان

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/٢١١.

(٢) الكشاف ١/١٣٤.

ابنة شعيب: ﴿قالت إحداهما يا أبت استأجِرْهُ إنَّ خيرَ مَنْ استأجرتَ القويّ الأمين﴾ من سورة القصص /٢٦ .

فالرغبة لدى احدى بنتي شعيب ، والإعجاب بشخص موسى– عليه السلام– جعلها تذكر صفتي « القوّة والأمانة » من غير النسب إليه ، فلم تقل: إنّه قويّ أمين، وإنّما اطلقت العام وارادت الخاص، دلالة على عفافها واستحيائها من التعبير عن مكنون نفسها، ممّا فهمه والدها فقال تعالى عن لسانه: ﴿قال إنّي أُريدُ أن أنكحَكَ احدى ابنتي هاتين﴾ من سورة القصص / ٢٧ .

وقال تعالى: ﴿ما المسيح ابنُ مريمَ إلاّ رسولٌ قد خلت من قبله الرّسلُ وأُمُّهُ صدّيقةٌ كانا يأكلان الطعامَ﴾ من سورة المائدة/٧٥ .

فذكر تعالى : «يأكلان الطعام» تنبيه على عاقبة ما يصير إليه وهو الحدث المعروف، وإعراضاً عن مباشرة لفظ البراز جيء بلفظ الطعام[1] . ويخاطب اللّهُ عزّ وجلّ نبينا الكريم وأمّته: ﴿ولا تجعلْ يدك مغلولةً إلى عنقك ولا تبسطها كلَّ البسط فتقعدَ ملوماً محسوراً﴾ من سورة الإسراء /٢٩.

من عدم استعمال لفظ (البخل) أو (التبذير) ، تشريفاً لرسوله صلّى الله عليه وسلم – وكنّى سبحانه وتعالى عن البخل بربط اليد إلى العنق، وعن التبذير ببسط اليد كلَّ البسط .

ومن حسن اللفظ قول الرسول – عليه السلام : « إيّاكم وخضراء الدِّمَن».

---

(١) ينظر: نهاية الأرب ١٥٣/٣.

يريد بها الحسناء في المنبت السّوء وتفسير ذلك: «أنّ الريح تجمع الدّمن، وهو البعر في البقعة من الأرض، فإذا أصابه المطر نبت نبتاً غضّاً يهتز وتحته الدّمن الخبيث . فلا تنكحوا هذه المرأة الحسناء لجمالها ومنبتها خبيث كالدّمن، فإنّ أعراق السوء تزرع أولادها. ويقول : زُمر بن الحارث :

وقد تنبتُ المرعى على دِمَن الثرى

وتبقى حزازاتُ النفوس كما هيا »[1]

والعرب تكني عن (الفضلة المستفرزة) بألفاظ كلّها كنايات منها: الرجيع، والنّجو، والمخرج، والحشّ، والغائط، والعِذرة والمتوضأ، فبعض هذه الألفاظ يراد بها نفس المحدث ، وبعضها يراد بها المواضع التي يأتي إليه المحدث، فهربوا من التلفظ بالمفردات المستهجنة إليها، وكذلك فرّوا من (إتيان النساء) إلى ألفاظ محسّنة، يفرضها السياق ويوجبها الذوق والعرف والأدب، فيقولون: المجامعة، والمرافعة والمباضعة، والمباشرة ، والملامسة ، والمماسّة، والخلوة ، والرفضاء، والغشيان، والفراش .

وقالوا : البغي : للمكتبسة بالفجور، والسّعال: للساقطة ، والمتاع للعورة .

ومن ذلك كناياتهم عن موت الرؤساء والأجلّة والملوك، بقولهم : انتقل إلى جوار ربّه، واستأثر اللّه به، وقالوا في النساء : القوارير ، وللمرأة : النخلة ، أو

---

(١) ينظر: نفسه ٣/١٥٤.

البستان أو العقائل ، وللزوجة : الأهل، والبيت، وعتبة الدار[1]. ولقد بلغ العلماء العرب القدامى في دراسة المحظورات اللغوية مبلغاً دقيقاً حين انصرف بعضهم الى دراسة الكنى التي تطلق على الأسماء، فوضع ابن الأثير الجزري (ت. ٦٠٦هـ) مصنفه الموسوم بـ (المرصع في الآباء والامهات والأبناء والبنات والأنواد والذوات) حاول فيه الكشف عن الأسباب التي دفعت العرب إلى اللجوء الى هذه الكنى، ومن بين أبرز هذه الأسباب: ترك اللفظ المتطير من كره ما هو أجمل منه ، أو احترام المكنى به وإكرامه وتعظيمه لكيلا يصرح في الخطاب باسمه. أو الكناية عن الصناعات الخسيسة بذكر منافعها أو استعمال ألفاظ تدلّ على معنى مغاير تطايراً من ذكره، فيكنون عن سورة الفاتحة بـ (أم القرآن) وعن رمضان بـ (أبي البركات)، عن الأرض بـ(أم آدم) وعن الخمر بـ (أم الآثام) وعن الموت (بابي يحيى)، أو (أم البليل)، أو (أم الرقوب) أو (أم قشهم) أو (أم الهمّ).

ويكنون عن : ابن الزانية بـ (ابن العركية) و (ابن العروك) ويكنون بـ (ابن بطنه) عن الذي أكثر همّه ما يدخل بطنه من الشهوات .

ويكنون بـ (ابن صبح) عن الخفي النسب، وقيل : الطفل المنبوذ ليلاً ، إذا أصبح رُئي والتقط وربّي، قال عمرو بن معد يكرب :

---

(١) ينظر: الحيوان ٢/١٨٢-١٨٤ والاشتقاق لابن دريد ص ٣٢١ وفقه اللغة للثعالبي ص ٢٧٤، والمستطرف ٢/٢٢٩-٢٣٠، ونهاية الأرب ٣/١٥٤- ١٥٥.

وابن صبحٍ سادراً يوعدني

ماله في الناس ما عشتُ مجير(١)

وممّا يمكن عدّه من عدم التعريض وحسن القول والتدقيق في مباشرة مفردات اللغة واستعمال التراكيب، بما يفرضه السياق من التأدّب في الخطاب، ومراعاة الحال والمقام، ممّا التفت إليه علماؤنا الأقدمون ونبّهوا عليه بما يؤكد حقيقة علمية جدير بنا أن نتأملها ونحن نوازن بين ما قدّمه أولئك العلماء العرب القدامى في دراسة ما يُسمّى بـ (المحظورات اللغوية) وما قال به المحدثون ، وهي أنّ القدامى قد أفاضوا في بيان هذه الظاهرة ، واشبعوها تمثيلاً وشواهد بما لا نحتاج بها إلى مزيد إلاّ بما يتطلبه سياق الحال الذي تجري فيه لغتنا اليوم، إنّ ما تمخّض عنه جهد العلماء العرب الأقدمين هذا ليؤكّد مرّة ثانية وثالثة وعيهم أنّ اللغة ضربٌ من السلوك الإنساني المحكوم بسياقته الاجتماعية، والثقافية، والنفسية، والأخلاقية، والدينية، فلكلّ لفظ خصوصيته في الاستعمال ، بوصفه دالاً ذا خصوصية منفردة وبوصفه أداة وظيفية وفنية داخل التركيب المعين ، وبوصفه منجزاً لغوياً في أعلى مستوياته يحتاج إلى خبرة لغوية لدى المنشئ والمستقبل للوقوف على الأشكال المميّزة التي لا نراها في اللغة بقدر ما نراها من خلالها دليلاً على المشهد المطلوب التعبير عنه، وعلى دور الكلمة الفاعل في ذلك المشهد بحيث نقف على دلالة اللفظ، ومغزاه، وتأثيره، وطاقته التعبيرية

---

(١) ينظر: المرصع، ابن الأثير.

في السياق الذي يكون فيه ، ونتبيّن الأفكار والمفاهيم التي تضمر من أجلها كلمات لتحلّ محلها كلمات أُخر تتصل نسقياً ومقامياً بالدلالة التي نريد أن نقولها أو نعبّر عنها من غير حرج ، وبما ينّم عن استيعابنا ظروف السّياق وأحواله، وما يتطلبه من ضرورة الأخذ بكلّ الافتراضات الخاصة بمن يشاركونه العملية اللغوية التواصلية بما فيها الأعراف اللغوية، والثقافية، والاجتماعية، والأخلاقية، والدينية السائدة في المجتمع .

ولذا تنبّه علماؤنا القدامى إلى أدقّ الأعراف اللغوية التي تحكم العلاقة بين أيّ نصّ لغوي وما يفرزه من دلالة ، ولذلك تحدّثوا في ضرورة التأدّب في الخطاب أو المحاورات الحسنة انطلاقاً من السّياق اللغوي وما يُشترط فيه من نظم قرّروها، وضوابط واعراف حدّدوها ومن هذا قولهم، إنّ من التأدب في الخطاب اضافة الخير إلى الله عزّ وجلّ، وإنْ كان كلُّ شيء بيده وقدره. يقول تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين﴾ من سورة الفاتحة /٦-٧ .

ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم .

ومنه قوله تعالى حكاية عن إبراهيم – عليه السّلام –: ﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾ من سورة الشعراء /٨٠ ، ولم يقل : امرضني. فأسند الفعل قبلُ وبعد إلى الله ، وأسند المرض إلى نفسه، إذ هو معنى نقص ومعابة، وليس من جنس النّعم المتقدّمة. وقال تعالى على لسان (الخضر) –عليه السّلام: ﴿وأمّا الغلامُ فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغياناً وكفرا. فأردنا أن يبدلهما ربهما

خيراً منه زكاة وأقربَ رُحما. وأمّا الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنزٌ لهما وكان أبُوهما صالحاً فأراد ربُّكَ أنْ يبلغا أشدَّهما ويستخرجا كنزهما رحمةً من ربّك﴾ من سورة الكهف /٧٩-٨٢ .

فقال -عليه السلام- في اعابة السفينة: «فأردتُ» وفي إقامة الجدار: «فأراد ربُّك» بنسبة فعله في عيب السفينة لنفسه تأدّبا مع الربوبية فقال: فأردتُ، ولما كان قتل الغلام مشتركَ الحكم بين المحمود والمذموم استتبع نفسه مع الحق، فقال في الإخبار بنون الاستتباع؛ ليكون المحمود من الفعل وهو راحة أبويه المؤمنين من كفره عائداً على الحق سبحانه، والمذموم ظاهراً، وهو قتل الغلام بغير حقّ عائداً عليه، وفي اقامةالجدار كان خيراً محضاً فنسبه للحقّ فقال: فأراد ربّك»، ثمّ بيّن أنّ الجميع من حيث العلم التوحيدي من الحقّ بقوله: وما فعلتُهُ عن أمري»[1].

ومن التأدّب في الخطاب حذف الفاعل عند ذكر أمور محّرمة متقبحة قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكم الميْتةُ والدّمُ ولحمُ الخنزير وما أُهلَّ لغير اللّه به﴾ من سورة المائدة / ٣[2].

وقال تعالى على لسان سليمان عليه السلام مخاطباً الهدهد: قال: ﴿سننظرُ أصدقتَ أم كنتَ من الكاذبين﴾ من سورة النمل / ٢٧ .

---

(١) نفسه ٤/٧٣.

(٢) ينظر: نفسه ٤/٧٣.

بتقديم (الصدق) مواجهة، ولم يقدّم الكذب؛ «لأنَّه متى أمكن حمل الخبر على الصدق لا يُعدل عنه، ومتى كان يحتمل ويحتمل قدّم الصدق ، ثمّ لم يواجهه بالكذب، بل أدمجه في جملة الكذابين أدباً في الخطاب »(١).

وتنبهوا كذلك إلى أدق الظروف السياقية التي يجب مراقبتها من منشئ النص اللغوي فجعلوا من (حسن الافتتاح) سبيلا إلى عدم السقوط في مهاوي المعاني والصور التي يأباها المقام، فحسن الافتتاح عندهم : «داعية الانشراح، وفطنّة النجاح ، وينبغي للشاعر أن يجوّد ابتداء شعره، فإنّه أوّل ما يقرع السمع، وبه يُستدلّ على ما عنده من أوّل وهلة »(٢).

لقد كان جرير غير موفق في مطلع قصيدته التي خاطب بهاعبد الملك بن مروان بقوله :

أتصحو أم فؤادُك غيرُ صاحِ

عشيّةَ همَّ صبحُكَ بالرَّواحِ

فقال له عبد الملك: بل فؤادك يا ابن الفاعلة. كأنّه استثقل هذه المواجهة، وإن كان يدرك أن الشاعر خاطب نفسه .

ومن هذه الجهة عيب على ذي الرّمة إذ دخل على عبد الملك بن مروان فاستنشده شيئاً من شعره فانشده قصيدته التي مطلعها:

---

(١) ينظر: نفسه ٤/٧٣.

(٢) نفسه ٤/٧٥.

ما بالُ عينيكَ منها الماء ينسكبُ

كأنّه من كُلى مضريّةٍ سَرِبُ

وكان بعيني عبد الملك ريشة فهي تدمع أبداً، فتوهّم أنّه خاطب أو عرّض به، فقال: وما سؤالك عن هذا يا جاهل ؟ ومقته، فأمر باخراجه .

وكذلك فعل ابنه هشام بابي النجم، وقد أنشده أرجوزة :

والشّمسُ قد كادتْ ولمّا تفعلِ

كأنّها في الأفقِ عينُ الأحولِ

وكان هشام أحول ، فأمر به فحُجب عنه مدّةً، وكان قبل ذلك من خاصّته يسمر عنده، ويمازحهُ وقيل : إن السفاح أو (المنصور) قال للإمام الباقر (عليه السلام) : أأنت السيد؟ فقال : أنا ابن أبي ، وأنت السيد[1].

ولهذا وغيره كثير يقرّر ابن رشيق «أنّ على المتكلّم ألاّ يغفلَ، وأن يكون حاذقاً يختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطَبين، فيقصد محابّهمُ، ويميل في شهواتهم، وإن خالفت شهوته، يتفقد ما يكرهون سماعه، فيتجنّب ذكره »[2] ويؤكدّ السيوطي أنّ (النزاهة) هي « خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش حتى يكون كما قال أبو عمرو بن العلاء وقد سئل عن أحسن الهجاء : هو الذي إذا أنشدته العذراء في خدرها لا يقبح عليها »[3].

---

(١) قانون البلاغة، ابن حيدرة البغدادي، ص٥٢.

(٢) العمدة ١/٣٥٧ «بتصرف».

(٣) الاتقان ٣/٢٥٨.

ونرى أخيراً أنّ من روعة القرآن الكريم واعجازه اللغوي يتمثل فيما يتمثل في استعمال الألفاظ المحسنة البديعة الممتدّة الدلالة والموحية بالمعاني الجنسية وغيرها من معاني الذم والتجريح من غير أن تثير حرجاً أو استحياء حتى للمرأة التي تتلو القرآن بين وسط من الرجال . أما الذم والهجاء فلفظ القرآن منزه عن قبيح اللفظ وفحشه على الرغم من أنّ اللفظ في معرض الهجاء يجمل دلالته المرادة على أجلى ما يكون البيان والإفصاح . قال تعالى في من تولّى عن الإيمان به وبرسله: ﴿ويقولون آمنّا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولّى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين. وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون. وإنْ يكن لهم الحقُّ يأتوا إليه مذعنين. أفي قلوبهم مرضٌ أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسولُهُ بل أولئك هم الظالمون﴾ من سورة النور/٤٧-٥٠ . فقد ذمَّ الله سبحانه هؤلاء المنافقين المعرضي أيّما ذم في الفاظ منزّهة عن القبيح في الهجاء من الفحش « وسائر هجاء القرآن كذلك» على ما يقرر علماؤنا القدامى .[1]

سابعاً: دور السياق في بيان المحذوف من النّص .

من المعروف أنّ الدراسات اللغوية الجادّة لم تكتفِ بالوقوف على طبيعة العلاقات القائمة بين مكوّنات النصوص اللغوية لاستكناه دلالاتها المستفادة فحسب وإنما تجاوزت هذا إلى العمل على اكتشاف العلاقات الجامعة بين

---

(١) ينظر: نفسه ٣/٢٥٨.

الأفكار المعبّر عنها، وطرائق التعبير المختلفة التي تُعتمد في سبك هذه الأفكار وفقاً لأنظمة قارّة في اللغة المدروسة. وما إمكانات التصرف في البُنى اللغوية تقديماً أو تأخيرا، حذفاً أو ذكراً ، وصلاً أو فصلاً، إلاّ جزء من مظاهر الطاقات التعبيرية الكامنة في صميم اللغة المعينة، وفي طبيعة النظام النحوي الذي يحتوي هذه اللغة، ويضبط أنماطها وتراكيبها، وأساليبها إنتاجاً واستقامة وصحّة ، وهنا نكون مع (المفعول الطبيعي) الذي نتج دلالته نوعية البنى اللغوية ذاتها إذ يختلف التعبير بالجملة الاسمية دلالياً عن التعبير بالجملة الفعلية كما رأينا سابقا - وإنْ كانت الأجزاء المكوّنة لهاتين الجملتين المعينتين واحدة في بنيتها العميقة .

وتختلف الدلالة في الجملة الاسمية المعبّر عنها بأصل وضعها النّحوي أعني : تقديم المبتدأ وتأخير الخبر عن الجملة نفسها التي يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ ، وهكذا في تقديم بعض مقيدات الاسناد من مفعولية ، أو توكيدية ، أو حالية ، أو تمييزية على عواملها، أو فاعلها، أو صاحبها، وغير ذلك من مواضع التصرّف الأفقي في التراكيب .

ومن ضمن ما يشتمل عليه المفعول الطبيعي للبنى اللغوية المتصرف فيها هو ما يتمّ (بحذف) أحد عناصر هذه البنى ومكوّناتها وعدم ذكره .

أمّا (المفعول السياقي) فأثره بيّنٌ في تحديد نوع البنى اللغوية والأنماط التعبيرية التي تستعمل أو تذكر أو تحذف هي دون غيرها في موقف معين لأداء فكرة أو دلالة أو شعور أو عاطفة ما ؛ وهو الذي يفسّر لنا أيضاً الأسباب

الكامنة وراء اكتساب المفردة أو التراكيب اللغويين دلالتهما وتأثيرهما الأسلوبي في موقف ما من جهة ، ويفقدانه في موقف آخر من جهة أخرى ، ويفسّر كذلك أسباب تنّوع السياق واختلافه بما يهيئ أمامنا مادّة للدراسات الأسلوبية تكمن في هذا التقابل الحاصل بين الأنماط اللغوية المختلفة التي تعود إلى بُنى عميقة واحدة. أي: الأنماط التعبيرية (الأصل)، والأنماط التعبيرية (الفرع)، المتصرّف فيها بتقديم ما حقه التأخير، أو حذف ما حقّه الذكر، أو اضمار ما حقّه الإظهار، أو غير ذلك من أنواع التصرّف .

وإذا كنّا قد وقفنا فيما مرّ من مباحث على شيء من مواضع التقديم والتأخير وأثر هذا في تغيير الدلالة ، وبيّنا موقف علمائنا من ذلك بالشواهد والأمثلة اللغوية[1]، فلنا الآن أنْ نتبيّن موقف هؤلاء العلماء من (الحذف) وكيف يستدل – عندهم- على المحذوف من التركيب المعين بالاستناد إلى ملاحظة السياقين اللفظي والمقامي.

وأوّل ما يطالعنا من تراث علمائنا هذه الدّقة المتناهية في تحديد المصطلحات وتثبيت المفاهيم، إذ نجد عند بعضهم موازنة دقيقة بين مصطلحات تبدو مترادفة أحياناً وما هي كذلك من نحو: (الحذف، والايجاز، والاضمار، والاختصار، والاقتصاد) فشرط الحذف أن يكون فيه ثمّ مقدرٍ كقوله تعالى:

---

(١) تنظر: الفقرة (د) من المبحث الخامس من الفصل الثالث.

﴿واسأل القرية﴾ من سورة يوسف /٨٢ أي : أهل القرية – والله أعلم –، بخلاف الايجاز فإنّه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمّة بنفسه .

أمّا الفرق بين الحذف والايجاز فيتحدّد في كون شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ ، كقوله تعالى: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليما﴾ من سورة الدهر/٣١ (اضماراً). وقوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ من سورة النساء/١٧١. أي: ائتوا (أمراً) خيراً لكم. حذفاً. «ويدلّ على أنّه لا بُدّ من الإضمار ملاحظة المقدّر بالاشتقاق فإنه من أضمرت الشيء: أخفيته »[1].

والحذف يشعر بالطرح خلاف الإضمار.

أما الاختصار، والاقتصار، فقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً، واقتصاراً[2] والذي يحدّد م[illegible]طلحين هو السياق، فإذا كان الحذف لدليل كان : اختصاراً وإذا كان الحذف لغير دليل كان: اقتصاراً.

« فتارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ واقعه ومَنْ واقع عليه، فيجاء مصدره مسنداً الى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق ، أو نهب. وتارة تعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي ، إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمّى محذوفاً ؛ لأنّ الفعل ينزل لهذا

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/١١٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٧٢، وأوضح المسالك ٢/٢٠.

المقصد منزلة مالا معه . ومنه قوله تعالى: ﴿ربّي الذي يحيي ويميت﴾ من سورة البقرة/٢٥٨، ﴿وكلوا واشربوا ولا تسرفوا﴾ من سورة الأعراف /٣١ ﴿وإذا رأيت ثمّ﴾ من سورة الإنسان /٢٠. إذ المعنى: ربّي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية .

وتارة يقصد إسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران، نحو: (لا تاكلوا الربا) وهذا النوع الذي إذا لم يُذكر محذوفه قيل : محذوفه ، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجود تقديره، نحو قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ من سورة الفرقان / ٤١»[1].

إنّ الحذف في اللغة العربية – على ما قرّره بعض علمائنا القدامى « باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت والإفادة أزيدَ للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبنْ »[2]، لو ظهر المحذوف أحياناً « لرأيت منكراً من القول وزورا »[3]، وإذا كان في بعض الحذف إبهام ولبس قد يقع فيه المتلقي، لكنّ هذا الإبهام « ولو على احتمال موجوع في النفس تشوّقاً إلى المراد، وعظم لتكثير الموارد الوهمية، ويعلقه الوهم معرضاً عن المذكور بما لم يذكر تعليقاً وهمياً من غير أن يحصله لمعين ذهني، أو خارجي فيرجع الذهن

---

(١) الاتقان ١٥٧/٣ وما بعدها «بتصرف».

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٥٩.

(٣) البرهان الكاشف، للزملكاني، ص ٢٣٢.

متقاصراً عن ادراكه عاجزاً عن مرام صيده بشباكه، وآيساً عن اعتلاقه بأشراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه »[1].

وقد توسّع علماؤنا في ذكر أسباب الحذف ووظائفه الأسلوبية والدلالية[2]، وفي ذكر شروطه[3]، وأنواعه[4]، وما يجب أو يجوز حذفه من النص حرفاً كان أو كلمة، أو جملة[5].

ولسنا في معرض تفصيل ما ذكره علماؤنا من شروط الحذف وأنواعه، ووظائفه، ومقدار ما يحذف من التركيب أو النص فذلك باب يحتاج وحدهُ إلى بحوث مستفيضة، وإنما الذي يمكن أن نلفت النظر إليه، هو تأكيد علمائنا على أنّ السياق هو الأساس في بيان طبيعة المحذوف، والاستدلال عليه، والكشف عن الأسباب التي دعت إلى حذفه، وهي أسباب يدعو إليها السياق، بل يلزم بها، ولذلك قرّر الزركشي أنّ « دلالة السياق قاطعة بهذه المحذوفات » وأنّ ومن الدليل على بيان المحذوف : « العقل وعادة النّاس في تعيين المحذوف »[6] ولا حذفَ إلاّ

---

(١) نفسه ص ٢٣٩.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١١٩/٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١٢٧/٣ وما بعدها، والاتقان في علوم القرآن ١٢٦/٢ وما بعدها.

(٤) المصدران السابقان ١٣٢/٣، ١٥٧/٣.

(٥) البرهان في علوم القرآن ١٥١/٣ وما بعدها.

(٦) الانقان ١٢٥/٣.

« عن دليل عليه »[1]، وهذا الدليل إمّا حاليّ مقامي، وإمّا لفظي[2].

ففي قوله وتعالى: ﴿ولمّا ورد ماءَ مدينَ وجد أمّةً من الناس يسقون ووجدَ من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكُما قالتا لانسقي حتى يصدرَ الرعاة وأبونا شيخ كبير. فسقى لهما ثمّ تولىّ إلى الظلّ﴾ من سورة القصص/٢٣، ٢٤.

ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى :

- وجد عليه أمّة يسقون (أغنامهم ومواشيهم).
- وامرأتين تذودان (غنمهما) .
- وقالتا : لا نسقي (غنمنا).
- فسقى لهما (غنمهما) .

ولو تأمّلنا سياق النّص الكريم لوقفنا على الآتي:

- أنّ النّاس كانوا في حال سقي .
- وأنّ هناك امرأتين تذودان لم تستطيعا السقي .
- وأنّ هاتين الامرأتين بانتظار انتهاء الرعاة من السقي .
- وأنه كان من موسى - عليه السلام - من بعد ذلك السقي .

« فأمّا ما كان المسقي أغناماً، أم إبلاً أم غير ذلك فخارج عن الغرض، وموهم بخلافه، وذلك أنه لوقيل: وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما: جاز أن

---

(١) الخصائص ٢/٣٦٢.

(٢) الاتقان ٢/١٢٦.

يكون لم ينكر الذود من حيث هو نود ، بل من حيث هو نود غنم حتى لو كانت مكان الغنم إبل لم ينكر الذود .... فاعرفه تعلم أنّك لم تجد في حذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن فاوجدت، إلاّ لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأنّ الغرض لا يصحّ إلاّ بتركه »[1] .

وفي سياق آخر قد يكون ذكر المفعول واظهاره أحسن واجمل، وذلك نحو قول الجوهري أو نصر اسماعيل بن حماد (ت. ٣٩٨هـ) :

فلم يُبقِ منّي الشوقُ غيرَ تفكّري

فلو شئتُ أنْ أبكي بكيتُ تفكرا .

فقد أظهر مفعول: شئت، وهو (أن أبكي)، ولم يقل: فلو شئت بكيت تفكرا؛ لأجل أنّ له غرضاً لا يتمّ إلا بذكر المفعول، وذلك أنه لم يرد أن يقول : ولو شئت أن أبكي تفكراً بكيت كذلك، ولكنه أراد أن يقول : قد أفناني النحول، فلم يبق منّي وفيّ غير خواطر تجول، حتى لو شئت بكاءً فمريت شئوني، وعصرت عيني، ليسيل منها دمعً لم أجده، ويخرج بدل الدمع التفكرّ. فالبكاء الذي أراد ايقاع المشيئة عليه مطلق مبهم غير معدّى إلى التفكّر البتة، والبكاء الثاني مقيد معدّى إلى التفكر، وإذا كان الأمر كذلك صار الثاني كأنّه شيء غير الأول وجرى مجرى أن تقول: لو شئت أن تعطي درهماً أعطيت درهمين في أنّ الثاني لا يصلح أن يكون

---

(١) دلائل الاعجاز ص ١٤١-١٤٢.

تفسيراً للأول»[1].

وبكاء التفكر أوهى من بكاء الدم في قول الشاعر:

ولو شئتُ أنْ أبكي دماً لبكيتُهُ

عليه ولكنْ ساحةُ الصبر أوسعُ

ولم يقل: لو شئتُ بكيتُ دماً، ولكنه عدل الى (آن أبكي دماً)، لأنها «أحسن في هذا الكلام خصوصاً، وسبب حسنه أنّه كأنّه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً، فلمّا كان كذلك كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه به»[2].

وقد يحذف جواب الشرط لإشراك ذهن المتلقي في تبيّن الجواب الذي يحمل دلالات التفخيم، والتهويل، والإعظام ، وما يتعدّد تصوّره ولا يبلغ أحد مع ذلك كنهه؛ لأنّه لا يحدّ، ولا يتناهى ومثل هذا الحذف كثير في القرآن الكريم . كقوله تعالى في وصف وقوف الكافرين على النار: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النّار﴾ من سورة الأنعام / ٢٧. «أي: لرأيت أمراً فظيعاً لا تكاد تحيط به العبارة»[3]، ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنّة: ﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابُها﴾ من سورة الزمر/٧٣ . «فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه

---

(١) نفسه ص ١٤٦.

(٢) نفسه ص ١٤٤.

(٣) الاتقان٣/١٥٧.

عند ذلك لا يتباهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وترك النفوس تقدر ما شاهته، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك . »[1]

ولننظر في قوله تعالى في معرض الحوار الذي دار بين موسى عليه السلام وفرعون-: ﴿قال فرعون ومارَبُّ العالمين. قال ربُّ السموات والأرض وما بينهما إنْ كنتم موقنين. قال لمن حوله ألا تستمعون. قال ربُّكم وربُّ آبائكم الأوّلين. قال إنَّ رسولكم الذي أُرسل اليكم لمجنون. قال ربُّ المشرق والمغرب وما بينهما إنْ كنتم تعقلون﴾ من سورة الشعراء /٢٣-٢٨ .

فقد حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الربّ تعظيماً وتفخيما وتشريفاً عن ذكره انسجاماً مع ما يقتضيه سياق الحوار.

وهذه المواضع هي: - قال هو ربُّ السموات.

-وقال: واللّهُ ربُّكم.

- واللّه ربّ المشرق والمغرب .

لأنّ موسى - عليه السلام - استعظم حال فرعون واقدامه على السّؤال فاضمر اسم اللّه تشريفاً عن ذكره وتعظيماً[2].

وممّا يدلّ على تعيين المحذوف وبيانه العادة والعقل، كقوله تعالى على

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه ١٥٩/٣.

لسان زليخا في معرض مخاطبتها للنسوة اللائي دعتهنّ إليه: ﴿قالت فذلكُنَّ الذي لمُتُنَّني فيه ولقد راودتُهُ عن نفسه فاستعصم ..﴾ من سورة يوسف /٣٢ .

فالدلالة على الحذف تكمن – عقلاً – في أنّ يوسف عليه السلام لايصح طرفاً للوم. ثم يحتمل تقدير: لمتُنّي في حبه ، لقوله تعالى: ﴿شغفها حباً﴾ في مراودته لها لقوله تعالى: ﴿تراود فتاها﴾ والعادة دلّت على الثاني أي الشغف حبّاً؛ لأنّ الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادةً لأنّه ليس اختياريا بخلاف المراودة إذ يقدر الإنسان على دفعها[1].

وقد يقتضي السياق حذف حرف النداء، كقوله تعالى على لسان زوج زليخا: ﴿يوسفُ اعرض عن هذا واستغفري لذنبك إنّك كنت من الخاطئين﴾ من سورة يوسف /٢٩. بحذف أداة النداء خضوعاً لأحداث السياق الذي ينمّ عن الفضيحة والحدث المعيب لرجل يجد امرأته في موقف رديء، ويجد نفسه هو في موقف الحرج والعار يحتاج منه الى اتخاذ موقف يستلطف فيه يوسف عليه السّلام في موقفه الكريم، ودفعه مراودة زليخا إياه عن نفسها بأباء وإيماء فحذف حرف النداء« وكأنّه يهمس بهذا النداء في مسمع يوسف حذراً من أن يسمعه أحد، زيادة على ما في الحذف من تقريب وملاطفة للمنادى، وإيماء خفي له باضمار الى كلّه، وكتمانه، والحرص على أن لا يُذاع، فضلاً عن إلغاء الحذف بقرب يوسف وتفطنه للحديث ·[2]

(١) نفسه ٣/١٦٢.

(٢) ينظر: إرشاد العقل السليم، للعمادي ٤/٢٧٠؛ وخصائص التراكيب ١١٥؛ ودلالة السياق ١٤٩–١٥٠.

وقد يدعو السياق إلى حذف المنادى وأداة النداء كقوله تعالى: ﴿وإذا قال موسى لقومه اذكروا نعمةَ الله عليكم﴾ من سورة إبراهيم /٦. بحذف ﴿يا قوم﴾ الواردة في سورة المائدة/ ٢٠ . قال تعالى: ﴿وإذْ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمةَ الله عليكم﴾؛ « لأنّ تصريح اسم المخاطب مع حرف الخطاب يدلُّ على تعظيم المخاطب به، ولمّا كان ما في سورة المائدة نِعماً جساماً ما عليها من مزيد وهو قوله تعالى: ﴿جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً وآتاكم مالم يؤت أحداً من العالمين﴾ صرّح، فقال: « ياقوم» ولموافقة ما قبله وما بعده من النداء، وهو « يا قوم ادخلوا» « يا موسى إنّ فيها» « يا موسى إنّا» ولم يكن ما في سورة إبراهيم بهذه المنزلة فاقتصر على حرف الخطاب »[1].

ثامناً : (دور السياق في بيان دلالة الغموض اللغوي)

على الرغم من أنّ هناك بعضاً من الفروق بين : الغموض ، والغريب، والخفي ، والمشكل ، و المبهم، والمتكلّف، وغير ذلك من المصطلحات والتسميات التي تتداخل مفاهيمها بعضها في بعض ، أو يخرج بعضها من بعض ، أو يؤدّي أحدها إلى الآخر، نجد أن هذه المصطلحات والتسميات مظهر من مظاهر غموض دلالة بعض النصوص اللغوية التي يحتاج المتلقي لفهم تلك الدلالات إلى تأمّل، وتحاور ، واستدعاء للأطر النظمية أو النحوية التي نُسجت فيها تلك النصوص، ولأحوال السياق وأبعاده الاجتماعية والبيئية والثقافية، وغير ذلك ممّا يُعين على الوصول إلى الدلالة المطلوبة .

---

(١) بصائر ذوي التمييز ١/١٨٣.

وغني عن التفصيل أنّ حديث في (الغموض) الدلالي يتطلب الوعي بجملة من القضايا التي يمكن الاستناد إليها في التعرّف على مفهوم (الغموض اللغوي)، وأسبابه ، وطرائق الوقوف على الدلالة الكامنة في النّص اللغوي الموسوم بالغامض ، أو المشكل أو الغريب . ومن أبرز هذه القضايا نذكر الآتي:

أولاً :

الوعي بالمعنى المعجمي (Denoaion) للكلمة الغامضة ، أو الغريبة ، أو المشكلة ؛ لأنّ معرفة معنى الكلمة، أو معانيها وهي خارج الاستعمال الحقيقي كما ورد في المعجمات هو المنطلق الرئيس لتلمس الدلالة التي استُعملت فيها تلك الكلمة داخل السياق .

ثانياً :

الوعي بطبيعة الأطر اللغوية بما تنطوي عليه من دقائق وأحوال تركيبية تحدّد استقامة النص وسلامته في كونه جارياً على وفق هذه الأُطر ، وعلى سنن الكلام الصحيح والفصيح المعتمدة في اللغة، وهذه الأُطر هي التي تسمح ببعض أشكال التصرف في بنية التركيب النسقي (Structure of Coordination) تصرفاً أُفقياً على الوجوه التي بيّنا بعض صورها وما تفرزه من دلالات فيما مضى من مباحث .

ثالثاً :

الوعي بسياق الحال (Context Situation) أو (Environment) والاحاطة بكلّ الخلفية أو العناصر غير اللغوية التي يكتسب النّص من خلالها تمام معناه

في الاستعمال ، ومن هذه العناصر غير اللغوية : الكلام السابق ، والاطار الاجتماعي الذي تمَّ فيه النّص ، ومستوى العلاقة بين طرفي النّص أو الكلام اجتماعياً ، وثقافيا ، وبيئياً وغير ذلك .[1]

رابعاً :

الوعي بمفهوم كلٍّ من (الغامض) و (الغريب) وما يلتقيهما أو يتقاطع معهما من مسمّيات ومصطلحات أخرى ، والوعي بالأسباب التي تؤدّي إلى أن تكون المفردة المعينة أو التركيب المعين أو النّص المعين غامضة[2].

وبالاسترشاد ببعض المصنّفات اللغوية والبلاغية والتفسيرية لعلمائنا العرب القدامى تمكّنا من الوقوف على الحقائق الآتية:

أ-

أنّ الغريب من الكلام عندهم « إنّما هو الغامض البعيد من الفهم ، كما أنَّ الغريب من النّاس إنّما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل.

والغريب من الكلام يقال به على وجهين :

أحدهما:

أنْ يُراد به أنَّ بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بُعد، ومعاناة فكر.

---

(١) ينظر: المتقابلات الدلالة، د. سعيد جبر، ص ٥١.

(٢) يتحدث بعض النقاد والدلاليين المعاصرين اليوم في ما يسمونه: الغموض التاريخي Historical Ambiguity، والغموض الديني Religous Ambiguity، والغموض الأدبي Literaty Ambiguity، والغموض الفلسفي Philosophical Ambiguity.

والوجه الآخر :

أنْ يراد به كلام مَن بَعُدَتْ به الدار من شواذ قبائل العرب. فإذا وقعتْ إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها»[1] وهذا المعنى الأخير هو المقصود بالقول : «غريب القرآن»، وليس المراد بالغريب الوحشي المخل بالفصاحة لتنزّه القرآن الكريم عن ذلك، فهو أفصح كتاب، وأسمى بيان[2].

---

(١) غريب القرآن وتفسيره، اليزيدي، ١/١٢-١٤.

(٢) أفرد المتقدمون مصنفات كثيرة لغريب القرآن، على خلاف في التسمية بـ (غريب القرآن)، أو (معاني القرآن)، أو (مجاز القرآن)، أو (لغات القرآن)، وكل هذه المصنفات تهتم بشرح ألفاظ القرآن الكريم والاستدلال عليها بالشواهد والأمثلة من القرآن نفسه، ومن شعر العرب خاصة. ونذكر من هذه الكتب في (الغريب):

كتاب غريب القرآن: لأبان بن تغلب البكري (ت ١٤١هـ).
و غريب القرآن: مؤرج السدوسي (ت ١٧٤هـ).
و غريب القرآن: لأبي فَيد مرثد بن الحارث (ت ١٩٥هـ).
و غريب القرآن: للنضر بن شميل (ت ٢٠٣هـ).
و غريب القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٢هـ).
و غريب القرآن: للحريري، أبي القاسم عبيد بن سلام (ت ٢٢٤هـ).
و غريب القرآن: لابن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ).
و غريب القرآن: لليزيدي عبدالله بن يحيى المبارك (ت ٢٣٧هـ).
و غريب القرآن: لابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ).
و غريب القرآن: لابن دريد محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ).
و غريب القرآن: للسجستاني، محمد بن عُزَيز (ت ٣٣٠هـ).
و غريب القرآن: للكفرطاني محمد بن يوسف (ت ٥٠٣هـ).
و غريب القرآن: لابن السمين الحلبي (ت ٥٩٦هـ).
و غريب القرآن: للجوزي أبو الفرج (ت ٥٩٧هـ).

وعشرات أخرى غيرها، أكثرها مفقود.

ينظر: الأساس في فقه اللغة العربية، ص ٢١٩ وما بعدها؛ ومقدمة غريب القرآن وتفسيره، للأستاذ محمد سليم الحاج، ص ١٢- ١٤.

ب: -

استعمل أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) في تفسيره للآيات القرآنية الكريمة عبارات من نحو: مجازه كذا ، وتفسيره كذا ، ومعناه كذا ، وغريبه، وتقديره، وتأويله ، على أن معانيها واحدة أو تكاد « ومعنى هذا أنّ كلمة المجاز عنده عبارة عن الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته ، وهذا المعنى أعمُّ – بطبيعة الحال – من المعنى الذي حدّده علماء البلاغة لكلمة المجاز فيما بعد ، ولعلّ ابن قتيبة في كتابه (مشكل القرآن) قد تأثّر بأبي عبيدة في استعمال كملة المجاز بهذا المعنى »[١].

جـ -

جعل عبد القاهر الجرجاني دلالة الكلام على ضربين : لفظية أولية، ومعنوية ثانوية الأول: «ضرب أنتَ تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدهُ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيدٍ مثلاً (بالخروج) على الحقيقة، فقلت: خرج زيد، و (الانطلاق) عن عمرو ، فقلت : عمرو انطلق وعلى هذا القياس.

وضرب آخر، أنتَ لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدَهُ ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضعه في اللغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل به الى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية ، والاستعارة ، والتمثيل»[٢].

(١) مجاز القرآن ١/١٨-١٩.

(٢) دلائل الاعجاز ٢٢١-٢٢٢.

ومعنى هذا أننا نجد أنفسنا أحياناً لا نقدر على مباشرة الدلالة المرادة أو فهمها من ظاهر اللفظ المعين، إمّا لبعده وغموضه ، أو لطبيعة وروده في التركيب ، أو لاستعماله كناية ، أو مجازاً ، أو تورية، أو غير ذلك بما يتطلب منّا في بيان الدلالة إمّا إلى أنْ نعقل من اللفظ معنى يفضي بنا إلى معنى آخر، وذلك بالمقابلة بين الدلالات التي يؤديها ذلك اللفظ داخل السياق، وامّا إلى اللجوء إلى السياق الذي استُعمل فيه اللفظ للوقوف على العلاقات النسقية والترابطية وما يؤديه كلّ عنصر من عناصر التركيب المعين من وظائف نحوية ودلالية وأسلوبية داخل هذا التركيب .

أما الأسباب التي تؤدّي الى غموض دلالة بعض التراكيب اللغوية ، فيمكن تقسيمها على ثلاثة أقسام وفقاً لما تنبّه إليه علماؤنا القدامى ووضعوا بعض مصطلحاته ، ونصّوا على مفاهيمه، واستشهدوا له . هي :

١- أسباب لفظية صوتيه محضة .

٢-أسباب تركيبية .

٣- أسباب بلاغية .

وهذه الأسباب كلّها يعمل السياق على إبراز الدلالة المطلوبة، ويعين على إزالة كلّ إيهام، أو غموض يحيط بها .

أولا: الأسباب الصوتية اللفظية المحضة :

ويقف في المقدّمة منها طبيعة إجراء التركيب اللغوي نطقاً، وما يصاحب هذا النطق من تنغيم لمكوّناته وعباراته وجمله، إذ يقوم التنغيم، ومثله النبر بدور

وظيفي دلالي تتميز وتتعدّد بل تختلف من خلاله دلالة سياق صوتي عن دلالة سياق آخر، فيمكن للتركيب الواحد أن يفرز دلالات متعدّدة من خلال طبيعة نطق هذا التركيب وايقاعه، وتنغيمه، والنبر على أحد مكوناته .

ويمكن من خلال التنغيم أن نتبين السمة الشخصية لناطق النّص وانفعاله (Emotional)، أو عدم انفعاله أو جنسه إنْ كنّا نسمع صوته فقط ، أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أو غير ذلك من الوظائف التي يقوم بها التنغيم[1] .

ولا شك أنّ كثيراً من علماء اللغة العرب والنقاد وعلماء التجويد والقراءات القدامى قد لفتوا النظم في وقت مبكرّ إلى التمثيل الصوتي للمعاني، وكيف تؤدّي الأصوات المعينة دلالاتها من خلال جرسها . وتدلّ صيغ بعض الكلمات على معانيها، ونذكر هنا بصنيع سيبويه وهو يتحدّث في «المقابلة بين توالي حركات المثال وتوالي حركات الأفعال ، وكيف أنّ المصادر التي تأتي على الفعلان تدلّ على معاني الاضطراب والحركة، وأنّ المصادر الرباعية المضعفة كالقلقلة، والصعصعة، والجرجرة، والفرفرة وغيرها تأتي للتكرير وأنّ (استفعل) في أكثر الأمر (للطالب)، ونستحضر صنيع ابن جنّي في (إمساس الحروف أشباه المعاني)[2] الذي كشف فيه عن العلاقة بين جرس الكلمات ودلالاتها «مجرد إمساس فقط ، وأن (أشباه المعاني) يكشف عن أنّ هذه الظاهرة لا تتصل

---

(١) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة، ٨٩.

(٢) الخصائص ص/٥٠٥ وما بعدها.

بمعنى مطلق ، وإنما بما يشبه المعنى بوجه من الوجوه ، قد يمكن إدراكه وقد يصعب»[1] ولهذا نُقل عن الخليل قوله: كأنّهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً ، فقالوا : صرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا : صَرْصَرَ .[2]

أمّا على المستوى التركيبي فللعلماء العرب القدامى حديث عن التنغيم والنبر بوصفهما قرينتين كاشفتين عن اختيار المتكلّم نوعاً معيناً من أنواع الدلالة، في مقابل متلقٍ قد يدرك طبيعة هذا الاختيار فيصل إلى الدلالة المرادة، وقد لا يدركه فيلتبس عليه المعنى المقصود . ونذكّر هنا بصنيع بعض علمائنا وهم يوزّعون الاستفهام على جملة من المعاني التي يخرج اليها كالتعجّب، والإنكار التكذيبي[3] والإنكار التوبيخي[4] وتقرير التحقيق[5] وتقرير المخاطب[6]، والنفي[7] والتشويق[8] والتحقير، والتأنيب ، والتهكتك، والتأنيب، والتفجع، والإغراء، وغير ذلك من دلالات الاستفهام التي تحكم السياق في تحديدها. إنّ الغموض

---

(١) ينظر: التمثيل الصوتي للمعاني، د. حسني عبد الجليل، ص ٥٣.

(٢) الخصائص ١/٥٠٥.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/٢٥.

(٤) ينظر: إرشاد العقل السليم ٤/٢٢٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥/٢٤٧.

(٦) ينظر: التفسير الكبير ٨/٢٥.

(٧) ينظر: الكشاف ٢/٩٧.

(٨) ينظر: نفسه ٣/٣٦٦-٣٦٧.

الذي قد يعتري[1] دلالة بعض الكلمات متأتٍ من توزيع التنغيم على مكوّناتها إذ قد تؤدّي أنماط التنغيم إلى تحديد الفرق بين الاستفهام والإخبار في مثل قولك : موافق؟ و موافق. أو بين الاستفهام أو الدهشة، أو التعجب في قولك أنتَ نجحتَ في الامتحان؟، وأنتَ نجحت في الامتحان ! فالجملة الأولى استفهامية يُجاب عنها بـ (نعم) أو (لا) . والثانية تعجبية تدلّ على دهشة المتكلم وتعجّبه لنجاح المخاطب.

قال تعالى: ﴿قالوا فما جزاؤه إنّ كنتم كاذبين . قالوا جزاؤه مَن وُجد في رَحلِهِ فهو جزاؤه كذلك نجزي الظالمين﴾ من سورة يوسف /٧٤-٧٥ .

فقد تؤدّي هذه الآية الكرية تنغيماً على صورتين تختلف عناصر كلٌ منهما عن الأخرى . فقد تكون الجملة الأولى : جزاؤه/ مَن وُجد في رحله / والتنغيم هنا إثبات والثانية: فهو / جزاؤه . والتنغيم هنا إثبات أيضاً .

وقد تكون الجملة الأولى جزاؤه؟ والتنغيم هنا تنغيم استفهام. والجملة الثانية: مَن وُجد في رحله جزاؤه . والتنغيم هنا تنغيم إثبات، ويسوغ الاستفهام في جملة: (جزاؤه) لو قوعها بعد قوله: «قالوا فما جزاؤه» ولأنّ قرائن السياق تشير الى ما عزم عليه يوسف -عليه السلام - من أخذ أخيه لديه من غير أن يكشف أمره لأخوته، فوضع لذلك السقاية في رحل أخيه، ثم جرت أحداث الخطّة التي جاء الاستفهام فيها لانتزاع الحكم من ألسنة أخوته ليكون ادعى إلى

---

(١) ينظر: أساليب الاستفهام في القرآن الكريم ٢٩٢؛ ودلالة السياق ١٦٥ وما بعدها.

إقرارهم به ، وعدم اعتراضهم عليه، ومجيء جملة «مَن وجد في رحله فهو جزاؤه» بنغمة التقرير سيقرّب الدلالة المرادة إلى الأذهان ويكشف عن مضمونها[1].

ثانياً : أسباب تركيبية :

لمّا كانت اللغة وسيلة تعبير وتواصل بين الناطقين فمن البديهي أنْ تكون مفرداتها وتراكيبها لا يحتمل كلٌّ منها إلاّ الوجه الدلالي المطلوب حتى لا يشكل ذلك على المتلقي وحتى لا يحتاج في العلم بدلالة التركيب المعين الى فكر وروية .

غير أننا نجد في بعض اللغات الحيّة تراكيب وأنماطاً لغوية تحتمل أكثر من دلالة بسبب طبيعة النظم الذي جاء عليه التركيب المعين، وهذا الاحتمال يشكّل مظهراً من مظاهر الغموض الدلالي في مثل هذه التراكيب، وهنا لا بُدّ من تأكيد الحقائق الآتية :

أ-

أنّ الغموض الدلالي في بعض التراكيب اللغوية متعلّق بالمتلقي ، وليس له علاقة حتمية بمنشئ التركيب اللغوي، كتابة أو نطقاً ، إذ لا يمكن للمتكلم ، أو الكاتب أن ينجز تركيباً لغوياً معيناً يقصد منه التعبير عن دلالتين مختلفتين أو أكثر في آن واحد. إنّ تعدّد الدلالة على التركيب الواحد لدى المتلقين ما هو إلاّ نتيجةُ تفاوت قدراتهم اللغوية ، واختلاف مستوياتهم الثقافية والمعرفية في طبيعة النظم اللغوية وانساقه ودلالاته المقصودة.

---

(١) ينظر: دلائل الاعجاز ص ٢٤٠.

ب -

أنّ الاختلاف في بنية التركيب اللغوي وما يستتبع ذلك من اختلاف دلالي قد لا يكون فهمه والوقوف على أسراره ميسوراً لدى جميع المتلقين، ما دام « من شأن الوجوه والفروق أن لا يزال يحدث بسببها ، وعلى حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها دقائق وخفايا إلى حدّ ونهاية ، وأنّها خفايا تكتم أنفسها جهدها حتى لا يُنتبه لأكثرها، ولايُعلم أنّها هي وحتى لا تُزال ترى العالم يعرضُ له السهر فيه، وحتى إنّه ليقصد إلى الصّواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ ، وكلُّ ذلك لشدّة الخفاء ، وفرط الغموض»[1].

جـ -

إنّ تعدّد الدلالة المحتملة على التركيب الواحد قد يكون ناشئاً عمّا حدث فيه من تصرّف وتغيير في العلاقات الداخلية لمكوّناته، ومن أهمها تقديم ما حقه التأخير، أو بسبب حذف أحد مكوّناته، أو بسبب السوابق واللواحق، وأنظمة الربط ، والنفي ، واستعمال أحد متممّات الاسناد في التركيب المعين، أو عدم استعماله، وغير ذلك ممّا يزيد التراكيب اللغوية قيوداً دلالية جديدة. وقد أفاض علماؤنا القدامى في بيان ذلك كلّه استناداً الى ما تقرّر عندهم من أنّ أيّ اختلاف في البنية اللغوية مفردة أو تركيباً هو اختلاف في الدلالة .

---

(١) نفسه ٢٣٩- ٢٤٠.

فإذا تأمّلنا قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاءَ الجنّ﴾ من سورة الأنعام/ ١٠٠ وجدنا في تقديم (شركاء) معنى جليلاً لا يُستفاد من تأخيره على الرغم من إننا نرى أول وهلة « جملة المعنى ومحصوله أنّهم جعلوا الجنَّ شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم شركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنّه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجنّ ، ولا غير الجنّ، وإذا أُخّر فقيل : جعلوا الجنّ شركاء لله لم يفد ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنّهم عبدوا الجنَّ مع الله تعالى، فأمّا إنكار أن يعبد مع الله غيره وأنّ يكون له شريك من الجنّ وغير الجنّ فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه.

وذلك أنّ التقدير يكون مع التقديم أنّ « شركاء » مفعول أول لجعل و « لله » في موضع المفعول الثاني ، ويكون « الجنّ » على كلام ثانٍ وعلى تقدير أنّه كأنّه قيل: فمن جعلوا شركاء لله تعالى ؟ فقيل: الجنّ . وإذا كان التقدير في « شركاء» أنّه مفعول أوّل ، و « لله» في موضع المفعول الثاني ، وقع الإنكار على كون شركاء الله تعالى على الإطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء ، وحصل من ذلك أنّ اتخاذ الشريك من غير الجنّ قد دخل الإنكار دخول اتخاذه من الجنّ ؛ لأنَّ الصفة إذا كانت مجردة غير مجراة على شيء كان الذي يعلّق بها من النفي عاماً في كلّ ما يجوز أن تكون له الصفة، فإذا قلت : ما في الدار كريم، كنت نفيت الكينونة في الدار عن كلّ من يكون الكرم صفة له، وحكم الإنكار أبداً حكم النفي .

وإذا أُخّر فقيل: وجعلوا الجنّ شركاء لله . كان الجنّ مفعولاً أوّل، والشركاء

مفعولاً ثانياً، وإذا كان كذلك كان الشركاء مخصوصاً غير مطلق من حيث كان محالاً أن يجري خبراً على الجنّ ثم يكون عاماً فيهم وفي غيرهم وإذا كان كذلك احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجنّ خصوصاً أن يكونوا شركاء دون غيرهم، جلّ الله وتعالى عن أن يكون له شريك وشبيه بحال »[1]. وقد يكون المعنى غير قريب على الجميع إذا لم يتبينوا السرّ وراء استعمال النكرة دون المعرفة في نحو قوله تعالى: ﴿ولتجدنّهم أحرصَ الناس على حياة﴾ من سورة البقرة /٩٦ .

بتنكير « حياة » ولم يقل : على الحياة . للدلالة على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك يحرص عليه الحيّ لا العادم للحياة، فالأخير لا يصح منه حرص على الحياة، ولا على غيرها.

الناس أحرص على أن يزدادوا الى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه حياة في الذي يُستقبل « فكما أنك لا تقول ههنا : أن يزدادوا إلى حياتهم الحياة : بالتعريف وإنّما تقول : حياة إذا كان التعريف لا يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق ، كقولنا كلّ أحد يحبّ الحياة ويكره الموت . كذلك الحكم في الآية»[2] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياةٌ يا أولي الألباب﴾ من سورة البقرة/١٧٩ بتنكير «حياة» لا للدلالة على الحياة نفسها، بل على البقاء فيما تبقى له من حياة ؛ وذلك أنّ الإنسان إذا علم أنّ وراء فعله السيء عقاب وقصاص،

---

(١) نفسه ٢٤٠– ٢٤١.

(٢) نفسه ٢٤٢.

ارتدع بذلك عن فعل القتل أو غيره فسلم الآخرون من فعله، وصارت لهم حياة جديدة في باقي أعمارهم بالقصاص الذي يثني الآخرين عن انتزاع الحياة من غيرهم .[1]

د-

أنّ هناك بعض التراكيب اللغوية تأتي على وفق (النظام الأصل) من الصناعة النحوية المقررّة ومن غير تصرّف في هذا الأصل بأيّة صورة من صور التصرّف ، ومع هذا تتوارد على مثل هذه التراكيب الأصل من دلالة محتملة بما يكون أيضاً مظهراً من مظاهر الغموض واللبس لدى المتلقي الذي لا يمكن له بسبب نقص في خبرته اللغوية وثقافته المعرفية أنْ يتبين دلالة التركيب على النّحو المقصود، لا سيّما أنّ منشئ التركيب اللغوي قادر على أن « ينقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير أن يغيّر من لفظه شيئاً، أو يحوّل كلمة مكانها إلى مكان آخر وهذا الأمر هو الذي وسّع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين ، أو أكثر ويفسّرون البيت الواحد عدّة تفاسير، وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورّط كثيراً من النّاس في الهلكة... ذاك لأنّه قد يدفع إلى الشيء لا يصحّ إلاّ بتقدير غير ما يريد الظاهر ، ثم لا يكون له سبيل الى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم فيتسكع عند ذلك في

---

(١) ينظر: نفسه ٢٤٣- ٢٤٤.

العمر ويقع في الضلال مثال ذلك أن مَن نظر إلى قوله تعالى: ﴿قلْ ادعوا اللّهَ أو ادعوا الرحمنَ أيّامّا تدعوا فلهُ الأسماء الحسنى﴾ من سورة الإسراء / ١١٠[١].

ثم لم يعلم أنّ ليس المعنى في « ادعوا » الدعاء ، ولكنْ الذكرُ بالاسم كقولك : هو يُدعى زيداً، أو محمداً ، وأنّ في الكلام محذوفاً، تقديره: قل ادعوه : اللّه ، أو ادعوه : الرحمن أيّامّا تدعوا فله الأسماء الحسنى : كان يُعرض أن يقع في الشرك من حيث أنّ إنْ جرى في خاطره أنّ الكلام على ظاهره خرج ذلك به- والعياذ باللّه تعالى - إلى إثبات مدعوين، تعالى اللّه عن أن يكون له شريك ؛ وذلك من حيث كان محالاً أن تعمد إلى اسمين كلاهما اسم شيء واحد فتعطف أحدهما على الآخر فتقول مثلاً : ادعُ لي زيداً أو الأمير، والأمير هو زيد ، وكذلك محال أن تقول: «أيّاما تدعوا» وليس هناك إلاّ مدعوّ واحد ، لأنّ من شأن (أي) أن تكون أبداً واحداً من اثنين أو جماعة ، ومن ثمّ لم يكن له بُدّ من الإضافة إمّا لفظاً وإما تقديراً »[٢] قال تعالى: ﴿فاتقوا اللّه يا أولي الألباب الذين آمنوا قد أنزلَ اللّهُ إليكم ذِكراً. رسولاً يتلو علكيم آيات اللّه﴾ من سورة الطلاق / ١٠-١١ . فقد يكون «رسولاً» مفعولاً للمصدر «ذِكْراً»، وقد يكون بدلاً من ذكر ، ويكون الرسول بمعنى : الرسالة .

أمّا نصبه على البدل، وقيل: بدل اشتمال فلأنّ بين القرآن والرسول ملازمة

---

(١) نفسه ٣٠٨ «بتصرف».

(٢) ينظر: نفسه ص ٣٠٩ «بتصرف».

، فيجوز بوصفه مما اشتمل عليه الذكر أو اتصف به، وإنْ كان الرسول ليس ممّا يتصف به الذكر إذا كان بدل الاشتمال صفةً يتصف بها المبدل منه نحو: أعجبني محمد علمُهُ ، فالعلم مما يتّصف به محمد، وليس الرسول مما يتّصف به الذكر ، وكذلك لا يتحقق في الرسول معنى: الانزال عندما قال تعالى: ﴿قد أنزل اللّه .... رسولا﴾؛ لأنَّ الإنزال يختصّ بالذكر كونه منزلاً على الرسول ، هذا إذا كان المعنى محمداً – صلّى اللّه عليه وسلّم – ، أمّا إذا كان المعنّى بـ« رسولاً» جبريل – عليه السلام – فالمعنى يختلف، وكان إنزاله في معنى إنزال الذكر فصحّ إبداله منه[1].

وقال تعالى: ﴿لقد سمعَ اللّهُ قولَ الذين قالوا إنَّ اللّهَ فقيرٌ ونحنُ أغنياءُ سنكتُبُ ما قالوا وقتلَهُم الأنبياءَ بغير حقٍّ ونقولُ ذوقوا عذابَ الحريق﴾ من سورة آل عمران /١٨١ .

باعمال المصدر المضاف في : « الأنبياء » وما التعبير بالمصدر إلاّ للدلالة على أنّ ما من نبيّ إلاّ وظهر كيدهم له بالقتل فأصبحت تلك سجيّة متأصلة في كلّ الأزمنة والأمكنة فيهم. وعبّر بالكتابة في قوله تعالى: ﴿سنكتب﴾ على جهة الوعيد بمعنى : لن يفوتنا إثباته وتدوينه كما لن يفوتنا قتلهم الأنبياء .

وقوله: ﴿وقتلهم الأنبياء﴾ عطف على ما قالوا ، أي : ونكتب قتلهم الأنبياء ، والسياق يدلّ على قتل أسلافهم الأنبياء ، وإنّما نسب ذلك إليهم لكونهم رضوا به،

---

(١) ينظر: تفاصيل ذلك في: الكشاف ٥٦٤/٤؛ البيان في غريب إعراب القرآن ٤٨٦/٢، والمقتصد في شرح الايضاح، للجرجاني ٥٥٥/٢.

وإنّما هم قالوا: «إنّ اللّه فقير ونحنُ أغنياءُ» وعطف أحدهما على الآخر « زيادة في مذمّتهم بذكر مساوئ أسلافهم ... فذكر هنا ليدلّ على أنّ هذه شنشنة قديمة فيهم . »[1]

وقال تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكنْ شيئاً مذكورا﴾ من سورة الإنسان / ١.

« فهذا يحتمل أنّه لم يكن شيئاً أصلاً مذكوراً ، أو غير مذكور ، ويحتمل أنّه كان شيئاً ولم يكن مذكوراً ، وذلك من حين خلقَهُ اللّه من طين الى أنْ نفخ فيه الروح »[2].

ومثل هذا في احتمال أكثر من دلالة مع وضع التركيب على الأصل الذي يجب أن يجري عليه قولهم: (للهِ درُّهُ فارساً) و (ما أحسنه شاعراً) فالمنصوب في نحو هذا يحتمل الحالية والتمييز ومن ذلك : جاء الجند صفاً صفاً. فيحتمل أنّهم جاءوا صفوفاً، أو أنّهم جاءوا صفاً واحداً، و «صفاً» الثانية توكيدٌ للأولى ومثله : (شربت الدواء جرعةً جرعة)، فيحتمل شربة أكثر من جرعة، ويحتمل أنه شربه جرعة واحدة ، وهذا يختلف لو قال : شربته جرعةً. أي : جرعة واحدة .[3]

ثالثاً : أسباب بلاغية :

علم البلاغة بما يشتمل عليه من علوم البيان والمعاني والبديع علمُ أُمّة عُرفت

(١) ينظر: الكشاف ١/٤٧٥؛ وفتح القدير ١/٤٨٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/٣٩٣؛ والجملة العربية والمعنى ص١٧.

(٣) ينظر: الجملة العربية والمعنى ص ١٧-١٨.

بالبيان والفصاحة والبلاغة، وقد أوقف علماء البلاغة العرب القدامى وجهودهم لبيان ما يقع في الكلام نثراً وشعراً من عيوب ومآخذ تتصل بألفاظه ومعانيه، ابتداءً من عيوب النطق وما يعتري بعض النّاطقين من عجز في تحقيق نطق بعض الأصوات العربية بصورة صحيحة، وما يمكن أن يأتلف من الأصوات في الكلام داخل البنية المفردة أو المركّبة، وما يتنافر، مروراً بعلم المعاني الذي يعدّ المظهر الأعلى والأرقى للنحو العربي في ربطه بين النظم ودلالاته، وانتهاءً بفنون البديع التي ناهزت الخمسة والتسعين فناً ، بل تمحّل أحد القدماء فأوصلها إلى مائة واثنين وعشرين .[1]

وإذا كان البلاغيون العرب القدامى قد أكّدوا أنّ الفصاحة « أمرٌ إضافي كالحسن والقبح، والكلام الفصيح ليس كلاماً مخصوصاً بعينه، بل كان مَن فهم كلاماً وعرفه فهو الفصيح بالنسبة إليه ؛ لأنّه ظاهر عنده، وواضح لديه ، وممّا يقوّي هذا القول أنّ اللفظ لا نعدّه في زماننا – يعني زمان ضياء الدين بن الأثير (ت. ٦٣٧ هـ) – هذا فصيحاً ونكرهه لعدم استعماله وغرابته ، كان عند مَن تقدّمنا من باب التأليف مستعملاً في زمانهم متعارفاً مشتهراً ، ولولا ذلك لما أوردوه في كلامهم ، ثمّ إنّ المعنى لا يكون مظهراً لتفسير ، ولا موضحاً عن ذاته، إذ المعاني جميعها قائمة بالنفس ، وإنما اللفظ يظهرها ويبينها فهو إذاً فاعل

---

(١) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف ص ٣٨٥.

البيان والإيضاح»[1] أقول إذا كان علماء البلاغة العرب القدامى قد قرروا أن الفصاحة أمر إضافي، ووازنوا بين غرابة اللفظ والزمن ، فما صار اليوم غريباً قد كان في زمن بعينه مستعملاً مفهوماً ، وأنّ الأفكار والرؤى والمعاني في واقعها الذهني والتصوري مُلك مشاع للجميع، ولا نشعر بحاجتنا الحاسمة للغة إلاّ إذا أردنا تجريد أفكارنا لغةً، وعلى هذا تكون البلاغة عائدة الى اللفظ «باعتبار إفادته الدلالة المعينة بالتركيب، وكثيراً ما يسمّى ذلك فصاحة أيضاً»[2] فإنّهم جعلوا البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، والكلام ضروب ومقامات على قدر مقامات الأحوال، وسياقاتها زماناً ومكاناً واعرافاً، وثقافة ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن، والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدمها، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ؛ لإنّ البلاغة العربية ليست ألفاظاً فقط، ولا معاني فحسب، ولكن ليس هذا بل ألفاظ يُعبّر بها عن معانٍ على وفق أنظمة ، وضوابط محدّدة موصوفة و«أكثر ما هو عليه النّاس في البلاغة أنّها الاختصار وتقريب المعنى بالألفاظ القصار، حتى إذا سُئل بعض الناس عن البلاغة فقال : «هي لمحة دالّة»، وهذا مذهب العرب وعادتهم في العبارة فإنّهم يشيرون إلى المعاني بأوحى إشارة، ويستحبّون أن تكون الألفاظ أقلّ من المعاني في المقدار والكثرة »[3].

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم، ضياء الدين بن الأثير، ص ٧٧.

(٢) فصول في البلاغة ص ٧٢.

(٣) ينظر: قانون البلاغة ص ٢٣-٢٤.

إنّ خلو الألفاظ المعبّر بها عن المعاني، من التوعّر والغرابة والمتروك، والمبهم والغامض وغير ذلك مما تنعت عندهم به الألفاظ، هو السبيل إلى وضوح الدلالات والبيان والابلاغ عنها، ولهذا وضع علماؤنا القدامى قوانين كليّة للمعاني، تستوعب أقسامها ، وتستوفي أحكامها، أطلق عليها (قوانين المعاني) كصحة المقابلات ، وصحّة التفسير ، والتتميم، والتكافؤ، وصحّة التمثيل[1] وغير ذلك من (قوانين المعاني)[2] التي حاولوا خلالها الربط بين البلاغة بوصفها أنظمة وقوانين وضوابط والدلالة والقيمة، بما يؤكّد أنّ غاية علوم البلاغة - عندهم - ليست في تلك الأنظمة والقوانين والضوابط بوصفها تشكيلات صورية مجردة ، وليست قيما وضعوها من مصطلحات لعلوم البيان والمعاني، والبديع، أبواباً وفروعاً ، وإنّما البلاغة عندهم في التعبير عن الدلالات والمعاني التي تقوم في النفس ويرغب صاحبها في نقلها الى غيره، وهذه لفتة متقدّمة في التفكير البلاغي العربي »[3].

وفي المقابل نجد أنّ فريقاً من أولئك العلماء العرب قد وضع جملةً من العيوب التي يمكن أن تعتري النصوص اللغوية نثراً أو شعراً فتخرج ببعض

---

(١) أرادوا بـ (صحة المقابلات) التوفيق بين الكلمات المتضادة، الموافق بموافقته، والمضاد بمضاده. و بـ (التميم): ردّ على المعنى الناقص بما يتممه ويكمله، ويوضح دلالته. و بـ (التكافؤ): دلالة اللفظ على المعنى المراد دلالة واضحة غير ناقصة. ينظر: قوانين البلاغة، ص ٣٦ وما بعدها؛ والبرهان في علوم القرآن، ٣/ ٧٨ وما بعدها.

(٢) ينظر: قوانين البلاغة ص ٣٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: فصول في البلاغة ص ١٨٨؛ والبرهان في علوم القرآن ٧٨/٣ وما بعدها.

تراكيبها الى الغموض والإبهام، ويمكن النظر إلى (عيوب المعاني) هذه من زاويتين :

الأولى :

تتمثل في بعض أساليب البيان كالمجاز اللغوي، وضروب الكنايات والاستعارات، والتشبيهات التي يسرف أصحابها في الرمز ويبعدون في النظم ، بما يؤدّي إلى بُعد الدلالة ، وعدم تمكّن المتلقي من الوقوف عليها .

والثانية :

تتمثل فيما ذكره بعض البلاغيين ونقاد الأدب القدامى من عيوب تؤدي إلى غموض الدلالة موسومة باسمائها ومصطلحاتها، ومحدّدة – عندهم – بمفاهيمها ومقاصدها، وأغلبها يكمن في ضروب صنعة الشعر، كأساليب البديع، كالإرداف، والغلو ، والايغال والتسهيم، والالتفات، والتعريض ، والفريع، والكناية وغير ذلك ممّا اطلقوا عليه (أنواع الإشارة)[1]، وأكثر ما يخص عيوب الألفاظ الافراد، أو الجمل، أو التراكيب، وخلصوا من خلال بيانه، وتفصيله، والتمثيل له أنّ جماع ما يُشترط في اللفظ المفرد: ملاءمته لمعناه ، وتمكنّه في النسق التركيبي، وجريه على قوانين اللغة، وصحّة روايته في كتب اللغة ومعاجمها، واستعماله في الشعر، أو النثر، أو القران الكريم، والحديث الشريف الصحيح المسند. وأردوا بتمكنّه في النسق التركيبي « قرار الكلمة وجدارتها بموضعها في الجملة أو التركيب وحسن جوارها لما قبلها، وما بعدها من الكلمات حتّى لا تكون جافية قلقة، نافرة،

(١) ينظر: نهاية الأرب ٤٩٩/١.

مقسورة على الموضع الذي وضعت فيه »[1].

وعلى الرغم من أنّ علماءنا القدامى قد بيّنوا بالأدلة النقلية والعقلية أنّ المزية والحسن والفصاحة في التراكيب اللغوية يُعزى إلى ضروب الكنايات والاستعارات التي تُعرف دلالاتها « من طريق المعقول دون طريق اللفظ»[2]، والمعقول هنا هو أنّك تثبتُ بالاستعارة مثلاً « معنى لا يعرفه السامع من اللفظ ولكنّه يعرفه من معنى اللفظ»[3]، ونبّهوا على أنّ المقصود بالغامض أو الغريب أنّه ما كان غريباً من أجل « استعارة هي فيه» كمثل قوله تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل﴾ من سورة البقرة /٩٣، ومثل: ﴿خلصوا نجيّا﴾ من سورة يوسف/ ٨٠ ، ومثل: ﴿فاصدع بما تُؤمر﴾ من سورة الحجر/٩٤، دون أن تكون اللفظة غريبة في نفسها إنّما ترى ذلك في كلمات معدودة كمثل: ﴿عَجّلْ لنا قِطّنا﴾ من سورة ص/١٦، ﴿وذات ألواح ودُسُر﴾ من سورة القمر /١٣ ﴿جعل ربُّك تحتك سريا﴾ من سورة مريم /٢٤.[4]

وأنّهم وضعوا للمجاز اللغوي وضروب الاستعارات والكنايات والتشبيهات وألوان البديع، شروطاً خاصة تحكم على بلاغتهاوملاءمتها الدلالة المرادة، وأقول على الرغم من صنيعهم العلمي هذا نبّهوا على أنّ اللغة بوصفها مقامات وسلوك

---

(١) علم الأسلوب، د. عبد المنعم المطعي، ص ١٠٨.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٥٥.

(٣) نفسه، ص ٣٥٦.

(٤) نفسه، ص ٣٢٦.

لابدّ لمن يستعملها وينشئ فيها، ويبدع من ضبط أوجه المناسبة بين مقام القول ودلالته وعدم التقعر في اللفظ، والتكلّف في النظم على حساب الدلالة؛ ولهذا عابوا على بعض النصوص اللغوية مافيها من خروج على ما سنّوه من سنن وشروط للقول الحسن الواضح الدلالة، سواء أكان تعقيداً في نسيج بعض الاستعارات والكنايات ، أو تكلّفاً في ضروب المجازات، أو بُعداً وغرابة في التشبيهات، أو إسرافاً في بعض وجوه البديع.

وإذا كنا نجد في ايراد ما في بعض المجازات، والاستعارات، والكنايات، والتشبيهات المركّبة، والتشبيهات الضمنية من غموض وغرابة لا ينزع إليها خاطر المتلقي بسهولة ولا يستطيع الوقوف على دلالاتها إلاّ بالفكرة، وتحريك الخاطر، والتأمّل في النص طريقاً يحتاج إلى بحوث خاصة تستوفي أطرافه ومحتوياته، وقد نصّ عليها أكثر البلاغيين العرب من أمثال عبد القاهر الجرجاني[١].

وإذا تجاوزنا عمّا وضعه القدامى من كتب في الملاحن والنوادر، والألغاز وغيرها[٢] ممّا يدخل في باب الغموض الدلالي: أسبابه، وأحواله، وإشكالاته، فليس لنا هنا إلا أن نلفت النظر إلى بعض الوجوه التي رأى فيها علماؤنا ما يدعو إلى غموض التركيب، وبُعد دلالته . ومن ذلك نذكر الآتي :

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة، للجرجاني.

(٢) ينظر: الملاحن، ابن دريد، ص ١٦- ٣٠، ٤٣، ٥٦؛ المزهر ١/ ٢٣٦- ٢٣٧؛ المستطرف، ٢/ ٢٦٦- ٢٦٧.

أولا: الإرداف:

وهو عندهم عدم الإتيان باللفظ الخاص بالدلالة على المعنى نفسه ، بل بلفظ آخر هو ردفه، وتابع له ضرورة ؛ ليكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع[1]. وإذا كان في بعض الإرداف مظهر بلاغي مقبول ، فإنّ من الإرداف ما يشكّل غموضاً في الدلالة لا سيمّا إذا كان هناك تكلّف وغموض في الألفاظ التي شكلته، فنحن لا نجد معاناة في الوقوف على دلالة ما وصفت به إعرابية رجلاً كريماً بقولها: ولقد كان منهم عمّار ، وما عمّار ، لم تخمد له نار، طلاّب بأوتار، فإن في وصف أعرابية أخرى زوجها على طريقة الإرداف أيضاً بُعداً وغموضاً في الدلالة يحتاج في بيانه معرفة معاني كلمات النّص كلّها من جهة ، والوعي بأعراف اجتماعية محدّدة بزمانها من جهة أخرى، تقول : « أخذني من أهل غنيمة، بشَقٍ فجعلني في أُهيلٍ صهيل وأطيط ودائس»[2]، أرادت : أنّه أخذها من أهلها وهم فقراء، لهم غنم قليلة فجعلها في قومه، وهم أغنياء، لهم خيل تصهل، وإبل تئط، أي: ترغو وزروع تغلّ« فأكثرُ هذه المعاني أتت بها، إنّما هي إرداف معان واشارات إلى الدلالة عليها»[3].

ثانياً : الإيهام:

ويدعى (التورية) « وهو أن يذكر لفظ له معنيان، إمّا بالاشتراك ،أو

---

(١) قانون البلاغة، ص ٩٣.

(٢) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ص ٢١٩.

(٣) قانون البلاغة، ص ٤٨؛ وينظر: نهاية الأرب، ١٧/١ه وما بعدها.

التوطؤ، أو الحقيقة أو المجاز، أحدهما قريب والآخر بعيد ، ويقصد البعيد يورى عنه بالقريب، فيتوهمه السامع في أوّل وهلة» وإذا كانت التورية باباً دقيقاً لطيفاً «لا ترى باباً في البيان[1] أنفع ولا أعون منه على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله[2] كقوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ من سورة طه/٥، فإنّ الاستواء على معنيين: الاستقرار في المكان، أو المعنى القريب المورى به الذي هو غير مقصود لتنزيهه تعالى عنه . والثاني : الاستيلاء والملك وهذا المعنى البعيد المقصود وري عنه بالقريب المذكور وهذه التورية (مجردة)؛ لأنها لم يذكر فيها شيء من لوازم المورى به ، لا المورى . يقابلها تورية (مرشّحه) يذكر فيها شيء من لوازم المورى به والمورى، كقوله تعالى: ﴿والسماءَ بنيناها بأيد﴾ من سورة الذاريات /٤٧، فإنّه يحـ [illegible] الجارحة، وهي المورى بها، وقد ذكر من لوازمها على جهة (الترشيح) البنيان، ويحتمل القدرة والقوّة ، وهو البعيد المقصود .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا تالله إنّك لفي ضلالك القديم﴾ من سورة يوسف / ٩٥ ، فالضلال يحتمل الحبّ، وضدّ الهدى، فاستعمله أولاد يعقوب-عليه السّلام- ضد الهدى تورية عن الحبّ أقول: إذا كانت التورية باباً من أبواب البلاغة فيه دقة ولطف في المنسج والدلالة، نجد من جانب آخر أنّها قد تكون

---

(١) الاتقان في علوم القرآن ٣/٢٢٧.

(٢) نفسه.

مدعاة إلى الغموض والإيهام كقول الشاعر :

فلمّا نأت عنّا العشيرة كلّها
أتحنا فحالفنا السيوفَ على الدّهر
فما أسلمْتنا عند يومٍ كريهةٍ
ولا نحنُ أغضينا الجفونَ على وتْرِ

فإنّ الإغضاء ممّا يلائم جفن العين ، لا جفن السيف، والمراد به إغماد السيف ؛ لأنّ السيف إذا أُغمد انطبق الجفن عليه، وإذا جُرّد، انفتح للخلاء الذي بين الدفتين .[١]

وقد تكون التورية سبيلاً إلى تعمية المعنى وابهامه بحيث يصير شفرة لغوية لا يمكن الوقوف على دلالتها إلاّ لحاذق في دقائق اللغة وأسرارها . ومن ذلك ما تذكره بعض المظان عن العنبري الأسير في بكر بن وائل حين سألهم رسولاً إلى قومه فقالوا له : « لا ترسل إلاّ بحضرتنا؛ لأنّهم كانوا قد أزمعوا غزو قومه فخافوا أن ينذر عليهم ، فجيء بعبد أسود فقال له : أتعقل ؟ قال: نعم إنّي عاقل . قال: ما أراك كذلك . فقال : بلى، فقال: ما هذا ؟ وأشار بيده إلى الليل – فقال: هذا الليل . قال: ما أراك عاقلاً، ثمّ ملأ كفّيه من الرمل، فقال : كم هذا ؟ فقال : لا أدري، وإنّه لكثير ، قال: أيّما أكثر النجوم أمْ التراب ؟ قال: كلٌّ كثير . قال: أبلغ قومي التحيّة، وقل لهم ليكرموا فلاناً– يعني أسيراً في أيديهم– من بكر بن وائل،

(١) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة، للقزويني، ص ٣٠٠.

فإنّ قومه لي مكرمون، وقل لهم إنّ (العرفج) قد أدنى وقد شكت النّساء، وأمرهم أن يعروا ناقتي الحمراء فقد طالوا ركوبها، وأنْ يركبوا جملي الأصهب بآية ما أكلتُ معهم حيساً، وأسألوا الحارث عن خبري . فلمّا أدى العبد الرسالة إليهم، قالوا: لقد جُنَّ الأعور ، والله ما نعرف له ناقة حمراء، ولا جملاً أصهب . ثمّ سرّحوا العبد ودعوا الحارث؛ فقصّوا عليه القصة، فقال: لقد أنذركم أمّا قوله: أدنى العرفج، فيريد أنّ الرجل قد استلأموا، ولبسوا السلاح. وقوله : قد شكت النّساء، أي اتخذ الشكاء للسفر ... وقوله : الناقة الحمراء، أي ارتحلوا عن الدهناء، واركبوا الصمان، وهو الجمل الأصهب . وقوله بآية ما أكلت معهم حيساً. يريد أخلاطاً من الناس قد غزوكم ؛ لأنّ الحيس يجمع التمر والسمن والأقط. فامتثلوا ما قال ، وعرفوا لحن كلامه »[1].

ثالثاً : الالتفات:[2]

وهو نقل الكلام من أسلوب الى أسلوب، أعني من المتكلّم أو المخاطب، أو الغيبة الى آخر منها بعد التعبير بالأوّل. وهو باب لطيف يدفع الضجر والملل عن النفوس لما جبلت عليه من حبّ التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوال واحد[3]. ولكنّه يحتاج إلى فطنة، ودقّة في بيان دلالة هذا التنقل، ومنه قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتمُ في الفلك وجرين بهم بريح﴾ من سورة يونس/٢٢ بالتحوّل من

---

(١) الملاحن، ص ١٦-٢٠.

(٢) ينظر: البديع، ص ١٦٠؛ والصناعتين، ص ٣٩٢؛ والعمدة ٢/٤٥؛ والبرهان للزركشي ٣/٣٦١.

(٣) ينظر: الاتقان ٣/٢٢٩.

الخطاب الى الغيبة. والأصل (بكم) وما ذلك إلاّ لكون الخطاب كان مع الناس مؤمنهم وكافرهم، بدليل قوله تعالى: ﴿هو الذي يسيّركم في البّر والبحر﴾ من سورة يونس /٢٢. فلو كان : وجرين بكم للزم الذي للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية عدولاً من الخطاب العام إلى الخطاب الخاص .

وقيل: لإنه تعالى قصد أن يجمعهم وغيرهم، وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلق، أو أنّهم وقت الركوب حضروا فخافوا الهلاك وغاية الريح ، فخاطبهم تعالى خطاب الحاضرين ، ثمّ لما جرت الرياح بما تشتهي السفن ، وأمنوا الهلاك، لم يبق حضورهم كما كان، على عادة الإنسان أنّه إذا أمن غاب قلبه عن ربّه، فلما غابوا ذكرهم اللّه بصيغة الغيبة[1]. وأمثلة الالتفات كثيرة في القرآن الكريم استوفاها ودلالاتها بعض علمائنا .[2]

رابعاً : الرمز :

واصله عندهم : الكلام الخفي الذي لا يفهم ثم استعمل حتى صار اشارة كقول امرئ القيس :

ظللْتُ ردائي فوق رأسي قاعداً

أعدُّ الحصى ما تنقضي عبراتي

---

(١) ينظر: البرهان ٣/٢٦٣؛ الاتقان ٣/٢٣٢.

(٢) ينظر: قانون البلاغة، ص ١١٠؛ والبرهان ٣/٣٦١؛ والاتقان ٣/٣٢٩؛ والمزهر ١/٣٣٤.

رمزاً للهمّ الذي يدعو صاحبه الى عدّ الحصى[1].

خامساً : الإخلال بالإفادة:

« وهو أن يؤتى في الكلام بزيادة لفظ يفسد المعنى ، كما لو قال قائل: «إنّ الأمر والنهي لو ذقتهما طيبان » . بزيادة : (ذقتهما) ممّا يفسد المعنى ؛ وذلك أنّه لو لم يذقهما لم يكونا كذلك ، ولا يعرف الطيّب أو الكريه بذواق الذائق لهما ، بل هما على هذه الحال بأنفسهما »[2].

سادساً : قلب الإسناد :

وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره .

كقوله تعالى: ﴿وآتيناهُ من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ أُولي القوّة﴾ من سورة القصص /٧٦ .

إذا لم تجعل االباء للتعدّية ؛ لأنَّ ظاهرهُ : أنَّ العصبة تنوء بالمفاتح بإسناد « لتنوء » إلى المفاتح، والمراد إسناده الى العصبة ؛ لأنّ الباء للحال، والعصبة مستصحبة المفاتح، لا تستصحبها المفاتح ووظيفة هذا القلب المبالغة في الدلالة بجعل المفاتح كأنّها مستتبعة العصبة القوية بثقلها .

وقد لا يكون هناك قلب في الإسناد، والمعنى على هذا يكون بأنَّ المفاتح لثقلها تميل بالعصبة ، « وهو الأولى ؛ لأنّ الفعل غير المتعدي بالباء مقيس ،

---

(١) نهاية الأرب ١/٥٠٢.

(٢) قانون البلاغة، ص ٥١.

والقلب غير مقيس، والحمل على ما هو مقيس أولى»[1] ، ومن القلب قوله تعالى: ﴿وحرّمْنا عليه المراضعَ من قبلُ﴾ من سورة القصص /١٢٠ « ومعلوم أنّ التحريم لا يقع على المكلّف ، فالمعنى وحرّمنا على المراضع أن ترضعه، ووجه تحريم الرضاعة عليهنّ ألاّ يقبل ارضاعهن حتّى يردّ إلى أُمّه »[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وقد بَلَغَني الكِبر﴾ من سورة آل عمران/٤٠ . أي: بلغتُ الكبر .

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وما يخادعُون إلاّ أنفسَهُم﴾ من سورة البقرة/٩ ؛ لأنّ الأنفس هي المخادعة المسؤولة .

سابعاً : قلب المعطوف :

وذلك بجعل المعطوف عليه معطوفاً ، والمعطوف معطوفاً عليه ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثمّ دنا فتدلّى﴾ من سورة النجم. والمعنى : تدلّى فدنا؛ لأنّه بالتدلي نال الدنو، والقرب إلى المنزلة الرفيعة وإلى المكانة لا إلى المكان.[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿وكمْ من قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنا﴾ من سورة الأعراف/٤٠ . مبالغة في شدّة البأس الإلهي ، فقد هلكت بمجرد توجّه الناس إليها ، ثمّ يأتي البأس الشديد.

---

(١) البرهان، الزركشي، ٣/٢٣٤.

(٢) نفسه ٣/٢٣٧.

(٣) نفسه، ٣/٢٣٨.

ثامناً : كثرة الإضافات:

قد تؤدي كثرة الإضافات في تركيب واحد إلى عدم وضوح الدلالة وغموضها زيادة على ما تؤديه أيضاً من عسر في نطق التركيب المعين. ومن ذلك قول ابن بابك :[1]

حمامةً جوعى حومة الجندل اسجعي

فأنتِ بمرأى من سعادٍ ومسمعِ

تاسعاً : التضمين :

وهو « ايقاع لفظ موضع غيره لتضمّنه معناه »[2] سواء أكان اللفظ اسماً أم فعلاً أم حرفاً. وأكثر ما يكون في الأفعال توسعاً في دلالاتها . كقوله تعالى: ﴿عيناً يشربُ بها عبادُ اللّه﴾ من سورة الإنسان /٦. بتعدية (يشرب) بالباء بدلاً من (من)، لتضمين الفعل معنى : يروي ويلتذ، أو تضمين الباء معنى : من .

ومنه قوله تعالى: ﴿يقبلُ التوبةَ عن عبادِهِ﴾ من سورة التوبة / ١٠٤ بتعدية «يقبل» بعن ، لتضمينه مَعَنى: العفو، والصفح. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ونصَرناه من القومِ الذين كذّبُوا﴾ من سورة الأنبياء/٧٧ . بتضمين الفعل (نصر) معنى (منع)[3]. ومن التضمين في الأسماء فيكون بتضمين اسم معنى

---

(١) ينظر: التخليص، للقزويني، ص ٧٢.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، ١/٨٦٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ٢/٤٤٣.

اسم آخر لإفادة معنى الاسمين معاً. كقوله تعالى: ﴿حقيقٌ على أنْ لا أقولَ على الله إلاّ الحقّ﴾ من سورة الأعراف /١٠٥. بتضمين: «حقيق» معنى: حريص. أي إنّه محقوق بقول الحق، حريص عليه.

أمّا التضمين في الحروف والتناوب بينها، فقد أكثر النّحاة في الحديث عليه، أقسامه، وأنواعه، وجوازه، وعدم جوازه[1] واستعمال حروف الجرّ داخل التراكيب اللغوية في غير معانيها الحقيقية مراعاة أحياناً الى غموض الدلالة وعدم وضوحها، وهو ما يؤكّد أنّ الحرف حاملٌ دلالته، لكنّ هذه الدلالة مطلقة وإنّما تتحدّد من السياق الذي يرد فيه الحرف. وما التعليق الذي يشترطه النّحاة في الجار والمجرور إلا مؤشّراً لدلالة حرف الجرّ على معنى، ومما يؤكّد أنّ دلالة حرف المعنى على دلالة مطلقة تقسيم بعض علمائنا القدامى الحروف الى حروف (ايجادية) وحروف (اخطارية)، وقصدوا بالحروف الايجادية أن حرف المعنى (يُوجد) معنى معيناً من نحو : النداء، والتمني، والترجي وغير ذلك ممّا يحدّد أو يُوجد نسبةً أو علاقة بين مكونّات الجملة، وهذه الحروف الايجادية وهي التي لم توضع في اللغة لإفادة معنى أصل، بل وضعت وارتُحلت لاستعمالها أدوات للربط بين مكوّنات الجملة، ولهذا اطلق عليهاالفارابي مصطلح (حروف نسبة).[2]

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٨/٤؛ شرح الرضي على الكافية ١/٣٢١؛ البرهان، الزركشي ٣/٣٨٨؛ الاتقان ٣/٢٤٣.

(٢) ينظر: الحروف، الفارابي، ص ٨٣.

أمّـا الحـروف (الاخطارية) فـهي التي (تخطر) أي يجـري في الذهن (الخاطر) عند استعمالها معنى معيناً[1] ولذلك لا تختلف مع الأسماء أو الأفعال في الدلالة على معنى. وعلى هذا يمكن النظر الى حروف المعاني من زاويتين :

الأولى :

أنّ منها حروفاً تدلّ على معانٍ في نفسها كحروف الاستفهام ، ولن ، وحروف العطف.

والثانية:

حروف تدل على المعنى المحدد لا المطلق مع غيرها كحروف الجر .

عاشراً: مخالفة ظاهر اللفظ :

«من سنن العرب مخالفة ظاهر اللفظ معناه ، كقولهم عند المدح: قاتَلَهُ الله، و: ما أشعرَهُ، فهم يقولون هذا، ولا يريدون وقوعه وهذا يكون عند العجب ممّا أصابه الرجل في رميه، أو فعل يفعله»[2] .

ويطول بنا المقام إذا أردنا استيفاء الظواهر التّي عُدّت من البلاغة ممّا يعمل على غموض النص اللغوي، من نحو : الكف[3] والمحاذاة[4]، والتعمية[5] وجمع

---

(١) ينظر: منتهى الأصول، البجنوي، ص ٩؛ واللامات، د. عبد الهادي الفضلي، ص ٩٢.

(٢) المزهر ١/٣٣٠.

(٣) نفسه، ١/٣٣٨.

(٤) نفسه ١/٣٣٩.

(٥) ينظر: نهاية الأرب ١/ ٥٠٥ وما بعدها.

المؤتلفة والمختلفة[1] وقلب التشبيه[2] والاضمار على شريطة التفسير[3] والتدبيج[4] وغير ذلك ممّا استوفاه علماؤنا القدامى تنظيراً وتطبيقاً[5].

تاسعاً : دور السياق في بيان دلالة المثل العربي القديم :

تُعدّ الأمثال[6] من أخصّ مظاهر الثقافة لدى الشعوب والأمم، لما تنطوي عليه من قسمات واضحة لوجه الأمّة التي صدرت عنها ؛ ولما تحتويه من وصف ضمني لبعض أعرافها، وتقاليدها، وأنماط تفكيرها، وحيواتها، زيادة على كونها نصوص لغوية مكثّفة معبّرة، تكشف القناع عن نفسية الشعوب، وترفع الحجب

---

(١) قانون البلاغة، ص ١١٢. ومنه قول امرئ القيس:
سماحةَ ذا، وبرٌّ ذا، ووفاءَ ذا
ونائلَ ذا، إذا صبحا وإذا سكرْ

(٢) ينظر: الكامل، للمبرد ١٣٢/٣.

(٣) ينظر: نهاية الأرب، ٧٩/١.

(٤) ينظر: الاتقان ٢٤١/٣.

(٥) ينظر فيها: نهاية الأرب ٥٠٢/١ وما بعدها.

(٦) من أشهر كتب الأمثال نذكر:
- مجمع الأمثال للميداني أبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت ٤١٨هـ) في ستة آلاف مثال ونيف.
- والتمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٠٩هـ).
- وشرح روضات الأمثال لأحمد اللوزكناني.
- وسوائر الأمثال على أفعل للأصفهاني حمزة بن الحسن.
- والأمثال في القرآن الكريم لابن قيم الجوزية.
- وألف في الأمثال الرازي أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٢٩١هـ)، ونفطويه، إبراهيم بن محمد (ت ٢٩٨هـ)، والجنيد بن محمد القواريري البغدادي (ت ٢٩٨هـ)، ومحمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢هـ)، والإمام أبو الحسن الماوردي، وغيرهم.

عن طبائع الأمم، ولهذا يمكن للنّاس أن يتداولونها عبر مراحل طويلة من حيواتهم وتاريخهم، وفي مواقف متعددة، لا سيما أن أغلب الأمثال موصوفة، بالإيجاز[1] وإصابة المعنى المراد التعبير عنه، وجودة التشبيه، وحسن الكناية. ولمّا كان المثل في الاصطلاح لفظ « يخالف المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبّهوه بالمثل الذي يعمل عليه غيره»[2] وأنّ الغرض منه تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالشاهد والمعقول بالمحسوس[3]. نجد أنّ أمثال القرآن الكريم مظهر من مظاهر إعجازه اللغوي والبياني والأسلوبي لا يجد الناظر فيها عناءً كبيراً في استنباط دلالتها وغاياتها بوصفها أداة من أدوات التبليغ، والحكمة، والتعليم، والتربية. وفي هذا السياق كانت الأمثال النبوية الشريفة، وصحابته الأجلاء، وبعض حِكَم الفصحاء والزهاد، والبلغاء، والحكماء العرب. وفي المقابل نجد أمثالاً عربية كثيرة يستعصي علينا الوقوف على دلالاتها إلاّ بعد الوقوف على شخوصها، ومناسباتها، وظروفها الزمانية والمكانية التي قيلت فيه ، لا سيمّا أن هناك أمثالاً إسلامية، وجاهلية، وعربية وعجمية، وملوكية، وسوقية، ومنها ما هو خاص، أو عام، وهناك أمثال للقضاة والوزراء والتجار ، والمغنون، والنساء،

---

(١) ينظر: الأمثال أنواع منها الموجز السائر، وهو إما شعبي لا يتقيد بقواعد الفصيحة، أو كتابي صادر عن ذوي الرأي والحكمة والمعرفة، ومنها المثل القياسي، وهو سرد وصفي، أو قصصي، أو صورة بيانية توضح فكرة ما عن طريق التشبيه والتمثيل، ويسميه البلاغيون (التمثيل المركب)، ومنها المثل الخرافي، أو الرمزي، وهو حكاية على لسان غير الإنسان هدفه تعليمي.

(٢) ينظر: الأمثال في القرآن، ص ٣٣.

(٣) ينظر: البرهان، ٤٨٨/١.

والصبيان، والعبيد، والخدم، والإماء، والشطرنجيون والنبيذيون، واللصوص، وغيرهم من طبقات المجتمع ومكوّناته. ولا يمكن أن يكون للمثل خاصة وعامّة دلالة بيّنة عند مستعمله، أو سامعه من غير الوقوف على مكوّنات سياقه وظروفه وشخوصه، وعلى قدر ما نستحضر للمثل المعين من هذه المكوّنات السياقية يأتي وعينا لأبعاده الدلالية الواسعة في مساحاتها وتداعياتها.

فنحن مثلاً لا نتبيّن ما وراء المثل القائل: «مواعيد عرقوب» في الدلالة على الخلف في المواعيد إلاّ بعد أن نعرف أنّ (عرقوب) هذا «رجل من العماليق أتاه أخ له يسأله، فقال له عرقوب إذا أطلعتْ هذه النخلة فلَكَ طلعها، فلمّا أطلعت أتاه للعِدَة، فقال: دعها تصير بلحاً، فلمّا أبلحت قال: دعها حتى تصير زهراً، فلمّا أزهرت قال: دعها حتى تصير رطباً، فلمّا أرطبت قال: دعها حتى تصير تمراً، فلمّا أتمرت عمد إليها عرقوب في الليل فجذّها، لم يعط أخاه شيئاً. وفيه يقول الأشجعي :

وعِدتَ وكان الخلفُ منك سجيّةً

«مواعيدُ عرقوب» أخاه بيثرب »[1]

ومن أمثالهم، قولهم : «يومُ النازلين يُنبت سُوقُ ثمانين» ويضرب لمن قد أسنَّ ولقي الناس والأيام وفيما لم يذكر، وقد قدِمَ.

والنّازلون هم : نوح نبينا عليه الصلاة والسلام ومَن معه حين خرجوا من

---

(١) مجمع الأمثال. الميداني، ٢/٣٤٧.

السفينة، وكانوا ثمانين مع ولده وجماعته، وبنوا قرية بالجزيرة يقال لها (ثمانين) بقرب الموصل في العراق .[1]

ومن أمثالهم قولهم : « أجبن من صافر» ويضرب للخائف من كلّ شيء لأنّه جبان بطبعه وأفعاله .

والصافر عندهم : الرجل الذي يصفر للفاجرة لتأتيه، فهو يخاف كلّ شيء ويفزع من كلّ شيء... وقيل: الصافر: ما يصفر من الطير، وإنما وصف بالجبن لأنّه ليس من الجوارح، والجوارح الكواسب الصوائد لأهلها ولذا يُقال: فلان جارحة أهله . أبي : كاسبهم . قال تعالى: ﴿وما علمتم من الجوارح مكلّبين﴾ من سورة المائدة /٤ .

ويقال : قد جرح الرجل ، إذا كسب ، وكذلك : قد جرح الفرس. قال المرقش الأصغر:

ويسبق مطروداً ويلحقُ طارداً

ويخرجُ من غمِّ المضيق ويجرحُ

أي يكسب ويصيد . ويقال: قد اجترح فلان: إذا كسب. قال الله عزّ وجلّ: ﴿أم حسب الذين اجترحوا﴾ من سورة الجاثية / ٢١[2].

---

(١) مجمع الأمثال ٤٩٤/٢.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس. الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) ٢٦٧/١-٢٦٨.

وقالوا: «ما أرخصَ الجملَ لولا الهرّة» ويضرب في النفيس والرخيص يقترنان.

وسياقه أنّ رجلاً ظلّ له بعير، فأقسم لئن وجده ليبيعه بدرهم، فأصابه، فقرن به سنّوراً وقال: أبيع الجمل بدرهم وأبيع السنّور بألف درهم، ولا أبيعهما إلاّ معاً .

فقيل له : ما أرخصَ الجمل لولا الهرّةُ .[1]

عاشراً : دور السياق في تماسك النّص اللغوي[2]

للسياق اللغوي والحالي دور حاسم في اتساق النص اللغوي وتماسكه تماسكاً كليّاً، بحيث ترتبط مكوّناته في علاقات جدلية بعضها مع بعض ، مفردات داخل التركيب الواحد، والتركيب الواحد في علاقاته مع تراكيب النصّ الأخرى، بحيث ينبئ هذا الاتّساق والتماسك على أن النصّ وحدة متكاملة لا يمكن للمتلقي من الاستجابة لها، وفكّ رموزها، والوقوف على دلالاتها ، والتناغم معها إلاّ

---

(١) مجمع الأمثال ٢/٢٨٩.

(٢) يعرف بعض الباحثين النص الأدبي بأنه: «نسيج من الألفاظ والعبارات التي تطرد في بناء منظم متناسق، يعالج موضوعاً أو موضوعات كثيرة بأداء خاص يختلف عن أنماط الكلام اليومية غير الأدبية مما لا يعتمد فيها، إيقاع، أو تخيل، أو تصوير، أو إيحاء، أو رمز النص الأدبي»: تحليله وبناؤه، د. إبراهيم خليل، ص ١٣ «بتصرف».

باستحضار مكوّناتها وبنياتها السياقية جميعها[1]، سواء أكانت هذه البنيات (داخلية) شكلية متمثلة في طبيعة المكوّنات التي تشكّل التركيب اللغوي الدال، وطبيعة نظمه من ربط، وحذف، وتقديم، وتأخير، أم كانت خارجية تتحدّد بظروف الكلام، ومقامه، وجنس المتحدثين، ومشاربهم الثقافية والاجتماعية إلى ما هنالك من أحوال السياق وملابساته.

ومن الثابت أنّ للعلماء العرب القدامى (علم نصّ)، غير بعيد في أكثر وجوهه ممّا جاء به المحدثون اليوم، فقد جعل أولئك العلماء العرب من وجوب إحكام العلاقة بين المكوّنات النصية الداخلية (الشكلية) والضمنية طريقاً إلى المتلقي، والتأثير فيه، وإدخاله حيّز النص اللغوي الذي يسمعه، أو يقرأه. ولقد اعتنى المفسرون وعلماء القرآن النّص القرآني أصواتاً، وبنيات، وتراكيب، وصولاً إلى الوقوف على مكامن إعجازه نظماً، وتماسكاً، وبياناً. وتأمّلت طائفة منهم ما في القرآن من مظاهر تماسك نصّي متفردة، كالانسجام[2] وائتلاف اللفظ

---

(١) وضع (درسلر) و (بوجراند) سبعة معايير يتحقق بها تماسك النص الأدبي واكتماله، وهي:
١- الربط النحوي للكلمات داخل النص.
٢- التماسك الدلالي، أي الربط بين تصورات عالم النص.
٣- هدف النص أو مقصوده.
٤- قبول النص من المتلقي.
٥- طبيعة الإخبار في النص من حيث توقع المعلومات التي يبثها النص أو عدم توقعها.
٦- مقام النص ومناسبته للموقف الذي يجري فيه.
٧- التناص، أي العلاقة بين النص ونص آخر، أو نصوص أخرى تأثراً وتأثيراً.
ينظر: Introduction to text Linguistics 1-12.

(٢) هو أن يكون الكلام لخلوه من العقادة منحدراً كانحدر الماء المنسجم. الاتقان ٣/٢٣٤.

مع اللفظ وائتلافه مع المعنى[1] والتكرير، ومرجعية الضمائر، وأسباب الاختلافات الدالة على الجمع، واختصاص كلّ محلّ بعلامته، ووقوع المفرد الجملة، وعكسه، والمواضع التي يحسن مراعاة الأصل فيها، والمواطن التي يحسن العدول فيه عن الأصل، وغير ذلك ممّا يشير الى اختصاص كلٌ كلمة بموضعها التي وقعت فيه، وكلّ ذلك « بيّنٌ من السياق »[2].

وتنبّه آخرون إلى (وسائل الربط بين الجمل وأحكام الشروط)، فهناك روابط بين الجمل توجب تلازماً مطلقاً، إمّا بين ثبوت وثبوت، أو بين نفي ونفي، أو بين نفي وثبوت، وهناك (روابط تلازم) بين امتناع الشيء لامتناع غيره، وهناك روابط لا يعلّق عليها إلاّ محتمل الوجود أو العدم وروابط وضعت لتكون وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات خبراً أو صفة، أو صلة، أو حالاً كما هو الشأن في الضمير، وهناك روابط تدلّ على الجمع، أو الترتيب، أو التعقيب، وغير ذلك من مظاهر (حسن النظم) و (تقدير الرتبة) ممّا «يعرف سرّه من السياق» على حدّ تعبير ابن الجوزية[3]. واعتنى الأصوليون بما فيه من الأدلّة العقلية، والشواهد الأصلية والنظرية واستبطوا منه أصولهم ، وأحكامهم .

وتنبّه البلاغيون إلى ما في القرآن من تلاؤم، وحسن نظم بين أصواته، ومفرداته، وتراكيبه وجماليات تشبيهاته واستعاراته وكناياته ، ومافيه من « لفظ

---

(١) ينظر: نفسه، ٣/٢٣٦ وما بعده.

(٢) ينظر: بدائع الفوائد ١/٨٩-١٠٠.

(٣) ينظر: نفسه ١/٥٦.

حامل ، ومعنى قائم، ورباط ناظم يعمل على تماسك بعضه ببعض »[1].

وقد كان نقاد الأدب قد نظروا النصوص الأدبية بهذا المنظار فقرر الجاحظ (ت. ٢٥٥هـ) مثلاً أن « أجود الشعر ما رأيته متماسك الأجزاء سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغاً واحداً، وسبك سبكاً واحداً ... وكذلك حروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر تراها متّفقة .... حتى كأنّ البيت بأسره كلمة واحدة، وحتى كأنّ الكلمة باسرها حرف واحد »[2] وقد امتلأت كتب المحاضرات كمقدمة ابن خلدون والعقد الفريد، ومحاضرات الراغب الاصفهاني وكتب الأمالي وكتب علوم القرآن، واصول الفقه، ومعاني القرآن واعرابه ومجازه، ومعاني الشعر وكتب المعاني والألفاظ والموازنة بدراسات لغوية نصية محكمة. وقد شغل بعض العلماء القدامى أنفسهم بدرس المناسبات في القرآن الكريم بين الآيات والسور، أو التناسب بين أواخر السور وأوائل ما يليها ، أو بين الآتي والآتي، أو بين آيات السورة الواحدة وبين معاني آيات القرآن وموضوعاته كلها، أو التناسب بين القصص القرآني ومناسباته، وظروفه، أو غير ذلك من ضروب المناسبات[3].

وتأمّل آخرون (غريب القرآن) فعكف الراغب الاصفهاني منهم على

---

(١) بيان إعجاز القرآن، للخطابي، ص ٣٣، ٣٦.

(٢) البيان والتبيين، الجاحظ، ٦٧/١.

(٣) ينظر: مفردات غريب القرآن، للأصفهاني؛ والمعاني (علم الأسلوب) د. مصطفى الصاوي الجويني، ص ١٢١.

الاهتمام بالدلالة اللغوية العامة للفظة القرانية المعينة، ثم الدلالة الخاصة لها في سياقها القرآني في النص الواحد، أو النصوص التي قد تتحدّد فيها الدلالة أو تتنوع .

لقد خلص العلماء العرب القدامى في تأملهم كلّ ممّا يدخل في مكوّنات النص اللغوي الداخلية (الشكلية)، والضمنية السياقية إلى ما أطلق عليه بعضهم (الإبداع) أو (حسن النسق) وقصدوا بالأوّل : «اشتمال الكلام على عدّة ضروب من البديع »[1] وقصدوا بالثاني: « أن يأتي المتكلّم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسناً بحيث إذا أفردت كلّ جملة منه قامت بنفسها، واستقلّ معناها بلفظها »[2].

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماءُ أقلعي وغيضَ الماءُ وقضي الأمر واستوت على الجوديّ وقيل بُعداً للقوم الظالمين﴾ من سورة هود /٤٤ .

ففي النّص الكريم جمل معطوف بعضها على بعض بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة، وسياق الآية الحالي من ابتداء بالأهم وهو انحسار الماء عن الأرض المتوقف عليه غاية المطلوب أهل السفينة، من الانطلاق من سجنها، ثم انقطاع المطر المتوقف عليه تمام ذلك، من دفع أذاه بعد الخروج ،

---

(١) الاتقان ٣/٢٥٨.

(٢) نفسه ٣/٢٤٨.

ومنع أخلاف ما كان بالأرض ، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقضاء المادتين الذي هو متأخر عنه قطعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك من قدّر هلاكه، ونجاة من سبق نجاته، وأُخر عمّا قبله لأنّ علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهم منها، وخروجهم متوقف على ما تقدّم، ثم الإخبار باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف، وحصول الأمن من الاضطراب، ثم ختم بالدعاء على الظالمين، لإفادة أنّ الغرق وإن عمّ الأرض فلم يشمل إلاّ مَن استحق العذاب لظلمه[1].

وقد عَمِلَت على بيان هذه الدلالات والمعاني مكوّنات داخلية (بلاغية)، وضمنية (سياقية) تمثّلت في عشرين ضرباً من ضروب البلاغة. فهناك :[2]

- مناسبة تامّة: واستعارة بين : ابلعي وأقلعي .
- والطباق بين الأرض والسماء .
- والمجاز في قوله تعالى: ﴿يا سماء﴾ والحقيقة: يا مطرَ السماءِ .
- والإشارة في قوله تعالى: ﴿وغيض الماء﴾ فإنّه عبّر به عن معانٍ كثيرة، لأنّ الماء لا يغيض حتى يقلع مطر السماء، وتبلع الأرض ما يخرج منها من عيون .
- والإرداف في واستوت[3].

(١) نفسه «بتصرف».

(٢) ينظر: بديع القرآن، ابن أبي الإصبع، ٩٤؛ والاتقان ٢/٢٥٨- ٢٥٩.

(٣) هو ما يشبه الكناية، وذلك أن يريد المتكلم معنى ما، ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه كقوله تعالى: «وقضي الأمر» أي: هلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله نجاته، وكذا قوله تعالى: «واستوت» وحقيقة ذلك: جلست فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه، وهذا يحصل من لفظ الجلوس. ينظر: الاتقان ٢/١٣١.

- والتمثيل في : وقضي الأمر .

والتعليل: فإنّ غيض الماء علّة الاستواء .

وصحّة التقسيم، وذلك باستيفاء أقسام الشيء الموجودة، فقد استوعب النّص الكريم الدلالة على أقسام الماء حال نقصه ، واحتباسه نابعاً من الأرض، أو نازلاً من السماء، أو كائناً على ظهر الأرض .

- والاحتراس في الدعاء بعدم شموله على من لا يستحق الهلاك .

- والإيجاز فإنّه تعالى قصّ القصة مُستوعبةً باخصر عبارة .

- والمناسبة، فأوّل الآية يدلّ على آخرها .

- وحسن البيان المتمثّل في أنّ السامع لا يتوقف في فهم دلالة الكلام ولا يشكل عليه منه، لخلو النّص من عقادة التركيب، وغريب اللفظ .

- والتمكين. لأنّ الفاصلة مستقرّة في موضعها مطمئنة في مكانها غير قلقة ولا مستدعاة .

الفصل السابع

نظرية المجالات اللغوية

مدخل:

نظرية العلاقات والمجالات اللغوية نظرية خاصة بمفردات اللغة المعينة خارج إطار السياق الذي ترد فيه، وهي تتصل مباشرة بوسائل النمو اللغوي الدلالي ؛ لأنَّ العلاقات بين المفردات تولّد دلالات متنوعة من خلال تقابلها وترابطها مع بعض ، بما يمكننا من الوقوف على الحقل الترابطي المعين لمجموعة من الكلمات، سواء أكان هذا الحقل الترابطي ترادفاً أو اشتراكاً، أو تضاداً، أو تقابلا ؛ أو كونها تشكّل حقلاً دلالياً لمجموعة من الألفاظ التي تضمّها علاقات تبعية متبادلة تكوّن ما يُسمّى بـ (الحقول الدلالية) التي يمكن حصرها، وفهرستها، ووصفها انطلاقاً من العلاقة بين دوالها ومدلولاتها ، « أو تصنيفها في معجمات موضوعية أو (حقول) موصوفة: موجودات، أو أحداث، أومجردات أو علاقات[1] على وفق مناهج محدّدة وأطر مختلفة، كلّ ذلك طلباً لتحديد الدلالات والمفاهيم والأفكار التي تقوم تلك الكلمات بتأديتها .

وإذا استثنينا من دائرة العلاقات والروابط التي تتصل بمفردات اللغة (الحقول الدلالية) ؛ لأنَّ لدراسة هذه الحقول مناهجها الخاصة، ووظائفها الدلالية المحدّدة ممّا سنأتي عليه في فصل خاص، ألفينا المجالات والعلاقات اللغوية بين

---

(١) ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص ٨٧.

مفردات اللغة العربية متمثلة في أربعة ظواهر معروفة هي :[1]

١- المترادف: وهو خاص بـ (ألفاظ المعنى)، وتتجدّد في ضوئه تعدديّة الدلائل وتتابعها في دالين أو أكثر. أعني: إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ مختلفة.

٢- المشترك: Homonymy, Polysemy وهو خاص بمجال (المعاني اللفظ)، وتتحدّد في ضوئه تعددية المدلولات واختلافها، إذ يمكن أن تتعدّد المعاني على اللفظ الواحد .

٣- التضاد: Antonymy ويتحدّد في تضاد، أو نقيض الدلائل أو المعنى للفظ الواحد Opposition of the Meainig ويمكن عدّه جزءاً من المشترك اللفظي .

٤- ويمكن النظر في (التقابل) Contrast بوصفه مجالاً لتحديد النقيض، أو المتضاد الدلالي الذي تؤدّيه مفردتان متقابلتا الدلالة .

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ سيبويه يُعدّ من أوائل اللغويين العرب الذين قسّموا ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها على أنواع مختلفة (مختصّة، ومشتركة، ومترادفة حين قرّر «أنّ من كلامهم - يعني العرب - اختلاف اللفظين لاختلاف

---

(١) رأى أحد الباحثين الفضلاء أن العلاقة الدلالية تتمثل في أربعة هي: تعددية الدلائل، وتعددية المدلولات، وتقابلية الدلائل، وتصاهر الدلائل، وجعل من الأخير النحت حيث تخلق كلمة جديدة من عناصر مختلفة (Coinage)، أو بتعبير آخر صيرورة كلمتين في كلمة واحدة. وهذا في تقديرنا يخرج عن إطار نظرية العلاقات الدلالية بوصفه أحد أوجه النمو الدلالي. ينظر: التنوعات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، ص ٢٣٢.

المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ . واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة »[1].

وتابعه في ذلك تلميذه قطرب (ت ٢٠٤هـ) ، قال: الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه:

فوجه منها:

– وهو الأعم الأكثر– اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وذلك للحاجة منهم إلى ذلك . وذلك قولك: الرجل ، والمرأة، واليوم، والليل، وقام، وقعد، وجاء، وذهبَ .

اختلف اللفظان لاختلاف المعنيين. وهذا لا سبيل إلى جمعه وحصره ؛ لأنَّ أكثر الكلام عليه.

والوجه الثاني :

اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل: عير وحمار، وذئب وسيد، وسمسم وثعلب، وأتى وجاء، وجلس وقعد، اللفظان مختلفان والمعنى واحد ... وكأنّهم إنّما أرادوا باختلاف اللفظين ، وإنْ كان واحد مجزئاً أن يوسّعوا في كلامهم وألفاظهم ، كما زاحفوا في أشعارهم ليتوسّعوا في أبنيتها، ولا يلزموا أمراً واحداً .

---

(١) الكتاب، ٢٤/١.

والوجه الثالث:

أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، وذلك مثل الأمّة، يريد الدين، وقول الله: ﴿إنّ إبراهيم كان أمّة قانتاً لله﴾ والأمّة: القامة، قامة الرجل. والأمّة من الأمم.

ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضاداً في الشيء وضدّه »[1].

فالمشترك على رأي قطرب نوعان: نوع تختلف وتتعدد فيه معاني الكلمة الواحدة، ونوع يزداد التخالف الى حدّ التضاد، ولهذا يمكن عدّ التضاد نوعاً من المشترك كما بينّا.

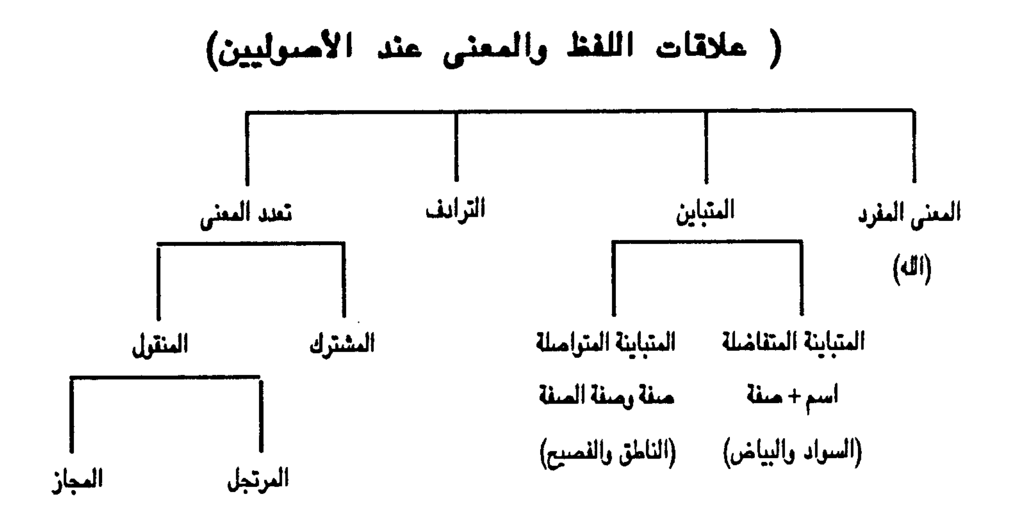
وممّا يجب لفت النظر إليه ونحن نتحدّث في العلاقات اللغوية هو أنّ تصوّر الأصوليين العرب القدامى لهذه العلاقات كان أكثر تفصيلاً واتّساعاً ممّا هو عند اللغويين، فاللفظ والمعنى عن أهل الأصول «إمّا أن يتّحدا فهو اللفظ المفرد كلفظة (الله) فإنّها واحدة، ومدلولها واحد، ويُسمّى هذا بالمفرد، لانفراد لفظه بمعناه، أو اختصاصه به، ولذلك يُسمّى اللفظ المفرد عند المحققين (اللفظ المختّص) قسيماً للمترادف، وللمشترك، وللمتضاد. أو يتعدّدا فهي الألفاظ المتباينة كالإنسان والفرس وغير ذلك من الألفاظ المختلفة الموضوعة لمعانٍ مختلفة، وحينئذ إمّا أن يمتنع اجتماعها كالسواد والبياض، وتسمّى: (المتباينة

---

(١) الصاحبي، ص٩٦، ٢٠١ «بتصرف»؛ والمزهر ١/٣٨٨.

المتفاضلة)، أو لا يمتنع كالاسم والصفة، نحو : السيف والصارم، أو الصفة وصفة الصفة كالناطق والفصيح، وتسمّى (المتباينة المتواصلة) ، أو يتعدّد اللفظ والمعنى واحد فهو الألفاظ المترادفة ، أو يتّحد اللفظ ويتعدّد المعنى، فإن كان وضع للكلّ فهو المشترك، وإلاّ فإن وضع لمعنى ثم نقل إلى غيره لا لعلاقة فهو المرتجل، أو لعلاقة فإن اشتهر الثاني كالصلاة سُمي بالنسبة إلى الأوّل منقولاً عنه، وإلى الثاني منقولا إليه، وإنْ لم يشتهر في الثاني كالأسد فهو حقيقة بالنسبة إلى الأوّل مجاز بالنسبة إلى الثاني »[1].

(علاقات اللفظ والمعنى عند الأصوليين)



(١) المزهر، ٣٦٨/١.

المبحث الأول

الترادف: Synonymy

الترادف في اصطلاح القدامى: « الألفاظ المفردة الدّالة على شي واحد باعتبار واحد»[1]، وقد احترزوا بهذا الحدّ من الآتي:

آ- الاسم وحدّ الاسم فليس بمترادفين.

ب- الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات كالإنسان والبشر.

جـ - وحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم فإنّهما دلاّ على شيء واحد لكن باعتبارين:

أحدهما: على الذات، والآخرعلى الصفة.

وقد يكون المترادفان مفردين كالليث والأسد، وقد يكونا مركّبين كجلوس الليث، وقعود الأسد، أو يكون أحدهما مفرداً، والآخر مركّباً كالمزّوالحلو الحامض[2].

وقد وضع القائلون بوجود الترادف شروطاً محدّدة له منها:

أولاً:

صحة حلول كلّ من المترادفين محلَّ الآخر بحيث يفيدان فائدة واحدة من

---

(١) هذا تعريف فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ). ينظر: المزهر، ١/٤٠٢.

(٢) الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص ٣١٦.

غير تفاوت، كالبُر والقمح والحنطة من الأسماء و (أقسم ، وآلى ، وحلف) من الأفعال . ومن هنا يختلف المترادف عن التابع الذي لا يفيد وحده شيئاً في أكثر الأحوال . مع اشتراط تقدّم المتبوع على التابع (الموصوف على الصفة ، والمبدل منه على البدل، والموكَّد على المؤكِّد) و(المعطوف عليه على المعطوف) ولا يشترط تقديم مترادف على آخر أصلا. ويختلف المترادف عن التوكيد في الوظيفة، فوظيفة التوكيد تقوية المؤكّد في حين أنّ المترادفين يفيد أحدهما ما يفيده الآخر.

ثانيا:

أن تكون الألفاظ الدالة على معنى واحد وقد وضع كلٌّ منها وضعاً مستقلاً خاصاً بالمعنى المعين، ولهذا منع كثير من علماء الأصول وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب . وإنْ اتفقوا على جوازه في الإفراد .[1]

وإذا كانت الزيادة على البنية المفردة تؤدّي زيادة في الدلالة فمن الأوْلى عند القائلين بالترادف أن يكون استعمال اللفظين المترادفين طريقاً إلى إحداث معنى زائد لا يُؤدّى باستعمال أحد المترادفين منفرداً، كقوله تعالى :

﴿بثّي وحزني﴾ من سورة يوسف /٨٦ .

﴿سرّهم ونجواهم﴾ من سورة التوبة/٧٨ .

﴿ولا تبقي ولا تذر﴾ من سورة المدثر /٢٨ .

---

(١) ينظر: البرهان، للزركشي، ٤/٩٣.

﴿إلاّ دعاء﴾ من سورة البقرة /١٧١ .

﴿عُذراً أو نُذرا﴾ من سورة المرسلات /٦ .

ومن المعروف أنّ كلمة العلماء العرب القدامى لم تتفق على الاقرار بوجود الترادف في اللغة العربية، إذ الفينا أولئك العلماء على ثلاثة آراء:

الأول:

يمثله فريق ينكر وجود الترادف المطلق بين مفردات اللغة ويمثل هذا الفريق نفر من العلماء منهم ابن الاعرابي (ت. ٢٣١ هـ) وثعلب (ت. ٢٩١هـ) ، وابن درستويه محمد بن عبد الله (ت. ٣٤٧ هـ) وأبو علي الفارسي (ت. ٣٧٧ هـ)، وأبو هلال العسكري (ت. ٣٩٥ هـ)[١].

ويستند هولاء إلى جملة من الأدلة والحجج منها الآتي:

١- أنّه لا بُدّ من وجود فوارق دلالية بين ما يظنّ أنّه من الترادف ، فاختلاف العبارات والأسماء موجب لاختلاف المعاني في كلّ لغة « وأنّ كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان فإنّ كلّ واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضي الآخر»[٢]

---

(١) من الملحوظ أن العسكري في الفروق اللغوية إذا ما استثنينا مقدمته لم يباشر الترادف بمعناه الاصطلاحي وإنما اهتم لشرح المعاني وبسط المساحات الدلالية التي تدل عليها الألفاظ والحدود الفاصلة التي بينها.

(٢) الفروق اللغوية، ص ١١.

٢- وكما لا يجوز أنْ يدلّ اللفظ الواحد على معنيين ، فكذلك لايجوز « أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد »[١].

وممّا يدلّ على أنّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني وتغير الدلالات « أن الاسم كلمة تدلّ على معنى دلالة إشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرّة واحدة فعُرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإنْ أُشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أُشير إليه في الأول كان ذلك صوابا »[٢].

وعلى هذا الرأي يكون للسيف -مثلاً- لفظ واحد هو سيف والباقي من نحو : المهند، والصارم، والحسام، واليماني والعضب ونحوها صفات.

٣- وعندهم أنّ كلّ ما يظنّ أنّه من المترادفات هو من «المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر، فإن الأوّل موضوع له باعتبار (النسيان)، أو باعتبار: أنّه يؤنس، والثاني: باعتبار أنّه (بادي البشرة) وكذا الخندس العُقارىو فإنّ الأوّل : باعتبار (العتق) والثاني : باعتبار (عَقر الدّن) لشدّتها[٣].

---

(١) نفسه، ص١٢.

(٢) نفسه، ص١٣.

(٣) ينظر: المزهر، ١/٤٠٣.

٤- إمكانية عطف اللفظين اللذين يُظنّ أنّما مترادفان على بعضهما ولا يعطف الشيء على نفسه. قال تعالى: ﴿لكلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً﴾ من سورة المائدة/ ٤٨. بعطف « شرعة » على « منهاج » ؛ لأنّ الشرعة لأوّل الشيء والمنهاج لمعظمه ومتّسعه.

ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر، فأمّا إذا أُريد بالثاني ما أُريد بالأوّل فعطف أحدهما على الآخر خطأ، لا تقول: جاءني زيد وأبو عبد الله، إذا كان زيد هو أبو عبد الله، ولكن مثل قوله :

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به

فقد تركتـ ، وذا نَشَبِ

وذلك أنّ المال إذا لم يقيّد فإنّما يدلّ على المال الصامت، والنشب ما ينشب ويثبت من العقارات، وهذا يدلّ على أن جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا من : العقل واللبّ، والمعرفة والعلم والكسب والجرح، والعمل والفعل معطوفاً أحدهما على الآخر فإنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في المعنى .

فاللّب: وإن كان هو العقل فإنه يفيد خلاف ما يفيده (العقل). وأنّ (القول) وإنْ كان هو (الكلام)، والكلام هو القول فإن كلّ واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر وكذلك (المؤمن) وإن كان هو المستحق للثواب فإنّ قولنا: (مستحق للثواب) يفيد خلاف ما يفيده : (مؤمن).

وأبصرته غير : (بصرت به) على اجتماعهما في الفائدة ، فإن: أبصرت به. معناه: أنّك صرتَ به بصيراً بموضعه، وفعلت أي انتقلت الى هذا الحال. أمّا أبصرته فقد يجوز أن يكون مرّة، ويكون لأكثر من ذلك .

وكذلك : أدخلته ودخلتُ به، فإذا قلت: أدخلتُهُ. جاز أن تدخله وأنت معه، وجاز ألاّ تكون معه. ودخلت به إخبار بأنه الدخول لك ، وهو معك بسببك وكذلك : (فعلتُ) يفيد خلاف ما يفيد : (أفعلت) في جميع الكلام إلاّ إذا ما كان من لغتين ؛ فقولك : سقيتُ الرجل . يفيد أنّك أعطيته ما يشربه، أو صببتَ ذلك في حلقه، وأسقيته : يفيد أنّكَ جعلت له سقياً وحظاً من الماء.

وقولك : شرقت الشمسُ. يفيد خلاف : غربتْ.

وأشرقت يفيد أنّها صارت ذات إشراق .

ورعدتِ السّماءُ : أتت برعد . وأرعدتْ : صارت ذا رعد .

٥- وإذا كان اختلاف الحركات الإعرابية وحده كفيل بتغيير الدلالات فاختلاف الألفاظ أولى بتعدّد الدلالات واختلافها .

٦- ويوجب منكرو الترادف ملاحظة الاستعمال والسّياق، واعتبار ما يؤول إليه المعنيان، والنظر إلى الاشتقاق واعتبار حقيقة اللفظين المعينين، أو أحدهما في أصل اللغة) واعتبار حروف الجرّ وتعاقبها وتناوبها[(١)]. وقد قدّم أبو هلال العسكري في مستهل كتابه : (الفروق اللغوية) ما يمكن عدّه

---

(١) الفروق اللغوية، ص ١٣.

وسائل علمية، وآليات معرفية يمكن في ضوئها تحديد الفروق الدلالية بين الألفاظ والمعاني، منها:[1]

أولاً :

ملاحظة اختلاف ما يستعمل فيه اللفظان، كالفرق بين (العلم والمعرفة)، فالأوّل يتعدّى إلى مفعولين، والثاني إلى واحد زد على ذلك أنّ لفظ (المعرفة) يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلاّ بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم.

ثانياً :

ملاحظة صفات المعنيين. كالحلم والإمهال .

فالأوّل: لا يكون إلاّ حسناً ، والثاني : يكون حسناً وقبيحاً .

ثالثاً :

ملاحظة ما يؤول إليه اللفظان المعينان: المزاح والاستهزاء فالأوّل: لا يقتضي تحقير الممازح، ولا اعتقاد ذلك فيه، والثاني: يقتضي ذلك.

رابعاً :

ملاحظة تعدّي الفعل أو لزومه ، من نحو : العفو والغفران تقول: عفوت عنه، للدلالة على أنّك محوتَ الذم والعقاب عنه. وتقول: غفرت له. للدلالة على أنّك سترتَ له ذنبه ولم تفضحه به .

---

(١) ينظر: نفسه، ص ١٤-١٥، ٣٣، ٤١، ٩٩.

خامساً :

ومنها اعتبار النقيض : كما هو الحال في دلالة (الحفظ والرعاية) وذلك أنّ نقيض الحفظ : الإضاعة ، ونقيض الرعاية : الاهمال، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راعٍ : هَمَلٌ . والإهمال يؤدّي إلى الاضاعة، ولهذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء، والرعاية : فعلُ السبب الذي يصرف به المكاره عنه.

سادساً :

ومنها اعتبار أصل الاشتقاق. كما هو في (السياسة والتدبير) فالسياسة تدلّ على النظر في الدقيق من أمور السوس، المشتق من (السوس). وهو حيوان معروف، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة ؛ لأنّ الأمور لا تُدّق عليه . والتدبير: مشتق من (الدبر)، ودُبر كلّ شيء : آخره .

وإدبار الأمور: عواقبها ، فالتدبير آخر الأمور وسومها إلى ما يصلح به أدبارها ، أي : عواقبها؛ ولهذا قيل للتدبير المستمر : سياسة ؛ لأنّه إذا كثر واستمرّ عرض فيه ما يحتاج إلى دقّة النظر، فهو راجع الى الأوّل .

ومن ذلك الفرق بين : (التلاوة والقراءة)، فالأولى لا تكون كلمة واحدة ، والثانية يكون فيها ذلك . تقول قرأ فلان اسمه . ولا تقول : تلا اسمه . وأصل التلاوة : من تلا الشيء يتلوه، إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة ، وإنما تستعمل القراءة، لأنّ القراءة اسم جنس هذا الفعل.

سابعاً :

ملاحظة الخصوص والعموم في دلالة الألفاظ ، كما هو الحال في الفرق بين : (الإنكار والجحد) فالثاني أخصّ من الأوّل لكونه يدلّ إنكار الشيء الظاهر كقوله تعالى: ﴿بآياتنا يجحدون﴾ من سورة الأعراف / ٥١ فجعل الجحد ما تدلّ عليه الآيات ولا يكون إلاّ ظاهراً، وقال تعالى: ﴿يعرفون نعمةَ الله ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون﴾ من سورة النحل /٨٣ .

فجعل الإنكار للنعمة ؛ لأنَّ النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال : الجحد هو الإنكار للشي مع العلم به ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَحَدوا بها واستيقنتها أنفسهُم ظلماً وعلُواً فانظر كيف كان عاقبةُ المفسدين﴾ من سورة النمل / ٤ . فجعل الجحد مع اليقين، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم .

ثامناً :

ملاحظة درجة الحدث . كما هو في الفرق بين (الحبّ الودّ) فالحبّ يكون فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة جميعها والودّ : من جهة ميل الطباع فقط . تقول : أحبّ فلاناً وأودّه، وتقول: أحبّ الصلاة . ولا تقول : أودّ الصلاة .

ومن ذلك الفرق بين : المحبّة والعشق . فالثاني يدلُّ على شدّة الشهوة لنيل المراد من المعشوق إذا كان إنساناً، والعزم على موافقته عن التمكنّ منه .

ولهذا كلّه ألزم المنكرون للترادف الاحتكام إلى السياق والاستعمال، وتوزيع الدلالات على الألفاظ بحسب المقامات، إذ لا تقوم لفظة عندهم بدلالة لفظة أخرى على وجه التحديد المطلق ، ولهذا الزموا المفسّر بأن يراعي «الاستعمالات

القطع بعدم الترادف ما أمكن، فإنّ للتركيب معنى غير معنى الافراد »[1].

الرأي الثاني:

القاضي بوجود الترادف مطلقاً، وقد سعى أصحاب هذا الرأي في تأكيد مذهبهم إلى القول بأنّ ألفاظ اللغة يفسّر بعضها بعضاً، ولا ضير من أن تتعدّد المسميات والألفاظ للدلالة على المعنى الواحد. ويمثّل هذا الرأي فريق من العلماء منهم الأصمعي (ت، ٢١٦ هـ) الذي حفظ (للحجر) سبعين اسماً، وابن خالويه (ت. ٣٢٤ هـ) الذي تذكر له بعض المظان كتابين في الترادف أحدهما في أسماء الأسد ، والآخر في أسماء الحيّة[2]، ومن المتأخرين مجد الدين الفيروزابادي (ت. ٨١٧هـ) صاحب القاموس المحيط ، الذي ألف كتابا في الترادف سمّاه : (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)، وآخر فيما يترادف من أسماء العسل سمّاه (ترقيق الأسل لتصفيف العسل) ذكر منها ثمانين اسماً للعسل أثبتها السيوطي في المزهر[3].

والرأي الثالث :

يمثّله من العلماء ممّن أنكروا وجود الترادف في اللغة وجوداً مطلقاً ؛ لأنّ تعدّد الألفاظ على المعنى الواحد تعدّداً مفرطاً يمثّل خروجاً عن طبيعة في تسمية

---

(١) البرهان، للزركشي، ٩٣/٤.

(٢) ينظر: المزهر ٤٠٧/١ . وقد ذكر السيوطي للرماني (ت ٣٨٤هـ) كتاباً للترادف سماه (كتاب الألفاظ المترادفة) في نحو مئة وأربعين فصلاً.

(٣) ينظر: نفسه ٤٠٧/١ .

الأشياء والموجودات ولكنّهم في الوقت نفسه يقرّون بوجود الترادف بشروط معيّنة تحدّ من كثرته واطلاقه. ومن هذه الشروط ملاحظة ما هو اسم أو صفة، ووجوب قصره على ما يتطابق فيه اللفظان أو أكثر على المعنى الواحد من غير أدنى تفاوت دلالي ملموس، وأن يكون كلّ من الألفاظ المترادفة قد وضع وضعاً مستقلاً للمعنى المعين، ويمكن عدّ أبي فخر الرازي ، وابن فارس من العلماء الذين اشترطوا لحدوث الترادف تلك الشروط. وكان الراغب الاصفهاني (ت. ٥٠٢ هـ) ممّن اشترط لوجود الترادف الحقيقي أن يكون في لهجة واحدة، أما ما كان من لهجتين فليس من الترادف[1].

وقد وضع بعض العلماء العرب القدامى لوقوع الألفاظ المرادفة أسباباً منها نذكر الآتي :

أ - انقسام اللغة العربية إلى لهجات، وعلى هذا قال أهل الأصول إنّ الترادف لابدّ أن يكون من واضعين، وذلك أن تضع إحدى القبائل العربية اسماً لمسمّى معين، وتضع قبيلة أخرى اسماً آخر لذلك المسمى يختلف في لفظه عما وضعته القبيلة الأولى « ومن غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان، ويخفي الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبنيّ على كون اللغات اصطلاحية»[2]، ومن الثابت أنّ العربية حين توحّدت

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ص ١٧٦؛ والألفاظ اللغوية، عبد الحميد حسن، ص ٧٢.

(٢) المزهر ١/٤٠٦.

بانتصار اللهجة القرشية وصيرورتها لغة قومية للعرب جميعهم قد استقطبت كلّ الألفاظ وعن أيّة لهجة عربية وردت، ولهذا صار للسيف، وللأسد، وللعسل، ولغير ذلك عشرات الأسماء. ومن هذا قولهم: القمح، والبّر، والحنطة، فالقمح – على ما يقرّر الجاحظ– « لغة شامية، والحنطة كوفية، والبرّ لغة حجازية»[1].

ب- الاقتراض اللغوي من اللغات الأخرى، فإذا كان للحرير لفظ في لغة العرب، فإنّهم استعملوا إزاءه : الدمقس، والإستبرق من لغة الفرس، وإذا كان للعسل عندهم هذا اللفظ، فقد اقترضوا ألفاظاً أخرى سمّى بها غيرهم هذا الشيء، فصار عندهم إزاء العسل ألفاظ معرّبة من نحو : الدستفشار، والمستفشار[2] والفاظ معربة إزاء (الخمر) من نحو : الاسفنط، والخندريس وهما من أصل يوناني[3].

جـ – وقد يكون الترادف ناشئاً عن تطور صوتي أصاب بنية الكلمة المعينة كما في نحو : (البشاشة والهشاشة)، أو بالقلب المكاني كما في نحو : جذب وجبذ، وصاعقة وصاقعة ، واضمحلّ وامضحلّ .

د – وقد يكون الترادف من واضع واحد طلباً للإكثار من طرائق الإخبار عمّا في النفس ، والتوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم

---

(١) البيان والتبيين، ١/٢٣.

(٢) المزهر ١/٤٠٧.

(٣) كلام العرب، د. حسن ظاظا، ص ٨٧.

والنثر ؛ وذلك لأنّ اللفظ الواحد قد يتأتّى باستعماله، ومن الجدير بالذكر أنّ كلمة المحدثين – وتبعاً لاختلاف العلماء العرب القدامى بشأن وجود الترادف أو عدم وجوده في اللغة – لم تتفق على الإقرار بهذا الوجود أو عدمه أيضاً، فمن المحدثين من أقرّ بوجوده من غير شروط كما فعل بعض القدامى، ومن هؤلاء مصطفى صادق الرافعي[1].

ومنهم من أقرّ بوجوده على قدر من التأمّل والتدقيق وعدم الإغراق في التوسيع ، والتضييق . كعلي الجارم، وإبراهيم أنيس، و (ستيفن أولمان) من الغربيين[2].

ومن المحدثين من لا يعترف بوجود الترادف التام أو الكامل إذ لا مبرّر يدعو إلى وجود كلمات متعدّدة متطابقة الدلالة تمام التطابق، والرأي عندي أنّه على الرغم من أن الترادف مظهر من مظاهر الغنى والثراء اللغوي في العربية يمدُّ مستعملي هذه اللغة بثروة هائلة تُوفي بمتطلبات التعبير وسياقاته المختلفة، وإيقاعاته المطلوبة، وأنّه عامل من عوامل إثارة الانفعال لدى المتلقين، وتأكيد الأفكار، وتحديد المعاني وتجريدها وتعميمها، وتلطيف الدلالات ذات الوقع السيء على النفس، فهناك فرق في استعمالنا كلمات من نحو (مات)، أو (فنى) أو

---

(١) ينظر: تاريخ آداب العرب، الرافعي، ١/١٩٢-١٩٣.

(٢) ينظر: الترادف، علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية ١/٣٢٨- ٣٢٩؛ وفي اللهجات العربية، ص١٦٣؛ وفصول في فقه العربية، ص٣١٥-٣١٦؛ ودور الكلمة في اللغة، ستيفن المان، ص ١٠٩-١١١.

(هلك) إخباراً عن أحدهم، واستعمالنا كلمة (رحل) كما مرَّ ذلك في الحديث على المحظورات اللغوية، وعلى الرغم من أنّ بعض المحدثين قد وسّع دائرة البحث في الترادف آخذاً بنظر الاعتبار ماهية المعنى وأنواعه من معنى أساسي، ومعنى إضافي، وأسلوبي، ونفسي، وإيحائي ممّا سبق لفت النظر إليه، وأنّ بعض المحدثين أيضاً كان له قول في التمييز بين أنواع مختلفة من الترادف[1]، وأن من المحدثين من وضع مؤلفاً في المترادف كما فعل المرحوم إبراهيم اليازجي في كتابه (نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد)[2].

والمرحوم الأب رفائيل نخلة اليسوعي في مصنّفه (قاموس المترادفات والمتجانسات)[3].

أقول على الرغم من هذا كلّه نرى أنْ تُنظر قضية الترادف في ضوء الحدود الآتية :

---

(١) من ذلك ما سمي بالترادف الكامل. وقد اختلف في مفهومه على وفق المنهج المعتمد في النظر إليه، فمنهم من جعل الترادف الكامل مرهوناً بامكانية تبادل المترادفين في أية جملة من غير تغيير في القيمة الدلالية الحقيقية للجملة، ومنهم من جعله محدداً بالنوع الكلامي الذي تنتمي إليه المترادفات أسماء أو أفعالاً، ومنهم من اشترط التعبير بالمترادفين في التعبير عن الشيء بالكلمة الدلالية نفسها، أو إنهما يعملان الاثارة والاستجابة نفسها وهناك ما يسمى بـ (شبه الترادف)، حيث يتقارب اللفظان تقاربا شديداً لدرجة يصعب معها –بالنسبة لغير المتخصص– التفريق بينهما ولذا يستعملها الكثيرون دون تحفظ مع إغفال هذا الفرق، من ذلك كلمات مثل (عام/ سنة/ حول). ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص ٢٢٠–٢٢٢.

(٢) طبع في لبنان طبعة ثانية عام ١٩١٣.

(٣) طبع في لبنان عام ١٩٥٧.

أولاً :

حدود المعنى مفهوماً وأنواعاً، فما يصلح للمعنى المركزي من كلمات قد لا يصلح للمعنى (الإيحائي)، أو (النفسي) وإن بدت الكلمات خارج إطار السياق مترادفة .

إنّنا إذا تأمّلنا ما يظن أنّه من المترادفات من خلال استعمالاتها الفعلية وسياقاتها المختلفة في نصّ إعجازي كالقرآن الكريم نشعر بعدم وجود ترادف تام بينها كما هو الحال في اسماء من نحو: البيت/ الدار / المسكن / المنزل / المأوى/ الملجأ. وأفعال من نحو : رأى / أبصر / نظر/ شاهد .

قال تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم﴾ من سورة النور / ٢٧. بمعنى الدار والمنازل .

وقال تعالى: ﴿ولمن دخلَ بيتي مؤمناً﴾ من سورة نوح /٢٨. بمعنى: سفينة نوح.

وقال تعالى: ﴿إنَّ أوّل بيتٍ وضعَ للنّاس لَلّذي ببكة مباركاً﴾ من سورة آل عمران/٩٦، بمعنى : الكعبة .

وقال تعالى: ﴿سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار﴾ من سورة الرعد/٢٤.

وقال تعالى: ﴿قالتْ نملةٌ يا أيُّها النّمل ادخلوا مساكنكم﴾ من سورة النمل/١٨ .

ومن الأفعال قوله تعالى: ﴿فارجعِ البصرَ هل ترى من فطور ثمّ ارجع البصرَ كرّتين ينقلبُ اليكَ البصرُ خاسئاً﴾ من سورة الملك / ٣-٤ .

وقال تعالى: ﴿لِمَ تعبدُ مالا يسمعُ ولا يبُصرُ ولا يُغني عنكَ شيئاً﴾ من سورة مريم /٤٢. بمعنى : ابصر النظر .

وقال تعالى: ﴿إنّي أراك وقومك في ضلال مبين﴾ من سورة الأنعام /٧٤. أي : علم وعرف .

وقال تعالى: ﴿فلينظر الأنسانُ إلى طعامه﴾ من سورة عبس/٢٤ أي: يتدبّر ويعتبر.

وقال تعالى: ﴿فمَنْ شهد منكم الشّرَ فليصمْه﴾ من سورة البقرة/١٨٥. أي : حضر لشهر الصوم.

ثانياً:

حدود التقارب الدلالي بين الكلمات المترادفة، فهناك في بعض ما يُظن أنّه من المترادف ملمح دلالي مهم واحد على الأقل في كلّ كلمة من الكلمتين المترادفتين، يتحدّد في موقع الكلمة المعينة موقعاً تلازمياً في السياق المعين لا يجوز فيه غيرها، ويتّجه هذا التلازم أحد وجهتين :

الأولى :

أنّ اللفظة المعينة تقترن في الاستعمال بلفظة أخرى دون غيرها، وهو ما يطلق عليه : (الاقتران اللفظي) أو التكرار المشترك للالفاظ وهو نوع من المصاحبة الاعتيادية بين اللفظ المعين ومايستعمل بجانبه، فكلمة (طويل) مثلاً تستعمل مع كلمة (رجل) و (نبات) و (طريق) ولكنها تستعصي على الاقتران

بكلمة (جبل) فلا يقال : جبل طويل وإنما يقال: جبل شاهق. والعكس لا يمكن استعمال (شاهق) مع (رجل) أو (طريق) أو نبات .

والثانية:

أنّ اللفظة المعينة قد تمتلك نوعاً من التواتر المتلازم الذي لا يمكن تغييره بسبب اصطلاح المتكلمين واتفاقهم الثابت على هذا التواتر. فيقال في اللغة العربية: طاف الحاج حول الكعبة. وسعى بين الصفا والمروة. ولا يجوز أن يقال : سعى الحاج حول الكعبة وطاف بين الصّفا والمروة .

وهناك كلمات لها خاصية الاشتراك مع أكثر من كلمة وهو ما يطلق عليه بعض المحدثين (مدى الاقتران)[1] من نحو كلمة (مات) فهي تتمتّع بمدى واسع (wide rang) في الاستعمال لإمكانية مجيئها مع أكثر من كلمة، فيقال: مات فلان ، ومات الطير. ومات ضمير العالم .

ثالثاً:

تحديد المنطلق أو المنهج في دراسة الترادف، تاريخياً ووضعياً فإذا نظرنا إلى التاريخ اللغوي فالكلمات التي يظنُّ أنّها مترادفة هي كلمات لها معان مختلفة عبر التاريخ ، وعليه يصعب وفقاً لهذه النظرة التاريخية الإقرار بوجود الترادف وجوداً مطلقاً .

وإذا نظرنا إلى الترادف من الزاوية الوصفية الخاصة بحقبة زمانية محدّدة

---

(١) ينظر: معجم المصطلحات اللسانيات الحديثة، ص٢١.

من اللغة ، ولتكن العصر الحاضر فإننا قد نجد أنّ أكثر الفروق الدلالية بين المترادفات قد تلاشت مستندين في كلّ الأحوال إلى معايير السياق وظروفه، فالسياق هو الذي يحدّد كونها مترادفات أو لا : فلم يعد هناك فرق بين كلمة : «المهند، والمشرقّي، أو اليمانّي فالثلاثة بمعنى واحد في الاستعمال، على الرغم من أنّ المهند للسيف المصنوع في الهند، وهو صلب دقيق ذو شكل معين ، والمشرقي للسّيف المصنوع في دمشق ومن نوع سميك ومستقيم، واليماني لما صُنع في اليمن »[1]، فمستعمل اللغة اليوم لا يعنيه تاريخ الكلمة كثيراً .

وفي المقابل نجد أنّه لا يمكن الإقرار بوجود ترادف بين كلمتين من نحو: (بطن وكرش) و (ضئيل وبسيط) لتعذر إبدال الواحدة من الأخرى في السياقات كافة بسبب قيود اجتماعية أو ثقافية أو نفسية يلزمها السياق الذي تجري فيه اللغة .

---

(١) ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص٢٢٦-٢٢٧.

المبحث الثاني
المشترك اللفظي والمتضاد

أولاً : المشترك اللفظي :

هو في اصطلاح القدامى « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل اللغة »[1].

أو أنّه دلالة اللفظ الواحد على معنيين مستقلين فأكثر دلالة متساوية على سبيل الحقيقة لا المجاز. كدلالة لفظ (العين) على :

- عين الإنسان التي ينظر بها .
- وعين البئر: وهو مخرج مائها.
- وعين الشيء: خياره .
- وعين القوم: أشرافهم، والأعيان: الأخوة بنو أب وأمّ ويقال : إنّ أولاد الرجل من الحرائر بنو أعيان .
- والعين: النقد من الدراهم .
- والعين: الميل في الميزان، وعين الميزان وهو الأّيستوي.
- والعين من السحاب : ما أقبل من ناحية القبلة وعن يمينها يعني قبلة العراق، يقال: هذا مطر عين، ولا يقال: مطر بالعين .

---

(١) المزهر، ٣٦٩/١.

- والعين: مطر أيام لا يُقلع .

- والعين : الشيء نفسه . يقال: أقبل القاضي عينه ، أو بعينه . ولا أقبلُ منك إلاّ الكتاب عينه ، أو بعينه. أي : لا أقبل بدلاً .

- والعين : عين الجيش الذي ينظر لهم .

- والعين : عين اللصوص .

- والعين : المتجسّس للخبر .

- والعين: عين الركبة ، وهي النقرة التي عن يمين الرصفة وشمالها ، وهي المشاشة التي على رأس الركبة . يقال : رماه على عين ركبته ، أي: على ذلك المكان .

- والعين: العين التي تصيب الإنسان .

- والعين : اسم من اسماء الذهب .

- والعين : للنقد والدّين النسيئة .

- والعين من العينة : أخذ بعينٍ وبعينه، وهو الربّ.

- والعين : فم القربة .

- والعين : حرف من حروف المعجم .

- وبلد قليل العين : أي قليل الناس .

- وعيون البقر : جنس من العنب في بلاد الشام .

- ورأس عين : بلدة .

- والعين: سنام الإبل[1].

وقد نقل السيوطي عن بعض المتأخرين تقسيمهم دلالات (العين) تقسيماً دقيقاً باعتبارات محدّدة[2] منها:

ما يرجع الى العين الناظرة، وهو على قسمين:

أحدهما: بوجه الاشتقاق ، وعلى ضربين : مصدر وغير مصدر ، فالمصدر ثلاثة ألفاظ : العين : الإصابة بالعين، والعين : أن تضرب الرجل في عينه، والعين: المعاينة . ومنه : لا أطلب أثراً بعد عين .

وغير مصدر ، وهو ثلاثة ألفاظ أيضاً : العين : أهل الدار ؛ لأنّهم يُعاينون ، والعين : الحال الحاضر ، والعين: الشيء الحاضر .

وما يرجع إلى التشبيه ستة معان : العين الجاسوس. تشبيهاً بالعين ؛ لأنّه يطّلع على الأمور الغائبة . وعين الشيء : خياره . والعين : الربيئة ، وهو الذي يرقب القوم . وعين القوم : سيدهم ، والعين : واحد الأعيان وهم الأخوة الأشقاء، والعين : الحرّ . كلُّ هذه مشبّهة بالعين لشرفها. وما مالايرجع إلى التشبيه فعشرة معانٍ :

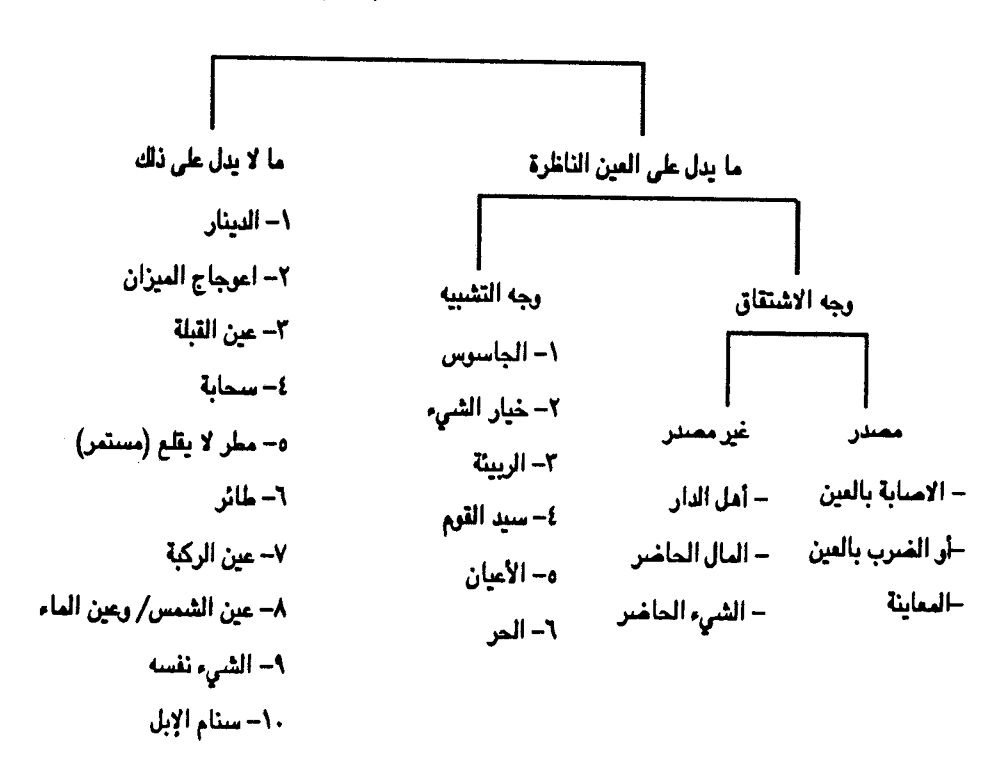
العين: الدينار ، واعوجاج الميزان ، وعين القبلة ، والسحابة والمطر الذي لا يقلع أياماً (مستمر)، والطائر، وعين الركبة، وعين الشمس وعين الماء . وعين كلّ شيء ذاته .

---

(١) نفسه ٣٧٤/١ وما بعدها. وخلق الإنسان في اللغة، للحسن بن أحمد، ص ١٩٥.

(٢) المزهر٣٧٤/١-٣٧٥.

الدلالات المشتركة لكلمة (عين)[1]



(١) وقد تتفق أسماء البقاع والأماكن لفظاً وخطاً، وتفترق مكاناً ومجلاً، وتختلف صقعاً ومحلاً، وقد وضع ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) كتابه (المستدرك وصفاً والمفترق صقعاً) في مثل هذا (المشترك المكاني) إن جاز هذا الوصف، وقد بناه على حروف المعجم فـ (إبل) القمح: قرية من نواحي بانياس من أعمال دمشق، وإبل السوق: قرية مشهورة من قرى دمشق بالوادي، وإبل: قرية من قبلي حمص.

والثريا بلفظ: اسم النجم الذي بالسماء، والثريا: بئر بمكة لبني تميم بن مرة، والثريا: من مياه الضباب بحمى، ومياه لمحارب في جبل شعبى.

و(جُش) بضم الجيم وتشديد الشين المعجمة. وأصله في اللغة الرابية في وسط القف. وجش: بلد بين صور وطبرية بالسواحل الشامية، وجبل صغير في الحجاز.

ينظر: المستدرك، لياقوت الحموي، الصفحات: ٤، ٥، ٨٥، ١٠٣.

ومن الثابت عند العلماء العرب القدامى أنّ اللفظ الذي يدلّ على معنى واحد في ذاته قد يحتمل أكثر من دلالة داخل التركيب اللغوي الذي يرد فيه، وليس المقصود بالمشترك اللفظ الذي يدلّ على معنى واحد في ذاته قد يحتمل أكثر من معنى إذا وضع في تركيب معين ؛ ولهذا يقرّر ابن فارس في معرض حديثه على المشترك قوله : « معنى الاشتراك أن تكون اللفظة محتملة المعنيين، أو أكثر ، كقوله – جلّ ثناؤه – ﴿فاقذفيه في اليمّ فليُلقه اليمُّ بالسّاحل﴾ فقوله : « فليلقه » مشترك بين الخبر والأمر، كأنّه قال: فاقذفيه في اليم ، ومحتمل أن يكون اليم (أمراً) بإلقائه ، ومنه قولهم : أرأيتَ، فهو مرّة للاستفتاء والسؤال كقولك : أرأيت إنْ صلّى الإمام قاعداً كيف يصلّى مَن خلفه ؟ ويكون مرّة للتنبيه، ولا يقتضي مفعولاً . وقال اللّه– جلّ ثناؤه– ﴿أرأيتَ إنْ كذّب وتولّى . ألم تعلم بأنه اللّه يرى﴾، ومن الباب قوله: ﴿ذرني ومن خَلَقْتُ وحيدا﴾ فهذا مشترك محتمل أن يكون اللّه –جلّ ثناؤه– لأنّه انفرد بخلقه، ومحتمل أن يكون خلقته وحيداً فريداً من ماله وولده»[(١)] .

ويمكن أن يدخل ضمن دائرة المشترك اللفظي ما يطلق عليه اليوم (المشترك الصوتي) أو (المصاوتة) ، وهو ما اتحّدت فيه كلمتان نطقاً وهجاءاً أي (نوع الحروف وعددها وشكلها وتركيبها) مع اختلافها في الدلالة ، وهذا

---

(١) الصاحبي، ص٢٦٩؛ والآيات في طه/٣٩؛ والعلق/ ١٣–١٤؛ والمدثر/ ١١.

أقرب ما يكون من (الجناس التام) في اصطلاح البلاغيين العرب[1] .

كقوله تعالى: ﴿يومَ تقومُ الساعةُ يقسمُ المجرمون مالبثوا غيرَ ساعة﴾ من سورة الروم/٥٥ ، فالأولى بمعنى (القيامة)، والثانية بمعنى الجزء من الزمن .

وكقول الشاعر:

رأيتُ الناسَ قد مالوا إلى مَن عنَدهُ مالُ

ومَن لا عنَدهُ مالُ فعنه النّاس قد مالوا

بمعنى (المال) عيناً أو نقداً ، و (الميل) الإعراض والتنحّي.

ويقول أبو نواس :

عباسُ عباسٌ إذا احتدمَ الوغى والفضلُ فضلٌ والربيعُ ربيعُ

فـ (عباس) و (الفضل) و (الربيع) أسماء الممدوحين، وصفات لهم.

وقد انقسم القدامى إزاء المشترك اللفظي على فريقين :

الأول:

يقرّ بوجوده بوصفه واقعاً لغوياً لا يمكن إنكاره ، وعلى هذا الرأي أغلب اللغويين العرب من أمثال الخليل (ت.١٧٥ هـ) وتلميذه سيبويه، والأصمعي (ت. ٢١٦ هـ) وابن سلام (ت. ٢٢٤ هـ) ، وإبراهيم بن محمد اليزيدي (ت. ٢٢٥

---

(١) من اللغويين المحدثين من يساوي بين المشترك اللفظي والمصادقة فلا فرق عنده بينهما ، ولذلك درسه تحت عنوان: تعددية المدلولات، ومنهم من يجعل أحدهما غير الآخر، وإن كانا داخلين في دائرة دلالية واحدة. ينظر: Zagusta, Manual of Lexicgraphy, P. 60, 74؛ ودور الكلمة في اللغة، ص ٥٤، ١١٥؛ واللغة، فندريس، ص ٢٢٨.

هـ)، وابن السكيت (ت. ٢٤٤ هـ)، والمبرد (ت. ٢٨٦ هـ) ، وابن دريد (ت. ٣١١ هـ) وأبو الطيب اللغوي (ت. ٣٥١ هـ)، والأزهري (ت. ٣٧١ هـ) ، وابن فارس (ت. ٣٩٥ هـ)، والجوهري (ت. ٤٠٠ هـ) ، وابن الجوزي (ت. ٥٩٧ هـ) ، وعشرات غيرهم .

والثاني

ينكر وجوده مطلقاً بوصفه عندهم طريقاً إلى الإبهام والغموض، وبابه المجاز ، ويعمل علي تأويل أمثلته بما يخرجها عن بابها ويمثل هذا الرأي قلّة من اللغويين على رأسهم ابن درستويه (ت . ٣٤٧ هـ) ، الذي كان يرى أن «اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضدّ للآخر لما كان ذلك إبانةً بل تعميةً وتغطية ، ولكنْ قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل كما يجيء (فَعلَ) و (أفعلَ) فيتوهَّمُ مَن لا يعرف العلل أنّهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان والسماع في ذلك صحيح من العرب فالتأويل عليه خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع، وتأوّل فيه الخطأ»[1].

ولكي يحكم ابن درستويه رأيه في إنكار المشترك يعرض للفظة (وجد) من باب التمثيل ، فيرى أنَّ « هذه اللفظة من أقوى حجج مَن يزعم أنّ من كلام العرب

(١) المزهر، ١/٣٨٥.

ما يتفق لفظه ويختلف معناه ؛ لأنَّ سيبويه ذكره في أوّل كتابه، وجعله من الأصول المتقدّمة ؛ فظنَّ مَن لم يتأمّل المعاني، ولم يتحقق من الحقائق أنَّ هذا لفظ واحد جاء لمعان مختلفة، وإنّما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً، ولكن فرّقوا بين المصادر ؛ لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنّها أيضاً مفعولة ، والمصادر كثيرة التصاريف جداً، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفيّة ، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم ، فلذلك توهّم أهل اللغة أنّها تأتي على خير قياس ، لأنّهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها»[1].

أمّا المحدثون، فقد حاول بعضهم الموازنة بين من أنكر المشترك ومن أقرّ به، وعندهم « أنه الفريقين قد تنكّب جادة الحقّ فيما ذهب إليه ، فمن العسف محاولة إنكار المشترك إنكاراً تاماً، وتأويل جميع أمثلته تأويلاً يخرجها من هذا الباب ؛ وذلك أنّه في بعض الأمثلة لا توجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أيّة رابطة واضحة تسوّغ هذا التأويل ، وغير أنّه لم يكثر ورود المشترك في اللغة العربية على الصورة التي ذهب إليها الفريق الذي يقرّ بوجوده مطلقاً ، إذ يمكن تأويل بعض ما يُظن أنه من المشترك تأويلاً يخرجه من هذا الباب»[2].

وذهب آخر إلى القول إنّ « كلا الفريقين قد أسرف فيما ذهب إليه، وبَعُدَ

---

(١) نفسه، ١/٣٨٤.

(٢) فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ص ١٨٣-١٨٤ «بتصرف».

عن جادّة الصواب في بحثه ، إذ لا معنى لإنكار المشترك اللفظي مع ماروى لنا في الأساليب العربية الصحيحة من أمثلة كثيرة لا يتطرق إليها الشك، كذلك لا معنى للمغالاة في رواية أمثلة له مع ما في هذا من التعسّف والتكلّف»[1].

ونرى أنّ ما ذهب إليه بعض المحدثين من رأى توفيقي بين القائلين بوجود المشترك والمنكرين له ملحوظ فيما قرّره من قبل ابن درستويه إذ أن كلامه محمول على عدم إنكار المشترك إنكاراً مطلقاً وإنّما الإنكار فيه واقع على وجود ما يظنّ أنه من المشترك في لهجة عربية واحدة، أو من واضع واحد .

ونزيد على هذا أنّ مسألة وجود المشترك من عدم وجوده ليس مرهونة بمساحة الألفاظ التي يتمثل بها عليه كما ذهب بعض المحدثين، أو الوقوف موقف التوفيق بين الرأيين القديمين المتعارضين، إذ أنّ هذا الوقوف يُبقي التعارض قائماً . وعليه لا يمكن إنكار المشترك بتأويل ما ورد منه تأويلات مسرفة في البُعد ، ولا يمكن لهذه التأويلات أن تأتي على ما تشترك فيه اللفظة المعينة من معان كثيرة ؛ لتوزيعها على أبواب من المجاز ، أو الاستعارة ، أو الكناية ، أو التشبيه ، أو الاشتقاق ، فهذه وإن كانت سبلاً ناجعة لتأويل ما يمكن تأويله من معاني اللفظة المشتركة إلاّ إنّها تقصر في كثير من الأحيان على توجيه الكلمة وتأويلها دلالياً على نحو يخرجها من بابها في الاشتراك ، وإلاّ كيف بنا أن نخرج جميع ما تشترك فيه لفظة (عين) ممّا سبق ذكره لها من معانٍ ؟

---

(١) في اللهجات العربية، ص ١٨٠.

أو كيف لنا أنّ نأوّل ما تشترك فيه كلمة (الخال) من دلالات ، وقد ذكروا لها من تلك الدلالة أنها بمعنى :

- أخ الأمّ ، والمكان الخالي، والعصر الماضي .
- والدّابة .
- والشامة في الوجه .
- والخيلاء ، والمخالاة .
- والمنخوب الضعيف .
- وضرب من برود اليمن .
- والسحاب .
- والجبل الأسود ، أو الضخم . والأكمة الصغيرة .
- والثوب الذي يستر به الميت .
- والرجل الحسن القيام على ماله .
- والرجل الجواد ، والرجل المتكبر ، والرجل المنفرد .
- والظنّ والتوهّم .
- والمبّري والذي يجز الخَلَى(١) .

إنّ المشترك اللفظي ظاهرة واقعة في اللغة ، وفي أبلغ نصّ لغوي عربي معجز أعني : القرآن الكريم ، وقد فرضته قوانين التطور اللغوي الدلالي ، ولهذا

---

(١) ينظر: مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ص ٣٤-٣٥.

اهتم العلماء العرب منذ القديم بدراسته ، وبيان أسباب وجوده وعلله فوضعوا فيه المصنفات[1]، وقد دأب القدماء والمحدثين على بيان الأسباب التي تفسّر وجود المشترك اللفظي في اللغة وتشكّل مصادر تغذيه وتوسّع دوائره الآتي:

أولاً :

الاستعمال المجازي للفظة المعينة، كاستعمال كلمة (الفتنة) وهي النفاق، بمعنى : المال ؛ لأنه يفتن بعض النّاس ممّن يملكونه، واستعمال (الإثم) وهو الذنب بمعنى (الخمر)؛ لأنّه سبب في اقتراف الإثم. وباب (المجاز المرسل) عند البلاغيين العرب واسع مستفيض.

---

(١) نذكر منها: كتب (وجوه القرآن) أو (كتب الوجوه والنظائر)، وأشهرها: الأشباه والنظائر في القرآن، المنسوب لمقاتل بن سليمان (ن ١٥٠هـ) حققه د. عبدالله محمود شحاته، ونشر في القاهرة عام ١٩٧٥. والأشباه والنظائر في القرآن لهارون بن موسى القارئ (ت ٢٠٠هـ)، حققه د. حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٨٨؛ والتصاريف (تفسير القرآن مما أشبهت أسماؤه وتصرفت معانيه) حققته د. هند شلبي، تونس ١٩٨٠. (ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد) للمبرد، حققه د. عبد العزيز الميمني، مصر ١٣٥٠هـ، وتحصيل نظائر القرآن، للترمذي (ت ٣٢٠هـ) بتحقيق حسني نصر زيدان، مصر ١٩٦٠. وإصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، نشره بتصرف عبد العزيز سيد الأهل في بيروت ١٩٧٠، ونسبه إلى الحسين بن محمد الدامغاني، وهو في الحقيقة لأبي عبدالله محمد بن علي بن محمد الدامغاني (ت ٤٨٧هـ). ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، بتحقيق محمد عبد الكريم، بيروت ١٩٨٤. ومنتخب قرّة العيون النواظر في الوجوه والأشباه والنظائر في القرآن الكريم، لابن الجوزي، بتحقيق محمد السيد الطنطاوي، ود. فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية ١٩٧٩. وكشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر، لابن العماد المصري (ت ٨٨٧هـ) بتحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية ١٩٧٧. وهناك كتب من نحو: (الأجناس في كلام العرب وما اشتبه في الألفاظ واختلف في المعنى) لأبي عبيدة (ت ٢٢٤هـ)، وما اتفق لفظه واختلف معانيه، لإبراهيم اليزيدي، ومثله لأبي العميثل (ت ٢٤٠هـ)، وكتاب الأجناس لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ). ينظر: الفهرست، ص٥١؛ وبحوث ودراسات، د. حاتم الضامن، ص ٧٩.

ثانيا :

تداخل اللغات . بسبب انقسام العربية على لهجات« فاتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألاّ يكون قصداً في الوضع ، ولا أصلاً ولكنّه من لغات متداخلة، أو تكون كلّ لفظ تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر ، وتغلب بمنزلة الأصل[1]» فالسليط في لهجة أهل اليمن؛ زيت السمسم، وهو في بقية اللهجات العربية الأخرى : الزيت عامة .

والذئب : السرحان، والسيد عند عامة العرب ، وعند هذيل : الأسد .

والهجرس في لهجة الحجاز : القرد ، وفي لهجة اليمن : الثعلب. والإلفت عند تميم: الأعسر . وعند قيس : الأحمق وبتداخل اللغات يستعمل العرب لهجات بعضهم .[2]

ثالثاً :

الاختلاف في الاشتقاق . كما في نحو :

النوى : بمعنى البعد . من نوى ينوي .

والنوى : جمع نواة .

رابعاً :

الاقتراض اللغوي من لغات أخرى . فالسور حائط المدينة والسور

---

(١) المخصص، ابن سيده ٢٥٩/١٣.

(٢) ينظر: التنوعات اللغوية، ص ٣٨٤؛ وعلم الدلالة، فريد عوض، ص ١٤١.

الضـيـافـة، والأوّل عـربي والثـاني فـارسي. قـال الرسـول الكريم – صلى الله عليه وسلم – : « يا أهل الخندق ؛ إنّ جابراً قد صنع لكم سورا فحيّهلا بكم »[1].

ومثل ذلك كملة (الحبّ) فهو الوداد ، وهو الجرّة يوضع فيها الماء[2].

خامساً :

التطور الصوتي بتغيير نطق الكلمة المعينة إمّا عن طريق (القلب المكاني) كـمـا في نـحـو : نأى وناءَ . يقـال : ناء بصـدره : إذا نهض وناء : إذا بَعُـدَ . من النأي وهو البعد . قال تعالى: ﴿أعرض ونأى بجانبه﴾ من سورة فصلت /٥١ . وقرئ : «أعرضَ وناءَ بجانبه » من سورة الإسراء /٨٣

أو عن طريق (القلب والإبدال) الصـوتي . من نحـو : الفـروة والثـروة . بإبدال الفـاء ثاء . والأولى : جلدة الرأس ، والثـانيـة : الغنى ، والتطابق الكلمـتين في الصورة الصوتية تبادلتا الدلالة ، وحملت كلٌّ منهما دلالة الأخرى ومثل ذلك : حنك وحلك بمعنى : السواد . وحثالة وحفالة، للشيء القليل والضئيل .

ودعم و : دحم . يقال : دعم الشيء : قوّاه . من الدعم .

ودعم: دفع، ورمى . وأصلها (دحم) . بإبدال الحاء عيناً للتخفيف .[3]

سادساً :

ويمكن عدّ التطور الدلالي لبعض الألفاظ وانتقالها من العام إلى الخاص ،

---

(١) صحيح مسلم. الحديث (٢٠٣٩) ٣/١٦١١.

(٢) ينظر: المعرب، للجواليقي، ص ١٩٢.

(٣) ينظر: المخصص ١٤/١٩؛ والمزهر ١/٤٧٥.

أو العكس سبباً من أسباب وجود المشترك، وهذا ما حصل لبعض دلالات الألفاظ بفعل الدين الإسلامي الحنيف إذ ضُيّقت بعض المساحات الدلالية لبعض الألفاظ، وتحدّدت بدلالة معينة، ممّا أوجد دلالتين مشتركتين في اللفظ الواحد الدلالة القديمة ، والدلالة الاسلامية الجديدة ، ولهذا يقرّر ابن فارس « أنّ العرب كانت في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائهم وقرابينهم ، فلما جاء اللّه – جلّ ثناؤه– بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات، وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع الى مواضع أخرى، بزيادات زيدت ، وشرائع شُرعت ، وشرائط شُرطت، فعفى الآخر الأوّل فكان ممّا جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم ، والكافر والمنافق ، وإن العرب عرفت المؤمن من الأمان ، والإيمان هو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصاف بها يُسمّى المؤمن بالاطلاق مؤمناً ، وكذلك الإسلام والمسلم إنّما عرفت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء، وكذلك كانت لاتعرف من الكفر إلاّ الغطاء والستر، فأمّا المنافق فآسم جاء به الإسلام أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نافقاء اليربوع»[1].

ثانياً : المتضاد :

ضدّ الشيء ، وضديده، وضدّيته: خلافه ، والجمع أضداد[2]. وهو في

---

(١) الصاحبي، ص ٧٨– ٧٩.

(٢) اللسان: (ض د د).

اصطلاح العرب القدامى: «أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً ، وذلك مثل : (الأمّ) يريد الدين ، وقول الله: ﴿إنّ إبراهيم كان أمّة قانتاً لله حنيفاً﴾ من سورة النحل/١٢٠، أي : يقرّ بألوهية الله وحدَه، أو خاضعاً مواظباً على طاعته دون غيره .

والأمّة: القامة ، قامة الرجل ، والأمّة : الأمم»[١].

والناهل : العطشان . والناهل الذي شرب حتى روي، والأنثى: ناهلة .

والصارخ : المستغيث . والصارخ : المغيث . ويقال : إنّه المصرخ وهو أجود لقول الله – عزّ وجلّ-: ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي﴾ من سورة إبراهيم/ ٢٢[٢]

والجلل : العظيم واليسير . ومن ذلك قول جميل :

رسمِ دار وقفت في طلله

كدْتُ أقضي الحياة من أجله [٣]

ويقال: بعتُ : إذا بعتُ وإذا اشتريت . [٤]

والجون : الأسود والجون: الأبيض .[٥]

---

(١) الأضداد، قطرب، ص ٨.

(٢) ثلاثة نصوص في الأضداد، ص ٤٣، ٤٩– ٥٠.

(٣) نفسه، ص ٧٨.

(٤) نفسه ٨١.

(٥) نفسه ٨٢.

والبَسل : الحلال والحرام [1]

وأنسرّ : أخفى ، وأسرٌ : أعلن . ومن ذلك قول الله - جلّ صناؤه -: ﴿وأسرّوا النّدامة لما رأوا العذاب﴾ من سورة يونس /٥٤ أي : أعلنوها[2] .

والصريم : الليل ، والصريم: النهار . قال الله عز وجلّ: ﴿فأصبحت كالصريم﴾ من سورة القلم / ٢٠. أي : كالليل المظلم وقال هو النهار ، ومنه قول ابن أبي بشر حازم :

فباتَ يقولُ أصبحْ ليلُ حتى

تجلى في صريمتهِ الظلامُ[3]

والطبُّ : الداء والدواء[4]

وأفاد المال : أعطاه واستعاده .[5]

والجَبْرُ : الملك والعبد .[6]

وقسط : جار وأعدل . وأقسط (بالألف) : عدلٌ لا غير .[7]

---

(١) نفسه ٨٧.

(٢) نفسه ٩١.

(٣) نفسه ص ٩٩.

(٤) نفسه ، ص ١٤٢.

(٥) نفسه، ص ١٤٢.

(٦) نفسه، ص ١٤٣.

(٧) نفسه، ص ١٥٢.

والظنّ : الشك واليقين . « وإنما جاز أنْ يقع الظنُّ على الشك واليقين ؛لأنّه قول بالقلب ، فإذا صحّتْ دلائل الحقّ، وقامت أمارته كان يقيناً ، وإذا قامت دلائل الشك وبطلت دلائل اليقين كان كذباً ، وإذا اعتدلت دلائل اليقين والشكّ كان على بابه شكاً لا يقيناً»[١].

ويرى أبو الطيب اللغوي (ت. ٣٥١ هـ) أنه ليس كلُّ ما خالف الشيء ضداً له ، فالقوّة والجهل مختلفان ، وليسا بضدّين، وإنّما ضدُّ القوّة : الضعف ، وضدُّ الجهل : العلم . «فالاختلاف أعمّ من التضاد ، وإذا كان كلُّ متضادين مختلفين، فليس كلُّ مختلفين ضدين»[٢].

وعلى هذا يمكن التقابل عن دائرة الأضداد أيضاً ، والرد على من رأى أنّ التقابل والتضاد مترادفان، فالتقابل كما سيأتي : ذكر الشيء مع مايوازيه في بعض صفاته، ويخالفه في بعضها، وهو قريب من الطباق ... ولهذا جعل ابن الأثير الطباق أحد أنواع المقابلة»[٣]. وعلى هذا يمكن أن يكون التضاد أقرب الى المشترك اللفظي غير أنّه يسلك اتجاهاً عكسيا، إذ لا ترتبط دلالات متعدّدة بدال واحد كما هو الحال في المشترك اللفظي ، وإنما ترتبط دلالة لفظ واحد بمعنيين متضادين .

لقد بدأت رواية الأضداد وتدوينها في وقت مبكّر، ولعلُّ أوّل إشارة إليها ما

---

(١) الأضداد، أبو الطيب اللغوي، ص ١٦.

(٢) نفسه، ص ١١.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن، ٥١٥/٣.

جاء عن الخليل في معرض حديثه على مادة (شعب) فقد ذكر لها معنيين متضادين ، ثم قال : « هذا من عجائب الكلام ، ووسع اللغة العربية ، أن يكون الشّعب تفرّقاً، ويكون اجتماعاً ، وقد نطق به الشعر»[1].

فالخليل وإنْ لم ينص على تسمية ذلك بالأضداد ، إلى أنّه لفت النظر إليها مبديا دهشته واعجابه بما في اللغة العربية من دقائق وأسرار تجعل اللفظ الواحد دالاً على المعنى المعين وضدّه، ولعلّ قلّة الأضداد وطرافتها هما اللذان دفعا ببعض اللغويين المتقدمين إلى جمعها وتدوينها، إذ يقرّر قطرب قوله : « وإنما خصصناه بالاخبار عنه - يعني: المتضاد- لقلّته في كلامهم ولطرافته»[2].

وقد توسعت دائرة القول في المتضادات على أيدي الأوائل منذ بداية القرن الثالث الهجري، لا سيما في كتب التفسير المتقدّمة ومصنفات اللغويين من أمثال السجستاني (ت. ٢٥٥ هـ) الذي يقرر في مقدمة كتابه (الأضداد) أن الذي حمله على «تأليفه أنا وجدنا من الأضداد في كلامهم، والمقلوب شيئاً كثيراً، فأوضحنا ماحضر منه، إذ كان يجيء في القرآن الظنّ يقيناً وشكاً، والرجاء : خوفاً وطمعاً، وهو مشهور في كلام العرب، وضدّ الشيء خلافه وغيره، فأردنا أن يكون لا يرى من لايعرف لغات العرب أنّ اللّه- عزّ وجلّ - حين قال: ﴿أنّها لكبيرة إلاّ على الخاشعين الذين يظنون أنّهم مُلاقوا ربّهم﴾ من سورة البقرة / ٤٥-٤٦ . مدح

---

(١) العين (ش ع ب) ١/٢٦٣.

(٢) الأضداد، قطرب، ص ٧٠.

الشاكين في لقاء ربّهم وإنّما المعنى : يستيقنون »[1].

وقد كانت الأضداد منطلقاً لبعض أهل البدع والزيغ في مؤاخذة اللغة العربية ووصفها بالقصور، وأن وجودها إشارة إلى نقصان حكمة العرب « وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم . فيسألون عن ذلك ويحتجون بأنّ الاسم منبئ عن المعنى الذي تحته ودال عليه، وموضع تأويله ، فإذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطَب أيهما أراد المخاطِب ، ويطل بذلك معنى تعليق الاسم على المسمّى »[2].

وما كان هذا إلاّ إرزاء بالعرب والعربية ممّن لم يدركوا أسرار هذه اللغة ، ودقائقها، وأساليبها في التعبير وتأدية المعاني ، وغفلتهم عن أن « كلام العرب يصحّح بعضه بعضاً ويرتبط أوّله بآخره، و معنى الخطاب منه إلاّ باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاوز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ؛ لأنّها يقدمها، ويأتي بعدها ما يدلّ على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال المتكلم والاخبار إلا معنى واحد .. ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة وإن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلاّ بما يتقدّم الحرف ويتأخّر بعده ممّا يوضّح تأويله »[3].

---

(١) الأضداد، للسجستاني، ص ٧٢.

(٢) الأضداد، ابن الأنباري، ص١.

(٣) نفسه، ص ٣.

لقد تساقطت أقوال منكري الأضداد أمام طروحات القائلين به، والمدافعين عن وجوده في اللغة العربية ، ولم تستطع أقوال منكري الأضداد أن تهدم القواعد التي قامت عليها الأضداد عند القائلين بها، ولا ترتقي إلى كثرة المصنفات التي وضعت فيه [(١)]، ولا إلى الأسباب التي قال بها مؤيّدو الأضداد تفسيراً لوجودها ،

(١) من أشهر كتب الأضداد نذكر الآتي:

- الأضداد لقطرب، محمد بن المستنير أحمد (ت ٢٠٦هـ) طبعة Islamica H. Kofler 1932.
- والأضداد للفراء (ت ٢٠٧هـ).
- والأضداد لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ).
- والأضداد للأصمعي (ت ٢١٦هـ) نشره أوغست.
- والأضداد لابن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) حققه د. محمد حسين آل ياسين مع مجموعة من كتب الأضداد، بغداد ١٩٩٦.
- والأضداد للتوزي، نشره محمد حسين آل ياسين أول مرة في مجلة المورد العراقية، مجلد ٨، عام ١٩٧٩.
- والأضداد لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) نشره أوغست.
- والأضداد للسجستاني، سهل بن محمد بن عثمان (ت ٢٤٨هـ).
- والأضداد لثعلب (ت ٢٩١هـ).
- والأضداد للأنباري، محمد بن القاسم محمد (ت ٣٢٨هـ).
- وإبطال الأضداد، لابن درستويه (ت ٣٤٧هـ).
- والأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) حققه حسن عزة.
- والحروف من الأصول في الأضداد للآمدي، الحسن بن بشر بن يحيى (ت ٣٧٠هـ).
- والأضداد لابن فارس (ت ٣٩٥هـ).
- والأضداد في اللغة لابن الدهان سعيد بن المبارك (ت ٥٦٩هـ).
- والأضداد للأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ).
- والأضداد للصاغاني أبو الفضائل الحسن بن القرشي (ت ٦٥٠هـ).
- والأضداد لاحتانقي، عبد الرحمن بن محمد (ت ٧٩٠هـ).
- وهناك كتب كثيرة أفردت للأضداد أبواباً خاصة منها: الغريب المصنف لابن سلام، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وفقه اللغة للثعالبي، والمخصص لابن سيده، والمزهر للسيوطي، وفروق اللغات لنور الدين الجزائري (ت ١١٥٨هـ).

وتعليلاً لكينونتها في اللغة العربية، ولعل من أبرزها ما يمكن إيجازه بالآتي :

أولاً :

انقسام اللغة العربية –قبل توحّدها بفضل الإسلام الحنيف– إلى لهجات، فقد يكون أحد المعنيين في لهجة، والمعنى الثاني في لهجة قبيلة أخرى، وعند توحّد العربية وتدوين موادها اجتمع على اللفظة الواحدة معنيان متضادان . «فالدفة في لغة بني تميم : الظلمة ، والدفة في لغة قيس : الضوء ، وبعضهم يجعل الدفة : اختلاط الضوء والظلمة معاً . كوقت ما بين طلوع الفجر الى الأسفار »[1].

ثانياً:

التطور الصوتي ومظاهر الخطأ والتحريف .

« وذلك أنْ تتعرض أصوات لفظة من الألفاظ الى التغيير في حذف أو زيادة، بحيث يترتب على ذلك أن تتحد مع أصوات لفظة أخرى مضادة لهافتنشأ لفظة من ألفاظ الأضداد، مثل (زَبَر) التي قيل : إنّها تعني : قرأ وكتب ، فيبدو أن معنى : (قرأ) جاء من الفعل (زبر) العرب عن الفارسية ، ومعنى : (كتبَ) جاء من تطوّر صوت الدال في الفعل (زبر) الى الزاي .

و(المنين) بمعنى : القوي والضعيف ، فمعنى (المنّة) في الأصل الضعف ، ويبدو أنّه صادف اتحادهما بكلمة (متين) التي تعني القوّي، فصار

---

(١) ثلاثة نصوص في الأضداد، ص ٤٤ «بتصرف».

لها معنيان متضادان »[1].

و (أسرّ) بمعنى : كتم ، وأعلن . فالفعل يدل في الأصل على المعنى الأوّل وهو كتم ، واتحّد مع الفعل (أشر) بالشين المعجمة الذي يعني: أظهر ، بعد أن تطوّر صوت الشين إلى السين ، فصارت اللفظة من الأضداد .

قال تعالى: ﴿سواءٌ منكم مَن أسرّ القول ومَن جَهَرَ به﴾ من سورة الرعد/١٠ بمعنى : كتم الحديث وأخفاه .

وقال تعالى: ﴿تُسرّون إليهم بالمودّة وأنا أعلمُ بما أخفيتمُ وما أعلنتم﴾ من سورة الممتحنة/١. أي : أظهرتم الحديث ومنه قوله تعالى: ﴿وأسرّوا الندامةَ لمّا رأوا العذاب﴾ من سورة يونس /٥٤ بمعنى أظهروا .

ثالثاً :

اختلاف الصيغ والعوارض التصريفية . التي تشير إلى اتفاقَ كلمتين في صيغة صرفية واحدة من نحو : المبتاع بمعنى : البائع والمبيع . وسبب ذلك الإعلال الحاصل في بنية الكلمة ومثل ذلك : مختار : للفاعل والمفعول .

ويمكن أن يدخل ضمن هذا ما كانت الضديّة فيه بين أبنية مختلفة من نحو: (فَعَل وأفعَل) و (فعل وفِعّل) و (فعل وتفعّل) مثل : شكا واشتكى . فالأوّل : بثّ شكواه ، والثاني: بمعنى: أزال عنه ما يشكوه، وفزع وفزّع، فالأوّل بمعنى : خاف ، والثاني بمعنى : أزال عنه الخوف ، وأثِمَ وتأثّمَ ، فالأول بمعنى : اقترف

---

(١) ينظر: مجاز القرآن ٢/٣٤؛ وغريب القرآن، للسجستاني، ص ٧٣.

الإثم ، والثاني : بمعنى : ابتعد عنه[1].

رابعاً :

الثنائية واختلاف الأصلين :

عند من قال بثنائية اللفظ العربي الدالة[2]، وحين يُنحت ثنائيان متقابلان في المعنى ومتضادان يصير اللفظ الجديد دالاً على المعنى وضده ، مثل : (ضَعُفَ) التي تعني : زاد ونقص ، والمعنى الأوّل تنحدر فيه الكلمة من الثنائي : ضَفْ الدال على الزيادة ، المعنى الثاني تنحدر فيه الكلمة من (ضَعْ) الدال على النقصان .

ومثل هذا : (أبَضَ) بمعنى : سكن وتحرّكَ. منحوتاً من: (بض) بمعنى : سكن، و (أبَّ) الشيء بمعنى : حرّكه .[3]

خامساً :

اختلاف مدلول اللفظ باختلاف الأوضاع والسياقات التي يرد فيها، فكلمة (فوق) مثلاً تدلُّ على الفوقية في أصل الوضع، ولكنّها مستعملة بمعنى : (دون) في سياق آخر كقوله تعالى : « إنّ الله لا يستحي أن يضربَ مثلاً ما بعوضةً فما فوقها » من سورة البقرة / ٢٦. أي : فما دونها ، وكلمة فوق تدلّ على معناها الأصلي . أي أن المعنى ما يفوق الذبابة حقارةً . أو : أنّها فوقها في الصغر

---

(١) ينظر: ثلاثة نصوص في الأضداد، ص ١٥.

(٢) من هؤلاء الأب مرمرجي الدومنيكي. ينظر: كتابيه: المعجمية العربية وهل العربية منطقية.

(٣) ينظر: ثلاثة نصوص في الأضداد، ص ١٥– ١٦.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿لقد تقطّعَ بينكُم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون﴾ من سورة الأنعام /٩٤ .

أي : تقطعّ وصلكم بينكم ، أو تقطعّ الأمر بينكم[1] والبين : للوصل والفراق ويدخل ضمن هذا ما كان سببه حروف الجرّ المتعلقة بالفعل من نحو أغار إلى بمعنى : أغاث .

وأغار على بمعنى : قتل أو هجم ، وراغ عليهم : أتالهم ، وراغ عنهم : ذهب وتنحى قال تعالى: ﴿فراغ عليهم ضرباً باليمين﴾ من سورة الصافات /٩٣ أي أتاهم مستخفياً ، وقال تعالى: ﴿فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين﴾ من سورة الذاريات/٣٦ . أي ذهب إليهم في خفية من ضيوف تأدباً منهم .

سادساً : الدوافع النفسية والاجتماعية .

كاستعمالهم (المفازة) للنجاة والمهلكة، ومنه قوله تعالى: ﴿فلا تحسبُهم بمفازة من العذاب﴾ من سورة آل عمران/١٨٨ ، أي : بمنأة . ومن المهلكة تسميتهم الفلاة : مفازة ، لأنّها مهلكة وسميت الفلاة مفازة تفاؤلاً ، وإنما هي مهلكة[2].

ومثل هذا : الطّرب ، للفرح والحزن، وهو في الأساس : خفةٌ من سرور أو همّ[3].

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٢٠٩؛ والمزهر ١/ ٣٩٤.

(٢) ينظر: الأضداد، للتوزي، ص ١٠٩؛ والأضداد، لأبي الطيب اللغوي، ٢/ ٥٦٠.

(٣) الأضداد، للمنشى، ١٤٣.

والسليم : يطلق على الديغ تفاؤلاً بسلامته[1].

سابعاً :

وقد يكون الاستعمال المجازي للكلمة سبباً من أسباب وقوع التضاد إذ ينتقل اللفظ من دلالته الحقيقية الأولى إلى دلالات مجازية جديدة لدوافع كثيرة .

من ذلك قولهم في : الثغب: إنّه للماء وللموضوع فيه الماء .

والنّاس : للناس، ويقال : ناس من الجنّ .

ومن المقلوب أو المزال عن جهته : ناءَ بي الحمل . والأصل: نؤتُ بالحمل .

وتهيبتني البلاد ، والأصل : تهيبتها[2].

ثامناً :

وقد يكون خطأ الشرّاح الرواة والمفسرين سبباً في وجود التضاد من ذلك عدّهم كلمة (التبشير) مثلاً للخير وللشرّ، قال تعالى: ﴿وابشروا بالجنّة التي كنتمُ تُوعدون﴾ من سورة فصّلت/ ٣٠ وقال- جلَّ شأنه -: ﴿فبشّرهم بعذاب أليم﴾ من سورة آل عمران/٢١ والواقع أن التبشير لا يكون إلاّ للخير ، وما دلالة الكلمة في قوله تعالى: ﴿فبشرّهم بعذابٍ أليم﴾ إلا من باب الاستهزاء والتهكّم ، والوعيد .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لتؤمنوا بالله ورسوله وتُعزّروه وتُوقّروه﴾ من سورة الفتح /٩، فقد استُعملت كلمة (التعزير) بمعنى: التأديب والتعنيف واللوم ، تهكماً

---

(١) نفسه، ١٥٨.

(٢) ينظر: المزهر، ١/ ٣٩٧.

بالمذنب واستهزاءً به وهناك أسباب أخر للتضاد قال بها بعض المحدثين[1].

وإذا كنّا نجد من بين القدامى مَن ينكر وجود المتضاد تبعاً لانكاره المشترك اللفظي كما هو شأن ابن درستويه الذي يؤثر عنه كتاب في (إبطال الأضداد)[2].

وقد تابع ابن درستويه في هذا الإنكار نفر من العلماء[3] وإذا كنّا نجد أيضاً أنّ بعض القدامى مَن يقرّ بوجوده مطلقاً أو يقرّ بوجوده مشترطاً لذلك كون الضدّ مأخوذاً من أصل الوضع، وإمكان إعادة الضدين إلى أصل واحد في الاشتقاق كما هو الحال في نحو: الصريم . إذ يطلق على الليل والنهار بسبب كون كلّ منهما (ينصرم) أي : ينقطع من الآخر، فأصل الدلالتين واحد يرجع إلى القطع.

أو أن يكون التضاد من واضعين مختلفين، لأنّه لا يصحّ عند هؤلاء أن يضع الواضع اللفظ المعين للدلالة على المعنى المعين وضدّه : لأنّه ليس محتاجاً إلى ذلك أساساً ، وإنما يمكن أن يضع واضع اللفظ لأحد المعنيين ولحيّ من أحياء العرب، ثم يضع واضع آخر اللفظ نفسه للدلالة على المعنى المضاد ثم يعرف كلٌّ منهما بوضع الآخر، ويستعمله استعماله أقول إذا كنّا نجد ذلك الاختلاف في مواقف العلماء العرب القدامى من الأضداد، فلا نعجب إن اختلف المحدثون في ذلك أيضاً، وإن لم يزد هؤلاء المحدثون عمّا قال به القدامى شيئاً ذا بال، إذ

---

(١) ينظر: علم الدلالة، د. فريد عوض، ص ١٤٥– ١٥٥.

(٢) ينظر: المزهر، ١/ ٣٩٦.

(٣) نفسه، ١/ ٣٩٦.

اكتفى أكثرهم بتتبع ما قيل سابقاً، موسعين فيه ماشاؤا حتى خلصوا إلى آراء ما كانت لتدور في خلد القدماء ، وكان عبد الفتاح بدوي من أكثر الرافضين العرب المحدثين للأضداد، وقد أعلن أنّه « ليتحدى الذين يزعمون أن في العربية أضداداً ، ونباهلهم، بجميع كلمات اللغة العربية أن يأتونا بلفظ واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد . فان لم يفعلوا – ولن يفعلوا – فليس في اللغة تضاداً »[1] وينبغي على زعمه « ألاّ يعزب عنا أنَّ التضاد منافٍ لطبيعة اللغة ، وأنه لا يسّهل التفاهم بين الناس ، فمن الصعب أن نقبل على المعاني الأولية المضادة بتفاهم الناس عنها بلفظ واحد . والصعوبة التي تنشأ من التّضاد أكبر جداً من التي تنشأ من الاشتراك»[2] وقد قدّم بعض المستعربين جملة من الأدلة لإنكار وجود الأضداد في اللغة العربية منها نذكر :[3]

١- أنّ معظم الكلمات التي أوردها مؤلفو الأضداد معروفة عند العرب بمعنى واحد فقط ، أمّا ما ذكر أزاءها من معان متضادة فهو عن روايات نادرة مشكوك في صحتها .

٢- أنّ هذه المعاني المتضادة يعوزها الشواهد الموثوق بها إذْ لم يعثر (جيز) في الشعر القديم إلا على اثنين وعشرين لفظاً من الأضداد، وذهب (هرشفلد) إلى أبعد من ذلك فعقّب على قول جيز معلناً أنَّ هذا العدد يمكن

---

(١) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة (أضداد) بقلم: عبد الفتاح بدوي.

(٢) ينظر: نفسه.

(٣) الأضداد في اللغة، الأستاذ حسين محمد، ص ٩٧- ٩٨.

أن نقلّل منه لو ازدادت معرفتنا بالمعاني الأصلية لهذه الألفاظ .

٣- أنّ بعض ما يظنّ أنه من المتضاد هو من باب التزيد وحب التكثر والتباهي والبحث عن النادر والقيلي في اللغة .

٤- وأن بعض المتضادات تمثّل بقية باقية ممّا كان للأوائل من تناقض منطقي في التفكير، هكذا قرّر (أبل) (abel) .

٥- وأنّ بعض المتضادات تمثل ما اقترضه العرب من اللغات المجاورة لهم فقد زعم (جيز) أن العربية أخذت من العبرية لفظة (جلل) مثلاً ، وهو في العبرية بمعنى : دحرج، وإذْ كان الشيء المدحرج ثقيلاً أحياناً ، وخفيفاً أحياناً، فقد اعتمدت العربية على هذين الايحاءين المتضادين للكلمة الواحدة، وأعطتها معنيين متضادين ، هما: عظيم وحقير .

وعلى الرغم من أنّ أكثر الآراء التي قال بها بعض المستعربين وبعض المحدثين العرب لم يلقَ بعضها القبول والرواج حتى في أوساط مفكري الأضداد أنفسهم ، فقد رفض بعضُهم آراء أصحابه، نرى أنّ الأضداد ظاهرة كائنة في اللغة العربية لا مناصَ لنا إلاّ بالاعتراف بها والاقرار بوجودها ، ولكن هذا الاعتراف لا بُدّ أن يكون في ضوء جملة من الأسس التي تضبط المفردات المتضادة، صوراً، وأنواعاً، وتفسّر وجودها وأسبابها في اللغة ومن هذه الأسس الآتي :

أولاً :

الوقوف على المعنى الأصل للكلمة ، فمما هو معروف أنّ لكلّ كلمة من

كلمات اللغة معنى أصل واحد ، لا بُدَّ من بيانه والتثبت منه، ومن ثمَّ الانطلاق من هذا الأصل إلى القول بالمشترك أو المتضاد الذي فيه .

ثانياً :

لا بدَّ من الوقوف على نوع المتضاد، فهناك متضادات اسمية وهناك متضادات فعلية، وتركيبية ، ومتضادات متعلقات تؤديها حروف الجرّ الواردة في التراكيب ، فهناك تضاد بين : رغب عنه ، ورغب فيه ، سببه متعلقات الفعل .

ثالثاً :

يجب إخراج الحروف والأدوات من الأضداد ، فلا قيمة للقول بأنّ (إنْ) مثلاً معناها : الشرط والنفي .

رابعاً :

إخراج الأسماء التي يكون لها معان ثانوية أخرى ، أو أنها عند إطلاقها توحي بمعنى ثانٍ قد يكون مضاداً لمعناها الأصل .

خامساً:

اخراج الكلمات التي تستعمل أحياناً اهتزاءًا أو تهكما مثل: ياعاقل: للمجنون. أو تفاؤلاً . مثل : ياسالم: للمريض .

« لأنّ هذا الاستعمال محكوم باختيار المتكلم وليس بمفهوم الأضداد »[1].

---

(١) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية، ص ٨٥٢– ٨٥٣.

سادساً :

ومن التعسّف والافتعال ادخال بعض الكلمات في باب الأضداد من نحو (تَلْعَة) للمسيل من الماء ، والمرتفع من الأرض؛ لأنّ الماء يهبط والأرض ترتفع[1]

سابعاً :

لابدّ من ملاحظة السياق الذي ترد فيه الكلمة ، فلا يجوز القول بالأضداد خارج سياقاتها اللغوية.

---

(١) ينظر: نفسه.

المبحث الثالث:
التقابل الدلالي
Opposition / Semantic Contrast

التقابل مصطلح دلالي يعني : « اختلاف دلالة لفظين أو أكثر اختلافاً عكسياً تضادياً متناقضاً » .

أو أنّه : « ثنائيات لفظية مختلفة تقابل ثنائية دلالية تقابلاً متضاداً متناقضاً ».

أو أنّه : « وجود لفظين يحمل كلٌّ منهما عكس المعنى الذي يحمله الآخر ».

وعلى هذا يكون التقابل أوسع مدى في اللغة من المتضاد ؛ لانحسار الأخير في الكلمة الواحدة التي تحمل المعنى المعين وضدّه ، « ثم أنّ التقابل أقرب إلى الحقول الدلالية، والتضاد أقرب إلى العلاقات اللغوية كونه فرعاً من المشترك اللفظي»[1] .

وقد ألفينا الباحثين العرب المحدثين في سعيهم إلى دراسة هذه الظاهرة أحد ثلاثة:

الأوّل :

حاول أن يعود بالمحاولات المبكرة لدراسة التقابل إلى النصف الثاني من القرن الماضي، ليوقفنا على جملة من الدراسات الأوربية التي قام بها نفر من الباحثين الأوربيين من أمثال لاينز ، وليتش واوجدن ، وبالمر، وسيد، وكرستال ،

---

(١) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا، محمد محمد يونس علي، ص ٣٥٩.

وغيرهم كثيرون[1] ممّن هيّأوا لظهور دراسات دلالية تطبيقية تتناول التقابل الدلالي في أكثرمن لغة .

ولم يتفق هؤلاء الباحثون الأوربيون - كما يبدو- على تحديد مصطلح معين للتقابل . فمنهم من جعله من باب (التناقض) (Contradiction)[2] ومنهم من جعله ضمن دائرة التضاد (Antonymy)[3] ومنهم من نظر فيه بين الألفاظ ثنائياً مستعملا لهذا مصطلح (Opposition) ، للتعبير عن التقابلات الثنائية حصراً ، ومنهم من استعمل مصطلح التضاد للدلالة على المتقابلات المتدرجة(Gradable opposites)[4].

وتبعاً لاختلافهم في تحديد المصطلح اختلفوا في المنهجية التي يمكن دراسة التقابل في ضوئها ، فمنهم من نظر إليه ضمن دائرة الحقول الدلالية لكونه لا يقع إلاّ بين الألفاظ التي يمكن تصنيفها تصنيفاً تفريعياً (Subcategorization) دقيقاً متماثلاً، وتمتلك قيوداً اختيارية (Selection Restrction) ، وسمات دلالية (Semantic Features) مميزة ، تمثّل نهايات استقطابية : (Polar Extremes)[5].

ومن الباحثين الغربيين من درس التقابل ضمن دائرة التضاد. وتبعاً لهذا التداخل والاختلاف في المصطلحات الخاصة بالتقابل عند من اهتم بدراسته من

---

(١) ينظر: التقابلات الدلالية في العربية والانجليزية، د. سعيد جبر، ص ٣- ٤ .

(٢) ينظر: Semantic Theory, P. 85.

(٣) ينظر: Semantics, Lyons J. Vol (1), P. 271.

(٤) ينظر: التقابلات الدلالية، ص ١٥.

(٥) ينظر: Semantics Theory, Nilsen, D. P. 134.

الباحثين الأوربيين ، اختلف الباحثون والمترجمون العرب في تحديد مقابل عربي واحد ، فمنهم من اطلق (التباين) مقابلاً لمصطلح (Complementarity) أو (التتام)، و (المتممّ)، والتضاد الحاد، والتنافر أو التضارب Incompatibility[(١)].

والثاني:

حاول لفت النظر إلى التقابل بدراسته الحقول الدلالية مورداً أنواعه تحت مصطلح (التضاد) لوجود علاقة وثيقة بين التضاد والتقابل، فقال تبعاً للباحثين الأوربيين بأنواع كثيرة منها[(٢)]: التقابل الحاد ، أو غير المتدرج(Ungradabls) أو Nongtradable مثل : ميّت – حي / ذكر – أنثى/ أبيض– أسود / عدل – ظلم / خير– شرّ .

والتقابل المتدرج (Gradable) من نحو : حار– ساخن – فاتر – بارد .

والتقابل العكسي(converseness) من نحو زوج– زوجة، باع – اشترى، أخذ– أعطى .

والتضاد الاتجاهي (Directional Opposition) ؛ ويختص بالكلمات التي تدلّ على اتجاهات مكانية متضاده، أفقية أو رأسية ، من نحو : يمين – شمال، شرق – غرب ، أعلى – أسفل فوق – تحت ، سافر – قدِم ، وصل – غادر.

---

(١) ينظر: ترجمة صبري إسماعيل لكتاب بالمر (علم الدلالة)، وترجمة: مازن الوعر لكتاب كرستال (علم الدلالة)؛ والتقابلات الدلالية، ص ١٥– ١٦.

(٢) ينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص ١٠٢ وما بعدها.

والثالث:

يمثله بعض الباحثين العرب ممّن زعموا أنّهم روّاد في مجال دراسة التقابل الدلالي، وابتكار مصطلحه، فيرى أحدهم أنّه « بعد قراءة في كتب الدلالة العربية القديمة والحديثة ، لم أجد أحداً بحث ظاهرة التقابل في أي كتاب من الكتب الدلالية ، وأستطيع أن أقول مطمئناً : إن مصطلح التقابل هو من وضعي ، وهذا أمر متّصل بالأوّل ، وقد استرشدت بكتب البلاغة والمنطق فاستقرّ رأيي على مصطلح التقابل ، بزنة: الترادف ، والأخير بحثه الدلاليون العرب القدامى والمحدثون ، غير أنّ الأمانة العلمية تحتم عليّ أن أشير إلى أنّ نفراً من الدلاليين المعاصرين قد بحثوه بشكل من الأشكال يتفق ومعطيات لغتهم...»[1]، ويؤكّد هذا الزعم باحث آخر في معرض رسالته للماجستير فيرى أنّه قد كان « للبحث الرائد: ظاهرة التقابل في علم الدلالة للدكتور أحمد نصيف الجنابي دوره البارز في الكشف عن طبيعة الظاهرة ، وقد أفدنا منه بشكل كبير .. »[2]. وعلى الرغم من أنّنا لا نريد أن نغمط حقّ أيّ باحث جاد فيما يزعم نرى وبالاستناد إلى الحقائق العلمية الكامنة في التراث العربي أنّ المحدثين أوربيين أو عرب مسبوقون بحقب زمنية طويلة في دراسة التقابل الدلالية ، ولنا أكثر من دليل على ذلك ، ويما يمكن إيجازه بالآتي :

---

(١) ظاهرة التقابل في علم الدلالة، د. أحمد نصيف الجنابي، ص ١٣.

(٢) ظاهرة التقابل في اللغة العربية، عبد الكريم العبيدي، ص ٦-٧.

١- النّص على مصطلح التقابل ، ومفهومه في التراث العربي.

٢- النّص على مصطلحات أخرى تؤدّي مفهوم التقابل نفسه ، أو أحد أنواعه.

٣- المنظور الدلالي التطبيقي للتقابل وأنواعه في التراث العربي .

أولاً :

مصطلح التقابل في التراث العربي

نصَّ العلماء العرب القدامى على مصطلح (التقابل) بمفهومه المعاصر، وحدّوه بكونه: «أن يُؤتى بمعان يراد التوفيق بينها وبين معانٍ أُخر، والمضادّة في الموافق بموافقته، وفي المضاد بمضادّه »[1] كقول القائل: أهل الرأي والنصح لا يساويهم ذوو الأفن والغش، وليس من جمع إلى الكفاية والأمانة كمن أضاف إلى العجز والخيانة، فمن تأمّل هذه المعاني وجدها غاية في المعادلة، لأنّه جعل بازاء: الرأي: الأفن، وبازاء: النصح: الغش. و (مقابل): الكفاية:العجز، و(مقابل): الأمانة: الخيانة، فهذا (التقابل) تعديل في المخالفة والمضادّة»[2].

ومن العلماء العرب الذين نصّوا على مصطلح التقابل الزمخشري إذ قال في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ما كان لنبي أنْ يكون له أسرى حتّى يثخنَ في الأرض تُريدون عَرَضَ الدّنيا واللّه يريد الآخرة واللّهُ عزيز حكيم﴾ من سورة الأنفال /٦٧ .

---

(١) قانون البلاغة، ص ٣٩.

(٢) نفسه، ص ٣٦.

وقرأ بعضهم : «واللّه يريدُ الآخرةِ» بجرّ : الآخرة ، ومنه قول أبي داود جرير بن الحجاج :

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً

ونارٍ توقّدُ بالليل نارا

أي: وكلّ نارٍ. ومعناه: واللّه يريدُ عرضَ الآخرة على التقابل»[1] وجعل بعض العلماء العرب القدامى المقابلة على أنواع :[2]

أولهما: مقابلة النظيرين .

كمقابلة السّنة والنوم في نحو قوله تعالى: ﴿لا تأخذه سِنَةَ ولا نوم﴾ من سورة البقرة/ ٢٥٥؛ لأنّهما جميعاً من باب الرقاد (المقابل) باليقظة .

وثانيهما : مقابلة النقيضين

كقوله تعالى: ﴿وتحسبُهُم أيقاظاً وهم رقود﴾ من سورة الكهف/ ١٨.

وثالثهما: مقابلة الشيء بمثله، وهو ضربان:

أ-

المقابلة في اللفظ والمعنى ، كقوله تعالى: ﴿فليضحكوا قليلاًوليبكوا كثيراً﴾ من سورة التوبة/٨٢ ، بمقابلة بين الضحك والبكاء والقليل والكثير.

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: المثل السائر ٢/ ٢٤٤؛ والكشاف ٢/ ٢٢٥.

ومن ذلك قول أبي نواس :[1]

أقلني قد ندمتُ على الذنوبِ   وبالإقرار عذتُ من الجحود

أنا استهديتُ عفوك من قريبٍ   كما استعفيتُ سخطك من بعيد

فقابل بين الأضداد : الجحود، والإقرار، والعفو، والسخط، والقرب ، والبعد .

ومن ذلك قول المتنبي:[2]

ثقالٌ إذا لاقوا خِفافٌ إذا دعُوا

كثيرٌ إذا شدُّوا قليلٌ إذا عدّوا

ب-

مقابلة في اللفظ دون المعنى، كقوله تعالى: ﴿ومكروا مكراً ومكرنا مكراً﴾ من سورة النمل / ٥٠ ، فمكر اللّه أكبر وأعظم .

ومن المقابلة في المعنى دون اللفظ في الأضداد قول المقنّع الكندي[3].

لهم جلُّ مالي إن تتابعَ لي غنى

وإنْ قلَّ مالي لم أُكلّفهُمُ رفدا

فقوله: (تتابع لي غنى) بمعنى : كثر مالي، ومن هنا يبدو التقابل بين: كثر مالي، وقلَّ مالي « لأنَّ حقيقة الأضداد اللفظية إنّها هي في المفردات من الألفاظ، نحو : قام وقعد ، وحلَّ وعقد، وقلَّ وكثر ... فإذا ترك المفرد من الألفاظ ، وتوصل

---

(١) الديوان، ص ٤٥٣.

(٢) الديوان، ٣/ ٣٧٠.

(٣) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، ٣/ ١٧٨.

إلى مقابلته بلفظ مركّب كان ذلك مقابلة معنوية لا لفظية»[1].

ثانياً:

النّص على مصطلحات تؤدّي مفهوم التقابل أو تتقاطع معه. على الرغم من أنّ بعض القدامى قد استوفى النظر إلى التقابل من خلال حديثه في المطابقة كما فعل ابن الأثير[2] وعكف آخرون على التفريق بينهما[3] أو التفريق بين الجناس والمطابقة من جهة، وبينهما وبين التقابل من جهة أُخرى ، فالمطابقة في المعاني ضدّ التجنيس في الألفاظ ؛ لأنّ التجنيس اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى، وهذا هو أن يكون المعنيان ضدّان، كقوله تعالى: ﴿وجوهٌ يومئذٍ ناضرة إلى ربّها ناظرة﴾ من سورة القيامة /٢٣ .

«وقد ذهب قدامة بن جعفر إلى أنّ المطابقة: ايراد لفظين متساويين في البناء والصيغة مختلفين في المعنى ، وقد عُدّ هذا من التجنيس ، غير أنّ الأسماء لا مشاحة فيها إذا كانت مشتقة »[4] ولذا اختار أكثرهم مصطلح المقابلة منطلقين من خلاله إلى تقسيمات دقيقة على الوجه الذي بيّناه، أعني: مقابلة النظيرين ، ومقابلة النقيضين ، ومقابلة الشيء بمثله، بنوعيه: مقابلة في اللفظ دون المعنى . ومقابلة في المعنى دون اللفظ . ملتفتين في ذلك إلى ما يكون بين المقابِل

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢٥٠؛ وينظر: الصناعتين، ص ٣١٦.

(٢) ينظر: نفسه، ٢/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: تحرير التجبير، ص ١٧٩؛ وينظر: أنوار الربيع، للمدني ٢/٣٣.

(٤) المثل السائر، ٢/ ٢٤٤.

والمقابَل من تقارب أو مناسبة ، ففي قول قريظ بن أنيف :[1]

يجزون من ظلم أهلِ الظلم مغفرةً

ومن إساءة أهل السّوء إحسانا

بتقابل : الظلم بالمغفرة مع كون الأول ليس ضدّ الثاني، إذ أنّ ضد الظلم : العدل؛ «إلا إنّه لما كانت المغفرة قريبة من العدل حسنت المقابلة بينهما وبين الظلم ، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿أشدّاءُ على الكفار رحماءُ بينهم﴾ من سورة الفتح /٢٩ ، فإنّ الرحمة ليست ضدّ الشدّة، وإنّما ضدّ الشدّة : اللين ؛ إلاّ أنّه لما كانت الرحمة من مسببات اللين حسنت المقابلة بينهما وبين الشدّة .

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إنْ تُصْبكَ حسنةٌ تسؤهُم وإنْ تصبْكَ مصيبةٌ يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبلُ ويتولوا وهم فرحون﴾ من سورة التوبة/ ٥٠ .

فإنّ المصيبة سيئة؛ لأنّ كلَّ مصيبة سيئة ، وليس كلُّ سيئة مصيبة، فالتقابل ها هنا من جهة العام والخاص[2]، وقد يكون التقابل على الرغم من وجود بُعد بين المتقابلين وقد نصّ بعض علمائنا على أنّ هذا ممّا لا يحسن استعماله ومنه قول أمّ النحيف وهو سعد بن قرط ، وقد تزوّج امرأة نهته عنها فقالت من أبيات تذمها فيها :[3]

---

(١) شرح الحماسة، ١/٢٢.

(٢) المثل السائر ٢/ ٢٥٠.

(٣) شرح الحماسة ٤/ ٣٥٢.

تربّصْ بها الأيام علَّ صروفَها

سترمى بها من جاحمٍ مستسعرِ

فكم من كريم قد منا إلهه

بمذمومةِ الأخلاقِ واسعةِ الحرّ

فقولها: (مذمومة الأخلاق واسعة الحرّ) من المقابلة البعيدة ، بل الأولى إن كانت قالت: بضيقة الأخلاق واسعة الحرّ تصحّ المقابلة ، ومن ذلك قول المتنبي :[1]

لمَنْ تطلبُ الدّنيا إذا لم تردْ بها

سرورَ محبٍّ أو إساءةَ مُجرم

فإنَّ المقابلة الصحيحة بين : المحبّ والمبغض ، لا بين المحبّ والمجرَم ، وليست متوسطة أيضاً حتى يقرب الحال فيها، وإن كانت بعيدة فإنّه ليس كلُّ من أجرم اليك كان مبغضاً لك»[2].

أمّا ما قال به بعض المحدثين ممّا أسموه (التقابل الحاد)[3] فهو (النقيض) باصطلاح المناطقة ، والفرق بين النقيضين والضّدين أو (المتقابلين)، أنَّ النقيضين لا يجتمعان، ولا يرتفعان ، كالعدل والوجود، والمتقابلان لا

---

(١) الديوان ٤/٣٤٣.

(٢) المثل السائر ٢/٢٥٢.

(٣) ينظر: علم الدلالة (علم المعنى)، الخولي، ص ١١٦؛ ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث، باكلا وزملائه، ص ١٢٤– ١٢٥.

يجتمعان ، ولكنْ يرتَفعان أي : يتدرجان كالسواد والبياض[1].

وعلى هذا يمكن القول إنَّ (التقابل المتدرج) الذي قال به بعض المحدثين[2] هو : التضاد أي (التقابل) المقصود عند المناطقة العرب .

أمَّا (التضايف) في مصطلح المناطقة العرب فيوازي (التقابل العكسي) (Convereisevness) الذي قال به المحدثون من نحو (خادم –مخدومَ) و (دائن– مدين) و (أرسل –استقبل) ، و (ذهب – جاء)[3]؛ لأنّ الإضافة عندهم هي « نسبة عارضة للشيء قياساً إلى نسبة أخرى كالأبّوة والبنوّة » فإن الأبّوة لا تتحدّد إلاّ بوجود البنوة ، والبنوة إنّما تتحدّد بالقياس الى الأبوة. والمتقابلان عندهم أربعة أقسام :

– الضدّان .

– والمتضايفان .

– والمتقابلان بالعدم والملكة .

– والمتقابلان بالايجاب والسلب ؛ وذلك لأنَّ المتقابلين لا يجوز أن يكونا عدميين، إذْ لا تقابل بين العدم، فإما أن يكونا وجوديين أو يكون أحدهما وجودياً ، والآخر عدمياً، فإن كانا وجوديين، فإمّا أن يعقل كلُّ منهما بدون الآخر، وهما الضدّان، أو لا يعقل كلّ منهما إلاّ مع الآخر وهما المتضايفان، وإن كان أحدهما وجودياً

(١) ينظر: التعريفات، ص ١١٧.

(٢) ينظر: التقابلات الدلالية، ص ٢٩.

(٣) ينظر: نفسه، ص ٢٧.

والآخر عدمياً فالعدمي إمّا عدم الأمر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة، أو عدمه مطلقاً، وهما المتقابلان بالايجاب والسلب»[1].

ثالثاً :

أمّا من حيث المنظور الدلالي التطبيقي للتقابل بأنواعه في التراث العربي فقد جاء عليه علماؤنا القدامى، وإن لم يصطلحوا على أكثره، فزيادة على قولهم ، بالتقابل الحاد أو غير المتدرج (Ungradable) تحت ما سمّوه بالنقيض وهو أقرب إلى المفهوم المراد من اللفظين المتقابلين تقابلاً تضادياً لا يسمح بأيّ تنويع أو توصيف غير كون كلٍّ من اللفظين المتقابلين يمثّل حالة، أو حدثاً، أو وصفاً يناقض مقابلة مناقضةً متباينة تماماً لا تسمح بأيّة مساحة دلالية بينهما، ولا تسمح بأيّة احتمالات ملائمة يمكن في ضوئها التقريب بينهما[2].

وقد قال الأقدمون بالتقابل المتدرج (Gradable) تحت مصطلح (التضاد) حيناً، والتقابل حيناً آخر، واستوفوه تمثيلاً واستشهاداً في بعض أبواب (الحقول الدلالية) التي ضمّنوها بعض مصنفاتهم منطلقين فيها من الدرجة الأعلى أو الأدنى التي يدلّ عليها اللفظ المعين، موزّعين إياها توزيعاً غير ثنائي كما هو الحال في التقابل الحاد، بحيث يمكن الوقوف على الخاصية المتغيّرة Variable Property[3] التي يتصف بها اللفظ المعين مقابلة بالخاصة النسبية

---

(١) التعريفات، ص ٢٧/ ١٦٦؛ وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ٣/ ٥٤٦.

(٢) ينظر: Semantics Huarford and Heasly, P. 114؛ وعلم الدلالة، جون لايفز، ص ٩٨.

(٣) ينظر: التقابلات الدلالية، ص ١٩.

المتغيرة للفظ الثاني، أو الثالث . وهكذا صعوداً أو نزولاً في درجة هذه الخاصية، أو القيمة، فهناك عند القدامى العرب تفصيل متدرج صعوداً في أوصاف الطول مثلاً، فيقولون : رجل طويل / وشوذب/ وشوقب/ وعشنط/ وعشنق واما يذمّ في الطويل) / وشعلع (المفرط في الطول البالغ في النهاية) .

ونزولاً في أوصاف القصر يقولون : رجل قصير / وحنبل/ وحزنبل/ ودحداح/ وحنزاب/ وكهمس/ وحنتار/ وحندل (مفرط في القصر ، يكاد الجالس يوازيه) وترقرة : (كأن القيام لا يزيد في قدّه)[1] .

وهناك تدرج في أوصاف الحزن « فالكمد : حزن لا يستطاع إمضاؤه والبثّ: أشدُّ الحزن، والكرب: الغم الذي يأخذ بالنفس ، والسدم: همٌّ في ندم ، والأسى واللهف : حزن على شيء يفوت . والوجوم : حزن يسكت صاحبه، والأسف : حزن مع غضب ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولمّا رجعَ موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ من سورة الأعراف / ١٥٠ .

والكآبة: سوء الحال والانكسار مع الحزن ، والترح : ضد الفرح[2]. وقالوا في ترتيب البياض متدرجين : «أبيض ، ثم يقق، ثم لهق، ثمّ واضح، ثمّ ناصع، ثم هجان وخالص»[3].

وفي ترتيب السواد على القياس والتقريب : « أسود وأسحم، ثم جون

---

(١) ينظر: فقه اللغة، الثعالبي، ص ٧٢.

(٢) ينظر: نفسه، ص ٨٠.

(٣) نفسه، ص ٨٠؛ وينظر: الغريب المصنف، ابن سلام، ص ٦٣- ٦٤.

وفاحم ، ثم حالك وحانك، ثم حلكوك وسُحكوك ، ثم خداري، ودَجُوجي ، ثم غربيب وغُدارفيّ »[1].

وفي أوصاف اللون بما يؤكّدها ويشبعها قالوا: أسود حالك / وأبيض يقق/ وأصفر فاقع/ وأخضر ناضر/ وأحمر قان »[2]. وهناك أبواب كلٌّ منها مقسوم على فصول مسفيضة في مثل هذا التقابل المتدرج ، فباب في (أوائل الأشياء وأواخرها)[3] وباب في (صغار الأشياء وكبارها وعظامها وضخامها) في عشرة فصول[4].

وباب في سائر الأوصاف والأحوال المتضادّة وفيه تسعة وثلاثون فصلاً[5]. وغير ذلك من الأبواب التي سنأتي على بعضها في معرض الحديث على الحقول الدلالية .

ومّما ذكره المحدثون العرب من أنواع التقابل عن بعض الباحثين الأوربيين ما سمّوه (التقابل الاتجاهي) (Directional Opposition) وهو ما « يربط بين وحدتين معجميتين دالتين على اتجاهين متقابلين يشيران إلى مسارين ممكنين ينتج عن اقتفائهما حركة في اتجاهين متعاكسين»[6] من نحو : شمال- جنوب/

(١) نفسه، ص ٨٦.

(٢) نفسه، ص ٨٦.

(٣) نفسه، ص ١٦٩.

(٤) نفسه، ص ٤١- ٤٦.

(٥) نفسه، ص ٥٧- ٧٠.

(٦) التقابلات الدلالية، ص ٢٢؛ وينظر: علم الدلالة، د. أحمد مختار، ص ١٠٣.

شرق- غرب/ خلف- أمام/ فوق - تحت / يمين - يسار / أعلى - أسفل ، فقد عدّه العرب القدامى من التقابل الحادّ، أو النقيض ، أو التضاد،. أما تقابل الجمل فقد قال به القدامى على صور بيّنة قد لا تحتاج إلى بيان ، فهناك تقابل بين الجمل المستقبلة بالمستقبلة وهناك تقابل بين الجمل الماضية بالماضية .

قال تعالى: ﴿قلْ إنْ ضللتُ فإنّما أضلُّ على نفسي وإنْ اهتديتُ فبما يُوحي إليّ ربّي﴾ من سورة سبأ/ ٥٠.

فهنا تقابل من جهة المعنى « ولو كان التقابل من جهة اللفظ لقال : وإن اهتديت فإنّما اهتدي لها، وبيان تقابل هذا الكلام من جهة المعنى هو أنّ النفس كلّ ما عليها فهو بها، أعني أنّ كلّ ما هو وبال عليها وضارّ لها فهو بسببها ، ومنها ؛ لأنّها الأمّارة بالسوء ، وكلُّ ما هو لها ممّا ينفعها فبهداية ربّها وتوفيقه إيّاها، وهذا حكم عام لكلّ مكلّف ، وإنّما أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يسند هذا إلي نفسه ؛ لأنّ رسول الله إذا دخل تحته مع علو محلّه، وسداد طريقته كان غيره أولى به »[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ألم يروا أنّا جعلنا الليلَ ليسكنوا فيه والنّهارَ مُبصراً إنّ في ذلك لآياتٍ لقوم يؤمنون﴾ من سورة النمل/٨٦ « فإنّ لم يراع التقابل في قوله : ليسكنوا فيه، و (مبصرا)؛ لأنّ القياس يقتضي أن يكون : والنهار ليبصروا فيه، وإنّما هو مراعي من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وهذا النظم المطبوع غير

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢٥٨- ٢٥٩.

المتكلّف؛ لأنّ معنى قوله : مبصراً : لتبصروا فيه طرق التقلّب في الحاجات»[1].

ويدخل ضمن تقابل الجمل أنواع كثيرة من التقابلات التركيبية، من ذلك نذكر الآتي:

أولاً

تقابل الصورة: وهو ما يتشكل بجملتين تدلّ أحدهما على صورة تقابل ما ترسمه الأخرى من صورة مغايرة، كقوله تعالى: ﴿أفمَن يمشي مُكبّاً على وجهه أهدى أمَّن يمشي على صراط مستقيم﴾ من سورة الملك /٢٢.

إذ تترسم في ذهن المتلقي المتأمل صورتان متقابلتان، صورة الإنسان الشقي المكبّ على وجهه ضلالة وإعراضاً عن طريق الهدى والحق، وصورة الإنسان السعيد الذي يمشي على صراط من الإيمان والعدل والهدى، وكلٌّ صورة من هاتين الصورتين تتداعى في الذهن عنها صور تؤكّد التخالف والتضاد بين الكائن الإنسان في جهله أو علمه، إيمانه أو ضلاله، بعده عن الحق أو قربه منه، شقائه وسعادته.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿ولا تجعلْ يدكَ مغلولةً إلى عنقك ولا تبسطْها كلَّ البسط فتقعد ملوماً محسورا﴾ من سورة الإسراء/٢٩. فمحتوى الدلالة المرادة كامن في « طريقة التصوير في رسم البخل يداً مغلولة الى العنق، وفي رسم الإسراف يداً مبسوطة كلَّ البسط لا تمسك شيئاً»[2].

---

(١) نفسه، ٢/ ٢٥٩.

(٢) في ظلال القرآن، ٤/ ٣٢٠ «بتصرف».

وتتضمن هاتان الصورتان صورتين أخريين ترسمان نهاية البخل ونهاية الإسراف حيث يكون اللوم والتحسّر على هذا وذاك. «فالحسير هو كالدابة التي عجزت عن السير فوقفت ضعفاً وعجزاً»[1]. والشعر العربي كالقرآن الكريم حافل في مثل هذه الصور المتقابلة . يقول أبو تمام في فتح عمورية:[2]

ما ربعُ ميّةَ معموراً يطيفُ به

غيلانُ أبهى ربىً من ربعها الخربِ

فصورة ربع ميّة المعمور الذي جاء على وصفه (ذو الرمّة) من تقابل صورة خرائب (ربع عمورية)، فليس ربع ميّة في نفس غيلان أبهى من هذا الربع الخرب في أعين المسلمين، وقد اقتحموه بسيف الحقّ، وخرّبوه على رؤوس أعدائهم . إنّ هذا الخراب ليثير في نفس المقاتلين نشوة النصر ، مثلما يثير الربع المعمور نشوة الفرح في نفس ناظره .

ومن هذا قول المتنبي :[3]

فالليلُ حين قدِمتَ فيها أبيضٌ

والصبح حينَ رحلتَ عنها أسودُ

وهو من قول أبي تمام[4]:

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ٣/٣٧.

(٢) شرح الصولي لديوان المتنبي، ١/١٩٦.

(٣) ديوان المتنبي، ٢/ ٦٧.

(٤) نفسه، ٢/ ٦٧.

وكانت وليسَ الصبحُ فيها بأبيضٍ

فأضحت وليس الليلُ فيها بأسود

ثانياً

تقابل الموقف:

وفي هذا التقابل تتضاد المواقف والأحداث، ففي قوله تعالى على لسان نوح- عليه السلام- وقد يئس من قومه إذ يدعوهم إلى عبادة الله الواحد وهم معرضون عنه: ﴿قال ربّي إنّ قومي كذّبوني، فافتح بيني وبينهم فتحاً ونجنّي ومَن معي من المؤمنين﴾ من سورة الشعراء /١١٧-١١٨ . إن يتقابل موقفان: موقف القوم المعرضون المتربصون بالنبي الدوائر وبين موقفه- عليه السلام- في توجهه إلى الله داعياً أن يفتح بينه وبين قومه فتحاً .

ومن ذلك قوله تعالى مخاطباً موسى وأخاه - عليهما السلام-: ﴿إذهبا إلى فرعونَ إنّه طغا فقولا له قولاً لينا لعلّه يتذكّر أو يخشى﴾ من سورة طه/٤٣-٤٤ . إذا أن هناك تقابلاً بين طغيان فرعون وجبروته، وبين الموقف المطلوب من هذا الطغيان حيث أمر الله باتخاذ موقف اللين في مخاطبة فرعون لعلّه يتذكر ويخشى. وما كان ذلك من فرعون مأمولا.

ومن تقابل الموقف قول المقنع الكندي (محمد بن ظفر بن عمير)[1]:

---

(١) ينظر: الأمالي، لأبي علي القالي، ١/ ٢٨١.

وإنّ الذي بيني وبين بني أبي
وبين بني عمّي لمختلفٌ جدّاً
أراهم إلى نصري بطاءً وإنْ هُمُ
دعوني إلى نصرٍ أتيتُهُمُ شدّاً
فإنْ أكلوا لحمي وفَرتُ لحومَهُم
وإنْ يهدموا مجدي بنيتُ لهم مجدا
وإنْ ضيّعُوا غيبي حفظتُ غيوبَهمُ
وإن هَوُوا غيِّي هويتُ لهم رشدا
وإن زجروا طيراً بنحسٍ تمرُّ بي
زجرتُ لهم طيراً تمرُّ بهم سَعْدا
ولا أحملُ الحقدَ القديمَ عليهُمُ
وليس رئيسُ القومِ مَنْ يحملُ الحقدا
لهم جلُّ مالي إنْ تتابعَ لي غنىً
وإنْ قلَّ مالي لم اكلّفْهُمُ رِفدا
وإنّي لعبدُ الضيف مادام نازلاً
وماشيمةٌ لي غيرها تشبه العبدا

فأغلب هذه الأبيات بنيت على تقابل بين صور متضادة تمثل الطرف الأوّل منها مواقف الشاعر الإنسانية النبيلة من قومه، وتمثّل الطرف الثاني منها مواقف أهل عشيرته منه على النحو الذي وصفه المقنّع.

ثالثاً:

تقابل الحذف :

وفي هذا التقابل يحذف أحد المتقابلين ليُفهم من السياق كقوله تعالى: ﴿كلُّ نفس ذائقةُ الموتَ وإنّما توفّون أجوركُم يومَ القيامة فمَن زُحزح عن النّار وأدخلَ الجنّةَ فقد فازَ وما الحياةُ الدنيا إلاّ متاعُ الغرور﴾ من سورة آل عمران/١٨٥.

ويتبين من السّياق ما سيكون عليه حال مَن لم يزحزحه عمله عن النّار، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئةٌ تقاتلُ في سبيل الله وأخرى كافرةٌ يرونهم مثليهم رأي العين واللّهُ يؤيّد بنصره مَن يشاء إنَّ في ذلك لعبرةً لأولي الأبصار﴾ من سورة آل عمران /١٣.

وهاتان الفئتان هما المسلمون ومشركو قريش يوم بدر، فحذف من الأولى ما أثبت مقابله في الثانية؛ لأنّ الإيمان من لوازم القتال في سبيل الله ، وذكر في الثانية ملزوم القتال في سبيل الشيطان، وهو الكفر[١].

وقد سمّي مثل هذا الحذف بـ (الاحتباك)[٢].

رابعاً : تقابل الإيقاع الموسيقي:

وفيه يتقابل إيقاع الجمل التي تشكّل النّص المعين بحيث نقف على شطر

---

(١) ينظر: البحر المحيط، ٢/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: البرهان، للزركشي، ٣/١٢٩؛ والاتقان ٣/ ١٨٣.

من النّص على إيقاع معيّن، وعلى شطر آخر منه على إيقاع مغاير، من ذلك قوله تعالى: ﴿كلاّ إذا دُكّتِ الأرضُ دكاً دكاً . وجاءَ ربُّك والملك صفّاً صفّاً. وجيء يومئذ بجهنّم يومئذٍ يتذكّر الإنسانُ وأنّى له الذكرى. يقولُ ياليتني قدّمتُ لحياتي. فيومئذٍ لا يعذّبُ عذابَهُ أحدٌ. ولا يوثقُ وثاقَهُ أحد. ياأيّتُها النّفسُ المطمئنّةُ ارجعي إلى ربّكِ راضيةً مرضيةً. فادخلي في عبادي. وادخلي جنّتي﴾ من سورة الفجر/ ٢١-٣٠ .

إذ يلحظ الذي يتأمّل النّص الكريم ايقاعين متقابلين ، أولهما عنيفٌ بأحداثه ووقائعه، مهيب مخيف، والثاني هادئ في ايقاعه ومضمونه حيث تُدعى النفس إلى الرجوع إلى ربّها راضية مرضية لتدخل في رحمته وجنّته.

خامساً :

التقابل المثار:

حيث تتداعى الدلالات متقابلة ، مثيرة في النفس صورة الشيء وضدّه .

قال تعالى: ﴿ولكلٍّ درجات ممّا عملوا وماربك بغافل عمّا يعملون﴾ من سورة الأنعام/١٣٢ . فدرجات المؤمنين غير أمكنة الكافرين ، والله هو العليم بما نعمل من خير، وما نعمل من شرّ وجزاء العاملين غير جزاء الأشرار، وهكذا تتداعى المعاني تقابلياً ومن هذا قوله – صلّى الله عليه وسلم– « اليدُ العليا خير من اليد السفلى »[1].

---

(١) صحيح البخاري، ١١٧/٢.

إذ تثير (اليد العليا) في أذهاننا معاني : القوة، والكرم، والعمل والجهاد، والتضحية، والعزة والمنعة ...إلخ وتثير (اليد السفلى) ما يقابل ذلك من : الضعف، والبخل، والتقاعس، والجبن والخوف والهون والذل.

إنّ هذه الأنواع التقابلية وإن لم ينصّ أو يصطلح عليه العلماء العرب القدامى كما فعل المحدثون لكنّها وضحت مفهوماً عبر ما قدّمه مفسرو القرآن الكريم والبلاغيون ونقاد الأدب وشرّاح الشعر.

الفصل الثامن

الحقول الدلالية

المبحث الأول
الحقول الدلالية : المفهوم والنشأة

تعدّدت الطرائق التي اعتمدها العلماء العرب القدامى في تحديد دلالات الألفاظ وذلك من خلال وضعهم معاجم الألفاظ أو التأليف في المشترك، أو الأضداد، أو تنظيم الألفاظ في حقول دلالية تجمع بينها ملامح دلالية مشتركة، فهناك ألفاظ تتصل بالمحسوسات المتصلة كالألوان، أو المحسوسات المنفصلة كالألفاظ الأسرية، أو الألفاظ التجريدية المتمثلة بما يدلّ على الأفكار والرؤى، كلّ ذلك انطلاقاً من لفظ عام يجمع بين هذه الألفاظ الداخلة في الحقل الدلالي المعين يكون هو (المتضمّن الأعلى) الذي تنطلق منه أو تعود عليه مجموعة الكلمات التي تنتمي الى حقل معين ، بما يمكن الانطلاق من هذا المتضّمن الأعلى للتعرف على طبيعة العلاقة التي تربطه بغيره من الألفاظ ذات الحقل الدلالي الواحد، كأن تكون علاقة ترادف، أو تضمن أو علاقة جزئية، أو كليّة، أو اشتمالية.

وهكذا يتوجّه اهتمام أصحاب هذه النظرية الى دراسة المستوى الدلالي للألفاظ اللغوية من خلال رصد تداعي دلالة مجموعة من الكلمات التي لا ينتمي بعضها إلى بعض اشتقاقياً للتعبير عن مجال واحد من المسميات، أو المفاهيم ذات العلاقات التبعية المتبادلة بحيث يتشكّل (حقل)، أو (دائرة) من الكلمات تغطّي مجالاً لغوياً واحداً يتّصل معنى الكلمة المعينة فيه بمعنى كلمة أو كلمات أخرى قريبة منها في الدلالة على ذلك المعنى ممّا يمكن في ضوئه معرفة معنى

الكلمة من خلال الحقل الذي تنتمي إليه.

وفي المقابل يعمل السياق على تحديد دلالة الكلمة المعينة تحديداً دقيقاً لا تتبادر خلاله دلالة غيره من الكلمات المنتظمة في الحقل الدلالي المعين .

فالحقول الدلالية إذن حقول فهرسية دلالية « فهرسية لكونها مؤلفة من كلمات، ودلالية لارتدادها ولإرجاعها إلى العلاقة بين الدال والمدلول »[1].

فهناك حقل فهرسي دلالي لألفاظ القرابة من نحو: الأب، والأم، والأخ، والأخت، والعمّ، والعمّة، والخال والخالة، والجدّ والجدّ، والحفيد ، والنسيب، وابن الأخ، وهكذا، وهناك حقل لألفاظ الألوان.

وحقل للازهار، والفواكه، وهناك حقل للكلمات التي تعبّر عن الموجودات والأحداث،والجمادات،والنبات والحيوان،وهناك مصطلحات الفلاحين، والصيادين، والعسكريين، والأطباء وغير ذلك ممّا يفسّر تعدّد الكتب والرسائل التي وضعها نفر من العلماء العرب القدامى منذ وقت مبكر والتي تناولوا فيها جمع الألفاظ الخاصة بحقل معين ممّا سُمّي بـ (كتب المعاني) و (كتب الصفات) فقد صنّفوا في الحيوان كتباً في : (خلق الإنسان)[2] و (خلق الفرس)[3]، و (كتاب

---

(١) مدخل إلى الألسنية، ص ١٩٤ .

(٢) منها لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، ومثله لقطرب وللفراء وللسجستاني (ت ٢٥٥هـ).

(٣) منها للأصمعي، وللسجستاني.

الخيل)[1] و (كتاب الإبل)[2] و (كتاب الوحوش)[3]، و (كتاب الحشرات)[4] و (النبات والشجر)[5]، و (الأنواء والمواقيت)[6] وكتب الأيام والليالي والشهور والأوقات، واسماءالساعات[7]، وكتب الحرب والسلاح[8]. وهناك مصنفات في الطير، والعقاب، والجراد، والذباب، والحيات[9] وغير ذلك من الكتب التي زخر بها تراثنا ممّا بني أكثره على تصنيف الكلمات على أساس وجود خصائص معينة تجمع بينها مثلما هو الحال اليوم عند الأوروبيين ممّن أعرب بعضهم عن عدم رضاه عن الطريقة الآلية في تبويب الكلمات بطريقة الألف باء، ورأوا ضرورة تصنيفها على أساس المعاني ولذلك ظهرت في أوربا في العصر الحالي محاولات كثيرة

---

(١) منها لابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، ومثله لمعمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، ولابن زياد الأعرابي (٢٣١هـ).

(٢) منها لابن الأعرابي، ولمعمر بن المثنى، وللسجستاني.

(٣) منها لقطرب، ولأبي زيد الأنصاري، ولابن السكيت.

(٤) منها لابن السكيت، ومثله للسجستاني.

(٥) منها كتاب (الشجر والكلا) لأبي زيد الأنصاري.

(٦) منها كتاب (الأنواء) لمؤرج السدوسي (ت ١٩٥هـ) ومثله للمبرد.

(٧) من ذلك: كتاب الأيام والليالي والشهور للفراء، وأسماء الأيام لأبي زيد الأنصاري، وكتاب الليل والنهار للسجستاني، وكتاب الأوقات للأصمعي، وأسماء ساعات الليل للهمذاني (ت ٣٧٠هـ).

(٨) من ذلك: كتاب السلاح للنضر بن شميل (ت ٢٠٤هـ) ومثله للأصمعي، وابن دريد.

(٩) هذا نمط من المعاجم الصغيرة، دوّنت فيها ألفاظ لأعضاء مشتركة بين الإنسان وغيره، لكل مخلوق اسم خاص لذلك العضو مثال ذلك أن (الشفة) للإنسان، و(المشفر) لذوات الخف، و (الخرطوم) للسباع، وأن (الظفر) للإنسان، و (المخلب) للكلب وغيره. ويقال: (زئير) الأسد، و (عواء) الذئب، و (صياح) الثعلب، و (صهيل) الخيل، و (نباح) الكلاب. ينظر: الأساس في فقه اللغة، ط٢، ص ٢٢٤.

لتصنيف مفردات اللغة في معاجم موصوفة، فهناك معاجم المدركات Conceptual Dictionaries التي اعتمدت على فكرة المجال الدلالي مثل معجم (دورنزايف) (Dornseiff) الألماني ومعجم : (بواسيير) (Boissiere) الفرنسي ومعجم (روجيه) (Roget) الإنجليزي، ومعجم (كساريس) Casares الإسباني[1].

وهذه كلها تشير إلى ضرورة دراسة كلمات اللغة دلاليا من خلال وصفها في قطاعات كاملة، بما يبرز ويكشف علاقاتها الدلالية المتقاربة، اعتماداً على الفكرة المنطقية التي تقول : « إن المعاني لا توجد منعزلة في الذهن ، بل لا بُدّ لإدراكها من ارتباط كلّ معنى منها بمعنى آخر، أو بمعان أخرى فلفظ (إنسان) الذي نعدّه مطلقاً لا يمكن أن يُفهم إلا بالإضافة إلى لفظ (حيوان) ، ولفظ (رجل) لا يمكن أن نعقله إلاّ بالإضافة إلى (امرأة)، ولفظ (بارد) لا يمكن أن نفهمه إلاّ بالإضافة إلى لفظ حار»[2] فالكلمة– أية كلمة– على هذا الأساس لا يمكن أن تتحدد دلالتها من خلال كونها مفردة وحدها، وإنّما تكتسب دلالتها وتتحدّد من خلال علاقتها بأقرب الكلمات اليها في إطار الحقل الدلالي المعين.

ومن الجدير بالذكر أن يزعم بعض الباحثين المعاصرين من أنّ فكرة الحقول الدلالية لم تتبلور إلاّ في العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي على يد مجموعة من الباحثين الأوربيين ممّن حاولوا التاكيد على أنّه لكي نفهم معنى

---

(١) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة، ص ١٢٦.

(٢) نفسه، ص ١٢٦.

كلمة ما يجب أن تفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلالياً ؛ لأنّ معاني الكلمات لا توجد منعزلة الواحدة تلو الأخرى في الذهن[1] كما مرّ .

ولا يمكن لنا التسليم بذلك ونحن نجد تراثنا العربي ينطوي على جهود علمية مرموقة تصبّ في صلب الحقول الدلالية، وقد تمثّل ذلك - فيما تمثّل- في كتب المعاني والصفات والتي رأسها كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) (الغريب المصنّف) وكتاب (الألفاظ) لابن السكيت، و (أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت٢٦٧هـ)، و(الألفاظ الكتابية) للمذاني. من المصنفات المتقدّمة التي تناولت بعض أوجه الحقول الدلالية، وبمرور الزمن تجلّت مثل هذه الدراسات سعة ووضوحاً في جهد ابن سيده (ت٤٥٨هـ) في معجمه الشهير (المخصص) الذي بناه أساساً على فكرة المجالات والحقول الدلالية، وذلك بتبويب الكلمات على وفق مجموعات يتصل بعضها ببعض دلالياً بحيث يتمكّن الناطق بالعربية من ايراد اللفظة المناسبة للتعبير عن الدلالة المعينة بما تتحدّد في ضوئه الفروقات الجزئية التي تفصل دلالة الكلمات التي تنتمي إلى حقل دلالي واحد بعضها عن بعض ففي (المخصّص) سبعة عشر مجلداً ينقسم كلُّ مجلد منها على كتب تنقسم بدورها على أبواب فرعية، فهناك كتب في خلق الإنسان يقع في أبواب كالحمل والولادة، ويشتمل بدوره حقل دلالي يضمّ ألفاظ الرضاعة، والغذاء، والفطام، وهناك أبواب بمثابة معجمات صغيرة في أوصاف المرأة والرجل ، أو ما اطلق

---

(١) ينظر: نفسه، ص ٨٠؛ وأصول تراثية في علم اللغة، د. كريم زكي، ص ٢٩٤.

عليه ابن دريد تسمية: (الكتب المجنّسة)[1] في ذكر ما يستقبح من أوصاف المرأة أو الرجل، أو يستحسن، وهناك أبواب في خصلة معينة كالشجاعة، أو حسن الذكر[2] .

ويعدّ أبو منصور الثعالبي من أبرز اللغويين العرب ممّن حاولوا تصنيف كلمات اللغة العربية على وفق حقول دلالية محدّدة، فقد جعل كتابه الشهير (فقه اللغة وسرّ العربية) وقفاً على ايراد حقول دلالية خاصة بالحيوانات، والنباتات والشجر، والأمكنة، والثياب، والأطعمة. وغير ذلك كثير من اسماء الموجودات والصفات، والأشياء، والأحداث، ونذكر هنا أيضاً بصنيع بعض المتأخرين ممّن رتّبوا معاجمهم على أساس معانيها لا على أساس حروفها .

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض لغويينا القدامى قد وسّع من دائرة الحقول الدلالية استناداً إلى توزيع الألفاظ اللغوية على أساس ما يحكمها من علاقات دلالية مختلفة فهناك علاقة التضاد، والترادف، والمشترك، والتقابل وقد مرّ ذلك كلّه .

وهناك علاقة الجزء بالكلّ، ففي باب الشعر نجد: الوزن والعروض، والقافية، والصدر، والعجز، والزحاف، والخبن ، والاضمار، والوتر المجموع، والوتر المفروق، والفاصلة الصغرى، والفاصلة الكبرى، والقبض ، والعقل، والعصب،

---

(١) ينظر: المخصص، ١/ ١٠-١٢.

(٢) ينظر: نفسه، ١/ ٢٦.

والخزل، والعلة ، والبتر، والكشف، والوقف، والترفيل، إلى ماهنالك ممّا يدخل في الموضوع الكلّي وهو العروض.

وهناك علاقات تقوم على التداعيات لما هو خارج النّص اللغوي وله علاقة بالنّص ، وقد وضح هذا في تراثنا عند أكثر من لغوي كما هو الحال عند أبي حاتم الرازي (ت. ٣٢٢ هـ) في كتابه (الزينة في الألفاظ الإسلامية) ففي كلامه عن التوحيد يقرّر : « أنّ أصل الدين التوحيد ، فالواحد: اسم من اسماء الله عزّ وجلّ– وهو أعظم صفاته لايشركه في هذه الصفة مخلوق، والواحد: هو أصل الحساب وعلّة العدد، وأول الأعداد خلق الله – عزّ وجلّ – جميع خلقه بحساب، وجعله معلوماً بالعدد ثم الأوقات، والأفلاق ، السماوات والأرضين، والبحار، وغير ذلك»[1] .

ويستدعي أبو حاتم بعضاً من آيات الذكر الحكيم التي تدعم أقواله كقوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق السّموات والأرض في ستة أيام﴾ من سورة هود /٧ وكقوله تعالى: ﴿خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهنّ﴾ من سورة الطلاق/٦٥، وقوله عزّ وجلّ: ﴿والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر﴾ من سورة لقمان/٣١، ﴿والشمس والقمر بحسبان﴾ من سورة الرحمن /٥٥، وغير ذلك من الآيات الكريمة الدالة على العدد، ثمّ يواصل الرازي مستشهداً ببعض ما يدلّ على العدد، والحساب، والفرائض والسّنن، فأوقات الصلاة خمسة، وعدد الركعات محدود،

(١) الزينة، ١/ ٦٩.

والصيام أيامه معدودات، وأوقات الصلاة موقوتة وهكذا[1].

وهذا الذي طرحه الرازي يقرّبنا ممّا قال به بعض الغربيين من أمثال (سوسير) عن (العلاقات الإيحائية) التي تثيرها في أذهاننا الكلمة المعينة، وما تستدعيه من دلالات مرتبطة بها ، فكلمة مثل : (تعليم) تتوارد معها في الذهن عند إطلاقها كلمات أخرى من حقلها الدلالي من نحو : تربية، ومعلم، وعلم، ومدرسة، وامتحان ، ولوحة، وصف، وغيرها ممّا يشترك معها في وجه دلالي معين[2].

ومن أدّق القضايا المتعلّقة بالحقول الدلالية التي وقف عندها علماؤنا القدامى والتي يمكن استنباطها ممّا جاء في بعض مصنفاتهم أنّهم قد لحظوا أن الحقول الدلالية تختلف باختلاف المجالات الخاصة بكلّ منها، وقد « عُدّ مجال الكائنات والأشياء من أكبر المجالات، ثم يأتي مجال الأحداث، ويليه المجردات ويأتي في المرتبة الأخيرة ما يتعلّق بالعلاقات»[3]، ممّا يضع كل مفردة من مفردات اللغة في حقل دلالي معين، وفي ضوء هذا لا يمكن أن نجد اللفظة المعينة مشتركة في أكثر من حقل، إذ لا توجد وحدة لغوية خارج إطار الحقل الدلالي.

أمّا السياق وطبيعة التركيب النّحوي الذي ترد فيه الكلمة المعينة والقرائن المعنوية فتعمل على تحديد ظلالها الدلالية بدقّة بحيث يجعلها لا تشترك مع

---

(١) ينظر: نفسه، ١/ ٦٩؛ وعلم الدلالة، نور الهدى، ص١١٩–١٢٠.

(٢) ينظر: علم الدلالة، نور الهدى لوشن، ص ١٢٠؛ ونظرية البنائية في النقد الأدبي، د. صلاح فضل، ص ٣٦.

(٣) علم الدلالة، د. نور الهدى، ص ١١٦.

غيرها من الكلمات المنتمية إلى الحقل الدلالي نفسه.

ففي نحو قوله تعالى: ﴿قالوا ادعُ لنا ربكَ يبيّن لنا مالونُها قال إنّه يقول إنّها بقرةٌ صفراءُ فاقعٌ لونُها تسرُّ الناظرين﴾ من سورة البقرة/٦٩ . يقول ابن الأثير قيل: إنّ لون البقرة كان أسود ، والأصفر هو الأسود وقيل: إنّ هذا الاسم (الأصفر) لا يخلو في دلالته على الأسود من جهتين : إمّا من الأسماء المتباينة لأنّا نراه متجاذباً بين لونين، أحدهما : هذا اللون الزعفراني الشكل، والآخر : اللون المظلم الشكل، وعلى هذا فإنه يكون من الأسماء المشتركة، وإذا كان من الأسماء المشتركة فلابدّ من قرينة تخصّصه باللون الزعفراني دون اللون المظلم؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿صفراء فاقع لونها﴾ والفاقع من صفات اللون الزعفراني خاصة ؛ لأنّه قد ورد للألوان صفات متعدّدة لكلّ لون منها صفة، فقيل : أبيض يقق أي : شديد البياض، وأسود حالك، وأحمر قان، وأصفر فاقع، ولم يقل: أسود فاقع، ولا أحمر حالك، فعُلم حينئذ أنّ لون البقرة لم يكن أسود ، وإنّما كان أصفرَ»[1] .

وكان للغويين العرب القدامى تفصيل دقيق في أوصاف الأشياء، ممّا يتشكل عند ذكر هذه الأوصاف حقل دلالي للمفردة المعينة على وفق أوصافها، ففي ذكر (اسماء الطين وأوصافه) نجد قولهم إنّه إذا كان الطين حرّاً يابساً فهو: الصلصال .

---

(١) المثل السائر، ١/ ٣٤ «بتصرف».

فإذا كان مطبوخاً ، فهو : الفخار.

فإذا كان لاصقاً، فهو: اللازب .

فإذا كان غيّره الماء وأفسده فهو: الحَمأ.

وقد نطق القرآن الكريم بهذه الأسماء الأربعة، قال تعالى: ﴿ولقد خلقنا الإنسان من صلصال من حمأ مسنون﴾ من سورة الحجر/٣٣.

وقال – جلّ شأنه–: ﴿خُلق الإنسان من صلصال كالفخار﴾ من سورة الرحمن /١٤ .

وقال تعالى: ﴿إنّا خلقناكُم من طينٍ لازب﴾ من سورة الصافات/١١ فإذا كان الطين رطباً فهو : التأطة، والثرمطة، والطثرة، فإذا كان رقيقاً فهو: الرّداغ، فإذا كان ترتطم فيه الدّواب فهو: الوحل .

وأشدّ منه: الرّدغة والرزغة .

وأشدّ منها: الورطة تقع فيها الغنم فلا تقدر على التخلّص منها، ثمّ صار مثلاً لكلّ شدّة يقع فيها الإنسان ، فإذا كان حرّاً طيباً علكا وفيه خضرة فهو : الخضراء.

فإذا كان مخلوطاً بالتّبن فهو : السّياع .

فإذا جُعل بين اللبن فهو الملاط .[1]

---

(١) ينظر: نهاية الأرب، ١/ ٢٠٣– ٢٠٤.

وقد نجد عندهم معنى معبّراً عنه بألفاظ مختلفة ، ويكاد يلتقي أكثره المترادف، أو أننا نلمح ألفاظاً متواردة قد تشكّل حقلاً دلالياً فيقال في العربية : لمّ الشعثَ، وأصلح الفاسد، ورتق الفتق، وشعب الصدح .[1]

(١) ينظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني، ابن بنين الدقيقي، ص ١٢٠.

المبحث الثاني
الحقول الدلالية: منهج وتطبيق

يمكن للناظر في المصنفات العربية القديمة التي تناولت الحقول الدلالية بالدرس أن يقف على أحد منهجين اعتمدهما الأقدمون في الدراسة والبحث وهما:

١- الانطلاق المدلول إلى الدوال.

٢-الانطلاق من الدال إلى المدلول.

أولاً

وفيه ينطلق من الأشياء أو الموجودات أو الصفات أو الأفكار بحثاً عن مسمّياتها المختلفة، ثم محاولة جمع هذه المسميات أو الدّوال في حقول، أو دوائر أو مجموعات لغوية تتميز بوجود عناصر أو سمات دلالية مشتركة. وهذا منهج تتحوّل به الدراسة اللغوية المعينة من الاتجاه التاريخي المحض الى اتجاه وصفي « ينصّ على أنّ اللغة نظام من العلاقات تكتسب قيمتها من خلال علاقاتها بالعلامات الأخرى ، تماماً كقطعة الشطرنج التي لا تعني شيئاً خارج رقعة الشطرنج. وإنّما تتخذ قيمتها من خلال القطع الأخرى وقد أوحت فكرة القيمة هذه اليوم بفكرة المجال الدلالي التي تُعدّ بمنزلة نظرية دلالية طبقاً لما دعا إليه بعض الأوربيين المحدثين من أمثال سوسير من وضع تحديدٍ وصفي بنائي

للمعنى »[1].

ومن الثابت أنّ ابن دريد في الجمهرة قد استند إلى هذا المنهج. ومثله فعل ابن سيده في بسط بعض اسفار كتابه المخصص[2].

وكان أبو هلال العسكري في كتابه (التلخيص) قد بلغ الغاية التي وضعها العلماء من قبله ، فقد جعل كتابه على أربعين باباً، وكلّ باب منها على معنى من المعاني الواسعة ، يمثل ماسميناه (المتضمّن الدلالي الأعلى) ، ثمّ قسّم كلّ باب على فصول صغيرة في الفروع الخاصة للمعنى العام الذي بُني عليه الكتاب.

فهناك اسماء خلق الإنسان، وأوصافها، وذكر أخلاقه وصفاتها واسماء الآلات والأدوات، وألوان المطعومات، والملبوسات والمشروبات، وأجناس البهائم، والطيور والحشرات، والنبات، والأشجار، والمياه، وغير ذلك كثير.

ففي باب ذكر (القرابات)[3] يبوّب ذلك على أساس معاني الكلمات في إطار حقل دلالي يؤكّد علاقاتها المتقابلة بعضها مع بعض . فمن ألفاظ القرابات: الأب، والأم ، والأخ، والأخت، والسليل : وهو الولد كأنّه سلّ من الوالد ، والنجل: الولد .

وعقب الرجل : ولده: الذكور والإناث.

---

(١) معجم اللسانيات الحديثة، ص ١٢٦ .

(٢) ينظر على سبيل المثال: السفر الرابع في (نعوت النساء).

(٣) ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ١/ ١٧٦ وما بعدها .

والأعيان: الأخوة من الأب والأم.

وأهل الرجل : أقرب أقاربه المختلطون به ، وهم آلُهُ والعم والخال.

والأصهار، يقع على الأختان والأحماء.

ويقال لزوج الأمّ : الرّابُ، وامرأة الأب يقال لها: الرّابة، والربيب، والربيبة .

والضرة : ما تزوج بها الرجل على امرأته الأولى.

والمثفاة : التي لزوجها امرأتان ، وهي ثالثتهما.

والكنّة: امرأة الأخ.

والبُضاضة: آخر ولد الرجل .

والمقتي: ولد الرجل من امرأة أبيه بعده.

والسبط: ولد الولد ، وذلك أنه يمتدّ ويطول ، وأكثر ما يستعمل السبط في ولد البنت ، ومنه قيل للحسن والحسين- عليهما السلام- سبطا رسول الله صلّى الله عليه وسلم، وقال أهل اللغة : هما سبطا رسول الله صلّى الله عليه وسلم ، أي ولداه»[1].

والبعل: الزوج ، والبعلة: الزوجة .

وعلى مانهجه أبو هلال في التلخيص ، يضع كتابه (ديوان المعاني) فيوزعه على أبواب تنتظم داخلها ألفاظ كثيرة يُشكلّ كلٌّ منها حقلاً دلالياً خاصاً .

---

(١) نفسه، ١/ ١٩٠.

فهناك باب في : صفة السحاب والمطر والبرق والرعد والثلج[1]، وهناك باب في : صفات الحرب والسلاح والطعن والضرْب وما يجري مع ذلك[2].

وهناك باب في صفات الخيل والإبل والسير، والفلوات وذكر الوحوش، والطيور، والحشرات، وما يجري مع ذلك، كلّ ذلك بالأمثلة والشواهد الشعرية التي يمكن من خلالها الوقوف على دلالة الكلمة المعينة بدقّة .

وعلى الرغم من اتكاء الثعالبي في كتابه: فقه اللغة وسرّ العربية على كتاب أبي هلال العسكري: التلخيص . مادةً ومنهجاً، لكنّه يحاول أن يكون أكثر دقّة في تصنيف الحقول الكبرى إلى حقول دلالية أصغر ، مرتّباً الألفاظ داخل كلّ حقل ترتيباً يحدّد سماتها الدلالية التي تحدّد المعنى الدقيق لكلّ مفردة داخل الحقل الدلالي المعين. ففي حقل الألوان مثلاً[3] يقوم الثعالبي بسردها أولاً ، ثمّ ترتيب كلّ لون على حسب ما يوصف به مع اختيار أفصح اللهجات .

في ترتيب البياض يذكر: أبيض، ثم يقق ، ثم لهق، ثم واضح، وناصع، وهجان. وهناك: الأزهر : إذا كان الرجل أبيض لا يخالطه أدنى صفرة كلون القمر والدرّ .

والأمهق: إذا كان الرجل لا يخالطه شيء من الحمرة، وليس بنيّر، ولكنّه كلون الجصّ.

---

(١) ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، ٢/ ٣ وما بعدها.

(٢) نفسه، ٢/ ٤٩.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ٨٠– ٨١.

والأقهب والأقهر: ما علته – أو غيرهُ– من ذوات الأربع.

وفي السواد يذكر :[1]

الأخطب: وهو لون كدر مشرب حمرة في صفرة.

والأعشب: وهو بياض فيه كدرة رماد، ومثله: الأغبس.

والأغبر: مالونه الغبرة .

والقائم: لون فيه حمرة وغبرة.

والأصدا: ما يشبه صدأ الحديد (شقرة إلى سواد).

والأحوى : الذي فيه سواد الى خضرة ، أو حمرة إلى سواد .

والأكهب: الذي فيه غبرة مشربة سواداً.

والأربد: مثله .

والادغم: ما كان بعض أجزائه أشدّ سواداً من غيرها.

والأكف : ماخالط حمرته سواد.

والأظمى: الذي لونه أسمر يضرب إلى السواد .

والأورق: الذي في لونه بياض إلى سواد .

والأخصف: الذي فيه بياض وسواد .

وفي ترتيب السواد يذكر[2]:

---

(١) نفسه، ١٣١.

(٢) نفسه ١٣٠.

أسود ، وأسهم، ثم جون، وفاحم ، ثم حالك ، وحانك، ثم حلكوك، وسحكوك، ثم خداري، ودجوجي ، ثم غربيب، وغدافي.

وفي ترتيب سواد الإنسان يذكر[1]:

أسمر ، وأصحم، وآدم، وأصحم، وأدلم. وهناك ترتيب لألوان الإبل، والضأن، والمعز[2]، والظباء[3]، والخيل[4]، وغير ذلك.

وفي ترتيب السرور يذكر :[5]

الجذل والابتهاج : أوّلُ السرور. ثمّ: الاستبشار، وهو الاهتزاز، ثمّ الارتياح، ثمّ: الفرح، وهو كالبطر، قال تعالى: ﴿إنّ اللّه لا يحبّ الفرحين﴾ من سورة القصص/٧٦ ، ثم المرح، وهو شدّة الفرح، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تمش في الأرضِ مرحًا﴾ من سورة الإسراء/٣٧ ولقمان/١٨ .

وفي تفصيل أوصاف الحزن يذكر:[6]

الكمد : حزن لا يستطاع إمضاؤه.

والبث : أشدّ الحزن.

---

(١) نفسه ١٣١.

(٢) نفسه ١٢٩.

(٣) نفسه ١٣٠.

(٤) نفسه ١٣١.

(٥) نفسه ص ١٦٠.

(٦) نفسه.

والكرب: الغمُّ الذي يأخذ بالنفس.

والسَّدم: همّ في ندم.

والأسى واللهف: حزن على الشيء يفوت.

والوجوم: حزن يسكت صاحبه.

والأسف: حزن مع غضب . ومنه قوله تعالى: ﴿ولمّا رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً﴾ من سورة الأعراف/١٥٠.

والكآبة: سوء الحال، والانكار مع الحزن . والقرح: ضدّ الفرح.

وهكذا يمضي الثعالبي في تقسيم : الحركات والأشكال وضروب الرمي والضرب، وحركات القلب، وحركات سوى الحيوان[١].

وفي تقسيم الأوصاف بالعلم والرجاحة والفضل والحذق على أصحابها، يقول:[٢]

عالم نحرير / وفيلسوف نقريس/ وفقيه طبن/ وطبيب نطاسي/ وسيّد أيّد/ وكاتب بارع/ وخطيب مصقع/ وصانع ماهر/ وقارئ حاذق/ ودليل خربيت/ وفصيح مدرِه/ وشاعر مُغلق.

المنهج الثاني:

وهو خاص بالمعنى، انطلاقاً من العلامة أو الملفوظ اللغوي بحثاً عمّا

---

(١) نفسه، ص ١٧١- ١٧٣.

(٢) نفسه، ص ١٤٦.

يؤديه من معانٍ، أي أنه هذا المنهج يتّجه أحد اتجاهين أولهما: ينطلق من الدال الواحد إلى المدلولات التي يؤديها، فممّا جاء من الغريب في خلق الإنسان أن « الشواة: جلدة الرأس، قال الأفوه الأودي :

إنْ ترى رأسي فيه صلعُ

وشواتي خَلّة فيها دوارْ

وجمع شواة : شوى. قال تعالى: ﴿نزاعة للشوى﴾ يعني جلود الرؤوس.

والشّوى: أيضاً قَصَب اليدين والرجلين من البهائم. يقال: فرس عبل الشوى، أي: شديد القوائم. وهي أيضاً الشوامت. قال النابغة الذبياني يصف ثور وحش:

فارتاع من صوتِ كلاّبٍ فبات له

طوعَ الشوامتِ من خوفٍ ومن صَرَدِ

والشُعب: التي بين القبائل. الشؤون واحدهما : شأن. وقال لقيط بن زُراره:

وإنّي زعيمٌ للكميّ بضربةٍ

بأبيضَ مصقولٍ شؤونَ القبائل

وقيل : إنَّ من الشؤون يجري الدمع من العينين ، ويقال استهلّتْ شؤونه: إذا استعبر . قال أوس بن حجر:

لا تحزنيني بالفراق فإنّني

لاتستهلُّ من الفراق شؤوني[1]

(١) نظام الغريب في اللغة، للربعي، ص ٤-٥.

وهكذا يجري في شرح : الفردان، والمسائح، والقذال، والخشاء والصدغان، والعرانين، والأرنبة، والوترة، والغداني والفرعاء، والمره، والقمع، والحوص، والملاغم، واللثاث ، والشنب، والرضاب، وغيرها مما يخصّ (الغريب في خلق الإنسان وصفاته)[1].

ثم ينتقل إلى باب في (الحُمق والسعي)[2]، وفي (الشجاج)[3] وتؤدي كلمة (الجهر) دلالات كثيرة منها:[4] الجهر : ضدّ السر.

وجهرني الرجل : إذا راعك جماله وهيئته، وجهرت البئر : إذا نزفتَ ماءَها.

وجهرته الشمس : إذا أسدرت بصره.

وكبش أجهر: إذا سدر في الشمس، وكذلك الفرس إذا كان مُغرياً قد غشيت غبرته وجهه وقد سمّت العرب: أجهر وجهيراً وجهران. وأجهرت الجيش وأجهرته، معناه: كثروا في عيني، قال العجاج :

كأنّما زهاؤه لمن جهرْ

ليلٌ ورِزٌّ وغره لمن وَغَرْ

والثاني :

من المدلول إلا الدوال التي تؤدي معناه من غير ترتيب ففي : باب (العقل

---

(١) ينظر: نفسه، ص ٦ وما بعدها.

(٢) ينظر: نفسه، ص ٣١ وما بعدها.

(٣) ينظر: نفسه، ص ٢٦.

(٤) التلخيص ٤٦٨/١.

والذكاء) يقول: أبو هلال : « والعقل والحجى والنهى بمعنى وواحدة النُهى: نهية، وهو ما ينهي صاحبه عن الخطأ والزلل، واللّب والحِجر والحِصاة مثله .

ورجل يقظ ويَقُظ، وندِس ونَدُس، أي : ذكي القلب، ورجل حوّل، قلّب: بصير بتحويل الأمور وتقليبها[1]، وممّا ذكره الثعالبي في (البُعد) قوله:[2]

– بعدت الدار، ونأت، وشطّت، وشطبت ، وشطنت، وشحطت، وشسعت، وتراخت، وشطرت ، ونزحت والشاطب، والشاطن، والمتراخي، والشاحط، والشاسع، والشطير، كلُّ ذلك البعيد .

والعدواء في البعد .

والطرح البعيد . قال الأعشى الكبير ميمون بن قيس :

تبني المجدَ، وتجتاز النّهى

وترى ناركَ من ناءَ طرَح

والغول: البعد. وقد ماط: إذا بعد ميطاً .

والنوى: مؤنّثة البعد ومكان سحيق، أي: بعيد وفي كتاب اللّه تعالى: ﴿أو تهوى به الريحُ من مكان بعيد﴾ من سورة الحج /٣١ .

وللتعبير عن (العدواة)، يُقال: العداوة، والحقد، والغمر والدّمنة، والغِلّ، والمئرة، والأحنة، والسخيمة، والكشيحة، والضغن، والضغينة، والوعر، والحِشمَة[3].

---

(١) نظام الغريب، ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) التلخيص، ١/ ١٢٣– ١٢٤.

(٣) نفسه، ١/ ١١١– ١١٢.

وفي (الجوع) يقال:

الجوع، والغرث، والسغب، والطوى، والخمص، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن أُضطر في مخمصة﴾ من سورة المائدة /٣ .

وللتعبير عن الأغنياء من الناس يقال:[١] هو غني/ موسر/ مثر/ موسِع/ مترب/ وممش، وهو الكثير الماشية .

وللتعبير عن الفقراء من الناس يقال:[٢] رجل فقير، ومعدم، ومفلس، ومُملق، ومقتر، ومقلّ ومدقع، ومُحوج، ومصرم، ومعوز، ومفلج: الذي قد أخطره الفقر.

والفقر هو الاعدام، والإفلاس، والإملاق، والفقر، والحاجة، والفاقة، والخصاصة، والخلّة .

---

(١) نفسه، ١/ ٩٤.

(٢) نفسه، ١/٩٥.

الفصل التاسع

النمو اللغوي
والتطـــــور الدلالي

المبحث الأول
النمو اللغـــــــوي

يعدُّ النمو اللغوي جزءًا من حلقة أكبر أعني: التطور اللغوي، والعلاقة بين النمو اللغوي والتطور اللغوي علاقة الجزء بالكلّ، أو الخاص بالعام، فكلّ نموّ لغوي هو تطور لغوي والأخير يتناول اللغة في مستوياتها كافة الصوتية، والبنائية والنحوية، والمعجمية، والدلالية، على وفق قوانين محددّة، وأسباب وعلل معلومة. في حين يكون النمو اللغوي خاصاً بالوسائل التي تعتمدها اللغة المعينة لتكثير مفرداتها، أو لتحسينها، أو تعديلها، أو تحويرها، بما ينسجم وحاجات أصحابها، وأغراضهم وأذواقهم ونفسياتهم.

إنّ معرفة الطرائق التي تسلكها الكلمات في نمّوها وتطورها يمكن أن يوقفنا على ملامح تاريخها وأصولها بما يعين الباحثين والمهتمين بدراسة أصول الكلمات على الوصول الى نتائج علمية محقّقة تكشف عن المراحل التاريخية الطويلة التي قطعتها اللغة نمواً وتطوراً .

وقد تعدّدت طرئق النّمو اللغوي في العربية وتكاثرت، ولعلّ من أبرز ما ألفيناه في مصنّفات العلماء العرب القدامى وآثارهم من هذه الطرائق ما يمكن إيجازه بالآتي :

أولاً :الاشتقاق:

وهو من الوسائل العظيمة في نمو اللغات الحية، والطريق الأمثل لتوليد

الألفاظ، وتكثير المعاني، بما يجعل اللغة قادرة على مواكبة التطور، والارتقاء، والتجديد، ويكشف عن عقلية الأمم ومفاهيمها في صوغ الألفاظ، وتسمية الأشياء، ويعمل على معرفة أصول الألفاظ، وما أصابها من تطور، ويدلّ على منطقية اللغة، وموافقتها في ارجاع الجزئيات إلى الكليات، وربط الأجزاء المختلفة بأصل واحد .

ولقد تعدّت مفاهيم مصطلح (الاشتقاق) منذ أن عرف في الدرس اللغوي، ففي اللسانيات الإغريقية كان بمعنى : الانطلاق من الأشكال اللغوية التي تتمثّل فيها الحقيقة، ويفترض أنّ دلالة هذه الأشكال قد تغيرت وتطورت مع الزمن بالاستعمال، فأصبحت تستعمل مجازاً، وقد تغيّرت عن أصلها اللغوي الذي وضعت له في بداية نشأتها الأولى « فالطبيعة أوجدت عناصر الواقع، وأوجدت معها اسماءها ، ولكنّ الاستعمال اليومي المتكرّر هو الذي زحزحها عن أصلها ، فيجب البحث عن أصلها الاشتقاقي، أي البحث عن المعنى الأصلي الذي يمثّل الحقيقة الخالصة »[1].

وفي اللسانيات البنائية اليوم نجد معنى الاشتقاق يتغيّر من مستوى إلى آخر، ففي المستوى المعجمي مثلاً يعني البحث عن المعنى الأصلي للمادّة اللغوية دون خلفيات مسبقة، أمّا في الصرف فهو محاولة فرز ما هو زائد في المادة اللغوية.

(١) البنيوية في اللسانيات، د. محمد حناش، ص ٣٧٤.

وهناك مفهوم توليدي للاشتقاق مجاله التركيب[1]، وقد تنبّه علماء العربية القدامى منذ وقت مبكر إلى فكرة الاشتقاق[2] حين بدأوا يبحثون في اللغة والمعاني المتشابهة، واتضحت لهم مواضع الأصالة، والزيادة في مادّة الكلمة، انطلاقاً من توسّعهم في دراسة أنواع الاشتقاق :

١- الأصغر أو(الصغير)، أو الاشتقاق العام. وقصدوا به «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادّة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كعالم من : علم، وحَذِرٌ من : حذِرَ.

وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد، أو حروفاً غالباً كـ (عِلْمٌ) فإنّه دال على مطلق العلم فقط، أمّا : عالم ومعلوم، ويعلم واعلم فكلّها أكثر دلالة وأكثر حروفاً، و (علِمَ) الماضي مساوٍ حروفاً وأكثر دلالة، وكلّها مشتركة في (ع ل م) وفي هيئة تركيبها، وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجّ به»[3] والتغيير الذي

---

(١) ينظر: نفسه، ص ٣٧٤.

(٢) من أبرز العلماء العرب الذين ألفوا في الاشتقاق تذكر المظان: المفضل الضبي (ت ١٦٨هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والأصمعي (ت ٢١٥هـ)، وأبا نصر الباهلي (ت ٢٢٠هـ)، والأخفش (ت ٢٢١هـ)، والمفضل بن سلمة (ت ٢٥٠هـ)، وأبا الوليد المهري (ت ٣١١هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وأبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، والرماني (ت ٣٨٤هـ)، والزجاجي (ت ٤١٥هـ)، وأبا عبيدة البكري (ت ٤٨٧هـ)، وجمال الدين الشريبيشي (ت ٦٨٥هـ)، وعلي الخوارزمي حجة الأفاضل (ت ٦٨٦هـ).

(٣) المزهر: ١/٣٤٦-٣٤٧.

يحصل بين المشتق والفرع من زيادة أو نقصان في الحروف، أو الحركات، أو التغيير في الحركات على خمسة عشر نوعاً[1].

٢- الاشتقاق الكبير: وهذا مصطلح ابن جنّي إذ يقول فيه : « وهذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أنّ أبا علي - رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق لكنّه مع هذا لم يسمه، وإن كان يعتاده عند الضرورة، وإنّما هذا التقليب لنا نحن، وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك ردّ بلطف الصنعة، والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون في ذلك التركيب الواحد»[2].

٣- الاشتقاق الأكبر: وقد تحدّث فيه ابن جني في صاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[3].

«ويكون في الحرفين المتقاربين يستعمل إحداهما مكان صاحبه»[4] من نحو: هديل وهدير. و: زجا وزجر، و : هذى وهذر ، و: طم وطما ، و: تمطط وتمطّى، و:ضرّ وضار.

٤- الاشتقاق الكُبار. وهو (النحت) وسيأتي بيانه

---

(١) نفسه، ١/ ٣٤٨- ٣٤٩ «بتصرف».

(٢) الخصائص، ٢/١٣٣- ١٣٤.

(٣) ينظر: نفسه، ٢/ ١٤٥- ١٥٢.

(٤) ينظر: نفسه.

ثانياً:

القلب: وهو عندهم نوعان:

١- قلب في الكلمة (أي : القلب المكاني) من نحو: طمس وطسم .

٢- وقلب في القصة . من نحو: أدخلت الخاتم في إصبعي.

وإنّما هو ادخال الإصبع في الخاتم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ما إن مفاتحه لتنوءُ بالعُصبة أُولي القوة﴾ من سورة القصص/٧٦.

وإنّما العصبة أولو القوة تنوء بالمفاتيح[١].

ثالثاً:

الإبدال: وهو نوعان أيضاً :

١- مطرّد واجب، وسمّاه بعضهم (قلباً)[٢].

ومثاله نحو: سماء ، وقائل، وصائم، وطائر.

فقد افترضوا أنّ الأصل فيها: سماو، وقايل، وصاوم ، وطاير .

٢- إبدال شامل، يشمل جملة من الحروف ،. ونذكر بحروف الزيادة المجموعة بـ (اليوم تنساه) أو (وهذا أنا عملته)[٣]. ومنه : سلغ مبدلاً من : صلغ، وأبعط

---

(١) ينظر: فقه اللغة، الثعالبي، ص ٥٦٤- ٥٦٥.

(٢) ينظر: الصاحبي، ص ٤٣.

(٣) ينظر: الأمالي، القالي، ص ٢/ ١٨٢.

من : أبعد، وثدم وغدم[1].

رابعاً :

الاتباع:

وهو أن تتبع الكلمة كلمة على وزنها ، أو رويّها إشباعاً وتأكيداً، وروى عن أن أحد العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيء نتند به كلامنا، وذلك قولهم:

جائع نائع، ساغب لاغب، و(سغب أصل واحد يدلّ على الجوع). فالمسغبة: المجاعة، ولا يكون السغب إلا الجوع من التعب، وربّما سمي العطش سغباً، وليس بمستعمل». ولغب: أصل صحيح يدل على ضعف وتعب، واللغوب: التعب والإعياء والمشقة. وأتى ساغباً لاغباً أي: جائعاً تعباً . قال تعالى: ﴿وما مسّنا من لغوب﴾ من سورة ق/٣٨[2].

ومثل ذلك : خباب وتباب. للدلالة على عدم فائدة وحرمان[3] .

ربلغ وملغ للأحمق[4].

وسمبج ولمج : للخبيث الطعم[5].

وقد اختلفوا في دلالة الكلمة الثانية على مذهبين :

---

(١) مقاييس اللغة، ١/٢٩٥، ٢٧٠، ٣٧٣ على التوالي.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، ٣/ ٧٧- ٧٨.

(٣) ينظر: نفسه، ٢/ ٢٣.

(٤) ينظر: نفسه، ٥/ ٣٠١- ٣٠٢.

(٥) ينظر: نفسه، ٣/٩٩.

الأول:

أن الكلمة الثانية في الإتباع قد تكون بلا معنى . كما هو الحال في نحو : حيص بيص، أي : اختلاط[1].

والثاني:

أنّه إذا دلت الثانية على معنى فإنّ الحرفين المختلفين يكونا بعيدي المخرج من نحو: حار يار لتباعد الحاء والياء مخرجاً .

وعطشان ونطشان، وحسن وبسن.

فالكلمة الثانية تابعة للأولى على وجه التوكيد لها . وليس يتكلّم بالثانية مفردة، فلهذا قيل اتباع[2].

وقيل : إنَّ الكلمة الأولى لا تستعمل وحدها في الاتباع .

خامساً:

النحت:

ويحدّ بكونه : « أخذَ كلمتين لتنحت منهما كلمة واحدة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ»[3].

ويبدو أن النحت في العربية قديم، والأصل فيه ما ذكره الخليل من قولهم: حيعل الرجل . إذا قال: حيّ على . وقول القائل:

---

(١) ينظر: نفسه، ٢/ ١٢٤.

(٢) ينظر: المزهر، ١/ ٤١٥.

(٣) مقاييس اللغة، ١/ ٣٣٠ «بتصرف».

وتضحكُ منّي شيخة عبشمية .[1]

والغالب في المنحوت أن يكون رباعياً اسماً من نحو : (برقش) اسم للطائر، منحوت من: رقشت الشيء أي : نقشته. ومن: البرش: وهو اختلاط اللونين .

أو فعلاً من نحو: (بلطح) الرجل : إذا ضرب بنفسه الأرض[2]، منحوت من: بطح و: أبط. إذا التصق ببلاط الأرض. والخماسي يكون أيضاً اسماً وفعلاً فالاسم من نحو: الدلهمس. من اسماء الأسد، منحوت من: دلس وهمس والدلس: الاتيان في الظلام . وهمس : كأنّه غمس نفسه فيه وفي كلّ ما يريد. يقال: أسد هموس . قال الشاعر:

فباتوا يدلجون وبات يسري

بصير بالدجى هادٍ هموس .[3]

والفعل من نحو: ابلندحَ. أي : اتّسع . منحوت من: البداح وهي الأرض الواسعة ومن البلد ، وهو الفضاء البراز .[4]

وقد تنحت الكلمة من ثلاث كلمات متقاربة المعنى من نحو: العصلبي : وهو

---

(١) ينظر: نفسه، ١/ ٢٣١.

(٢) ينظر: نفسه، ١/٢٣٠-٢٣١.

(٣) ينظر: نفسه، ٢/٢٣٨.

(٤) ينظر: نفسه، ١/٢٣٠.

الشديد الباقي. منحوت من : عصب/ و: صلب/ و : عصل . وكلّ ذلك من قوّة الشيء .[1]

وقد يُنحت من ثلاث كلمات متباعدة المعاني كـ (النقرشة) وهي: الحسّ الخفي. كحس الفأرة، واليربوع.

منحوت من: نقر/ و: قرش/ و: نقش؛ لأنّه كان ينقر شيئا ، ويقرشه، أي: يجمعه وينقشه كما ينقش بالمنقاش. وعرف القدامى أنواعاً للنحت فزيادة على ماسُمّي[2] بالنحت الاسمي، والنحت الفعلي، هناك النحت الوصفي، وفيه تُنحت كلمة من كلمتين للدلالة على صفة بمعناهما، أو أشدّ منه. نحو: صلدمٌ، من: الصلد والصدم . و: صهصلق: من: الصهيل والصلق. وهناك: النحت النسبي من نسبة إلى علمين من نحو:

طبرخزي: نسبة إلى: طبرستان وخوارزم.

وعبدري: نسبة إلى : عبد الدار

وعبشمّي : نسبة إلى : عبد شمس.

سادساً :

الزيادة: وتكون على الثلاثي في أوله أو غيره فمن الزيادة في أوله زرقم، وخلبن[3].

---

(١) ينظر: نفسه، ٤/٣٢٩، ٣٣٦، ٣٧٠.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، ٥/٤٨٣.

(٣) ينظر: نفسه، ١/ ٢٣٢.

والبحضلة: وهو أن يقفز الرجل قفزان اليربوع، بزيادة الباء في أوّله .[1]

ومن الزيادة في وسط الثلاثي: السرمد. وهو الدائم بزيادة الميم ، وهو من: سرد. إذا وصل فكأنّه زمان متصل بعضه ببعض[2].

ومن الزيادة في الآخر: بلسم الرجل: إذا كره وجهه. بزيادة الميم . وهو من: الملبس، وهو الكئيب الحزن المتندم[3].

وقد تكون الزيادة في الرباعي من وجهين إمّا في الآخر. من نحو : (جرضم) للأكول، فهذا ممّا زيدت فيه الميم، فيقال من: جرض إذا جرش وجرس .

ومن : رضم ، فتكون الميم هي الزائدة. ومعنى الرضم : أن يرضم ما يؤكل بعضه على بعض[4].

ومن ذلك: العسلق. وهو الظلم. فيمكن أن يكون من السرعة، وتكون القاف زائدة، ويكون من : العسلان ويمكن أن تكون العين هي الزائدة ، ويكون حينئذ من : السلق والتسلق ، « وكلّ ذلك جيد»[5].

وفي الفعل الخماسي تكون زيادته بحرفين نحو: قلهذم: صفة للماء الكثير .

---

(١) ينظر: نفسه، ١/٣٣٤.

(٢) ينظر: نفسه، ٣/١٦٠.

(٣) ينظر: نفسه، ١/ ٢٣٤.

(٤) مقاييس اللغة، ١/٥١١.

(٥) نفسه، ٤/٣٥٩.

بزيادة اللام والهاء، وهو من: القذم ، وهو الكثرة[1]. وعنجرد: وهي المرأة السليطة اللسان. بزيادة : العين والنون. وهذا معناه أنّها تتجرد للبشر[2].

والإدرنفاق: وهو السريع . بزيادة : الراء والنون وأصله الاندفاق، والدفقة: الدفقة من الماء.

والعجنجر: وهو الغليظ ، من: تعجّر إذا تعقد بزيادة الحرف الثالث والرابع. (النون والجيم)[3].

والشمردل : وهو الرجل الخفيف في أمره . من (شمر) بزيادة الحرف الرابع والخامس[4].

وقد ينفصل الحرفان الزائدان، من نحو: عرندس. وهو الشديد، بالفصل بين الحرفين الزائدين النون والسين والأصل: عرد[5].

سابعاً :

السلب:

وهو نوع من أنوا ع الزيادة التي تطرأ على الكلمة فتكسبها معنى جديداً

(١) نفسه، ٥/١١٦.

(٢) نفسه، ٤/٣٧٣.

(٣) نفسه، ٢/٣٤٠.

(٤) نفسه، ٤/ ٣٦٤.

(٥) نفسه، ٤/ ٣٧٣.

لما عليه معاني أصل المادّة، فيحّول معناها إلى الضدّ»[1] استناداً إلى أنّ الزيادة في المبنى تؤدّي إلى زيادة في المعنى ، ما عدا حروف الإلحاق. يقول ابن جني : « من قبِل أنّ السّلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الايجاب ، فلمّا كان السلب معنى زائداً حادثاً لحق به من الفعل ماكان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام »[2].

ويحدث السلب عندهم في الاسم والفعل؛ لأنّ « كلّ فعل أو اسم مأخوذ من الفعل ، أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه، وذلك قولك : قام ، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق ، وكذا الانطلاق، ومنطلق وجميع ذلك ، وما كان النفي مثله ، وإنّما هو لإثبات المعاني لا نفيها ، ألا ترى أنّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: مافَعَلَ، ولم يفعلْ ولن يفعلَ، ولا تفعلْ ونحو ذلك ، ثمّ إنّهم مع هذا استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا لإثباتها »[3].

على أن السّلب يطرأ على الفعل كما يدخل على الاسم، وذلك بزيادة تدخل على بنية الفعل الثلاثي إمّا بهمزة أو تضعيف، أو تاء وتضعيف. فمن الزيادة بالهمزة نحو : عَجَمَ : التي تعني الاستبهام، فإذا زيدت عليها الهمزة تغيرت

---

(١) في قضية الرمزية الصوتية، بدران زهران، ص ٢٢١.

(٢) الخصائص ٣/ ٨٠.

(٣) نفسه، ٣/ ٧٥.

دلالتها إلى : الاستبانة[1] وفي هذا يقول ابن جني: « أعجمت الكتاب: نقطتُهُ وأزلت عجمته واستعجامه، فجاءت فعَلْتُ (عجَّمتُ)، وأفعلت (أعجمتُ) محققتين لسلب معنى الاستبهام لا لإثباته، وكقولهم: أشكيتُ زيداً وأزلتُ له عمّا يشكوه، وكقوله تعالى: ﴿إنَّ الساعة آتيةٌ أكادُ أخفيها﴾ من سورة طه/١٥ تأويله -والله أعلم- عند أهل النظر: أكاد أظهرها، وتلخيص هذه اللفظة: أكاد أُزيل عنها خفاءها أي: سرّها»[2].

وقد يكون السلب بزيادة التاء والتضعيف كما هو في بنية من نحو: (تفعّل) كـ : تأثّمَ ، وتحوّبَ. « فتصريف (أ ث م) أين وقعت لإثبات معنى الإثم، نحو : أَثِمَ يأثَمُ وآثم، وأثوم، والمأثم. وهذا كلّه لإثباته، ثمّ إنّهم قالوا: تأثّمَ أي : ترك الإثم، ومثله : تحوّبَ . أي : ترك الحوب.[3]

وعدّ من هذا قوله تعالى: ﴿أو يأخذهم على تخوُّف فإنَّ ربَّكَ لرؤوف رحيم﴾ من سورة النحل/٤٧. فقيل في تفسير الآية الكريمة: ﴿إنّ يقظتهم وتوقّعهم لا يردّ يد الله عنهم ، فهو قادر على أخذهم وهم متأهّبون قدرته على أخذهم وهم لا يشعرون﴾[4].

---

(١) سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ١/٤٠.

(٢) ينظر: الأضداد لابن الأنباري، ص ٢٢١؛ والكشاف ٢/٥٣٢.

(٣) الخصائص ٣/٧٨.

(٤) ينظر: في ظلال القرآن، سيد قطب، ٤/٢١٧٣.

أو: «يأخذهم الله في حال خوفهم من أخذه لهم ، فإنهَّ يكون أبلغ وأشدّ»[1].

فالتخوّف في الآية الكريمة إمّا «المخافة من العذاب، أو التنقص. يقال: تخوّفتُ الشيء تنقصته»[2] وقد يكون السلب بزيادة ثلاثة أحرف، كما هو في بنية (استفعل). ومنه قوله تعالى: ﴿فيومئذٍ لا ينفعُ الذين ظلموا معذرتهم ولا هم يستعتبون﴾ من سورة الروم/ ٥٧ وقوله تعالى : « فإن يصبروا فالنّار مثوىً لهم وإن يستعتبوا فماهم من المعتبين » من سورة فصلت/٢٤ .

ودلالة « ولا هم يستعتبون» لا يطلب منهم إزالة عَتَبَ الله تعالى وغضبه بالتوبة والطاعة[3]، أو أنّه لا يقال لهم ارضوا ربكم بتوبة أو طاعة؛ لأنّه قد ذهب أوان التوبة[4]. أمّا قوله تعالى: ﴿إن يستعتبوا فما هم المعتبون﴾ فيتضمّن عدم استجابة الله تعالى عند طلبهم رضاه، فلن يكونوا إذ ذاك من المجابين[5]. ويقرّر ابن منظور «أنَّ العتبى: الرضا، واستعتبه: طلب إليه العتبى، تقول: استعتبته فأعتبني، أي : استرضيته فأرضاني، واستعتبته فما أعتبني ، كقولك : استقلأته

---

(١) تفسير ابن كثير، ٢/٥٧١.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، ٢/٢٣٠.

(٣) ينظر: كلمات القرآن تفسير وبيان، حسنين محمد مخلوف، ص ٢٤٩.

(٤) ينظر: صفوة التفاسير، الصابوني، ٢/٤٨٤.

(٥) ينظر: كلمات القرآن، ص ٢٩٩.

فما أقالني، والاستعتاب : الاستقالة ، واستعتبه فاعتبه، واعتبني فلان : ترك ما كنتُ أجد عليه»[1]، وعلى هذا يمكن توجيه قوله تعالى: ﴿إن يستعتبوا فما هم المعتبون﴾ على دلالة أنّهم إنْ يستقيلوا ربّهم لم يقلهُم، أي : يردّهم الى الدّنيا[2].

ثامناً :

الإلحاق :

قسّم ابن جني الزيادة على أربعة أنواع هي : الزيادة بالإلحاق والزيادة للمد[3]، والزيادة من أصل الوضع[4]، والزيادة للمعنى[5].

أمّا الإلحاق فوظيفته أساساً جعل بعض مفردات اللغة على أوزان مفردات أخرى، وربّما كانت الزيادة فيه تكريراً لحرف من حروف المادة الأصلية كما في نحو: (جلبب) فإنّ مادتها: (جلَبَ)، أو قد تكون الزيادة ادخالاً لحرف آخر كـ (كوثر) الملحقة بـ (جعفر)، ثم أنّ الزيادة في الإلحاق ليست في حدود حروف الزيادة المعروفة بل قد يكون الإلحاق بأيّ حرف من حروف الهجاء.

إنّ الإلحاق وسيلة من وسائل النمو اللغوي، فيزاد على الفعل الثلاثي حرف

---

(١) اللسان (عتب) ١/١٠٤.

(٢) القاموس المحيط، (عتب) ١/١٠٤.

(٣) من نحو الواو في: عجوز، وعمود، إذ لم يرد بهما وبأشباههما إلا امتداد الصوت، والألف والياء مثل الواو في المدّ. ينظر: المنصف، ١/١٤.

(٤) أي ما يلحق البنية ولا يتكلم به إلا بزائد، ولم ينطق في الماضي منه إلا على مثال: افتعل نحو: امتطل، أي: التف وتداخل. ينظر: شرح المنصف، ١/١٥.

(٥) منها: أحرف المضارعة، وألف الندبة التي تزاد لمدّ الصوت، وتحقيق معنى التفجع أو التوجع.

ليلحق بالرباعي المجرد، أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين، وهذه الزيادات الملحقة تعمل على تكثير الدلالات، أو تخصيصها، أو إحداث دلالة جديدة لم تكن قبل عملية الإلحاق .

ومن الجدير بالذكر أنّ إلحاق اللفظ باللفظ، يصون المعنى ويحافظ عليه[1]، فالعناية بمفيد المعنى عند العرب أقوى من العناية بالملحق لأنّ صناعة الالحاق لفظية لامعنوية[2] .

ومهما يكن من أمر، فانّ اهتمام العرب بالمعنى قبل اللفظ جعلهم يحفلون بالزيادة التي تخدم المعنى، جاء في اللسان: «امرأة خلباء وخلبن: خرقاء والنون زائدة للالحاق، وليست بأصلية»[3] فالوقوف على المقطع الصوتي المحدود في صيغة (خلباء) يختلف عن المقطع الصوتي في صيغة (خلبن) وذلك لان المقطع الأول اصلي، والثاني ملحق لكون النون الساكنة قد دلّت على حالة نفسية معيّنة تمثّلت في الحمق، وعدم التبصّر في الأمور .

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الملحق متعدد في صوره، فمن إلحاق حرف في المقطع الصوتي للكلمة المعينة -كما مثّلنا- الى إلحاق عنصر مقطعي جديد منفصل عن مادة الكلمة .

فمن ذلك في اللسان: «حظيت المرأةُ عند زوجها، وبظيتْ، اتباع له لأنّه

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٥٠، ٢٢٣ وما بعدها.

(٢) ابن منظور (غرنق).

(٣) نفسه، (خلب).

ليس في الكلام : بـ ظ ي»[1] فكلمة (بظيت) قد دلّت على الزيادة اللفظية ، لكونها لم ترد في كلام العرب من حيث مادتها ، وإنما جاءت ملحقة لوصف حالة الرضى التي يكون عليها الزوجان إذا حصل التفاهم والانسجام بينهما.

ومنه في اللسان أيضاً قول ابن منظور: « ورجلٌ حسنٌ بسنٌ، اتباع له، وقسنٌ إتباع لحسن بَسَن»[2].

ومنه أيضاً قولهم: «ذهب دمه خضراً مِضراً، أي: هدراً، ومِضرٌ إتباع»[3] و « تفرّق القوم شَذَر بَذَر، وشِذِر بذر، أي في كل وجه.. وبَذَرٌ إتباع» و «شَذَرَمَذَر، وشِذِر مِذر كذلك ومِذَر اتباع»[4] وأمثلة ذلك كثيرة في اللسان[4]. وهي في جملتها تبين أنّ الالحاق طريقة من طرائق معرفة اصل الكلمة، لأن اضافة مقطع صوتي الى الكلمة قد يكون اصلياً في بنيتها، أو زائداً عليها، أو منفصلاً في تركيبه عنها، ولكنه يأتي مجانساً لها في الصيغة واللفظ مثل: حظيت بظيت، وشغب وجغب التي نجدها مزدوجة في الكلام، ومعنى هذا أنّ التابع يكون مطابقاً للمتبوع في بنيته، ومختلف عنه في بعض أصواته كما لاحظنا.

---

(١) ابن منظور (بظا).

(٢) نفسه، (بسن وحسن).

(٣) نفسه (مضر، خضر).

(٤) نفسه (بذر، شذر، مذر).

(٤) ينظر: نفسه، المواد: (جغب، بجر، بثر، بذر).

تاسعاً :

التّداعي:

تستند الدلالة في بعض طرائق نموّها إلى تداعي المعاني التي تقوم في مبناها ومعناها على علاقتي المجاورة والمشابهة[1]، فالمجاورة نلحظها في تغيّر الأصوات أوتكاثر الصيغ إذا تعاقبت، بحيث يستبدل الحرف بما يجاوره من الأحرف في الكلمة ، أو تحوّل الصيغة الى ما يماثلها من الصيغ في المعنى ، ونقف أيضاً في كلامهم على ما يخالف القياس المألوف كاستعمال المذكّر في صورة المؤنث، أو إيراد المؤنث في صورة المذكّر على غير ما هو معروف عندهم في باب التذكير والتأنيث ، والمشابهة نلمسها مثلاً في توازن الالفاظ أو في ازدواج الكلام ، أو في تتابع المعاني، أو تواردها في الأضداد الناشئة أصلاً من كلمتين متناقضتين في المعنى، أو غير ذلك ، ففيما يخصّ المجاورة نجد أنه «الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثيرمن أحكامه لأجل المجاورة»[2] فمن مجاورة الأصوات نرى أنّ «النّات : لغة في الناس على البدل الشاذ... أُبدل التاء من سين النّاس»[3] وإنّ «عَقْبَة وعقمة وعقبة وعِقمة .. ويقال: إنّه لعالم بعُقمي الكلام، وعُقبي

(١) ينظر: وافي، علم اللغة، ص ٣١٦. وقد ورد التداعي بهذا المعنى في ابن جني، الخصائص، ج١، ص٤٤، ١٣٩، ١٥٠، ١٧١-١٧٢، وج٢، ص١٧٦، ٣١٦، ٣٦٣، ٣٧٥، ٤٧٨، وج٣، ص٨٠، ٢٤١، ٢٨٩، ٣٣٦.

(٢) ابن جني، المنصف، ج٢، ص٢.

(٣) اللسان، (أنس).

الكلام ، وهو غامض الكلام الذي لا يعرفه الناس »[1].

ومن تعاقب الثاء والفاء نجد أنّ العرب « تُعقبُ بين الفاء والثاء، وتُعاقِبُ مثل جَدَث وجدَف»[2]، ومن تعاقب النون والميم لقرب مخرجيهما نجد: «الأيم والأبن للحيّة، والغيم والغَين للسحاب»[3]، ومنه قولهم: «أتيتُه في عنبرة الشتاء، أي شدّته، وحكى سيبويه : عَمْبَر بالميم على البدل»[4]، ومن تعاقب النون والهمزة ما جاء في اللسان بما نصّه: «جؤنة جونة، إنّما يريدون أن تعاقب النون والهمزة في هذا الموضوع كتعاقب لام ... المعرفة التنوين، أي لا تجتمع معه»[5]، فالعرب تميل بكلماتها الى الخفّة، وتتفادى ما تشعر بثقله على اللسان كـ (جؤنة)، فعاقبت الهمزة النون مثلما عاقبت لام المعرفة التنوين ، لأنّ وجود التنوين في لفظ (رجل) أو (غلام) مثلاً ، مرتبط باسقاط لام المعرفة من : (الرجل) أو (الغلام)[6]. ويمكن أن نعدّ من هذا ما يمكن أنْ نطلق عليه مصطلح (الابدال غير المطرد)، وهو ما لا يجري به قياس، ولا ينتظمه قانون ، وإنّما يحفظ في كلمات أثرت عن العرب ، وهذا الضرب من الابدال يجري في جميع حروف الهجاء ، وإنْ

---

(١) نفسه، (عقب).

(٢) نفسه (عقب).

(٣) نفسه، (أيم).

(٤) نفسه (عنبر، عمبر).

(٥) نفسه، (بهر).

(٦) نفسه، (أين).

كان يكثر في بعضها ويشيع ويقل في غيره، قال أبو حيان (ت٧٤١ هـ) في شرح التسهيل: «قال شيخنا أبو الحسن ابن الضائع : قلمّا تجد حرفاً إلا وقد جاء البدل فيه ولو نادراً»[1] واذكر في هذا المقام أن أحرفاً جاء فيها الابدال على هذا الوجه غير المطرد فالتزمته العامة، وجعلته منهجها الذي لا تحيد عنه، ومضت به ألسنتهم، وانطوت عليه حوائجهم، فلا يريمونه ولا يبغون به بدلاً »[2]، فمن ذلك ابدال الذال دالاً، يقول العامة: دكر في ذكر، ودراع في ذراع، وودن في أذن وفيه مع ابدال الذال ابدال الهمزة واواً على حدّ قولهم (ورّخ الكتاب) في (أرخه). وهي لغة حكاها يعقوب[3].

قال ابن منظور: «الدّكر لربيعة في الذّكر وهو غلط حملهم عليه ادّكر حكاه سيبويه... وأمّا قوله تعالى: {فهل من مدّكر} فإن الفراء قال حدثني الكسائي عن إسرائيل بن أبي اسحق عن الأسود قال: قلت لعبد الله فهل من مدّكر ومُذّكر فقال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلّم مُدّكر بالدال، قال الفرّاء: ومدّكر في الأصل: مذتكر على: مفتعل، فصيُرّت الذال وتاء الافتعال وإلا مشددة، وقد قال الليث: الدّكر ليس من كلام العرب وربيعة تغلط في الذكر فتقول: دكْرٌ»[4].

---

(١) المزهر في مبحث الأبدال، ج١، ص ١٧٢.

(٢) ينظر: النجار، محمد علي، الأبدال، ص ٦٧٦.

(٣) ابن منظور (ورخ).

(٤) نفسه (دكر)، وانظر: سيبويه، ج٤، ص ٤٧٧؛ والآية من سورة القمر/١٥.

ومما يذكر في هذا الموطن أنّ ترك الذال الى الدال لغة السريانيين[1] ومن ذلك ابدال العامة الذال زاياً في بعض الكلمات، يقولون: ذبرت الكتاب أي : قرأته، ويقال في ذلك أيضاً (زبرته)، قال ابن منظور: «وزَبَرْت الكتاب وذبرته قرأتهُ والزّبر الكتابة »[2].

والظنّ أن الزاي بدل من الذال لكون الأولى أسهل في النطق من الذال التي تحتاج الضغط على الثنايا، ومن ثم جرى هذا على لسان العامة لما كانت تدع الصعب في المنطق وتجنح الى السهل ويقال أيضاً : ذرق الطائر وغيره وذرق اذا حذف به حذفاً »[3] ومن ذلك الثاء تبدل تاءً، وقد عُدمت الثاء في لسان العامة المصرية، فيقولون في ثلج تلج وتلاتة في ثلاثة ومنه في العربية قولهم في (الخبيث) (الخبيت) قال ابن منظور: «والخبيت الحقير الرديء من الأشياء. قال اليهوديّ الخيبريّ :

ينفعُ الطيّبُ القليلُ من الرّز ... قِ ولا ينفع الكثُر الخبيتُ

وسأل الخليلُ الأصمعي عن الخبيت في هذا البيت قال له أراد الخبيثُ ، وهي لغة خيبر، فقال له الخليل لو كان ذلك لغتهم لقال الكتير وإنّما كان ينبغي لك أن تقول إنّهم يقلبون الثاء تاءً في بعض الحروف. وقال أبو منصور في بيت

(١) ينظر: النجار، ص ٦٧٧.

(٢) اللسان(زبر).

(٣) اللسان(ذرق).

اليهودي أيضاً أظنّ أنّ هذا تصحيف »[1].

وترى في ألسنة العامة بعض الكلمات بالسين وأصلها بالثاء . كـ (ميراس) وأصله (ميراث) و (سمرة) في: (ثمرة)، ومنه العربية قولهم : « وجرى فمه ثعابيب كسعابيب، وقيل هو بدل...»[2]، والاقرب عندنا أنّ الثاء في هذا أصل ، فأنّ مادة الثعب للسيلان أرغب وأوسع من مادة السعب .

ومن العامة منْ يبدل القاف همزة، يقولون ألت : قلت، وقد ورد في اللسان أنّ (الأفز) لغة في (القفز)[3].

واذا نظرنا الى معاقبة الكلمات في استعمال الصيغ في اللسان وجدنا أنّ: «فَعَلَ وافعلَ يتعاقبان كثيراً على المعنى الواحد، نحو: جدّ في الامر وأجدّ، وصددته عن كذا وأصددته، وقصر عن الشيء وأقصر ، وسحته الله، وأسحته، ونحو ذلك»[4]، ومن الملاحظ أن تعاقب الصيغ في مثل : جدّ لتدل على أجدّ وقصر على : أقصر وقد حصر معنى الصيغتين في دلالة واحدة، وعلى النقيض من ذلك قول ابن منظور: « والمتّقون من أهل اللغة يقولون فرى للإفساد، وأفرى للاصلاح، ومعناهما: الشقّ»[5]، فصيغة فعل دلّت على الافساد، و (أفعل) على المعنى المضاد.

---

(١) نفسه، (خبت). واليهودي الخيبري هو: السموءل بن العريض.

(٢) نفسه، (ثعب) (سعب).

(٣) نفسه، (أفز).

(٤) نفسه (كسا) وانظر (سحت).

(٥) نفسه (فرا).

أمّا علاقة المشابهة فتظهر في صورة اللفظ، وتبرز وظيفته، وتتجسم في توارد معانيه، فمن علاقة المشابهة في صورة اللفظ نجد: «أن العرب توازن بين اللفظ باللفظ ازدواجاً كقولهم: إنّي لآتيه بالغدايا والعشايا، وإنما تجمع الغداة: غدوات، فقالوا: غدايا لازدواجه بالعشايا»[1] ويظهر من هذا أنه لفظ: (غدايا) قد خرج على صيغة: (غدوات) تباعاً للفظ (عشايا)، وبذلك كان في بنية الكلمة ما يدعو المعنى لاستكمال الصورة التي نلحظها في الازدواج.

عاشراً : التحوير:[2]

يتصل التحوير بمعناه العام بأبنية الكلمات، أو الحمل، وبالتغيير الصوتي الذي قد يأتي للتخفيف في الكلام عند النطق، ويتم بإبدال صوت بصوت، أو تصحيف حرف ليحلّ حرف آخر في الكتابة واللفظ، وقد يحدث هذا في لهجة معينة، أو تركيب خاص وهو عند ابن جنّي ثلاثة أنواع:

تحريف الاسم الى مقيس، ومسموع، مثل قولهم في: نمر: نمريّ وفي (خراسان) : (خرسيّ) وتحريف الفعل في (اضمحلّ) (امضحلّ) وفي : (اطيب)، و(ايطب) وتحريف الحرف مثل (سوف افعل) (سف افعل) وفي (لابل) (لابن) أو

---

(١) نفسه (شجا) و(عشا) و(غدا).

(٢) «أصل التحوير في اللغة من: حار يحور، وهو الرجوع، وكل شيء يتغير من حال إلى حال فقد حار يحور حوراً. وأرجو أن أكون موفقاً في إطلاق هذا المصطلح أول مرة كما أظن، وأعني به ما يصيب الكلمة من إبدال، أو تحريف، أو تصحيف، أو قلب، أو غير ذلك.

غير ذلك[1].

فالنسبة الى (نمر) أو (خراسان) أعطت الكلمتين دلالتين جديدتين وحورّتهما عن معناهما ومادتهما الأصلية، وتحوير الفعل قد زاد صورة ثانية له، وحذف الواو في (سوف افعل) قد اوجد صورة أخرى هي (سف افعل).

ومن ذلك في اللسان ما نصّه: «قال ابن خالويه: ليس احد يقول: بَدِيتُ بمعنى بدأت، الاّ الانصار، والناس كلهم بَدَيتُ وبَدأت، لما خففت الهمزة كسرت الدّال، فانقلبت الهمزة ياء»[2].

فهناك لغتان عن الأصل الفصيح (بدأت) هما: (بَدِيت) و(بَدَيت) وسواء كانت الياء مسبوقة بالكسر في لغة الانصار أم بالفتح في لغة غيرهم، فإنّ التحوير قد وقع في ذلك الاستعمال بسبب الميل الى تخفيف الهمزة، ومن ذلك اللسان أيضاً « قريتُ الكتاب: لغة في قرأتُ؛ عن ابي زيد قال: ولا يقولون في المستقبل الاّ يقرأ، وُرِيتُ لمّا شاكلت لفظ قُضيت قيل: مقريّة كما قيل: مَقضيّة»[3].

ومن هنا فانّ تخفيف الهمزة وانقلابها الى ياء قد جعلها تدلّ على التماثل في النطق ؛ لكن الصيغة اذا بنيت للمجهول في (قُرِيت) فانّها تدلّ على مايناظرها

---

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص٧، ١٢، ١٨، ٢٠، ٦٤، ١٢٤، ١٣٩، ١٤١، ١٦٢، ٢١١، ٢٣٧، ٣٠٦، ج٢، ص٨، ١٠، ٧٩، ٨١، ٨٩، ٩١، ١٤٣، ١٥٦، ج٣، ص٦٤، ٨٤، ١٠٧، ١١٦، ١١٩، ١٦٠، ١٨٨، ٣٠٦.

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٠.

(٣) ابن منظور، (قرأ).

في الكلام مثل: قضيتُم ومقريّة التي تشابه مقضيّة وغير ذلك ، وقد «اعتقد البدل للتضعيف، كباب تقضيت وتضنيت، فاعتقد في لذذتُ لذّيت، كما تقول في حسستُ: حَسيتُ»[1] فقد ورد التحوير قصد ابدالِ الحرف المضعف في الكلام .

وقد ينشأ التحوير أيضاً عن التصحيف، جاء في اللسان: «وضبأتِ المرأة اذا كثُر ولدها. هذا تصحيف، والصواب: ضنأتِ المرأة بالنون والهمزة اذا كثر ولدها»[2]، ويقرب من هذا ماورد في اللسان بما نصّه: «الحَنّة: خرقة تلبسها المرأة فتغطي رأسها، قال الأزهري: هنا حاقُّ التصحيف والذي أراه: الخَبّة، بالخاء والباء، وأما الحنّة بالحاء والنون فلا أصل له في باب الثياب»[3]، ومعنى هذا أنّ التصحيف قد وقع في حرفين هما الخاء والباء، اذ تحورت الخاء الى حاء، والباء الى نون ، ومن ذلك قول ابن منظور « التأريث : التحرش والتقطين قال أبو منصور: هذا تصحيف والصواب التأريث، بالثاء »[4].

وقد يكون استثقال بعض الحروف المكررة مدعاة لحدوث التحوير فنجد في اللسان أنّ « نذنّي فلان اذا تواضع واصله تذَلّلَ ، فكثرت اللامات، فقلبت أُخراهنّ ياءً كما قالوا (تظنّ) وأصله (تظننّ)»[5].

(١) نفسه (لذا).

(٢) نفسه (ضبأ).

(٣) نفسه (خبب).

(٤) نفسه (زرب).

(٥) نفسه (ذلا).

وقد يكون التحوير بتغيير موقع الحروف في الكلمات، أو وضع الكلمات في الجمل، فمن الأول قول ابن منظور: يقال للمكان الغليظ: شأسٌ، وشأزٌ ، ويقال مقلوباً، مكان شاسءٌ، وجاسيءٌ غليظ»[1]، ومن الثاني قوله: «والعرب تقول : انتصب العود في الحرباء على القلب، وإنّما هو انتصب الحرباء في العود[2]، ومعنى ذلك أنّ التحوير اللغوي يؤكّده الفرق بين الأصوات في أصلها ، وفي نقلها، وتفسره الكلمات في تغيّرها عن مواضعها. جاء في اللسان ان : «القصوى والقصيا: الغاية البعيدة، قلبت الواو ياء لأنّ فُعلى اذا كان اسماً من ذوات الواو وأُبدلت واوه ياءً، كما أُبدلت الواو مكان الياء في فَعْلى فادخلوها عليها في فُعلى ليتكافأ في التغيير»[3]، فاستعمل كلمة (تكافؤ) للدلالة على التماثل في ابدال الواو والياء، قال (ابن السكيت): «ماكان من النعوت مثل العليا والدُّنيا، فإنّه يأتي بضمّ أوّله ، وبالياء لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمّه أوّله، فليس فيه اختلاف إلاّ أنّ اهل الحجاز قالوا: القُصوى، فاظهرو الواو، وهو نادر، وأخرجوه على القياس، اذ سكن من قبل الواو، وتميم وغيرهم يقولون: القُصيا»[4].

إن الواضح من نصّ اللسان أنّ قلب الواو ياءً معروف في لهجة تميم وغيرها، والنطق بالواو لهجة أهل الحجاز وعلى الرغم من خروج ذلك على القياس

---

(١) نفسه (سشا).

(٢) نفسه (حرب).

(٣) نفسه (قصا).

(٤) نفسه (كفأ).

فانّ ورود كلمة (قصوى) بالواو بدلاً من الياء قد دلّ على صورتين متماثلتين في التغيّر، ذلك لأنه الواو مكافئ للياء في الاستعمال.

حادي عشر : التعريب :

وهو من أهم وسائل النمو اللغوي في العربية، ويؤكد قدرة العربية على هضم أفكار الأمم الأخرى، وخبراتها، واغناء العربية بها ، وقد تحدّث القدامى عن مفهوم التعريب ، والعلاقة بينه وبين ماسمّوه بالدخيل، وموقف اللغويين العرب منه، وطرائقهم في تعريب الألفاظ وما خلّفوه في ذلك كثير[1].

ثاني عشر: الافتراض اللغوي:

ويدخل ضمن دائرة التعريب. غير أنّه يسلك طريقاً معاكساً للتعريب حيث تعجز اللغة عن ايجاد المعادل العربي للفظ الأعجمي، فيُضطر إلى (اقتراض) ذلك اللفظ وادخاله إلى الاستعمال العربي بلفظه من غير إجراء أيّ تعديل بنائي فيه، فمنذ القديم شاعت ألفاظ أعجمية في اللغة العربية وصارت جزءاً منها كالترياق، والإبريق،والديباج،والبنفسج،والابريسموالنيروز،والنرجس،والدولاب، والشطرنج، والصندل وغير ذلك كثير .

وقد امتدّ هذا إلى ألفاظ وردت في القرآن الكريم اختلفوا في كونها أعجمية أو عربية، من نحو: اليم والطور والربانيون الذي قيل إنّها سريانية.

والسراط، والقسطاس، والفردوس، الذي قيل : إنّها رومية و : مشكاة،

---

(١) ينظر: المعرب، للجواليقي، وحاشية ابن بري على المعرب، وشفاء الغليل، للخفاجي.

وكفلين. الحبشيتان .

و: هيتَ لك . الحورانية.

والراجح أنّ هذه الكلمات وغيرها دخلت لغة العرب فأعربتها بألسنتها ، وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى الفاظها ، فصارت عربية ، ثمّ نزل القرآن وقد اختلطت هذه الكلمات بكلام العرب «فمنَ قال : إنّها عربية فهو صادق، ومن قال : إنّها عجمية فهو صادق»[1] .

ثالث عشر : القياس:

وهو من وسائل النمو اللغوي على المستويين: الصرفي والنّحوي يحمل به غير المنقول على المنقول، أي قياس الأمثلة على القاعدة المركزية بما يمكن من استنباط مجهول من معلوم.

فالنحو العربي : « قياس يتبع » على ما نُقل عن الكسائي. وعلى المستوى الصرفي يمكن جعل البناء المعين قياساً ينظمّ خلق المفردات للأشياء المستجدّة، بمعنى إيجاد كلمات جديدة قياساً على أخرى لها بناء خاص كما هو الحال في اسماء الآلة في اللغة العربية من نحو :- مِفْعَل: كـ : منجل ، ومِبرد، ومِبضع.

- ومِفعلة : كـ : مِطرقة، مِسطرة، مِلعقة.
- ومِفعال: كـ : منشار، ومنفاخ، ومفتاح.

وفَعّالة، وقد أجيزت في العصر الحديث لنمو كلمات جديدة تشتد الحاجة

---

(١) الصاحبي، ص ٦١.

إليها من نحو : ثلاّجة، وغسّالة، وطبّاخة، وكذلك جُعل المصدر الصناعي بناءً قياسياً لتوليد ألفاظ من نحو: الاشتراكية، والديمقراطية، والزراعية لشدّة الحاجة إليها في التعبير عن الكثير من حقائق العلوم، والفنون، والفلسفة ومن ذلك جعل (فعّال) وهي صيغة للدلالة على صاحب المهنة المعينة، فيقال : نجّار، وحدّاد، وبرّاد.

رابع عشر: الاستعمال العامي للألفاظ:

يمكن عدُّ صنيع العامة في بعض الألفاظ مظهراً من مظاهر النمو اللغوي وتكاثر المفردات. وقد أولى اللغويون العرب القدامى هذه الظاهرة اهتماماً خاصاً، فوجدنا بين أيدينا كتباً لهم في (اللحون) وإصلاح ما تغلط فيه العامة[1]. ومن قولهم :ذلك هو عالم جِدا بكسر الجيم، معناه : هو عالم حقاً حقاً، والعامّة تخطئ فتفتح الجيم، وقول العامة: وقد وشوشت الشيء، والشيء مشوّش. لاأصل له في كلام العرب، والصواب: هوشت الشيء وهو مهوّش، وممّا يخطئون فيه: (شحاث) بالثاء، والصواب : (شحاذ) بالذال، ويقولون: الشمري . للحاد النحرير، وأصله في كلام العرب: سِمريّ ، فغيّرته العوام .

---

(١) منها: تثقيف اللسان لابن الجوزي، بتحقيق: د. عبد العزيز مطر، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وتكملة ما تغلط فيه العامة، للجواليقي، بتحقيق عز الدين التنوخي، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، حققه أول مرة توربيكه، والزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وغيرها كثير.

المبحث الثاني
التطــــــــور الدلالــــــــي

التطور الدلالي للألفاظ في كلّ لغة عوامل ينشأ عنها، وتدعو إليه ، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

أولاً:

العوامل الاجتماعية والدينية والسياسية والثقافية، فاللغة تتأثر تأثراً مباشراً في محيطها الاجتماعي، وما يصادف هذا المحيط من أحداث سياسية، أو ثقافية، أو دينية حاسمة. فالتطور الذي أصاب مجتمع ما قبل الإسلام بعد أن بعث اللّه في الناس رسولاً مبشراً ونذيرا قد بانت نتائجه - فيما بانت- على اللغة، فقد دفعت العقيدة الجديدة المجتمع العربي إلى إبداع لغوي صحب هذه الثورة الدينية، والفكرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي جاء بها الإسلام، فاستجدت كلمٌ، وأميتت كلمات وتغيّرت دلالات كثير من الألفاظ انحساراً أو اتساعاً، أو استُجدت لها دلالات لم تكن لها من قبل. وكان لصنيع أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت. ٣٢٢هـ) في كتابه (الزينة) الريادة في تصنيف كتاب مستقل يتناول ما أصاب كثير من المفردات العربية من تطور دلالي، وساق لنا كثيراً ممّا جاءت به الشريعة الاسلامية من الفاظ في القضاء والسياسة والشرائع والمعتقدات وغير ذلك.

وقد صنع ابن فارس صنيع الرازي، إذ عقد في كتابه (الصاحبي) باباً ذكر

فيه ما جاء به الدين الجديد من ألفاظ ، وما تغيّر من الدلالات تضييقاً، أو توسّعاً، معللاً ذلك تعليلاً يتفق وقوانين التطور اللغوي الذي تعتمدها الدراسات اللغوية الحديثة إذ قال : « كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم، وآدابهم، ونسائكهم، وقرابينهم فلمّا جاء الله - جلّ ثناؤه- بالإسلام حالت أحوال ، ونُسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زيدت، وشرائط شُرطت، فعفى الآخرُ الأوّل... فكان ممّا جاء به الإسلام ذكر المؤمن ، والمسلم، والكافر ، والمنافق، وأنّ العرب إذا عرفت المؤمن من: الأمان وهو: التصديق، ثمّ زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمّي المؤمن بالإطلاق مؤمناً وكذلك الإسلام والمسلم، وإنّما عرفتْ منه إسلام الشيء ثمّ جاء في الشرع من أوصاف ماجاء.

وكذلك كانت لاتعرف من الكفر إلاّ الغطاء والستر، فأمّا المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا ما ظهروا، وكان الأصل من: نافقاء اليربوع.

ولم يعرفوا في الفسق إلاّ قولهم: فسقت الرُّطبة: إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأنّ الفسق: الإفحاش في الخروج عن طاعة اللّه- عزّ وجلّ- وممّا جاء في الشرع الصلاة، وأصله في لغتهم: الدعاء »[1].

ثانياً:

تنوع الطبقات الاجتماعية وتعدّد مستوياتها المهنية، والثقافية، والجغرافية

---

(١) الصاحبي، ص ٧٨- ٨١.

أعرافاً وتقاليد، ممّا يدفع الى تنوع لغة الحديث بين طبقة اجتماعية واخرى، فتكون ثمّة لهجة للمتعلمين تختلف عن لهجة الأميين، والمتعلمون يختلفون لهجة فيما بينهم باختلاف درجات تعلمهم، وباختلاف المهن التي يعملون فيها، وهناك لهجات للطبقة الوسطى، وللجنود، وللرياضيين، وللبحارة، واللنجارين وللخارجين عن القانون، وغيرهم.

ويعدّ الجاحظ من أبرز العلماء العرب القدامى الذين اهتموا بتسجيل ألفاظ الطبقات الاجتماعية، فلكلّ شخصية من شخصيات كتابه (البخلاء) ألفاظها، وتعابيرها، ومنطقها، وصيغها المطابقة لما علية في الحياة، ولكلّ طبقة اجتماعية بعض ألفاظ خاصة بها، لها دلالاتها التي لا يعرفها الآخرون[1]. وقد أوقف الخوارزمي (ت.٣٨٢ هـ) جلّ كتابه (مفاتيح العلوم) على ذكر المصطلحات والألفاظ المتداولة عند كلّ طبقة من العلماء، وأصحاب الحرف والصناعات الخاصة بعلومهم وصناعاتهم والشائعة على ألسنتهم، فهناك ما يتواضع كتّاب الرسائل، والمؤرخون، وأرباب الآراء، والمذاهب، والأطباء والمنجمون، والموسيقيون، وهناك ما يتواضع عليه العاملون في ديوان البريد، أو ديوان الخراج، أو ديوان الجيش، ودواوين الضياع، والنفقات، والماء، فلكلّ له ألفاظه الشائعة في كلامه بدلالاتها الخاصة بها ممّا لم يؤلف لفظه، أو دلالته عند غيره[2].

---

(١) ينظر: البخلاء، ٥/٨٨؛ والبيان والتبيين، ١/٦٢-٦٤.

(٢) ينظر: مفاتيح العلوم، المقالة الأولى، الباب الرابع، ٤٦-٥١؛ والمقالة الثانية، الباب الثالث، ٩٢-١٠٧.

ثالثاً :

ويعدّ تاريخ اللغة المعينة نفسه عاملاً من عوامل التطور الدلالي لبعض ألفاظها ، فكثير من الألفاظ كانت تستعمل بدلالات معينة ثم انتقلت عبر التاريخ إلى دلالات أخرى بما يرسم أمامنا صورة التطور الدلالي الذي أصاب تلك الألفاظ، ويحدّد الملامح الدلالية التي تربط بين دلالة اللفظ المعين قديماً، مثلما هو الحال في كلمات من نحو: سّيارة: في دلالتها القديمة على: المجموعة السائرة.

أو: قطار: في دلالتها على : مجموعة الإبل.

أو: البريد: في دلالتها على الدّابة التي تحمل الأخبار.

رابعاً:

ويمكن أن يكون انتقال الكلمة من لغة إلى أخرى سبباً في تغيير دلالتها، « فأهل الأمصار إنّما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة، والشام، ومصر»(١) « ألا ترى أنّ أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم، وذلك يسمّون: البطيخ : الخِربز، ويسمّون السميط: الرُّزدق، ويسمّون المصُوص : المزور .. وغير ذلك من الاسماء »(٢).

---

(١) البيان والتبيين، ١/١٨.

(٢) نفسه، ١/١٩.

ومن الثابت أنَّ اطلاق بعض الألفاظ على بعض المسميات والأشياء في لغة ما تأثراً بلغات أخرى، وقد يحدث تغييراً في دلالة الألفاظ ، بل تشويشاً واضطراباً .

أمّا الاتجاهات التي تسلكها الألفاظ في تطورها الدلالي فتتخلص في النقاط الآتية:

أولاً :

- انتقال دلالة اللفظ من الدلالة الحسية إلى المعنوية: تنتقل دلالة اللفظ من معناه الحسّي إلى المعنوي عندما ترتقي اللغة برقي أصحابها ثقافياً وفكريا، فالألفاظ إنّما تطلق أول الأمر لتسمية الأشياء والموجودات الحسية والمادية التي تحيط بعالم الناطقين، وبمرور الزمن تتغير دلالة بعض الألفاظ إلى التعبير عن الأفكار أو الصفات المعنوية، مثال ذلك أننا إذا تتبعنا مادة (جاز) في معجم من نحو لسان العرب نجد أن دلالة هذه الكلمة دلالة ماديّة في أول استعمالها، فيقال : «جُزت الموضع: سرت فيه»[1].

ويرد عند ابن فارس قوله: «جاز بنا فلان ، وجاز علينا فارس ، هذا هو الأصل»[2]، وعند الراغب: جُزت المكان: ذهبت فيه[3]. واستعمال اللفظ كما يبدو استعمال حسّي ألفته البيئة العربية القديمة. فإذا انتقلنا الى: (جوّز) وجدناها

---

(١) اللسان(جوّز).

(٢) الصاحبي، ص ١٩٧.

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص١٠١.

بدلالة: السقي. يقال : جوَّز إبله: سقاها[1]، وجوّز له ماصنع، وأجاز له، أي : سوَّغ له ذلك[2] فنجد أنّ الدلالة قد انشعبت على قسمين:

الأوّل:

لا يزال متعلقاً بمعنى حسي قديم.

والثاني:

اتجّه بدلالة الكلمة إلى معنى يقترب إلى حدّ كبير مع ما نألفه اليوم في استعمال: جَوز. فإذا انتقلنا إلى صيغة (استجاز) مثلاً. وجدناها ترد بمعنى : استجزت فلاناً فأجازني: إذا سقاك ماءً لأرضك أو لماشيتك[3]، واستجزت فلاناً، فأجازني ، إذا استسيقته. فسقاك، وذلك استعاره، والحقيقة مالم يتجاوز ذلك[4]. فلم تبتعد الكلمة في اللسان عن مدلولها القديم إلاّ يسير يمكن أن يدركه مستعمل اللغة من غير عناء. وهو : سقي الأرض، أو استجازة الماشية لكون السقي يرتبط معناه الحقيقي بالدلالة الحسية، التي تكشف عنها لفظة (الأرض) وتحدّد معناها الحسي لفظة: ماشية .

في حين تنمو الدلالة عند الراغب، وتنحو نحو الاستعارة. فإذا انتقلنا إلى لفظة (اجازة) معرضين عن دلالتها في اصطلاح العروضيين: «وهو أن تتم

(١) اللسان(جوّز).

(٢) الصحاح (جوز) ٢/٨٦٨.

(٣) اللسان(جوز).

(٤) معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص ١٠١.

مصراع غيرك، أو أن يكون الحرف الذي يلي حرف الروي مضموماً، ثم يكسر أو يفتح ، ويكون حرف الروي مقيداً، أو أن تكون القافية طاءً والأخرى دالاً ونحو ذلك .. »[1].

أقول إذا تجاوزنا هذه الدلالة الاصطلاحية، نجد في الإجازة دلالة معنوية مجازية ، « فالجوائز في العطاء معروفة واحدها جائزة، وزعم بعض أهل اللغة أنّها كلمة إسلامية محدثة»[2] بمعنى أنّ الكلمة قد خرجت من دلالتها الحسية القديمة وهي « أن يعطي الرجلُ الرجلَ ماءً ويُجيزه ليذهب لوجهه، فيقول الرجل إذا ورد ماءً لِقَيِّم الماء : أجزني ماءً، أي: أعطني ماءً حتى أذهب لوجهي، وأجوز عنك، ثم كثر هذا حتى سمّوا العطية جائزة»[3].

وسنرى في التحوّل المجازي للدلالة، الألفاظ، أو رقي دلالاتها كيف يتم التطور الدلالي من الحسي إلى المعنوي .

ثانياً :

الانتقال من العام إلى الخاص: اللفظ العام هو الباقي على عمومه، وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً، وسمّاه الثعالبي (الكليات)[4]، ومثّل له بلفظ (كلّ) وما تضاف اليه، والعام في اللغة على نوعين :

---

(١) ينظر: العمدة، ابن رشيق ١/١٦٧.

(٢) جمهرة اللغة، ٣/٢٢٤.

(٣) اللسان(جوز).

(٤) ينظر: المزهر، ١/٤٤٦.

- العام المخصوص، وهو ما وضع في الأصل عاماً، ثم خصّ في الاستعمال ببعض إفراده، وهو قليل في اللغة، ومنه كلمة (الحج) ، فأصله: قصدك الشيء وتجريدك له، ثم خُصّ بقصد البيت الطهور. (والسبت)، فإنّه في اللغة: الدهر، ثم خُصّ في الاستعمال بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر(١). وكذلك : (الورد)، وهو إتيان الماء، ثم صار إتيان كلّ شيء وردا(٢).

وأصل (مسافة) من : السوف ، وهو الشمّ، ثم صار يطلق كلّ ما يدلّ على البعد(٣).

وقد عقد ابن دريد لهذا العام المخصوص باباً سمّاه (باب الاستعارات) ومثّل له بألفاظ كثيرة، منها: (الوغى) : وهو اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثر فصارت الحرب وغى، وكذلك الواغية .

والغيث: المطر، ثم صار مانبت بالغيث غيثاً(٤).

والراوية : البعير الذي يُستقى عليه، ثمّ صارت المزادة رواية، والدفن للميت، ثم قيل: دَفَنَ سرَّه: إذا كتمه(٥).

---

(١) نفسه، ٤٤٧/١.

(٢) الصاحبي، ص ٩٥.

(٣) المزهر، ٤٢٩/١.

(٤) نفسه ٤٣٠/١.

(٥) نفسه، ٤٣٣/١.

وأصل العمى في العين، ثمّ قالوا : عميت عنا الأخبار : إذا استترت عنّا[1].

- وما وضع عاماً ثمّ استعمل خاصاً ثم أفرد لبعض إفراده اسم يخصّه. من نحو: البغض، فهو عام. والفِرك : فيما بين الزوجين خاص .

والتشهّي عام. والوحم للحبلى خاص .

والغسل: للبدن عام، والوضوء للوجه واليدين خاص، والنوم في الأوقات عام، والقيلولة : نصف النهار خاص[2].

ثالثاً : الانتقال من الخاص إلى العام.

ومنه: القرب في دلالة الخاصة على : طلب الماء . ثم صار يقال ذلك لكلّ طلب . فيقال: هو يقرب كذا، أي : يطلبه، ولا تقرب كذا، ويقولون : رفع عقيرته، أي: صوته. وأصل ذلك أن رجلاً عقرت رجله فرفعها، وجعل يصيح بأعلى صوته، فقيل بعد ذلك لكلّ مَن رفع صوته: رفع عقيرته، ومثل هذا كثير[3].

رابعاً انحطاط الدلالة:

وذلك نحو كلمة (البلهاء) التي كانت تدلّ على المرأة الكريمة العزيزة، ويقال: شباب أبله : إذا كان ناعماً[4]، ثمّ انحدرت دلالتها لتدلّ على الشخص المغفل من كلّ شيء - الأحمق غير العاقل- رجلاً كان أو امرأة .

---

(١) نفسه، ١/٤٣٤.

(٢) نفسه، ١/٤٣٤.

(٣) الصاحبي، ص ٩٥.

(٤) اللسان(بله).

ومن ذلك كلمة : (البهلول) ، التي كانت تعني في الشعر القديم : الرجل الحمّي الكريم الجامع للصفات الحسنة في الخير[1]، وقد انحطت دلالتها فصارت اليوم بمعنى : الرجل المعتوه الذي لا يدرك نتائج أفعاله .

ومن ذلك أيضاً كلمة (الغانية)، التي كانت تدلّ على معنى جميل وصفة محمودة في المرأة التي استغنت بجمالها عن كلّ وصف[2] ثمّ صارت اليوم دالة على المرأة التي تحترف حياة اللهو والعبث .

خامساً : رقي الدلالة :

ومن ذلك كلمة (الجميل). التي كانت تعني في الجاهلية : اجتمال شحم السّنام، أي : اذابته، من اجتمل الرجل: إذا أذاب الشحم وأكله، ويقال : رجل جميل : إذا جرى ماء السمن في وجهه[3].

ثمّ ارتقت دلالة اللفظة إلى دلالة : الحسن، والنضارة ، ونقاء الوجه وجمال الاخلاق والشمائل، بل إنّ الدلالة القديمة تلاشت ولم يعد العربي اليوم يستعمل (الجمال) استعمال البدوي القديم، ومن ذلك كملة (الفاتن)، التي كانت تعني : الإحراق والفصل بين الجيد والرديء من الذهب أو الفضة[4].

فارتقت دلالة اللفظة الى معنى اسمي، إذ أصبحت تطلق على كلّ ما يعجب

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه (غنى).

(٣) نفسه (جمل).

(٤) اللسان (فتن).

ويبهر جماله، والرقي نتج عن ملاءمة بين الحالين، فالأصل ملائم للمستوى الجديد إذ إنّ شدّة الإعجاب بجمال المرأة يولّد ما يشبه اللهيب أو الاكتواء في نفس الناظر، فهو شعورمعنوي في حين كان الأصل رؤية مادية.

سادساً : التحوّل المجازي:

المجاز باب من أبواب التطور الدلالي، ومظهر من مظاهر النمو الدلالي، به تتوسع دلالة الألفاظ وتتجدد حياة الألفاظ مادام المجاز في أبسط مفاهيمه يعني: «مالم يقرّ في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة»[١]، أو أنّه « كلّ كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها ، لملاحظة بين الثاني والأوّل»[٢]، ويعدّ أبو عبيدة معمّر بن المثنى (ت.٢٠٩ هـ) أوّل من لفت النظر الى المجاز في كتابه: المجاز في غريب القرآن، مبيناً الأسباب التي يعدل بها عن الحقيقة إلى المجاز، اتساعاً، وتوكيداً وتشبيها[٣]، وأفرد ابن جني باباً في الفرق بين الحقيقة والمجاز، مؤكّداً أنّ الحقيقة أصل ، والمجاز فرع عليها[٤].

ومثله فعل ابن فارس[٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٦].

---

(١) الطراز، ١/٦٧.

(٢) أسرار البلاغة، ص ٣٩٨.

(٣) المجاز في غريب القرآن، ٢/٤٤٣.

(٤) الخصائص، ص ٣٢٢.

(٥) الصاحبي، ص ٣٢٢.

(٦) أسرار البلاغة، ص ٣١٦.

إن المجاز وسيلة اتساع للدلالة من حيث استعمال الألفاظ استعمالاً جديداً، على وفق علاقات استعارية، أو تشبيهية، أو مجازية: حالية، وسببية، ومسببية، واعتبار ما يكون وغير ذلك من العلاقات، بما يجعل المجاز احياناً ينزّل منزلة الحقيقة، أو دون هذه المنزلة، إذ يقرّر أحد علمائنا القدامى أنّ « من حقّ المجاز إذا استُعمل ألاّ يراعى معناه كما يراعى ذلك في الحقائق لأنّ ذلك يوجب كونه في حكم الحقيقة ؛ لأنّه إنْ روعي معناه وجعل تابعاً له وأجري حيث يجري معناه ، حلَّ محلَّ الحقيقة، وإنّما ينفصل منه هذا الوجه بتأخّره عن الحقيقة، وذلك بمنزلة تأخّر حقيقة عن حقيقة، وهذا يخرجه عن كونه مجازاً».

روافد الكتاب

-أ-

- القرآن الكريم.

١- الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، أسامة كامل جرادات، دار الفرقان، الأردن/ عمان، ٢٠٠٤.

٢- ابن فارس اللغوي، منهجه وأثره في الدراسات اللغوية، د. أمين محمد فاخر، المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١.

٣- الإتباع والمزاوجة، ابن فارس، نشره: رودلف برونو، غيمن/ألمانيا، ١٩٠٦.

٤- اتفاق المباني وافتراق المعاني، الدقيقي: سليمان بن بنين (ت ٦١٤هـ) تح: د. يحيى جبر، دار عمار، عمان، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥.

٥- الاتقان في علوم القرآن، السيوطي، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦.

٦- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من الآيات القرآنية التشريعية، د. عبد القادر السعدي، دار عمار، عمان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠.

٧- أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، القاهرة، ١٩٨٢.

٨- إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، تح: عثمان أمين، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٤٩.

٩- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

١٠- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي، راجعه ودققه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠.

١١- الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

١٢- أدب الكاتب، ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢.

١٣- أساس البلاغة، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢.

١٤- الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، د. هادي نهر، ط٢، دار الأمل، إربد/ الأردن، ٢٠٠٥.

١٥- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨.

١٦- أساليب الاستفهام في القرآن، د. عبد العليم السيد فودة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، مؤسسة دار الشعب، القاهرة.

١٧- الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي، تح: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ.

١٨- الاستدلال عند الأصوليين، د. أسعد عبد الغني الكفراوي، تقديم: د. علي جمعة محمد، دار السلام، مصر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢.

١٩- أسرار البلاغة، الإمام عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق: السيد رشيد رضا، ط٦، القاهرة ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩.

٢٠- أسرار العربية، الأنباري، (ت ٥٧٧هـ) دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧.

٢١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، العمادي، أبو السعود محمد بن محمد (ت ٩٥١هـ) دار إحياء التراث العربي.

٢٢- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦.

٢٣- أشتات ومجتمعات في اللغة والأدب، عباس العقاد، القاهرة، ١٩٦٣.

٢٤- الاشتقاق، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١.

٢٥- الاشتقاق والتعريب، عبد القادر مصطفى المغربي، مطبعة الهلال، مصر، ١٩٠٩هـ.

٢٦- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩.

٢٧- الأضداد، الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٧.

٢٨- الأضداد، قطرب محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ) تح: د. حنا حداد، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤.

٢٩- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) تح: د. عزّة حسن، المجمع اللغوي السوري، دمشق، ١٩٦٣.

٣٠- الأضداد في اللغة، الأستاذ محمد حسين (بحث) مجلة اللسان العربي، م٨، ج١، الرباط، ذي القعدة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١.

٣١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، أبو عبيدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٣٦٠هـ.

٣٢- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط٣، بيروت، ١٩٨٢.

٣٣- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت ٣٢٨هـ) تح: د. زهير غازي، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨.

٣٤- الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، د. نهاد الموسى، من بحوث الملتقى الثالث في اللسانيات، تونس، ١٩٨٥.

٣٥- الآلي الحسان في علوم القرآن، موسى شاهين لاشين، دار التأليف، مصر، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨.

٣٦- الألفاظ الكتابية، للهمذاني، تح: لويس شيخو اليسوعي، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١.

٣٧- الألفاظ اللغوية، عبد الحميد حسن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.

٣٨- الألفاظ المستعملة، أبو نصر الفارابي، تح: د. محسن مهدي، بيروت ١٩٦٨.

٣٩- الأمالي، أبو علي القالي، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.

٤٠- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تح: أحمد أمين، وأحمد الزيني، ط٢، القاهرة، ١٩٥٣.

٤١- الأم، الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٤٢- أنوار الربيع في أنواع البديع، الردني، علي صدر الله بن معصوم (ت ١١٢٠هـ) تح: شاكر هادي، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨.

٤٣- أهم المدارس اللسانية، مجموعة من الباحثين، تونس ١٩٨٦.

٤٤- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، أبو القاسم (ت ٢٣٧هـ) تح: مازن المبارك، ط٤، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٢.

٤٥- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ) ط٢، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢.

٤٦- الإيضاح لمختصر المفتاح في المعاني والبيان والبديع، للخطيب القزويني، ط٢، مطبعة الجمالية الحديثة، مصر.

٤٧- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، صنعه الإمام العلامة أبو محمد مكي بن طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تح: أحمد حسن فرحان، المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠.

-ب-

٤٨- البحث اللغوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠.

٤٩- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤١هـ) ط٢، دار الفكر ١٩٨٣.

٥٠- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله، (ت ٧٩٤هـ) قام بتحريره: د. عبد الستار أبو غدّة، وراجعه الشيخ عبد القادر عبدالله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠.

٥١- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص، د. حاتم صالح الضامن، بغداد١٤١١هـ/ ١٩٩٠.

٥٢- البخلاء، الجاحظ، مطبعة الساسي، مصر ١٣٢٣هـ.

٥٣- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر أيوب (ت ٧٥١هـ) تح: هشام عطا وزميلاه، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦.

٥٤- البديع، ابن المعتز، تح: كراتسفوفسكي، طبعة مكتبة المثنى -بالاوفست- بغداد.
٥٥- بديع القرآن، ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ) تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، نهضة مصر، القاهرة.
٥٦- البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر (ت ٥٠٥هـ) تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦.
٥٧- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
٥٨- البلاغة تطور وتاريخ، د. شوقي ضيف، دار المعرفة، مصر.
٥٩- البلاغة القرآنية المختارة من الاتقان ومعترك الأقران، للإمام السيوطي، اختيار وترتيب وتعليق: د. السيد الجميلي، دار المعرفة، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣.
٦٠- بيان إعجاز القرآن، الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٣٨٨هـ) مطبوع ضمن كتاب: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: د. محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر.
٦١- البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٠.
٦٢- البيان والتبيين، الجاحظ، تح وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٥، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥.

-ت-

٦٣- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط٢، القاهرة، ١٩٤٠.
٦٤- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تح: أحمد صقر، دار إحياء الكتب المصرية، مصر، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤.
٦٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩.
٦٦- التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، أبو جعفر محمد، تصحيح وترتيب: أحمد شوقي الأمين، وأحمد حبيب صقر، المكتبة العامة، النجف الأشرف، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠.

٦٧- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١هـ)، تح: د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤.

٦٨- تثقيف اللسان، ابن الجوزي، تح: د. عبد العزيز مطر، القاهرة، ١٩٦٦.

٦٩- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، الرازي، قطب الدين بن محمد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٤٨.

٧٠- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ، تونس، ٢٠٠٠.

٧١- الترادف، علي الجارم، (بحث)، مجلة مجمع اللغة العربية، ج١، القاهرة.

٧٢- التسهيل في شرح ابن عقيل، دروس وتطبيقات، د. هادي نهر، دار الأمل، إربد، ٢٠٠٠.

٧٣- التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، ط٨، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٣.

٧٤- تطور البحث الدلالي، دراسة في النقد البلاغي واللغوي، د. محمد حسين علي الصغير، دار الكتب العلمية، بغداد، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨.

٧٥- التعريفات، الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ) تح ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٧٦- تفسير الخازن (لباب: التأويل في معاني التنزيل) الخازن، علاء الدين علي بن محمد، دار المعرفة، بيروت.

٧٧- التفسير الكبير (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) للطبري، هذبه وحققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد وعصام فارس.

٧٨- التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩.

٧٩- تفسير ابن كثير، الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ) دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨.

٨٠- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) أبو البركات عبدالله بن أحمد (ت ٧١١هـ) مطبوع بهامش تفسير الخازن، دار المعرفة، بيروت.

٨١- التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية -تحليل لغوي تقابلي- د. سعيد جبر أبو خضر، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٤.

٨٢- التكرار، د. حسين نصار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٣/ ٢٠٠٣.

٨٣- تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، الجواليقي، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٣٦.

٨٤- التخليص، للقزويني، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٥- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥هـ) عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار صادر، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣.

٨٦- التمثيل الصوتي للمعاني، دراسة نظرية وتطبيقية في الشعر الجاهلي، د. حسني عبد الجليل يوسف، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨.

٨٧- تناسق الدرر في تناسب السور، جلال الدين السيوطي، تح: عبدالله محمد درويش، دار الكتاب العربي، دمشق ١٩٨٣.

٨٨- تنزيه الأنبياء، المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ) ط٢، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤.

٨٩- التنوعات اللغوية، د. عبد القادر جليل، عمان، ١٩٩٨.

٩٠- التهذيب، للأزهري، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) إحياء التراث، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١.

٩١- التوابع في القرآن الكريم أنماطها ودلالاتها، د. هادي نهر، مركز عبادي، صنعاء، ٢٠٠١.

٩٢- التيسير في القراءات، أبو عمرو سعيد الداني، الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦.

-ث-

٩٣- ثلاثة نصوص في الأضداد، أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وأبو محمد عبدالله محمد النوزي (ت ٢٣٣هـ)، ومحمد جمال الدين بدر المنشئ (ت ١٠٠١هـ) تح: د. محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦.

-ج-

٩٤- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنصور، ضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) تح: د. مصطفى جواد، ود. جميل سعيد، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٥٦.

٩٥- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان، القرطبي، (ت ٦٧١هـ) تح: أحمد عبد العليم البردوني وأبي إسحق إبراهيم إطيفش، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦.

٩٦- جدل اللفظ والمعنى -دراسة في علم الدلالة العربي- مهدي أسعد عرار -رسالة مقدمة للجامعة الأردنية، بإشراف د. نهاد الموسى، عمان ١٩٩٥.

٩٧- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل السامرائي، ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠.

٩٨- جمهرة اللغة، ابن دريد، حققه: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧.

-ح-

٩٩- حاشية ابن بري على كتاب المعرب، تح: د. إبراهيم السامرائي، بيروت، ١٩٨٥.

١٠٠- حاشية الدسوقي على المغني، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) القاهرة ١٣٠٥هـ.

١٠١- حاشية ياسين على شرح التصريح، الشيخ ياسين الحمصي (ت ١٠٦١هـ) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٠٢- الحروف، أبو نصر الفارابي، تح: د. محسن مهدي، بيروت ١٩٧٠.

١٠٣- الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، المجمع العلمي العربي، بيروت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩.

-خ-

١٠٤- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، ط٣، بيروت.

١٠٥- خصائص التراكيب -دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى- محمد محمد أبو موسى، ط٢، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠.

١٠٦- الخطيئة والتكفير، عبدالله محمد الغذامي، النادي الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥.

١٠٧- خلق الإنسان في اللغة، أبو محمد الحسن بن أحمد بن عبدالرحمن، تح وتقديم: د. أحمد خان، منشورات معهد المخطوطات.

١٠٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦.

-د-

١٠٩- دائرة المعارف الإسلامية، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨.

١١٠- درّة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، الخطيب الإسكافي (ت ٤٢١هـ)، ط٢، دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٧.

١١١- درّة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، تح: توربيكه، لايبزك، ١٨٧١.

١١٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ) تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢.

١١٣- دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تعريب صالح القرماوي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، تونس، ١٩٨٥.

١١٤- دروس في علم الأصول، للإمام السيد محمد باقر الصدر، الحلقة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، ودار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٨٧.

١١٥- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦هـ) تح: د. نسيب نشاوي، وتقديم نور الدين عتر، دار المكتبي، دمشق، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥.

١١٦- دلائل الإعجاز في علم المعاني، الإمام الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) تح وتعليق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، مصر، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١.

١١٧- دلالة السياق في القصص القرآني، د. محمد عبدالله سيف العبيدي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، ٢٠٠٤.

١١٨- الدلالة اللغوية عند العرب، د. عبد الكريم مجاهد، دار الضياء، عمان.

١١٩- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، تر: د. كمال بشر، المطبعة العثمانية، مصر ١٩٧٢.

١٢٠- ديوان المعاني، للعسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

-ر / ز-

١٢١- الرسالة، الإمام الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩.

١٢٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسلع المثاني، الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، قرأه وصححه: محمد حسين العرب بإشراف هيئة البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤.

١٢٣- روضة الفصاحة، الثعالبي، تح: محمد إبراهيم سليم، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٩٣.

١٢٤- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجو [illegible] ٥٩هـ)، خرّج آياته ووضع حواشيه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميه [illegible] ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤.

١٢٥- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، (ت ٣٢٨هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن، اعتنى به عز الدين البروي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢.

١٢٦- الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية، أبو حاتم الرازي، عارضه وعلّق عليه: حسين فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، اليمن، ١٩٩٤.

-س-

١٢٧- سبعة أنماط من الغموض، إمبسون، وليم، ترجمة: صبري محمد حسن عبد النبي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر ٢٠٠٠.

١٢٨- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠.

١٢٩- سوائر الأمثال على أفعل، الأصفهاني، حمزة بن الحسن، دراسة وتحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨.

-ش-

١٣٠- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠.

١٣١- شرح الصولي لديوان أبي تمام، دراسة وتحقيق: رشيد نعمان، بغداد، ١٩٧٧.

١٣٢- شرح عيون الإعراب، المجاشعي، أبو الحسن علي بن مفضال (ت ٤٧٩هـ) تح: د. حنا حداد، مكتبة المنار، الزرقاء/ الأردن، ١٩٨٥.

١٣٣- شرح الغرة في المنطق، الرازي، خضر بن علي، تح: البير نصري نادر، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٣.

١٣٤- شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ)، وضع فهارسه الفنية: د. عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨.

١٣٥- شرح المقاصد، التفتازاني، سعيد الدين مسعود بن عمر (ت ٢٩٧هـ) تح وتعليق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩.

١٣٦- شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تح: د. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦.

١٣٧- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح ودراسة: د. هادي نهر، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٧٨.

١٣٨- شرح اللمع، ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) تح: فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤.

١٣٩- شرح الورقات في أصول الفقه، الإمام الجويني، تح: عبدالله الفوزان، دار المسلم، السعودية، ١٤١٣هـ.

١٤٠- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض بن موسى (ت ٥٤٤هـ) مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠.

١٤١- شفاء الغليل في ما لغة العرب من الدخيل، الخفاجي، شهاب الدين أحمد، القاهرة/ ١٣٢٥هـ.

-ص-

١٤٢- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تح وتقديم: مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٣.

١٤٣- صبح الأعشى، القلقشندي، محمد بن علي، المؤسسة المصرية، مصر ١٩٦٣.

١٤٤- الصحاح، الجوهري، إسماعيل لن حماد، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢.

١٤٥- صحيح البخاري، الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٨هـ.

١٤٦- صحيح مسلم، (ت ٢٦١هـ) دار الكتاب المصري، القاهرة.

١٤٧- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، ط٥، دار القلم، بيروت، ١٩٨٦.

-ظ-

١٤٨- ظاهرة التقابل في علم الدلالة، د. أحمد نصيف الجنابي، بحث، مجلة آداب المستنصرية، العدد العاشر، بغداد، ١٩٨٤.

١٤٩- ظاهرة التقابل في اللغة العربية، عبد الكريم محمد حافظ، رسالة ماجستير، بإشراف: د. هادي نهر، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩.

١٥٠- ظاهرة الغموض في الشعر الحديث، حجازي محمد ، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠١.

-ط-

١٥١- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥هـ) تح: سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤.

١٥٢- طراز المجالس، الخفاجي، المطبعة الوهبية، مصر، ١٣٨٤هـ.

-ع-

١٥٣- علم الأسلوب في الدراسات الأدبية والنقدية، د. عبد العظيم المعطي، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١.

١٥٤- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ط٢، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦هـ.
١٥٥- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط٥، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨.
١٥٦- علم الدلالة، بالمر، ف. ر. ترجمة: د. صبري إبراهيم، دار المعرفة، ١٩٩٥.
١٥٧- علم الدلالة، كرستال ديفيد، ترجمة: مازن الوعر، مجلة علامات، ج٢١، م٦، الرياض، ١٩٩٦.
١٥٨- علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، د. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
١٥٩- علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، د. فريد عوض حيدر، مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩.
١٦٠- علم الدلالة -دراسة وتطبيقاً- د. نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٥.
١٦١- علم الدلالة (علم المعنى) محمد علي الخولي، دار الفلاح، عمان، ٢٠٠١.
١٦٢- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، بيروت.
١٦٣- علوم القرآن، مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه، د. عدنان زرزور، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٦٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦٣، بيروت، ١٩٨١.
١٦٥- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

-غ-

١٦٦- غرائب التفسير في مفردات ألفاظ القرآن، د. شايع بن عبده الأسمري (بحث)، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٤٠، المملكة العربية السعودية، شوال ١٤٢٣هـ.
١٦٧- غريب القرآن، للسجستاني، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦٣.

١٦٨- غريب القرآن وتفسيره، اليزيدي، أبو عبدالرحمن عبدالله بن يحيى المبارك (ت ٢٣٧هـ) حققه وعلق عليه: محمد سليم الحاج، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥.

١٦٩- الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) حققه وقدم له: محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، قرطاج، ١٩٨٩.

-ف-

١٧٠- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الإمام الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٥هـ) تح: سيد إبراهيم، ط٢، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧.

١٧١- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ضبطه وحققه: حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢- فصول في البلاغة، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر، عمان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣.

١٧٣- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧.

١٧٤- فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، القاهرة، ١٩٦٨.

١٧٥- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تح: د. مصطفى السقا وجماعة، مصر ١٩٥٧.

١٧٦- الفوائد في مشكل القرآن، عز الدين عبد السلام، تح: سيد رضوان علي الندوي، المطبعة العصرية، الكويت، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧.

١٧٧- فواتح السور، د. حسين نصار، مكتبة الخانجي، مصر ٢٠٠٢.

١٧٨- في ظلال القرآن، سيد قطب، ط٧، إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١.

١٧٩- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ط٣، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

-ق-

١٨٠- قاموس المترادفات والمتجانسات، الأب رفائيل نخلة اليسوعي، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٧.

١٨١- القاموس المحيط، الفيروزأبادي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٦١.

١٨٢- قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، تأليف الأديب أبي طاهر محمد بن حيدر البغدادي (ت ٥١٧هـ)، تح: د. محسن غياض عجيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩.

-ك-

١٨٣- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت ق ١٢هـ) تح: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة، مصر ١٩٧٧.

١٨٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل، الزمخشري، جارالله محمد بن عمر، ترتيب وضبط: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، مصر.

١٨٥- كلام العرب -من قضايا اللغة العربية- د. حسن ظاظا، ط٢، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠.

١٨٦- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ) قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

-ل-

١٨٧- اللامات، د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠.

١٨٨- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨.

١٨٩- لسان العرب، ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٨١١هـ) ط٦، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤.

١٩٠- لغة الشعر، جون كوين، ترجمة وتقديم وتعليق: أحمد درويش، مطبعة الزهراء، القاهرة، ١٩٨٥.

١٩١- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠.

١٩٢- اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، الكويت، ١٩٧٢.

-م-

١٩٣- ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) اعتنى به: د. محمد رضوان الداية، دار البشائر، دمشق، ١٤١١هـ/ ١٩٩١.

١٩٤- مباحث في علوم القرآن، الشيخ مناع القطان، ط٢، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٩٥- المتشابه، د. حسين نصار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٩٦- متشابه القرآن، د. عدنان محمد زرزور، دار المعارف، مصر، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٩.

١٩٧- المتقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية -تحليل لغوي تقابلي- د. سعيد جبر أبو خضر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤.

١٩٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٧هـ) حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

١٩٩- مجاز القرآن، صنعه: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١.

٢٠٠- مجالس العلماء، للزجاجي، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

٢٠١- مجمع الأمثال، للميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، ط٢، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١.

٢٠٢- محاسن التأويل، القاسمي، محمد جمال الدين (ت ١٣٣٢هـ) تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧.

٢٠٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩.

٢٠٤- مختصر الصواعق المرسلة، ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، اختصره: محمد الموصلي، وصححه: زكريا علي يوسف، القاهرة.

٢٠٥- المخصص، ابن سيده، أبو الحسين علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ) طبع في بيروت ١٩٩٦.

٢٠٦- مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص، زتسيسلاف واورزنياك. ترجمه وعلق عليه: أ.د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣.

٢٠٧- مدخل إلى اللسانيات، رونالد إيلوار، ترجمة: د. بدر الدين القاسم، منشورات وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠.

٢٠٨- مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٠٩- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.

٢١٠- المرصّع في الأدباء والأمهات والأبناء والبنات والأزواج والذوات، ابن الأثير الجزري، دراسة وتحقيق: د. فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢.

٢١١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢.

٢١٢- المستصفى من علم الأصول، للإمام الغزالي، حامد بن محمد (ت ٥٠٥هـ) تحقيق وتعليق: د. محمد سليمان الأشقر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧.

٢١٣- المستطرف في كل فن مستظرف، شهاب الدين الأبشهي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٦.

٢١٤- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي القيسي، تح: د. حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤.

٢١٥- المصباح المنير، الفيومي، أحمد بن محمد، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧.

٢١٦- مع مؤيدي المجاز ومنكريه، د. حميد آدم ثويني (بحث) مستلة من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٢٧) ربيع الثاني- شوال، ١٤٠٥هـ، كانون الثاني- حزيران، ١٩٨٥.

٢١٧- المعاني في علم الأسلوب، د. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ١٩٨٦.

٢١٨- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، بغداد، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١.

٢١٩- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) تح: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣.

٢٢٠- معاني القرآن الكريم، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل، تح: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٢٢١- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط٢، دار الحديث، مصر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧.

٢٢٢- المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠.

٢٢٣- معاني التنزيل، الحسن بن مسعود، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.

٢٢٤- معجم اللسانيات الحديثة، د. سامي عياد حنا، ود. كريم زكي حسام الدين ود. نجيب جريس، مكتبة لبنان، ناشرون.

٢٢٥- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، باكلا حسن، مكتبة لبنان، لبنان ١٩٨٣.

٢٢٦- المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، د. محمد غاليم، منشورات معهد الدراسات والأبحاث، الرباط، ١٩٩٩.

٢٢٧- معيار العلم في المنطق، الإمام الغزالي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣.

٢٢٨- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار بن أحمد، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠.

٢٢٩- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، د. محمد سالم محيسن، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

٢٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط٥، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.

٢٣١- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، محمد بن يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٢- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، الإمام محمد بن أحمد المالكي التلمساني (ت ٧٧١هـ) تحقيق وتخريج: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٣٣- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٣٤- المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري، دار الجيل، بيروت.

٢٣٥- مقاييس اللغة، لابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٦هـ/ ١٣٧١هـ.

٢٣٦- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٣.

٢٣٧- المقتضب، للمبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٢٣٨- مقدمة لدرس اللغة العربية، الشيخ عبدالله العلايلي، ط٢، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧.

٢٣٩- مقدمة في اللغويات المعاصرة، د. شحدة فارع وزملاؤه، الجامعة الأردنية، دار وائل، عمان، ٢٠٠٢.

٢٤٠- الملاحن، ابن دريد الأزدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.

٢٤١- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه متشابه اللفظ من آي التنزيل، ابن الزبير الغرناطي، أحمد بن إبراهيم (ت ٨٠٧هـ) تح: سعيد الفلاح، دار الغرب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣.

٢٤٢- المستدرك وصفاً والمفترق صقعاً، ياقوت الحموي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦.

٢٤٣- مميزات لغة العرب، د. حفني ناصف، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٣٠هـ.

٢٤٤- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٧، القاهرة، ١٩٧٥.

٢٤٥- مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، محمد عبد العظيم، دار إحياء الكتب العلمية، مصر، ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣.

٢٤٦- منتهى الأصول، ميرزا حسن البجنود، النجف الأشرف، ١٣٧٩هـ.

٢٤٧- منطق المستشرقين، ابن سينا أبو علي الحسين، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٢.

٢٤٨- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، أبو الحسن، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، ط٣، بيروت، ١٩٨٦.

٢٤٩- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، الآمدي، الحسن بن بشر، مطبعة المدني، مصر ١٩٩٠.

٢٥٠- الموضح في تعليل وجوه القراءات، أبو العباس أحمد بن عماد، مصر.

-ن-

٢٥١- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن عبدالله (ت ٥٨١هـ) تح: د. محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨.

٢٥٢- نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، إبراهيم اليازجي، ط٢، لبنان، ١٩١٣.

٢٥٣- النحو والدلالة، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٢٥٤- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٥- النص الأدبي: تحليله وبناؤه -مدخل إجرائي- د. إبراهيم خليل، عمان، ١٩٩٥.

٢٥٦- نظام الغريب في اللغة، الربعي، عيسى بن إبراهيم بن محمد (ت ٤٨٠هـ)، ط٢، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧.

٢٥٧- نظرية البنائية في النقد الأدبي، د. صلاح فضل، مطبعة الأنجلو المصرية، مصر ١٩٧٨.

٢٥٨- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

٢٥٩- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ) طبعة مصورة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مصر ١٩٩٤، عن طبعة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٩٥هـ.

٢٦٠- نقد الشعر، قدامة بن جعفر، تح: س. أ. بونيباكر، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٥٦.

٢٦١- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥.

٢٦٢- نهاية الأرب في فنون الأدب، النويري، شهاب الدين بن أحمد بن عبد الوهاب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

٢٦٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تح: طاهر الزاوري، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٦٤- نواسخ القرآن، ابن الجوزي، تح ودراسة: د. محمد أشرف الملباري، ط٢، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣.

-و-

٢٦٥- الوجيز في أصول الفقه، أ. د. عبد الكريم زيدان، ط٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٦٦- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ) تح: صفوان عدنان داوودي، الدار الشامية، دمشق، ١٤١٥هـ.

٢٦٧- وصف اللغة دلالياً، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس- ليبيا، ١٩٩٣.

٢٦٨- الوساطة بين المتنبي وخصومه، الجرجاني، القاضي علي بن عبد العزيز (ت ٣٩٢هـ) تح وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٢، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١.

٢٦٩- Incyclopedia Word, Dictionary Lebanon, 1974.

٢٧٠- Introduction to text Linguistics, Beaugrane An Dresser Longman- New York, 1981.

٢٧١- Semantics, Lyons J., Cambridge University Press, 1977.

٢٧٢- Semantics Acours Book, Hurtord J. R. and Heasley B. Cambridge University Press, 1982.

٢٧٣- Semantics Theory A Linguistic Prespective, Nilsen D. and Nilsen, New Hury House, USA, 1974.

٢٧٤- The Meaning of Meaning, Ogden and Richards, Rouiedge Paul, 10 edition, London, 1966.

تنفيذ دار اليوسف ـ لبنان
٩١٩٥٧٣٧ـ٣٠٠